

~~A~~ 0359

الجزء الثالث من عمل الادب طاهر مختار الاقدم

الجزء الثالث من نيل الاوطار من اسرار منتقى
الاخبار لامام المهققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

م

وبسم الله كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فمدح الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته

• (فهرسة الجزء الثالث من نيل الاوطار من أسرار منتقى الأخبار) •

صحيحة	
٢	أبواب صلاة الجماعة
٣	باب وجوبها والحث عليها
١٠	باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن
١٢	باب فضل المسجد الأبعد والكنيز الجع
١٣	باب السعي إلى المسجد بالسكينة
١٥	باب ما يؤمر به الإمام من التخصيف
١٧	باب إطالة الإمام الركعة الأولى وانتظار من أحسن به دخلا لا يدرك الركعة
١٨	باب وجوب متابعة الإمام والنهي عن مسابقته
٢١	باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة
٢٣	باب انفراد المأموم لعذر
٢٥	باب انتقال المنفرد ما مافي النوافل
٢٦	باب الإمام ينتقل ما موما إذا استخلف في ضرر من خلفه
٢٩	باب من صلى في المسجد جماعة بعد إمام الحي
٣٠	باب المسبوق يدخل مع الإمام على أي حال كان ولا يعتد برصعة لا يدرك ركوعها
٣١	باب المسبوق يقضي ما فاتة إذا سلم إمامه من غير زيادة
٣٢	باب من صلى ثم أدرك جماعة فليصلها معهم ناقله
٣٣	باب الاعتذار في ترك الجماعة
٣٥	(أبواب الإمامة وصفة الأئمة)
٣٥	باب من أحق بالإمامة
٣٩	باب إمامة الأعمى والعبد والمولى
٤٠	باب ما جاء في إمامة الفاسق
٤٣	باب ما جاء في إمامة الصبي
٤٤	باب اقتداء المقيم بالمسافر
٤٥	باب هل يقتدى المفترض بالمتنفل أم لا
٤٧	باب اقتداء الجالس بالقائم
٤٧	باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه
٥١	باب اقتداء المتوضئ بالمتميم
٥١	باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم
٥٢	باب حكم الإمام إذا ذكر أنه محدث أو خرج لحديث سبقه أو غير ذلك

باب من أم قوما يكرهونه	٥٤
(أبواب موقف الامام والمأموم واحكام الصفوف)	٥٥
باب وقوف الواحد عن بين الامام والاثنتين فصاعدا خلفه	٥٥
باب وقوف الامام تلقاء وسط الصف وقرب أولى الاحلام والنهي عنه	٥٨
باب موقف الصبيان والنساء من الرجال	٥٩
باب ما جاء في صلاة الرجل فذا ومن ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله	٦١
باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد خللها	٦٤
باب هل يأخذ القوم مصانهم قبل الامام أم لا	٦٧
باب كراهة الصف بين السواوي للمأموم	٦٨
باب وقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس	٧٠
باب ما جاء في الحائل بين الامام والمأموم	٧٢
باب ما جاء فيمن يلازم بقعة بعينها من المسجد	٧٢
باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة	٧٢
(كتاب صلاة المريض)	٧٤
باب الصلاة في السفينة	٧٥
(أبواب صلاة المسافر)	٧٦
باب اختيار القصر وجواز الاقام	٧٦
باب الرد على من قال اذا خرجتم ارميتم الى الليل	٨١
باب أن من دخل بلدة اتوى الإقامة فيه أربعين قصر	٨٢
باب من أقام قضاء حاجة ولم يجمع إقامة	٨٥
باب من اجتاز في بلدة تزوج فيه أوله فيه زوجة فليتم	٨٧
(أبواب الجمع بين الصلاتين)	٨٨
باب جوازهما في السفر في وقت أحدهما	٨٨
باب جمع المقيم لمطر أو غيره	٩١
باب الجمع باذان وإقامتين من غير تطوع بينهما	٩٤
(أبواب الجمعة)	٩٧
باب التغليظ في تركها	٩٧
باب من تجب عليه ومن لا تجب	١٠١
باب انعقاد الجمعة بأربعين وإقامتها في القرى	١٠٦
باب فضل يوم الجمعة وذ كر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه	١١٦
باب الرجل أحق بمجلسه وآداب الجلوس والنهي عن التخطي الاطاحة	١٢٤

- ١٢٠ باب التنفل قبل الجمعة ما لم يخرج الامام وان انقطع لمعه بغير وجهه الا تحية المسجد
- ١٢٦ باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده
- ١٢٨ باب تسليم الامام اذارق المنبر والتأذين اذا جلس عليه واستقبال الامام ومبته
- ١٤٢ باب اشغال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والوعظة والقراءة
- ١٤٦ باب هيأت الخطبتين وآدابهما
- ١٥٠ باب المنع من الكلام والامام يخطب والرخصة في تكليمه وتكليمه للصلي في الكلام قبل اخذه في الخطبة وبعدها
- ١٥٦ باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي جميع يومها
- ١٥٩ باب انقضاء السن العدد في اثناء الصلاة والخطبة
- ١٦١ باب الصلاة بعد الجمعة
- ١٦٣ باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة
- ١٦٥ (كتاب العيدين)
- ١٦٥ باب العمل للعيد وكرامة جل السباح فيه الحاجة
- ١٦٧ باب الخروج الى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء
- ١٧١ باب استحباب الاكل قبل الخروج في الفطر دون الاضحية
- ١٧٣ باب مخالفة الطريق في العيد والتعبد في الجامع للمندر
- ١٧٦ باب وقت صلاة العيد
- ١٧٧ باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة وما يقرأ فيها
- ١٨٢ باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها
- ١٨٦ باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها
- ١٨٩ باب خطبة العيد وادبها
- ١٩٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
- ١٩٧ باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار
- ١٩٩ باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق
- ٢٠٥ (كتاب صلاة الخوف)
- ٢٠٥ باب انواع المروية في صفتها
- ٢١٢ باب الصلاة في شدة الخوف بالاعمال وهل يجوز تأخيرها أم لا
- ٢١٥ (أبواب صلاة المكسوف)
- ٢١٥ باب النداء لها وصفتها
- ٢٢٠ باب من اجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربع ركوعات وخمسة

- ٢٢٢ باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف
- ٢٢٤ باب الصلاة للكسوف القمري جماعة مكررة الركون
- ٢٢٥ باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتصلي
- ٢٢٧ (كتاب الاستسقاء)
- ٢٣٠ باب صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها
- ٢٣٢ باب الاستسقاء بذوى الصلاح وكثارة الاستغفار ورفع الايدي بالدعاء وذكر ادعية مأثورة في ذلك
- ٢٣٧ باب تحويل الامام والناس اريدتهم في الدعاء وصفته ووقته
- ٢٣٩ باب ما يقول وما يصنع اذا رأى المطر وما يقول اذا كثر جدا
- ٢٤٢ (كتاب الجنائز)
- ٢٤٣ باب عيادة المريض
- ٢٤٧ باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه وتغسيل الميت والقراءة عنده
- ٢٥١ باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه
- ٢٥٤ باب تسوية الميت والرخصة في تقبيله
- ٢٥٤ (ابواب غسل الميت)
- ٢٥٥ باب من يليه ورفقه به وسقاه عليه
- ٢٥٦ باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للاخر
- ٢٥٨ باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه اذا كان جنباً
- ٢٦١ باب صفة الغسل
- ٢٦٥ (ابواب الكفن وتوابه)
- ٢٦٥ باب التكفين من رأس المال
- ٢٦٦ باب استحباب احسان الكفن من غير مغالاة
- ٢٦٨ باب صفة الكفن للرجل والمرأة
- ٢٧٢ باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها
- ٢٧٢ باب تطيب بدن الميت وكفنه الا بالحرث
- ٢٧٤ (ابواب الصلاة على الميت)
- ٢٧٤ باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه
- ٢٧٤ الصلاة على الانبياء
- ٢٧٥ ترك الصلاة على الشهيد

مصحفة

- ٢٧٩ الصلاة على السقط والطفل
 ٢٨١ ترك الامام الصلاة على الغال وقا تل نفسه
 ٢٨١ الصلاة على من قتل في حد
 ٢٨٣ الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر
 ٢٨٨ باب فضل الصلاة على الميت وما يربى له بكثرة الجمع
 ٢٩٢ باب ما جاء في كراهة النعي
 ٢٩٣ باب عدد تكبير صلاة الجنائز
 ٢٩٧ باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها
 ٣٠٠ باب الدعاء للميت وما ورد فيه
 ٣٠٤ باب موقوف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت أنواع
 ٣٠٦ باب الصلاة على الجنائزة في المسجد
 ٣٠٧ (أبواب جل الجنائزة والسيريم)
 ٣٠٨ باب الاسير اعيم من غير مل
 ٣١٠ باب المشي امام الجنائزة وما جاء في الركوب معها
 ٣١٣ باب ما يكره مع الجنائزة من نياحة أو نار
 ٣١٣ باب من اتبع الجنائزة فلا يجاس حتى توضع
 ٣١٥ باب ما جاء في القيام للجنائزة اذا مرت
 ٣١٧ (أبواب الدفن وأحكام القبور)
 ٣١٨ باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق
 ٣٢٠ باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحنى في القبر
 ٣٢٣ باب تسقيم القبر ورشه بالماء وتعليقه ليعرف وكراهة البكاء والكتابة عليه
 ٣٢٧ باب من يستحب أن يدفن المرأة
 ٣٢٨ باب آداب الجلوس في المقبرة والمشي فيها
 ٣٣٠ باب الدفن ليلا
 ٣٣١ باب الدعاء للميت بعد دفنه
 ٣٣٢ باب النسي عن اتخاذ المساجد والسرير في المقبرة
 ٣٣٣ باب وصول نواب القرب المهداة الى الموق
 ٣٣٧ باب تعزية المصاب ونواب صبره وأمره به وما يقول لذلك
 ٣٤٠ باب صنع الطعام لاهل الميت وكراهة منعه منهم للناس
 ٣٤١ باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه
 ٣٤٦ باب النسي عن النياحة والندب وخش الوجوه ونشر الشعر ونحوه والرخصة
 في سير الكلام من مصفة الميت

- ٣٥٢ باب الكف عن ذكركم ساوى الاموات
 ٣٥٤ باب استصحاب ذيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها
 ٣٥٧ باب ما جاء في الميت ينقل أو ينشأ غرض صحيح

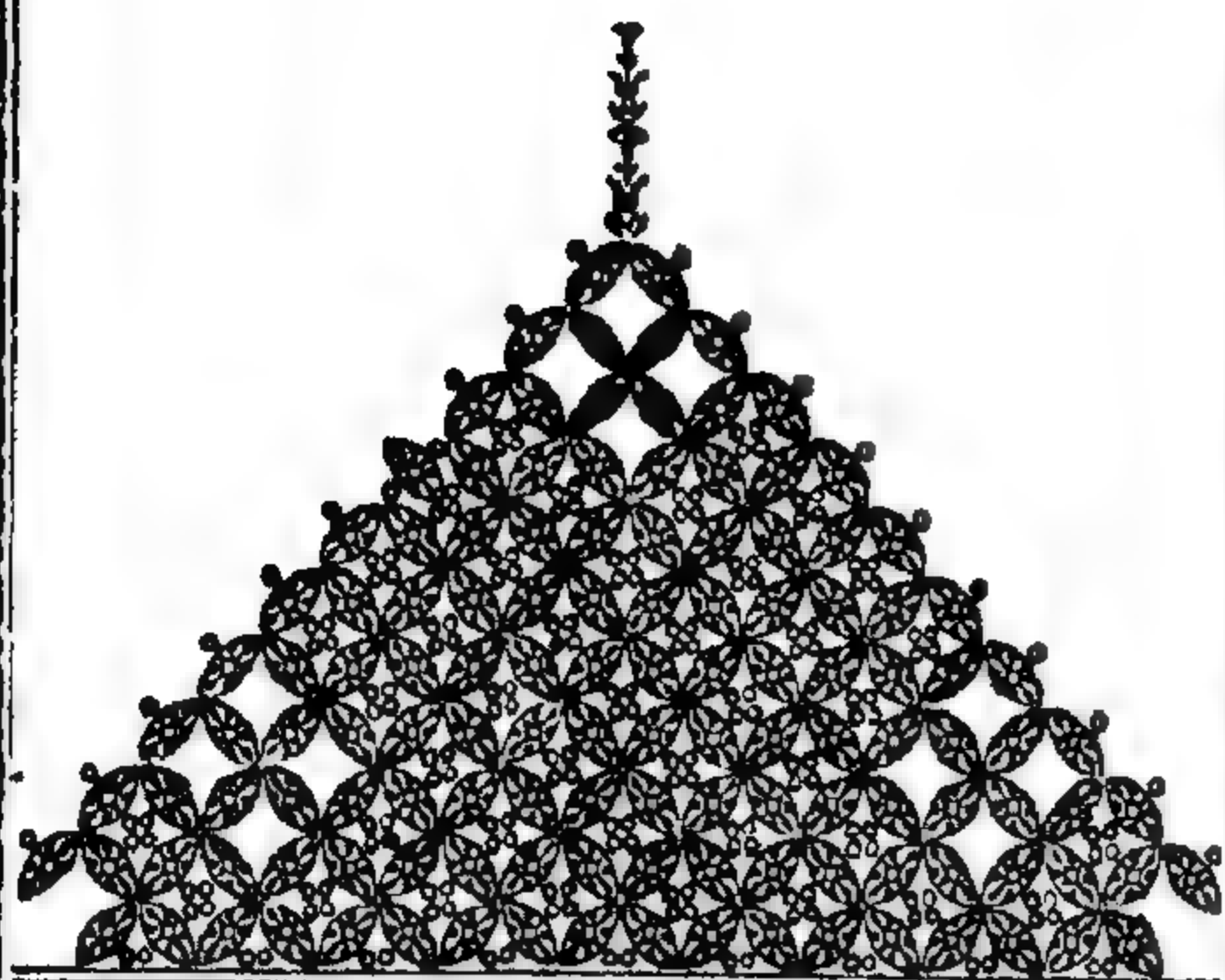
(تمت)

• (فهرسة الجزء الثالث من عون الباري) •

صفحة	
٢	بقية باب بدء الاذان
٨٧	كتاب الجمعة
١٣٧	باب صلاة الخوف
١٤٢	كتاب العيدين
١٥٦	أبواب الوتر
١٧٠	أبواب الاستسقاء
١٨٥	كتاب الكسوف
٢٠٠	أبواب سجود القرآن
٢٠٥	أبواب تفسير الصلاة
٢١٦	باب التهجيد بالليل
٢٤٤	باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٢٥٤	باب الاستعانة في الصلاة
٢٦٠	أبواب السهو
٢٦٤	باب في الجنائز

• (تمت) •

(عن أبي قتادة) الحرث بن ربي
 (رضي الله عنه قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
 في الركعتين الأولىين من صلاة
 الظهر) فيه جواز تسمية
 الصلاة بوقتها (بفتح الكاف
 وسورتين) في كل ركعة سورة
 (يطول في) قراءة الركعة
 الأولى (ويقصر في) قراءة
 الركعة الثانية (لان النشاط
 في الأولى يكون أكثر فناسب
 التخفيف في الثانية) حذر من
 الملل قاله الشيخ تقي الدين
 وعند عبد الرزاق عن معمر عن
 يحيى في آخر هذا الحديث
 وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك
 الناس الركعة الأولى ولا يداود
 وابن خزيمة نحوه من رواية أبي
 خالد عن سفيان عن معمر
 وروى عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن عطاء قال أتني لأحب أن
 يطول الإمام الركعة الأولى في
 كل صلاة حتى يكثر الناس واستدل
 به على استحباب تطويل الأولى
 على الثانية وجمع بينهما وبين
 حديث هذا السابق حيث قال
 أركض في الأولىين بأن المراد
 تطويلهما على الأخرين
 لا التسوية بينهما في الطول
 واستفاد من هذا أفضلية قراءة
 سورة كاملة ولو قصرت على
 قراءة قدرها من طويلة قال
 النووي وزاد البغوي ولو قصرت



بسم الله الرحمن الرحيم

• (أبواب صلاة الجماعة) •

• (باب وجوبها وعلتها) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثقل الصلاة على المنافقين
 صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبوا ولقد هممت أن أمر
 بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجالهم حزم من حطب إلى
 قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار متفق عليه ولا جد عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا ما في البيوت من النساء والدرية أقت صلاة العشاء
 وأمرت قتيابي بحرقون ما في البيوت بالنار) الحديث الثاني في أسناده أبو معشر وهو
 ضعيف قوله أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر فيه أن الصلاة كلها
 ثقيلة على المنافقين ومنه قوله تعالى ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى وإنما كان العشاء
 والفجر أثقل عليهم من غيرها ما لقوة الداعي إلى تركهم لها لان العشاء وقت السكون
 والراحة والصبح وقت لذة النوم قوله ولو يعلمون ما فيها أى من مزيد الفضل قوله
 لا تواتها أى لا تواتوا المحل الذى يصلون فيه جماعة وهو المسجد قوله ولو حبوا أى زحفا
 اذا منعهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ولا بن أبي شيبه من حديث أبي الدرداء ولو
 حبوا على المرافق والركب قوله ولقد هممت الا أم جواب القسم وفي البخاري وغيره
 والذي نفسى بيده لقد هممت والهم العزم وقيل دونه قوله أحرق بالتشديدية الحرقه

السورة عن المقرء انتهى وكأنه مأخوذ من قوله كان يفعل لانها تدل على الدوام والغالب وقد ذكر البخاري في جوه القراء
كلاما هنا انه لم يرد عن أحمد من السلف في انتظار الدخول في الركوع ٣ ثنى والله أعلم ولم يقع في هذا الحديث

ذكر القسرة في الاخيرتين
ففسدك به بعض الخنفية على
استقامتها في السكينة ثبت من
حديثه من وجه آخر كما عند
البخاري بعد عشرة أبواب
(ويستمع الآية احيانا) جمع
حين وهو يدل على تكرر ذلك
منه وللشافعي من حديث البراء
فسمع منه الآية من سورة
لقمان والذاريات ولابن خزيمة
يسمى اسم ربك الاعلى وهل أمالك
حديث الغاشية وهذا يحتمل
ان يكون مأخوذا من سماع
بعضهم قيام القرينة على
قراءة بقية أو ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يخبرهم عقب
الصلاة دائما وغالبا بقراءة
السورتين وهو بعيد جدا قاله
ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى
واستدل به هذا الحديث على
جواز الجهر في السرية وأنه
لا موجد فهو على من فعل ذلك
خلاف لمن قال ذلك من الخنفية
وغيرهم سواء قلنا كان يفعل
ذلك عند البيان الجواز أو بغير
قصد للاستغراق في التذبر
وفيه حجة على من زعم ان الاسرار
شروط للصحة السرية (وكان يقرأ
في العصر بفاتحة الكتاب
وسورتين) في كل ركعة سورة
واحدة (وكان يطول) قراءة غير
الفاتحة (في) ركعة (الاولى) منها

اذا بالغ في تحريقه وفيه جواز العقوبة باتلاف المال والحديث استدلل به القائلون
بوجوب صلاة الجماعة لانها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ولو كانت فرض
كفاية لكانت قائمة بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه ويمكن ان يقال ان التهديد
بالتحريق المذموم يقع في حق تارك فرض الكفاية لمشروعية قتال تارك فرض
الكفاية قال الحافظ وفيه نظر لان التحريق الذي يقضى الى القتل أخضر من المقاتلة
ولان المقاتلة انما بشرع فيها اذا تم الا بالجمع على الترك وقد اختلفت أقوال العلماء في
صلاة الجماعة فذهب عطاء والاوزاعي واسحق وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن
المنذر وابن حبان وأهل الظاهر وجماعة ومن أهل البيت أبو العباس الى انها فرض
عين واختلفوا في بعضها قال هي شرط روى ذلك عن داود ومن تبعه وروى من ذلك
عن أحمد وقال الباقر انما فرض عين غير شرط وذهب الشافعي في أحد قوليه قال
الحافظ هو ظاهر نصه وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وبه قال كثير من المالكية
والخنفية الى انها فرض كفاية وذهب الباقر الى انها سنة وهو قول زيد بن علي
والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب واليه ذهب مالك وأبو حنيفة
وأجابوا عن حديث الباب باجوبة الاول انها لو كانت شرطا أو فرضا لبين ذلك عند
التوعد كذا قال ابن بطال ورد بانه صلى الله عليه وآله وسلم قد دل على وجوب الحضور
وهو كاف في البيان والثاني ان الحديث يدل على خلاف المدعى وهو عدم الوجوب
لكونه صلى الله عليه وآله وسلم بهم بالتوجه الى المختلفة ولو كانت الجماعة فرضا لما
تركها وفيه ان تركها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقا لا مكان ان يفعله في
جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده الثالث قال الهادي وغيره ان الخبر ورد
مورد الزجر وحيثه غير مرادة وانما المراد بالمبالغة ويرشد الى ذلك وعيدهم بعقوبة
لا يعاقبها الا الكفار وقد انعقد الاجماع على منع عقوبة المساكين بذلك واجيب بان ذلك
وقع قبل تحريم التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزا على انه لو فرض ان هذا التوعد
وقع بعد التحريم لكان مخصصا له فيجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة الرابع تركه
صلى الله عليه وآله وسلم التحريقهم بعد التهديد ولو كان واجبا لماعف عنهم قال عياض
ومن تبعه ليس في الحديث حجة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل زاد النووي
ولو كانت فرض عين لما تركهم واهل بيته ابن دقيق العيد بانه لا يجرؤ على فعله لو فعله
والترك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال ان يكونوا انزجروا بذلك على ان رواية
أحمد التي ذكرها المصنف فيها بيان سبب الترك الخامس أن التهديد لقوم تركوا الصلاة
رأسا لا يجرؤ الجماعة وهو ضعيف لان قوله لا يشهدون الصلاة بمعنى لا يحضرون وفي
رواية لا يجرؤ عن أبي هريرة العشاء في الجمع أي في الجماعة وعند ابن ماجه من حديث
أسامة بن نهشين رجال عن تركهم الجماعة أو لاحرقن بيوتهم السادس ان الحديث ورد

أي ويصلى في الثانية (وكان يطول في) قراءة الركعة (الاولى من صلاة الصبح ويصلى في الثانية) ويقاس المغرب والعشاء
عليها والسنة عند الشافعية ان يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوسطه وفي المغرب من

قصاره وقال الخنازلة في الصحيح من طوال الفصل وفي المفسر من قصاره وفي الباقي من أوساطه وقد أخرج مسلم في ذلك أحاديث مختلفة ويجمع بينهما وقوع ٤ ذلك في أحوال متغيرة أما بيان الجواز وأفسر ذلك من الأس-باب

واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيما اختلف لا فيما يختلف كتنزيل وهل أتى في صبح الجمعة وفي هذا الحديث الحديث والمعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أمه (أم الفضل) لبابة بنت الحارث زوج العباس اخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة والصحيح أنها عمر زوج سعيد بن زيد (سمعه عنه وهو) أي ابن عباس وفيه التفات من الحاضر إلى الغائب لأن السياق يقتضي أن يقول سمعته (يقرأ والمرسلات عرفا فقال التباخي والله أقدم ذكرني) شيئا نسبته وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولفظه ما صلى بعدها حتى قبضه الله والصلاة التي حكمتها عائشة كانت في المسجد والتي حكمتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي واجيب عن قول أم الفضل عند الترمذي خرج إليا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه

في الحديث على مخالفة أهل النفاق والتدبير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة ذكر ذلك ابن المنير السابع أن الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل وتعقب باتباعه الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم وبأنه صلى الله عليه وسلم كان معرضا عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم وقال لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه وتعقب هذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم إلا أن ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك وإيس في اعراضه عنهم هم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم قال في الفتح والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث أثقل الصلاة على المنافقين وأتوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون الخ لأن هذا الوصف يليق بهم لا بالمؤمنين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر يدل على ذلك قوله في رواية لا يشهدون العشاء في الجمع وقوله في حديث أسامة لا يشهدون الجماعات وصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن أبي هريرة ثم أتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر لأن الكافر لا يصلي في بيته إنما يصلي في المسجد رياء ومعصية فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله تعالى من الكفر والأس-تهزاء قال الطيبي خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جازاهم التحلف عن الجماعة بل من جهة أن التحلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ويدل على ذلك قول ابن مسعود ألا أتى لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عمر بن أنس قال حدثني عمرو بن ميمون قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شهد هما منافق يعفي العشاء والفجر الثامن أن غريضة الجماعة كانت في أول الأمر ثم نسخت حكى ذلك القاضي عياض قال الحافظ ويمكن أن يتقوى لثبوت النسخ بالوعيد المذكور في حديثهم وهو التحريم بالنار قال ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي لأن الأفضلية تقتضي الإثبات في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز التاسع أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات وتعقب بأن الأحاديث مصرحة بالعشاء والفجر كما في حديث الباب وغيره ولا ينافي ذلك ما وقع عند مسلم من حديث ابن مسعود أنها الجمعة لا حقال تعدد الواقعة كما أشار إليه النووي والحب الطبري والحديث فوائد ليس هذا محل بسطها وسيأتي التصريح بما هو الحق في صلاة الجماعة (وعن أبي هريرة أن رجلا أعمى قال يا رسول الله ليس لي فائدة يودني إلى المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرخص له فيصلي في بيته فرخص له فلما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب رواه مسلم والنسائي وعن عمرو بن أم مكتوم قال قالت يا رسول الله أنا ضربة شمس الدارولي فائدة لا يلاؤمني فهل تجب لي رخصة أن أصلي في بيتي قال انسمع

فصل في المقرب بالحمل على أنه خرج إليهم من المكان الذي كان راقد فيه إلى الحاضر من في البيت فصل فيهم فيه قال الحافظ فيهم ذاتهم الروايات (بقراءة تلك) وفي نسخة بقراءة تلك (هذه السورة أنها) أي السورة (لا آخر ما سمعت

من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقربهم في صلاة المغرب) وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي
ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه والمراد بهذا تقدير القراءة . ٥ في المغرب لا اثباتها لكونه جهر بها

بجملته ما تقدم في الظاهر من
ان المراد اثباتها (عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقرأ في المغرب بطولي
الطويلين) أي باطول السورتين
الطويلتين وطولي ثابت أطول
والطويلين ثنية طولي وهذه
رواية لا كثر ولم يقع تفسيرها بين
السورتين في رواية البخاري
ووقع عند النسائي عن زيد بن
ثابت المص ولابي داود الاعراف
لكن بين النسائي أن التفسير
من قول عروة وزاد أبو داود قال
يعني ابراهيم وسألت انا ابن
أبي مليكة فقال لي من قبل
نفسه المائدة والاعراف وعند
الجوزقي مثله الا انه قال الانعام
بدل المائدة وعند الطبراني وأبي
نعيم في مستخرجهم بدل الانعام
يونس واستنبط من الحديث
امتداد وقت المغرب الى غيبوبة
النفق الاخر وعلى استحباب
القراءة فيها بغير قصر الفصل
وعند ابن ماجه بسند صحيح عن
ابن عمر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله
أحد وكان الحسن يقرأ فيها
بأزلازل والمعاديات ولا يدعها
ورواه هذا الحديث الستة ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه

النداء قال نعم قال ما جدلات رخصة رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني زاد ابن حبان وأحمد في رواية فأنتم اولوجوا قوله
ان رجلا أعمى هو ابن ام مكتوم كما في الحديث الثاني قوله ليس لي قائد في الحديث
الاخرولي قائد لا يؤمنني ظاهره التناهي اذا كان الاعمى المدكوري حديث أبي هريرة
هو ابن ام مكتوم ويجمع بينهما لما تبعد الواقعة أو بان المراد بالنسائي في الرواية الاولى
القائد المسلم وبالمثبت في الثانية القائد الذي ليس بلام قوله فرخص له الى قوله قال
فاجب قيل ان الترخيص في أول الامر اجتهاد منه صلى الله عليه وسلم والامر بالاجابة
يؤتى من الله تعالى وقيل الترخيص مطلق مقيد بعدم سماع النداء وقيل ان الترخيص
باعتبار العذر والامر للندب فكانه قال الافضل لك والاعظم لاجرك ان تجيب وتحضر
فاجب قوله ولي قائد لا يؤمنني قال الخطابي يروي في الحديث يلاومني بالواو والصواب
يلاومني أي يوافقني وهو بالهمزة المرسومة بالواو والهمزة فيه اصلية وأما الملاومة
بالواو فهي من اللوم وليس هذا موضعه قوله رخصة بوزن غرفة وقد تضم التاء المعجمة
بالاتباع وهي التسهيل في الامر والتيسير والحديثان استدل بهما القائلون بان
الجماعة فرض عين وقد تقدم ذكرهم وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه سأل هل له رخصة في
ان يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذره فقيل لا ويؤيد هذا ان حضور
الجماعة يسقط بالعذر باجماع المسلمين ومن جعله العذر العمى اذا لم يجد قائدا كما في
حديث عثمان بن مالك وهو في الصحيح وسما في ويبدل على ذلك حديث ابن عباس عند
ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع
النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له الا من عذر قال الحافظ وطائفة على شرط مسلم لكن
رجح بعضهم وقفه وأجاب البعض عن حديث الاعمى بان النبي صلى الله عليه وسلم لم علم
منه أنه عشى بل قائد لذقه وذكاته كما هو مشاهد في بعض العميان عشى بلا قائد لاسيما
اذا كان يعرف المكان قبل العمى أو بتكرار المشي اليه استغنى عن القائد ولا بد من
التأويل لقوله تعالى ليس على الاعمى حرج وفي أمر الاعمى بحضور الجماعة مع عدم
القائد ومع شكايته من كثرة السباع والهوام في طريقه كما في مسلم لم غاية الحرج ولا
يقال الآية في الجهاد لاننا نقول هو من القصر على السبب وقد تقرر في الاصول ان
الاعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب واعلم ان الاستدلال بحديثي الاعمى
وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر لان الدليل
أخص من الدعوى ادغاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم
في مسجده لسمع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المتخلفين انهم
لا يحضرون جماعته ولا يجتمعون في منازلهم وقال لعثمان بن مالك انظر - من يصلي
معك ولما زاد الترخيص الاعمى بشرط ان يصلي في منزله جماعة (وعن عبد الله بن مسعود

الحديث والعمية والقول وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن جبير بن مطعم) بن عدي (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان سمعاه لقراءته صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء في أسارى بدر كما عند البخاري في الجهاد

وكان ذلك أول ما قرأه في صلاة في قلبه كما في المغازي عند البخاري أيضا (يقرا) وفي رواية ثالثة (في) صلاة (المغرب بالطور) أي بسورة الطور كلها وقال ابن الجوزي الباب ٦ بمعنى من وفيه نظريته الحافظ في الفتح واستدل به على صحة أدائها بحمله

الراوي في حال الكفر وكذا الفسق إذا أداه في حال العدالة قال الترمذي ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهة في ذلك ولا استحباب وأما مالك فاعتد العمل بالمدينة بل وبغيرها قال ابن دقيق العيد استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وقرئها في المغرب والحق عندنا أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وثبت مواظبته عليه فهو مستحب ومالم يثبت مواظبته عليه فلا كراهية له قلت الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لأن الأعراف من السبع الطوال والطور من طوال المفصل والمرسلات من أوساطه وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل أحياها القراءة في المغرب أما لبيان الجواز وأما العلم بعدم المشقة على المأمومين وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكره على مروان

قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتي به يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف رواء الجماعة إلا البخاري والترمذي هذا طرف من أثر طويل ذكره مسلم لم يطول ولا رد كرهه غيره مختصرا ومطولا قوله ولقد رأيتنا هذا فيه الجمع بين ضميري المتكلم فالتاء له خاصة والنون له مع غيره قوله وما يتخلف عنها يعني الصلوات الخمس المذكورة في أول الأثر ولفظ مسلم من سره أن يلقي الله عند أسامنا فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ولفظ أبي داود حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ثم ذكر مسلم اللفظ الذي ذكره المصنف وذكر غيره نحوه قوله يؤتي به يهادي بين الرجلين أي يحسكه رجلان من جانيه بهضديه يعقد عليه ما قوله حتى يقام في الصف قال النووي في هذا كله تأكيده أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها وإذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحب له حضورها انتهى والأثر استدلل به على وجوب صلاة الجماعة وفيه أنه قول صحيح ليس فيه الاحتكاكية المواظبة على الجماعة وعدم التخلف عنها ولا يستدل بذلك على الوجوب وفيه حجة لمن خص التوعد بالتحرير بالإنذار المتقدم في حديث أبي هريرة بالمتنافقين (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعاً وعشرين درجة متفق عليهما) وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ خمساً وعشرين درجة كلها مثل صلاته وعن أبي بن كعب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثر فهو أحب إلى الله عز وجل وعن معاذ أشار إليه الترمذي وذكره ابن سبيل الناس في شرحه فقال فضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين وعن أبي سعيد عند البخاري بلفظ صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة وعنه أيضاً عند أبي داود وسليمان وعن أنس عند الدارقطني نحوه حديث أبي هريرة المذكور في الباب وعن عائشة عند أبي العباس السراج بلفظ صلاة الرجل في الجمع تفضل على صلاته وحده خمساً وعشرين درجة وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عند الطبراني بطرق كلها ضعيفة واتفقوا على خمس وعشرين قال الترمذي وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبع وعشرين قال الحافظ في الفتح لم يحتج عليه في ذلك إلا ما وقع عنه عبد الرزق عن عبد الله العمري عن نافع قال خمساً وعشرين لكن العمري ضعيف وكذلك وقع عنه أبي عوانة في مستخرج جوهركمنا إذا ذهبت مخالفة لرواية الحافظ وروى بلفظ سبع وعشرين عن أبي هريرة عند أحمد وفي إسناده شريك

المواظبة على القراءة بقصار المفصل ولو كان مروان يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأطلب على الفاضل ذلك لا حجة به على زيد لكن لم يرد زيد من مروان المواظبة على التمام بالطوال فيما يظهر وإنما أراد زيد منه أن يتعاهد ذلك

كبار آه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الصلوة باطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف فهو يرد على ٧٠ أبي داود ادعاء نسخ التطويل وقال ابن

خزيمة في صحيحه هذا من الاختلاف المباح فجاء للمصلي ان يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب الا انه اذا كان اماما استحب له أن يخفف في القراءة كما تقدم انتهى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مصري ومدني وفيه الحديث والاختبار والعنف والقول والسمع وأخرجه أيضا في الجهاد والتفسير ومسلم وأبو داود في الصلاة وكذا النسائي فيهما وفي التفسير وابن ماجه فيه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صليت خلف أبي القاسم) رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم العتمة) أي صلاة العشاء (فقرأ اذا السماء انشقت فسجد) أي عند محل السجود منها سجدة (فلا زال اسجد بها) أي بالسجدة أو الباء ظرفية أي فيها يعني السورة (حتى ألقاه) كناية عن الموت أي الى أن أموت والحديث حجة على مالك حيث قال لا سجدة فيها وحيث كره السجدة في التريضة ورواه الستة أربعة منهم بصريون وأبو رافع مدني وفيه ثلاثة من التابعين والحديث والعنف والقول وأخرجه البخاري في سجود القرآن ومسلم وأبو داود

القاضي وفي حقه ضعف وقد اختلف هل الرابع رواية السبع والعشرين أو الخمس والعشرين فقبل رواية الخمس لكثرة روايتها وقيل رواية السبع لان في زيادة من عدل حافظ وقد جمع بينهما أبو جهم منها ان ذكر القليل لا ينفي الكثير وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد وقيل انه صلى الله عليه وسلم اخبر بالخمس ثم اخبره الله بزيادة الفضل فاخبر بالسبع وقيل بانه محتاج الى التاريخ وبأن دخول النسخ في القضايا مختلف فيه وقيل الفرق باعتبار قرب المسجد وبقيل الفرق بحال المصلي كان يكون أعلم أو أخشع وقيل الفرق بابقاها في المسجد أو غيره وقيل الفرق بالانتظار للصلاة وغيره وقيل الفرق بادراكها كلها أو بعضها وقيل الفرق بكثرة الجماعة وقتهم وقيل السبع مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك وقيل السبع مختصة بالظهرية والخمس بالسريية ووجه الحفاظ في الفتح والرابع عندي أوها الدخول مفهوم الخمس تحت مفهوم السبع واعلم ان التخصيص بهذا العدد من اسرار النبوة التي تقصر العقول عن ادراكها وقد تعرض جماعة للكلام على وجه الحكمة وذكر ما مناسبات وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح فن أحب الوقوف على ذلك رجع اليه قوله درجة هو عجز العدد المذكور وفي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف المميز الا طرق أبي هريرة ففي بعضها ضاع في بعضها جزأ وفي بعضها درجة وفي بعضها صلاة ووجد هذا الأخير في بعض طرق أنس واطاهر ان ذلك من تصرف الرواة ويحتمل ان يكون ذلك من التفتق في العبارة والمراد انه يحصل له من صلاة الجماعة مثل ابر صلاة المنقر سبعة وعشرين مرة قوله على صلاته في بيته وصلاته في سوقه مقتضاء ان الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفردى ولا يمكنه خرج مخرج الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا قال ابن دقيق العيد وهو الذي يظهر لي وقال الحفاظ وهو الرابع في نظري قال ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية بين صلاة البيت والسوق اذ لا يلزم من استوائهما في المنفولية ان لا تكون احدهما أفضل من الاخرى وكذا لا يلزم منه التسوية بين صلاة البيت أو السوق لأفضل فيها على الصلاة منفردا بل الظاهر ان التضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد والصلاة في البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع الشياطين والصلاة بجماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراداتى وقد استدل بالحديثين وما ذكرنا معهما القائلون بان صلاة الجماعة غير واجبة وقد تقدم ذكرهم لار صيغة أفضل كما في بعض الفاظ حديث ابن عمر تدل على الاشتراك في أصل الفضل كما تقدم وكذلك قوله في حديث أبي بن كعب ازكى والمشتركة ههنا لا بد ان يكون هو الاثر والصحة والا فلا صلاة فضلا عن الفضل والزام من أدلتهم على عدم الوجوب حديث اذا صليتما في رحاكما اتيقما مسجد جماعة فصليا معهم فانما الكفاية وقد تقدم

والنسائي في الصلاة واستدل به على الجهر بالقراءة في صلاة العشاء وهو ظاهر بين (عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر) زاد الانعام على فصل العشاء ركعتين (فقرأ في) صلاة العشاء في إحدى

الر كعنين) ولله ساني في الر كمة الاولى (بالتين والزيتون) أي بهذه السورتين ثم اقرأ في العشاء بقصاها الفصل لكونه كان مسافرا والسفر يطالب فيه التخفيف لانه ٨ مظنة المشقة وحينئذ فيحمل حديث أبي هريرة السابق على الحاضر فلذا قرأ فيها بأوساط الفصل وفي هذا الحديث الحديث والنعنة والقول والسماع وأخرجه البخاري أيضا في التفسير والتوحيد والخمسة في الصلاة (وفي رواية أخرى) عن البراء رضي الله عنه (قال وما سمعت أحدا أحسن صوتا منه أو أحسن قراءة) منه صلى الله عليه وآله وسلم شك الراوي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال في كل صلاة يقرأ القرآن وجوبا سواء كان سرا أو جهرًا ويقرأ مبنيا لله فعول ولا أصلي وابن عساكر مبنيا للقاء هل أي تحسن نقرأ وعند مسلم من رواية أبي اسامة عن حميد بن النعمان بافظ لا صلاة إلا بقراءة إلا أن الدارقطني أنكره على مسلم وقال المحفوظ من أبي اسامة وقته كراهه أصحاب ابن جرير يروونه كذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيد اللطيف كلاهما عن حميد المذكور موقوفا وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الجراح عن ابن جرير يروونه الجماعة أمكن زاذني آخره وسعته يقول لا صلاة إلا بقراءة الكتاب وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة نعم قوله (فأسمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أسعناكم وما أنحنى هذا تخفيفا عنكم) يشعرون جميع ما ذكره متلقي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الجميع حكيم الرفع وزاد مسلم في روايته عن أبي خنيفة وعمر بن الخطاب عن اسمعيل فقال له الرجل وإن لم أزد وكذا زاد يحيى

في باب الرخصة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أعظم الناس أجرا في الصلاة أبعدهم اليها ثم يأتون فابعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجرا من الذي يصليها ثم ينام وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضا حتى يصليها مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر جماعة من الواقدين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بجمعها في جماعة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة توجب تأويل الأدلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بافظ من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له إلا من عذر بان المراد لا صلاة له كاملة على أن في أسناده يحيى بن أبي حمزة السكبي المعروف بابي جناب بالجيم المكسورة وهو كما قال الحفاظ ضعيف ومدايس وقد عمن وقد أخرجه بقي بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طريق أخرى بأسناد قال الحفاظ صحيح بافظ من سمع النداء لم يجب فلا صلاة له إلا من عذر ولكن قال الحاكم وقته أكثر أصحاب شعبة ثم أخرجه له شاهد عن أبي موسى الأشعري بافظ من سمع النداء فإرجاعه فلم يجب فلا صلاة له وقد رواه البراء موقوفا قال البيهقي الموقوف أصح ورواه العفيلي في الضعفاء من حديث جابر ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وضعفه وقد قررنا الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقي الأحاديث المشبهة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتسليم بما يقضي به الظاهر فيه إهدار الأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فاعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يحل إيلائها ما أمكن إلا محروم مشرور وأما أن فرض عين أو كناية أو شرط لصحة الصلاة فلا وهذا قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث أبي هريرة ما ألفظه وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطا لأن المفاضلة بينهم ما تستدعي صحتها وحمل النص على المنفرد لا يذلل لا يصح لأن الأحاديث قد دلت على أن أجره لا يتقص عما يفعله لولا العذر فروى أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا فرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقبلا محجرا واه أجدا وبخاري وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا يتقص ذلك من أجورهم شيئا رواه أحمد وأبو داود والنسائي انتهى استدلال المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد لغير عذر لأن أجره كاجر الجميع والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري وفي أسناده محمد بن طهلاء قال أبو حاتم ليس به بأس وليس له عند أبي داود إلا هذا الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال قال حنظلة بن النضر قال قال النبي محمد بنكُم حديثا ما أحسنكموه

الاسعناكم وما أنحنى هذا تخفيفا عنكم) يشعرون جميع ما ذكره متلقي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الجميع حكيم الرفع وزاد مسلم في روايته عن أبي خنيفة وعمر بن الخطاب عن اسمعيل فقال له الرجل وإن لم أزد وكذا زاد يحيى

المصابيح لعل العالم هو مجموع

٢ نيل ت أى قاصدين (الى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف
السيناقسى هو من 'ضافة النى' الى نفسه لان عكاظ اسم السوق للعرب بناحية مكة قال

قولنا سوق عكاظ كما قالوا في شهر رمضان وان قالوا عكاظ فهو على الحذف كقوله -م رمضان (وقد خيل) اي هجر (بين
الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت ١٠ عليهم الشهب) بضم الهاء جمع شهاب وهو شعله تازساطعة ككوكب

واجبة وقد قدمنا الكلام على ذلك

• (باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استأذنكم نساؤكم بالليل الى المسجد
فأذنوا لهن رواء الجماعة الا ابن ماجه وفي لفظ لا تمنعوا النساء أن يخرجن الى المساجد
وبيوتهن خير لهن رواء أجدوا بوداود وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وخارجن تفلات رواء أجدوا بوداود) حديث ابن عمر هو
بضم الالف الاخر في الصحيحين أيضا بدون قوله وبيوتهن خير لهن وهذه الزيادة أخرجهما
ابن خزيمة في صحيحه والطبراني باسناد حسن نحوها واولها شاهد من حديث ابن مسعود عند
أبي داود وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن خزيمة من حديثه وابن حبان من حديث
زيد بن خالد وأخرج مسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود اذا شهدت احدا كن
المسجدة فلا تمس طيبا وأول حديث أبي هريرة متفق عليه من حديث ابن عمر كما عرفت
قوله اذا استأذنكم نساؤكم بالليل لم يذكرا كثرة الروايات بالليل كذا أخرجه مسلم وغيره
وخص الليل بالذكرا لما فيه من الستر بالظلمة قال النووي واستدل به على ان المرأة
لا تخرج من بيت زوجها الا باذنه لوجه الامر الى الازواج بالاذن ونعقبه ابن دقيق
العيد بأن ذلك ان كان أخذ بالمفهوم فهو مفهوم لقب ضعيف لكن يتقوى بأن يقال ان
منع الرجال نساؤهم أمر متقرر وانما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز فبقى ما عدا
على المنع وفيه إشارة الى أن الاذن المذكور غير الوجوب لانه لو كان واجبا لآتي
معنى الاستئذان لان ذلك انما هو متحقق اذا كان المستأذن مجيزا في الاجابة والرد أو
يقال اذا كان الاذن لهن فيما ليس بواجب فتعالى الازواج فالاذن لهن فيما هو واجب
من باب الاولى قوله لا تمنعوا النساء مقتضى هذا النهي ان منع النساء من الخروج الى
المساجد اماما طاقا في الازمان كافي هذه الرواية وكافي حديث أبي هريرة أو مقيدا
بالليل كما تقدم أو مقيدا بالافلس كما في بعض الاحاديث يكون محرما على الازواج
وقال النووي ان النهي محمول على التنزيه وسيأتي الخ لاف في ذلك قوله وبيوتهن خير
لهن أي صلاتهن في بيوتهن خير لهن من صلاتهن في المساجد لو علم ذلك لكان ينبغي
فيسأل الخروج الى الجماعة يعتقد أن أجرة من في المساجد أكثر ووجه كون
صلاتهن في البيوت أفضل الا من من الفتنة ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء
من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة ما قالت قوله اماء الله بكسر الهمزة والمد جمع
أمة قوله ويخرجن تفلات بفتح التاء المثناة وكسر الفاء أي غير متطيبات يقال امرأة
تفلة اذا كانت متغيرة الرمح كذا قال ابن عبد البر وغيره وانما أمرن بذلك ونهين عن
التطيب كافي رواية مسلم المتقدمة عن زينب امرأة ابن مسعود لا يخرجن الرجال

ينقض (فرجعت الشياطين
الى قومهم فقالوا اما لكم فقالوا
نعم لبينا وبين خبر السماء
وأرسلت علينا الشهب قالوا)
أي الشياطين (ما حال ينسكم
وبين خبر السماء الا اني حدث
فاضربوا) أي - يروا (مشارك
الارض ومغاربها) أي فيهما
(فانظروا ما هذا الذي حال بينكم
وبين خبر السماء فانصرف
أولئك) أي الشياطين (الذين
توجهوا نحوهم سامة) بكسر
التاء مكة وكانوا من جن نصيبين
(الى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وهو بخلة) غير منصرف
للعلمية والتأنيث وضع على ايلة
من مكة حال كونهم (عامدين
الى سوق عكاظ وهو) صلى الله
عليه وآله وسلم (يصلي باصحابه
صلاة الفجر) المصباح (فلما سمعوا
القرآن اسقعوا له) أي قصده
وأصغوا اليه وهو ظاهر في
الجهر المترجم له (فقالوا هـذا
والله الذي حال بينكم وبين خبر
السماء فهناك حين رجعوا الى
قومهم وقالوا يا قومنا انما سمعنا قرآنا
عجبا) بدفع ما بين السائر الكتب
من حسن نظمه وصحة معانيه
وهو صمد روصف به للمبالغة
(يهدى الى الرشيد) يدعو الى
الاصواب (فأمنابه) أي بالقرآن
(وان نذر لبرئنا أحدا فانزل

الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله) (وسلم قل أوحى الى) انه اسقع نقر من الجن (وانما أوحى اليه قول الجن) بطيحين
وأراد بقول الجن الذي قصه ومنه قوله ان الحيلة بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

ولذلك أنكره الشياطين وضرر نوا مشارق الأرض ومغارهم البعرة واخبروا بهذا كانت الكهانة قاشية في العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السماء فكان رمعهم من دلائل النبوة لكن في مسلم ١١ ما يعارض ذلك فنعمه وقع الاختلاف

فقبل لم تزل الشهب منذ كانت الدنيا وقيل كانت قلبية فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث وذكر المفسرون أن حراسة السماء والرمي بالشهب كان موجودا لكن عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول اليهم وقيل كانت الشهب مرتبة معلومة ولا يمكن رمي الشياطين بها وأحراقهم لم يكن إلا بعد النبوة واستدل المؤلف بهذا الحديث على الجهر بقراءة صلاة الفجر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه التحديث والعنونة والقول وآخر جبه البضاري أيضا في التفسير ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي في التفسير وهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة (عن ابن عباس رضي الله قال قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي جهرا (فيما أمر وسكت) أي أسر (فيما أمر) والآخر هو الله تعالى لا يقال معنى سكت ترك القراءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال اماما فلا بد من القراءة راء وجهرا (وها كان ربك نسيما) حيث لم ينزل في بيان أفعال الصلاة قرآنا ينزل وانما وكل الأمر في ذلك

بطيبن و يلقى بالطيب ما في معناه من المحر كات لداعي الشهوة كحسن الملبس والتحلي الذي يظهر أثره والزينة الفاخرة و فرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر لأنها اذا عرت مما ذكر وكانت متعة حصل الأمن عليها ولا سيما اذا كان ذلك بالليل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشم بدن معنا العشاء الآخرة رواه مسلم وأبو داود والنسائي وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير ما سجد الله فيه قريوتهم رواه أحمد وعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأى بنا لمتعهن من المسجد كما منعت بنو إسرائيل نساءهم قلت لعمره ومنعت بنو إسرائيل نساءهم قالت نعم متفق عليه) حديث أم سلمة أخرجه أبو يعلى أيضا والطبراني في الكبير وفي أسناده ابن أبي عمير وقد تقدم ما يشهد له وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أحب الصلاة عن فقال صلى الله عليه وسلم قد علمت وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحافظ واسناده حسن وأخرج أبو داود من حديث ابن مسعود قال قال صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها أو صلاتها في محضها أفضل من صلاتها في بيتها قوله أصابت بخورا فيه دليل على أن الخروج من النساء إلى المساجد انما يجوز اذا لم يعصب ذلك مانع فتنة كما تقدم وما هو في تحريك الشهوة فوق البخور داخل بالاولى قوله فلا تشم بدن في بعض النسخ هكذا بزيادة نون التوكيد وفي بعضها بحذفها وظاهر النهي التحريم قوله رأى من النساء ما رأى بنا لمتعهن يعني من حسن الملبس والطيب والزينة والتبرج وانما كان النساء يخرجن في المروط والاكسية والشملات الغلاظ وقد علمت بعضهم في منع النساء من المساجد مطلقا بقول عائشة وفيه نظر اذا لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها عاقته على شرط لم يوجد في زمانه صلى الله عليه وسلم بل قالت ذلك بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى لمنع فيقال عليه لم يروى منع وظننا ليس بحجة قوله كما منعت بنو إسرائيل نساءهم هذا وان كان موقوفا لحكمه الرفع لأنه لا يقال بال رأي وقد روى نحوه عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح قوله قالت نعم يحتمل انما تلقته عن عائشة ويحتمل أن يكون من غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفا أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بنو إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن للرجال في المساجد فحرم الله تعالى عليهن المساجد و ساطت عليهن الحبيضة وقد حصل من الأحاديث

إلى بيان نية صلى الله عليه وآله وسلم الذي شرع لنا الاقتداء به وأوجب علينا اتباعه في أفعاله التي هي لبيان مجمل الكتاب (واقدر بكم في رسول الله أسوة حسنة) فجهر وانما جهر ونسبر وانما أسر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي

ومدلى وفيه الحديث والعنونة والتول وهو من أفراد (عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه جاءه رجل) هو بن سنان
 البجلي (فقال) له قرأت الفصل) ١٢ وهو من ق إلى آخر القرآن وسمى منه لآكثره فصل بين كل

سورة بالبسملة على الصحيح
 (الآية في ركعة) واحدة (فقال)
 له ابن مسعود منكرا عليه عدم
 التدبر وترك الترتيل لأجواز
 النعل (هـ) أي أتهد هذا
 (كهـ) هذا شعر) أي سردا
 وافرطا في السرعة لأن هذه
 الصفة كانت عادتهم في انشاد
 الشعر زاد مسلم فيه من رواية
 وكيع أن أقواما يقرؤون
 القرآن لا يجاوز تراقيهم وزاد
 أحمد عن أبي عمار بن وهب
 عن عيسى بن يونس كلاهما
 عن الأعمش وأبو داود في
 القلب فرمخ فيه تقع (أقـ)
 عرفت المظاهر) أي السور
 المتماثلة في المعاني كالمواظ
 والحكم والقصاص لا المتماثلة
 في عدد الآيات أو هي المرادة من
 ذكرهن لإرادة التقارب في
 المقدار قال الحب الطبري
 كنت أظن أن المراد هنا أنها
 متساوية في العدد حتى اعتبرتها
 فلم أجدها شيئا متساويا (الق)
 كان النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) يقرن بينهما فذكر عشرين
 سورة من المفصل سورتين في
 كل ركعة) وهي الرحمن والنجم
 في ركعة واقتربت والهاقة في
 ركعة والذاريات والطور
 في ركعة والواقعة ون في ركعة
 وسأل والنازعات في ركعة وويل

لمذكورة في هذا الباب أن الأذن للنساء من الرجال إلى المساجد إذا لم يكن في خروجهن
 ما يدعو إلى الفتنة من طيب أو حل أو أي زينة واجب على الرجال وأنه لا يجب مع
 ما يدعو إلى ذلك ولا يجوز ويحرم عليهن الخروج لقوله فلا تنهدين وصلاتهن على كل
 حال في بيوتهم أفضل من صلاتهن في المساجد

باب فضل المسجد الأبعد والأكبر (الجمع)

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعظم الناس في الصلاة أجرا
 أبعدهم إليها ثم روى عنه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بعد
 فالأبعد من المسجد أعظم رواته أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الثاني سكت عنه
 أبو داود والترمذي وفي أسناده عبد الرحمن بن مهران مولى بني هاشم قال في التقريب
 مجهول وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان انتهى وبقيته رجاله رجال الصحيح قوله أن
 أعظم الناس في الصلاة أجرا أبعدهم إليها انتهى فيه النصريح أن أجرا من كان مسكنه
 أبعدا من المسجد أعظم من كان قريبا منه وكذلك قوله لا بعد فالأبعد من المسجد
 أعظم أجرا وذلك لما ثبت عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه من
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد على
 صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمسا وعشرين درجة وذلك بأن أحداكم إذا توضأ فأحسن
 الوضوء وأتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفع لها بها درجة وحط عنه بها
 خطيئة حتى يدخل المسجد الحديث ولما أخرجه أبو داود عن سعيد بن المسيب عن
 رجل من الصحابة مرفوعا وفيه إذا توضأ أحدكم فاحسن وضوءه ثم خرج إلى الصلاة لم
 يرفع قدمه إلا كتب الله له عز وجل حسنة ولم يضع قدمه إلا حسنة لا يحط الله عنه
 سيئة فاقرب أحدكم أولي بعد الحديث ولما أخرجه مسلم عن جابر قال قلت لنبينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحب إلى الله تعالى من صلاة أو صلاة أو صلاة أو صلاة
 وآله وسلم فقال لهم انه بلغني أنكم تريدون أن تنقلوا قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله
 فدأرنا ذلك فقال يا بني سامة دياركم تكتب آثاركم) وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين
 أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى رواته أحمد وأبو داود
 والترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والهيثم
 والحاكم وأشار ابن المديني إلى صحته وفي أسناده عبد الله بن أبي نعيم قال لا يعرف لأنه
 ما روى عنه غير أبي اسحق السبيعي لكن أخرجه الحاكم من رواية العيزار بن حريث
 عنه فارتفعت جهالة عينه وأورد له الحاكم شاهدا من حديث قيس بن أشيم وفي أسناده
 نظروا أخرجه البزري والطبراني وعبد الله المذكي ورواه ابن حبان قوله أزكى من

للمطهقين وعسى في ركعة والمأثور والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم والمرسلات في
 ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة رواته أبو داود وهذا على تأليف مصنف ابن مسعود وهو يؤيد قول القاضي

أبي بكر الباقلائي أن تأليف السور كان من اجتهاد من الصحابة لأن تأليف هذا الله بغير تأليف معجف عثمان واستشكل عد
الدخان من المنصل وأجيب بأن ذكرها معهم فيه تجوز في الحديث ١٣ ما ترجم له وهو الجمع بين السورتين لأنه

إذا جمع بينهما ما جاز الجمع بين
ثلاثة تصاعد العدم الفرق وفي
الحديث كراهية الإفراط في
سرعة التلاوة لأنه ينافي المطلوب
من التدبر والتفكير في معاني
القرآن ولا خلاف في جواز
السرد بدون التدبر لكن
القراءة بالتدبر أعظم أجراً وفيه
جواز تطويل الركعة الأخيرة
على ما قبلها وقد روى أبو داود
وصححه ابن خزيمة عن عبد الله بن
شقيق قال سألت عائشة أكان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يجمع بين السورتين أم
من المنصل ولا يخالف هذا ما في
التحجيد أنه جمع بين البقرة
وغرها من الطوال لأنه يحمل
على المنادى وقال عباس في
حديث ابن مسعود هذا يدل على
أن هذا القدر كان قد قرأه
غالباً وأما تطويله فأنما كان في
التدبر والترنيل وما ورد من غير
ذلك من قراءة البقرة وغيرها في
ركعة فكان قادرًا على ذلك
ليس في حديث ابن مسعود ما يدل
على المواظبة بل فيه أنه كان
يقترن بين هذه السورة وهذه
السورة المعينات إذا قرأ من
المفصل وفيه موافقة لقول
عائشة وابن عباس أن صلواته
بالليل كانت عشر ركعات غير
الوتر واهذا الحديث الخمسة

صلواته وحده أي أكثر أجزاؤه وأبلغ في تطهير المصلي وتكفير ذنوبه لما في الاجتماع من نزول
الرحمة والسكينة دون الانفراد قوله وما كان أكثره وأحب إلى الله تعالى فيه أن
ما كثر جمعه فهو أفضل مما قل جمعه وإن الجماعات تتفاوت في الفضل وإن كونهم تعدل
سبعاً وعشرين صلاة يحصل ما تلقى الجماعة والرجل مع الرجل جماعة كما روى ابن أبي
شيبه عن إبراهيم النخعي أنه قال الرجل مع الرجل جماعة لهم ما التضعيف خسا
وعشرين انتهى وقد أخرج ابن ماجه عن أبي موسى والبخاري في معجم الصحابة عن
الحكم بن عبد الله الثمالى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ثلثان فما فوقها جماعة
وأحاديث التضاعف إلى هذا المقدار التي تقدم ذكرها لا ينفي الزيادة في الفضل لما كان
أكثر لا سيما مع وجود النص المصرح بذلك كما في حديث الباب

• (باب السجدة إلى المسجد بالسكينة) •

(عن أبي قتادة قال بينما نحن نصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ سمع جليلة رجال فلما صلى
قال ما شأنكم قالوا استعجنا إلى الصلاة قال ولا تفتعلوا إذا أنتم الصلاة فمليكم السكينة
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا متفق عليه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا وإذا
أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا وإجماع الجماعة إلا الترمذي ولفظ النسائي وأحمد في رواية
فاقضوا وفي رواية لمسلم إذا قوب بالصلاة فلا يسبح إليها أحدكم وليكن لعيش وعليه
السكينة والوقار فصل ما أدركت واقتصر ما سبقك) قوله جليلة يجيم ولا موحدة
مفتوحات أي أصواتهم حال حر كنههم قوله فعليكم السكينة ضبطه القرطبي بنصب
السكينة على الأغراض ضبطه النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال وفي رواية
للبخاري وعليكم بالسكينة وقد استشكل بعضهم دخول الباء لأنه متعد بثبوت كقوله
تعالى عليكم أنفسكم قال الحافظ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة
كحديث عليكم برخصة الله فعليه بالصوم وعليكم بالمرأة قوله فما أدركتم قال الكرمانى
الفاجبواب شرط محذوف أي إذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا قال في
الفتح أو البقرة دير إذا علمتم فما أدركتم فصلوا أي فعلتم الذي أمركم به من السكينة وترتد
الاسراع قوله وما فاتكم فاقموا أي اكملوا وقد اختلف في هذه اللفظة في حديث أبي
قتادة في رواية الجمهور فاقموا ورواية معاوية بن هشام عن شيبان فاقضوا كذا ذكره
ابن أبي شيبه عنه ومثله روى أبو داود وكذلك وقع الخلاف في حديث أبي هريرة كما ذكر
المصنف قال الحافظ والحاصل أن أكثر الروايات وردت بلفظ فاقموا وأقلها بلفظ فاقضوا
وانما يظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الأقسام والقضاء مغايرة لكن إذا كان مخرج الحديث
واحداً واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى وهذا

ما بين كوفي واسطى وعسقلاني وفيه التصديت والسمع والقول وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي قتادة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر) أي في صلاة الظهر (في) الركعتين (الاوليين) بأم الكتاب

(وسورتين) في كل ركعة منهما بسورة فيه ما ترجم له وفيه التثنية على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد تقدم الضم فيه (وفي الركعتين الاخرتين بأم الكتاب وبسبعنا) من ١٤ الاستماع (الآية) من السورة أحيانا (ويطول في الركعة الاولى

بما لا يطول في الركعة الثانية وهكذا) يقرأ في الاولى بأم الكتاب وسورتين وفي الاخرتين بهما فقط ويطول في الاولى (في) صلاة (العصر وهكذا) يطيل في الركعة الاولى (في) صلاة (الصبح) فالتشبيه في تطويل المفروبة بالفاتحة في الاولى فقط بخلاف التشبيه بالعصر فانه أعم وفي الحديث حجة لقول بوجود الفاتحة ويؤيده التعبير بكان المشعر بالاستقرار مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فأمّنوا) أي اذا أراد الامام التأمين أن يقول آمين بعد قراءة الفاتحة فقولوا آمين مقارنا له كما قال الجمهور وعمله امام الحرمين بأن التأمين لقراءة الامام لا للتأمينه فذلك لا يتاخر عنه وهو واضح وظاهر الحديث ان المأموم انما يؤمن اذا أمن الامام لا اذا تركه قال بعض الشافعية وهو مقتضى اطلاق الراعي الخلاف وادعى النووي الاتفاق على خلافه ونص الشافعي في الام على ان المأموم يؤمن ولو ترك الامام عمدا او سهوا ثم ان هذا الامر عند الجمهور لا ينسب وحكي ابن بريزة

كذلك لان القضاء وان كان يطلق على الفاتحة غالبا لكنه يطلق على الاداء ايضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا ويرد لعمان آخر فيحمل قوله هنا فاقضوا على معنى الاداء والفراغ فلا يغير قوله فاقضوا فلا حجة لمن تمسك برواية فاقضوا على أن ما أدركه مع الامام هو آخر صلاته حتى يستحب له الجهر في الركعتين الاخيرتين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أولها وان كان آخر صلاة امامه لان الآخر لا يكون الا عن شيء تقدمه وأوضح دليل على ذلك انه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال فلا كان ما يدركه مع الامام آخر الصلاة احتاج الى إعادة التشهد وقول ابن بطال انه ما تشهد الا لاجل السلام لان السلام يحتاج الى سبق تشهد بلبس بالجواب الناهض على دفع الايراد المذكور واستدل ابن المنذر لذلك أيضا أنهم لم يجمعوا على ان تكبيرة الافتتاح لا تكون الا في الركعة الاولى وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فانهم قالوا ان ما أدرك مع الامام هو أول صلاته لانه الا أنه يقضى مثل الذي فات من قراءة السورة مع أم القرآن في الرابعة لكن لم يستحبوا إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الحجة فيه قول علي عليه السلام ما أدركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن أخرجه البيهقي وعن اصحق والمزني انه لا يقرأ الا أم القرآن فقط قال الحافظ وهو القياس قوله اذا سمعتم الإقامة هو آخر من قوله في حديث أبي قتادة اذا أتيت الصلاة لكن الظاهر انه في مفهوم الموافقة وأيضا سماع الإقامة لا يحتاج الى الابعاع لانه يصدق ادراك الصلاة كلها فيتمنى عن الاسراع من باب الاولى وقد لفظ بعضهم بمعنى غير هذا فقال الحكيمة في التقييد بالإقامة ان الاسراع اذا أقيمت الصلاة يصل اليها فيقرأ في تلك الحال فلا يحصل تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فان الصلاة قد لا تقام حتى يستريح وفيه انه لا يكره الاسراع لمن جاء قبل الإقامة وهو مخالف لصريح قوله اذا أتيت الصلاة لانه يتناول ما قبل الإقامة وانما قيد الحديث الثاني بالإقامة لان ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع قوله والوقار قال عباس والقرطبي هو بمعنى السكينة وذكر على سبيل التاكيد وقال النووي الظاهر ان بينهما فرقا وان السكينة الثاني في الحركات واجتناب العبث والوقار في الهبة بغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات قوله ولا تسرعوا فيه زيادة تاكيد فيستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة فلا تفعلوا بالاستعجال المقتضى الى عدم الوقار وأما الاسراع الذي لا يتأني الوقار ان خاف فوت التكبيرة فلا كذا روى عن اصحق بن راهويه والحديد بن زيد لان على مشروعية المشي الى الصلاة على سكينة ووقار وكرهية الاسراع والسعي والحكمة في ذلك ما نبه عليه صلى الله عليه وسلم كما وقع عنده مسلم من حديث أبي هريرة باقظ فان أحدكم اذا كان يعمد الى الصلاة فهو في صلاة أي انه في حكم المصلّي فينبغي له اعتقاد ما ينبغي للمصلّي اعتقاده واجتناب ما ينبغي للمصلّي اجتنابه وقد

استدل

عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم بلا بظاهر الامر قال وأوجب الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مستغلا بقراءة الفاتحة ربه قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك

الموالة على وجهين أحدهما لا تنقطع عنه لأنه مأمور بذلك لحكمة الصلاة بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كالحمد للماطر والله أعلم واستدل به على مشروعية التأمين للإمام وخالف مالك فقال

١٥

رواية لا يؤمن مطافا وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها عند أبي داود والنسائي واظفه إذا قال الإمام ولا الضالين فدلوا آمين فان الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين (فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد المخرجاني في أماليه عن يونس وماتناخر لكن قال في الفتح انها زيادة شاذة وظاهره يشهد بالمعذور والكاتب لكن قد ثبت ان الصلاة الى الصلاة كفارة لما بينهم ما اجتنبت الكبائر فاذا كانت الفرائض لا تكفر الكبائر فكيف تكفرها سنة التأمين اذا وافقت التأمين وأجيب بان المكفر ليس التأمين الذي هو فعل المؤمن بل وفاق الملائكة وليس ذلك الى صناعه بل فضل من الله وعلامة على سعاده من وافق قاله التاج ابن السبكي في الاشباه والنظائر قال انما طلائى والحق انه عام خص منه ما يتعلق بحق الناس فلا تغفر بالتأمين للدلالة فيه لكنه شامل للكبائر الا ان يدعى خروجها بدليل آخر انتهى ولم قال الملائكة تؤمن قبل قوله فمن وافق وهو دال على ان المراد الموافقة في القول والزمان خلافا لما قال المراد الموافقة في

استدل بحدِيثِي السَّبَابِ أَيْضاً عَلَى أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَكَعَالَمْ تَحْسِبُ لَهُ تِلْكَ الرُّكْعَةُ لِأَمْرِ بِاتِّمَامِ مَا فَاتَهُ لِأَنَّهُ فَاتَهُ الْقِيَامُ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَمَاعَةٍ بِلِ حُكْمِ الْبُخَارِيِّ فِي جَوِّهِ الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ عَنْ كُلِّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَاسْتِخَارَةِ ابْنِ خُرَيْمَةَ وَالضَّبْعِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَقَوَاهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السَّبْكَى مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَدْ قَدَّمَ الْبَحْثَ عَنْ هَذَا فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ وَأَنْصَانَهُ إِذَا سَمِعَ إِمَامَهُ قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْحَدِيثَيْنِ مَا لَقِظَهُ وَفِيهِ هِجَةٌ لَمْ يَنْ قَالَ إِنْ مَا أَدْرَكَ الْمَأْمُومَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَاسْتَجْتَمَعَ مِنْ قَالَ بِخِلَافِهِ بِلَقْظَةِ الْإِتِّمَامِ أَنْتَهَى وَقَدْ عُرِفَ الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ

(باب ما يؤمر به الإمام من التخفيف)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكنه له من حديث عثمان بن أبي العباس وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الصلاة ويكملها وفي رواية ما صليت خلف إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من النبي صلى الله عليه وسلم لم متفق عليه ما وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا ادخل في الصلاة وأنا أريد أطاقتها فامع بكاء الصبي فأجوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه رواه الجماعة إلا أبا داود والنفائى لكنه له ما من حديث أبي قتادة قوله فليخفف قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم طويل بالانسيبة إلى عادة آخرين قال وقول الفقههاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسييمات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير لا تقتضي أن يكون ذلك تطويل لا قوله فان فيهم في رواية في البخاري للكشعري فان منهم وفي رواية فان خلفه وهو دليل الأمر بالتخفيف ومقتضاه انه متى لم يكن فيهم من يتصف بأحدى الصفات المذكورة لم يضر التطويل ويرد عليه انه يمكن أن يجيء من يتصف بأحد هاتين الصفات الدخول في الصلاة وقال العمري الأحكام انما تنطبق بالغالب لا بالصورة النادرة فينبغي للأئمة التخفيف مطافاً قال وهذا كما شرع القصر في صلاة المأفروهي مع ذلك تشرع ولولم تشق عملاً بالغالب لانه لا يدري ما يطرأ عليه وهنا كذلك قوله فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير المراد بالضعيف هنا ضعف الخلقة وبالسقيم من به مرض وفي رواية للبخاري فان منهم المريض والضعيف والمراد بالضعيف في هذه الرواية ضعف الخلقة بلا شك وفي رواية للبخاري أيضاً عن ابن مسعود فان فيهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة وكذلك في رواية أخرى له من حديثه والمراد بالضعيف في هاتين الروايتين المريض

الاخلاس والمشروع كابن حبان وكذا جرح اليه غيره أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين وقال ابن المنبر الحكمة في ذلك أن يكون المأموم على يقظة لا لئلا يبان بالوطيئة في محملها لأن الملائكة لا غفلة عندهم فمن وافقهم كان متيقظاً ثم ظاهره

ان المراد باللائكة جنهم واختاره ابن بري وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يتعاقبون منهم اذا قلنا انهم غير الحفظة والذي يظهر ان المراد به من يشهد تلك الصلاة ١٦ من الملائكة ممن في الارض أو في السماء وفي رواية الاخرج

وقالت الملائكة في السماء وفي رواية محمد بن عمرو فوافق ذلك قول أهل السماء ونحوه عند مسلم وعن عكرمة قال صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فاذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد انتهى قال في الفتح ومثله لا يقال بالرأى فالصير اليه أولى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اذا قال أحدكم آمين عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة او فيها اماما او اموما كما أنهم اطلاقه هنا وهو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم اذا قال أحدكم في صلاة صلاة لا مطلق على المقيد لكن في حديث أبي هريرة عند أحد ما يدل على الاطلاق واقظه اذا أمن القارئ فامتنوا وحينئذ فيجزي المطلق على اطلاقه والمقيد على تقييده الآن يراد بالقارئ الامام اذا قرأ الفاتحة فيبقى التخصيص على حاله فان الحديث واحد اختلفت ألقاظه ولا دلالة فيه على ان الملائكة افضل من آدميين كما استدله بعض المعتزلة (وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما) أي كلمة تأمين أحدكم (الاشري) أي كلمة تأمين الملائكة في

ويصح أن يراد من فيه ضعف وهو أعم من الحاصل بالمرض أو بنقصان الخلقة وزاد مسلم من وجه آخر في حديث أبي هريرة والصغير زاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمرضع وله من حديث عدي بن حاتم والعباس السبيل قوله فلا يطول ماشاء ولم يصل كيف شاء أي مخففا أو مطولا واستدل بذلك على جواز اطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو المصحح عند بعض الشافعية قال الحافظ وفيه نظر لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التقربط أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى أخرجه مسلم واذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة ايقاع الصلاة في غير وقتها كان مراعاة ترك المفسدة أولى واستدل به مومه أيضا على جواز تطويل الاعتدال من الركوع وبين السجدين قوله لكنه لم ينع حديث عثمان ابن أبي العاص في اسناده محمد بن عبد الله القاضي ضعفه الجمهور ورثقه ابن معين وابن سعد وقد أخرج حديث عثمان المذكور مسلم في صحيحه قوله يؤخر الصلاة ويكملها فيه ان مشروعية التخفيف لا تستلزم أن تبلغ الى حد يكون بسببه عدم تمام أركان الصلاة وقرأتها وان من تلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الاجاز والاتمام لا يشتركي منه تطويل وروى ابن أبي شيبة ان الصحابة كانوا يقومون ويوجزون ويأدرون الوسوسة فين العلة في تخفيفهم قوله اني أدخل في الصلاة في رواية البخاري اني لا قوم في الصلاة قولا وأنا أريد اتمامه ان من قصد في الصلاة الاتيان بشئ مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافا لاشبه قوله فاسمع بكاء الصبي فيه جواز ادخال الصبيان المساجد وان كان الاولى تنزيه المساجد عن لا يؤمن حدثه في الحديث جنبوا مساجدكم وقد تقدم قوله فأتجوز فيه داليل على مشروعية الرفق بالمؤمنين وسائر الاتباع ومراعاة مصالحهم ودفع ما يشق عليهم وان كانت المشقة بسيرة وإيثار تخفيف الصلاة للامر يحدث قوله لكنه لم ينع ما من حديث أبي قتادة هو في البخاري واقظه اني لا أدخل في الصلاة فأريد اتمامه فاسمع بكاء الصبي فأتجوز بما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه وأحاديث الباب تدل على مشروعية التخفيف للائحة وترك التطويل للعلل المذكورة من الضعف والسقم والكبر والحاجة واشتغال خاطر أم الصبي ببيكائه ويطوق بهما كان فيه منهاها قال أبو عمر بن عبد البر التخفيف لكل امام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الآن ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهي عن نقر الغراب ورأى رجلا يصلي فلم يتم ركوعه فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله الى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده ثم قال لا أعلم خلافا بين أهل العلم في استحباب التخفيف لكل من أم قوما على ما شرطنا من الاتمام وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال لا تبعضوا الله الى عبادته يطول أحدكم في صلواته حتى يشق على من خلفه انتهى وقد ورد في مشروعية التخفيف أحاديث غير

السماء وهو يتوهم ان المراد باللائكة لا يختص بالحفظة (غفرله) أي للقاتل منكم (ماتقـدم من ما) أي ذنبه المتقدم كله فنـبانية لا تبعضية وفيه دلالة على فضل التامين أي دلالة وهذا الحديث أخرجه النـباني في الصلاة

وفي الملائكة (عن أبي بكر) يقع الباء وسكون الكاف نقيض بن الحارث بن كادة وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وهو
الثقفي (رضي عنه) انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وفي رواية ١٧. أنه دخل المسجد زاد الطبراني

وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسرى
والطحاوي وقد حذفه - زه النفس
(وهو) أي والحال أنه صلى الله
عليه وآله وسلم (را كع فركع
قبل أن يصل إلى الصف فذكر
ذلك) الذي فعله من الركوع
دون الصف وفي رواية حماد عند
الطبراني فلما انصرف رسول
الله صلى الله عليه وآله
وسلم لم يحل أيكم دخول الصف
وهو راكع (لأن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم له (زادك الله حرصاً)
على الخبيث قال ابن المنير صوب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فعل أي بكثرة من الجهة المأمنة
وهي الحرس على أدراك فضيلة
الجماعة وخطأه من الجهة الخاصة
(ولأنه) إلى الركوع دون
الصف من فردا فانه مكرره لحديث
أي هريرة مرفوعاً إذا أتى أحدكم
الصلاة فلا يركع دون الصف
حتى يأخذ مكانه من الصف
والنهي محمول على التزنية ولو
كان التحريم لامراً بأكبره بالعادة
وانما نهى عن العود إرشاداً إلى
الأفضل وذهب إلى التحريم أحمد
واسحق وابن خزيمة من الشافعية
لحديث وابصة عند أصحاب
السنن وصححه أحمد وابن خزيمة
أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رأى رجلاً يصلي خلف

ما ذكره المصنف منها عن عدي بن حاتم عن ابن أبي شيبه وعن سمرة عند الطبراني وعن
مالك بن عبد الله الخزازي عند الطبراني أيضاً وعن أبي واقد الليثي عند الطبراني أيضاً
وعن ابن مسعود عند البخاري ومسلم وعن جابر بن عبد الله عند البخاري ومسلم أيضاً
وعن ابن عباس عند ابن أبي شيبه وعن حزم بن أبي كعب الأنصاري عند أبي داود وعن
رجل من بني سلمة يقال له سالم من الصحابة عند أحمد وعن بريدة عند أحمد أيضاً وعن ابن
عمر عند النسائي

• (باب إطالة الإمام الركعة الأولى وانتظار من أحس به داخل يدرك الركعة) •

(فيه عن أبي قتادة وقد سبق) وعن أبي سعيد قد كانت الصلاة تقام فيذهب الذهاب
إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة
الأولى مما يطولها رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وعن محمد بن بريدة عن رجل
عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الأولى
من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواه أحمد وأبو داود) حديث أبي قتادة تقدم مع
شرحه في باب السورة بعد الناقحة في الأولين من أبواب صلاة وفيه بعد ذكر أنه
كان يطول في الأولى قال فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى وحديث
عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضاً البزار وسماه أتم وفي أسناده رجل مجهول لا يعرف
وسماه بعضهم طرفة الحضرمي وهو مجهول كما قال الأزدي وفيه وفي حديث أبي قتادة
وأبي سعيد مشروعية التطويل في الركعة الأولى من صلاة الظهر وغيرها وقد قدمنا
الكلام على ذلك في أبواب صلاة وقد استدلل القائلون بمشروعية تطويل الركعة
الأولى لانتظار الداخل يدرك فضيلة الجماعة بذلك الرواية التي ذكرناها من حديث أبي
قتادة أعني قوله فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى واستدلوا أيضاً
بحديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب وقد حكى استصحاب ذلك ابن المنذر عن الشعبي
والنخعي وأبي مجلز وابن أبي ليلى من التابعين وقد نقل الاستصحاب أبو الطيب الطبري عن
الشافعي في الجديد وفي التجريد للمعالي نسبة ذلك إلى القديم وإن الجديد كراهته وذهب
أبو حنيفة ومالك والأوزاعي وأبو يوسف وداود والهادوية إلى كراهة الانتظار
واستحسنه ابن المنذر وشدد في ذلك بعضهم وقال أخاف أن يكون شركاً وهو قول محمد بن
الحسن وبالغ بعض أصحاب الشافعي فقال أنه مبطل للصلاة وقال أحمد واسحق فيما حكاه
عنهما ابن بطال أن كان الانتظار لا يضرب بالأمم ومين جازوان كان مما يضرب فيه الخلاف
وقيل إن كان الداخل ممن يلزم الجماعة انتظره الإمام والأولاد في ذلك التووي في
شرح المذهب عن جماعة من السلف وقد استدلل الخطاب في المعالم على الانتظار المذكور

الصف وحده فامر أن يعيد الصلاة زاد ابن خزيمة في رواية له

ث

نيل

٣

لا صلاة من دخل الصف وأجاب الجمهور بأن المراد الصلاة كاملة لأن من سنة الصلاة مع الإمام اتصال الصفوف وسد

الفرج وقد روى البيهقي عن ابراهيم بن محمد بن علي خلف الصف وحده فقال صلاته تامة والمراد لا تعد الى ان تسي الى الصلاة
 الحديث الطبراني انه دخل المسجد وقد اقيمت للصلاة فانطلق يسري

١٨

سعي بحيث يضيق عليك النفس
 وللطحاوي وقد حذفه النفس
 والمراد لا تعد غشي وانت راكع
 الى الصف لرواية حماد المتقدمة
 ولا يداود أيكم الذي ركع
 دون الصف ثم مشى الى الصف
 فقال أبو بكر أنا وهذا وان لم
 يفسد الصلاة لكونه خطوة
 أو خطوتين لكنه مثل بنفسه
 في مشيه راكعا لانها كشية
 اليها ثم قال في الفتح قوله لا تعد
 ضبطناه في جميع الروايات بفتح
 أوله وضم العين من العود وحكى
 بهض الشراح للمصاحح بضم
 أوله وكسر العين من الاعادة
 ويرجع الرواية المشهورة الرائدة
 في آخره عند الطبراني صلى
 ما أدركت واقض ما سبقتك
 واستدل بهذا الحديث على
 استحباب موافقة الداخل
 الامام على أي حال وجدته عليه
 وقد ورد الامر بذلك صريحا في
 سنن سعيد بن منصور من رواية
 عبد العزيز بن وكيع عن أناس
 من أهل المدينة ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال من
 وجدني قائما أو راكعا
 أو ساجدا فليكن معي على الحال
 التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه
 عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعا
 وفي اسناده ضعف لكنه ينجبر
 بطريق سعيد بن منصور
 المذکور في رواية هذا الحديث

بحديث أنس المتقدم في الباب الاول في التخصيف عند سماع بكاء الصبي فقال فيه دليل
 على أن الامام وهو راكع اذا أحس بداخل يريد الصلاة معه كان له ان ينتظره راكعا
 ليدرك فضيلة الركعة في الجماعة لانه اذا كان له ان يحذف من طول الصلاة لم حاجة
 انسان في بعض أمور الدنيا كان له ان يذهب بالعبادة لله تعالى بل هو أحق بذلك وأولى
 وكذلك قال ابن بطال وتعليقهما ابن المنير والقرطبي بأن التخصيف ينافي التطويل
 فكيف يقاس عليه قال ابن المنير وفيه مغايرة للمطلوب لان فيه ادخال مشقة على جماعة
 لاجل واحد وهذا لا يرد على أحمد وأحق لتقييدهما الجواز بعدم الضرر للمؤمنين كما
 تقدم وما قاله هو عدل المذهب في المسئلة وبجمله قال أبو ثور

(باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقتها)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا
 عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا
 لك الحمد واذا سجد فاسجدوا واذا صلى قاعدافصلوا قعودا أجمعون متفق عليه وفي
 لفظ انما الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر واذا ركع فاركعوا ولا
 تركعوا حتى يركع واذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد رواه أحمد وأبو داود
 في الباب غير ما ذكر المصنف عن عائشة عند الشيخين وأبي داود وابن ماجه وعن جابر
 عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد والطبراني وعن معاوية
 عند الطبراني في الكبير قال العراقي ورجاله رجال الصحيح وعن أسيد بن حضير عند أبي
 داود وعبد الرزاق وعن قيس بن قهد عند عبد الرزاق أيضا وعن أبي أمامة عند ابن
 حبان في صحيحه قوله انما جعل الامام ليؤتم به لفظ انما من صيغ الحصر عند جماعة من
 أئمة الاصول والبيان ومعنى الحصر فيها اثبات الحكم في المبدأ كوروثه عماء
 واختار الآمدي انها لا تنفي الحصر وانما تنفي كيدا لاثبات فقطونة له ابو حبان
 عن البصريين وفي كلام الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ما يقتضي نقل الاتفاق على
 افادتها للحصر والمراد بالحصر هنا حصر الفائدة في الاقتداء بالامام والاتباع له ومن شأن
 التابع أن لا يتقدم على المتبوع ومقتضى ذلك ان لا يخالفه في شيء من الاحوال التي
 فصلها الحديث ولا في غير ما قياسا عليها وان كان ذلك مخصوصا بالأفعال الظاهرة
 لا بالباطنة وهي ما لا يطلع عليه المأموم كالنية فلا يضر الاختلاف فيها فلا يصح
 الاستدلال به على من جوز انتمام من يصلي الظهر عن يصلي العصر ومن يصلي الاداء عن
 يصلي القضاء ومن يصلي الفرض عن يصلي النفل وعكس ذلك وعامة الفتاوى على ارتباط
 صلاة المأموم بصلاة الامام وترك مخالفتها في نية أو غيرها لان ذلك من الاختلاف وقد

كلهم بصريون وفيه رواية تابعي عن تابعي والتحديث والقول والعنينة وما فيه من عنينة
 الحسن وانه لم يسمع من أبي بكر وانما يروى عن الأحنف عنه مردود بحديث أبي داود المصريح فيه بالحديث وأخرجه أبو

داود والنسائي في الصلاة (عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه صلى مع علي) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه بالبصرة) .
بعد وقعة الجمل (فقال) أي عمران (ذكرنا) من التذكير (هذا) ١٩ . الرجل) هو علي (صلاة كانا صليهما مع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكروا انه كان يكبر كلما رفع وكلمة وضع) ليحصل تجديد العهد في أثناء الصلاة بالتكبير الذي هو شعار النبوة التي كان ينبغي استصحابها الى آخر الصلاة قاله ناصر الدين بن المنبر وهذا مفهوم العموم في جميع الاتفاقات ولكنه مخصوص

بحديث سمع الله لمن حده عند الاعتدال وفيه مشروعية التكبير في كل خفض ورفع لكل فصل فالجهور على نبيه ماعد التكبير الاحرام وذهب أحمد وبعض أهل الطاهر الى وجوب جميع التكبيرات وقد قال الشافعية لو ترك التكبير عدل أو سهوا حتى ركع أو سجدا لم يأت به افوات محله ولا سجود وقال المالكية يجب السجود بترك ثلاث تكبيرات من أثنائها لانه ذكوة صود في الصلاة ثم ان في قوله ذكرنا اشارة الى أن التكبير الذي ذكره قد كان ترك ويدله حديث أبي موسى الأشعري عند أحمد والطحاوي بإسناد صحيح قال ذكرنا على صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امانا بيناها أو تركها بعد الحديث وأول من تركه عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته وفي الطبراني

نهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فلا تختلفوا وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين وجوه الاختلاف فقال فاذا كبر فكبروا الخ ويتعقب بالحاق غيرهما قياسا كما تقدم وقد استدل بالحديث أيضا القائلون بان صحة صلاة المأموم لا يشترط في التكبير إلا بعد فراغ الإمام منه وكذلك الركوع والرفع منه والسجود ويدل على ذلك أيضا قوله في الرواية الثانية ولا تكبروا ولا تركعوا ولا تسجدوا وكذلك سائر الروايات المشتملة على النهي وسببنا في وقد اختلف في ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الندب والظاهر الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الاحرام وغيرها قوله واذا قال سمع الله من حده فقلوا اللهم ربنا لك الحمد فيه دليل لمن قال انه يقتصر المؤتم في ذكر الرفع من الركوع على قوله ربنا لك الحمد وقد قدمنا بسط ذلك في باب ما يقول في رفعه من الركوع من أبواب صفة الصلاة وقد مرنا أيضا الكلام على اختلاف الروايات في زيادة الواو وحذفها قوله واذا صلى قاعدا فقلوا قعودا فيه دليل لمن قال ان المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعدا وان لم يكن المأموم معذورا واليه ذهب أحمد وأصحابه والاوزاعي وأبو بكر بن المنذر وداود وبقيّة أهل الظاهر وسببنا في الكلام على ذلك في باب افتداء القادر على القيام بالمالس قوله أجمعون كذا في أكثر الروايات بالرفع على التاكيد لضمير الفاعل في قوله صلوا وفي بعضهم بالنصب على الحال (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الإمام ان يحول الله رأسه رأس حمار أو يحول الله صورته صورة حمار رواه الجماعة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها

الناس الى امامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالقعود ولا بالانصراف رواه أحمد ومسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل

الإمام ليؤتم به فلا تركعوا حتى يركع ولا ترفعوا حتى يرفع رواه البخاري قوله أما يخشى أحدكم أما مخففة حرف استفتاح مثل الاصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهي هنا استفهام توبيخ قوله اذا رفع رأسه قبل الإمام زاد ابن خزيمة في صلاته والمراد الرفع من السجود ويدل على ذلك ما وقع في رواية حفص بن عمر الذي يرفع رأسه والإمام ساجد وفيه تعقب على من قال ان الحديث نص في المنع من تقدم المأموم في الرفع من الركوع والسجود معار ليس كذلك بل هو نص في السجود ويلحق به الركوع لكونه في معناه ويمكن الفرق بينهما بان السجود له مزيد معنى لان العبد أقرب ما يكون

معاوية عن أبي عبيد زياد وكان زياد ترك معاوية ومعاوية بترك عثمان لكن يحتمل ان يراد بترك عثمان ترك الجهر به ولذلك جعل بعض العلماء فعل الأخيرين عليه لئلا يكون الطحاوي ان قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال

وكذلك كانت بنو أمية تفعل وروى ابن المذنب عن ابن عمر عن بعض السائق انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام
وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ووجهه . ٢٠ بان التكبير شرع للايدان بحركة الامام فلا يحتاج اليه المنفرد

لكن استقر الامر على مشروعيته في الخفض والرفع لكل مصل فالجهور على نديته ما عدا تكبيرة الاحرام ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وفيه رواية الاخ عن الاخ والتحديث والاختبار والنعنة والقول وشيخ البخاري من افرادہ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام للصلاة يكبر حين يقوم) تكبيرة الاحرام وفيه التكبير قائما وهو بالاتفاق في حق القادر (ثم يكبر حين يركع) يبدأ به حين يشرع في الانتقال الى الركوع ويعد حتى يصل الى حد الركوع وكذا في السجود والقيام قال النووي فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها قال الحافظ ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة (ثم يقول سمع الله من حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد) فيه ان التسميع ذكر النهوض والتحميد ذكر الاعتماد وفيه دليل على ان الامام يجمع بينهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وفاقا للجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد لذلك لان صلته

فيه من ربه وأما التقدم على الامام في الخفض للركوع والسجود فقبل يتحقق به من باب الاولى لان الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد واذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسبيله فاولى أن يجب فيها هو مقصدا قال الحافظ ويمكن ان يقال ليس هذا بواضح لان الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله قال وقد ورد الزجر عن الرفع والخفض قبل الامام من حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعا الذي يخفض ويرفع قبل الامام انما فاصيته بيد شيطان وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ قوله أو يحول الله صورته الخ الثلاثة من شعبة وقد رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة وابن خزيمة عن حماد بن زيد وسلم عن يونس بن عبيد والريبع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بن غير تردد فاما الحدان فقالا الرأس وأما لريبع فقال وجهه وأما يونس فقال مورة والظاهر انه من تصرف الرواية قال عياض هذه الروايات متفقة لان الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه قال الحافظ لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا وأما الرأس فروايتها أكثر وهي أشمل فهي المعتمد وخص وقوع الوعيد عليها لانها وقعت الجناية وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام لكونه توعده عليه بالمسخ وهو أشد العقوبات وبذلك حرم النووي في شرح المهذب ومع القول بالتحريم فالجهور على ان فاعله ياءم وتجزئته صلته وعن ابن عمر يطل وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على ان النهي يقتضي الفساد والوعيد بالمسخ في معناه وقد ورد النص صريح بالنهي في رواية أنس المذكورة في الباب عن النبي بالركوع والسجود والقيام والقعود وقد اختلف في معنى الوعيد المذكور فقبل يحتمل ان يرجع ذلك الى أمر معنوي فان الحارم موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام ويرجع هذا الجواز ان التصويل لم يقع مع كثرة الناعلين لكن ليس في الحديث ما يدل على ان ذلك يقع ولا بد وانما يدل على كون فاعله متعرضا لذلك ولا يلزم من التعرض للشيء وقوعه وقبل هو على ظاهره اذ لا مانع من جواز وقوع ذلك وقد وردت احاديث كثيرة تدل على جواز وقوع المسخ في هذه الامة وأما ما ورد من الادلة القاضية برفع المسخ عنها فهو المسخ العام ومما يعده الجاهل المذكور ما عند ابن حبان باللفظ ان يحول الله رأسه رأس كاذب لانتفاء المناسبة التي ذكرها من بلادة الحارم ومما يعمد أيضا ان الوعيد بالامر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ولو كان المراد التشبيه بالحارم لاجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حار ولم يحسن أن يقال له اذا فعلت ذلك صرت بلاذا مع ان فعله المذكور انما انشا عن البلادة واستدل بالاحاديث المذكورة على جواز المقارنة ورد بانها ادات بمنطوقها على منع المسابقة ووجهها على طلب المتابعة وأما المقارنة فسكوت عنها قوله ولا بالنصراف قال النووي المراد بالنصراف السلام انتهى ويحتمل ان يكون المراد النهي

صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة بحمولة على حالة الامامة لكون ذلك هو الاكثراغلب من أحواله وخالف ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه حديث اذا قال سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد وهذه قسمة منافية

لشركة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على انفراد صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة النفل توفيقا بين الحديثين ٢١ قال الحافظ الشوكاني في السيل أقول

قد ورد ما يدل على أنه يجمع بين التجميع والحد كل مصل أماما كان أو أموما أو منفردا وقد أوضحت ذلك في شرح المنتقى والزيادة مقبولة انتهى وتتمام هذا الحديث هكذا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يرفع رأسه أي من السجود ثم يكبر حين يسجد أي الثانية ثم يكبر حين يرفع رأسه أي منها ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الترتين أي الركعتين الأولىين بعد الجلوس أي للشهد الأول وهذا الحديث مفسر لما سبق من قوله كان يكبر في كل خفض ورفع ورواه ستة وفيه التحديث والاختبار والعقيدة والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وآخرجه مسلم وأبو داود والشافعي (عن سعد بن أبي وقاص) المتوفى سنة خمس وخمسين (رضي الله عنه أنه صلى إلى جنبه) أي جنب سعد (ابنه من عبد المطلب) المتوفى سنة ثلاث ومائة (قال) أي مصعب (فطبقت بين كني) أي بان جمع بين أصابعهما (ثم وضعت ما بين نخذي فنهاني أبي) عن ذلك (وقال كأنفعه) أي التطبيق (فنهينا عنه) بضم النون وفي كتاب الفتوح لسيف عن مسروق أنه سأل عائشة

عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الامام لقائده ان يدرك الموتر الدعاء أولا فقال ان يكون الامام قد حصل له في صلاته موقفا كروه في المسجد ويعود له كما في قصة ذي اليمين وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خفضهم على الصلاة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود باسناد رجاله ثقات انه قال اذا سلم الامام والراجل حاجة فلا ينتظره اذا سلم ان يستقبله بوجهه وان فصل الصلاة التسليم وروى عنه انه كان اذا سلم لم يلبث ان يقوم أو يقول من مكانه

• (باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة) •

(عن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت أصلي معه فقامت عن يساره فاخذ برأسى وأقامني عن يمينه ورواه الجماعة وفي لفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا يومئذ ابن عشر وقت إلى جنبه عن يساره فقامني عن يمينه قال وأنا يومئذ ابن عشر سنين ورواه أحمد) قوله بت في رواية تمت قوله يصلي من الليل قد تقدم الكلام في صلاة الليل قوله وأقامني عن يمينه يحتمل المساواة ويحتمل التقدم والآخر قليلا وفي رواية فقامت إلى جنبه وهو ظاهر في المساواة وعن بعض أصحاب الشافعي يستحب ان يقف المأموم دونه قليلا وليس عليه فيما أعلم دليل وفي الموطأ عن عبد الله بن مسعود قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقامت وراءه فقرأ بنى حتى جعلني حذاءه عن يمينه والحديث له فوائد كثيرة منها ما يوجب له المصنف من انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي وليس على قول من منع من انعقاد امامة من معه صبي فقط دليل ولم يستدل بهم في البحر الا بحديث رفع القلم ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته وانعقاد الجماعة به ولو سلم ليكان مخصصا بحديث ابن عباس ونحوه وقد ذهب إلى أن الجماعة لا تنعقد بصبي الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه وذهب الشافعي والامام يحيى إلى الصحة من غير فرق بين القرض والنفل وذهب مالك وأبو حنيفة في رواية عنه إلى الصحة في النافلة ومنها صحة صلاة التوافل بجماعة وقد تقدم بعض الكلام على ذلك وسيأتي بقبته ومنها ان موقف الموتر عن يمين الامام وقال سعيد بن المسيب ان موقف الموتر الواحد عن يسار الامام ولم يتابع على ذلك لخالفته للدلالة وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار فقل لا تبطل بل هي صحيحة وهو قول الجمهور وتيسر ان عدم بطلان صلاة ابن عباس لو وقفه عن اليسار لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على أول صلاته وقيل تبطل واليه ذهب أحمد والهادوية قالوا وتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة إلى

رضي الله عنهما عن التطبيق فاجابته بما يحصله انه من منيع اليهود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لذلك وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحبه موافقة أهل الكتاب في ما ينزل عليه ثم أمر في آخر الامر بمخالفتهم وفي حديث ابن عمر عند ابن المنذر

بإسناد قوي قال إنما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعنى التطبيق واستدل به على نسخته بناء على ان المراد بالآخر
والناهي في ذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذه المسبغة مختلف فيها وللراجح ان حكمها الرفع

٢٤

وهو مقتضى تصرف البخاري وكذا مسلم اذا خرج في صحيحه وعند الدارمي كان بنو عبد الله ابر مسعود اذا ركموا جمعوا ايديهم بين انفاذهم فصليت الى جنب أبي فضر بیدی الحديث فادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم قال الترمذي التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بينهم في ذلك الاماروى عن ابن مسعود وبعض أصحابه انهم كانوا يطبقون التمسى وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا في صحيح مسلم وغيره وفيه قال كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحمل هذا على ان ابن مسعود لم يبلغه النسخ وروى عبد الرزاق عن علقمة والاسود قال صلينا مع عبد الله فطبق ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقنا فلما انصرف قال ذلك شيء كنا فعله ثم ترك وفي الترمذي عن عبد الرحمن السلمي قال قال لنا عمر بن الخطاب ان الركبة سنة لكم فخذوا بالركب ورواه البيهقي بلفظ كما اذا ركبنا جعلنا أيدينا بين انفاذنا فقال عمران من السنة الاخذ بالركب وهذا ايضا حكمه حكم الرفع لان الصحابي اذا قال السنة

آخرها عن اليسار عالما وغاية ما فيه تقرير من جهل الموقف والجهل عذر وسبب في الكلام على الموقف للمؤتم الواحد والاثني والجماعة في أبواب مواقف الامام والمأموم ومنه اجوز الاثبات بمن لم ينو الامامة وقد يوجب البخاري لذلك وفي المسئلة خلاف والاصح عند الشافعية انه لا يشترط لصحة الاقتداء ان ينو الامام الامامة واستدل لذلك ابن المنذر بحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في رمضان قال فحنت فقممت الى جنبه وجاء آخر فقام الى جنبى حتى كاد هطأ فلما أحس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنا تجوز في صلاته الحديث وسبب وهو ظاهر في انه لم ينو الامامة ابتداء واثمواهم به ابتداء وأقرهم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري وذهب أحمد الى الفرق بين النافلة والفريضة فشرط ان ينو في الفريضة دون النافلة وفيه نظر لحديث أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي وحده فقال الارجل يتصدق على هذا فيصلي معه أخرجه أبو داود وقد حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (وعن أبي سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من استيقظ

من الليل وأيقظ أهله فصليار كعتين جميعا كتب من اذا كرى الله كثيرا والذاكرات رواه أبو داود) الحديث ذكر أبو داود ان بعضهم لم يرفعه ولا ذكرأباهريرة وجعله كلام أبي سعيد وبعضهم رواه موقوفا وقد أخرجه النسائي وابن ماجه مسندا وفيه مشروعية ايقاظ الرجل أهله بالليل للصلاة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فان أبت نضح في وجهها الماء رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فان أبى فضحت في وجهه الماء وفي اسناده محمد بن عجلان وقد وثقه أحمد ويحيى وأبو حاتم واستشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المتابعة وتكلم فيه بعضهم وحديث الباب استدلل به على صحة الامامة وانعقادها برجل وامرأة والى ذلك ذهب الفقهاء ولكنه لا يخفى ان قوله فصليار كعتين جميعا محتمل لانه يصديق عليه ما اذا صلى كل واحد منهم ركعتين منفردا انهما صليا جميعا ركعتين أى كل واحد منهما ما فعل الركعتين ولم يفعلهما أحدهما فقط ولكن الاصل صحة الجماعة وانعقادها بالمرأة مع الرجل كما تنعقد بالرجل مع الرجل ومن منع من ذلك فعليه الدليل ويؤيد ذلك ما أخرجه الاسماعيلي في مستخرجه عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد صلى بنا وقال انه حديث غريب وقد روى الشافعي وابن أبي شيبة والبخاري تعليقا عن عائشة انها كانت تأتم بغلامها وحكى المهدى في البحر عن العشرة انه لا يؤم الرجل امرأة واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخرهن حيث أخرهن الله وقوله شرفوف النساء أولها وايس في ذلك ما يدل على المطلوب واستدل أيضا بان عليا عليه

السلام

كذا أو من السنة كذا كان الظاهر انصرف ذلك الى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ولا سيما اذا قاله مثل عمر رضى الله عنه (وأمرنا) مبنية على قول كني بنا والفاعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانه الذي

يا مروه ينهي فله حكم الرفع (ان تضع أيدينا) من اطلاق الكل على الجزأى كفتا (على الركب) شبه القابض عليهم
تفريق أصابعهم للقبلة حالة الوضع ولمسهم عن أبي يعفور بلفظ أمرنا ٢٣ ان تضرب بالاكف على الركب

ورواة هذا الحديث الخمسة
ما بين بصري وكوفي ومديني
وفيه التحديث والضعف
والسمع والقول وتابى عن
تابى عن مصابي والابن عن
الاب وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه
عن البراء بن عازب رضى الله
عنه قال كان ركوع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
وجوده وبين السجدين) أى
زمان ركوعه وجوده وبين
السجدين أى الجلوس بينهما
(واذا رفع) أى اعتدل (من
الركوع) ولا يذرا ذراعه رأسه
من الركوع وإذا هتأ الجرد الزمان
مفصلا عن الاستقبال (ما خلا)
بعضى الا (القيام) الذى هو
للقراءة (و) الا (القيود) الذى
هو للتشهد (قري من السواء)
بالمد من المداواة والاستثناء هنا
من المعنى كان معناه كان أنما
صلااته كلها قريمة من السواء
ما خلا القيام والقعود فانه كان
يطولهما وفيه اشعار بالتفاوت
والزيادة على أصل حقيقة
الركوع والسجود وبين
السجدين والرفع من الركوع
وهذه الزيادة لابد ان تكون
على القدر الذى لابد منه وهو
الطمأنينة وقد جزم بعضهم
بان المراد بالقيام الاعتدال

السلام منع من ذلك قال وهو توقيف وجعله من التوقيف دعوى مجردة لان المسئلة
من مسائل الاجتهاد وليس المنع مذهب الجميع المسترة فقد صرح الهادى انه يجوز
لرجل ان يؤم بالمقام في النوافل ويجوز ذلك المنع وبالله مطلقا

• (باب انفراد المأموم لعذر) •

(ثبت ان الطائفة الاولى في صلاة الخوف تفارق الامام وتتم وهي مفارقة لعذر وعن
أنس بن مالك قال كان معاذ بن جبل يوم قومه فدخل حرام وهو يريد ان يسقى نخله
فدخل المسجد مع القوم فلما رأى معاذ اطول تجوز في صلاته ولحق بنخله يسقيه فلما قضى
معاذ الصلاة قبل له ذلك قال انه لما فاق أى جعل عن الصلاة من أجل سقى نخله قال فجاء
حرام الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ عنده فقال يا نبي الله انى أردت ان أسقى نخلاي
فدخلت المسجد لأصلي مع القوم فلما طول تجوزت في صلاتي ولحقت بنخلي أسقيه فزعم
أنى منافق فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال افتنان أنت افتنان أنت
لا تطول بهم اقرأ بسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما وعن بريدة الاسلمى
ان معاذ بن جبل صلى بالصلاة فقرأ فيها اقربت الساعة فقام رجل من قبل أن
يفرغ فصلى وذهب فقال له معاذ قولا شديدا فاق النبي صلى الله عليه وسلم فاعتذر اليه
وقال الى كنت أعمل في نخيل وخفت على الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعنى لمعاذ صل بالشمس وضحاها ونحوها من السور رواها أحمد بإسناد صحيح فان قيل
فى الصحيحين من حديث جابر ان ذلك الرجل الذى فارق معاذ سلم ثم صلى وحده وهذا
يدل على انه ما بنى بل استأنف قبل فى حديث جابر ان معاذ استفتح سورة البقرة فعلم بذلك
انهم اقتصروا وقتين مختلفين اما الرجل أول جابن) هذه القصة قد رويت على
أوجه مختلفة ففى بعضها لم يذ كر تعيين السورة التى قرأها معاذ ولا تعيين الصلاة التى
وقع ذلك فيها كفى رواية أنس المذ كورة وفى بعضها ان السورة التى قرأها اقتربت
الساعة والصلاة العشاء كفى حديث بريدة المذ كورة وفى بعضها ان السورة التى قرأها
البقرة والصلاة العشاء كفى حديث جابر الذى أشار اليه المصنف وفى بعضها ان الصلاة
المغرب كفى رواية أبي داود والنسائي وابن حبان ووقع الاختلاف أيضا فى اسم الرجل
فقيل حرام بن ملحان وقيل حزم بن أبي كعب وقيل حازم وقيل سليم وقيل سليمان وقيل
غير ذلك وقد جمع بين الروايات بتعدد القصة وعن جمع بين ابداً ابن حبان فى صحيحه
قوله ثبت ان الطائفة الاولى الخ سياتى بيان ذلك فى كتاب صلاة الخوف قوله فدخل حرام

وبالقعود الجلوس بين السجدين وردة بن القيم فى حاشيته على السنن فقال هذا سوء فهم من فاته لانه قد ذكرهما بعينهما
فكيف يستشبهاهما هل يحسن قول القائل جازيد وعمرو ويكره خالد والإزيد او عرفاه منى أرادنى الجي عنهما كان متناقضا

اتهي ونعقب بأن المراد بذلك كرهها إذا حالها في الطمأنينة وناسا. ثم ثلثا بقوله الخراج المستثنى من المساواة وقد وقع هذا
 ٢٤٠ يرفع رأسه من الركوع بغير استثناء وإذا جمع بين الروايتين ظهر من

الحديث في باب الطمأنينة حين
 الأخذ بالزيادة فيم. ما ان المراد
 بالقيام المستثنى القيام للقراءة
 وبالله. هود القعود لثمنه كما
 سبق واستدل بظاهره على ان
 الاعتماد لركن طويل ولا سيما
 قوله في حديث أنس حتى يقول
 القائل قد نسي وفي الجواب عنه
 تصنف ورواه هذا الحديث
 الخمسة كوفيون الأبدل بن الحبر
 قبصري وفيه التصديق
 والاختيار والعمدة والقول
 وشيخ البخاري من أفراد ورواية
 تابعي عن تابعي عن صحابي
 وأخرجه البخاري أيضا في
 الصلاة وكذا لم وأبو داود
 والترمذي والبيهقي (عن
 عائشة رضي الله عنها قالت كان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول في ركوعه وسجوده
 سبحانك اللهم) بالنصب بفعل
 محذوف لزوماً أي سبح سبحانك
 اللهم (ربنا) سجدت (بجهدك)
 أي بتوفيقك وهذا يدل على
 وقوفه فيه شكر الله تعالى على
 هذه النعمة والاعتراف بها
 والمراد من الحمد لازمه مجازاً
 وهو ما يوجب الحمد من
 التوفيق والهداية (اللهم) أي
 يا الله (اغفر لي) فيه دلالة
 الحديث على الترجمة قبل وإنما
 نص فيها على الدعاء دون التسبيح
 وإن كان الحديث شاملاً لهما

بالجاء والراء المهملة في حد حلال ابن ملجم وسكون اللام بعد هاء مهملة
 قوله فلما طول يعني معاذاً وكذلك قوله فزعم قوله أني منافق في رواية للبخاري فكان
 معاذاً نال منه والله مستقلى تناول منه وفي رواية ابن عيينة فقال له أفاقفت يا فلان فقال لا
 والله ولا آتين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معاذاً قال ذلك أولاً ثم قاله أصحابه
 للرجل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه الرجل كما في حديث الباب وغيره
 وعند الناس أني قال معاذاً أنت أصبحت لا ذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك
 له فإرسال إليه فقال ما حملك على الذي صنعت فقال يا رسول الله علمت على فاضح لي الحديث
 ويجمع بين الروايتين بأن معاذاً سبقه بالسكوى فلما أرسل له جاء فاشتكى من معاذ
 قوله أفنت أنت في رواية مرتين وفي رواية ثلاثاً وفي رواية أفنت وفي رواية أتريد أن
 تكون فانتا وفي رواية يا معاذ لا تكن فانتا وفي التثنية هنا ان التطويل يكون سبباً
 لخروجهم من الصلاة وترك الصلاة في الجماعة قوله لا تطول بهم فيه ان التطويل منهي
 عنه فيكون حراماً ولكنه أمر نسي كما تقدم فنهيه لمعاذ عن التطويل لانه كان يقرأ بهم
 سورة البقرة واقتربت الساعة قوله اقرا بجمع اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها الأمر
 بقراءة هاتين السورتين منقح عليه من حديث جابر كما تقدم في أبواب القراءة وفي رواية
 للبخاري من حديثه وأمره به وورثين من أوسط الفصل وفي رواية لمسلم بزيادة والليل إذا
 يغشى وفي رواية له بزيادة اقرا باسم ربك الذي خلق وفي رواية لعبد الرزاق بزيادة
 الضحى وفي رواية للعمري بزيادة والسموات البروج وفيه أن الصلاة بمثل هذه
 السورتين تحقير وقديمه ذلك من لا رغبة له في الطاعة تطويلاً قوله العشاء كذا في معظم
 روايات البخاري وغيره وفي رواية المغرب كما تقدم فيجمع بمسلف من التعداد أو بان
 المراد بالمغرب العشاء مجازاً والافاق في الصحيح أصبح وأرج قوله اقتربت الساعة في
 الصحيحين وغيرهما أنه قرأ سورة البقرة كما أشار إلى ذلك المصنف وفي رواية لمسلم قرأ
 بسورة البقرة أو النساء على الشك وفي رواية للشراح قرأ بالبقرة والنساء بلا شك وقد
 قوى الحافظ في الفتح اسناد حديث بريدة ~~كان~~ كنهه قال هي رواية شاذة وطريق الجمع
 الحمل على تعدد الواقعة كما تقدم أو ترجيح ما في الصحيحين مع عدم الامكان كما قال
 بعضهم ان الجمع بتعدد الواقعة مشكل لانه لا يظن بمعاذ أن يأمره النبي صلى الله عليه
 وسلم بالتخفيف ثم يعود وأجيب عن ذلك باحتمال ان يكون معاذ قرأ أولاً بالبقرة
 فلما نهاه قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السورتين أمراً بقراءتهما ويحتمل ان
 يكون النهي وقع أولاً لما يخشى من تنفسه ببعض من يدخل في الاسلام ثم لما طمأننت
 نفوسهم ظن ان المانع قد زال فقرأ باقتربت لانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في المغرب بالطور فصادف صاحب السجدة كذا قال الحافظ وجمع النووي باحتمال
 ان يكون قرأ في الأولى بالبقرة فانصرف رجلاً ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف

اقصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كما لا رجه الله وأما التسبيح فتتق عليه فاهتم هنا آخر
 بالتخصيص على الدعاء لذلك واحتج المخالف بحديث ابن عباس عندهم من رفعوا قاما للركوع فخطموا فيه الرب وأما السجود

فاجتمعوا فيه في الدعاء فقاموا أن يستجاب لكم وأجيب بأنه لا مفر لهم فلا يتبع إلا عافى الركوع كالأجتماع في السجود
وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع ٢٥ وكذا في السجود وأما سأل صلى الله

عليه وآله وسلم المفسرة مع كمال
عصمته إيمان الافتقار إلى الله
تعالى والأذعان له واطمئنانا
للعبودية أو كان عن ترك
الأولى أو لارادة تعليم أمته
ورواة هذا الحديث ما بين
بصري وواسطي وكوفي وشيخ
بخاري فيه من أفراد وفيه
الحديث والنعنة والقول
وأخرجه البخاري في المغازي
والتهذيب ورواه لم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(وعنها) أي عن عائشة في رواية
(أخرى يؤول القرآن) والمعنى
يمثل أمر الله تعالى في قوله تعالى
فسبح بحمد ربك واستغفره أي
على أحد من الوجوه وأفضل
الحالات في فرض الصلاة وتقلها
وهذه الرواية مذكورة في باب
التسبيح والدعاء في السجود من
صحيح البخاري (عن أي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) لم قال إذا
قال الإمام سمع الله لمن حمده
فقلوا اللهم ربنا لك الحمد
والاصلي ولك الحمد قال في الفتح
هكذا ثبت بزيادة الواو في طرق
كثير وفي بعضها يهذفها قال
الزوي المختار أن لا ترجع
لاحدهما على الآخر وقال ابن
دقيق العيد كان اثبات الواو
دال على معنى زائد لأنه يكون

آخر وقد استدل المصنف بحديث أنس وبريدة المذكورين على جواز صلاة من قطع
الائتمام بعد الدخول فيه لم يذروا أنفسهم وجعل بينه وبين ما في الصحيحين من أن سلم ثم
استأنف بتعدد الواقعة ويمكن الجمع بأن قول الرجل تجوزت في صلاتي كافي حديث
أنس وكذلك قوله صلى وذهب كافي حديث بريدة لا يثنى في الخروج من صلاة الجماعة
بالتسليم واستثنافها فرادى والتجوز فيها لأن جميع الصلاة توصف بالتجوز كما توصف به
بقية ما يؤيد ذلك ما رواه النسائي بلانظر فانصرف الرجل فصل في ناحية المسجد وفي
رواية لم فالمحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وغاية الأمر أن يكون ما في حديثي الباب
محتملا وما في الصحيحين وغيرهما بيننا ذلك

(باب انتقال المنفرد ما في التوافل)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي في رمضان فحنت فقامت خلفه
وقام رجل فقام إلى جنبه ثم جاء آخر حتى كثر هطالهم أحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتخاذ خلفه تجوز في صلاة ثم قام فدخل منزله فصل في صلاة لم يصليها عندنا فإلا أصحنا قلنا
يا رسول الله أفطنت بنا الليلة قال نعم فذلك الذي سألني على ما صنعت رواه أحمد ومسلم لم
وعن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اتخذ حجرة قال
حسبت أنه قال من حصر في رمضان فملى فيها إلى فصل في صلاة ناس من أصحابه فلما علم
بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال قد عرفت الذي رأيت من منيكم فملاوا أيها الناس في
بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة رواه البخاري وعن عائشة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة فوجدوا الحجرة قصيرة ففرأى الناس شخص
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ناس يصلون بصلاة فاصبحوا فقصوا فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يصلي الليلة الثانية فقام ناس يصلون بصلاة رواه البخاري) قوله
فقامت خلفه فيه جواز قيام الرجل الواحد خلف الإمام وسبأ في أبواب موقف
الإمام والمأموم ما يدل على خلاف ذلك قوله كثر هطالهم قال في القاموس الرهط قوم
الرجل وقبيلته ومن ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة ولا واحد
له من لفظه الجمع أرهط وأرهط وأرهط قوله فلما أحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتخاذ خلفه تجوز في صلاة لأنه فعل ذلك مخافة أن يكتب عليهم كافي سائر الأحاديث
وليس في تجوزهم صلى الله عليه وسلم ودخوله منزله ما يدل على عدم جواز ما فعلوه لأنه
لو كان غير جائزا لفرهم على ذلك بعد علمه به وإعلامهم له قوله اتخذ حجرة أكثر
الروايات بالأمول لكشفه في الزاوي قوله جعل يقعد أي صلى من فعودته لا يراه الناس
فيأمنوا به قوله من منيكم بفتح الصاد واثبات الياء وللاكثر بضم الصاد وسكون

النفذير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى
التمجيد انتهى وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقبل سالية وإن الأكثر جواشبهت أو قال لا ثم سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا

ولا الحجة وبقول ثبت فيه عدة أحاديث وفيه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك واستدل به هذا الحديث المالكية والخنفية على أن الإمام ٢٦ لا يقول ربنا لك الحمد وعلى أن المأموم لا يقول

سمع الله من حمده ليكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد بفعل التسميع الذي هو طاب التحميد للإمام والتحميد الذي هو طاب الإجابة للمأموم وبذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وإذا قال سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله لكم ولأدليل أهم في ذلك لأنه ليس في حديث الباب ما يدل على النفي بل فيه أن قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الإمام سمع الله من حمده ولا يمنع أن يكون الإمام طالبا لرجاءه فكسلة التامين السابقة وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فيجمع بينهما الإمام والمنفرد والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور والأحاديث الصحيحة تشهد لذلك وقد مناقريه عن الحافظ الشوكاني أنه ورد ما يدل على أنه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل إماما كان أو مأموما أو منفردا فإنه من وافق قوله قول الملائكة أي

النون وليس المراد صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وصاجوا به ليخرج إليهم وحصب بعضهم الباب لظنهم أنه قام كما ذكر ذلك البخاري في الاعتصام من صحيحه وزاد فيه حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما فتم به قوله فان أفضل الصلاة صلاة المرفي بيته المراد بالصلاة الجنس الشامل لكل صلاة فلا يخرج عن ذلك إلا المكتوبة لاستثنائها وما يتعلق بالمسجد كتحيته وهل يدخل في ذلك ما وجب لعارض كالنذرة فيه خلاف والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يدخل في ذلك النساء لما تقدم من أن صلاتهن في بيوتهن المكتوبة وغيرها أفضل من صلاتهن في المساجد قال النووي انما بحث على لناذله في البيت لكونه أبعد من الرياء وأخفى وليست برك البيت بذلك وتزل فيه الرحمة وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله في بيته غيره ولو آمن فيه من الرياء قوله إلا المكتوبة المراد بها الصلوات الخمس قيل ويدخل في ذلك ما وجب بعارض كالنذرة قوله في حجرته ظاهره أن المراد بحجرة بيته ويدل عليه ذكر جدار الحجر وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عند أبي نعيم بالنظر كأنه في حجرته من حجر أو راحه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون الحجر التي احتج بها في المسجد بالحصى كما في بعض الروايات وكما تقدم في حديث زيد بن ثابت ولابي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصى على باب بيته قال في الفتح فاما أن يحمل على التعدد أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجر إليها والأحاديث المذكورة تدل على ما يقوله المصنف رحمه الله من جوازاته قال المنفرد اماما في النوافل وكذلك في غيرهما لعدم التناقض وقد قدمنا الخلاف في ذلك في باب انعقاد الجماعة بأكثر وقد استدل البخاري في صحيحه بحديث عائشة المذكور على جواز أن يكون بين الإمام وبين القوم الموقنين به حائط أو سترة

(باب الإمام ينقل مأموما إذا اختلف لحضره خلفه)

(عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلي بينهم فأتته الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال أتصلي يا ناس فاقم قال نعم قال فصلي أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخاص حتى وقف في الصف فصلى الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإشارته إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمكث مكانك فرفع أبو بكر يده فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأنى أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذا أمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي خفافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيكم

حمده حمدهم (غفر له ما تقدم من ذنبه) وهو ظير ما تقدم في مسئلة التامين وظاهره أن الموافقة في الحمد أكثر من في الصلاة لا مطلقا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال لا قربن) لكم (صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من

التقريب أي لا قربكم إلى صلاته أو لا قرب صلاته إليكم وللطحاوي لا يركبكم (فكان أبو هريرة رضي الله عنه يقنت في الركعة
الانحرى من) ثلاث صلوات (صلوة الظهر وصالوة العشاء ٢٧ وصالوة الصبح بعد ما يقول مع الله لمن حمده) فيه

القنوت بعد الركوع في
الاعتدال وقال مالك يقنت
قبله دائما وظاهر سياق الحديث
أنه مرفوع إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ولم وليس موقوفا
على أبي هريرة لقوله لا قرب
إليكم صلاة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ثم فسر الراوي بقوله
فكان أبو هريرة الخ وقيل
المرفوع منه وجود القنوت
لا وقوعه في الصلوات المذكورة
وبدل ما في رواية شيبان عن
يحيى عن البخاري في تفسير
سورة النساء من تخصيص
المرفوع بصلوة العشاء لكن
لا ينبغي هذا كونه صلى الله عليه
وآله وسلم قنت في غير العشاء
فالظاهر أن جميعه مرفوع
(فيستدعو للمؤمنين ويلعن
الكفار) الغيبة المعتبرين وأما
المعين فلا يجوز لعنه حيا كان
أو ميتا إلا من علمنا بالنصوص
موته على الكفر كما يلهب
ورواة الحديث ما بين بصري
ودستواقي ويعاني ومدني وفيه
التحديث والنعنة والقول
وشخ البخاري فيه من إفراده
وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي في الصلاة (وعن
أنس بن مالك رضي الله عنه قال
كان القنوت) في أول الأمر أي في
الزمن النبوي صلى الله عليه وآله

أكثرتم التصديق من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه إذا سجد التفت إليه وانما التصديق
لأنه متفق عليه وفي رواية لا جد وأبي داود والنسائي قال كان قتال بين بني عمرو بن
عوف فباغ النبي صلى الله عليه وسلم فأتاهم بعد الظهر ليصلح بينهم وقال يا بلال ان حضرت
الصلاة ولم أت فربأيا بكر فليصل بالناس فلما حضرت العصر أقام بلال الصلاة ثم أمر أبا بكر
فتقدم وذكر الحديث) قوله ذهب إلى بني عمرو بن عوف أي ابن مالك بن الأوس والأوس
أحد قبيلتي الأنصار وهما الأوس والخزرج وبني عمرو بن عوف بطن كبير من الأوس
وسبب ذهابه صلى الله عليه وسلم إليهم كما في الرواية التي ذكرها المصنف وقد ذكر نحوها
البخاري في الصحيح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم أن أهل قباء قتلوا حتى تراموا
بالجارة فآخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا فصلح بينهم وله فيه من رواية
غسان عن أبي حازم تفرج في ناس من أصحابه وله أيضا في الأحكام من صحيحه من طريق
حماد بن زيد أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر والظهراني أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال
بصلوة الظهر قوله فحانت الصلاة أي صلاة العصر كما صرح به البخاري في الأحكام من
صحيحه قوله فقال أتصلي بالناس في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم هو الذي أمر بلالا أن يأمر أبا بكر بذلك وقد أخرج نحوها ابن حبان
والطبراني ولا يخالف بين الروايتين لأنه يحمل على أنه استنهمه هل تبادر أول الوقت أو
تنتظر يحيى النبي صلى الله عليه وسلم لم فرج أبو بكر المباركة لأنهم باضلة بحقيقة فلا تترك
الاضيلة متوهمه قوله فاقم بالنصب لأنهم بعد الاستفهام ويجوز الرفع على الاستئناف
قوله قال نعم في رواية للبخاري أن شئت وانما فوض ذلك إليه لاحتمال أن يكون عنده
ريادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قوله فصلى أبو بكر أي دخل في الصلاة وفي
لفظ للبخاري فتقدم أبو بكر فكبر وفي رواية فاستفتح أبو بكر وجهه بإيجاب عن سبب
استقراره في الصلاة في مرض موته صلى الله عليه وسلم وامتناعه من الاستمرار في هذا
المقام لأنه هناك قدم في معظم الصلاة فحسن الاستقرار وهناك لم يضر إلا اليسير فلم يحسن
قوله فخلص في رواية للبخاري فجاءه يمشي حتى قام عند الصف وسلم تفرق الصفوف قوله
وصفق الناس في رواية للبخاري فأخذ الناس في التصفيح قال سهل أتدرون ما التصفيح
هو التصفيق وفيه أنهم ما تراءفان وقد تقدم التنبيه على ذلك قوله وكان أبو بكر لا يلتفت
قبل كان ذلك لعنه بالنهي وقد تقدم الكلام عليه قوله فرجع أبو بكر يديه فحمد الله الخ
ظاهرا أنه تلفظ بالحمد وأدعى ابن الجوزي أنه أشار بالحمد والشكر يديه ولم يتكلم قوله
أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك
يدل على ما قاله البعض من أن سلوك طريقة الأدب خير من الامتنال ويؤيد ذلك عدم
انكاره صلى الله عليه وسلم على علي عليه السلام لما امتنع من محو اسمه في قصة الحديبية

وآله وسلم فله حكم الرفع (في) صلاة (المغرب و) صلاة (الفجر) ثم ترك قال في الفتح وقد اتفق الشبان على إخراج هذا الحديث
في المسند الصحيح وليس فيه تقييد وسبب أن اختلاف النقل عن أنس في القنوت ومحل في الصلاة وفي أي الصلوات شرع وهل

اسم مطلقا أو مدغمينة أو في حالة دون حالة في آخر أبواب الوثر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وشيخ البخاري فيه من أفراد وفيه الحديث والعنينة والقول ٢٨ (عن رفاع بن رافع الزرقاني رضي الله عنه أنه قال كذا يوما) من

الأيام (نصلي وراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المغرب (فلما رجع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الاعتدال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله فلما رفع رأسه أي فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل (قال رجل) هو رفاع بن رافع راوي هذا الحديث كما جزم به في الفتح وكذا قال ابن بثر كوال وهو في الترمذي وإنما كفى عن نفسه لقصد إخفاء عمله ونقل البرماوى عن ابن منده أنه جعله غير راوي الحديث وإن الحاكم جعله له معاذ بن رفاع فوهم في ذلك (ربنا ولك الحمد) بالواو (حدا) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لك الحمد (كثيرا طيبا) خالصا عن الرياء لسمعة (مباركا) أي كثيرا الخير (فيه) زاد رفاع بن يحيى مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى وفيه من حسن التقويض إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصد (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال من

وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى في أبواب صلاة قوله أكرهتم التصديق ظاهره أن الإنكار إنما حصل لكثرة لا لمطلقه وانكر قوله إنما التصديق لأنه لا يدل على منع الرجال منه مطاقا لقوله التفت إليه بضم المثناة على البناء للمجهول وفي رواية للبخاري فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله التفت والمحدث يدل على ما يوجب له المصنف من جواز اتعالي الإمام ما إذا استخلف فحضر متخلفه وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ونوقض أن الخلاف ثابت وإن الصحيح المشهور عند الشافعية الجواز وروى عن ابن القاسم الجواز بضوا الحديث فواتذ كرام المصنف رحمه الله تعالى بعضها فقال فيه من العلم أن النبي من صف إلى صف يليه لا يطل وإن حمد الله لا مريحدث والتنبية بالتسبيح جائز وإن الاستخلاف في الصلاة أعذر جائز من طريق الأولى لأن قصاراه وقوعها بإمامين أو من فواتذ الحديث جواز كون المرفوع في بعض الصلاة إماما وفي بعضها إماما وما جواز رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وجواز الالتفات للحاجة وجواز مخاطبة المصلي بالإشارة وجواز الحمد والشكر على الوجه في الدين وجواز إمامة المفضل للمفضل وجواز العمل بالدليل في الصلاة وغير ذلك من الفوائد (وعن عائشة قالت مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا أبا بكر يصلي بالناس فخرج أبو بكر يصلي فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين فأراد أبو بكر أن يأتى فقاموا إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن مكأتم أن يأتى به حتى جلس إلى جنبه عن يمينه وأبو بكر وكان أبو بكر يصلي قائما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعدا يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلى صلاة أبي بكر مقلدين عليه وللبخاري في روايته فخرج يهادى بين رجلين في صلاة الظهر ولمسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس وأبو بكر يسمعه هم التكبير) قوله مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مرض موته صلى الله عليه وسلم قوله مروا أبا بكر استدلال بهذا على أن الأمر بالأمر بالشئ يكون أمرا به كما ذهب إلى ذلك جماعة من أهل الأصول وأجاب الممانعون بأن المعنى بلغوا أبا بكر أن أمرته والمبحث مستوفى في الأصول قوله فخرج أبو بكر فيه حذف دل عليه سياق الكلام والتقدير قام وخرج وقد ورد مبينا في بعض روايات البخاري باللفظ فأنه الرسول فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رقبته يا عمر صلى بالناس فقال له عمر أنت أحق بذلك قوله فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم وجد الخفة في تلك الصلاة بعينه أو يحتمل ما هو أعم من ذلك قوله يهادى بضم الهاء أي يعقد على الرجلين متمايلا في مشيه من شدة الضعف والتهادى التمايل في المشي البطي قوله بين

المتكلم بهذه الكلمات زاد رفاع بن يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد رجلين ثم قالها الثالثة (قال رفاع بن رافع) (أنا) فقال كيف قلت فدكره فقال والذي نفسي بيده الحديث ولمسلم يعين صلى الله

عليه وآله وسلم واحد بعينه لم تشعير المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انظروا بعضهم لبعض وجعلهم على ذلك خشية ان يدوني حقه شيئا منهم انه اخطأ فيما فعل ٢٩ ورجوا ان يقع العفو عنه ويدل له ما في

رواية أخرى عند ابن قانع قال رفاعه فوددت ما في خرجت من مالي وانى لم أشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الصلاة الحديث وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم انه لم يقل بأسا ويدل لذلك حديث مالك بن ربيعة عن أبي داود قال قال من القائل الكلمة فلم يقل بأسا قال صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت بضعة) وفي رواية بضعا (وثلاثين ملكا) أى على عدد حروف الكلمات أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين الثلاث والتسع ولا يختص بما دون العشر من خلافا للجوهري والحديث يرد عليه فانزل الله تعالى به عدد حروف الكلمات ثلاثين في مقابلة كل حرف ملكا تعظيما له هذه الكلمات واما ما وقع في حديث أنس عند مسلم فالمراد بفقده كما أفاده في الفتح بالنظر بعدد الكلمات على اصطلاح النحاة ولفظه لاقده رأيت اثني عشر ملكا (يتدرونها) أى يسارعون الى الكلمات المذكورة (ايهم يكتبها أول) بالبناء على الضم لنية الاضافة ويجوز أن يكون معربا بالنصب على الحال وهو غير متصرف والمعنى ان كل واحد يسرع يكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بهم الى حضرة

رجلين في البخاري انهما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب سلام الله عليهما وفي رواية له انه خرج بين بريرة وثوريسة قال الثوروي ويجمع بين الروايتين بانه خرج من البيت الى المسجد بين هاتين ومن ثم الى مقام المصلي بين العباس وعلي أو يحمل على التعدد ويدل على ذلك ما في رواية الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم خرج بين اسامة بن زيد والفضل بن العباس قال الحافظ وأما ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم خرج بين الفضل بن العباس وعلي فذلك في حال مجيئه صلى الله عليه وسلم الى بيت عائشة قوله ثم أتياه في رواية للبخاري ثم أتياه وفي رواية له ان ذلك كان بأمره ولفظه فقال أجلسا الى جنبه فاجلسا قوله عن يسار أبي بكر فيه رد على القرطبي حيث قال لم يقع في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن عيين أبي بكر أو عن يساره قوله يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماما وأبو بكر مؤتاه وقد اختلف في ذلك اختلفا شديدا كما قال الحافظ في رواية لابي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان المقدم بين يدي أبي بكر وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه عن عائشة أنها قالت من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم وأخرج ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعبة بن بلقيظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر وأخرج ابن حبان عنه باللفظ كان أبو بكر به صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر وأخرج الترمذي والنسائي وابن خزيمة عنه باللفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر قال في الفتح تضافرت الروايات عن عائشة بالجزم بما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام في تلك الصلاة ثم قال بعد ان ذكر الاختلاف فن العلماء من سلك الترجيح فقد قدم الرواية التي فيها ان أبا بكر كان مأموما للجزم بها في رواية أبي معاوية وهو أخص في حديث الامام من غيره ومنهم من عكس ذلك فقدم الرواية التي فيها انه كان اماما ومنهم من سلك الجمع فعمل القصة على التعدد وانما ظاهر من رواية حديث الباب المتفق عليها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماما وأبو بكر مؤتاه لان الاقتران المذكور المراد به الاتقان ويؤيد ذلك رواية مسلم التي ذكرها المصنف باللفظ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير وقد استدل بحديث الباب القائلون بجواز اتمام القائم بالقاعة ودوسيا في بسط الكلام في ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجالس قوله وأبو بكر يسمعهم التكبير فيه دلالة على جواز رفع الصوت بالتكبير لاسماع المؤمنين وقد قيل ان جواز ذلك مجمع عليه ونقل القاضي عياض عن بعض المالكية انه يقول يطلان صلاة المسمع

(باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحلي)

(عن أبي سعيد ان رجلا دخل المسجد وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه

الله تعالى لعظم قدرها وفي رواية رفاعه بن يحيى ايهم يصعد بها أول للطبراني من حديث أبي أيوب ايهم يرفعها والظاهر ان هؤلاء الملائكة غير المنظورة ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن نوح ان الله ملائكة بطوفون بالطريق يلقون أهـ ل

الذكر الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحافظة والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولون مثله واستدل به ٣٠ على جواز أحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير

مخالف للمأثور وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة وإن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تشبث العاطس وعلى تطويل الاعتدال بالذكر واستنبط منه ابن بطال جواز رفع الصوت للتبليغ خاف الامام وتعقبه الزين بن المنير بأن سماعة صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا التعقب نظر لأن فرض ابن بطال اثبات جواز الرفع في الجملة وقد سبقه إليه ابن عبد البر واستدل به بإجماعهم - م - على أن الكلام الأجنبي يطلعه الصلاة ولو كان سراً قال فكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يطأها ولو كان جهراً (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال ثبت البناء (أنه كان يبعث) أي يصف (لن الصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يصلي فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول) أي إلى أن نقول (قد نسي) وجوب الهوى إلى السجود قاله السكرماني أو أنه في صلاة أو ظن أنه وقت القنوت من طول قيامه أو وقت التشهد حيث كان جالساً قال ابن دقيق العيد

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق على ذاق يصلي معه فقام رجل من القوم فصلى معه رواء أحمد وأبو داود والترمذي بعناه وفي رواية لأحمد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإصحابه الظهر فدخل رجل وذكروا الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان وحسنه الترمذي قال وفي الباب عن أبي امامة وأبي موسى والحاكم بن عمار انتهى وأحاديثهم يلفظ الاثنان خافوهما جماعة قوله أن رجلاً دخل المسجد لفظ أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً يصلي وحده قوله من يتصدق لفظ أبي داود ألا رجل يتصدق وانظر الترمذي أيكم يتجبر على هذا قوله فقام رجل من القوم فصلى معه هو أبو بكر الصديق كما بين ذلك ابن أبي شيبة والحديث يدل على مشروعية الدخول مع من دخل في الصلاة منفرداً وإن كان الداخل معه قد صلى في جماعة قال ابن الرفعة وقد اتفق الكل على أن من رأى شخصاً يصلي منفرداً لم يلحق بالجماعة فيستحب له أن يصلي معه وإن كان قد صلى في جماعة وقد استدل الترمذي بهذا الحديث على جواز أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول أحمد وأبو حنيفة وقال آخرون من أهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي انتهى قال البيهقي وقد حكى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب والبتي والليث بن سعد والأوزاعي وأصحاب الرأي وقد استدل بهذا الحديث أيضاً على أن من صلى جماعة يصلون يستحب له أن يصلي معهم وقد تقدم البحث عن ذلك واستدل به أيضاً على أن أقل الجماعة اثنان وعلى أن ما غير واجبة لعدم انكساره على الرجل المتأخر عنها لم يدخل وحده وقد قدمنا الكلام على ذلك والحديث من شخصات حديث لا تعد الصلاة في يوم مرتين كما تقدم

• (باب المسبوق يدخل مع الامام على أي حال كان ولا يعتد بركعة لا يدرك ركوعها) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعت إلى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة رواء أبو داود وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة أخرجه وعن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواء الترمذي الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال صحيح والحديث الثاني عزاه المصنف إلى الشيخين وقد طول الحافظ الكلام عليه في التلخيص فليراجع والحديث الثالث قال في التلخيص فيه ضعف وانقطاع قوله

وهذا أصح في الدلالة على أن الاعتدال ركن طويلاً بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل فاجتهدوا ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسيحات كالأركوع والسجود ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد

الاعتبار وأيضاً الذكور المشروع في الاعتدال أطول من الذكور المشروع في الركون فتذكر ربّهان ربي العظيم لا تأخى وقدراً
قوله اللهم ربّنا لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين ٣١ في الاعتدال ذكر أطول كما أخرج مسلم من

حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي
سعيد الخدري وابن عباس بعد
قوله جدا **كثيرا** طيبا ملء
السموات وملء الأرض وملء
ما شئت من شيء بعد وزاد في
حديث ابن أبي أوفى اللهم
طهرني بالثلج والبرد الخ وزاد في
حديث آخر أهل الشام والحمد
إلى آخره ومن ثم اختار النووي
جواز تطويل الركن القصير
خلاف المراجع في المذهب واستدل
لذلك بحديث حذيفة عنده سلم
أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
ركعة بالبصرة وغيره أن ركع ضحوا
مما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك
الجد قداما طويلا قريبا مما ركع
قال النووي الجواب عن هذا
الحديث صعب والأقوى جواز
الإطالة بالذكر انتهى وقد أشار
الشافعي في الام إلى عدم
البطلان فقال في ترجمة كيف
القيام بعد الركوع ولو اطال
القيام بذلك كراه الله أو يدهو
أو ما هبوا وهو لا ينوي به القنوت
كرهت لذلك ولا إعادة إلى آخر
كلامه في ذلك فالجيب عن
بعض هذا مع بطلان الصلاة
بتطويل الاعتدال وتوجيههم
ذلك أنه إذا طيل انتفت الموالاة
معترض فإن معنى الموالاة أن لا
يتخلل فصل طويل بين الأركان
بما ليس منها وما روي به الشرح
والتيسار أنه كان يركع بقدر
طال بقيمة الأركان وإذا أخفها

فاسجد وافيه مشروعية السجود مع الامام لمن أدركه ساجدا قوله ولا تعدوها شيئا
بضم العين وتشديد الدال أى وافقه في السجود ولا تجعلوا ذلك ركعة قوله ومن أدرك
الركعة قيل المراد بها هنا الركوع وكذلك قوله في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة
من الصلاة فيكون مدركه الامام را كما مدر كالتلك الركعة والى ذلك ذهب الجمهور
وقد بسطنا الكلام فى ذلك فى باب ما جاء فى قراءة المأموم وانصاته وبينما ناطقناه الصواب
قوله فقد أدرك الصلاة قال ابن رسلان المراد بالصلاة هنا الركعة أى صحت له تلك
الركعة وحصل له فضيلتها انتهى قوله فليصنع كما يصنع الامام فيه مشروعية دخول
اللاحق مع الامام فى أى جرح من أجزاء الصلاة أدركه من غير فرق بين الركوع والسجود
والقعود لظاهر قوله والامام على حال والحديث وان كان فيه ضعف كما قال الحافظ
مكنه يشهد لما عند أحد وأبى داود من حديث ابن أبى ليلي عن معاذ قال أحبلت
الصلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وفيه بخام معاذ فقال لا أجده على حال أبدا الا
كنت عليها ثم قضيت ما سبقنى قال بخام وقد سبقه النبي صلى الله عليه وسلم ببعضها قال
فقامت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قام يقضى فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم قدس لكم معاذ فهو كذا فاصنعوا ابن أبى ليلي وان لم يسمع من معاذ فقد
رواه أبو داود من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبى ليلي قال حدثنا أصحابنا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم فذكر الحديث وفيه فقال معاذ لا أراه على حال الا كنت عليها
الحديث ويشهد له أيضا ما رواه ابن أبى شيبه عن رجل من الانصار صوفى وعامى وجدنى
راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معى على حالى اتى أنا عليه أو ما أخرجه سعيد بن منصور
عن أناس من أهل المدينة مثل لفظ ابن أبى شيبه والظاهر انه يدخل معه فى الحال التى
أدركه عليه ما كبيرا معتدا بذلك التكبير وان لم يعتد بها أدركه من الركعة كن يدركه الامام
فى حال سجوده أو قعوده وقالت الهادوية انه يقعد ويسجد مع الامام ولا يحرم بالصلاة
ومتى قام الامام أحرم واستدلوا بقوله فى حديث أبي هريرة ولا تعدوها شيئا وأجيب عن
ذلك بان عدم الاعتماد المذکور لا ينافى الدخول بالتكبير والاكتفاء به

• (باب المسبوق بقضى ما فاتته اذا سلم امامه من غير زيادة) •

(عن المغيرة بن شعبه قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فتبرز
وذكر وضوءه ثم عمد الناس وعبد الرحمن صلى الله عليه وسلم فصلى مع الناس الركعة الأخيرة فلما
سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم صلاته فلما انضاها أقبل عليهم فقال
قد أحسنتم وأصبتم يغبطهم أن صلوا الصلاة لو كنتم متفق عليه ورواه أبو داود قال فيه
فالسلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فصلى الركعة التي سبق بهم الم يزد عليهم شيئا قال أبو داود
أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من أدرك الفجر من الصلاة عليه

لا يصح في كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المرادية وله قرينان من آل وائل من أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلواته كانت معتدلة وكان إذا طال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخذها

أخفف بقية الاركان فثبت انه قرأ في الصبح الصافات وثبت في السنن عن أنس انهم حرروا في السجدة قدر عشر تسبيحات
فيحصل على انه اذا قرأ بدون الصافات ٢١ اقتصر على دون العشر واصله كما ورد في الهن أيضا ثلاث تسبيحات

قلت ينظر في هذا الحل فهو
مترتب على كون السجود الذي
حرروا فيه عشر تسبيحات هو في
تلك الصلاة التي قرأ فيها الصافات
فان صح ذلك صح الحل المذكور
والله أعلم (عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين
يرفع رأسه من الركوع يقول
سمع الله لمن حمده) وفي الاعتدال
(ربنا ولك الحمد) بالواو فيجمع
بينهما (يدعول رجال) من المسلمين
(فيسميهم بأسمائهم) استدله
على ان محل القنوت بعد الرفع
من الركوع وعلى ان تسمية
الرجال بأسمائهم فيما يدعى لهم
وعايمهم لا يفسد الصلاة (فيقول)
صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أخرج
الوليد بن الوليد بن المغيرة
الخنزوي أخا خالد بن الوليد) (و) أخرج
(سليمان بن هشام) بفتح اللام أخا أبي
جهل بن هشام (و) أخرج (عياض بن
أبي ربيعة) أخا أبي جهل لأمه
وكل هؤلاء الذين دعاهم فنجوا
من أمر الكفار بسيرة دعائه
صلى الله عليه وآله وسلم (واخرج
(المستضعفين من المؤمنين) من
باب عطف العام على الخاص ثم
يقول صلى الله عليه وآله وسلم
(اللهم أشد وطأتك) من لوط
وهو شدة الاعتقاد على الرجل
والمراد أشد بأسك أو عقوبتك

بعدنا السهو قوله في غزوة تبوك هي آخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنفسه وذلك في سنة تسع من الهجرة قوله وذكر وضوءه قد تقدم في باب المعارضة في
الوضوء وفي باب اشتراط الطهارة قبل اللبس قوله ثم عمد الناس بفتح العين المهملة والميم
بعد هذا الهمزة أي قصد والناس مفعول به قوله وعبد الرحمن يصلي بهم جملة حالية
وفيه دليل على انه اذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت اختار منها لم ينتظر الا امام
وان كان فاضلا وفيه أيضا ان فضيلة أول الوقت لا يعادلها فضيلة الصلاة مع الامام
الفاضل في غيره قوله يصلي بهم يعني صلاة الفجر كما وقع مينا في سنن أبي داود قوله صلى
مع الناس الركعة الأخيرة فيه فضيلة لعبد الرحمن بن عوف اذ قدمه الصحابة لانفسهم
في صلاتهم بدلا من نبهم وفيه فضيلة أخرى له وهي افتدائه صلى الله عليه وسلم به وفيه
جواز ان تمام الامام أو الوالي برجل من رعيته وفيه أيضا تخصيص لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يؤمن أحد في سلطانه الا باذنه يعني أو الا ان يخاف من وج أول الوقت قوله
بتم صلاته فيه متمسك لمن قال ان ما أدركه المؤتم مع الامام أول صلاته وقد تقدم
الكلام على ذلك قوله قد أصبتم وأحسنتم فيه جواز الشئاعلى من يادوا إلى أداء فرضه
وسارع إلى عمل ما يجب عليه عمله قوله يغبطهم فيه ان الغبطة جائزة وانها مغيرة للمسد
المذموم قوله لم يزد عليها شيئا أي لم يسجد سجدة في السهو فيه دليل لمن قال ليس على
المسبوق ببعض الصلاة سجود قال ابن رسلان وبه قال أكثر أهل العلم ويؤيد ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فأتوا وفي رواية فاقضوا ولم يأمر بسجودهم وذهب
جماعة من أهل العلم منهم من ذكر المصنف راوي عن أبي داود ومنهم من عطا وطاوس
ومجاهدوا معنى الى ان كل من أدرك وترامن صلاة امامه فعليه ان يسجد للسهم ولانه
يجلس للنشء مع الامام في غير موضع الجلوس ويجاب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه
وسلم جلس خاف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمر به المغيرة وأيضا ليس السجود الا للسهم
ولاسم وهذا وأيضا متابعة الامام واجبة فلا يسجد لغيرها كسائر الواجبات

(باب من صلى ثم أدرك جماعة فليصليها معهم نافلة)

(فيه من أي ذرو عبادة ويزيد بن الاسود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق وعن مجاهد
بن الادريج قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فحضرت الصلاة فصلى يعني ولم
أصل فقال لي الصلاة قلت يا رسول الله اني قد صليت في الرحل ثم أتيتك قال فاذا جئت
فصل معهم واجعلها نافلة رواه أحمد وعن سليمان مولى صفوة قال أتيت علي ابن عمرو وهو
بالبلاط والقوم يصلون في المسجد فقلت ما يمنعك أن تصلي مع الناس قال اني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواه أحمد وأبو داود والنسائي

(على) كفار قريش أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ومضر هو ابن تزار بن معد بن عدنان (واجعلها) حديث
قال الزركشي الضمير للوطاة أو للايام وان لم يسبق لها ذكر لم يدل عليه المقول الثاني الذي هو سنن قال في المصابيح ولا مانع

من أن يجعل غائدا إلى السنة لا إلى الأيام التي ذات عليها سنين وقد نهى وأعلى جوارحه والضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة
إذا كان مخبرا عنه بخبر يفسر مثل أن هي الأحياء الدنيا وما نحن فيه ٢٣ من هذا القبيل انتهى أي واجعل السنين

(عليهم سنين) جمع سنة والمراد بها
هنا زمن القحط (كسفي يوسف)
الصديق عليه السلام السبع
الشداد في القحط وامتداد
زمان المحنة والبلاء وبلوغ غاية
الجهد والضرر أو أسقطون سنين
للاضافة جريا على اللغة الغالبة
فيه وهي اجراؤه مجرى جمع
المذكر السالم لكنه شاذ لكونه
غير عاقل ولتغيير مفرد بكسر
أوله ولهذا أعربه بعضهم
بمركات على النون كما مفرد كقوله
دعاني من بعد فان سنينه

لعين بن شيبان وشيبان مردا
(وأهل المشرق يومئذ من مضر
مخالفون له) صلى الله عليه وسلم
ورواة هذا الحديث ما بين حمصي
ومدني وفيه التحديث والاختبار
والعنفة وأخرجه أبو داود
والنسائي في الصلاة (وعنه)
أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه
ان الناس قالوا يا رسول الله هل
نرى) أي نبصر (ربنا يوم القيامة
قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (هل تمارون) بضم التاء
والراء من المارة وهي الجسالة
وفي رواية الأصلي تمارون بفتح
السا والراء وأصله تمارون
حذفت إحدى التامين أي هل
تشكرون (في) رؤية (القمري ليلة
البدر ليس دونه مهاب قالوا لا
يا رسول الله قال فهبل تمارون)

• نيل ت بضم التاء والراء أو بفتحهما (في) رؤية (الشمس ليس دونه) أصحاب قالوا يا رسول الله قال فانكم ترونه
تعالى (كذلك) بلامرية ظاهرا جليا ينكشف سبحانه لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كناية

حديث أبي ذر وحديث عبادة اللذين أشار إليهما المصنف تقديم في باب بيان أن من أدرك
بعض الصلاة في الوقت فإنه يتهم من أبواب الاوقات وحديث يزيد بن الاسود تقدم
في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن أخرجه أيضا مالك في الموطأ والنسائي
وابن حبان والحاكم وحديث ابن عمر أخرجه أيضا مالك في الموطأ وابن خزيمة وابن حبان
وفي الباب أحاديث قدمنا ذكرها في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن وما قبله
من الأحاديث التي أشار إليهما المصنف تدل على مشروعية الدخول في صلاة الجماعة لمن
كان قد صلى تلك الصلاة ولكن ذلك مقيد بالجماعات التي تقام في المساجد لما في حديث
يزيد بن الاسود المتقدم بلفظ ثم أتينا مسجد جماعة فصليا وقد وقع الخلاف بين أهل العلم
هل الصلاة المفعولة مع الجماعة هي القرينة أم الأولى وقد قدمنا بسط الكلام في ذلك
في باب الرخصة في إعادة الجماعة وقد مرنا أيضا أن أحاديث مشروعية الدخول في الجماعة
مخصصة لعموم أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لما تقدم في حديث
يزيد بن الاسود أن ذلك كان في صلاة الصبح وقد مرنا أيضا أن أحاديث الدخول مع الجماعة
مخصصة لحديث ابن عمر المذكور في الباب قوله وهو بالبلاط هو موضع مقروش بالبلاط
بين المسجد والسوق بالمدينة كما تقدم قوله لا تصلوا صلاة في يوم مرتين لفظ الذي في
لاتعداد الصلاة في يوم مرتين قد علمنا هذا الحديث القائلون أن من صلى في جماعة ثم أدرك
جماعة لا يصلي معهم كيف كانت لان إعادة التحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له
وهو مروى عن الصبيداني والغزالي وصاحب المرشد قال في الاستذكار أن أحاديث
حنبل وإسحق بن راهويه على أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا صلاة في يوم
مرتين أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم به الفراغ منها فيعيد لها على
جهة القرض أيضا وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنه نافله اقتداء بالنبي صلى الله
عليه وسلم في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين لان الأولى فريضة
والثانية نافله فلا إعادة حينئذ

• (باب الاعتذار في ترك الجماعة) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأمر المنادي فينادي بالصلاة ينادي
صلوا في رحالكم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر متفق عليه وعن جابر قال
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطرقنا فقال لبصل من شاء منكم في
رحله رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن ابن عباس انه قال لمؤذنه في يوم
مطير اذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم قال
فكان الناس استنكروا ذلك فقال أنهيهم من ذافقة بدفع دامن هو خير مني يعني
النبي صلى الله عليه وسلم ان الجمعة عزمة وإنى كرهت أن أحر جكم فقموا في الطين

والإبصار إلى هذه المبصرات المادية لكنه يتكبرون مجرداً عن ارتداد صورة المرقى وعن اتصال الشعاع بالمرقى وعن المهاداة والجهة والمكان لانهم وان كانت أموراً ٣٤ لازمة للرؤية عادة فالعقل يحوز ذلك بدونها (يخبر الناس يوم القيامة

فيقول) الله تعالى أوفية قول القائل (من سب كان يعبد شيئاً فليتبسع) بتشديد التاء وكسر الباء (فمنهم من يتبع الشمس ومنهم من يتبع القمر ومنهم من يتبع الطوائف) جمع طاغوت الشيطان أو الصنم أو كل رأس في الضلال أو كل ماعبد من دون الله وصعد عن عبادته تعالى أو السائر أو الكاهن أو مرده أهل الكتاب فعلوت من الطغيان قاب عينه ولامه (وتبقى هذه الأمة) الحميرية (فيها منافقوها) يستترون بها كما كانوا في الدنيا واتبعوهم لما انكشفت لهم الحقيقة لهم ينتفعون بذلك حتى ضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب (فيأتيهم الله عز وجل) أي يظهر لهم في غير صورته أي صفته التي يعرفونها من الصفات التي تعبدهم بها في الدنيا امتحاناً ليقع التمييز بينهم وبين غيرهم ممن يعبد غيره تعالى (فيقول أنا ربكم) فيستعبدون بالله منه لأنه لم يظهر لهم بالصفات التي يعرفونها بل بما استأثر بعلمه تعالى لأنهم منافقون لا يستحقون الرؤية وهم عن ربهم محجوبون (فيقولون هذا مكتاح حتى يأتينا) يظهر لنا (ربنا فإذا جاء) أي ظهر

والدحض متفق عليه وسلم ان ابن عباس أمر مؤذنه في يوم الجمعة في يوم مطير بنحوه) وفي الباب عن سمرة عن أحمد وعن أسامة عن أبي داود والنسائي وعن عبد الرحمن بن سمرة أشار إليه الترمذي وعن عتيان بن مالك عن الشيباني والنسائي وابن ماجه وعن نعيم التمام عن أحمد وعن أبي هريرة عن ابن عدي في الكامل وعن صحابي لم يسم عند النسائي قوله يأمر المنادي في رواية البخاري ومسلم بأمر المؤذن وفي رواية للبخاري يأمر مؤذنا قوله ينادي صلوا في رجالكم في رواية للبخاري ثم يقول على أثره يعني ثر الأذان الأصلوا في الرجال وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان وفي رواية لمسلم يلفظ في آخر ندائه قال القرطبي يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه جهاهينه وبين حديث ابن عباس المذكور في الباب وحمل ابن خزيمة حديث ابن عباس على ظاهره وقال أنه يقال ذلك بدلاً من الجملة نظر إلى المعنى لأن معنى حتى على الصلاة هلوا إليها ومعنى الصلاة في الرجال تأخر وأعن المجيء فلا يناسب إيراد اللفظين معاً لأن أحدهما ناقض الآخر قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما ما ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرجال رخصة لمن أراد أن يترخص ومعنى هلوا إلى الصلاة تدب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو يحمل المشقة ويؤيد ذلك حديث جابر عندهم سلم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرقنا فقال ليصل من شاء منهم في رحله قوله في رجالكم قال أهل اللغة الرجل المنزل وجهه رجال سواء كان من حجر أو مد أو خشب أو وبر أو صوف أو شعر أو غير ذلك قوله في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في رواية للبخاري في الليلة الباردة أو المطيرة وفي أخرى لها إذا كانت ليلة ذات برد ومطر وفي صحيح أبي عوانة ليلة باردة وذات معار وذات ريح وفيه أن كلاماً من الثلاثة عذر في التأخر عن الجماعة ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الرجوع عذر في الليل فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل وفي المتن من طريق أبي اسحق عن نافع في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة الفرة وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليلج عن أبيه أنهم مطروا يوماً فرخص لهم وكذلك في حديث ابن عباس المذكور في الباب في يوم مطير قال الحافظ ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص لعذر الريح في النهار صريحاً بقوله ليصل من شاء منكم في رحله فيه التصريح بأن الصلاة في الرجال لعذر المطر ونحوه رخصة وليست بعزيمة قوله في يوم مطير في رواية للبخاري في يوم رزغ بفتح الراء وسكون الزاي بعدها غن مجمة قال في المحكم الرزغ الماء القليل وقيل أنه طين ووحل وفي رواية له ولا ين السكن في يوم رزغ بالبدال بدل الزاي قوله إذا قلت أنهم دان محمد رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة قل صلوا في بيوتكم في رواية للبخاري فلما بلغ المؤذن حتى على الصلاة فأمره أن ينادي الصلاة في الرجال وفيه دليل على أن المؤذن في يوم المطر ونحوه من الأعذار لا يقول حتى على الصلاة بل يجعل مكانه صلوا في بيوتكم وبوب على حديث ابن عباس هذا ابن

(ربنا عرفناه فيأتيهم الله) عز وجل أي يظهر متجلياً بصفاته المعروفة عندهم وقد غيّر المؤمن من المنافق (فيقول خزيمة أنا ربكم) فإذا أرادوا ذلك عرفوه به تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الأول قول المنافقين والثاني قول المؤمنين

ونيل الا في الاول ملك ورجله عاض وعورض بان الملك معصوم فكيف يقول انار بكم واجيب باننا لاسلم عظمته من هذه الصفة ورد باننا يلزم منه أن يكون قول فرعون انار بكم من المغائر ٣٥ فالصواب ما سبق (فيدعوهم) رجم

(فيضرب) مبنيا للمفعول (الصراط بين ظهري وجهي) أي على وسط وجهي وأصله ظهري فزيت الالف والنون للمبالغة (فأكون أول من يجوز) وفي لفظ يجوز هو اغتفى جاز يقال جاز وأجاز بمعنى أي يقطع مسافة الصراط (من الرسل) عليهم الصلاة والسلام (بأتمه ولا يتكلم) أشد الهول (يومئذ) أي حال الاجازة على الصراط (أحد الرسل وكلام الرسل يومئذ) على الصراط (اللهم سلم سلم) شفقة منهم على الخلق ورجمة (وفي وجهي) كلاليب جمع كلوب بفتح الكاف وضم اللام (مثل شوك السعدان) بفتح أوله نبت له شوك من جيد مراعي الابل يضرب به المثل فيقال مرعى ولا كالسعدان (هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم) رأيناه قال فانها أي الكلاليب (مثل شوك السعدان غير انه لا يعلم قدر عظمها الا الله تعالى) تخطف بفتح الطاء في الافصح وقد تكسر وللكشميين فتخطف أي تأخذ (الناس) بسرعة (بأعمالهم) أي بسبب أعمالهم الحسنة أو على حسب أعمالهم أو بقدرها (فمنهم من يوتى) مبنيا للمفعول أي ملك (بعمله) وقال الطبري

خزينة وتبعه ابن حبان ثم الحب الطبري باب حذف ح على الصلاة قوله ان الجمعة عزمة يسكون الزاى ضد الرخصة قوله ان أخر حكم بالهاء المهمة ثم راء ثم جيم وفي رواية ان أخر حكم بالهاء المهمة وفي رواية في البخاري ان أخر حكم وهي ترجع رواية من روى بالهاء المهمة قوله فقتلوا في رواية فقتلوا وسون الطبري الى ركبكم والاحاديث المذكورة تدل على الترخيص في الخروج الى الجماعة والجمعة عند حصول المطر وشدة البرد والريح (وعن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وان أقيمت الصلاة رواء البخاري وعن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبين رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي الدرداء قال من فقه الرجل اقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ ذكره البخاري في صحيحه) وفي الباب عن أنس عند الشيخين والترمذي والنسائي وعن سلمة بن الأكوع عند أحمد والطبراني في صحيحه وفي اسناده أيوب بن عتبة قاضي اليمامة ضعفه الجمهور وروى عن أم سلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير واسناده جيد وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير أيضا واسناده حسن وعن أبي هريرة عند الطبراني في الصغير والوسط وقد تقدم الكلام على الصلاة بحضرة الطعام وذكر من ذهب الى وجوب تقديم الاكل على الصلاة ومن قال انه مندوب فقط ومن قيد ذلك بالحاجة ومن لم يقيده وما هو الحق في باب تقديم العشاء اذا حضر على تجهيل صلاة المغرب من أبواب الاوقات فليرجع الى هنالك

• (أبواب الامامة وصفه الاثمة) •

• (باب من أحق بالامامة) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالامامة اقرؤهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم القوم قرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبره الا باذنه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أدله ولا سلطانه وفي لفظ سنا بدل سناروى الجميع أحمد ومسلم ورواه سعيد بن منصور ولكن قال فيه لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه الا باذنه ولا يقعد على تكبره في بيته الا باذنه) قوله اذا كانوا ثلاثة مفهوما العدد هنا غير معتبر لما سبق في حديث مالك بن الحويرث قوله وأحقهم بالامامة اقرؤهم وقوله في الحديث الا آخر يؤم القوم اقرؤهم فيه حجة لمن قال يقدم في الامامة الاقرأ على الاقعة واليه

يؤتمن من الوثاق (ومنهم من يجرى) بجناه همة رد الهملة وعن أبي عبيد بالذال المجهمة أي يقطع صفارا كالجرى والمعنى انه يقطع كلاليب الصراط حتى يهوى الى النار ولا يصلي بالجيم من الجرلة في الاشراف على الهلاك (ثم ينجو حتى اذا أراد

الله عز وجل (رحمة من أراد من أهل النار) أي الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالصون الكافرون لا ينجم منها أبدا (أمر الله الملائكة أن يخرجوا منها) (من كان بعد الله) ٣٦ وحده (فيخرجونهم) منها (ويخرجونهم) بأمر الله نار السجود

وحرم الله عز وجل (على النار أن تأكل أثر السجود) أي موضع أثر وهي الأعضاء السبعة أو الجبهة خاصة لحديث أن قوما يخرجون من النار يحترقون فيها الإدارات وجوههم رواه مسلم وهذا موضع الترجمة في البخاري واستشهد به ابن بطال بحديث أن قرب ما يكون العبد إذا سجد وهو واضح وقال الله تعالى واسجدوا قرب قال بعضهم أن الله تعالى يباهي بالساجدين من عباده ملائكة كتبه المقربين يقول لهم يا ملائكتي أنا قربتكم ابتداء وجعلتكم من ذوات ملائكتي وهذا عبيدي جعلت بينهم وبين القرية حجبا كثيرة وموانع عظيمة من أغراض نفسية ونهموات حسية وتبذير أهل ومال وأهوال فقطع كل ذلك وجاهد حتى سجدوا قرب فكان من المقربين قال وابن الله إبليس لأبائه عن السجود لعنة إبليسهم وأبائهم من رحمة إلى يوم القيامة انتهى وعورض بأن السجود الذي أمر به إبليس لا تعلم هيئته ولا تقتضي اللعنة اختصاص السجود بالهيئة العرفية وأيضا فلا إبليس إنما استوجب اللعنة بكثرة حيث سجد ما نص الله عليه من فضل آدم فجنى إلى قدام فاسد يعارض به النص ويكذبه لعنه الله قاله ابن المنير (فيخرجون من النار كل ابن آدم تأكل النار) أي فكل

ذهب الأحنف بن قيس وابن سيرين والنووي وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابهم ما وقال الشافعي ومالك وأصحابهم ما والهادوية الألفية مقدم على الاقرا قال النووي لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه إلا كامل الفقه وأجابوا عن الحديث بأن الاقرا من الصحابة كان هو الألفية قال الشافعي الخاطب بذلك الذين كانوا في عصره كان اقروهم أفقههم فانهم كانوا يسمون بكبارا وبقلة فقهون قبل أن يقرؤا فلا يوجد قارئ منهم إلا هو وفقيهه وقد يوجد الفقيه وهو ليس بقارئ لكن قال النووي وابن سديد الناس أن قوله في الحديث فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقدم الاقرا لمقاومة يدفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث لأن التفقه في أمور الصلاة لا يكون إلا من السنة وقد جعل القارئ مقدما على العالم بالسنة وأما ما قيل من أن الاكثر حفظا للقرآن من الصحابة أكثر فقهائهم وإن صح باعتبار مطابق الفقه لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة لأنهم أباهم ما أخذوا من السنة قولاً وفهماً ولا تقريراً وليس في القرآن إلا الأمر به على جهة الإجمال وهو مما يستوي في معرفته القارئ للقرآن وغيره وقد اختلف في المراد من قوله يوم القوم اقروهم ففيل المراد أحسنهم قراءة وإن كان أقلهم حفظاً وقيل أكثرهم حفظاً لا قرآن ويدل على ذلك ما رواه الطبراني في الكبير ورجال رجال الصحيح عن عمرو بن سلمة أنه قال انطلقت مع أبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأسلام قومه فكان فيما أوصانا ليومكم أكثركم قرأنا فكنتم أكثرهم قرأنا فقدموني وأخرجهم أيضا البخاري وأبو داود والنسائي وسيأتي في باب ما جاء في إمامة النبي قوله فان كانوا في القراءة سواء أي استووا في القدر المعتبر منها ما في حسنهم أو في كثرتها وقلتها على القولين ولفظ مسلم فان كانت القراءة واحدة قوله فاعلمهم بالسنة فيه أن مزينة العلم مقدمة على غيرها من المزايا الدينية قوله فاقدمهم هجرة الهجرة المقدم بها في الإمامة لا تختص بالهجرة في عصره صلى الله عليه وسلم بل هي التي لا تنقطع إلى يوم القيامة كما وردت بذلك الأحاديث وقال به الجمهور وأما حديث لا هجرة بعد الفتح فالمراد به الهجرة من مكة إلى المدينة أولا هجرة بعد الفتح فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح وهذا لا بد منه للجمع بين الأحاديث قال النووي وأولاد من تقدمت هجرته من المهاجرين أولى من أولاد من تأخرت هجرته وليس في الحديث ما يدل على ذلك قوله فاقدمهم سنا أي يقدم في الإمامة من كبر سنه في الإسلام لأن ذلك فضيلة يرجحها والمراد بقوله سلماني الرواية التي ذكرها المصنف الإسلام فيكون من تقدم إسلامه أولى ممن تأخر إسلامه وجعل البغوي أولاد من تقدم إسلامه أولى من أولاد من تأخر إسلامه والحديث لا يدل عليه قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه قال النووي معناه أن صاحب البيت والجلوس وإمام المسجد أحق من غيره قال ابن رسلان لأنه موضع سلطنته انتهى والظاهر

أن أعضاء ابن آدم تأكل النار (الآثر السجود) أي مواضع أثره (فيخرجون من النار قد امتصوا) ميبها للفاعل أولادهم

أى احترقوا واسودوا (فيصب عليهم) مبيد للمفهوم (ماء الحياة) الذى من شرب منه أوصب عليه لم يمت أبدا (فينبتون كما تبت الحبة) بكسر الحاء المهملة بزور الصحراء مما ليس بقوة ٣٧ (في خيل السبل) بفتح الحاء وكسر الميم ما جاء به

من طين ونحوه شبه به لانه أسرع فى الاتبات (ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد) الاسناد فيه مجازى لان الله تعالى لا يشغل شأنه عن شأن فالمراد اتمام الحكم بين العباد بالثواب والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة والنار) وهو آخر أهل النار دخولا الجنة حال كونه (مقبلا بوجهه قبل النار) أى جهتها أى هو مقبل (فيقول يارب اصرف وجهي عن النار وللعمى والمستمل من النار) (قد) ولا يذرف قد (قشبي) والذى فى اللغة بتشديد الشين أى منى وأهلكنى (ربحها) وكل مسعوم قشيب أى صار ربحها كالمسموم فى أننى (وأحرقنى ذكائها) بفتح الميم والمدأى أحرقنى لها واشتعلت لها واشدة وجمعها (فيقول) الله تعالى (هل عسيت) بفتح السين وكسر هاء (ان فعل ذلك) الصرف الذى يدل عليه قوله لا فى اصرف وجهي عن النار (بكأن تسأل غير ذلك فيقول) الرجل (لا) (و) حق (عزتك) لأسأل غيره (فيعطى الله) أى الرجل (ما يشاء من عهد) يمين (وميثاق) فيصرف الله تعالى (وجهه عن النار) فإذا أقبل به على الجنة رأى جهنم (أى حسنها)

ان المراد به السلطان الذى له ولاية أمور الناس لاصحاب البيت ونحوه ويدل على ذلك ما فى رواية أبى داود بلفظ ولا يوم الرجل فى بيته ولا فى سلطانه وظاهره ان السلطان مدم على غيره وان كان أكثر منه قرآنا وفقها ورعا وفضلا فيكون كالنحوص لما قبله قال أصحاب الشافعى وبقدم السلطان أو نائبه على صاحب البيت وامام المسجد وغيرهما لان ولايته وسلطنته عامة قالوا ويستحب لاصحاب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه قوله على تكريمه قال النووي وابن رسلان بفتح التاء وكسر الراء القرائن ونحوه مما ييسر لاصحاب المنزل ويختص به دون أهله وقيل هى الوسادة وفى معناها السرير ونحوه (وعن مالك بن الحويرث قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لي فلما أردنا الاقفال من عنده قال لنا إذا حضرت الصلاة فاذنا واقبما وليؤمكما أكبركما رواه الجماعة ولا جدومسلم وكانا متقاربين فى القراءة ولا يداود وكانا يومئذ متقاربين فى العلم) قوله فلما أردنا الاقفال هو مصدرا قفل أى رجع وفى رواية للبخارى ان مالك بن الحويرث قال قد منا على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ونحن شبيبة فلبقنا عنده نحو من عشرين ليلة وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا فقال لورجعتكم الى بلادكم فعلموهم قوله وليؤمكما أكبركما فيه مفسك لمن قال بوجوب الجماعة وقد ذكرنا فيما تقدم ما يدل على صرفه الى النديب وظاهره ان المراد كبير السن ومنهم من جوز أن يكون مراده بالكبر ما هو أعم من السن والقدر وهو مقيده بالاستواء فى القراءة والفقاه كفى الرواية بين الآخرين وقد زعم بعضهم انه معارض لقوله يوم القوم اقروهم ثم جمع بأن قصة مالك ابن الحويرث واقعة عين غير قابلة للعموم بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقروهم والتخصيص على تقاربهم فى القراءة والعلم برده عليه قوله وكانا يومئذ متقاربين فى العلم قال فى الفتح أظن فى هذه الرواية ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لابي قلابة فابن القراءة قال فانهما كانا متقاربين ثم ذكر ما يدل على عدم الادراج (وعن مالك بن الحويرث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم رواه الخمسة الا ابن ماجه وأما أكثر أهل العلم انه لا بأس بامامة الزائر بأذن رب المكان لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى مسعود الابدانه ويعضده عموم ما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة على كتمان المدين يوم القيامة عبدا أدى حق الله وحق مواليه ورجل أم قوما وهم به راضون ورجل ينادى بالصلاة الخمس فى كل ليلة رواه الترمذى وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوما الا باذنهم ولا يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتمهم رواه أبوداود) أما حديث مالك بن الحويرث لحسنه الترمذى وفى اسناده أبو عطية قال أبو حاتم لا يعرف ولا يسمى

ونصارتها (سكت ماشاء الله أن يسكت ثم قال يارب قدمنى عند باب الجنة فيقول الله عز وجل له) أليس قد أعطيت اليهود والميثاق أن لا تسأل غير الذى كنت أنت فيه قول يارب أعطيت اليهود لكن كرمك بطمعى (لا يكون ناشئ خلفك) قال

الكفر ما في أي لا كون كافرا وقال الشافعي المعنى ان أنت أبقيتني على هذه الحالة ولا تدخلني الجنة لا كون أشقى خلقك
الذين دخلوها (فيقول) الله (فأعسيت ٣٨ ان أعطيت ذلك) التقديم الى باب الجنة (أن لا تسأل غيره) وإنما قال

الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان وما يكون انظر لهما لما عهد من
بني آدم من نقض العهد وانهم
أحق بأن يقال لهم ذلك فقد في
عسى راجع للمضابط الى لا الله
تعالى (فيقول) الرجل (لا
و) حق (عزتك لا أسأل غير ذلك
فيعطى) الرجل (ربه ما شاء من
عهد وميثاق فيقدمه) الله
(الى باب الجنة فإذا بلغ بابها
فرأى زهر رمتها وما فيها من
النضرة) أي البهجة (والسرور)
تحيه (فيست ما شاء الله أن
يسكت) أي ما شاء الله سكونه
حياء من ربه وهو تعالى يحب
سؤاله لانه يحب صوته فيبسطه
بقوله اعلك ان أعطيت هذا
تسأل غيره وهذه حالة المقصر
فكيف حالة المطيع وليس
نقض هذا العهد جهلا
منه ولا قلة بمبالاة بل علمانه
ان نقض هذا العهد أولى من
الوفاء لان سؤاله ربه أولى من
ابراقة ما قال صلى الله عليه
وسلم من حاف على عين فرأى
غيرها خير منها فليكفر عن يمينه
وليأت الذي هو خير (فيقول
يا رب أدخلني الجنة فيقول الله
عز وجل ويحك) وهي كلمة رجة
كما ان ويحك كلمة عذاب (يا ابن
آدم ما أغدرتك) صبغة تعجب من
القدر وهو ترك الوفاء (أليس قد

ويشهد له حديث ابن مسعود عبد الطبراني باسناد صحيح والترمذي باللفظ من السنة أن
يقدم صاحب البيت وأخرجه أحمد في مسنده وحديث عبد الله بن حنطب عند البزار
والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل أحق بصدره فراشه وأحق بصدر
دائته وأحق أن يؤم في بيته ومات قدم من حديث أبي مسعود عند أبي داود بلفظ ولا يؤم
لرجل في بيته وأما حديث أبي مسعود الذي أشار اليه المصنف فقد تقدم في أول الباب
وأما حديث ابن عمر فقد حسنه الترمذي وفي اسناده أبو اليقظان عثمان بن عبد الجلي
وهو ضعيف ضعفه أحمد وغيره وتر كذا ابن مهدي وقد أخرجه أيضا أحمد وأما حديث
أبي هريرة فأنخرجه أبو داود من رواية ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي سفيان المؤذن
وكاهم ثقات عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أيضا الترمذي بهذا
الاسناد عن ثوبان ولكن لفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يحل
لامرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن فان نظره فقد دخل ولا يؤم قوما
فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ولا يقوم الى الصلاة وهو حق وقال
حديث حسن ثم قال وقد روي هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي سفيان المؤذن عن ثوبان في هذا
أجود اسنادا وأشهر انتهى وأخرجه أيضا أحمد عن أبي امامة وفيه ولا يؤم قوما فيخص
بالدعاء دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه الطبراني أيضا باللفظ ومن صلى يقوم فخص نفسه
بدعوة دونهم فقد خانهم وفي حديث أبي امامة اختلاف ذكره الدارقطني قوله من زار
قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم فيه ان المزور أحق بالامامة من الزائر وان كان أعلم
أو أقرأ من المزور قال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل أحق بالامامة من الزائر وقال بعض أهل
العلم اذا أذن له فلا بأس أن يصلي به وقال أصحابنا لا يصلي أحد بصاحب المنزل وان أذن له
قال وكذلك في المسجد اذ زارهم يقول ليصل بهم رجل منهم انتهى وقد حكى المصنف عن
أكثر أهل العلم انه لا بأس بامامة الزائر بادن رب المكان واستدل بما ذكره وقد عرفت
بما سلف ان أبا داود زاد في حديث أبي مسعود ولا يؤم الرجل في بيته فيصلي حينئذ قوله
في آخر حديثه الا بانه لتقييد جميع الجمل المذكورة فيه التي من جملتها قوله ولا يؤم
الرجل في بيته على ما ذهب اليه جماعة من أئمة الأصول وقال به الشافعي وأحمد قال لا مال
يقم دليل على اختصاص القيد ببعض الجمل ويعضد التقييد بالاذن عموم قوله في حديث
ابن عمرو به راضون وقوله في حديث أبي هريرة الا بانه كما قال المصنف فانه يقتضي
جواز امامة الزائر عند رضا المزور وقال العراقي ويشترط أن يكون المزور أهلا لامامة
فان لم يكن أهلا كالمراة في صورة كون الزائر رجلا والامى في صورة كون الزائر قارئا
وغیره ما فلا حق في الامامة

أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذي أعطيت) مبنيا لافعال (فيقول يا رب لا تجعلني

أشقى خلقك فيفضلك الله عز وجل منه) أي من فعل هذا الرجل والمراد من الفضل هنا لازمه وهو الرضا واردة الخبر كسائر

باب

الاسنادات في مثله مما يستحيل على الباري تعالى فان المراد لوازمها (ثم ياذن له) الله تعالى (في دخول الجنة فيقول له عن قبتي
حق اذا انقطع) ولا يذروا غيره انقطعت (أمنيته قال الله عز وجل) ٣٩ (زمن كذا وكذا) أي من أمانتك التي

كانت لك قبل أن أذكر لك بها
(أقبل يذكركم به عز وجل حتى
إذا انتهت به الأمان) جمع أمنيته
(قال الله تعالى) له (لأن ذلك)
الذي سألته من الأمان (ومثله
مع - قال أبو سعيد الخدري)
رضي الله عنه (لابي هريرة)
رضي الله عنه (إن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال
قال الله عز وجل (لأن ذلك
وعشرة أمثاله) أي أمثال
ماسأت (قال أبو هريرة لم أحفظ
من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الا قوله لك ذلك ومثله
مع - قال أبو سعيد الخدري اني
سمعت به يقول ذلك وعشرة
أمثاله) ولا تنافي بين الروايتين
فان الظاهر أن هذا كل أولا
ثم تكرر الله فاخبر به صلى الله
عليه وسلم ولم يسمعه أبو هريرة
ورواة هذا الحديث الستة
ما بين حمص ومدني وفيه ثلاثة
من التابعين والتحديث
والاخبار والضعف والقول
وأخرجه البخاري أيضا في صفة
الجنة ومسلم في الايمان (عن
ابن عباس رضي الله عنهما في
رواية قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمرت أن
أعبد على سبعة أعظم أي
أعظمهم كل واحد عظم
باعتبار الجسدية وإن أشق كل

باب امامة الاعمى والعبد والمولى

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي
بهم وهو أعمى رواه أحمد وأبو داود وعن محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يؤم
قومه وهو أعمى وأنه قال يا رسول الله انما تكون الظلمة والسيل وأنا رجل ضير البصر
فصل يا رسول الله في بيتي مكانا أتخذه صلى فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين
تحب أن أصلي فأشار الى مكان في البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه
بهذا اللفظ البخاري والنسائي حديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأبو
يعلى والطبراني عن عائشة وأخرجه أيضا الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس وأخرجه
أيضا من حديث ابن جزيمة وفي اسناده الواقدي وفي الباب عن عبد الله بن عمر الخطمي
انه كان يؤم قوم بني خطمة وهو أعمى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابن أبي خيثمة قوله يصلي بهم وهو أعمى فيه
جواز امامة الاعمى وقد صرح أبو اسحق المروزي والغزالي بان امامة الاعمى أفضل من
امامة البصير لانه أكثر خشوعا من البصير لما في البصير من شغل القلب بالمبصرات ورجح
البعض ان امامة البصير أولى لانه أشد توقيا للنجاسة والذي فهمه الماوردي من نص
الشافعي ان امامة الاعمى والبصير سواء في عدم الكراهية لان في كل منهما فضيلة غير
ان امامة البصير أفضل لان أكثر من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماما البصير أمما
استغاثه صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم في غزواته فلانه كان لا يتخلف عن الغزو
من المؤمنين الامعة ذور فاعلم لم يكن في البصير المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يتفرغ لذلك
أو استخلفه إيمان الجواز وأما امامة عتب بن مالك لقومه فلعله أيضا لم يكن في قومه
من هو في مثل حاله من البصير قوله كان يؤم قومه وهو أعمى في رواية للبخاري انه قال
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي وهو أصرح
من اللفظ الذي ذكره المصنف في الدلالة على المطلوب لما فيه من ظهور التقرير بدون
احتمال قوله وأنا رجل ضير البصر في رواية للبخاري جعل بصري بكل وفي أخرى قد
أنكرت بصري ولم أصلي في بصري بعض الشيء واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه
البخاري في باب الرخصة في المطر وهو يدل على انه قد كان أعمى وبقية الروايات تدل على
انه لم يكن قد بلغ الى حد العمى وفي رواية لمسلم بإفظ انه عمى فأرسل وقد جمع بين الروايات
بأنه أطلق عليه العمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض البصير الموهود في حال
العصاة وأما قول محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى فالمراد انه
لعله حين سمع منه الحديث وهو أعمى قوله مكانا هو منصوب على الظرفية وفي حديث
عتبان نوأد منها امامة الاعمى واخبار المروزي نفسه بما فيه من عاهة والتخلف عن

واحد على عظام ويجوز ان يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها (على الجبهة وأشار بيده على أنفه) كأنه ضمن أشار به في
أمره والنسائي ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد أي انهما كالأضواء الواحد لان عظم الجبهة هو الذي

لهذه معظم الاتف والالزم أن تكون الأعضاء ثمانية وعوزقن بأنه يلزم منه أن يكتب بالسجود على الاتف كما يكتب بالسجود على بعض الجهة وأجيب بأن الحق أن مثل ٤٤ هذا لا يعارض التصريح بذكر الجهة وإن أمكن أن يعتقد أنهم ما

كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر وعند أبي حنيفة يجوز أن يسجد عليه دون جهته وعند الشافعية والمالكية والاكثرين يجوز على بعض الجهة ويستحب على الاتف قال القرطبي هذا يدل على أن الجهة هو الأصل في السجود والاتف تبع له ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجوز السجود على الاتف وحده وذهب الجمهور إلى أنه يجوز على الجهة وحدها وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكي وغيرهم يجب أن يجتمعهما وهو قول الشافعي أيضا (واليدن) أي باطن الكفين كذا عند مسلم قال ابن دقيق العيد المراد بهما الكفان لا يدخل تحت المنهى عنه من افتراس السبع والكلب انتهى (والركبتين وأطراف) أصابع (القدمين) وفي رواية الرجلين قال ابن دقيق العيد ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجهة دون غيرها بحديث المسمى صلاته حيث قال فيه ويمكن جهته قال وهو هذا غاية أنه مفهوم لقب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجود وجهي فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه المحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم أن معنى السجود يحصل بوضع الجهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على

الجماعة في المطر والظلة واتخاذ موضع معين للصلاة وإمامة الزائر إذا كان هو الإمام الأعظم والتبرك بالمواضع التي صلى فيها صلى الله عليه وسلم وإجابة القاضل دعوة المفضل وغير ذلك (وعن ابن عمر لما قدم المهاجرون الأولون نزلوا العصابة موضعا بقبا قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يومهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآنا وكان فيهم عمر بن الخطاب وأبو سلمة بن عبد الأسد رواه البخاري وأبو داود وعن ابن أبي مليكة أنهم كانوا يأتون عائشة بأعلى الوادي هو وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير في يومهم أبو عمرو مولى عائشة وأبو عمرو غلامها حينئذ لم يعتق رواه الشافعي في مسنده) ذكر الحفاظ في التخصيص رواية ابن أبي مليكة ونسبها إلى الشافعي كما نسبها المصنف وذكر في الفتح أنها رواها أيضا عبد الرزاق قال وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن وكيع عن هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة أن عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يومها في رمضان في المصنف وعلقه البخاري قوله قدم المهاجرون الأولون أي من مكة إلى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني قوله العصابة بالعين المهملة المفتوحة وقبل مضمومة واسكان الصاد المهملة وبعد هامو حدة اسم مكان بقبا وفي النهاية عن بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين قبل والمعروف المعصب بالتحديد قوله وكان يومهم سالم مولى حذيفة هو مولى امرأة من الأنصار فاعتقته وكانت أمته بهم قبل أن يعتق وانما قيل له مولى أبي حذيفة لأنه لازم بأحذيفة بعد أن أعتق قتبناه فلما نزلوا عن ذلك قيل له مولاه واستشهد سالم بالإمامة في خلافة أبي بكر قوله وكان أكثرهم قرآنا إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه وفي رواية للطبراني لأنه كان أكثرهم قرآنا قوله وكان فيهم عمر بن الخطاب الخ زاد البخاري في الأحكام أبا بكر الصديق وزيد بن حارثة وعاصم ابن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر فيهم أذ في الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفيعته ووجهه البهيق باحتمال أن يكون سالم المذکور استقر على الصلاة فيهم فيصح ذكر أبي بكر قال الحفاظ ولا يخفى ما فيه وقد استدلل المصنف رحمه الله بإمامة سالم بهؤلاء الجماعة على جواز إمامة العبد ووجه الدلالة عليه إجماع أكابر الصحابة القرشيين على تقديمه وكذلك استدلل بإمامة مولى عائشة لاولئك لثبوت ذلك

(باب ما جاء في إمامة الفاسق)

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤمن امرأة رجلا ولا عرابي مهاجرا ولا يؤمن فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسلطان يحاف سيئته أو سوطه رواه ابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا أئمةكم خياركم فانهم وهدكم فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني وعن مكحول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا أئمةكم خياركم واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو فاجرا والصلاة واجبة

عليكم الموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجود وجهي فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه المحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم أن معنى السجود يحصل بوضع الجهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على

المسمى وأضعف منه المداخلة بقياس شبهي كأن يقال الأعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لكن مسمى السجود يحصل ٤١ بوضعها دون كشفها ولم يختلف في أن كشف

الر كبتين غير واجب لما يهذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلا دليل لطيف وهو أن الشارع وقت المصح على الخفين بمئة يقع فيها الصلاة بالخلف فلا وجب كشف القدمين لو يجب نزع الخلف المتقضى انقضاء الطهارة فتبطل الصلاة انتهى وعورض بأن المخالف له أن يقول يخص لأبس الخلف لأجل الرخصة قال في الفتح والذي يظهر لي أن الأحاديث الواردة بالاقتصار على ذكر الجهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث النصوص فيه على الأعضاء السبعة بل الاقتصار على ذكر الجهة أما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة وأشهرها في تحصيل هذا الركن وليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره وقيل أراد أن يبين أن الأمر بالجهة للوجوب وغيرها للندب ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث والاول الباقى تصرف البخاري (ولا تكف الثياب ولا الشعر) أي لا تفض ولا تجمع شعر الرأس ولا الثوب بالأيدي عند الركوع والسجود في الصلاة وهذا ظاهر الحديث والله مال الداودي ورده القاضي عياض بأنه خلاف

عليكم خلف كل مسلم را كان أو فاجر أو ان عمل البكائر رواه أبو داود والدارقطني بعنه وقال مكحول لم يلق أباه مرة وعن عبد الكريم البكاء قال أدركت عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يصلى خلف أئمة الجور رواه البخاري في تاريخه حديث جابر في أسناده عبد الله بن محمد التميمي وهو تالف قال البخاري منه تكرار الحديث وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال وكيع يضع الحديث وقد تابعه عبد الملك بن حبيب في الواضحة ولكنه منهم يسرق الحديث وتخليط الأسانيد وقد صرح ابن عبد البر بأن عبد الملك المذكور أفسد أسناده هذا الحديث وقد ثبت في كتب جماعة من أئمة أهل البيت كأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والامير الحسين وغيرهم عن علي عليه السلام مرفوعا لا يؤمنكم ذو جرة في دينه وفي أسناد حديث جابر أيضا علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وحديث ابن عباس في أسناده سلام بن سليمان المداخلة وهو ضعيف وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا البيهقي وهو منقطع وأخرجه ابن حبان في الضعفاء وفي أسناده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عمرو وهو منقطع وأخرجه الدارقطني أيضا من حديث الحرث عن علي عليه السلام ومن حديث عاقمة والاسود عن عبد الله ومن حديث مكحول أيضا عن وائل ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها كما قال الحافظ وأهمية جدا قال العقيلي ليس في هذا المتن أسناد يثبت وتولى ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال ما سمعنا به هذا وقال الدارقطني ليس فيها شيء يثبت قال الحافظ والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما قبل حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله وقال أبو أحمد الخ كما هذا حديث منكر وأما قول عبد الكريم البكاء أنه أدرك عشرة من أصحاب النبي الخ فهو ممن لا يحتج بروايته وقد استوفى الكلام عليه في الميزان ولكنه قد ثبت إجماع أهل العصر الاول من بقية الصحابة ومن بعدهم من التابعين إجماعا قويا ولا يبعد أن يكون قولنا على الصلاة خلف الجائرين لأن الأمر في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس فكان الناس لا يؤمنهم إلا أمرائهم في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة كذلك لبق الأمية وحالهم وحال أمرائهم لم لا يحتج وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلى خلف الخجاج بن يوسف وأخرج مسلم وأهل السنن أن أبا عبد الله المدني صلى خلف مروان صلاة العيد في قصة تقديم الخطبة على الصلاة وأخرج منبر النبي صلى الله عليه وسلم وأنكار بعض الحاضرين وأيضا قد ثبت ثواترا أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يكور على الأئمة أمرائهم في الصلاة الميتة الأبدان ويصلونهم الغبير وقتها فقالوا يا رسول الله بما تأمرنا فقال صلوا الصلاة لوقتكم وأبوا صلوا الصلاة معكم مع القوم نافلة ولا شك أن من أمان الصلاة وفعلها في غير وقتها غير عدل وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة

٦ نيل ت ما عليه الجمهور فأنهم كرهوا ذلك للمصلى سواء فعله في الصلاة أو خارجها وانتهى هنا محمول على التنبيه والحكمة فيه أن الشعر والثوب يسجد به وأنه إذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الأرض أشبه التكبير

عن أنس رضي الله عنه قال اني لا ألوان أصلي بكم) أي لا أقصر (كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يصلي بنا (وباقى الحديث تقدم) واقطعه قال ثابت ٤٢ كان أنس يصنع شيئا لم أركم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من الركوع قام حتى

يقول القائل قد نسي وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي انتهى واستدل به البخاري على ان المكث بين السجدين سنة وقال في الفتح فيه اشعار بان من خاطبهم ثابت كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجدين ولكن السنة اذا ثبتت لا ياتي من غسلكم مخالفة من يخالفها والله المستعان انتهى (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) انه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعتدلوا في السجود أي تواسوا بين الافتراس والقبض قال ابن دقيق العيد اعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الامر لان الاعتدال الحسي المطلوب في الركوع لا يتأتى هنا فانه هناك استواء الظاهر والعنق والمراد هنا ارتفاع الاسافل على الاعالي قال وقد ذكر الحليم هنا مقرونا بعلمه فان التشبيه بالاشياء الحسية يناسب تركه في الصلاة انتهى زاد في الفتح والهيئة المنهية عنها ايضا مشهورة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة (ولا يسطر أحدكم ذراعيه) فينبسط (ان يسطر الكلب) والحكمة فيه انه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الارض وأبعد

خلفه نافذة ولا فرق بينهما وبين لفريضة في ذلك وما يؤيد عدم اشتراط عدالة امام الصلاة حديث صلوا خلف من قال لا اله الا الله وصلوا على من قال لا اله الا الله أخرجه الدارقطني وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن كذبه يحيى بن معين ورواه أيضا من وجه آخر عنه وفي اسناده أبو الوليد الخزومي وقد خفي حاله أيضا على الضياء المقدسي وتابعه أبو البخري وهب بن وهب وهو كذاب ورواه أيضا والطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر وفيه محمد بن الفضل وهو متروك وله طريق أخرى عند ابن عمر وفيها عثمان بن عبد الله العثماني وقد درماه ابن عدي بالوضع وما يؤيد ذلك أيضا عموم أحاديث الامر بالجماعة من غير فرق بين ان يكون الامام برا أو فاجرا والحاصل ان الاصل عدم اشتراط العدالة وان كل من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره وقد اعتضد هذا الاصل بما ذكره المصنف وذكرنا من الأدلة وباجماع الصدد الاول عليه ونقص الجهور من بعدهم به فالتاثل بان العبد لا يشترط كما روى عن ائمة ومالاه وجمع من مبشر وجمع من بن حرب محتاج الى دليل ينقل عن ذلك الاصل وقد أفردت هذا البحث برسالة مستقلة واستوفيت فيها الكلام على ما ظننه القائلون بالاشتراط دليله من العمومات القرآنية وغيرها ولهم متمك على اشتراط العدالة لم أقف على أحد استدل به ولا تعرض له وهو ما أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذري عن السائب بن خالد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا من قريش يصب في القبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ لا يصلي اياكم فاراد به ذلك ان يصلي بهم فذموا واخبروه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم قال الراوي حسبت انه قال له انك آذيت الله ورسوله واعلم ان محل النزاع انما هو في صحة الجماعة بعد من لا عدالة له وأما ما هم امكروه فلا خلاف في ذلك كما في البحر وقد أخرج الحاكم في ترجمة مرثد الفزاري عنه صلى الله عليه وسلم ان سر كم ان تقبل صلاةكم فليؤمكم خياركم فانهم وقدكم فيها بينكم وبين ربكم ويؤيد ذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب قوله لا تؤمن امرأة رجلا فيه ان المرأة لا تؤم الرجل وقد ذهب الى ذلك المعتز والخنفية والشافعية وغيرهم وأجاز المزني وأبو ثور والطبري امامهم في التراويح اذ لم يحضر من يحفظ القرآن ويستدل للجواز بحديث أم ورقة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها ان تؤم أهل دارها ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وأخرجه أيضا الدارقطني والحاكم واصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما غزا بدر قالت يا رسول الله اتأذن لي في الغزو معك فامرها ان تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذنا يؤذن لها وكان لها غلام وجارية دبرتهما فاذا ظاهرا انها كانت تصلي ويأتهم بها مؤذنها وغلامها وبقيت أهل دارها قال الدارقطني انما أذن لها ان تؤم نساء أهل دارها قوله

من هيات الكسالى فان المنبسط يشبه الكسالى وتشر حالته بالتهاون لكن لو تركه صحت صلاته ولا نعم يكون مسينا من تكبالتنهي التنزيه والله أعلم بالحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن مالك بن

الحویرث رضی الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينمض الى القيام (حق يستوى قاعدا) للاستراحة وفيه مشروعية جليلة الاستراحة ٤٣ وبها أخذ الشافعي وطائفة من أهل

الحديث ولم يستصحبها الاثمة الثلاثة كالأئمة ورواه الطحاوي له بخلاف حديث أبي حميد عنها فانه ساقه بلفظ قام ولم يتورك وكذا أخرجه أبو داود وأجابوا عن حديث الباب بأنه كانت به علة فلهذا جعلها لأن ذلك من سنة الصلاة ولو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص واجيب بأن الأصل عدم العلة وأما الترتيب فليمان الجواز على انه لم يتفق الرواة عن أبي حميد على تفصيل أخرجه أبو داود أيضا من وجه آخر عنه اثباته أو بانه جليلة خفيفة جدا فاستغنى فيها بالتمكيد المشروع للقيام ولأن مالك بن الحويرث هو راوي حديث صلوا كما رأيتموني أصلي بحسبكم أصفات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخله تحت هذا الأمر وأما قول من قال لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلته فيقوى انه فعلها العاجلة فقال في الفتح فيه نظر فان السن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف وانما أخذ مجموعها من مجموعهم انتهى قلت ولا تعارض بينهما ما إذا يحتمل أن على انهما وقع في حالين فيدل النفي على عدم الوجوب والاثبات على المشروعية والله أعلم

ولا اعراي مهاجر افيه انه لا يوم الاعرابي الذي لم يجر من كل مهاجر او قد تقدم ان المهاجر أولى من المتأخر عنه في الهجرة ومن لم يهاجر أولى بالاولى

• (باب ما جاء في امامة الصبي) •

(عن عمرو بن سامة قال لما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم وبادر أبو قحيفة بإسلامهم فلما قدم قال جئتكم من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا فقال صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاته كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم فقرأنا ما نظرنا لم يكن أحد بدأ أكثر قرا ناهي لما كنت أتاني من الركان فقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين وكانت علي بردة كنت اذا صعدت تقاضت عني فقلت امرأ من الحلي ألا تغطون عننا استقارنكم فاستروا فقطعوا لي قبضا ففرحت بشي فرحني بذلك القميص رواه البخاري والذماني بخبره قال فيه كنت أؤمهم وأنا ابن ثمان سنين وأبو داود وقال فيه وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين وأحمد ولم يذكر سنه ولا أحمد وأبي داود فانه دلت مجمعا من جرم الا كنت امامهم الى يومئذ - داود عن ابن مسعود قال لا يوم الغلام حتى تجب عليه الصلاة ودون عن ابن عباس قال لا يوم الغلام حتى يحتمل رواه ما لا أثر في سنته) عمرو بن سامة قد اختلف في صحبته قال في التذيب لم يثبت له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني ما يدل على انه قد مدح أبيه وأثر ابن عباس رواه عبد الرزاق مرفوعا بأسناد ضعيف قوله وليؤمكم أكثركم فيه ان المراد بالاقراء في الاحابث المتقدمة الا أكثر قرا ناهي لا الا حسن قراءة وقد تقدم قوله فقدموني فيه جواز امامة الصبي ووجه الدلالة ما في قوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكم أكثركم فقرأنا من العموم قال أحمد بن حنبل ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم واجيب بأن امامتهم كانت حال نزول الوحي ولا يقع حاله التقرير لاحد من الصحابة على الخطا ولذا استدلل به حديث أبي سعيد وجابر كأنهم نزل القرآن ينزلوا أيضا الذين قدموا عمرو بن سامة كانوا كلهم صحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا كذا في الفتح وقد ذهب الى جواز امامة الصبي الحسن والشافعي والامام يحيى ومنع من صحتها الهادي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وكرهها الشافعي والاوزاعي والثوري ومالك واختلفت الرواية عن أحمد وأبي حنيفة قال في الفتح والمشهور عنهم ما الاجزاء في النوافل دون الفرائض وقد قيل ان حديث عمرو المذکور كان في نافله لا فريضة ورد بان قوله صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاته كذا في حين كذا يدل على ان ذلك كان في فريضة وأيضاً قوله فاذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم لا يحتمل غير الفريضة لان النافله لا يشرع لها الاذان ومن جملة ما أجيب به

أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى واسطى وبصرى وفيه التحدث والاختبار والعنونة والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والذماني في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان

يصل بالناس في إمارة مروان على المدينة وكان مروان وغيره من بني أمية يسرون بالتكبير (بفتح بالتكبير) أي حين
افتتح وحين ركع وحين سجدا عند ٤٤ الأصابع (حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع رأسه) وحين قام

من الركعتين) زاد الأصابع على
قلما انصرف قيل له قد اختلف
الناس على صلاتك فقام عند
المذبح فقال اني والله ما أباي
اختلفت صلاتكم أولم تختلف
(وقال هكذا رأيت النبي صلى
الله عليه وآله) (وسلم) صلى
قال في الفتح والذي يظهر ان
الاختلاف بينهم كان في الجهر
بالتكبير والاسرار به وفيه أن
التكبير للقيام يكون مقارنا
لله صلى وهو مذهب الجمهور
خلافا لما لا حيث قال يكبر
بعد الاستواء كما شبهه بأول
الصلاة من حيث انها فرضت
ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون
افتتاح المزيد كافتتاح المزيد
عليه كذا قال بعض أتباعه
اكن كان ينبغي ان يستحب رفع
اليدين حينئذ لتكمل المناسبة
ولا قائل به منهم انتهى ورواة
هذا الحديث ما بين حمص
ومدين وفيه التحديث
والاعتناء والقول وتقرده
البخاري عن أصحاب المكنب
الستة (عن عبد الله بن عبد
الله بن عمر بن الخطاب رضي الله
عنهم ما أنه كان يرى) أباه (عبد
الله بن عمر يتربع في الصلاة
اذا جالس لا تشمده فعملته) أي
الترييع (وأنا يومئذ حديث
السنن فنهاني) أبي عبد الله بن

عن حديث عمرو المذکور ما روى عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف أمر عمرو بن سلمة
روى ذلك عنه الخطابي في المعالم ورد بان عمرو بن سلمة صحابي مشهور قال في التقريب
صحابي صغير نزل بالبصرة وقد روى ما يدل على انه وقد على النبي صلى الله عليه وسلم كما
تقدم وأما القدح في الحديث بان فيه كشف العورة في الصلاة وهو لا يجوز كما في ضوء
النهارفه ومن الغرائب وقد ثبت ان الرجال كانوا يصلون عاقدى ازهرهم ويقال للنساء
لا ترفعن رؤسكن حتى يستوى الرجال جلوسا زاد أبو داود من ضيق الازر قوله وكانت
على بردة في رواية أبي داود وعلى بردة في صغيرة وفي أخرى كنت أو مهم في بردة موصلة
فيها فتق والبردة كساء صغير مربع ويقال كساء اسود صغير وبه كنى أبو بردة قوله
تقلصت عن في رواية لابي داود خرجت استنى وفي أخرى له تكشفت قوله است فارنكم
المراد هنا بالاست العجز ويراد به حافة الدبر قوله فاشترى وافقة طعوا الى قبصا لفظ أبي داود
فاشترى الى قبصا قوله من جرم يجيم مفتوحة ورامسا كنهه وهم قوم ومن جملة حجج
القائلين بان امامة الصبي لا تصح حديث يرفع القلم عن ثلاثة ورد بان رفع القلم لا يستلزم
عدم الصحة ومن جعلها ان صلاته غير صحيحة لان الصحة معناها موافقة الامر والصبي غير
ما ورد ورد بان ذلك معناها بل معناها استجماع الاركان وشروط الصحة ولا دليل على
ان التكليف منها ومن جانت ايضا ان العد المتشرط لما هو والصبي غير عدل ورد بان
العد المتقيض الفسق وهو غير فاسق لان الفسق فرع تعلق الطلب ولا تعلق واتقاء
كون صلاته واجبة عليه لا يستلزم عدم صحة امامته لماسيا في من صحة صلاة المفترض
خالف المتفعل

• (باب اقتداء المقيم بالمسافر) •

(عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا صلى ركعتين حتى
يرجع وانه أقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة صلى بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم
يقول يا أهل مكة قوموا فاصلوا ركعتين آخر بين فانا قوم سفر رواه أحمد وعن عمران كان
اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا أهل مكة أغموا صلاتكم فانا قوم سفر رواه مالك في
الموطأ) حديث عمران أخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي اسناده على بن زيد بن
جدعان وهو ضعيف وانما حسن الترمذي حديثه لشواهد كما قال الحافظ وأثر عمر بن رجال
اسناده ائمة ثقات قوله ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ سياق الكلام عليه في
أبواب صلاة المسافرين قوله ثمان عشرة ليلة وقد روى أقل من ذلك وقد روى أكثر وسأني
بيان الاختلاف وكيفية الجمع بين الروايات في باب من أقام لقضاء حاجته والحديث يدل
على جواز اتمام المقيم بالمسافر وهو مجمع عليه كما في البحر واختلف في العكس فذهب
الهادي والقاسم وأبو طالب وأبو العباس وطاوس وداود والشعبي والامامية الى عدم

الصحة

عمر (عنه) أي عن الترييع (وقال انما سنة الصلاة) أي التي سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(ان تذهب رجلك اليمنى) أي لا تلبسها بالأرض (وتثني) بفتح أوها أي تعطف رجلك (اليسرى) قلت إنك تفعل ذلك) أي

التربيع (فقال ان رجلى) تفنية رجل ولا في الوقت وابن عساكر ان رجلاي على اجراء المثنى مجرى المقصور كقوله ان
أباها وأباها وأباها وان ان معني نم ثم اس- تأنف فقال رجلاي ٤٥ (لا تحملاني) بتخفيف النون ولا في ذر بتثنية

وفي هذا بيان سنة الجلوس
وهيئة في التشم دولم بين في هذه
الرواية ما يصنع بعد ثنيها- ل
يجلس فوقها أو يتورك ووقع في
الموطا عن يحيى بن سعيد ان
القاسم بن محمد أراهم الجلوس
في التشم-د فصب رجلاه اليمنى
وتثنى اليسرى وجلس على ورته
اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم
قال أراي هذا عبد الله بن عبد
الله بن عمرو حدثني أن أباه كان
يشعل ذلك فتب-ير من رواية
القاسم ما أجل في رواية ابنه قال
ابن عبد البر خلت في التربع
في النافله وفي الفريضة للمريض
فأما الصحيح فلا يجوز له التربع
في الفريضة باجاء العلماء كذا
قال وروى ابن أبي شيبه عن
ابن مسعود انه قال لا تقعد
على رصفتين أحب الى من
أن تقعد متربعا في الصلاة وهذا
بشعر بنصره ولكن المشهور
عند أكثر العلماء ان هيئة
الجلوس في التشم-د سنة فلعل
ابن عبد البر أراد يثني الجواز
اثبات الكراهة وهذا الحديث
أخرجه أبو داود والنسائي (عن
أبي حميد الساعدي رضي الله
عنه قال أنا كنت أ-فظكم
لصلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) زادني رواية أبي
داود قالوا فسلم فوالله ما كنت

الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا على امامكم وقد خالف في العدد والنية وذهب
زيد بن علي والمؤيد بالله والباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية الى الصفة اذ لم
تفصل أدلة الجماعة وقد خصصت الهادوية عدم صحة صلاة المسافر خاف المقيم بالركعتين
الاوليين من الرباعية وقالوا بصحتها في الاخرتين ويدل للجواز مطلقا ما أخرجه أحمد
ابن حنبل في مسنده عن ابن عباس انه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انقرد
وأربعه اذا انتم بجمع فقال تلك السنة وفي لفظ انه قال له موسى بن سلمة انا اذا كان معكم
صلينا أربعه واذا رجعنا صلينا ركعتين فقال تلك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وقد
أورد الحافظ هذا الحديث في التخصيص ولم يتكلم عليه وقال ان أصله في مسلم والنسائي
بلفظ قلت لابن عباس كيف أصلي اذا كنت بمكة اذا لم أصل مع الامام قال ركعتين سنة
أبي القاسم

• (باب هل يقتدى المفترض بالمنفل أم لا) •

(عن جابر ان معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يرجع الى
قومه فيصلي بهم تلك الصلاة-فق عليه ورواه الشافعي والدارقطني وزاد هي له تطوع
واهم مكتوبة العشاء وعن معاذ بن رفاعه عن سليم رجل من بني سلمة انه أتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان معاذ بن جبل يأتيه بعد ما تمام ونكوي في
أعمالنا في النهار فينادي بالصلاة فتخرج اليه فيطوّل علينا فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا معاذ لا تكن فتانا اما ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك رواه أحمد) حديث
معاذ بن رفاعه اسناده كلهم ثقات وحديث معاذ قد روي بالفاظ مختلفة وقد قدمنا في
باب انفراد المأموم بعد ربعضا من ذلك والزيادة التي رواها الشافعي والدارقطني رواها
أيضا عبد الرزاق والطحاوي والبيهقي وغيرهم قال الشافعي هذا حديث ثابت لا اعلم
حديثا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق واحد أثبت منه قال في الفتح بعد ان
ذكر هذه الزيادة وهو حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد رد في الفتح على ابن الجوزي لما
قال انه لا تصح وعلى الطحاوي لما أعلاها وزعم انها مدرجة والرواية الثانية التي رواها
أحمد رواها أيضا الطحاوي وأعلها ابن حزم بالانقطاع لان معاذ بن رفاعه لم يدرك النبي
صلى الله عليه وسلم ولا أدرك هذا الذي شك اليه لانه هذا الشاكي مات قبل يوم أحد
واعلم انه قد استدل بالرواية المتفق عليها وتلك الزيادة المصترحة بان صلاته بقومه كانت
له تطوعا على جواز اقتداء المفترض بالمنفل واجيب عن ذلك باجوبة منها قوله صلى الله
عليه وسلم اما ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك فانه ادعى الطحاوي ان معناه اما ان
تصلي معي ولا تصلي مع قومك واما ان تخفف بقومك ولا تصلي معي ويرد بان غاية ما في هذا

باكثر فله تعاد ولا أقدم منه له صحبة والطحاوي قالوا من أين قال رقت ذلك منه حتى حفظت صلاته وزاد عبد الحميد قالوا
فأعرض وفي رواية عنه ابن حبان استقبل القبلة ثم قال الله أكبر وعنه ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء (رأيت) صلى الله

عليه وآله وسلم (إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه) ولا يذرحه ومن مكبيه زاد ابن اسحق ثم قرأ بهض القرآن (واذا رفع
أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهروه) ٤٦ بالصا دالمه - ملة أي أماله في استواء من رقبته - ومثل ظهروه من غير

تقويس ذكره الخطابي
وفي رواية عيسى بن عيسى غير مقنع رأسه
ولا مصوبه ونحوه لعبد الحميد
وفي رواية فليح عند أبي داود
فوضع يديه على ركبتيه كأنه
قايض عليهما ويرتدي به ففهما
عن جنيبه وله في رواية ابن أبي عمير
عن يزيد بن أبي حبيب وفرج بن
أصابعه (فإذا رفع رأسه استوى)
فأما معتدلا زاد عيسى عند
أبي داود فقال سمع الله لمن حمده
اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه
ونحوه لعبد الحميد وزاد حتى
يحاذي بهما منكبيه معتدلا
(حتى يعود كل فتار) بفتح الفاء
والقاف جمع فتارة واستعمل
الفقار للواحد تجوزا وللأصميلي
قفار بتقديم القاف وهو تصحيف
لأنه جمع قفر وهو المقازة ولا
معنى له هنا والفقار بتقديم
الفاء ما انتضد من عظام الصلب
من لدن الكاهل إلى العقب قاله
في المحكم وهو ما بين **ك**
منفصلين وقال صاعدوه من
أربع وعشرون سبع في العنق
وخمس في الصلب واثناعشرة في
الطراف الأضلاع وقال
الأصميلي خمس وعشرون وفي
رواية الأصميلي حتى يعود كل
فقار إلى (مكانه) والمراد بذلك
كأن الاعتدال وفي رواية هشيم
عن عبد الحميد ثم يمكث قائما حتى

أنه اذن له بالصلاة معه والصلاة بقوم مع التخفيف والصلاة معه فقط مع عدمه وهو
لا يدل على مطلوب المانع من ذلك نعم قال المصنف رحمه الله ما لفظه وقد احتج به بعض من
منع اقتداء المفسر بغيره بالمتنقل قال لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتنع امامته
وبالاجماع لا تمتنع الصلاة بالنقل معه فعلم أنه أراد بهذا القول صلاة الفرض وإن الذي كان
يصل معه كان يتوبه نقلا اه وعلى تسليم أن هذا هو المراد من ذلك القول فتلك الزيادة
أعني قوله هي له تطوع وله - م مكتوبة أربع - سند او اصرح معنى وقول الطحاوي أنها
ظن من جابر مردود لان جابرا كان ممن يصل مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه
ولا يظن بجابرا أنه أخبر عن شخص بامر غير معلوم له إلا بأن يكون ذلك الشخص اطلعه
عليه فإنه اتقى الله واخشي ومنها أن فعل معاذ لم يكن بامر النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تقريره - كذا قال الطحاوي ورد بان النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأمر معاذ
به فقال صل بهم صلاة أخفهم وقال للمناشكوا اليه تطويلا افتتان أنت يا معاذ وأيضا
رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة والواقع ههنا كذلك فإن الذين كان يصل إلى بهم -
معاذ كاهم صحابة وفيهم كما قال الحافظ ثلاثون عقيبا وأربعون بدريا وكذا قال ابن حزم
قال ولا يحتفظ من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز عروا به وأبو
الدرداء وأنس وغيرهم ومنهم من كان في الوقت الذي يصل إلى فيه القريضة مرتين
فيكون منسوخا بقوله صلى الله عليه وسلم لم لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين كذا قال
الطحاوي ورد بان النهي عن فعل الصلاة مرتين محمول على أنهما قريضة في كل مرة كما
جزم بذلك البيهقي في جمعا بين الحديثين قال في الفتح بل لو قال فائلا أن هذا النهي منسوخ
بحديث معاذ لم يكن بعيدا ولا يقال القصة قديمة وصاحبها استشهد باحدنا نقول
كانت أحد في أو آخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والأذن في الثانية مثلا
وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصلوا معه إذا صلوا فاقا في رحالكما ثم أتيا
مسجدا جماعة فصليا معهم فانهم السكنا فله أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن
الأسود وصححه ابن خزيمة وغيره وقد تقدم وكان ذلك في حجة الوداع في أو آخر حياة النبي
صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أمره صلى الله عليه وسلم لمن أدرك الأئمة الذين
يأتون بعدهم يؤثرون الصلاة عن مبعثاتها أن يصلوها في يومهم في الوقت ثم يجعلوها
معهم نافلة ومنها أن صلاة المفترض خلف المتنقل من الاختلاف وقد قال صلى الله
عليه وسلم لا تختلفوا على إمامكم ورد بان الاختلاف المنهي عنه مبين في الحديث بقوله
فإذا كبر فكبروا الخ ولو سلم أنه يتم كل اختلاف لكان حديث معاذ ونحوه مخصصا له ومن
المؤيدات أهمية صلاة المفترض خلف المتنقل ما قاله أصحاب الشافعي أنه لا يظن بمعاذ أن
يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في مسجده الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد
الحرام ومنها ما قاله الخطابي إن العشاء في قوله كان يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم

يقع كل عضو وقعه (فإذا سجد وضع يديه) حال كونه (غير مفترض ساعديه) وغير حامل بطنه
على شيء من تخذيته (ولا قابضهما) أي يديه وهو أن يضعهما إليه وفي رواية فليح بن سليمان بن يحيى يديه من جنبيه ووضع يديه

العشاء

حذو منكبيه (واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة فإذا جلس في الركعتين) الأوليتين للتشهد (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الافتراض (وإذا جلس في الركعة ٤٧ الآخرة) للتشهد الآخر (قدم رجله اليسرى

ونصب الأخرى وقعد على مقعده) وهذا هو التورك وفيه دليل للشافعية قوی في أن جلوس التشهد الأخير مغاير لغيره وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد نعم في حديث عبد الله بن دينار المروى في الموطأ التصريح بأن جلوس ابن عمر المذکور كان في التشهد الأخير وعقد الحنفية بفقرش في الكل وعند المالكية يتورك في الكل والمنشور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان وقد قيل في حكمة المغايرة أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول تعقبه الحركة بخلاف الثاني ولأن المسبوق إذا رآه علم قد مر ما سبق به واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالشهد الأخير من غيره لعدم قوله الركعة الأخيرة وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإجهاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والاخذ عن العلم من الفضل وفيه أن كان يستعمل فيها مضى وفيما يأتي لقول أبي حنيفة كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن المنبر وفيه

العشاء حقيقة في المفروضة فلا يقال كان ينوي بها التطوع ومنها ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف أنه كان يصلي بكل طائفة ركعتين وفي رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين وسلم ثم صلى بطائفة ركعتين واحداهما نقل فطحا ودعوى اختصاص ذلك بالصلاة الخوف غير ظاهر ومنها ما رواه الإسماعيلي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يعود من المسجد فيوم بأهله وقد قدم

• (باب اقتداء الجالس بالقائم) •

(عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر فاعاد في ثوب متوشها به وعن عائشة قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه فاعاد رواهما الترمذي ومعهما) حديث أنس أخرجه النسائي أيضا والبيهقي وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي والحدیثان يدلان على أن الإمام في تلك الصلاة هو أبو بكر وقد اختلفت الروايات في ذلك عن عائشة وغيرها وقد قدمنا طرفا من الاختلاف وأشرنا إلى الجمع بينهما في باب الإمام ينتقل مأموما وفيه ما دليل على جواز صلاة القاعد لعذر خلف القائم ولا أعلم فيه خلافا

• (باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه) •

(عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهو شاك فصرى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فإشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالبا فصولا جلوسا وعن أنس قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فجعل يشقه الأيمن فدخلنا عليه نعوده فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعدا فصرى أو راها وهو دافعا فاقضى الصلاة قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا سجد فاسجدوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال مع الله من حمد فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى قاعدا فصولا فعودا أجمعون متفق عليهم وللبخاري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح عن فرسه فجعل يشقه أو كنهه فاتاه أصحابه يعودونه فصلى بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائما فصولا قياما وانصلى قاعدا فصولا فعودا ولا جد في مسنده حديثا يزيد بن هرون عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انشكت قدمه فقهق في مشربة له درجته من جذوع فأتى أصحابه يعودونه فصلى بهم قاعدا وهم قيام فلما حضرت الصلاة الأخرى قال لهم ائتوا بأمامكم فإذا صلى قائما فصولا قياما وإذا صلى قاعدا فصولا فعودا وعن جابر قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصرعه

أنه كان يخشى على الكبير من أصحابه بعض الأحكام المتفقة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وربما يذكره بعضهم إذا ذكر ورواه هذا الحديث ما بين مصرين بالإيم ومدينين وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية ويزيد بن محمد من أفراد البخاري

وَمِنْ قَالِ يَلُوجُوبُ أَيْضًا مَقْصُودٌ

ومن قال بلو جوب أيضا الحق وهو قول لاشافعي ورواية عنده الخنسية قال الحافظ الرياني محمد بن

على انه وكان في السبل أقول الا وحرر بالتفهيم لم يخص التشهد الاخير بل هي وايدة في حطلق التشهد عدة فاما تقدم في التشهد

الاخير من الاستدلال على وجوبه هو بینه دليل على وجوب التشهد الاوسط ومع هذا التشهد الاوسط مذكور في حديث
المسي الذي هو مرجع الواجبات ولم يذكر التشهد الاخير في حديث المسي ٤٩ فكان القول بايجاب التشهد الاوسط

أظهر من القول بايجاب الاخير
وأما الاستدلال على عدم
وجوب الاوسط بكون النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم تركه
سواء ثم جعله سهو فهو هذا انما
يكون دليلا لو كان موجودا
الس هو مختصا بترك ما ليس
بواجب وذلك ممنوع انتهى
وفي الحديث مباحث ذكرها
الحافظ وغيره في السهو ورواته
ما بين حمى ومعدنى وفيه
التحديث والاخبار العنينة
وأخرج به المؤلف أيضا في
الصلاة والسهو والنذور ومسلم
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال كنا اذا صلينا
خلف النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ولا يداود عن مسدد
اذا جلسنا (قلنا السلام على الله)
من عباده (السلام على جبريل
وميكائيل والاسلام على فلان
وفلان) زاد ابن ماجه يعنون
الملائكة والاطهار كما قاله الابي
ان هذا كان استهسا فانهم وانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يسعه
الا حين أنكره عليهم قال
وجه الانكار عدم استقامة
المعنى لانه عكس ما يجب أن
يقول وقوله كما من قبل
المرفوع حتى يكون منسوخا
بقوله ان الله هو السلام لان

ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نصر ومحمد بن اسحق بن خزيمة ثم قال بعد ذلك
وهو عندي ضرب من الاجماع الذي اجموعوا على اجازته لان من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أربعة افتوا به والاجماع عندنا اجماع الصحابة ولم يرو عن أحد من الصحابة
خلاف لهؤلاء الأربعة لا بأسا به متصل ولا منقطع فكان الصحابة اجموعوا على ان الامام اذا
صلى قاعدا كان على المأمومين ان يصلوا قعودا وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد وأبو
الشمث ولم يرو عن أحد من التابعين أصلا خلافه لا بأسا به صحيح ولاواه فكان التابعين
أجموعوا على اجازته قال وأول من أبطل في هذه الامة صلاة المأموم قاعدا اذا صلى امامه
جاسا المغيرة بن مقسم صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو
حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه انتهى كلام ابن حبان وحكى الخطابي في المعالم
والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلاف ذلك وحكى النووي عن جمهور السلف
خلاف ما حكى ابن حزم عنهم وحكام ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين وقال
الحارمي في الاعتبار ما حفظه وقال أكثر أهل العلم يصلون قياما ولا يتابعون الامام في
الجلوس وقد أجاب المخالفون لاحاديث الباب بأجوبة أحدها دعوى النسخ فانه
الشافعي والحنيفي وغير واحد وجعلوا النسخ ما تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم في
مرض موته بانماض قاعدا وهم قائمون خائفون ولم يأمرهم بالقعود وأنكر أحد نسخ
الامر بذلك وجمع بين الحديثين بتزايلاهما على حالتين احدهما اذا ابتداء الامام الراتب
الصلاة قاعدا المرض يرجي برؤه فحينئذ يصلون خلفه قعودا فانهم اذا ابتداء الامام
الراتب قاعدا لزم المأمومين ان يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضي صلاة امامهم قاعدا
أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موته صلى الله عليه وسلم فان تقريرهم على القيام
دل على انه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لان أبابكر ابتداء الصلاة قائما وصلوا معه
قيامًا بخلاف الحالة الاولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتداء الصلاة جالسا فاصلوا خلفه
قيامًا أنكر عليهم ويقوى هذا الجمع ان الأصل عدم النسخ لاسيما وهو في هذه الحالة
يستلزم النسخ مرتين لان الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصل قاعدا وقد نسخ
الى القعود في حق من صلى امامه قاعدا فدعوى نسخ لقعود بعد ذلك تقتضي وقوع
النسخ مرتين وهو بعيد والجواب الثاني من الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث
الباب دعوى التخصيص بالنبي صلى الله عليه وسلم في كونه يؤم جالسا حكى ذلك القاضي
عياض قال ولا يصح لاحد أن يؤم جالسا بعده صلى الله عليه وسلم قال وهو مشهور وقول
مالك وجماعة أصحابه قال وهذا أولى الاقوال لانه صلى الله عليه وسلم لا يصح التقدم بين
يديه في الصلاة ولا في غيرها ولا لغيره وردت صلته صلى الله عليه وسلم خلف
عبد الرحمن بن عوف وخلف أبي بكر وقد تقدم ذلك وقد استدلل على دعوى التخصيص
بحديث الشامي عن جابر مرفوعا لا يؤمن أحد بعدى جالسا واجيب عن ذلك بان

٧ نيل ث النسخ انما يكون فيما يصح معناه وليس تذكر ذلك منهم مظنة سماعه منهم لانه في
التشديد والتشديد (قالت الفتاوى ان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال) ظاهره انه صلى الله عليه وآله وسلم كلهم

في أثناء الصلاة لكن في رواية حفص بن غياث أنه بعد القراخ من الصلاة وانظروا فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال (ان الله هو السلام) ٥٠ أي انه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السلام من سمات الحدوث قاله الثوري

أو المسلم عباده من المهيالك
أو المسلم عليهم في الجنة أو ان
كل سلام ورجعة ومنه وهو
ما لكم وما معكم - ما قاله
البيضاوي وقال التوربشتي
وجه التهمي عن السلام على
الله لانه المرجوع اليه بالمسائل
المتعالي عن المعاني المذكورة
فكيف يدعى لهم ما هو المدعو
في جميع الحالات وقال ابن
الانباري أمرهم أن يصرفوه
الى الخلق لما جئهم الى السلامة
وغناه سبحانه عنها وقال الخطابي
المراد ان الله هو ذو السلام
فلا تقولوا السلام على الله فان
السلام منه بدئي واليه يعود
ومرجع الامر في اضافته اليه
انه ذو السلام من كل آفة
وعيب (فاذا صلى أحدكم) قال
ابن رشد أي أتم صلاته ليكن
تعذر الخلل على الحقيقة لان
التشهد لا يكون بعد السلام
فلما تعين الجواز كان حمله على
آخر جزء من الصلاة أولى لانه
أقرب الى الحقيقة وقال العميني
إذا أتم صلاته بالجلوس في آخرها
وفي رواية حفص بن غياث فاذا
جلس أحدكم في الصلاة وفي
رواية حصين اذا قعد أحدكم في
الصلاة (فليقل) بصيغة الامر
المقتضية للجواب وفي حديث
ابن مسعود عند الدارقطني

الحديث لا يصح من وجه من الوجوه كما قال العراقي وهو أيضا عند الدارقطني من رواية
جابر الجعفي عن الشعبي مرسلًا وجابر متروك وروى أيضا من رواية مجاهد عن الشعبي
ومجاهد ضعيف الجمهور ولما ذكر ابن العربي ان هذا الحديث لا يصح عقبه بقوله بيد أني
سمعت بعض الاشياخ ان الحال أحد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم
والتبرك به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعدة وليس ذلك كله لغيره انتهى
قال ابن دقيق العيد وقد عرف ان الاصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل انتهى
على انه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود ان أسيد بن حضير كان يؤتم قومه فجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعود فقبل يارسول الله ان امامنا مريض فقال اذا صلى
قاعد افصلوا قعودا قال أبو داود وهذا الحديث ليس بمتمصل وما أخرجه عبد الرزاق عن
قيس بن قهده الانصاري أن اماما لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
فكان يؤمننا جالساً ونحن جلوس قال العراقي واسناده صحيح والجواب الثالث من
الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب انه يجمع بين الاحاديث بما تقدم عن
أحمد بن حنبل وأجيب عنه بأن الاحاديث ترد لما في بعض الطرق انه أشار اليهم بعد
الدخول في الصلاة والجواب الرابع تأويل قوله واذا صلى قاعد افصلوا قعودا أي واذا
تشهد قاعد افصلوا قعودا أجمعين حكاه ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين
وهو كما قال ابن حبان تحريف للخبر عن عمومته بغير دليل ويرد ما ثبت في حديث عائشة انه
أشار اليهم أن اجلسوا وفيه تعميل ذلك بما وافقه الاعاجم في القيام على ملوكهم اذا
عرفت الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب فاعلم انه قد أجاب المتسكون بها
على الاحاديث المخالفة لها بأجوبة منها قول ابن خزيمة ان الاحاديث التي وردت بأمر
الأموم أن يصلي قاعد لم يختلف في معناه ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وسلم
في مرض موته فاختلف فيها اهل كان اماما أو أموماً ومنهم ان بعضهم جمع بين القصتين
بان الامر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ومنهم انه اسقروا
عمل الصحابة على القعود خلف الامام القاعد في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد موته كما
تقدم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهده وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن جابر انه
اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً وعن أبي هريرة أيضا انه
أنقذ بذلك واسناده كما قال الحافظ صحيح ومنها ما روى عن ابن شعبان انه نازع في ثبوت
كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم قياماً غير أبي بكر لان ذلك لم يرد صريحاً
قال الحافظ والذي ادعى نفيه قد أثبتته الشافعي وقال انه في رواية ابراهيم عن الاسود
عن عائشة قال الحافظ ثم وجدته مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
عطاء فذكر الحديث وانظروا فصلي النبي صلى الله عليه وسلم قاعد او جعل أبا بكر وراءه
بينهم وبين الناس وصلى الناس وراءه قياماً قال وهذا مرسل يعارض بالرواية التي علقها

باسناد صحيح وكذا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (التحيات) جمع تحية وهو الشافعي
السلام أو اليقظة أو السلامة من الآفات أو العظمة وجمع لان المولى كان كل واحد منهم يحيمه أصحابه بتحية مخصوصة

فقبل جميعها لله وهو المستحق لها حقيقة قاله ابن قتيبة وقال الخطابي ثم البغوي لم يكن في تحياتهم شيء يصلح التناهي على الله فلهذا أجمعت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا ٥١ التحيات (لله) أي أنواع التعظيم له وقال

المحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المقتضية ذكرها وكونها بمعنى

السلام أنسب هنا قال القرطبي

قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص

في العبادة أي أن ذلك لا يفعله إلا

لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف

بأنه ملك الملوك وغير ذلك مما

ذكره كله في الحقيقة لله لا غيره

(والصلوات) أي الخمس واجبة

لله لا يجوز أن يقصد به غيره

ففيه رد على من يصلي الصلاة

لا حدة غير الله تعالى سبحانه

كالصلاة للشيخ عبد القادر

الجيلاني رحمه الله تعالى وهو

فعل المشركين الذين قال الله

تعالى فيهم وما يؤمن أكثرهم

بالله الا وهم مشركون أو هو

أخبار عن قصد الإخلاص لله

تعالى أو العبادات كلها

أو الرحمة لأنه المتفضل بها وقيل

هو أعم من الفرائض والنوافل

في كل شريعة وقيل الدعوات

(والطيبات) التي يصلح أن يثنى

على الله بها دون ما لا يليق به مما

كان الملوك يحبون به أو ذكر الله

أو الأقوال الصالحة والأعمال

الصالحة وهو أعم أو التحيات

العبادات القولية والصلوات

العبادات الفعلية والطيبات

العبادات المالية (السلام)

أي السلامة من المكاره

أو السلام الذي وجهه إلى الرسل والأنبياء أو الذي سلمه الله عليهم ليلة المعراج أو الذي وجهه إلى الأمم السالفة (عليهم السلام)

التي وجهها الله وبركاته) قال لا يهدى التقريرى أو المراد حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد وعن يصبى وروى عن يصبى

الشافعي عن الثوري قال وهذا الذي يقتضيه النظر لانهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قريبا
فن ادعى انهم قد عدوا به ذلك فعليه البيان

• (باب اقتداء المتوضي بالتيمم) •

(فيه حديث عمرو بن العاص عن غزوة ذات السلاسل وقد سبق وعن سعيد بن جبيرة

قال كان ابن عباس في سفر معه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عمار

ابن ياسر فكانوا يقدّمونه لقرايته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصلي بهم ذات يوم

فضحك وأخبرهم أنه أصاب من جارية له ووصية فصلى بهم وهو جنب متيمم رواه الأثرم

واحجبه أحمد في روايته) حديث عمرو بن العاص تقدم في باب الجنب يتيمم لحرف البرد

من كتاب التيمم وفيه أنه احتلم في ليلة باردة فتميم ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح فلما قدموا

على النبي صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك له فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقال

ذكرت قول الله ولا تقتلوا أنفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا

وبهذا التقرير راجح من قال بجملة صلاة المتوضي خلف التيمم وبذلك ما أخرجه

الدارقطني عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى الإمام بقوم وهو على

غير وضوء أجزأتهم ويعد وفي أسناده جوير بن سعيد وهو متروك وفي أسناده أيضا

انقطاع وما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث أبي بكر أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فأمر ما يده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر

فصلى بهم وفي رواية له قال في أوله وكبر وقال في آخره فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر

مشاكم وإنى كنت جنبا وسيأتي الحديث قريبا وهو في الصحيحين بلفظ أقيمت الصلاة

وعادت الصلوة حتى قام النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة قبل أن يكبر ذكره فأنصرف

وقال مكانكم الحديث وعلى هذا فلا يكون الحديث مؤيدا أو لا لكنه زعم ابن حبان

أنهما فضيتان أحدهما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه جنب قبل الأعراس بالصلاة

والثانية بعد أن أحرم ومن المؤيدات لجواز صلاة التيمم بالمتوضي ما ذكره المصنف من

الأثر المروي عن ابن عباس وذهبت العترة إلى أنه لا يصح إتمام المتوضي بالتيمم واحتج

لهم في الجبرية قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن المتيمم المتوضي وهذا الحديث لو صح

لكان حجة قوية

• (باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يعلم بكم فإن أصابوا فلكم ولهم

وإن أخطوا فلكم وعليهم رواه أحمد والبزارى وعن سهل بن سعد قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول الإمام ضامن فإذا أحسن فلا ولهم وإن أساء فعليه يعني ولا

أو السلام الذي وجهه إلى الرسل والأنبياء أو الذي سلمه الله عليهم ليلة المعراج أو الذي وجهه إلى الأمم السالفة (عليهم السلام)

التي وجهها الله وبركاته) قال لا يهدى التقريرى أو المراد حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد وعن يصبى وروى عن يصبى

التقدير أولى من تقدير النكرة وحكي

وجدت له متابعا قال عبد الرزاق
عليه وآله وسلم حي السلام عليك

• (باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث أو خرج حديث سبقة أو غير ذلك) •
(عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة فكبر ثم أومأ اليهم أن مكانكم
ثم دخل ثم خرج ورأسه يقطر فصرخ اليهم فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر وإن كنت
جنباً رواء أحد دوا بوداود وقال رواه ايوب وابن عون وهشام عن محمد عن النبي صلى

خبرني ابن جريج أخبرني عطاء ان الصحابة كانوا يقولون والنبى صلى الله
 بها النبي فليامات قالوا السلام على النبي هذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور ومن

طريق أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم التشميد فذكره قال ابن عباس
 إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي إذ كان حيا فقال ابن مسعود هكذا ٥٣ عائشا وهكذا نعلم فظاهره أن ابن عباس قاله

بحسبنا وإن ابن مسعود لم يرجع
 إليه لكن رواية أبي معمر التي
 فيها ألقا قبض قلنا السلام على
 النبي أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع
 من أبيه فالإسناد إليه مع ذلك
 ضعيف انتهى وفي هذا رد لما قاله
 بعض أهل العرفاء أن المصالح
 لما استفتوا باب المذكورة
 بالتميمات أذن لهم بالدخول في
 حرم الحى الذى لا يموت فقوت
 أعينهم بالمساجاة فنبهوا على أن
 ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة
 متابعتهم فالتفتوا فإذا الحبيب في
 حرم الحبيب حاضرا فاقبلوا عليه
 قائلين السلام عليك أيها النبي
 انتهى كذا في الفتح قال
 المصنف أمروهم أن يفردوه
 بالسلام عليه أشرفه وعزبه
 حقه عليهم ثم علمهم أن يخضعوا
 أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها
 أهم من أمرهم بتعظيم السلام
 على الصالحين إعلاما منه بأن
 الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون
 شاملا لهم انتهى (السلام)
 الذى وجهه إلى الأمم السالفة من
 الصالحين وجوز النوى حذف
 السلام من السلام في الموضعين
 قال والاثبات أفضل وهو الموجود
 في روايات الصحيحين انتهى
 وتعقبه الحافظ في الفتح بأنه لم يقع
 في شيء من طرق حديث ابن
 مسعود بحذف السلام وإنما
 اختلف في ذلك حديث ابن
 عباس وهو من أفراد مسلم

الله عليه وسلم قال فيكبرن أو ما إلى القوم أن اجلسوا وذهب فاعتدل وعن عمرو بن
 ميمون قال أتى الله ثم ما بين وبين عمر غداة أصيب الأعبس بالله بن عباس فها هو إلا أن
 كبر فسمعته يقول قتلى أو اكفى الكلب حين طعمه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف
 فقدمه ففعل بهم صلاة خفيفة مختصر من البخارى وعن أبي رزين قال صلى على رضى
 الله عنه ذات يوم فرغ فأتى بغيره فقدمه ثم انصرف رواء سعيد في سبيله وقال
 أحمد بن حنبل أن استخلف الإمام فقدم استخاف عمر وعلى وإن صلوا وحدا فأنفذ طعن
 معاوية وصلى الناس وحدا أنا من حيث طعن انموذاتهم) حديث أبي بكر قال
 الحافظ اختلف في وصله وإرساله وفي الباب عن أنس عند الدارقطني واختلف في وصله
 وإرساله كما اختلف في وصل حديث أبي بكر وإرساله وعن علي عند أحمد والبخاري
 والطبراني في الأوسط رقيه ابن لهيعة وعن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسله عند أبي داود ومالك وعن أبي هريرة عند ابن ماجه قال الحافظ وفي إسناده نظر
 وعن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله عند أبي داود كما ذكر المصنف
 والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة بالفاظ ليس فيها ذكر أن ذلك كان بعد الدخول
 في الصلاة وفي بعض التصريح بأن ذلك كان قبل التكبير كما تقدم قال في الفتح يمكن
 الجمع بين رواية الصحيحين وغيرهما بأن يحمل قوله فكبر في رواية أبي داود وغيره على
 أراد أن يكبر أو بأنهم ما واقعتهما كما تقدم عن ابن حبان وذكره أيضا القاضي عياض
 والقرطبي وقال النووي أنه لا يظهر أن ثبت ذلك والافاق في الصحيحين أصح قوله ثم أو ما
 أى أشار ورواية البخارى فقال لنا فتح حمل رواية البخارى على إطلاق القول على
 الفعل ويمكن أن يكون جمع بين الكلام والإشارة قوله أن مكانكم منصوب بفعول
 محذوف هو وفاعله والتقدير الزموا مكانكم قرأه ورأسه يقطر أى من ماء الغسل قوله
 فصلى بهم في رواية للبخارى فصلينا معه وفيه جواز الخلط الكثير بين الإقامة والدخول
 في الصلاة قوله إنما أنا بشر قد تقدم الكلام على مثل هذا المحصر قوله وإني كنت جنبا
 فيه دليل على جواز انصافه صلى الله عليه وسلم بالجناية وعلى صدور النسيان منه قوله عن
 محمد بن سيرين قوله أن اجلسوا هذا يدل على أنهم قد كانوا اصطفوا الصلاة قياما وقد
 صرح بذلك البخارى عن أبي هريرة ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد
 أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قوله وذهب في رواية لابي داود فذهب وللنسائي ثم رجع
 إلى بيته قوله فقدمه فصلى بهم سباني حديث عمره طولا في كتاب الوصايا ويأتى الكلام
 عليه أن شاء الله تعالى وفيه جواز الاستخلاف للإمام عند عروض عذر يقتضى ذلك
 لتقرير الصحابة له على ذلك وعدم الانكار من أحد منهم فكان إجماعا وكذلك فعل
 على وتقريرهم له على ذلك وإلى ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي

(عليها) يريد به المصلي نفسه والحاضرين من الإمام والمؤمنين والملائكة واستدل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء
 وفي الترمذي معجم من حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحد فدعا له بأبنته وأصله في

مسار (وعلى عباد الله الصالحين) القائلين بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد وهو محموم بعد خصوص قال الترمذي الحكم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه ٥٤ الخلق في صلاتهم فليكن عبدا صالحا والاحرم هذا الفضل العظيم

وقال انما كهاني ينبغي له صلى أن يستحضر في هذا الحفل جميع الملائكة والانبيا والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده وفيه ان الجمع المحلى باللام للعموم وان له صبغا وهذه منها قال ابن دقيق العيد وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرقات الفاظ الكتاب والسنة والاستدلال بهذا فرد من افراد لا تخصي لا لاقتصار عليه انتهى وفيه خلاف عند اهل الاصول (فانكم اذا قلتموها) أي قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وقوله اشهد الى آخره وانما قلتمت للاهتمام بها لكونه انكر عليهم عد الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استبعادهم مع ذلك فعلمهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة وهذا من جوامع الكلام التي اوتيا صلى الله عليه وآله وسلم (اصابت كل عبد لله صالح في السماء والارض) وفي رواية مستددة عن يحيى أو بين السماء والارض والشك فيه من مستددة والافقروا وغيره عن يحيى بلفظ من اهل السماء والارض أخرجه الامام علي وغيره (أشهد أن لا اله الا الله)

ومالك وفي قول للشافعي انه لا يجوز واستدل في البحر بتركه صلى الله عليه وسلم الاستخلاف لما ذكرناه جنب وأجاب عن ذلك بأنه فعل ذلك ليدل على جواز الترك أورد كقولهم في الصلاة قال ولا قائل بهذا الا الشافعي انتهى وذهب أحمد بن حنبل الى التخيير كما روى عنه المصنف رحمه الله تعالى

* (باب من أم قوما يكرهونه) *

(عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة ديارا والديار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتبد محمزة رواء أبو داود وابن ماجه وقال فيه يعني بعد ما يفوته الوقت وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الا بق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون رواء الترمذي) حديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فريقي ضعف الجمهور وحديث أبي امامة انشرد بانراجه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وقد ضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاربع هنا قول الترمذي انتهى وفي اسناده أبو غالب الراسبي البصري صحيح الترمذي حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال النسائي ضعف وثقه الدارقطني وفي الباب عن أنس عن عبد الترمذي بلفظ امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ورجل اسمع حتى على الفلاح ثم لم يجب قال الترمذي حديث أنس لا يصح لانه قد روى عن الحسن بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وفي اسناده أيضا محمد بن القاسم الاسدي قال الترمذي تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالمحافظ وضعف حديث أنس هنا أيضا البيهقي وقال بعد ذلك رواية الحسن بن علي عن أنس ليس بشي تفرد به محمد بن القاسم الاسدي عن الفضل بن دهم عنه ثم قال وروى عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوايد عن أنس بن مالك يرفعه وفي الباب أيضا عن ابن عباس عن عبد ابن ماجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئا رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واخوان متصارمان قال العراقي واسناده حسن وعن طلحة عند الطبراني في الكبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته أذنيه وفي اسناده سليمان بن أبيوب الطحفي قال فيه أبو زرعة عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان صاحب منا كبر وقد وثق وعن أبي سعيد عند البيهقي بلفظ ثلاثة لا تجاوز صلاتهم رؤوسهم رجل أم قوما وهم له كارهون الحديث قال البيهقي بعد ذكره وهذا اسناد ضعيف وعن سلمان عن ابن أبي شيبة في المصنف بنحو حديث أبي امامة وهو من رواية القاسم بن

محمزة

زيادة لكن ثبتت هذه الزيادة

في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطا وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الا أن سنده ضعيف

وقد روى أبو داود ومن وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أن لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وهذا ظاهره الوقف (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) بالاضافة الى الضمير ٥٥ وفي حديث ابن عباس عندهم سلم وأصحاب السنن

وأشهد أن محمدا رسول الله بالاضافة الى الظاهر وهو الذي رجه الشيخان الرافعي والنووي وان الاضافة للضمير لا تكن لكن المختار انه يجوز ورسوله لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هما قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال وذهب الشافعي الى حديث ابن عباس في التشهد وقال البزار لم يسمع من أحد عن أصح حديث في التشهد قال هو عندى حديث ابن مسعود وروى عن يثغ وعشرين طريقا ثم يرد أكثرها قال وله أعلم في التشهد أدلت منه ولا أصح أساسا ولا أشهر رجلا انتهى قال الحافظ في الفتح ولا يختلف بين أهل الحديث في ذلك ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ومن مرجحاته انه متفق عليه دون غيره وان الرياء عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره وانه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقينا فروى الطحاوي عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقتنيه كلمة كلمة وفي رواية

مخيرة عن سلمان ولم يسمع منه وأحاديث الباب يقوى بعضها به ضافية منتزعة للاستدلال بها على تحريم أن يكون الرجل اماما تقوم بكرهونه وبدل على التحريم نفي قبول الصلاة وانها لا تجاوز آذان المصلين وان الفاعل لذلك وقد ذهب الى التحريم قوم والى الكراهة آخرون وقد روى العراقي ذلك عن علي بن أبي طالب والاسود بن هلال وعبد الله بن الحرث البصري وقد قيد ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي فأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها وقيدوه أيضا بأن يكون الكارهون أكثر المأمومين ولا اعتبار بکراهة الواحد والاثنين والثلاثة اذا كان المؤتمنون جمعا كثيرا لا اذا كانوا اثنين أو ثلاثة فان كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة وحمل الشافعي الحديث على امام غير الوالي لان الغالب كراهة ولاية الامر وظاهر الحديث عدم الفرق والاعتبار بکراهة أهل الدين دون غيرهم حتى قال الغزالي في الاشیاء لو كان الاقل من أهل الدين يكرهونه فالنظر اليهم قوله جل اعتبه محرره أى اتخذ معتقه عبدا بعد اعتاقه وذلك بأن يعتقه ثم يكفمه ذلك ويسمى عمله يقال اعتبه بدينه اتخذ عبدا قوله لا تجاوز صلاتهم آذانهم أى لا ترتفع الى السماء وهو كناية عن عدم القبول كما هو مخرج به في حديث ابن عمر وغيره قوله العبد الا بقر فيه ان العبد الا بقر لا تقبل الصلاة حتى يرجع من ابقاه الى سيده وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود والشافعي من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم اذأبى العبد لم تقبل له صلاة وروى القول بذلك عن أبي هريرة وقد أول المازري وتبعه القاضي عياض حديث جرير بن عبد الله لم يستحل الا بقر فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها ونبه بالصلاة على غيرها وقد نكر ابن الصلاح ذلك على المازري والقاضي وقال ان ذلك جار في غير المستحل ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة وقد قدمنا البحث عن هذا في مواضع قوله وامرأة الخ فيه ان غضاب المرأة لزوجها حتى يبيت - اخطا عليها من البكارة وهذا اذا كان غضبه عليها بحق وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبا نا عليها العنت الملائكة حتى تصبح ولعل التاويل المذکور في عدم قبول صلاة العبد يجري في صلاة المرأة المذكورة

(ابواب موقوف الامام والمأموم واحكام الصوف)

(باب وقوف الواحد عن عین الامام والاثنين فصاعدا خلافة)

(عن جابر بن عبد الله قال قام النبي صلى الله عليه وسلم ليصلي المغرب فجئت فقممت عن يساره فماني فجعلني عن يمينه ثم جاء صاحب لي فمما خلفه فصلي بنا في ثوب واحد ثم قالوا بين طرفيه رواه احمد وفي رواية قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فجئت فقممت عن يساره فاخذ بيدي فادارني حتى اقام في عن يمينه ثم جاء جابر بن صهر فقام

أبي عمر عنه عانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفى بين كسبه ولا بن أبي شيبه وغيره عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وقد وافق على هذا اللفظ أبو عبد الله الحديثي وسأله الحافظ ابن

مسعود أخرجه الطحاوي لكن هـ ذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضا بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فإنه مجرد حكاية لغيره ولا جد ٥٦ من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد

وأمره أن يعلمه الناس ولم ينقل ذلك فقيه دليل على مزينه وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس ولفظه عند الجماعة إلا البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التحيات المباركات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رويت أحاديث في التشهد مختلفة فكان هـ ذا أحب إلى لأنه أكملها وقال في موضع آخر وقد سئل عن اختياره لتشهد ابن عباس لما رأيته وأما وكان عندي أجمع وأكثر نظاما من غيره فاخذت به غير معتد بمن يأخذ بغيره مما سمع ورجحه بعضهم لكونه مناسبا للفظ القرآن في قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ورجح الأخذ بهم الكوفي أخذوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في الآخر وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه الناس وهو على المنبر ولم ينقل روه فيكون أجماعا ولفظه عند الطحاوي عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس التشهد على المنبر وهو يقول

عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه رواه مسلم وأبو داود وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدها رواه الترمذي حديث جابر هو في صحيح مسلم وسنن أبي داود مطولا وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه وحديث سمرة بن جندب غريبه الترمذي وقال ابن عساكر في الأطراف أنه قال فيه حسن غريب وذكر ابن العربي أنه ضعفه وليس فيما وقفنا عليه من نسخ الترمذي إلا أنه قال أنه حديث غريب ولعل المراد بقول ابن العربي أنه ضعفه أي أشار إلى تضعيفه بقوله وقد تكلم الناس في اسمعيل بن مسلم من قبل حفظه بعد أن ساق الحديث من طريقه واسمعيل بن مسلم هذا هو المكي وأصله بصرى سكن مكة فذهب إليها الكثرة مجاورته بها وكان فقيها مفتيا قال البخاري تركه ابن المبارك ورجح ما روى عنه وقال يحيى بن سعيد لم يزل مختاطا وقال أحمد بن حنبل ضعيف الحديث وقال السعدي هو وأما جدنا وقال عمرو بن علي كان ضعيفا في الحديث بهم فيه وكان صدوقا كثير الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال وقال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة لأنه ممن يكتب حديثه قوله فجعلني عن يمينه فيه أن موقف الواحد عن يمين الإمام وقد ذهب الأكثر إلى أن ذلك واجب وروى عن ابن المسيب أن ذلك مندوب فقط وروى عن النخعي أن الواحد يقف خلف الإمام يمينه فاذرك مع الإمام قبل مجيء ثالث اتصل بيمينه وفيه جواز العمل في الصلاة وقد تقدم الكلام على ذلك قوله فصنعنا خلفه وكذلك قوله قد دفعنا حتى أقامنا خلفه وقوله أمرنا صلى الله عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدها في هذه الروايات دليل على أن موقف الرجلين مع الإمام في الصلاة خلفه وبه قال علي بن أبي طالب عليه السلام وعمر وابنه وجابر بن زيد والحسن وعطاء واليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماعة من فقهاء الكوفة قال ابن سديد الناس وليس ذلك شرطا عند أحد منهم ولكن الخلاف في الأولى والأحسن وإلى كون موقف الاثنين خلف الإمام ذهب العترة وروى عن ابن مسعود أن الاثنين يقفان عن يمين الإمام وعن شماله والزائد خلفه وأما مدله بما سباني وسباني الكلام على دليله قوله صلى الله عليه وسلم بنافي ثوب واحد فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد وقد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم جاء جبار بن صخر هو الأنصاري السلمي شهد العقبة وبدرًا وما بعدهما (وعن ابن عباس قال صليت إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة معنات صلى خلفنا وأنا إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم أصلي معه رواه أحمد والنسائي وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به وبأمة أو خالته قال فقامتني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس أسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن اسمعيل بن إبراهيم يعني ابن مقسم وقد وثقه النسائي قال حدثنا هاجب يعني ابن محمد

التحيات لله الرأيا كانت الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته مولى موقف فلا يلحق بالرفوع وأجيب بأن ابن مردويه رواه في كتاب التشهد مرة فوعا بالجملة فقد روى عن جماعة من الصحابة

حديث التشهد منهم من تقدم ومنهم ابن عمر عند أبي داود والطبراني في الكبير ومنهم عائشة عند البيهقي ومنهم جابر بن عبد الله عند النسائي وابن ماجه والترمذي في المعالي وانظره كان رسول الله ٥٧ صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما

يعلمنا السورة من القرآن باسم الله وبالله التحيات لله الخ وصحبه الحاكم لكن ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله النووي في الخلاصة ومنهم أبو سعيد الخدري عند الطحاوي ومنهم أبو موسى الأشعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ومنهم سلمان الفارسي عند البزار قال في الفتح ثم ان هذا الاختلاف انما هو في الافضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت له ككلام الطحاوي يشترط بان بعض العلماء يقول بوجوب التشهد المروي عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر الى اختيار تشهد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة الى عدم الترجيح وعن المالكية ان التشهد مطلقا غير واجب والمرووف عند الحنفية انه واجب لا فرض بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفهم وقال الشافعي هو فرض انتهى ورواه حديث الباب ما بين حمص ومدني وفيه الحديث والاخبار والعزيمة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن

مولى سليمان أخرج حديثه الجماعة قال قال ابن جريج أخبرني زياد ان قرعة مولى لعبد القيس أخبره انه سمع عكرمة قال قال ابن عباس فذكره وزياد هو ابن سعد الخراساني أخرج له الجماعة وقرعة وثقه أبو زرعة فرجال هذا الاسناد ثقات قوله صلى به وبأمة أو خاتمه وفي بعض الروايات ان جلدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الصلاة وسماي والحديثان يدلان على انه اذا حضر مع امام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما وانما الاتصاف مع الرجال والعلة في ذلك ما يخشى من الافتتان فلو خالفت أجزأت من لاتهم عند الجمهور وعند الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة قال في الفتح وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال فانهم قال ابن مسعود أخرجه من حيث أخرهن الله والامر بالوجوب فاذا اخذت الرجل فسدت صلاة الرجل لانه ترك ما أمر به من تأخيرها قال وحكاية هذا تعسف عن جوابه وذهبت الهادوية الى فساد صلاتها اذا صفت مع الرجال وفساد صلاة من خلفها وفساد صلاة من في صفها ان علموا بكونهم في صفهم ومن الادلة الدالة على ان المرأة تفت وحدها حديث أنس المتفق عليه بالفظ صليت أنا وبقيتي في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم خلفنا وفي لفظ فصدقت أنا واليتيم خلفه والجمهور من ورثا وأخرج ابن عبد البر عن عائشة مرفوعا بانظر المرأة وحدها صفت قال ابن عبد البر هو موضوع وضعه اسمعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قال

وهذا لا يعرف الا باسمه روى عن الاسود بن يزيد قال دخلت أنا وعي علقمة على ابن

مسعود بالهاجرة قال فاقام الظهر ليصلي فقمنا خلفه فاخذ بيدي ويدعي ثم جعل احدا

عن يمينه والاخر عن يساره فصفنا صفوا واحدا قال ثم قال هكذا كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يصنع اذا كانوا ثلاثة رواه أحمد ودولاي داود والنسائي معناه الحديث

في اسناده هرون بن عنترة وقد تكلم فيه بعضهم قال أبو عمر هذا الحديث لا يصح رفعه

والصحيح فيه عندهم انه موقوف على ابن مسعود انتهى وقد أخرجه مسلم في صحيحه

والترمذي موقوفا على ابن مسعود وذكر جماعة من أهل العلم منهم الشافعي ان حديث

ابن مسعود هذا منسوخ لانه انما علم هذه الصلاة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو عكة

وفيها التطبيق وأحكام أخرى الآن متروكة وهذا الحكم من جملتها فلما قدم النبي صلى

الله عليه وآله وسلم المدينة تركه وعلى فرض عدم علم التاريخ لا ينتقض هذا الحديث

لمعارضه الاحاديث المتقدمة في أول الباب وقد وافق ابن مسعود على وقوف الاثنين عن

يمين الامام ويساره أبو حنيفة وبعض الكوفيين ومن أدلتهم ما رواه أبو داود عن أبي

هريرة عنه صلى الله عليه وسلم انه قال وسطوا الامام وسدوا الخلل وسباني وهو محتمل أن

يكون المراد اجعلوه مقابلا لوسط الصف الذي تصفون خلفه ومحتمل أن يكون من قولهم

٨ نيل ث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو في الصلاة أي في آخرها بعد التشهد قبل السلام وفي حديث أبي هريرة عنده وسلم مرفوعا اذا تشهد أحدكم فليقل وفيه

تعين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد فيكون سابقا على غيره من الادعية وما ورد الاذن فيه ان المصلي يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة رقبيل السلام ٥٨ (اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكره (وأعوذ

بك من فتنة) قال أهل اللغة هي الامتحان والاختبار قال عياض واستعملها في العرف لكشف ما يكبره ويطلق على القتل والاسراق والنسبة وغير ذلك (المسيح الدجال) قيده بالدجال ليمتاز عن عيسى بن مريم عليه السلام والدجل الخلط وسمي به لكثرة خلطه الباطل بالحق أو من دجل كذب والدجال الكذاب والمسيح فعيل بمعنى مفعول لان احدي عينيه ممسوحة أولانه يمشي الارض أي يقطعها في أيام معدودة فهو بمعنى فاعل أولان الخبر مسح منه فهو مسيح الضلال وقيل غير ذلك قال في الفتح وذكريتنا محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس انه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك تخمين قولها أو ردها في شرح المشارق انتهى (وأعوذ بك من فتنة الحميا) ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان أي الابتلاء بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعباد بالله أمر الخائفة عند الموت قاله ابن دقيق العيد (و) فتنة (الممات) ما يقتل به عند الموت في أمر الخائفة أعادنا الله من ذلك أضيفت اليه لقربها منه أو فتنة القبر ولا تذكر ارفع قوله أولا عذاب القبر لان العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير

فلان واسطة قومه أي خيارهم ومحتمل أن يكون المراد اجماعه وسط الصف فيما بينكم غير متقدم ولا متأخر ومع الاحتمال لا ينتهز للاستدلال وايضا هو مبهج ورا الظاهر بالاجماع لان ابن مسعود ومن معه انما قالوا بتوسط الامام في الثلاثة لا في ازيد عليهم في فتنة فون خالفه وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثلاثة وأكثر منهم

• (باب وقوف الامام تلقاء وسط الصف وقرب أولى الاحلام والنهي منه) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل رواه أبو داود وعن أبي مسعود الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح منا كبتنا في الصلاة ويقول استموا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ليليني منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليليني منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأماكم وهيتات الاسواق رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجب أن يليه المهاجرون والانصار إلا خذوا عنه رواه أحمد وابن ماجه حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري وهو من طريق جعفر بن مسافر شيخ أبي داود قال النسائي صالح وفي اسنا مبيحي بن بشير ابن خلاد عن أمه واسمها أمة الواحد ومبيحي مستور وأمه مجهولة وحديث أبي مسعود أخرجه أيضا أبو داود وحديث ابن مسعود قال الترمذي حسن غريب وقال الدارقطني نضر بن خالد بن مهران الخداع عن أبي معشر زياد بن كليب وقار ابن سيد الناس انه صحيح لدقة روايته وكثرة الشواهد له قال ولذلك حكمه (بصحته وأما غرابته فليست تنافي الصحة في بعض الاحيان وأما حديث أنس فأخرجه أيضا الترمذي وله كراهة اسنادا والنسائي ورجال اسناده عند ابن ماجه رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بن كعب عند أحمد من حديث قيس بن عباد قال قدمت المدينة للقضاء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وما كان بينهم رجل ألقاه أحب الي من أبي بن كعب فأقيمت الصلاة فخرج عمر مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت في الصف الأول فجاء رجل فنظر في وجوه القوم فعرفهم غيري فضاني وقام في مكان فساءعت صلاتي فلما صلى قال يا بني لا يسؤلك الله اني لم آت الذي أتيت بجهالة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا كونا في الصف الذي يليني واني نظرت في وجوه القوم فعرفتهم غيرك ثم حدثت فمأيت الرجال متحت أعناقها الى شيء متوحها اليه قال فسمعتهم يقول هلك أهل العقدة ورب الكعبة الا عليهم آسى ولكن آسى على من يهلكون من المسلمين واذا هو أبي يعنى ابن كعب هذا لفظ أحمد وقد أخرج الحديث أيضا النسائي وابن خزيمة في صحيحه ومتحت بفتح الميم وتاين مشتاتين بينهما طاء ههههه أي مدت وأهل العقدة بضم العين المهملة وسكون

المسبب وقيل فتنة الحميا الابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة وهو من العام القاف بعد الناص لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحميا وأخرج الحاكم الترمذي في نوادر

الاصول عن سفيان الثوري ان الميت اذا سئل عن ذلك تراه الشيطان يشير الى نفسه ان اثار بك فلهذا ورد سؤال
التثبت له حين يسئل ثم اخرج بسند جيد الى عمرو بن مرة كانوا يستحبون ٥٩ اذا وضع الميت في القبر ان يقولوا اللهم

اعذه من الشيطان (اللهم اني
اعوذ بك من الخاسم) أي ما يات به
الانسان أو هو الاثم ونفسه وضعا
للمصدر موضع الاسم (و) أعوذ
بك من (المغرم) أي الدين فيما
لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن
أدائه فاما دين احتاجه وهو
قادر على أدائه فلا استعانة منه
ولا قول حق الله والثاني حق
العباد قال القرطبي قد نبه في
الحديث على الضرر واللاحق
من المغرم (فقال له) أي للذي
صلى الله عليه وآله وسلم (قائل)
وعند الناس ان السائل
عائشة ولفظها فقلت يا رسول
الله (ما أكثر) بفتح الراء على
التعجب (ما تستعين من المغرم
فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(ان الرجل اذا غرم) بكسر الراء
(حدث فكذب) بان يستجيب بشيء
في وفاء ما عليه ولم يقم به فيصير
كاذبا وذاك كذب مخففة (ووعده
فاخاف) كأن قال لصاحب
الدين أو فيك دينك في يوم كذا
ولم يوف فيه - برخصنا لوالده
والكذب والخلف من صفات
المنافقين قال في الفتح والمراد ان
ذلك شأن من يستدين غالباً
انتهى وهذا الدعاء صدر منه

صلى الله عليه وآله وسلم على
سبيل التعليم لامته والانه صلى
الله عليه وآله وسلم معصوم
من ذلك أو أنه سلك به طريق

التواضع واظهار العبودية والزام خوف الله تعالى والافتقار اليه ولا يمنع تكرار الطلب مع تحقق الاجابة لان في ذلك تحصيل
الحسنات ورفع الدرجات وفي الحديث التعبد بالجمع والاخبار ورواية تاجي عن تاجي عن صحابة ورواها ما بين حمي

الافاف يريد البيعة المعقودة للولاية وعن ممر عند الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ليقم الاعراب خلف المهاجرين والانصار ليقتدوا بهم في الصلاة وهو من
رواية الحسن عن ممر وعن البراء أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس عند الدارقطني قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدّم في الف الف الا قول اعرابي ولا يجمع ولا غلام لم
يحتمل وفي اسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف قوله وسطوا الامام فيه مشروعية جعل
الامام مقابلاً لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي يحتملها الحديث وقد تقدمت
قوله وسدوا الخلل قال المغدري هو بفتح الخاء المججمة واللام وهو ما بين الاثنين من
الاتساع وسبأ في ذكرا هي الحكمة في ذلك في باب الحث على تسوية الصفوف قوله
فختلف قالوا بكم لان مخالفة الصفوف مخالفة الطواهر واختلاف الطواهر سبب
لاختلاف البواطن قوله ليليني قال النووي هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير
يا قبل النون ويجوز اثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد واللام في أوله لام الامر
المكسورة أي ليقرب مني قوله أولو الاحلام والنهي قال ابن سبيل الدامس الاحلام
والنهي بمعنى واحد والنهي بضم النون جمع نهيته بالضم أيضا وهي العقول لانها تنهى
عن القبح قال أبو علي الفارسي يجوز أن يكون النهي مصدرا كالمهدي وأن يكون جمعا
كالظلم وقيل المراد بأولي الاحلام البالغون وبأولي النهي العقلاء فعلى الاول يكون
العطف فيه من باب فالتى قولها كذا بواو يناد وهو ان ينزل تغاير اللفظ منزلة تغاير المعنى
وهو كثير في الكلام وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل وقد روى عن عمر بن
الخطاب انه كان اذا رأى صبيا في الصف أخرجه وعن زر بن حبیش وأبي وائل مثل ذلك
وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع بالمقدّم لانه الذي يتأق منه التبليغ
ويستخلف اذا احتج الى استخلافه ويقوم بتنبه الامام اذا احتج اليه قوله واياكم
وهيئات الاسواق بفتح الهاء واسكان الياء المشناة من تحت وبالشين المججمة أي
اختلاطها والممازعة والخصومات وارتفاع الاصوات واللغظ والفتن التي فيها والهوشة
المتنة والاختلاط والمراد النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم
في الاسواق متدافعين متغايرين محتاجين للغلوب والافعال قوله يجب أن يلبس المهاجرون
والانصار قمه وفي حديث أبي بن كعب ومرة مشروعية تقديم أهل العلم والفنسل
ليأخذوا عن الامام وياخذ عنهم غيرهم لانهم أمس بضبط صفة الصلاة وحفظها
ونقلها وتبليغها

• (باب موقف الصبيان والنساء من الرجال) •

(عن عبد الرحمن بن فضم عن أبي مالك الاشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
كان يسوي بين الاربع ركعات في القراءة والقيام ويجعل الركعة الاولى هي أطواهن

ومدني بأخرجه البخاري في الاستقراء عن مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله ٦٠) (وسلم على دعاء أدعوه في صلاة) أي في آخر ما بعد التشهد الأخير قبل السلام

(قال) له صلى الله عليه وآله وسلم
(قل اللهم اغفر لي نفسي)
بارتكاب ما يوجب العقوبة
(ظلمًا كثيرًا ولا يفقر الذنوب
الأنث) اقرار بالوجوب دانية
واستجلاب للمغفرة وهو كقول
تعالى والذين إذا فعلوا فاحشة
أو ظلموا أنفسهم الآية فأنشئ على
المستغفرين وفي ضمن ثنايه
عليهم السلام مغفرة لروح بالامر به
كما قيل إن كل شيء أثنى الله على
فعله فهو أمر به وكل شيء ذم
فعله فهو نهي عنه (فاغفر لي
مغفرة) عظيمة لا يدرك كثرتها
(من عندك) تتفضل بها على
لأنسب لي بها به - هل ولا غيره
قال ابن الجوزي المعنى هب لي
المغفرة تفضلوا ولم أكن أهلاً
لها به - لي (وارحمي أنك أنت
الغفور الرحيم) في هاتين الصفتين
مقابله تحسنه فاغفوره مقابل
لقوله اغفر لي والرحيم مقابل
لقوله ارحمني قال في الكواكب
وهذا الدعاء من جوامع الكلام
اذ فيه الاعتراف بغاية التقصير
وهو كونه ظالمًا ظالمًا كثيرًا
وطالب غاية الانعام التي هي
المغفرة والرحمة فالاول عبارة
عن الزحمة عن النار والثاني
ادخال الجنة وهذا هو الفوز
العظيم اللهم اجعلنا من
الفائزين بكرمك يا كرم
الكرمين وفي هذا الحديث

لكي ينوب الناس ويجعل الرجل قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان
رواه أحمد ولبى داود عنه قال لا أحد نكم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال فأقام
الصلاة وصف الرجال وصف خلفهم الغلمان ثم صلى بهم فذكر صلواته وعن أنس إن جدته
مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعام منعه فأكل ثم قال قوموا فإلا صلى
لكم فقامت إلى حصار لما قد اسود من طول ما لبس فنضضته بماء فقام عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقت أنوار اليتيم وراه وقامت الجوز من ورائها صلى لماركة بن ثم
انصرف رواه الجماعة إلا ابن ماجه وعن أنس قال صليت أنا واليتيم في بيتنا خلف النبي
صلى الله عليه وسلم وأمي خلفه أم سليم رواه البخاري وعن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء
آخرها وشرها أولها رواه الجماعة إلا البخاري حديث أبي مالك سكت عنه أبو داود
والمنذري وفي أسناده شهر بن حوشب وفيه مقال قوله يسوي بين الأربع ركعات في
القراءة والقيام قد قد صنف في أبواب القراءة الكلام في ذلك مبسوطا قوله لكي ينوب أي
يرجع الناس إلى الصلاة ويقبلوا إليها قوله ويجعل الرجل قدام الغلمان الخ فيه تارة - ديم
صفوف الرجال على الغلمان والغلمان على النساء هذا إذا كان الغلمان اثنين فصاعداً فإن
كان صبي واحد دخل مع الرجال ولا ينفرد خلف الصف قاله السجكي ويدل على ذلك
حديث أنس المذكور في الباب فإن اليتيم لم ينف من فرد بل صف مع أنس وقال أحمد بن
حنبل بكره أن يقوم الصبي مع الناس في المسجد خلف الإمام إلا من قد احتلم وأثبت وبلغ
خمس عشرة سنة وقد تقدم عن عمر أنه كان إذا رأى صبي في الصف أخرجه وكذلك عن
أبي وائل وزيد بن حبيب وقيل عند اجتماع الرجال والصبيان يقف بين كل رجلين صبي
ليتملوا منهم الصلاة وأفعالها أقبله إن جدته مليكة قال ابن عبد البر أن الضمير عائد إلى
الحق بن عبد الله بن أبي طلحة الراوي للحديث عن أنس فهي جادة الحق لا جادة
أنس وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري وهي أم أنس بن مالك وقال غيره
الضمير يعود على أنس بن مالك وهي جدته أم أمه واسمها مليكة بنت مالك ويؤيد ما قاله
ابن عبد البر ما أخرجه النسائي عن إسحق المذكور أن أم سليم سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يأتيها ويؤيده أيضاً قوله في الرواية المذكورة في الباب وأمي خلفنا أم سليم
وقيل إنها جادة إسحق أم أبيه وجدة أنس أم أمه قال ابن رسلان وعلى هذا فلا اختلاف
قوله فلا صلى لكم روى بكسر اللام وفتح الياء من أصلى على أنه الام كي والقام زائدة كافي
زيد فطلق وررى بكسر اللام وحذف الياء للجزم لكن أكثر ما يجزم بلام الأمر الفعل
المبني للفاعل إذا كان للغائب ظاهر نحو لينفق ذو سعة من سعته أو ضمر نحو ومنه
فليراجعها وأقل منه أن يكون مسنداً إلى ضمير المتكلم نحو وتكمل خطاياكم ومثله ما في

استصحاب طاب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات، مطلوب فيها جوامع الكلام قال في الفتح ولم
يصرح في هذا الحديث بتعيين محله وقال ابن دقيق العيد هذا يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ولعله

يخرج كونه بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المل ونارعه الفا كهاني ذال الاولى الجمع بينهم في الملهين
المذكورين أي السجود والتشهد وقال النووي استدلال البخاري صحيح لان ٦١ قوله في صلاتي يوم جئ بها ومن مظانه

هذا الحديث وأقل من ذلك ضمير الخطاب كقراءة فذلك فلتقرحوا ابتداء الخطاب واللام في
قوله لكم للتعليم وليس المراد الأصلي لتعليمكم وتبليغكم ما أمرني به ربي وليس فيه
تشريك في العبادة فيؤخذ منه جواز أن يكون معنية صلاته صريحا للتعليم فانه عبادة
أخرى ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث في
مسجدنا هذا فقال اني لأصلي لكم وما أريد الصلاة وبوت له البخاري باب من صلى بالناس
وهو لا يريد الا أن يعلمهم قوله فنضضته بالصاد المفتوحة والحاء المهملة وهو الرش كما قال
الجوهري وفيه ل هو الفسل قوله وقت أنا واليتيم وراه هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة وفيه ان الصبي يسد
الجناح واليه ذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في
أحد قوليه الى انه لا يسد اذ ليس بمصل حقيقة وأجاب المهدي عن الحديث في البصر بأنه
يحمل بلوغ اليتيم فاستصحب الاسم وفيه ان الظاهر من اليتيم الصغر فلا يصار الى خلافه
الا بدليل ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور وجذبته صلى الله عليه وسلم لابن عباس من جهة
اليسار الى جهة اليمين وصلاة معه وهو صبي وأما ما تقدم من جهته صلى الله عليه وآله
وسلم للعلماء من فساد هذا الرجل ففعل لا يدل على فساد خلافه قوله خير صفوف الرجال أولها
فيه النصريح بأفضلية الصف الاول للرجال وانه خيرها لما فيه من احرار الفضيلة
وقد ورد في الترغيب فيه أحاديث كثيرة سيأتي ذكر بعضها قوله وشرها آخرها انما كان
شرها لما فيه من ترك الفضيلة الحاصلة بالتقدم الى الصف الاول قوله وخير صفوف
النساء آخرها انما كان خيرها لما في الوقوف فيه من البعد عن مخالطة الرجال بخلاف
الوقوف في الصف الاول من صفوفهن فانه مظنة المخالطة لهم وتعلق القلب بهم المتسبب
عن رؤيتهم وسماع كلامهم ولهذا كان شرها وفيه ان صلاة النساء صفوف فاجازة من غير
فرق بين كونهن مع الرجال أو منفردات وحدهن

(باب ما جاء في صلاة الرجل فذا ومن ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله)

(عن علي بن ثيبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف
فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلاتك فلا صلاة لمن قد دخل خلف الصف رواه
أحمد وابن ماجه وعن وابصة بن معبد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا
يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته رواه الخمسة الا النسائي وفي رواية قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى خلف الصف وحده فقال يعيد
الصلاة رواه أحمد وعن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع
فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا
ولا تعد رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وعن ابن عباس قال أثبت النبي صلى

طاوس ما يدل على انه يرى وجوب الاستعادة لما ورد به في حديث أبي هريرة وذلك انه سأل ابنه هل قالها بعد التشهد فقال
لا فأمره أن يعيد الصلاة وفيه قال بعض أهل الظاهر وأقرب ابن حزم فقال بوجوبه في التشهد الاول أيضا وقال ابن المنذر

ولاحديث ابن مسعود ثم ليتخير من الدعاء لقلت بوجوبها وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد رادعي أبو الطيب الطبري ٦٢ من اتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك (في دعوى) زاد أبو داود

به وللشافعي فلم يدع به ولا يحق يتخير من الدعاء ما أحب وللخازي في الدعوات من التثنية ما شاء ونحوه لم يلفظ من المسئلة واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة قال ابن بطال خالف في ذلك النضي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا لا يدعوى في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعوى في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث وعبارة بعضهم ما كان مأثورا قال قائلهم والمأثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم وكذا يرد على قول ابن سيرين لا يدعوى في الصلاة إلا بأمر الآخرة واستثنى بعض الشافعية ما يقيح من أمر الدنيا فإن أراد الفاحش من اللفظ فحتمل والا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز انتهى قال التسطواني وهذا الاستثناء ذكره أبو عبد الله الإبي وعبارته واستثنى بعض الشافعية من مصالح الدنيا ما فيه سوء أدب كقوله اللهم اعطني امرأة جميلة هذا كذا ثم يذكر أوصاف أعضائها انتهى وقال ابن المنير

الله عليه وسلم من آخر الليل فصليت خلفه فأخذ بيدي فخرني حتى جعلني حذاءه رواه أحمد) حديث علي بن شيبان روى الأثرم عن أحمد أنه قال حديث حسن قال ابن سيد الناس رواه ثقات معروفون وهو من رواية عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم وما نه لم أحدا عابه بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن ابن بدر وهذا ليس برحمة انتهى وقد روى عنه أيضا ابنه محمد وعنه ابن عبد الرحمن بن رثاب وثقه ابن حبان وروى له أبو داود وابن ماجه ويشهد له حديث علي بن شيبان ما أخرجه ابن حبان عن طلق مرفوعا لا صلاة لمن فرغ من خلفه وحديث وابصة بن معبد أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وحسنه الترمذي وقال ابن عبد البر أنه مضطرب الإسناد ولا يلتزمه جماعة من أهل الحديث وقال ابن سيد الناس ليس الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره وبين ذلك في شرح الترمذي له وأطال وأطاب وحديث أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث ابن عباس هو إحدى الروايات التي وردت في صفة دخوله مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل في الليلة التي بات فيها عند خالته معونة والذي في الصحيحين وغيرهما أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه وقد اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده فقالت طائفة لا يجوز ولا يصح ومن قال بذلك النضي والحسن بن صالح وأحمد وإسحق وجماد وابن أبي ليلى ووكيع وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وفرق آخرون في ذلك فقرأوا على الرجل الاعادة دون المرأة وتمسك القائلون بعدم الصحة بحديث علي بن شيبان وابصة بن معبد المذكورين وتمسك القائلون بالصحة بحديث أبي بكر قالوا لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة فيحصل الأمر بالاعادة على جهة التدبب بالغة في المحافظة على الأولى ومن جملة ما تمسكوا به حديث ابن عباس وجابر أذ جاء كل واحد منهم ما فوق عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤتمما به وحده فأدار كل واحد منهم سما حتى جعله عن يمينه قالوا فقد صار كل واحد منهم ما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة وهو تمسك غير مفيد لأنه مطلوب لأن المدار من اليسار إلى اليمين لا يسمى مصليا خلف الصف وإنما هو متصل عن اليمين ومن تمسك بهم ما روى عن الشافعي أنه كان يضعف حديث وابصة ويقول لو ثبت لقلت به ويجاب عنه بأن البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال الخبر المذكور ثابت قبل الأولى الجمع بين أحاديث الباب يحصل عدم الأمر بالاعادة على من فعل ذلك بعد ذلك مع خشية القوت لو انضم إلى الصف وأحاديث الاعادة على من فعل ذلك لغير عذر وقيل من لم يعلم ما في ابتداء الركوع على تلك الحال من النهي فلا اعادة عليه كما في حديث أبي بكر لأن النهي عن ذلك لم يكن تقدم ومن علم بالنهي وفعل بعض الصلاة أو كلها خلف الصف لم يمتنع الاعادة قال ابن سيد الناس ولا بعد حكم الشروع في الركوع خلف الصف حكم

الدعاء بأمر الدنيا في الصلاة خطر وذلك أنه قد تلبس عليه الدنيا الجائرة بالخطورة فيدعوا بالخطورة الصلاة فيكون عاميا. كما في الصلاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر ألا ترى أن العامة يلبس عليها الحق بالباطل فلو حكم حاكم على

عائى بحق نظنه باطلا فدعا على الحسا كم باطلا بطلات صلاته وتميز المظوظ الجائز من المحرمه عشر خدافا لصواب أن لا بدعو
بدينه الاعلى تثبت من الجواز انتهى واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه ٦٣ وآله وسلم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء

من كلام الناس وأجيب بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم سلوا الله
- وأنجكم - حتى الشسع لنعالكم
والمخ لقدم وركم وقد ورد فيما
يقال بعد التشهد أخيار من
أحمد بن حنبل بن مسعود بن منصور
وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق
غير بن سعد قال كان عبد الله
يقول ابن مسعود يعلمنا التشهد
في الصلاة ثم يقول اذا فرغ
أحدكم من التشهد فقل اللهم
انى أألك من الطيركة ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من
الشركاء ما علمت منه وما لم أعلم
اللهم انى أسألك من خير ما سألك
به عبادك الصالحون وأعوذ بك
من شر ما استعاض منه عبادك
الماحولون ربنا آتنا فى الدنيا
حسنة الآتية قال ويقول لم يدع
نبي ولا صالح بشي الا دخل فى هذا
الدعاء وهذا من المأثور غير
مرفوع وليس هو مما ورد فى
القرآن وقد استدل البيهقي
بحديث الباب المتفق عليه
وبحديث أبي هريرة رفعه اذا
فرغ أحدكم من التشهد فليقل
بالحديث وفى آخره ثم لا يدع
لنفسه بما لله وأصل الحديث
فى مسلم وهذه الزيادة صحيحة
لانها من الطرق التى أخرجها
مسلم (عن أم سلمة رضى الله
عنها قالت كان رسول الله صلى

الصلاة كلها خافه فهذا أحمد بن حنبل يرى أن صلاة المنفرد دخل الصف باطله ويرى
ان الركوع دون الصف جائز قال وقد اختلف السلف فى الركوع دون الصف فخص
فيه زيد بن ثابت وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب وروى عن سعيد بن جبيرة وأبي
سلمة بن عبد الرحمن وعروة وابن جريح ومعهما أنهم فعلوا ذلك وقال الزهري ان كان قريبا
من الصف فعل وان كان بعيدا لم يفعل وبه قال الاوزاعي انتهى قال الحافظ فى التلخيص
اختلف فى معنى قوله ولا تعد فتقبل منهم عن العود الى الاحرام خارج الصف وانكر هذا
ابن حبان وقال أراد لا تعد فى ابطاء الجنب الى الصلاة وقال ابن القطان القاسمى
للمهلب بن أبي صفرة معناه لا تعد الى دخولك فى الصف وأنت راكع فانها كشبة البهائم
ويؤيده رواية حماد بن سلمة فى مصنفه عن الاعلم عن الحسن بن أبي بكرة أنه دخل المسجد
ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلى وقد ركع فركع ثم دخل الصف وهو راكع فلما
انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال أياكم دخل فى الصف وهو راكع فقال له أبو بكرة أنا
فقال زادك الله حرصا ولا تعد وقال غيره بل معناه لا تعد الى اتمام الصلاة مسرعا واجتنب
بما رواه ابن السكن فى صحيحه بافظ أقيمت الصلاة فانطلقت اسمى حتى دخلت فى الصف
فما قضى الصلاة قال من الساعى آنفا قال أبو بكرة فقات انا فقات زادك الله حرصا
ولا تعد قال فى التلخيص أيضا انه روى الطبرانى فى الاوسط من حديث ابن الزبير
ما يعارض هذا الحديث فخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريح عن عطاء سمع ابن
الزبير على المنبر يقول اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب
راكما حتى يدخل فى الصف فان ذلك السنة قال عطاء وقد رأيت يصنع ذلك وقال تفرد به
ابن وهب ولم يروه عنه غير حملة ولا يروى عن ابن الزبير الا بهذا الاسناد انتهى وقد
اختلف فيه من لم يجد فرجة ولا سنة فى الصف ما الذى يفعل فحكى عن ابيه فى البويطى
انه يقف منفردا ولا يجذب الى نفسه أحد الا انه لو جذب الى نفسه واحد القوت عليه
فضيلة الصف الاول ولا وقع الخلاف فى الصف وجه هذا قال أبو الطيب الطبرى وحكاة
عن مالك وقال أكثر أصحاب الشافعى وبه قالت الهادوية انه يجذب الى نفسه واحدا
ويستحب للمجذوب أن يساعده ولا فرق بين الداخل فى أثناء الصلاة والحاضر فى ابتدائها
فى ذلك وقد روى عن عطاء وابراهيم النخعي ان الداخل الى الصلاة والصف قد استوت
واصلت يجوز له ان يجذب الى نفسه واحدا اليه قوم معه واستمع ذلك أحمد وامحق
وكرهه الاوزاعي ومالك وقال بعضهم جذب الرجل فى الصف ظلم واستدل القائلون
بالجواز بما رواه الطبرانى فى الاوسط والبيهقى من حديث وابصة انه صلى الله عليه وسلم
قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلى هل دخلت فى الصف أو جرت رجلا من الصف
أعد صلاة وفيه السرى بن اسمعيل وهو متروك وله طريق أخرى فى تاريخ أصحابه
لابن زعيم وفيها قيس بن الربيع وفيه ضعف ولا يابى داود فى المراسيل من رواية مقاتل بن

الله عليه وآله (وسلم اذا سلم) من الصلاة (قام النساء حين يقضى) أى يتم (تسليمه) ويقرغ منه (ومكث يسيرا قبل أن يقوم)
قال ابن شهاب الزهري فأرى والله أعلم أن مكثه يسيرا كان لكى يتفقد النساء أى يخرجن قبل أن يدركهن من انصرف من

القوم المصلين وموضع الصلاة كان اذا سلم ويحتمل ان يستتبط الفرضية من التعبير باللفظ كان المشعر بنحوه في مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وهو ٦٤ مذهب الجمهور ولا يصح العمل من الصلاة الاله لانه ركن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني

أصلي وفي حديث علي بن أبي طالب عند أبي داود بسند حسن مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور وتحرر عنها التكبير وتحليلها التسليم وهو يحصل بالاولى أما الثانية فمسننة وقال الشافعية يجب الخروج من الصلاة به ولا يفرضه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم احدث قبل ان يسلم فقد غت صلاته وهذا الحديث ضعفه الحفاظ قالوا وما استدلبه الشافعية لا يدل على الفرضية لانه خبر الواحد يدل على الوجوب وقد قلبه انتهى وهذا جار على قاعدة تميم وقال المرداوي من المنايا في منعه يسلم مرتين معرقا وجوابه تدافع عن عينه جهر ام سراجه عن يساره انتهى ولم يذكر في هذا الحديث التسليم لكن رواه امام مسلم من حديث ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص بل ذكرهما الطحاوي من حديث ثلاثة عشر صحابيا وزاد غيره سبعة وبذلك أخذ الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وقال المالكية السلام واحدة واستدل له بحديث عائشة المروي في السنن انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم رفع بها صوته حتى يوقظنا به واجيب بانه حديث موقوف على عبد البر الكلام على ذلك وبانه في قيام الليل والذين رواه عنه التسليمين رواه ما شهدوا في الفرض والنقل وحديث عائشة

حيات مرفوعا ان جاء رجل فلم يجد أحدا فليختم اليه رجلا من الصف فليقم معه فما أعظم أجر الختم وأخرج الطبراني عن ابن عباس بأسنا قال الخلفاء واه باللفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الاتي وقد غت الصفوف أن يجتذب اليه رجلا يقيم معه الى جنبه (باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد خللها) هـ

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سورا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه قبل ان يكبر فيقول تراصوا واعتلوا متفق عليهما وعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صفوفنا كأنما يسوي بها الفداح حتى رأى اننا قد عقلنا عنه ثم خرج يوما فقام حتى كاد ان يكبر فرأى رجلا يبادي صدره من الصف فقال عباد الله اتسئون صفوفكم أوليخالفن الله بين وجوهكم رواه الجماعة الا البخاري فان له منه اتسئون صفوفكم أوليخالفن الله بين وجوهكم ولا جد وأبي داود في رواية قال فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه ويركبه بركبته ومنكبه بمنكبه) وفي الباب غير ما ذكره المصنف هذا أحمد وأبي داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخالف الصف من ناحية الى ناحية يجمع مدور فارنا كبنا ويقول لا تتخالفوا فتختلف قلوبكم الحديث وعن أبي هريرة عندهم سلم وعن جابر بن عبد الله عنده عبد الرزاق وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود قوله سورا صفوفكم فيه ان تسوية الصفوف واجبة قوله فان تسوية الصف من تمام الصلاة في لفظ البخاري من اقامة الصلاة والمراد بالصف الجنس وفي رواية فان تسوية الصفوف وقد استدل ابن حزم بذلك على وجوب التسوية قال لان اقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ونارزع من ادعى الاجماع على عدم الوجوب وروى عن عمرو بن لبل م يدل على الوجوب عندهم لانهم كانوا يضر بان الاقدام على ذلك قال في الفتح ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا ان الرواية تنفقوا على هذه العبارة يعني انه رواها بعضهم بلفظ من تمام الصلاة كما تقدم واستدل ابن بطال بما في البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ فان اقامة الصف من حصة من الصلاة على ان التسوية سننة قال لان حسن النبي زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة وأجاب ابن دقيق العيد فقال قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لان تمام الشيء في العرف أمر خارج عن حقيقة الشيء لا يتحقق الا بها وان كان بطابق بحسب الوضع على ما لا تتم الحقيقة الاله وروى ان لفظ الشارع لا يحمل الاعلى ما دل عليه الوضع في اللسان العربي وانما يحمل على العرف اذ ثبت انه عرف الشارع لا العرف الحادث قوله تراصوا بشدة الصاد الملهمة أي تلاصقوا بغير خمار وفيه جواز الكلام بين الاقامة والدخول في الصلاة قوله لا تؤن بضم التاء المثناة من فوق وفتح السين وضم الواو وتشديد النون

واحدة السلام عليكم رفع بها صوته حتى يوقظنا به واجيب بانه حديث موقوف على عبد البر الكلام على ذلك وبانه في قيام الليل والذين رواه عنه التسليمين رواه ما شهدوا في الفرض والنقل وحديث عائشة

ليس صريحاً في الاقتصار على تسليمة واحدة بل أخبر أنه كان يسلم تسليمة بوقظهم ثم اولم تنف الاخرى بل سكنت عنها وليس
سكوتها عنهم اقدم على رواية من حفظها واضبطها وهم أكثر ٦٥ عدد او احاديثهم أصح وزيادتهم مقبولة

(عن عثمان) بكسر الهمزة

الانصاري الاعشى ابن مالك (رضي

الله عنه قال صلياً مع النبي صلى

الله عليه وآله (وسلم مسلماً

بين سلم) أي معه بحيث كان

ابتداء سلامهم بعد ابتداء سلامه

وقبل فراغه منه وجوز لزمن

ابن المنذر ان يكون المراد ان

ابتداءهم بعد اتمامه قال في الفتح

ظاهره انهم ساءوا نظير سلامه

وسلامه اما واحدة وهي التي

يتمال بها من الصلاة واما هي

واخرى معها فيحتاج من استحب

تسليمه بالثنية على الامام بين

التسليمتين كما يقوله المالكية

الى دليل خاص ولي رد ذلك

أشار البخاري وقال ابن بطال

أظنه قصد لرد على من يوجب

التسليم الثانية وقد نقله الطحاوي

عن الحسن بن الحسن انتهى

وفي هذا الظن بعد (عن ابن

عباس رضي الله عنه ما ان رفع

الصوت بالدكر حين ينصرف

الناس من الصلاة المكتوبة

كان على عهد النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) أي على زمانه

فله حكم الرفع خلافاً لما منع

ذلك وقد وافقه مسلم والجمهور

على ذلك رقبته دليل على جواز

الجمهور بالدكر عقب الصلاة وحمل

الشافعي هذا الحديث على أنهم

جهروا به وقتا يسيراً لاجل تعليم

الانصاري الاعشى ابن مالك (رضي

الله عنه قال صلياً مع النبي صلى

الله عليه وآله (وسلم مسلماً

بين سلم) أي معه بحيث كان

ابتداء سلامهم بعد ابتداء سلامه

وقبل فراغه منه وجوز لزمن

ابن المنذر ان يكون المراد ان

قال البيضاوي هذه الالام التي يتأق بها القسم والتسم هذا مقدار واحد كده بالنون

المشذدة قوله أو لخالق الله بين وجوهكم أي ان لم تسقوا والمراد بتسوية الصفوف

اعتدال القامتين بها على سمت واحد ويراد به أيضاً السد الخلل الذي في الصف واختلاف في

الوعيد المذكور فقبل هو على حقيقة والمراد تشويه الوجه بتحويل خالقه من موضعه

بجعل موضع القنار فمخوذ ذلك فهو نظير ما تقدم فيه رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله

رأسه رأس حمار وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة قال

في الفتح وعلى هذا فهو واجب والتفريط فيه حرام ويؤيد الوجوب حديث أبي امامة

بلفظ تسون الصفوف أو لتطمعن الوجوه أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف ومنهم من

حمل الوعيد المذكور على الجواز قال النووي معناه يقع بينكم الله دائرة والبغضاء

واختلاف القلوب كما تقول تغير وجهه فلان أي ظهر لي من وجهه كراهة لان مخالفتهم في

الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيده

رواية أبي داود بلفظ أو لخالق الله بين قلوبكم وقال القرطبي معناه تفرقون فيما أخذ كل

واحد وجهاً غير الذي يأخذه صاحبه لا تقدم الشخص على غيره مظنة للتكبر المفسد

للقلب المداعي الى القطيعة والحاصل ان المراد بالوجه ان حمل على العضو المخصوص

فالمخالفة اما بسبب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل لتقدم ورأوا ان حمل على ذات

الشخص فالمخالفة بسبب المقاصد أشار الى ذلك بكرماني ويحتمل ان يراد المخالفة في

الجزء فيجوز المسوى بخير ومن لا يسوى بشئ قوله كأنما يدوي بها الفداح هي جمع

قدح بكسر لقا فواسكال الدال المهملة وهو السهم قبل ان يراش ويركب فيه النصل

قوله يلزق بهم أوله يتعدى بالهمزة والتضعيف يقال ألزمته ولزقته قوله منكبه المنكب

يجمع العضد والكتف (وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سورا

صفوفكم وحاذوا بين منا كبكم وابوا في أيدي اخوانكم وسدوا لعل فان الشيطان

يدخل فيما بينكم بمنزلة الخذف يعني أولاد الضال الصغار رواء أحمد الحديث قال

المذري في الترغيب والترهيب رواء أحمد بأسناد لا بأس به والطبراني وأخرج نحوه

أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر وأخرج نحوه أيضاً من حديث أنس قوله وحاذوا

بين منا كبكم بالهاء المهملة والذال المهملة أي اجعلوا بهضم احذاهم بعض بحيث يكون

منكب كل واحد من المسلمين موازاً لمنكب الآخر ومسامته فتكون المناكب والاعناق

والاقدام على سمت واحد قوله ولينوا في أيدي اخوانكم فقط أبي داود عن ابن عمر

ولينوا بأيدي اخوانكم أي اذا جاء لمصلي ووضع يده على منكب المصلي فليان له بمنكبه

وكذا اذا أمر من يسوي الصفوف بالإشارة يديه ان يسوي في الصف أو وضع يده

على منكبه فليست وكذا اذا أراد ان يدخل في الصف فليوسع له قال في المآثر

٩ نيل ث صفة الدكر لانهم دم وموا على الجمهور به والتمتار ان الامام والمأموم يتحققان الذكر

الان احتيج الى التعليم (وقال ابن عباس) رضي الله عنه (كتب أعلم) أي أظن وفيه إطلاق العلم على الامر المستند فيه

الى الظن الغالب (اذا انصرفوا بذلك) أي رقت انصرفوا فهم يرفع الصوت (اذا سمعته) أي الذكر وظاهره ان ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الاوقات لصغره او كان حاضر الكعبة في آخر الصفوف في مكان لا يعرف

٦٦

انقضاءها بالتسليم وانما كان يرفع رقبته بالتكبير قال الشيخ تقي الدين ويؤخذ منه انه لم يكن هناك مبلغ جهرا الصوت يسمع من بعد انتهى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الفقراء فيهم أبو ذر كما عند أبي داود وأبو الدرداء كما عند النسائي (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور) بضم الدال جمع دثر بفتح الدال وسكون الثاء (من الاموال) بيان للدثور وتأكيده له لان الدثور يحى بمعنى المال وبمعنى الله خير من كل شيء (بالدرجات العلى) في الجنة أو المراد علو القدر عنده تعالى (والنعيم المقيم) الدائم المستحق بالصدقة (يصلون كما انصلى ويصومون كما صوم) زاد في حديث أبي الدرداء عند النسائي في اليوم والليلة ويذكر ن كما ذكر وللبرار من حديث ابن عمر وصدقوا تصديقنا وآمنوا إيماننا (ولهم فضل أموال) ولا يذرف فضل من أموال ولا يصلي فضل الاموال (يحبون بها ويعفرون ويجاهدون ويتصدقون) وعند مسلم ويتصدقون ولا تصدق ويبتغون ولا تغنق (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا أحدكم بما) أي بشئ (ان أخذتم أدر كنتم بذلك الشئ) (من سبقكم) من أهل الاموال في الدرجات العلى والسبقية المدكورون رجع ابن قتيب العبدان تكون معنوية

شرح المصابيح وهذا أول والبق من قول الخطابي ان معنى ابن المذنب السكون والخشوع قوله وسدوا الخلل هو بفقتين الفرجة بين الصفيين كما تقدم قوله الحذف قال النووي بجماعهم له وذلك مجبهة مفتوحتين ثم فاءوا وحدها حذفه مثل قصب وقصبه وهي غنم سود صفارت تكون باليمن والحجاز (وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم أفقلنا يا رسول الله كيف تصف الملائكة عند ربهم قال يتمون الصف الاول ويتراصون في الصف ورواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الصف الاول ثم الذي يليه فان كان نقص فليكن في الصف المؤخر ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يوم لائكة يصلون على الذين يصلون على ميامن الصفوف ورواه أبو داود وابن ماجه وعن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخر اقبالهم فقدموا فاثقوا بي ولما تم بكم من وراءكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل ورواه مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه) حديث أنس هو عند أبي داود من طريق محمد بن سليمان الانباري وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث عائشة رجاله رجال الصحيح على ما في معاوية ابن هشام من المقال قوله ألا تصفون بفتح الهمزة المثلثة من فوق وضم الصاد وبضم أوله نبي للمفعول والمراد الصف في الصلاة قوله كما تصف الملائكة فيه الاقتداء بأفعال الملائكة في صلاتهم وتعباداتهم قوله عند ربهم كذا لفظ ابن حبان ولفظ أبي داود والنسائي عند ربهم قوله فقلنا لفظ أبي داود وابن حبان قلنا ولفظ النسائي قالوا قوله يتمون الصف الاول لفظ أبي داود يتمون الصفوف المتقدمة وفيه فضيلة اتمام الصف الاول قوله ويتراصون تقدم نفسه به قوله اتقوا الصف الاول فيه مشروعية اتمام الصف الاول وقد اختلف في الصف الاول في المسجد الذي فيه منبر هل هو الخارج بين يدي المنبر أو الذي هو أقرب الى القبلة فقال الغزالي في الاحياء الصف الاول هو المنصلى الذي في فناء المنبر وما عن طرفه مقطوع قال وكأني سمعته يقول الصف الاول هو الخارج بين يدي المنبر قال ولا يبعد ان يقال الاقرب الى القبلة هو الاول وقال النووي في شرح مسلم الصف الاول المدحوح الذي وردت الاحاديث بفضله هو الصف الذي يلي الامام سوا جاء صاحبه مقدما أو مؤخرا سواء تخلله مقصورة أو نحوها هذا هو الصحيح الذي يجرم به المعتقون وقال طائفة من العلماء الصف الاول هو المتصل من طرف المسجد الى طرفه لانقطعه مقصورة ونحوها فان تخلل الذي يلي الامام فليس ياول بل الاول ما لم يتخلله شئ قال وهذا هو الذي ذكره الغزالي وقيل الصف الاول عبارة عن

محج

أهل الاموال في الدرجات العلى والسبقية المدكورون رجع ابن قتيب العبدان تكون معنوية ويجوز غيره ان تكون حسية قال الخطابي والاول اول انتهى (ولم يدرككم أحد بعدكم) لامن أصحاب الاموال ولا من غيرهم

(وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه الامن عمل) من الغنياء (مثله) فليست خيرا منه لان هذا هو نقيض الحكم الثابت للمستغنى
منه واتقاء خيبة الخطابين بالنسبة الى من عمل مثل عملهم صادق ٦٧ مساواتهم لهم في الخير به وبهم ذايجاب عن

استشكال ثبوت الافضية في
خير مع التساوي في العمل
المفهوم من قوله أدركتم وهو
أحسن من التأويل لامن عمل
مثله وزاد بغيره من فعل البرأشار
اليه البدر الامام يعني لكن
لا يمنع ان يفوقه كرم مع سهولته
الاعمال الشاقة الصعبة من
الجهاد ونحوه وان ورد أفضل
العبادات أحزها لان في الاخلاص
في الذكر من المشقة ولا سيما الحمد
في حال الفقر ما يصير به أعظم
الاعمال وأيضا لا يلزم ان يكون
الثواب على قدر المشقة في كل
حال فان ثواب كلمة الشهادة مع
سهولتها أكثر من العبادات
الشاقة واذا قلنا ان الاستثناء
يعود على كل من السابق والمدرك
كما هو قاعدة الشافعي رحمه الله
في ان الاستثناء المتعقب للعمل
عائد على كلها يلزم قطعان
يكون الغنياء أفضل اذ
معناه ان أخذتم أدركتم الامن
عمل مثله فانكم لا تدركون
(تسبحون وتحمدون وتسكبون
خلف كل صلاة) ظاهره يشمل
القرض والنفل لكن جهلا أكثر
العلماء على القرض وقد وقع في
حديث كعب بن جعرة عندهم
التقييد بالكتابة وكانهم حملوا
الطلاقات عليه او عند البخاري
في الدعوات دبر كل صلاة ورواية

مجى الانسان الى المسجد اولاً وان صلى في صف آخر قبل لبشر بن الحرث نواله تبكر
ووصل في آخر الصفوف فقال انه ما يدقرب النلوب لا قرب الاجساد والاحاديث ترد هذا
قوله ان الله وملائكته يصلون على لفظ أبي داود ان الله وملائكته يصلون على ميامن
الصفوف وفيه استحباب الكون في بين الصف الاول وما بعده من الصفوف قوله
ولبائكم بكم من وراءكم أي بقتل بكم من خلفكم من الصفوف وقد تقدم له النجى
على قوله ان كل صف منهم امامهم ورايه وعامة أهل العلم يخالفونه قوله لا يزال قوم
يتأخرون زاد أبو داود عن الصف الاول قوله حتى يؤخرهم الله أي يؤخرهم الله عن رحمته
وعظيم فضله أو عن رتبة العلماء المأخوذ عنهم أو عن رتبة السابقين وقيل ان هذا في
المنافقين والظاهر انه عام لهم واخبرهم وفيه الحث على الكون في الصف الاول والتنفير
عن التأخر عنه وقد ورد في فضيلة الصلاة في الصف الاول أحاديث غير ما ذكره المصنف
منها عن أبي هريرة عندهم سلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ خير صفوف
الرجال أولها الحديث وقد تقدم وله حديث آخر متفق عليه لو ان الناس يعلمون ما في
الهداه والصف الاول وقد تقدم أيضاً عن جابر عن ابن أبي شيبه بنحو حديث أبي هريرة
الاول وعن العرياض بن سارية عندهم النسائي وابن ماجه وأحمد ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يبتعد عن الصف المقدم ثلاثاً والثلاثين مرة وعن عبد الرحمن بن
عوف عن ابن ماجه بنحو حديث عائشة وعن النعمان بن بشير بنحوه عندهم عن
البراء بن عازب عندهم وأبي داود والنسائي من حديث فيه بنحو حديث عائشة
أيضا

• (باب هل يأخذ القوم مصافهم قبل الامام ام لا) •

(عن أبي هريرة ان الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبأخذ الناس
مصافهم قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم لم مقامه رواه مسلم وأبو داود وعن أبي
هريرة قال اقيمت الصلاة وعدلت الصفوف فيما قبل ان يخرج النبي صلى الله
عليه وسلم فخرج النبي فقام في مصلاه كراهه جنب وقال امامكم انكم فكنتم على هيئتنا
يعني قيامهم رجوع فاعتدل ثم خرج النبي وأرأسه بقطر فكبكب فلبنا معه متفق عليه
ولا جد والنسائي حتى اذا قام في مصلاه وانتظروا ان يكبر انصرف وذكر نحوه وعن أبي
قنادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة لا تقووا واحتي تروني قد
خرجت رواه الجماعة الا ابن ماجه ولم يذكر البخاري فيه قد خرجت قوله ان الصلاة
كانت تقام المراد بالاقامة ذكر الالفاظ المشهورة المشهورة بالشروع في الصلاة قوله
فبأخذ الناس مصافهم يعني مكانهم من الصف قوله قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه

خلف مفسرة لرواية دبر ولقربا بي من حديث أبي ذر ان كل صلاة ي تقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثاً وثلاثين) فالج مجموع
لكل فرد والافعال الثلاثة تنازعت في الطرف وهو خلف وفي ثلاثاً وثلاثين وهو مفعل مطلق وقيل المراد المجموع

لجميع فاذا وزع كل لكل واحد من الثلاثة أحد عشر وبدأ بالتسليم لانه يتضمن نفي النقائص عنه تعالى ثم نفي بالحمد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يلزم من نفي النقائص اثبات الكمال ثم ثلث بالنقض كبريا اذ لا يلزم من نفي النقائص

واثبات الكمال نفي ان يكون هناك كبير آخر وقد وقع في رواية ابن جهم لان تقديم التكبير على الحمد مدوم مثله لابي داود من حديث ام حكيم وله في حديث أبي هريرة بكبر ويحم مدوم يسبح وهذا الاختلاف يدل على ان لا ترتيب فيه ويستأنس له بقوله في حديث ابى قتات الصالحات لا يضره بايهم بدأت لكن ترتيب حديث الباب الموافق لا كثر الاحاديث أولى لما مر (قال) معنى (الراوى فاختارنا بيننا) أى أنا وبعض أهل كل واحد ثلاثا وثلاثين أو الجموع (فقال بعضهم نسبح ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعين) قال معنى (فرجعت اليه) أى الى أبى صالح والقاتل أربعين أو ثلاثين بعض أهل معنى أو القاتل فاختارنا أبو هريرة والضمة في فرجعت له وفي اليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعين أو ثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الاول أقرب لوروده في مسـلم ولفظه قال معنى فحدثت بعض أهلى هذا الحديث فقال وحدثت قد كر كلامه قال فرجعت الى أبى صالح الا ان مسـلم يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والحمد لله أكبر حق يكون) العدد منهن

وسـلم فيه اعتدال الصفوف قبل وصول الامام الى مكانه قوله قبل ان يخرج منه جواز قيام المؤتمرين وتعديل الصفوف قبل خروج الامام وهو معارض لحديث أبي قتادة ويجمع بينهما بان ذلك رعا وقع لبيان الجواز وان صنفهم في حديث أبي هريرة كان سببا للنسب عن ذلك في حديث أبي قتادة وانهم كانوا يقوون ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فتم اهم عن ذلك لاحتمال ان يقع له شغل يبطى فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره قوله ذكرانه جنب قد تقدم الكلام في باب حكم الامام اذا ذكرانه محدث قوله مكانكم قد تقدم انه منصوب بفعل مقدّم بقوله على هيئتنا بفتح الهاء بعدها ياء هيئتنا ككنة ثم همزة مفتوحة ثم منناة فوفائية والمراد بذلك انهم امتثلوا امره في قوله مكانكم فاستمروا على الهيئة أى الكيفية التى تركهم عليها وهى قيامهم في صفوفهم المعتدلة وفي رواية لا يكشعهم على هيئتنا بكسر الهاء وبعدها ياءون مفتوحة والهيئة الرق قوله يقطرن في رواية للبخارى ينطف وهي بمعنى الاولى قوله وانتظروا ان يكبر فيه انه ذكر قبل ان يدخل في الصلاة وقد تقدم الاختلاف في ذلك قوله اذا قيمت الصلاة أى ذكرت أفعال الإقامة كما تقدم قوله حتى تروى قد خرجت فيه ان قيام المؤتمين في المسجد الى الصلاة يكون عند رؤية الامام وقد اختلف في ذلك فذهب الاكثرون الى انهم يقومون اذا كان الامام معهم في المسجد عند فراغ الإقامة وعن أنس انه كان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وعن سعيد بن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بعد محدود الا أنى أرى ذلك على طاقة الناس فان فيهم الثقيل والخفيف وأما اذا لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم يقومون حين يروونه وخالف البعض في ذلك وحديث الباب حجة عليه وفي حديث الباب جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسعها وتقدم اذنه في ذلك وهو معارض لحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما ما بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فلا أول ما يراه يشرع في الإقامة قبل ان يرا غالب الناس ثم اذا رأوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول لمؤذن الله أكبر يقومون الى الصلاة فلا يأتى النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف وقد تقدم مثل هذا في باب الاذان في أول الوقت

(باب كراهة الصنفين الوارى للاماموم) *

(عن عبد الحميد بن محمود قال صلينا خلف أمير من الامراء فاضطربنا الناس فصلينا بين السارين فلما صلينا قال أنس بن مالك كئنتى هـ ذاعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

كلهن ثلاثا وثلاثين) وهل العدد للجميع أو الجوع ودوايه ابن جهم لان ظاهرها ان العدد للجميع ورجحه بعضهم للاتبان فيه

بواب العطف والمختار ان الافراد أولى لتعيين باحتياجه الى العدد وله على كل حركة ذلك سواء كان بأصابعه أو بغيرها ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثلث ثم ان الافضل الاتيان بهذا ٦٩ الذي كرمنا به في الوقت الذي عين فيه وهل

اذ ازيد على العدد المنصوص عليه من الشارع يحصل ذلك الثواب المترتب عليه أم لا قال بعضهم لا يحصل لان ذلك الاعداد حكمية وخاصة وان خفيت علينا لان كلام الشارع لا يخفى لو عن حكم نرى ما يقوت بمجاوزة ذلك العدد والمعتقد الحصول لانه قد أتى بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة مزيلا له بعد حصوله بذلك لعدم أشار اليه الحافظ زين الدين العراقي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعا لان شأن العظماء اذا حدثوا شيئا ان يوقف عنده ويعود الخارج عنه مسيئا للادب انتهى وقد اختلفت الروايات في عدد هذه الاذكار الثلاثة ففي حديث أبي هريرة ثلاثا وثلاثين كما هو عند النسائي من حديث زيد بن ثابت خصالا وعشرين ويزيدون فيها لانه الا لله خصالا وعشرين وعند البزار من حديث ابن عمر احدى عشرة وعند الترمذي والنسائي من حديث أنس عشر او في حديث أنس في بعض طرقه ستا وفي بعض طرقه أيضا مرة واحدة وعند الطبراني في الكبير من

وسلم رواه الخمسة الا ابن ماجه وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال كنا نهي ان نصف بين السوازي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر دعنا طرد ارواه ابن ماجه وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لما دخل الكعبة صلى بين الساريتين حديث أنس حقه الترمذي وعبد الحميد المذکور قال أبو حاتم هو شيخ وقال الدارقطني كوفي ثقة يمتحج به وقد ضعف أبو محمد دعبد الحق هذا الحديث بعبد الحميد بن محمود المذکور وقال ليس من يمتحج به يدعيه قال أبو الحسن بن القطان راد عليه ولا أدري من اتباعه هذا ولم أر أحدا ممن ضعف الضعفاء ذكره فيهم ونهاية ما يوجد فيه يوهن ضعفه فاقول أبي حاتم الرازي وقد سئل عنه هو شيخ وهذا ليس بضعيف وانما هو اخبار بانه ليس من اعلام أهل العلم وانما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي فقال هو ثقة على شعبة هذه الانظة انتهى وأما حديث معاوية بن قرة عن أبيه ففي اسناده هرون بن مسلم البصري وهو مجهول كما قال أبو حاتم ويشهد له ما أخرجه الحاكم وصححه من حديث أنس بلافظ كنا نهي عن الصلاة بين السوازي ونظر دعنا وقال لانه لو ا بين الاساطين وانما الموقوف وأما صلاته صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة بين الساريتين فهو في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم والحديثان المذکوران في الباب يدلان على كراهة الصلاة بين السوازي وظاهر حديث معاوية بن قرة عن أبيه وحديث أنس الذي ذكره الحاكم ان ذلك محرم والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن العربي من ان ذلك امالة قطاع الصنف ولانه موضع جمع النعال قال ابن سيد الناس والاول أشبه لان الثاني محدث قال القرطبي روى ان سبب كراهة ذلك انه مصلى الجن المؤمنين وقد ذهب الى كراهة الصلاة بين السوازي بعض أهل العلم قال الترمذي وقد ذكره قوم من أهل العلم ان يصف بين السوازي وبه قال أحمد وأما حق وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك انتهى وبالكراهة قال الضحى وروى سعيد بن منصور في سننه النهي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة قال ابن سيد الناس ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة ورخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياسا على الامام والمنفرد قالوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين الساريتين قال ابن رسلان وأجازة الحسن وابن سيرين وكان سعيد بن جبير وابراهيم التيمي وسويد بن غفلة يؤمنون قومهم بين الاساطين وهو قول الكوفيين قال ابن العربي ولا خلاف في جوازها عند الضيق وأما عند السعة فهو مكروه للجماعة فاما الواحد فلا بأس به وقد صلى صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين السوازي انتهى وفيه حديث أنس المذکور في الباب انما ورد في حال الضيق لقوله فاضطربنا الناس ويمكن ان يقال ان الضرورة المشار اليها في الحديث لم تبلغ قدر الضرورة التي يرتفع الحرج معها وحديث قرة

حديث زميل الجعفي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح قال وهو ثمان رجله سبحان الله وبحمده وأستغفر الله انه كان ثوبا سبعين مرة ثم يقول سبعين بسبع مائة الحديث وعند النسائي في اليوم والليلة من حديث أبي هريرة

مرفوعاً من سبع دبر كل صلاة مائة وكبرمائة وحده مائة غفرت له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر وهذا الاختلاف يحصل إن يكون صدر في أوقات ٧٠ متعددة وهو وارد على سبيل التخيير ويختلف باختلاف الأحوال وقد

زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمى قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا سمعنا أخواتنا أهل الأموال بما فعلنا فقالوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال المهلب في حديث أبي هريرة فضل نساء لا تأويل إذا استوت أعمالهم المقروضة فالغنى ينتد من فضل عمل البر ما لا يسيل للفقير إليه قال ورأيت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم أي الفضل المرتب على الذكر المذكور قال وغفل عن قوله في نفس الحديث الأمن منع مثل ما صنعتم فجعل الفضل لقائله كأنما كان وتعب المهلب ابن المنير بأن الفضل المذكور فيه خارج عن محل الخلاف إذ لا يخفقون في أن الفقير لم يبلغ فضل الصدقة وكيف يحتلفون فيه وهو لم يفعل الصدقة وإنما الخلاف إذا قابلنا هزيمة الفقير بثواب الصبر على مصيبة شظف العيش ورضاه بذلك بمنزلة الغنى بثواب الصدقات أيهما أكثر ثواباً وقال القسطلاني تأويل بعضهم قوله ذلك فضل الله بأن قال الإشارة راجعة إلى الثواب المرتب على العمل الذي يحصل به التفضل عند الله فكله قال ذلك لثواب الذي أخبركم به لا يتصوره أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة وإنما هو فضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر إليه ما يمارضه وانعقب

ليس فيه إلا ذكر النهي عن الصف بين السواري ولم يقل كتابني عن الصلاة بين السواري فقيه دليل على التفرقة بين الجماعة والمفردوا كن حديث أنس الذي ذكره فيه النهي عن مطلق الصلاة فيجعل المطلق على المقيد ويدل على ذلك صلواته صلى الله عليه وسلم بين الساريين فيكون النهي على هذا مختصاً بصلاة المؤمنين بين السواري دون صلاة الإمام والمفرد وهذا أحسن ما يقال وماتقدم من قياس المؤمنين على الإمام والمفرد فاسد الاعتبار لصاحبه لا حديث الباب

• (باب وقوف الإمام أعلى من المأموم وبالعكس) •

(عن همام بن حذيفة أن الناس بالمدائن على دكان فأخذ أبو مسعود بقميصه فجذبته فالتفت من صلواته قال ألم أعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني رواء أبو داود وعن ابن مسعود قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق النبي والناس خلفه يعني أسفل منه رواء الدارقطني وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في أول يوم وضع فكبر وهو عليه ثم ركع ثم نزل الفقهاء فمجدوا وسجدوا للناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال أيها الناس إنما معات هذا التأموا بي وتعلموا صلاحي متفق عليه ومن ذهب إلى الكراهة حل هذا على أهل السيرة ورخص فيه وعن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام وعن أنس أنه كان يجتمع في دار أبي نافع عن عيينة المسجد في غرفة قدر قامة منها الهباب مشرف على المسجد بالبصرة فكان أنس يجتمع فيه ويأتيهم بالإمام رواه مسعود في سننه الحديث الأول صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود ومن وجه آخر وفيه أن الإمام كان عمار بن ياسر والذي جبهته حذيفة وهو مرفوع ولكن فيه مجهول والأول أقوى كما قال الحافظ وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأثر أبي هريرة أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليقا قوله بالمدائن هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد قوله على دكان بضم الدال المهملة وتشديد الكاف الدكان الحانوت قبل النون زائدة وقيل أصابة وهي الدكة بفتح الدال وهو المكان المرتفع يجلس عليه قوله كانوا ينهون بفتح الباء والهاء ورواية ابن حبان ليس قد نهى عن هذا قوله حين مددتني أي مسددتني وجبهته اليسك ورواية ابن حبان التي ترفى قد تأبعتك وفي رواية لابي داود قال عمار لذلك اتبعنك حين أخذت على يدي وقد استدليتم هذا الحديث على أنه يكره ارتفاع الإمام في المجلس قال ابن رسلان وإذا كره أن يرتفع الإمام على المأموم الذي يقتدى به فلا يكره ارتفاع المأموم على إمامه أولى ويؤيد الكراهة حديث ابن مسعود وظاهر النهي فيه

ان أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة وإنما هو فضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر إليه ما يمارضه وانعقب

بان الجمع بينهما وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج الى التعسف وقال ابن دقيق العيد ظاهر الحديث القريب من النص انه
فضل الغنى وبعض الناس اوله بتاويل مستكره كانه يشير الى ما تقدم ٧١ قال والذي يقتضيه النظر انهما ان تساويا

وفضلت العبادة المالية انه
يكون الغنى افضل فهذا الاشك
فيه وانما النظر اذا تساويا
وانفسرد كل منهما بمصلحة ما هو
فيه أيهما افضل ان فسر الفضل
بزياة الثواب فالقياس يقتضى
ان المصالح المتعدية افضل من
الناصره فيترجى الغنى وان فسر
بالاشرف بالنسبة الى صفات
النفس فالذى يحصل بها من
التطهير بسبب الذكر اشرف
فيترجى الفقر وفي الحديث من
الفوائد ان العالم اذا سئل عن
مصلحة يقع فيها الخلاف انه
يجيب بما يلحق به المنزول درجة
الفاضل وفيه التوسعة في
الغبطة والمسابقة الى الاعمال
المصلحة للدرجات العالية لمبادرة
الاعنياء الى العمل بما بلغهم ولم
يشكر عليهم صلى الله عليه وآله
وسلم فيؤخذ منها ان قوله الامن
على عام الفقراء والاعنياء خلافا
لمن اوله بغير ذلك وفيه ان العمل
السهل قد يدرك به ما به فضل
العمل الشاق وفيه فضل الذكر
عقب الصلوات واستدل به البخارى
على فضل الدعاء عقب الصلاة لانه
في معناه ولانها اوقات فاضلة
ترجى فيها اجابة الدعاء وفيه
ان العمل القاصر قد يساوى
المتعمد خلافا لمن قال ان المتعمد
افضل مطلقا به على ذلك الشيخ

ان ذلك محرم لولا ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الارتفاع على المنبر وقد حكي المهدى
في البصر الاجماع على انه لا يضر الارتفاع قدر القامة من المؤتم في غير المسجد الا بهذا
راس الامام او متقدما واسئل لذلك أيضا بفعل أبي هريرة المذكور في الباب وقال
المذهب ان ما زاد فسد واستدل على ذلك بان اصل البعد التحريم للاجماع في المقرط
ولادليل على جواز ما تعدى القامة ورد بان الاصل عدم المانع فالدليل على مدعيه وذهب
الشافعي الى انه يعنى قدر ثلثي الاغائة ذراع واختاف أصحابه في وجهه وقال عطاء لا يضر
البعد في الارتفاع مهم ما علم المؤتم بحال الامام وأما ارتفاع المؤتم في المسجد فذهب
الهادوية الى انه لا يضر ولو زاد على القامة وكذلك قالوا لا يضر ارتفاع الامام قدر
القامة في المسجد وغيره واذا زاد على القامة كان مضر من غير فرق بين المسجد وغيره
والحاصل من الادلة منع ارتفاع الامام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين
القامة ودونها لقول أبي سعيد انهم كانوا ينهون عن ذلك وقول ابن مسعود نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وأما صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر فقبل انه
انما فعل ذلك لغرض التعليم كما يدل عليه قوله ولتعلوا اصلاقي وغاية ما فيه جواز وقوف
الامام على محل ارفع من المؤتمين اذا اراد تعليمهم قال ابن دقيق العيد من اراد ان
يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يتناول
ولا افراد الاصل بوصف معتبر تقتضى المناسبة اعتباره فلا بد منه انتهى على انه قد
تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نهى عن شئ نهى بشعله بطريق الطهور
ثم فعل ما يخالفه كان الفعل مخصوصا له من العموم دون غيره حيث لم يتم دليل على التامى
به في ذلك العمل فلا تكون صلته على المنبر معارضة له في عن الارتفاع باعتبار الامة
وهذا على فرض تأخر صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر عن النهى من الارتفاع وعلى
فرض تقدمها او التماس المنة قدم من المتأخر فيه بخلاف المعروف في الاصول في
التخصيص بالمنة قدم والمتأخر من المتأخر في الارتفاع فان كان مقروطا بحيث يكون فوق
ثلثي ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلم بافعال الامام فهو ممنوع للاجماع من غير فرق
بين المسجد وغيره ون كان دون ذلك المتدار فالاصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع
وبعض هذا الاصل فعل أبي هريرة المذكور ولا يشكر عليه قوله فكبر وهو عليه ثم
ركع لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذلك يذكر انما بعد التكبير
وقد بين ذلك البخارى في رواية له عن سفيان بن أبي حازم واقظه كبر فقرأ أو ركع ثم رفع
رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصر المشى الى خلف والحامل عليه المحافظة على
استقبال القبلة وفي الحديث دليل على جواز العمل في الصلاة وقد تقدم تحقيقه قول
ولتعلوا اصلاقي بكسر اللام وفتح المثناة القوية وتشديد اللام وفيه ان الحكمة في
صلته في أعلى المنبر ان يراه من قد يخطئ عليه ذلك اذا صلى على الارض قوله انه كان يجمع

عز الدين بن عبد الله الام ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومذني وفيه الحديث والمنة والقول واخرجه مسلم أيضا في
الصلاة والنسائي في اليوم والليلة (عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة)

بضم الدال والياء وقد تسكن أى عقب كل صلاة (مكتوبة لا اله الا الله) بالرفع على الخبرية لا لاؤه عليه جماعة أو على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقتدر أو من ٧٣ اسم لا باعتبار محله قبل دخوله أو ان الابعق غير أى لا اله غير الله في الوجود

لا نالوجنا الاعلى الاستثناء لم تكن الكلمة توحيداً محضاً والاحرف استثناء والاستثناء من النقيض اثبات ومن الاثبات نقيض وعند الحنفية المستثنى غير محكوم عليه بشئ ومن حجج الجمهور والاتفاق على حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك اغنياً عن شئ على قولنا ان المستثنى محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت عنه قاله ابن هشام ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يفيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس فان اللفظ معنى الوصف وفي هذه المسئلة مما حثضت عليها بعد ان أثبتنا خوف الاطالة (وحده) بالانصب على الحال أى لا له منقردا وحده (لا شريك له) حق لا ونقلا اما اولاً فبسط القسط لاني وغيره الكلام عليه ولا حاجة بنا الى التطويل بذكره واماناً فقلنا قوله تعالى والهكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم قل هو الله أحد لا تقضوا الهين اثنين انما هو اله واحد هو الاول والاخر والاول هو الفرد السابق وذلك يقتضي ان لا شريك له وهو تأكيد لقوله وحده لان المتصف بالوحدانية لا شريك له (له الملك) بضم الميم أى أصناف المخلوقات وأقسام الكائنات مما في الارضين

الخ فيه جواز كون المؤتم في مكان في خارج المسجد قال في البحر وبصح كون المؤتم في داره والامام في المسجد ان كان يرى الامام أو المأموم ولم يتعد القامة انتهى

(باب ما جاء في الحائل بين الامام والمأموم)

(عن عائشة قالت كان لنا حصة تبسطها ابائنا و نحن تجبرهم بالليل فصلى فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون فرائده فصلوا به لانه فلما كانت الليلة الثانية كثروا فاطلع عليهم فقالوا كفوهم من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعمل حتى غلوا رواه أحمد) الحديث قد تقدم نحوه عن عائشة عند البخاري في باب انتقال المنفرد اماماً في النوافل وفيه تصريح بأنه كان بينه وبينهم جدار الخجرة وقد تقدم نحو الحديث أيضاً عنها في باب صلاة التراويح وفيه انها قالت فاهرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له حصيراً على باب حجرتي وقوله كفوهم من الاعمال الى آخر الحديث هو عند الاثمة الستة من حديثها بلفظ اخذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعمل حتى غلوا والملال الاستيفان من الشئ ونفور النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى فاطلاقه عليه من باب المشاكاة نحو وجوب السبعة سبعة منها وهذا أحسن محامله وفي بعض طرقه عن عائشة فان الله لا يعمل من الثواب حتى غلوا من العمل أخرجه ابن جرير في تفسيره وقيل معناه ان الله لا يعمل أبداً ملتم أم لم غلوا مثل قولهم حتى يشيب الغراب وقيل ان معناه ان الله لا يقطع عنكم فضله حتى غلوا سؤاله والحديث يدل على أن الحائل بين الامام والمؤمنين غير مانع من صحة الصلاة قال في البحر ولا يضر بعد المؤتم في المسجد ولا الحائل ولو فوق القامة هو ما علم حال الامام اجماعاً اهـ وكذلك لا يضر الحائل في غير المسجد ولو فوق القامة الا أن يمنع من ذلك مانع

(باب ما جاء فيمن يلزم به من المأموم)

(عن عبد الرحمن بن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرى في الصلاة عن ثلاث عن نقرة الغراب واقتراش السبع وان يوطر الرجل المقام الواحد كبطار البعير رواه النجسة الا الترمذي وعن سلمة بن الاكوع انه كان يخرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند المحصف وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرى الصلاة عندها متفق عليه وسلم ان سلمة كان يخرى موضع المحصف يسبح فيه وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرى ذلك المكان) حديث عبد الرحمن بن شبل سكت عنه أبو داود والمنذري والراوى له عن عبد الرحمن بن شبل هو عليم بن محمود قال البخاري في حديثه نظر قوله عن نقرة الغراب المراد بها كما قال ابن الاثير ترك الطمانينة وتفتيف السجود وان لا يملك فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الا كل والنزيب منه كالجيفة قوله واقتراش

والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بن يحيى وعيت وهو حي لا يموت بيده السبع الخبر (وهو على كل شئ قدير) قال الحافظ ورواه مورقون وثبت مثله عن البرازين حديث عبد الرحمن بن عوف بـضعيف

ليكن في القول اذا أصبح واذا أمسى (اللهم لا مانع لما أعطيت) أي الذي أعطيت (ولا معطي لما منعت) أي الذي منعت وزاد
عبد بن حبان من رواية معمر عن عبد الملك بن عمرو هذا الاسناد ولا راد لما نصبت ٧٣ (ولا ينفع ذا الجحيم منك الجحيم)

فيه ما قال الخطابي الجحيم الغنى
ويقال الخط ومغنى منك عندك
أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه
انما ينفعه العمل الصالح أو من
في ذلك بمعنى البذل كقوله تعالى
رضيتم بالحبالة الدنيا من الآخرة
أي بدائها قال الشاعر
فليت لنا من ما فرغ من شره

مجردة باتت على الطهيمان
وهو قوله الجليل وروى أبو عمرو بن
الشيبياني الجحيم بالكسر وقال أي
لا ينفع ذا الاجتماع اجتماعه
وأنتكره الطبري وقال الراغب
الجحيم أبو الأب أي لا ينفع أحدا
نسبه وقيل معنى الكسر السعي
التام في الحرص أو الاسراع
في الهرب قال النووي الصحيح
المشهور الذي عليه الجمهور أنه
بالفتح وهو الخط في الدنيا بالمال
أو الولد أو العظم أو المال
والمعنى لا ينفعه حظ منك وانما
ينفعه فضلك ورحمتك وفي الحديث

استجاب هذا الذي كره عقب
المسلوات لما اشغل عليه من
أعطاء التوحيد ونسبة الأفعال
إلى الله تعالى والمنع والإعطاء
ونظام القدرة وفيه المبادرة إلى
امتثال السنة وأتباعها ورواة
هذا الحديث الخمسة كرفيوني
الأحمد بن يوسف وفيه التصديت
والعزمنة والقول وأخرج
البخاري أيضا في الاعتصام

السبع هو ان يضع ساعديه على الأرض كالقنبر وغيره كما يقع الكلب في بعض حالاته
قوله وان يوطن الرجل قال ابن رسلان بكسر الطاء المشددة وفيه ان قوله في الحديث
كايطان يدل على عدم التشديد لان المصداق على افعال لا يكون الا من أفعال الخفيف
ومعناه كما قال ابن الأثير ان يأنف الرجل مكانه معلوما في المسجد يصلي فيه ويختص به
قوله كايطان البعير المراد كايوطن البعير المبرك الذي قد أوطنه واتخذ منه مأوى فلا
يأوى إلا إليه وقيل معناه ان يركب على ركبته قبل يديه اذا أراد السجود مثل برولته البعير
على المكان الذي أوطنه يقال أوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا
ومحلا لقوله عند الاسطوانة هي بضم الهمزة وكون السين المهملة وضم الطاء وهي
السارية قوله التي عند المصنف هذا دل على انه كان للمصنف موضع خاص به ووقع عند
ملم بالقط يصلي وراءه الصندوف وكانه كان للمصنف صندوق يوضع فيه قال الخافظ
والاسطوانة المذكرة حقة انما بعض مشايخنا انهم المذكرة في الروضة المكرمة وانما
نعرف باسم طوائف المهاجرين قال وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس
لاضطربوا عليها باسمهم وانما أسرتم الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال ثم
وجدت ذلك في تاريخ المدينة ابن البخاري وزاد ابن المهاجر بن من قريش كانوا يجتمعون
عندها وذكروه قبله محمد بن الحسن بن في أخبار المدينة والحديث الاول يدل على كراهة
اعتناء الرجل بقعة من بقاع المسجد ولا يعارضه الحديث الثاني لما تقر في الأصول ان
فعله صلى الله عليه وسلم يكون محصاه من القول الشامل له بطريق الظهور كما قد قدم
غير مرة اذ لم يكن فيه دليل التماسي وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد
ما ساقى في الباب الذي بعده من مشروعية تكثير مواضع العبادة قال المصنف رحمه
الله بعد ان ساق حديث سلمة ما لفظه قات وهذا يحتمل على النقل ويحمل النهي على من
لازم مطلقة الفرض والنقل اه

باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة

(عن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي الامام في مقامه
الذي صلى فيه المكتوبة حتى يتخلى عنه رواه ابن ماجه وأبو داود وعن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجزأ أحدكم اذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو
عن شماله رواه أحمد وأبو داود ورواه ابن ماجه وقال يعنى في السجدة) الحديث الاول
في اسناده عطاء الخراساني ولم يدرك المغيرة بن شعبة كذا قال أبو داود قال المذري وماتاه
ظاهر فان عطاء الخراساني رآه في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبة وهي سنة تسعين من
الهجرة على المشهور قال الخطيب اجمع العلماء على ذلك وقيل ولد قبل وفاته بسنة
والحديث الثاني في اسناده ابراهيم بن سعيد قال أبو حاتم الرازي هو مجعول قوله حتى

١٠ نيل والرفاق والقدرة والدعاء ومسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة (عن حمزة بن حنبل رضي الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم اذا صلى صلاة) أي فرغ منها (أقبل علينا بوجهه) الشريف اضرورة انه

لا يقبل من القبلة قبل فراغ الصلاة وظاهره انه كان يواظب على ذلك قبل الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلم ما يحتاجون اليه في هذا يخص عن كان في مثل حاله ٧٤ صلى الله عليه وآله وسلم من قصد التحليم والموعظة وقيل الحكمة فيه تزيين

الداخل بان الصلاة انقضت اذ لو استقر الامام على حاله لا وهم انه في التشهد مثلاً وقال ابن المنبر استدار الامام المأمومين انما هو لحق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب فاستقبلهم حينئذ يرفع التحليم والرفع على المأمومين (عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه انه قال صلى الله عليه وآله وسلم) (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة الصبح بالحديبية مخففة الياء عند بعض المحققين ومثددة عند أكثر المحدثين ووضع على نحو مرحلة من مكة يمشي يثر هناك وبه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة (على اثره ما كانت) أي مطر (من اللبلة فلما انصرف) أي من الصلاة (أقبل على الناس) بوجهه الكريم (فقال) لهم (هل تدرون ماذا قال ربكم) استقهاهم على سبيل التنبيه (قالوا) الله ورسوله اعلم (بما قال ربنا) (قال) أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر (الكافر الحقني) لانه قابله بالايان حقيقة لانه اعتقدهما يفضي الى الكفر وهو اعتقاد ان الذل للكوكب واما من اعتقد ان الله هو خالقه ومختصره وهذا ميقن له وعلامة بالمادة فلا يكفر أو المراد كفر الزميمة

يتنهي لفظ أبي داود - في يقول قوله أيجز بكسر الجيم قوله به في السجدة أي التطوع والحديثان يدلان على مشروعية انتقال المصلي عن مصلاه الذي صلى فيه لكل صلاة يفتتها من أفراد التوافل اما الامام فينبصر الحديث الاول وبعموم الثاني وأما الموثم والمفتد فبعموم الحديث الثاني وبالقياض على الامام والعلة في ذلك تكثير مواضع العبادة كما قال البخاري والبخاري لان مواضع السجود تشبه له كما في قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها أي تخبر بما عمل عليه او ورد في تفسير قوله تعالى فما يكتم عليهم السما والارض ان المؤمنين اذا مات بكى عليه مصلاه من الارض ومعه عدله من السماء وهذه العلة تقتضي ان ينتقل الى الارض من موضع فذلك وان ينتقل لكل صلاة يفتتها من أفراد التوافل فان لم ينتقل فينبغي ان يفصل بالكلام لحديث النهي عن أن توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج أخرجه - لم وأبو - ارد

(كتاب صلاة المريض)

(عن عمران بن حصين قال كانت بي بوايد فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقعاء فان لم تستطع فملى جنبك رواه الجماعة الا مسننا وزاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكاف الله نفسه الا وسعها وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو أبرأه وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الا يمين مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الا يمين صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواه الدارقطني) حديث علي في اسناده حسين بن زيد ضعيفه ابن المديني والحسن بن الحسن بن العرفي قال الحافظ وهو متروك وقال الثوري هذا حديث ضعيف وفي الباب عن جابر عند البزار والبيهقي في المعرفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فاخذها فري بها وأخذ عودا يصلي عليه فاخذها فري بها وقال صلى الله عليه وآله وسلم لم صل على الارض ان استطعت والا فأوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك قال البزار لانه لم أحدارواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي قال الحافظ ثم غفل عنه فاخرجه من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان بن عيينة عن أبي حاتم فقال انه واهب عن جابر وموقوف ورثه خطأ قيل له فان ابا اسامة قد روى عن الثوري هذا الحديث مرفوعاً فقال ليس بشئ وقد قوى اسناده في بلوغ الرام وروى الطبراني نحوه من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً من أصحابه مريضاً فذكره وروى الطبراني أيضاً من حديث ابن عباس مرفوعاً يصلي المريض قائماً فان نالت مشقة صلى قائماً يومي برأسه فان نالت مشقة سجد في التلخيص وفي اسنادهما ضعف وحديث

لاضافة الغيث الى الكوكب قال الزركشي والاضافة في عبادي للتغليب وليست بالتشريف لان الكافر ليس من أهله وتغيبه في المصايح فقال التغليب على خلاف الاصل ولم لا يجوز أن تكون الاضافة لجرد الملك (فاما من قال

مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب وامام من قال مطرنا بنوء كذا وكذا أي بكوكب كذا وكذا سمى لهجوم منازل القمر انوارا وسمى نورا لانه ينوط العا عند مغيب مقابله بناحية المغرب ٧٥ وقال ابن الصلاح انوار ليس نفس الكوكب

بل مصدر ناء النجم اذا سقط وقبل نهض وطالع ويانه ان ثمانية وعشرين نجما مارة روفة المطالع في ازمة السنة وهي المعروفة بمنازل القمر يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب مع طلوع مقابله في المشرق فكانوا ينسبون المطر للغارب وقال الاصمعي للطالع فتسمية النجم نوا تسمية للناس بالصدر (فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب) وقد اجاز العلماء ان يقال مطرنا في نوء كذا وعدم القول بذلك أولى وان كان له في صحيح (عن عقبه) بن الحرث لتوفي أبي سرور عنة بكسر السين وفصحها (رضي الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العصر فسلم ثم قام لكونه (مسرا فخطب) أي تجاوز (رقاب الناس الى بعض حجراته) فيه ان الامام ان يصرف في شأوار الخطب لما لاغنى عنه مباح وان من وجب عليه فرض فالأفضل ما أدركه اليه (ففرغ الناس) بكسر الزاي أي خافوا (من سرعته) وكانت هذه عادتهم اذا رأوا منه صلى الله عليه وآله وسلم غير ما يعمدون خشية أن ينزل فيهم نبي فيسوءهم (نفرج) صلى الله عليه وآله وسلم من الحجرة (عليهم) ولا بن عساكر اليهم (فأرى انهم هجروا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأما في الصلاة (شيا من تبر) بكسر التاء أي ذهب أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي الفتح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهري لا يقال الا الذهب وقرأه بعضهم

عمران يدل على انه يجوز ان حصل له عذر لا يستطیع معه القيام ان يصلي قاعدا ولن حصل له عذر لا يستطیع معه القعود ان يصلي على جنبه والمعتبر في عدم الاستطاعة عند الشافعية هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الهلاك لا مجرد التألم فانه لا يبيع ذلك عند الجمهور وخاف في ذلك المنصور بالله وظاهر قوله فقاعدا انه يجوز ان يكون القعود على أي صفة شاء المصلي وهو مقتضى كلام الشافعي في البويطي وقال الهادي والقاسم والمؤيد بالله انه يتربع واضع اليد على ركبته وقال زيد بن علي والناصر والمنصور انه كقعود التشهد وهو خلاف في الفضل والكل جائز والمراد بقوله فعله جنبك هو الجنب الايمن كما في حديث علي والي ذلك ذهب الجمهور وقالوا او يكون كتوجه البيت في التبر وقال الهادي وهو روي عن أبي حنيفة وبهض الشافعية انه يستأق على ظهره ويجعل رجله الى القبلة وحديثنا الباب برادان عليهم لان الشارع قد اقتصر في الاول منهم على الصلاة على الجنب عند تعذر القعود في الثاني قدم الصلاة على الجنب على الاستلقاء وحديث علي رضي الله عنه يدل على ان من لم يستطع أن يركع ويصعد قاعدا يومئذ للركوع والسجود ويجعل الايماء لسجوده أخذ من الايماء ركوعه وان من لم يستطع الصلاة على جنبه يصلي مستلقيا جاعلا رجله على القبلة وظاهر الاحاديث المذكورة في الباب انه اذا تعذر الايماء من المستأق لم يجب عليه نبي بعد ذلك وقيل يجب الايماء باليمين وقيل لا يجب وقيل يجب امرار القرآن على القلب والذكر على اللسان ثم على القلب ويدل على ذلك قول الله تعالى فاتوا الله ما استطعتم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والبواسير المذكورة في حديث عمران قيل هي بالباء الموحدة وقيل بالنون والاول وروى في باطن المقدمة والثاني فريحة فاسدة

(باب الصلاة في السفينة)

(عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق رواء الدارقطني وأبو عبد الله الحاكم على شرط الصحيحين وعن عبد الله بن أبي عتبة قال سمعت جابر بن عبد الله وأبا عبد الله الخدرى وأبا هريرة في سفينة قصصوا اوقاما في جماعة امهم بعضهم وهم يتدرون على الجدر واسعد في سننه) قوله صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق فيه ان الواجب على من يصلي في السفينة القيام ولا يجوز له القعود الا عند خشية الغرق ويؤيد ذلك الاحاديث المقدمة الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة الفريضة فلا يصار الى جواز القعود في السفينة ولا غيرها الا بدليل خاص وقد تقدم ما يدل على ان ترخيصا في صلاة الفريضة على الراحلة عند العذر والرخص لا يقاس عليه اوليس راكب السفينة كراكب الدابة لتمكنه من الاستقبال ويناس الى مخافة الغرق المذكور في الحديث ما ساءوا من الاهداء وقوله

اليهم (فأرى انهم هجروا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأما في الصلاة (شيا من تبر) بكسر التاء أي ذهب أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي الفتح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهري لا يقال الا الذهب وقرأه بعضهم

في الفضة ٨ وأطلته بمظلمهم على جميع جواهر الارض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاة ابن الابرار عن الكسائي وكذا أشار إليه ابن دريد وقيل هو الذهب ٧٦ المك- وحكاة ابن سبويه وفي رواية أبي عاصم تبرأ من الصدقة (عندنا فكرهت

أن يحبسني) أي يشغاني التفكير فيه عن التوحيد والاقبال على الله تعالى وفيه - منهم ابن بطال مع في آخره قال فيه ان تأخير الصدقة فحبس صاحبها يوم القيامة (فأمرت بقسمته) ولأبي ذر بقسمه ولأبي عاصم بقسمه ويؤخذ منه ان عروض الذكر في الصلاة في أجزائه عنها من وجوه الخسار وانشاء العزم في اثباتها على الامور المحمودة لا يفدها ولا يقدح في كمالها وفيه ان المكث بعد السلام ليس بواجب واطلاق الله على هي ما يامر به الانسان وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة ورواية هذا الحديث الخفية ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث والاخبار والعنسة والقول وشيخ البخاري من افراجه وأخرجه أيضا في الصلاة والزكاة والاستئذان والنسائي في الصلاة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لا يجزئ أحدكم لشئ ما شيا) ولم يجزأ (من صلاة يرى) بالفتح أي يعتد به وبالضم أي يظن (ان حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه) أي ان عدم الانصراف حق عليه قاله البرماوي تبعه لاكرمانى ونعقبه العمري فقال هذا تعسف والظاهر ان المعنى يرى واجبا

وهم يقدر على الجلبض الجيم وتشديد الال هو شاطئ البحر والمراد انهم يقدر على الصلاة في البر وقد صحت صلاتهم في السفينة مع اضطرابها وفيه جواز الصلاة في السفينة وان كان الخروج الى البر ممكنا

• (أبواب صلاة المسافر) •

• (باب اختبار القصر وجواز الانعام) •

(عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأما بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه • وعن علي بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يقتلكم الذين كفروا فتدأمن الناس قال سمعت عمار بن عبد الله بن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة من رواد الجماعة الا البخاري) قوله وكان لا يزيد في السفر على ركعتين فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازم القصر في السفر ولم يصل فيه غامبا وللفظ الحديث في صحيح مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وصحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وظاهر هذه الرواية وكذا الرواية التي ذكرها المصنف أن عثمان لم يصل في السفر غامبا وفي رواية لمسلم عن ابن عمر انه قال سمعت عثمان من خ- لافته ثم أتم وفي رواية عثمان سنيين أوست سنيين قال النووي وهذا هو المشهور ان عثمان أتم بعد سنتين من خلافته وتناول العلماء هذه الرواية ان عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير منى والرواية المشهورة بانعام عثمان بعد منى من خلافته محمولة على الانعام في خاصة وقد صرح في رواية بانعام عثمان كان يعني وفي البخاري ومسلم ان عبد الرحمن بن يزيد قال صلى بنا عثمان يعني أربع ركعات فقبل في ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني ركعتين وصليت مع أبي بكر الصديق يعني ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب يعني ركعتين فليت حظي من أربع ركعات متقبلتان قوله عجبت مما عجبت منه وفي رواية لمسلم عجبت مما عجبت منه والرواية الاولى هي المشهورة المعروفة كما قال النووي قوله صدقة تصدق الله بها عليكم فيه جواز قول الناقل تصدق الله عليه او الله هم تصدق بنا وقد كرهه بعض السلف قال النووي وهو غلط ظاهر واعلم ان هذا اختلاف أهل العلم هل القصر واجب أم رخصة والتمام أفضل مذهب الى الاول الحنفية والهادوية وروى عن علي وعمر ونسبه النووي الى كثير من أهل العلم قال الخطابي في المعالم كان مذاهب أكثر علماء السلف وقتها الامم الى ان القصر هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر

عليه عدم الانصراف الا عن يمينه والله (اندرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا) حال كونه (ينصرف عن يساره) ولمسلم من حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن ش- له قال النووي

يجمع بينهما صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل نارة هذا ونارة هذا فاخبر كل منهما بما اعتقده انه الاكثر قال في التلخيص ويمكن
أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث الباب على حالة الصلاة ٧٧ في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كانت من جهة يساره
ويحمل حديث أنس على ما سوى
ذلك كمال لسفر ثم اذا تعارض
اعتقاد ابن مسعود وأنس رجع
إلى ابن مسعود لانه اعلم وأسن وأجل
وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأقرب إلى موافقته في
الصلاة من أنس وبأن في اسناد
حديث أنس من تكلم فيه وهو
المدني وبانه متفق عليه بخلاف
حديث أنس في الآخرين وبأن
رواية ابن مسعود توافق ظاهر
الحال لان حجة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانت على جهة
يساره كما تقدم ثم ظهر لي انه يمكن
الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو
ان من قال كان أكثر انصرافه
عن يساره نظر إلى هيئته في حال
الصلاة ومن قال كان أكثر
انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته
في حالة استقباله القوم بعد سلامه
من الصلاة فعلى هذا لا يختص
الانصراف بجهة معينة ومن ثم
قال العلماء يستحب الانصراف
إلى جهة حاجته امكن قالوا اذا
استوت الجهتان في حقه فاليمين
أفضل لعموم الاحاديث المصرحة
بفضل النيام قال ابن اسير فيه
ان المندوبات قد تنقلب مكروهات
اذا رفعت عن رتبته لان النيام
مستحب في كل شيء من أمور العباد
لكن لما خشي ابن مسعود أن
يقتدر وجوبه أشار إلى كراهته

ابن عبد العزيز وقتادة والحسن وقال حماد بن سليمان يعبد من يصلي في السفر أربعاً وقال
مالك يعبد مادام في الوقت اه والى الثاني الشافعي ومالك وأحمد قال النووي وأكثر
العلماء يروى عن عائشة وعثمان وابن عباس قال ابن المذنب قد أجهوا على انه لا يقصر في
الصبح ولا في المغرب قال النووي ذهب الجمهور إلى انه يجوز ان يقصر في كل سفر مباح
وذهب بعض السلف إلى انه يشترط في القصر الخوف في السفر وبعضهم كونه سفر حج
أو عمرة ومن بعضهم كونه سفر طاعة حاج القائلون بوجوب القصر بجميع الأولى ملازمة
صلى الله عليه وسلم لا يقصر في جميع أسناره كما في حديث ابن عمر المذکور في الباب ولم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه أتم الرباعية في السفر البتة كما قال ابن القيم وأما حديث عائشة
الآتي المشتمل على انه صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة في السفر فـ... يأتي انه لم يصح ويجب
عن هذه الحجة بان مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب إلى ذلك جمهور أئمة الأصول
وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه بالنفاذ منها فرضت الصلاة ركعتين فأقرت
صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر وهو دليل قاطع على الوجوب لان صلاة السفر اذا
كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر وقد
أجيب عن هذه الحجة بأجوبة منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع راجع إلى ما شهد
زمان فرض الصلاة وانه لو كان ثابتاً لمقل تواتر او قد قدمنا الجواب عن هذه الاجوبة في
أول كتاب الصلاة في الموضع الذي ذكر فيه المصنف حديث عائشة ومنها ان المراد بقوله
فرضت أي قدرت وهو خلاف الظاهر ومنها ما قال النووي ان المراد بقوله فرضت
يعني ان أراد الاقتصار عليه ما يزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التخصيص وأقرت
صلاة السفر على جواز الاقتصار وهو تاويل متعسف لا يعول على مثله ومنها المعارضة
لحديث عائشة بادلتهم التي تمسكوا بها في عدم وجوب القصر وسيأتي ديان الجواب عنها
الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على
لسان نبيكم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة فهذا الصحابي الجليل
قد سكت عن الله عز وجل انه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أئني لله وأخشى من ان يحكي
أن الله فرض ذلك بلا برهان والحجة الرابعة حديث عمر عند النسائي وغيره صلاة الاضحية
ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى
الله عليه وسلم وسيأتي وهو يدل على ان صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الامر
وانهم لم تكن أربعاً ثم قصرت وقوله على لسان محمد نصريح بثبوت ذلك من قوله صلى الله
عليه وسلم الحجة الخامسة حديث ابن عمر الآتي بلفظ أمرنا ان نصل ركعتين في السفر
واحج القائلون بان القصر رخصة والتمام أفضل يحجج الاول منها قول الله تعالى ليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وفي الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة وعلى
ان الاصل التمام والقصر انما يكون من شيء أطول منه وأجيب بان الآية وردت في

اه قال أبو عبيد قلن انصرف عن يساره هذا أصاب السنة يريد والله أعلم حيث يلزم التيامن على انه سنة مؤكدة أو واجب والا
فما يظن ان التيسر سنة حتى يكون التيامن بدعة انما البدعة في رفع التيامن عن رتبته قاله في المصباح ورواه هذا الحديث ما بين

كوفي واسطى وبصري وفيه الحديث والخبار والعنونة وثلاثة من التابعين واخرجه مسلم وأبو داود والشافعي وابن
ماجه في الصلاة (عن جابر بن عبد الله رضي الله ٧٨ عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل من هذه الشجرة)

قال ابن بطال هذا يدل على إباحة
أكل الثوم لأن قوله أكل لفظ
إباحة وتعقبه ابن المنير بأن
الصفة إنما تعطى الوجود
لأحكام أي وجوده لا كل
وهو أعم من كونه مباحاً وغير
مباح وفي حديث ابن سعيد عند
مسلم الدلالة على عدم تحريمه في
قوله شجرة مجاز لأن المعروف في
اللسان أن الشجر ما كان له ساق
وما لا ساق له يقال له شجر وبهذا
فسر ابن عباس قوله تعالى
والنجم والشجر يسجدان قال
القسطلاني كما أن اسم كل منهما ما
يسقط على الآخر وطلق
أفصح الفصحاء من أقوى الدلائل
أه ومن أهل اللغة من قال ما
ثبت له أرومة أي أصل في الأرض
فهو شجر والنجم والنجم وخصوص
في كل نجم شجرة من غير عكس وقد
يسقط القول في ذلك في تنسيبها
فتح البيان (يريد الثوم) بضم
الهمزة قال الحافظ في التلخيص أعرف
الذي فسره وأظنه ابن جرير
يعني عبد الملك ورواه مسلم عن
يحيى القطان عن ابن جرير بلفظ
من أكل من هذه البقلة الثوم
وقال مرة من أكل البصل والثوم
والكراث ورواه ابن الزبير عن
جابر بن أنس عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن أكل البصل
والكراث ولم يكن يلدأ يومئذ
الثوم هكذا أخرجه ابن خزيمة قلت وهذا لا ينافي إذا يلزم من كونه لم يكن يرضهم أن لا يجلب إليهم حتى أخرجه

قصر الصفة في صلاة الخوف لافي قصر العدد لما علم من تقديم شرعية قصر العدد قال في
الهدى وما أحسن ما قال وقد يقال إن الآية انتزعت قصر ابتناول قصر الأركان
بالتخفيف وقصر العدد بقصر ركعتين وقيل بذلك بأميرين الضرب في الأرض والخوف
فإذا وجد الأمر أن أبيح القصر ان فيه يكون صلاة خوف مقصوداً وراعهما وأركانها وان
انتفى الأمران وكانوا آمنين مقيمين انتفى القصر ان فيصالحون صلاة تامة كاملة وان وجد
أحد السببين ترتب عليه قصر وحده فان وجد الخوف والاقامة قصرت الأرض كان
واستوفى العدد وهذا نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية وان وجد السببان فسر والامن
قصر العدد واستوفيت الأركان وصلت صلاة آمن وهذا أيضاً نوع قصر وليس بالقصر
المطلق وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد وقد تسمى تامة باعتبار
تمام أركانها وان لم تدخل في الآية اه الحجة الثانية قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
الباب صدقة تصدق الله بها عليكم فان الطاهر من قوله صدقة ان القصر رخصة فقط
وأجيب بأن الأمر بقبولها يدل على أنه لا يحصى عنها وهو المطلوب الحجة الثالثة ما في
صحاح مسلم وغيره ان الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم القاصرون
وممنهم المتم ومنهم المصائم ومنهم المفقرون لا يعيب بعضهم على بعض كذا قال النووي في
شرح مسلم ولم نجد في صحيح مسلم قوله فمنهم القاصرون ومنهم المتم وليس فيه إلا حديث
الصوم والافطار وإذا ثبت ذلك فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم على ذلك
وقررهم عليه وقد نادت أقواله وأفعاله بخلاف ذلك وقد تقرر ان إجماع الصحابة في عصره
صلى الله عليه وسلم ليس بحجة والخلاف بينهم في ذلك مشهور بعد موته وقد أنكر جماعة
منهم على عثمان لما أتم في وقاؤه له نوايل قال ابن القيم أحسنهم الله كان قد تاهل بمضى
والسافر إذا أقام في موضع وتزوج فيه أو كان له زوجة أتم وقد روى أحمد عن عثمان أنه
قال أيها الناس لما قدمت تاهات بهم أو أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا
تاهل رجل يلد فليصل به صلاة من قيام ورواه أيضاً عبد الله بن الزبير الحمدي في مسنده أيضاً
وقد أعله البيهقي بأنه طاعة وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم وسبأني الكلام عليه الحجة
الرابعة حديث عائشة التي وسبأني الجواب عنه وهذا النزاع في وجوب القصر وعدمه
وقد لاج من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب وما دعوى ان التمام أفضل
فقد دعت بما لا يثبت على الله عليه وسلم للقصر في جميع أسفاره وعدم مسدود التمام عنه كما
تقدم ويعد ان يلزم على الله عليه وسلم طول عمره المتطول ويدع الانضال (وعن عائشة
قالت خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت وقصر
وأتممت فقات بأبي وأمي أفبارت وصمت وقصرت وأتممت فقات أحييت يا عائشة رواء
الدارقطني وقال هذا السناد حسن وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقصر في السفر ويتم ويظهر ويصوم ورواه الدارقطني وقال اسماء صحيح الحديث الاول

لو امتنع هذا الجمل لكاتب رواية المحدث مقدمة على رواية الثاني وعند السراج عن نافع بلفظ نفي رسول الله صلى الله عليه

والله وسلم عن أكل الثوم يوم خيبر زاد مسلم حتى يذهب ريحها (فلا يغشأنا) أي فلا يأتنا فالمراد بالغيثيان الأثبان (في مساجدنا) والله وى مسجدنا وانظر ان المراد مسجد المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم ٧٩ دال على ان القول المذكور مدور

منه صلى الله عليه وآله وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا يريد بالمسجد المكان الذي أعد له صلى الله عليه وآله وسلم إقامة هناك أو المراد بالمسجد الجنس والاضافة الى المساجد ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان بالنظر فلا يقرب المساجد ونحوه مسلم وهذا يدفع قول من خص النبي بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكامه ابن بطال عن بعض أهل العلم ورواه قال القسطلاني وحكم رجبية المسجد حكمه لانها منه ولذا كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا وجد ريحها في المسجد بدأها بخارج من وجدت منه الى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه ويلحق بالثوم كل ذي ريح كريه وألحق بهم من يشبهه بخرا أو لجرحه رائحة وكالجمذوم والارص وأصحاب الصنائع الكريهة كالسمك والتاجر السكان والغزل وعورض بان أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع بخلاف الاجتزاء بالجمذوم فكيف يلحق المضمار المختار اه (قال الراوى) يعنى عطاه (قات بخبر ما يعنى به) أي بالثوم انضجاً أمناً (قال) جابر (ما أراه) بضم الهمزة أي ما أظنهم صلى الله عليه وآله وسلم (يعنى) أي بقصد (الانثى) بكسر التون مع الهمزة والمد وجزم

أخرجه أيضا الساقى والبيهقى بزيادة عائشة اعلمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا نبي الله صلى الله عليه وسلم وقصرت الحديث وفي اسناده العلامة بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد النخعي عن ابي حنيفة عن ابن زهير قال ابن حبان كان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الانبياء فيبطل الاحتجاج به فيه لم يوافق الانبياء وقال ابن معين ثقة وقد اختلف في سماع عبد الرحمن منه افعال الدارقطني أدرك عائشة ودخل عليه ما هو مرأى قال الحافظ وهو كما قال في تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليه ما هو صغير ولم يسمع منها واذا عى ابن أبي شيبة والطحاوى ثبوت سماعه منها وفي رواية الدارقطني عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة قال أبو بكر النيسابورى من قال فيه عن عائشة فقد أخطأ واختلف قول الدارقطني فيه فقال في السنن اسناده حسن وقال في العمل المرسى لاشبهه قال في البدر المنير ان في متن هذا الحديث فكاره وهو كون عائشة خرجت معه في عمرة رمضان والمشهور انه صلى الله عليه وسلم لم يقر إلا أربع عمر ليس من ثبوت في رمضان بل كاهن في ذى القعدة الا انى مع حجته فكان احرامها في ذى القعدة وبعلمها في ذى الحجة قال هذا هو المعروف في الصحيحين وغيرهما قال وتعمل بعض شيوخنا الحفاط في الجواب عن هذا الاشكال فقال لعل عائشة ممن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفره عام الفتح وكان سفره ذلك في رمضان ولم يرجع من سفره ذلك حتى اعقر عمرة الجهرانة فاشارت بالقصر والاقسام والقطر والقيام والعمرة الى ما كان في تلك العمرة قال قال شيخنا توقدروى من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في رمضان ثم رأيت بعد ذلك القاضي عياضا أجاب بهذا الجواب فقال لعل هذه عملها في شوال وكان ابتداء خروجها في رمضان وظاهر كلام أبي حاتم بن حبان انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في رمضان فانه قال في صحيحه اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عمر الاولى عمرة القضاء سنة القابل من عام الحديبية وكان ذلك في رمضان ثم الثانية حيث فتح مكة وكان فتحها في رمضان ثم خرج منها قبل هوازن وكان من أمره ما كان فلما رجع وبلغ الجهرانة قسم الغنائم بها واعتمر منها الى مكة وذلك في شوال واعتمر الرابعة في حجته وذلك في ذى الحجة سنة عشر من الهجرة واعترض عليه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسى في كلام له على هذا الحديث وقال وهم في هذا في غير موضع وذكر أحاديث في الرد عليه وقال ابن حزم هذا حديث لا يخبر فيه وطعن فيه ورد عليه ابن النجوى قال في الهدى بعد ذكره هذا الحديث وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول هذا حديث كذب على عائشة ولم تكن عائشة لتصل بخلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الصحابة وهي تشهدهم يقصرون ثم تنهى وحدها بالاموجب كيف وهى القائلة فرضت الصلاة ركعتين فزيدت في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر

الكرمالى بان السائل عطاه والمسؤل جابر وتبعه البرماوى والعينى وقال الحافظ في الفتح أظن السائل ابن جريج والمسؤل عطاه وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد الى ذلك ومقتضى قوله الانثى انه لا يكره المطبوخ وفي حديث علي بن داود قال نهى

من أكل الثوم الاطبخوا في حديثه ما رواه بن قرة عن ابيه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هاتين الشئتين وقال من أكلهما
فلا يقرب من مسجدنا ولا ان كنتم لابد آكلهما ما قامبتوهما طبخنا (وقيل الاتقنة) اي قال محمد بن يزيد عن ابن جريج ما رواه يعني
الاتقنة اي بدل نيشه والنتن: فتح النون وسكون ٨٠ المتقاة الفوقة الراحة الكريمة ورواه هذا الحديث ما بن بخاري وبصري

ومكي وشيخ البخاري المسندي من
افراد وفيه الحديث والاعبار
والسمع والقول واخرجه مسلم
والنسائي في الصلاة والترمذي في
الاطعمة (وعنه) اي عن جابر
(رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من أكل
ثوما وبصل افليه تنان أو قال
(ثوما بصل مسجونا) شئ من
الزهرى (وليفعه في بيته) وهو
أخص من الاعتزال لانه أعم من
أن يكون في البيت أو غيره (وان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
لم قدم المدينة من مكة ونزل في
بيت أبي أيوب الانصاري في
السنة الاولى من الهجرة (اي)
من عند أبي أيوب (بقدر) بكسر
القاف ما يطبخ فيه الطعام ويجوز
فيه التنايت والتذكير والتنايت
اشهر السكن الضمير في قوله نيشه
خضرات يعود الى الطعام الذي
في القدر فالقدير اي بقدر من
طعام فيه خضرات ولهذا
لما عاد الضمير على القدر اعاده
بالتنايت حيث قال فاخبر بها
فيها وحيث قال قربوها (فيه)
خضرات) بفتح الخاء وكسر
الضاد او بضم الخاء وفتح الضاد
جمع خضرة (من يقول) اي
مطبوخة فوجدنا ارجحها لان
الرائحة لم تفت منها بالطبخ فكانها
نيشة (فسال فاخبر بها فيها) اي

فكيف يظن بها انه اتزيد على فرض الله وتخالف رسول الله وأصحابه وقال الزهري
اهتمام لما حدثه عن أبيه عنها بذلك فاشأنها كانت تتم الصلاة قال تناولت كما تناول عثمان
فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن فعلها فافترها عليه فقال لا تأويل حينئذ وجه
ولا يصح ان يضاف اهتمامها الى التأويل على هذا التقدير وقد أخبر ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يكن يزيد في السفر على ركعتين ولا أبو بكر ولا عمر أفطن بعائشة ام
المؤمنين مخالفتهم وهي تراهم يتصرفون وأما بعد موته فأنتم كما أنتم عثمان وكلاهما
تأول تأويله في رواية لم يلق تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له اه والحديث
الثاني صحيح اسماه الدارقطني كذا كره المصنف قال في التلخيص وقد استنكره أحد
وصحته بعدد فان عائشة كانت تتم وذكروا أنها تناولت ما تناول عثمان كما في الصحيح فلو
كان عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروة عنها أنها تناولت قال في الهدى
بعد ذكر هذا الحديث وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول هو كذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وقد روى كان يقصر وتتم الاول بالياء آخر الحروف والثاني بالتاء المتناهية
من فوق وكذلك ينطرونه وم قال شيخنا وهذا باطل ثم ذكر نحو الكلام السابق من
استبعاد مخالفة عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والعصاة وكذا ضبط الحفاظ في
التلخيص افظ تتم وتصوم في هذا الحديث بالمتناهية من فوق وقد استدلل بحديثي الباب
القائلون بأن القصر رخصة وقد تقدم ذكرهم ويجب ان يعلم بأن الحديث الثاني لا حاجة
فيه لهم لما تقدم من ان لفظ تتم وتصوم بالمتناهية لان فعلها على فرض عدم معارضته
لقوله رفته صلى الله عليه وسلم لا حاجة فيه فكيف اذا كان معارضتها ثابتا عنه
من طريقها وطريق غيرها من العصاة وأما الحديث الاول فلو كان صحيحا لكان
حجة لقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب عنها أحسنت ولا يمكنه لا يفتقر لمعارضته
ما في الصحيحين وغيرها من طريق جماعة من العصاة وهذا بعد تسليم انه حسن
كما قال الدارقطني فكيف وقد طعن فيه بتلك المطاعن المنقذة فانه بمجرد ما توجب
سقوط الاستدلال به عند عدم المعارضة (وعن عمر انه قال صلاة السفر ركعتان

وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان غمام من
غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والشافعي وابن ماجه وعن ابن
عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتانا ونحن ضلال فلما افكان فيها هلمنا ان
الله عز وجل أمرنا ان نصل ركعتين في السفر رواه الشافعي وعن ابن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يكره ان تؤتى معصيته رواه أحمد
الحديث المروي عن عمر بن الخطاب رجال الصحيح الا يزيد بن زياد بن أبي الجهم وقد وثقه أحمد

القدر (من القول فقال قربوها) اي القدر والخضرات او بالقول مشيرا (اليه من اصحابه كان معه) هو ابو أيوب وابن
الانصاري واستدل في فتح الباري بكونه ابا أيوب بحديث مسلم في قصة نزول صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال وكان يقدم للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فاذا جرحه اليه اي بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه سأل من موضع أصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فممنع ذلك مرة فقبل فلم يأكل وكان الطعام فيه قوم ٨١ فقال احرام هو يا رسول الله قال لا ولكن

أكرهه أه أو هو وغيره الحديث

أم أيوب المروى عن أبي خزيمة

وحبان قالت نزل علينا رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم لم

فتكنا ناله طعاما فيه بعض

البقول الحديث وفيه قال كرا

فاني لست كأحد منكم فهذا

أمر بالاكل للجماعة (فلما رآه)

أي رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لم يأبأ أيوب أو غيره (كره

أكلها قال كل فاني أأبى من

لاتأبى) أي من الملائكة وعند

أبي خزيمة وحبان من وجه آخر

ارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم

أرسل اليه بطعام من

خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير

فيه أثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقال يا كل فقال له

ما منعك أن تأكل فقال لم أر أثر

يدك قال استحي من ملائكة

الله وليس بحرم وعندهما أيضا

اني أخاف أن أؤذي صاحبي

واسئل به المهاب على أن

الملائكة أفضل من الآدميين

وتعقب بأن لا يلزم من تفضيل

بعض الأفراد على بعض تفضيل

الجنس على الجنس واختلف

هل كان كل ذلك حراما على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أولاً والراجح الحل له وم قوله

وليس بحرم ورواة هذا الحديث

ما بين مصري ومكي ومديني

وفيما الحديث والعنينة وأخرجه البخاري في الاعتصام ومسلم في الصلاة وأبو

داود في الاطعم من التناهي في الوجبة (وفي رواية أن يدر) بفتح الباء وسكون الهمزة قبل قال ابن وهب في تفسيره

وابن وهب وقد روى من طريق أخرى ما يندرجها رجال الصحيح وقد قال ابن التيم في الهدى هو ثابت عنه قال وهو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما بالنا نقصر وقد أمنا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته قال ولا تناقض بين حديثيه فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما أجابه بان هذا صدقة الله عليكم ودينه اليسر السمع علم عمر أنه ليس المراد من الآية قصر العدد كما فهمه كثير من الناس قال صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر وعلى هذا فلا دلالة في الآية على أن قصر العدد مباح منفي عنه الجناح فإن شاء المصلى فعله وإن شاء الله وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواظب في أسفاره على ركعتين فلم يربع قط الأشياء أنه في بعض صلاة الخوف وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما وفي رواية كما يجب أن توفي عزائم وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود عن عائشة عنده أيضا والمراد بالرخصة التسهيل والتوسعة في ترك بعض الواجبات أو إباحة بعض المحرمات وهي في ألسان أهل الأصول الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب أو الحرمة لا يذروا فيه أن الله يحب أن يتبين ما شرعه من الرخص وفي تشبيه تلك المحبة بكرهاته لا يتبين المعصية دليل على أن ترك آتيان الرخصة ترك طاعة كالترك للطاعة الحاصل باتيان المعصية وحديث ابن عمر لأول من أدلة القائلين بأن القصر واجب لقوله فكذلك فيما علمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نصلي ركعتين في السفر وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب الرد على من قال إذا خرج منها لم يقصر إلى الليل)

(عن أنس قال سميت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعا وصليت

مع العصر بذي الحليفة ركعتين متفق عليه وعن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي قال

سألت أبا عبد الله عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة

أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شعبة السائل رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله

وصليت معه العصر بذي الحليفة هكذا في رواية البخاري ذكرها الكشميني وهي ثابتة

عنده مسلم وعنده البخاري أيضا في كتاب الحج وقد استدل بذلك على إباحة القصر في السفر

القصر لان بين المدينة وذى الحليفة ستة أميال وتعقب بأن ذى الحليفة لم تكن منتهى

السفر وإنما خرج إليها حيث كان قاصدا إلى مكة واتفق نزولهم أذ كانت أول صلاة

حضرت صلاة العصر فقصرها واستقر به صلى الله عليه وسلم إلى أن رجع قوله إذا خرج مسيرة ثلاثة

أميال اختلف في تقدير الميل فقال في الفتح الميل هو من الأرض منتهى مد البصر لان

البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى ينفى إدراكه وبذلك جزم الجوهري وقيل إن ينظر

إلى الشخص في أرض مستوية فلا يدرى أرجل هو أم امرأة أو ذهاب أو أت قال النووي

الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشور أصبعان معترضة معتدلة والأصبع ست

١١ نيل ت

وفيما الحديث والعنينة وأخرجه البخاري في الاعتصام ومسلم في الصلاة وأبو داود في الاطعم من التناهي في الوجبة (وفي رواية أن يدر) بفتح الباء وسكون الهمزة قبل قال ابن وهب في تفسيره

(يعنى طبقا) شبهة بالبدر وهو القمور عند كماله لاستدارته (فيه حضرات) أى من بقول وظاهره ان القول كانت فيه شبهة لكن لا مانع من كونها كانت مطبوخة ٨٢ وقد رجع جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه - لكن ابن وهب فسر

البدر بالطبق فدل على انه حدث به كذلك والذي يظهر ان رواية القدر أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعا فان فيه النصريح بالطعام ولا تضر بين امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من أكل الثوم وغيره مطبوخا وبين انه لهم في أكل ذلك مطبوخا فقد دلت على ذلك بقوله انى است كاحد منكم وقد ترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخا وقد جمع القرطبي في المفهم بين الروايتين بان الذي كان في القدر لم ينفج حتى تفضل وانتخبه فبقى في حكم المأكل واستدل بالحديث الباب على ان صلاة الجماعة ليست فرض عين قال ابن دقيق العيد لان اللازم من منعه أحد أمرين اما أن يكون أكل هذه الامور مباحا فتسكون صلاة الجماعة ليست فرض عين أو مباحا فتكون فرضا ويحوز الامعة على اباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين وتنتقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على ان الجماعة فرض عين لكن صرح ابن حزم منهم بان أكلها دلال مع قوله بان الجماعة فرض عين قال الخطابي توهم بعضهم ان أكل الثوم عذر في الخلط عن الجماعة وانما هو عقوبة لا كله على فعله انحرص فضل الجماعة اهـ والهادي

شعيرات مترصة متدلة قال الحافظ وهذا الذي قال هو الاشهر رويهم من غير عن ذلك باثني عشر ألف قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان وقيل خمسمائة وصححه ابن عبد البر وقيل ألف ذراع رويهم من غير عن ذلك بالف خطوة لجعل قال ثم ان الذراع الذي ذكره النووي تحريره قد سحره غيره بذراع الحديد المشهور في مصر والحجاز في هذه الامصار فوجد ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن فعلى هذا فالليل بذراع الحديد في القول اشهر وخمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا قوله أو ثلاثة فراجع القمور في الاصل السكون ذكره ابن سبويه وقيل السعة وقيل الشئ الطويل وذكره كراخرا ان القمور فارسي معرب وهو ثلاثة أميال واعلم انه قد وقع الخلاف الطويل بين علماء الاسلام في مقدار المسافة التي يقصر فيها الصلاة قال في الفتح في كي ابن المذرو وغيره فيها نحو ما من عشر بن قولنا أقل - قيل في ذلك يوم وليلة وأكثر مادام غائبا عن بلده وقيل أقل ما قبل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري واحتج له بإطلاق السفر في كتاب الله تعالى كقوله واذا قرأتم في الارض الآية وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يخص الله ولا ربه ولا المسلمون بجمعهم سفر من سفر ثم احتج على ترك القصر فيعادون الميل بان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج الى البتة ليعيد لادن الموتى وخرج الى النساء لغانط والناس معه فلم يقصر ولا أطار وذكر في الحديث من أقوال الصحابة والتابعين والائمة والفقهاء في تقدير مسافة القصر أقوالا كثيرة لم يحط بها غيره واستدل بها ورواها ثلاث الاستدلالات وقد أخذ بظاهر حديث أنس المذكور في الباب الظاهرية كما قال النووي فذهبوا الى ان أقل مسافة القصر ثلاثة أميال قال في الفتح وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرح وقوله من خالفه على ان المراد المسافة التي يتدأمنها القصر لا غاية السفر قال ولا يخفى بعد هذا الجمل مع ان لبيق في ذكر رواية من هذا الوجه ان يحيى بن يزيد واويه عن أنس قال سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج لي الكوفة يعني من البصرة فاصلي ركعتين ركعتين حتى أجمع فقال أنس فذكر الحديث قال فظهر انه سأل عن جواز قصر في السفر لاعتناء الموضع الذي يتدأ القصر منه وذهب الشافعي ومالك وأصحابهم ما والبيت والاوزاع وفتوا أصحاب الحديث وغيرهم الى انه لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وهما ثمانية وأربعون ميلا هاشمية كما قال النووي وقال أبو حنيفة والكونيون لا يقصر في أقل من ثلاث مراحل وروي عن عثمان وابن مسعود وروحه ذبيقة وفي البصر عن أبي حنيفة ان مسافة القصر أربعة وعشرون فرسخا وحكي في البصر أيضا عن زيد بن علي والنفس الزكية والداعي والمؤيد بالله وأبي طالب والنوري والكرخي واحد روى الروايات عن أبي حنيفة ان مسافة القصر ثلاثة أيام بسير الابل والاقلام وذهب الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم

ان أكل الثوم عذر في الخلط عن الجماعة وانما هو عقوبة لا كله على فعله انحرص فضل الجماعة اهـ والهادي
(عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبر منبوذ) أي منفرد في ناحية عن القبور وفي

رواية باضافة قبر الى منبوء أي قبر لقيط أي قبر لم مطروح (فأهم ومعه وأهله) أي على القبر ولا يذروا خلفه والغرض منه ان ابن عباس حضر صلاة الجماعة ولم يكن اذذاك باثغافه ومطابق للجزء ٨٣ الثالث والجزء السادس في قوله وصنفونهم

وكذا في الاول لانه لم يكن يصلي الا بوضوء ورواة هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه تابعي عن تابعي والتحديث والاختبار والسمع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الجنايز وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغسل يوم الجمعة واجب) أي كالأوجب في التركيد (على كل محتمل) أي بالغ فوق إيجاب الغسل على الصبي بلوغه وهو مطابق للجزء الثاني من الترجمة وهو قوله ومتى يجب عليهم الغسل ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني وفيه الحديث والعنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي الشهادات وكذا مسلم وأبو داود في الطهارة والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال له رجل) لم يسم أو هو الراوي (ثم دخلت الخرج) أي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي أحضرت خروج النسا معهما صلى الله عليه وآله وسلم) قال (نم) شهدته (ولو لا مكاني منه) أي قرى منه صلى الله عليه وآله وسلم

والله ادى الى ان مسابقته بريد فصار قد ارى قال أنس وهو مروى عن الاوزاعي ان مسابقته يوم وليلة قال في الفتح وقد أورد البخاري ما يدل على ان اختياره ان أقل مسافة القصر يوم وليلة يعني قوله في صحيحه روى النبي صلى الله عليه وسلم السنن يوم وليلة بعد قوله باب في كم يقصر الصلاة وجميع هذه الاقوال مأخوذة بعضها من قصره صلى الله عليه وسلم في أسفاره وبعضها من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا ومعه اذ وحرم عند الجماعة الا للنسائي في رواية للبخاري من حديث بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لان سفر المرأة ثلاثة أيام الا مع ذي محرم وفي رواية لابن داود لان سفر المرأة يرد اذ في جميع ذلك أما قصره صلى الله عليه وسلم في أسفاره فلم يدر استلزام فعله اهدم الجواز فيعادون المسافة التي قصر فيها وأما من سافر المرأة عن ان تسافر ثلاثة أيام بفريدي محرم بغاية ما فيه اطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام وهو غير مناف لانهم فيعادونها وكذلك ثبوتها عن سفر اليوم بدون محرم والبريد لا ينافي جواز القصر في ثمة أميال أو ثلاثة فراسخ كما في حديث أنس لان الحكم على الأقل حكم على الاكثر وأما حديث ابن عباس عند الطبراني انه صلى الله عليه وسلم قال يا أهل مكة لا تنصروا في أقل من أربعة برد من مكة الى عسفان فليس مما تقوم به حجة لان في اسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبير وهو متروك وقد نسب به النووي الى الكذب وقال الازدي لا تحل الرواية عنه والراوى عنه اسمعيل بن عياش وهو ضعيف في الجازيز وعبد الوهاب المذکور مجازي والصحيح انه موقوف على ابن عباس كما أخرجه عنه الشافعي بإسناد صحيح ومالك في الموطأ اذا تقررت هذه اقامتين هو ثلاثة فراسخ لان حديث أنس المذکور في الباب متردما بينهما وبين ثلاثة أميال والثلاثة أميال مندرجة في الثلاثة فراسخ فيؤخذ بان أكثر احتياطاً وان كنهه روى سعيد بن منصور عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر فمضاه يقصر الصلاة وقد أورد الحافظ هذا في التلخيص ولم يتكلم عليه فان صح كان القرع هو المتيقن ولا يقصر فيمادونه الا اذا كان يسمى سفر الغة أو شرعا وقد اختلف أيضا فيمن قصد سفر يقصر في مثله الصلاة على اختلاف الاقوال من أين يتصرف فقال ابن المنذر أجمعوا على ان يريد السفر أن يتصرف اذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلافوا في قبلي الخروج من البيوت فذهب الجمهور الى انه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين الى انه اذا أراد السفر صلى ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال اذا ركب قصر ان شاء رجع ابن المنذر الاول بانهم اتفقوا على انه يتصرف اذا فارق البيوت واختلفوا في ما قبل ذلك فعليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت انه لقصر قال ولا أعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قصر في سفر من أسنه له الا بعد خروجه من المدينة

(باب ان من دخل بلد فنوى الإقامة فيه أربعة أي قصر)

(ما شهدته) قال الراوى (يعني من صفه في) عليه الصلاة والسلام (العلم) أي الراية أو العلامة أو المنار (الذي عنده) كثير (ابن الصلت) ابن عبد بكر الكندي (ثم خطب ثم أتى النسا فوقفوا من يذ كرهن) من التذ كبير (وأمر من أن يتصدقن) لانهن

أكثر أهل النار وأوان الوقت كل وقت حاجة والمواساة والصدقة كانت يومئذ أفضل وجوه البر (بجملت المرأة تهوى) بضم
أوله من الرباى وبفتحها من الثلاث ٨٤ أى قوى (بيدها إلى حلقها) بفتح الحاء واللام وبكسر الحاء أيضا الثامن لأنصر له

أوالفـ رط ولا مسـ يلى بسكون
اللام مع فتح الـ أى المـ الذى
يعلق فيه (تلقى) من الاقواء أى
ترى (في قوب بلال) الخاتم والقرط
(ثم أنى) صلى الله عليه وآله وسلم
(هو وبلال البيت) ولاى
الوقت الى البيت ومطابقة
للجزء لاؤل من الترجمة فى قوله
ما ثم دنه يعنى من صفه ورواة
هذا الحديث ما بين كوفى
وبصرى وفيه التمسيد
والسمع والقول وأخرجه
البخارى أيضا فى العبدى
والاعتصام وأبو داود والشافى
فى الصلاة (عن ابن عمر رضى
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال إذا استأذنتكم
نساءكم بالليل الى المسجد
للعادة (فأذنوا لهـن) قال
القسطلانى أى إذا أمنت
المقدمة من وعلمين وذلك هو
الاجاب فى ذلك الزمان بخلاف
زماننا هذا الكثرة الفـاد
والمفسدين وهل الامر للازواج
أمرئىب أو وجوب حمله اليه فى
على الذب لحديث وصلا تـكن
فى دوركن أفضل من صلاتـكن
فى مسجد الجماعة وقيد بالليل
لكونه أسـمـ لكن لم يذكر أكثر
الرواة عن حنظلة قوله بالليل
وكذا رواه بغيره بالليل لم وغيره
والزيادة من الثقة مقبولة اهـ

(عن أبي هريرة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة فى البـ بروا المقام بمكة الى
أن رجعا واركتين ركعتين رواه أبو داود والطحاوى فى مسنده وعن يحيى بن أبى اسحق
عن أنس قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة فصل ركعتين
ركعتين حتى رجعنا الى المدينة قلت أقمتم بها سبأ قال أقنابم بأعشر امتفق عليه ولمسـ
خرجنا من المدينة الى الحج ثم ذكر مثله وقال أحدا غاوجه حديث أنس أنه حسب
مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومضى والا فلا وجه له غير هذا واحتج به حديث جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة رابعة من ذى الحجة فأقام بها الرابع
والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح فى اليوم الثامن ثم خرج الى حـ وخرج من
مكة متوجها الى المدينة بعد أيام التشريق ومضى ذلك كله فى الصبح وغيرهما) قول
ركعتين ركعتين زاد البيهقى الا المغرب قول أقنابم بأعشر هذا الابعاض حديث ابن
عباس وعمران بن حصين الا سبيل لانهم ما فى فتح مكة وهذا فى حجة الوداع قوله وقال أحمد
الحـ هذا لا بد منه لما فى حديث جابر المذكور فى الباب ومثله أيضا حديث ابن عباس عند
البخارى بلانظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لبعج رابعة يلبون بالحج فأمرهم أن
يجمعوها عمة الحديث قال فى الفتح ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتسكون
مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس ويكون مدة إقامته بمكة أربعة
أيام لا سوى لأنه خرج منها فى اليوم الثامن فصلى بمضى وقال الطبرى أطلق على ذلك
لإقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع التمسك وهو فى حكم التابع بمكة لأنهم المقصود
بالإقامة لا يتجه سوى ذلك كما قال أحمد وقال النورى فى شرح مسـ لم أن النبي صلى الله
عليه وسلم قدم مكة فى اليوم الرابع فأقام بها الخامس والسادس والسابع وخرج منها
فى الثامن الى منى وذهب الى عرفات فى التاسع وعاد الى منى فى العاشر فأقام بها الحادى
عشر والثانى عشر ونشر فى الثالث عشر الى مكة وخرج منها الى المدينة فى الرابع عشر
فدعا فقامته صلى الله عليه وسلم فى مكة وسواها عشرة أيام اهـ وقد أشار المصنف بترجمة
الباب الى رد على الشافى حيث قال ان المسافر يصير بنية إقامة أربعة أيام مقبلا وقد
زعم الطحاوى بان الشافى لم يسـ فى ذلك رد ذلك فى الفتح بان أحمد قد قال بنحو ذلك
وهى رواية عن مالك ونسبته فى البحر الى عثمان وسـ عـدين المسبب وأبى ثور ومالك
واستدل لهم بنبيه صلى الله عليه وسلم لاهـ جـ عن إقامة فوق ثلاث فى مكة فتكون الزيادة
عليها إقامة لا قدر الثلاث ورد بان الثلاث قدر قضاء الحوائج ~~الـ~~ كونها غير إقامة
وذهبت القاسمية والناصر والامامية والحـ بن صالح وهو مروى عن ابن عباس أنه
لا يتم الصلاة الا من نوى إقامة عشر واحتجوا بما روى عن علي عليه السلام أنه قال يتم
الذى يقرب عشر والذى يقول اليوم أخرج غدا أخرج يومئذ أخرج يومئذ أخرج يومئذ

قال لنورى استدله على ان المرأـ لا تخرج من بيت زوجها الا بانه توجه الامر الى الزوج بالاذن وتعبه به
مبين دقيق العـ بيانه ان أخـ من المفهوم فهو مفهوم لقبه وهو ضعيف لكن يتقوى بان يقال ان منع الرجال نساءهم أمر

مهر و انما خلق الحكم بالمساجدين على الجوار فيبقى ما عداه على المنع وفيه اشارة الى ان الاذن المذكور غير الواجب لانه لو كان واجبا لاتفى معنى الاستئذان لان ذلك انما يتحقق اذا كان المستأذن مخيرا ٨٥ في الاجابة والرد وعند أبي داود وابن

نخبة من حديث أبي هريرة
وعند ابن حبان من حديث زيد
ابن خالد لا تمنعوا الماء الله مساجد
الله ولم يلم من حديث زيب
امرأة ابن مسعود اذا نهدت
احدا كن المساجد فلا تقس طيبا
او ويلحق بالطيب ما في معناه
لان سبب المنع منه ما فيه من
تحريك داعية الشهوة كحسن
الملبس والخليل الذي يظهر
والزينة الفاخرة وهكذا
الاختلاط بالرجال وخلق كثير
من النساء المالكين وغيرهم
بين الشابة وغيرها وفيه نظر الا
ارأخذ الخوف عليها من جهتها
لانها اذا عرت مما ذكر وكانت

مدة مدة معينة
مدة مدة حصل الامن عليهم ولا سيما
اذا كان ذلك بالليل وقد ورد في
بعض طرق الحديث ما يدل على
ارحالة المرأة في بيتها افضل من
صلاتها في المسجد وذلك في رواية
حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر
بأن لا تمنعوا النساء كم المساجد
ويؤمنن خبيرهن أخرجه أبو
داود وصححه ابن خزيمة ولا احمد
والطبراني من حديث أم حميد
الاعدية انما اجئت الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فشئت يا رسول الله اني أحب
الصلاة معك قال قد علمت
وصلاتك في بيتك خير لك من
صلاتك في حجرتك وصلاتك في

بانه من مسائل الاجتهاد وقال أبو حنيفة انه يتم اذا عزم على اقامة خمسة عشر يوما واستح
مدروى عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا اذا أفت ليلة وأنت مسافر وفي نفسك أن
تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة وروايته لا حجة في أقوال الصحابة في المسائل التي
لا جتماد فيها مسرح وهذه من اوردى عن الازاعي التحديد بانى عشر يوما ومن ربيعة
يوم وابيلة وعن الحسن البصرى أن المسافر يصير مقبلا دخول البلد وعن عائشة بوضع
الرجل قال الامام يحيى ولا يعرف لهم مستند شرعى وانما ذلك اجتهاد من أنفسهم والامر
كما قال هذا الامام والحق ان من حطر رحله يلد ونوى الاقامة به أياما من دون تردد
لا يقال له مسافر فيتم الصلاة ولا يقصر الدليل ولا دليل ههنا لا ما في حديث الباب من
اقامته صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة والاستدلال به متوقف على
ثبوت انه صلى الله عليه وسلم عزم على اقامة أربعة أيام الا أن يقال ان تمام اعمال الحج في
مكة لا يكون في دون الأربع فكان كل من يحج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار
ويكون الظاهر والاصل في حق من نوى اقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام والالزم أن
يقصر الصلاة من نوى اقامة سنين متعددة ولا قائل به ولا يرد على هذا قوله صلى الله عليه
وسلم في اقامته بمكة في الفتح اما قوم سقروا كما سيأتى لانه كان اذ ذلك متريدا ولم يعزم على
اقامة مدة معينة

• (باب من أقام قضاء حاجة ولم يجمع اقامة) •

عن جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه أحمد
وأبو داود وعن عمران بن حصين قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع ثمانية
الفتح فاقام بمكة ثمانين عشرة ليلة لا يصل الا ركعتين يقول يا أهل البلدة صلوا أربعة فانا
سفر رواه أبو داود وفيه دليل على انه لم يجمع اقامة وعن ابن عباس قال لما فتح النبي صلى
الله عليه وسلم مكة أقام فيها تسع عشرة ليلة ركعتين قال فتحن اذا سافرتا فمقتاتع
عشرة قصرنا وان ردها غمنا رواه أحمد والبخاري وابن ماجه ورواه أبو داود والبيهقي قال
سبع عشرة وقال قال عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أقام تسع عشرة وعن
عصامة بن شرحبيل قال خرجت الى ابن عمر فقلت ما صلاة المسافر فقال ركعتين ركعتين
الاصالة المغرب ثلاثا قلت أرأيت ان كلذى لم حار قال وما ذى الجواز قلت مكان فجمع
فيه وفيه مع به ونمكت عشرين ليلة أو خمس عشرة ليلة فقال يا أيها الرجل كنت
بأذربيجان لأدري قال أربعة أشهر أو شهرين فقرأتهم يصلون ركعتين ركعتين رواه أحمد
في مسنده) أما حديث جابر أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن خزيمة والذوري
وأهله الدارقطني في المال بالارسال والانتقطاع وان على من المبارك وغيره من الحفاظ

بجرك خير لك من صلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من
صلاتك في مسجد الجماعة قال الحفاظ واسناد أحسن وله شاهد من حديث ابن مسعود وعنده أبي داود ووجه كون صلاتها

في الاثنى افضل تحقق الامن فيه من الفتنة وينا كذلك بعد وجود ما أحدثت النسا من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة
ما قالت ومن ذلك بعضهم بقول عائشة ٨٦ في منع النساء مطلقا وفيه نظر اذا لا يرتب على ذلك تغير الحكم لانها علقته على شرط

لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت
لو رأى المنع في حال عليه لم يرد لم يمنع
فاستقر الحكم حتى ان عائشة لم
تصرح بالمنع وان كلامها يثبت
بانها كانت ترى المنع وأيضا فقد
علم الله سبحانه وتعالى ما يحدث
فما أوحى الى نبيه صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يمنعهم ولو كان ما
أحد من يـ... تلزم منهم من
المساجد بل كان منهم من من
غيرها كالاسواق والى وأيضا
قالا... ما وقع من بعض
النساء لا من جميعهن فان تعين
المنع فليكن لمن أحدثت والاولى
أن ينظر الى ما يحدث منه الفساد
فيصحب لا شاربته صلى الله عليه
 وآله وسلم الى ذلك بمنع الطبيب
والزينة وكذا التقييد بالليل اه
ما في الفتح زاد القسطلاني نعم
صلاها في بيتها افضل من صلاحها
في المسجد واستندت من قول
عائشة هذا يعني لو أدرك النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث
النساء... من كما منعت النساء
بني اسرائيل الحديث أنه يحدث
للناس فتاوى به... ما أحدثوا
كما طاله الامام مالك وليس هذا
من التمسك بالمصالح المراد
المباينة للشروع كما توجه بعضهم
وانما مراده كراد عائشة أي
يحدثون أمرا تقتضي أصول
الشريعة فيه غير ما تقتضيه قبل

رواه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلان الاوزاعي روى عن
يحيى عن أنس فقار بضع عشر توبهم هذا المذهب أخرجه البيهقي وهو ضعيف وقد اختلف فيه
على الاوزاعي ذكره المداقطن في العال وقال الصحيح عن الاوزاعي عن يحيى أن أنسا كان
يقوله قال الحافظ ويحيى لم يسمع من أنس وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه أيضا
الترمذي وحسنه والبيهقي وفي اسناده على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف قال الحافظ
وانما حسن الترمذي حديثه لشواهد ولم يعتبر الاختلاف في المدة كما عرف من عادة
المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الاسانيد دون السباق وأما حديث ابن عباس
فأخرجه أيضا باللفظ سبع عشرة بقية... السمين ابن حبان وأما الاثر المروي عن ابن عمر
فذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وأخرجه البيهقي... سند قال الحافظ صحيح
بالنظر ان ابن عمر أقام بأذربيجان... أشهر... الاختلاف في الأحاديث في
أقامته صلى الله عليه وسلم في مكة عام الفتح فمروى ما ذكره المصنف وروى عشر من أخرجه
عبد بن حميد في مسنده عن ابن عباس وروى خمسة عشر أخرجه النسائي وأبو داود وابن
ماجه والبيهقي عن ابن عباس أيضا قال البيهقي أصح الروايات في ذلك رواية البخاري
وهي رواية تسع عشرة بتقديم التام وجمع امام الحرمين والبيهقي بين الروايات باحتمال
أن يكون في بعضها لم يعد يومى الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر... السمين
وعدها في بعضها وهي رواية تسع عشرة بقية... السمين... السمين
الخروج وهي رواية ثمانية عشر قال الحافظ وهو جمع متين وتبقى رواية خمسة عشر شاذة
لخالفتم ورواية عشرين وهي صحيحة الاسناد الا انها شاذة أيضا اه وقد ضعف الثوري
في الخلاصة رواية خمسة عشر قال في الفتح وليس بجيد لان روايات ائمهات ولم يفردها ابن
ماحق فقد أخرجهما النسائي من رواية عمار بن مالك عن عبد الله كذلك إذا ثبت انها
صحيحة فلا يحمل على ان الراوى ظن ان الاصل سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول
والخروج فذكر كرائها خمسة عشر واقتضى ذلك ان رواية تسع عشرة أرجح الروايات
وبهذا أخذنا... بن راهويه وبرجها أيضا انها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة
وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ما ورد فيحمل ما زاد على
انه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين وقد اختلف العلم في تقدير المدة
التي يقصر فيها المسافر اذا أقام ليلة... من ترددوا غير عازم على إقامة أيام معلومة
فذهب الهادي والقاسم والامامية الى ان من لم يدرم إقامة مدته معلومة كمنظار الفتح
يقصر الى شهر ويتم بعده ويستدلوا بقول علي عليه السلام المتقدم في شرح الباب الاول
وقد تقدم الجواب عليه وذهب أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى وهو مروي عن
الشافعي الى انه يقصر أبدا لان الاصل... السمين... السمين... السمين
روى من قصره صلى الله عليه وسلم في مكة وتقبل دليل لهم لا عليهم لانه صلى الله عليه وسلم

حدث ذلك الأمر ولا غرو في... الاحكام للاحوال اه ولى بحق في هذه المسئلة في كتاب هداية
السائل الى أدلة المسائل بالفارسية يثبت فيه ما هو الصواب في ذلك فراجع وفي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما

مرفوعا إذا استأذنت امرأة أحدكم أي في أن تخرج إلى المسجد أو ما في معناه كشمه وذو العيد وعبادة المربض فلا يجتمعها من
القسط لاني وليس في الحديث التقييد بالمسجد انما هو مطلق يشمل مواضع ٨٧ العبادة وغيرها ثم أخرجه الاسماعيلي من

هـ - ذا الوجهين ذكر المسجد وكذا
أحمد بن عبد الأعلى عن حمزة
ومقتضاه أن جواز خروج المرأة
يحتاج إلى إذن الزوج وتوجيه
الامر إلى الأزواج بالآذن فانه
التدوير وتعقبه الشيخ تقي الدين
كما تقدم اهـ وبالله التوفيق

• (كتاب الجمعة) •

بضم الميم اتباعا للجمعة الجيم اسم
من الاجتماع أضيف اليه اليوم
والله لانه كثر الاستعمال حتى
حذف منه الصلاة وجواز
اكتنائها على الأصل في المفعول
وهي لغة تميم والتأنيب للمبالغة
وذكر الحافظ في الفتح وجوها
لتسمية هذا اليوم بالجمعة
لا تطول بذكرها

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

ودعت في رواية (عن أبي
هريرة رضي الله عنه انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يقول نحن الآخرون)
زما في الدنيا (السابقون) أهل
الكتاب وغيرهم منزلة وكرامة
يوم القيامة) في الخبر والحساب
والقضاء لهم قبل الخلائق وفي
دخول الجنة ورواه مسلم بلانظ
نحن الآخرون من أهل الدنيا
والسابقون يوم القيامة المقضي
لهم قبل الخلائق وقيل المراد
بالسابق احراز نصيبه اليوم
السابق بالفضل وهو يوم الجمعة

وهو ان كان مسبوقا بسبب قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الايام الثلاثة متوالية الا ويكون الجمعة سابقا وقيل المراد
بالسابق أي إلى القبول والطاعة التي حررها أهل الكتاب فقالوا نعمنا وعصينا والاول أقوى (يد) يعني غير الاستثنائية

فصرمة اقامته ولا دليل على التمسك بما بعد ذلك المدة ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن
ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم أقام بعثين أربعين يوما بقصر الصلاة ولكنه قال
تترديه الحسن بن حمارة وهو غير محتج به وروى عن ابن عمر وأنس انه يتم بعد أربعة أيام
والحق ان الأصل في المقيم الاتمام لان القصر لم يشرعه الشارع الا للمسافر والمقيم غير
مسافر فلا لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قصره بمكة وتبوله مع الإقامة ~~مسكان~~
المتعين هو الاتمام فلا يقتل عن ذلك الأصل الا بدليل وقد دل الدليل على القصر مع
التردد إلى عشرين يوما كما في حديث جابر ولم يصح أنه صلى الله عليه وسلم قصر في الإقامة
أكثر من ذلك فيقتصر على هذا المقدار ولا شك ان قصره صلى الله عليه وسلم في تلك
المدة لا يثبت القصر فيما زاد عليها ولكن ملاحظة الأصل المذكور هي القاضية بذلك فان
قيل المعتبر صدق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد قال صلى الله عليه وسلم انا قوم سفر
فصدق عليه هذا الاسم ومن صدق عليه هذا الاسم قصر لان المعتبر هو السفر لا انضباطه
لا المشقة لعدم انضباطها فيجاب عن أولي بأن في الحديث المقال المتقدم وثانيا بأنه يعلم
بالضرورة ان المقيم المتردد غير مسافر حال الإقامة فاطلاق اسم المسافر عليه مجاز باعتبار
ما كان عليه أو ما سيكون عليه

• (باب من اجتاز في بلد فترتج فيه أو له فيه زوجة فليتم) •

(عن عثمان بن عفان أنه صلى على نحو أربع ركعات فأنكر الناس عليه فقال يا أيها الناس
اني تأملت بحكمة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في
بلد فليصل صلاة المقيم رواء أحد) الحديث أيضا أخرجه البيهقي وأعله بالإقطاع وفي
اسناده عكرمة بن ابراهيم وهو ضعيف كما قال البيهقي وأخرجه أيضا عبد الله بن الزبير
الحمدي قال في الهدى قال أبو البركات بن نعيم ~~ويحتمل~~ المطالبة بسبب الضعف فان
البخاري ذكر عكرمة المذكور في تاريخه ولم يطعن فيه وعادة ذكر الجرح والخبر وحسين
قال في الفتح هذا حديث لا يصح لانه منقطع وفي روايته من لا يحتج به وبرده قول عروة ان
عائشة تأتت ما تأول عثمان ولا جاز ان تؤهل عائشة أصلا فدل على وهي ذلك الخبر قال ثم
ظهر انه يمكن أن يكون مراده بقرينة تأتت كما تأول عثمان التشبيه بعثمان في الاتمام
بتأويل لا اتفاد تأويلهما روية ان الأسباب اختلقت في تأويل عثمان فتسكثرت
بخلاف تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء ان عائشة كانت تسمى
في السفر أربما فاذا احتجوا عليها قول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في حروب وكان
يخاف فهل قضائون أنهم وقيل في تأويل عائشة انهم انما تمت في سفرها إلى البصرة
لأنه قال على عليه السلام والقصر عندها انما يكون في قرطاعة قال في الفتح وهذا ان
القولان باطلان لاسيما الثاني قال والمثاقول في سبب اتمام عثمان انه كان يرى القصر
محمدا بمن كان شاخصا سائرا وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم والجمعة

وهو ان كان مسبوقا بسبب قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الايام الثلاثة متوالية الا ويكون الجمعة سابقا وقيل المراد
بالسابق أي إلى القبول والطاعة التي حررها أهل الكتاب فقالوا نعمنا وعصينا والاول أقوى (يد) يعني غير الاستثنائية

وبورقة وبه جزم الظليل والكسائي روجه ابن سيده وعن الشافعي انه يعني من أجل وكذا ذكر ابن حبان والبغوي عن المزني
عن الشافعي وقد استبعد عياض وقال ٨٨ الحافظ لا يبعد فيه بل معناه فاسبقنا الفضل أو حديث الجمعة مع تأخرنا في

الزمان بسبب انهم ظنوا انها مع
تقدمهم وقال الداودي هي
جمعة على أو مع أي غير ان اليهود
والنصارى وقال الطبري هي
للاستثناء وهو من باب تأكيد
المدح بما يشبه الذم والمعنى نحن
السايقون لفضل غيرهم (انهم
أوتوا الكتاب) أي التوراة
والانجيل (من قبلنا) ووجه
التأكيد فيه ما أدرج فيه من معنى
الذبح لأن التامسح هو السابق
في الفضل وان كان متأخرا في
الوجود وبهذا التقرير يظهر
موقع قوله نحن الا تخرون مع
كونه أمرا واضحا ٨٩ وزاد
أبو زرعة الدمشقي عن أبي اليمان
شيخ البخاري فيما رواه الطبراني
في مسنده الشاميين وكذا سلم
من طريق ابن عيينة عن أبي
الزناد وأوتينا أي القرآن من
بعدهم وذكر البخاري من وجه
آخر تأملا به مد أبواب عن أبي
هريرة رضي الله عنه (ثم هذا)
أي يوم الجمعة (يومهم الذي
فرض عليهم) وعليها أعظمه
بمعنيته والاجتماع فيه وروى
مسلم عن أبي هريرة وحذيفة
قالا قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أضل الله من الجمعة
من كان قبلنا الحديث قال ابن
بطلان ليس المراد ان يوم الجمعة
فرض عليهم بمعنيته فتركوه لانه

فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عبد الله بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم علينا معاوية
حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن
عثمان فقالا له لقد هبت أحراب من مكة لانه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم
الصلاة اذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والمساء أربعين ثم اذا خرج الى منى
وعرفة أتم الصلاة فاذا فرغ الحج وأقام يعني أتم الصلاة وقال ابن بطال الوجه الصحيح
في ذلك ان عثمان وعائشة كانا يريان ان النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر لانه أخذ
بالإيسر من ذلك على أمته وأخذوا أنفسهم بالشدة وهذا وجه جماعة من آخرهم
القرطبي وفروي عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عثمان إنما أتم الصلاة لانه يرى
الاقامة به مد الحج وأجيب بأنه مرسل وفيه أيضا نظر لان الاقامة بمكة على المهاجرين
حرام وقد صح عن عثمان انه كان لا يودع البيت الا على ظهر راحلته وبسرع الخروج
خشية أن يرجع في هجرته وثبت انه قال له المغيرة لما حاصره ما ركب راحلك الى مكة
فقال ان أفاوق دار هجرتي وأيضا قد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه فروى الطحاوي
وغيره من هذا الوجه عن الزهري انه قال إنما صلى عثمان يعني أربعين لانه كان
كثيرا في ذلك العام فاجب أربعين ان الصلاة أربعين وروى البيهقي من طريق
عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان انه أتم يعني ثم خطب فقال
ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ولكنه حدث طغاة يعني بفتح
الطاء والمجعة تخفت أن يستنوا وعن ابن جريج ان أعرابيا ناداه في منى يا أمير المؤمنين
ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين وقد روى في تناول عثمان وغير ذلك والذي
ذكرناه هنا حسن ما قبل وأما ناوالة ثنية فاحسن ما قبل فيه ما أخرجه البيهقي بإسناد
صحيح من طريق هشام بن عروة عن أبيه انها كانت تسلي في السنة فرأى بها فقلت لها لو
صليت ركعتين فقلت يا ابن أخي انه لا يشق علي وهو دال على انها تأتات ان القصر
رخمة وان الاتمام لمن لا يشق عليه أفضل وقد تقدم سطر الكلام في ذلك

• (أبواب الجمع بين الصلاتين) •

• (باب جوازها في السفر في وقت أحدهما) •

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل قبل أن تزيغ الشمس آخر
الظهر الى وقت العصر ثم نزل يجمع بينهما فان زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب
متفق عليه وفي رواية لمسلم كان اذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر
حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما) قوله تزيغ بزاي وغين معجمة أي غيبيل قوله
يجمع بينهما أي في وقت العصر وفي الحديث دليل على جواز جمع التأخير في السفر رواه
كان السير مجدا أم لا وقد وقع خلاف في الجمع في السفر فذهب الى جوازها مطلقا فتقدم

لا يجوز لانه أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ونمايدل والله اعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة وتأخيرا
وكل الى اختيارهم ليقعوا فيه مشريعتهم فاختلجوا في أي الايام هو ولهم تدوير اليوم الجمعة تومال عياض الى هذا نور شمسها

لو كان فرض عليهم بعينه لقال نفاقوا بدل (فاختلفوا فيه) وقال النووي يمكن أن يكون أصروا به ضربا مختلفا فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر فاجتمعت - دو في ذلك فاخطوا ٨١ ويشهد له ٨٩ ما رواه الطبري بأسناد صحيح عن مجاهد

في قوله تعالى انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وقال ارادوا الجمعة فاخطوا واخذوا السبت مكانه ويحتمل ان يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك فقد روى ابن أبي حاتم عن السدي التصريح بأنه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا واخطوا ان الله فرض على اليهود والجمعة فأبوا وقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعل له لنا نجعل له عليهم وليس ذلك بعجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وغير ذلك وكيف لا وهم القائلون سمعنا وعصينا قال الفسطلاني وفي بعض الآثار ما نقله أبو عبد الله الابن ان موسى عليه السلام عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم بتعيينه فما ظفروا بان السبت أفضل فأرسل الله تعالى اليه دعاهم وما اختاروا والظاهر انه عينه لهم لان السبيل يدل على ذمهم في العدول عنه فيجب أن يكون قد عينه لهم لانه لو لم يعينه لهم ووكل التعيين الى اجتهادهم لكان الواجب عليهم تعظيم يوم لا يعينه فاذا أدى الاجتهاد الى انه السبت أو الاحد لم يجز الاجتهاد الى ما أدى الاجتهاد اليه ولا يأنم ويشهد له قوله هذا يومهم الذي

وتأخيرا كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد واسحق وأشباه واستدلوا بالأحاديث الآتية في هذا الباب ويأتي الكلام عليها وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا لا بعرفة ومن دافعه وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه وأجابوا عاروي من الاخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري وهو انه آخر المغرب مثلا الى آخر وقتها وهل العشاء في أول وقتها كذا في الفتح قال وتعيه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكلا أعظم ضيقة من الاتيان بكل صلاة في وقتها لان أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدرك أكثر الخاصة فضلا عن العامة وسيأتي الجواب عن هذا التعقب في الباب الذي بعده هذا الباب قال في الفتح مؤيد لما قاله الخطابي وأيضا فان الاخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو المتبادر الى الفهم من لفظ الجمع قال ومما يرد على الجمع الصوري جمع التقديم وسبأني وقال اللبث وهو المشهور عن مالك ان الجمع يختص بمن جده السير وقال ابن حبيب يختص بالسائر ويشهد لهم ما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء اذا جده السير وما قاله ابن حبيب في البخاري أيضا عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر اذا كان على ظهر سيرة ويجمع بين المغرب والعشاء في بيت حديث أنس المذكور في الباب بما اذا كان المسافر سائرا سيرا مجدا كما في هذين الحديثين وقال الاوزاعي ان الجمع في السفر يختص بمن له عذر وقال أحمد واختاره ابن حزم وهو مروي عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون التقديم واستدلوا بحديث أنس المذكور في الباب وأجابوا عن الاحاديث القاضية بجواز جمع التقديم مما سبأني (وعن معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب جهل العشاء فصلاهما مع المغرب روى أحمد وأبو داود والترمذي وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر اذا زاعت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب فاذا لم ترغله في منزله سار حتى اذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر واذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء واذا لم تكن في منزله ركب حتى اذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما روى أحمد ورواه الشافعي في مسنده بضمه وقال فيه واذا سار قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر وعن ابن عمر انه استغث على بعض أهله فجده السير فأخر المغرب حتى غاب

١٤ نيل ث فرض عليهم فاختلفوا فيه فانه ظاهر أو نص في التعيين (فهذا أنا الله له) بأن نص لنا عليه ولم يكن لنا الاجتهاد نالا فقال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علمه بالوحي وهو بمكة فلم يتمكن من اقامتها بمكة وفيه

حدثني عن ابن عباس عنده الدارقطني ولذلك جمعهم أول ما قدم المدينة كما ذكر ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتين البيان والتوقي ٩٠ أو هذا والله بالاجتهاد كما يدل عليه مرسلي ابن سيرين عنده عبد الرزاق بإسناد

صحيح وانظره قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة قالت الأنصاران لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة أيام وللنصارى مثل ذلك فهل فلتجمع لنا يوما يجتمع فيه فندكر الله تعالى ونملي ونشكره فجعلوه يوم الأربعاء واجتمعوا فيه إلى أسعد بن زرارة فمضى بهم يومئذ وأمر الله تعالى بعد ذلك إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية وهذا وإن كان مرسلًا فلا شاهد بإسناده حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أسعد بن زرارة فمرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد وقبل في الحكمة في اختيارهم الجمعة ونوع خلق آدم عليه السلام فيه والإنسان إنما خلق للعبادة فتناسب أن يشتغل بالعبادة فيه لأن الله تعالى أكل فيه الموجودات وأوجده فيه الإنسان الذي يتفجع بما تناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه (فالناس إنما فيه تبع اليهود) أي تعيبد اليهود (غدا) يوم السبت (و) تعيبد

الشفق ثم نزل بجمع بينهم ما تم أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يفعل ذلك إذا جد به السير رواه الترمذي بهذا اللفظ وصححه ومعناه لما تراجعت الجماعة إلا ابن ماجه أما حديث معاذ فأخرجه أيضا ابن حبان والطحاوي والبيهقي قال الترمذي حسن غريب تفرد به قتيبة والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقديم بمعنى الذي أخرجه مسلم وقال أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمع التقديم حديث قائم وقال أبو سعيد بن يونس لم يحدث بهذا الحديث الا قتيبة ويقال انه غلط فيه وأعله الحاكم وطول وابن حزم وقال انه ممنوع بن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية وقال أيضا إن أبا الطفيل مقدوح لانه كان حامل راية المختار وهو يؤمن بالرجعة وأجيب عن ذلك بأنه إنما خرج مع المختار على قاتلي الحسين وبأنه لم يعلم من المختار إلا إيمان بالرجعة قال في البدر المنير إن الحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال أحدها انه حسن غريب قاله الترمذي ثانياً انه محفوظ صحيح قاله ابن حبان ثالثاً انه منكر قاله أبو داود رابعاً انه منقطع قاله ابن حزم خامساً انه موضوع قاله الحاكم وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون اه وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضا البيهقي والدارقطني وروى أن الترمذي حسنه قال الحفاظ وكأنه باعتبار المتابعة وغفل ابن العربي فصححه أسناده وليس بصحيح لانه من طريق حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب قال فيه أبو حاتم ضعيف ولا يحتج بحديثه وقال ابن مهدي بن ضعيف وقال أحمد له أشياء منكرة وقال النسائي متروك الحديث وقال السعدي لا يحتج بحديثه وقال ابن المديني تركت حديثه وقال ابن حبان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ولكن له طريق أخرى أخرجه ابني بن عبد الجبار الجاني عن أبي خالد الأحمر عن الطحاوي عن الحكم عن قيس عن ابن عباس وله أيضا طريق أخرى رواها أسعيل القاضي في الأحكام عن أسعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام عن عروة عن كريب عن ابن عباس بنصه وفي الباب عن علي عليه السلام عند الدارقطني وفي أسناده كما قال الحفاظ من لا يعرف وفيه أيضا المنذر القابوسي وهو ضعيف وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند بإسناد آخر عن علي عليه السلام انه كان يفعل ذلك وفي الباب أيضا عن أنس عند الاسماعيلي والبيهقي وقال أسناده صحيح بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر وزالت الشمس صلى الظهر والعصر جمعاً وله طريق أخرى عند الحاكم في الأربعين وهو في الصحيحين من هذا الوجه وليس فيه والعصر قال في التلخيص وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد وقد صححه المنذري من هذا الوجه والعلاني ونهتج من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک وله طريق أخرى رواها الطبراني في الاوسط وفي الباب أيضا عن جابر عند مسلم من حديث طويل وفيه ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام

فصلي

الاخبار بنظر الزمان عن الجنة

وعنه ابن خزيمة من رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة فنهولنا لليهود يوم السبت وللنصارى يوم الاحد والمعنى انه لنا

بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم ومنعهم في اجتماعهم قال القسطلاني في ارشاد الساري ووجه اختيار اليهود يوم السبت لرؤيتهم أنه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق قالوا فنحن نستريح ٩١ فيسه عن العمل ونشتغل بالعبادة والشكر

والصاري الاحمد لانه اول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم اه وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي اقول له فرض عليهم فهذا انا الله فان التقدير فرض عليهم وعما يفاضلوا وهدينا ويؤيده رواية مسلم عن سفيان عن أبي الزنا كتب عينا وفيه ان الهداية والاصلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان سلامة الاجماع من الخطا مخصوصة بهذه الامة وان استنباط معنى لاصل يعود عليه بالابطال باطل وان القياس مع وجود النص فاسد وان الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز وان الجمعة اول الاسابيع شرعا وبديل على ذلك تسمية الاسابيع كانه جمعة وكانوا يسمون الاسابيع سبعا كما ساقى في الاستسقاء في حديث أنس وذلك انهم كانوا يجاورين لليهود فتبعوهم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الامم السابقة زادها الله تعالى شرفا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين حصي ومسدي وفيه الحديث والسمع والقول وأخرجه مسلم والنسائي (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عبر بلفظ

فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئا وكان ذلك بعد الزوال وقد استدلل القائلون بجواز جمع التقديم والتأخير في السفر بهذه الاحاديث وقد تقدم ذكرهم وأجاب المانعون من جمع التقديم عنها بما تقدم من الكلام عليها وقد عرفت ان بعضها صحيح وبعضها حسن وذلك يرد قول أبي داود ليس في جمع التقديم حديث قائم وأما حديث ابن عمر فقد استدلل به من قال باختصاص رخصة الجمع في السفر بمن كان سائرا لا نارا كما تقدم وأجيب عن ذلك بما وقع من التصريح في حديثه ما ذكره من جبل في الموطن اذ ان النبي صلى الله عليه وسلم أخر الصلاة في غزوة تبوك خرج فمضى إلى الطاهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا قال الشافعي في الام قوله ثم دخل ثم خرج لا يكون الا وهو فارل فلما سافر أن يجمع فازلوا ومسافرا وقال ابن عبد البر هذا أوضح دليل في الرد على من قال لا يجمع الا من جديبه السير وهو قاطع لا لاتباس وحكي القاضي عياض ان بعضهم أول قوله ثم دخل أي في الطريق مسافرا ثم خرج أي عن الطريق للصلاة ثم استبعده قال الحافظ ولا شك في بعده وكأني بالله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس يعني المذكور في أول الباب ومن ثمة قالت الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية انه مكره وهذه الاحاديث تخصص احاديث الاوقات التي بينها جبريل وبينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم للأعرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين الوقتين

• (باب جمع المقيم لمطر أو غيره) •

(عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة تسعة سبعا ونمائها الظهر والعصر والمغرب والعشاء متفق عليه وفي لفظ للجماعة الا البخاري وابن ماجه جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا طرقيس لابن عباس ما أراد بذلك قال أراد أن لا يصرح أمته) الحديث ورد بلفظ من غير خوف ولا سفر وبلفظ من غير خوف ولا مطر قال الحافظ واعلم انه لم يجمع مجموعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا سفر قوله سبعا ونمائها أي سبعا جميعا ونمائها جميعا كما صرح به البخاري في رواية ذكرها في باب وقت المغرب قوله أراد ان لا يصرح أمته قال ابن سبيد الناس قد اختلف في تقييده فروي يخرج بالياء المضمومة آخر الحروف وأمته منصوب على انه مفعوله وروى في رج بالياء ثالثة الحروف مفتوحة وضم أمته على انها فاعله ومعناه انما فعل تلك لا يشق عليهم وينقل فقصدا الى التخصيف عنهم وقد أخرج ذلك الطبراني في الاوسط والكبير ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن مسعود بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقبل له في ذلك فقال صنعت ذلك املا فخرج أمي وقد ضعف بان فيه ابن عبد القدوس

أشهد للتأكد كبد أنه (قال الغسل يوم الجمعة) غسلك به من قال الغسل لليوم للاضافة اليه وفي حديث أبي هريرة من اغتسل يوم الجمعة ثم راح وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل وعرف به هذا قول من حمله على ظاهره واحتج به على ان الغسل لليوم

للاصلاة لان الحديث واحد ومخرجه واحد وقد اعتنى بتخريج طريقه أبو عروانة في صحيحه فساقه من طريقين سبعين نفسا ورواه
عن نافع عن ابن عمر وتتبع الحافظ ما فاته ٩٢ في جزم مفرد فبلغت أسماء من رواه مائة وعشرين نفسا وأطال في الفتح

في بيان ذلك وفي حديث ابن عمر
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل
علم من تقييد الغسل بالجمعة ان
الغسل للصلاة لليوم قال ابن
دقيق العيد في الحديث دليل
على تعليق الامر بالغسل بالجمعة
الى الجمعة وهو مذهب الناصبي
ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهم الله فلو اغتسل بعد الصلاة
لم يكن للجمعة وقد حكى ابن
عبسدا البر الاجماع عليه وادعى
ابن حزم انه قول جماعة من
الصحابية والتابعين وأطال في
تقرير ذلك ولو اغتسل بعد الغفر
أجزأه عند الشافعية والحنفية
خلافًا للمالكية والاوزاعي
واستدل به المالكية في أنه
يعتبر أن يكون الغسل متصلا
بالذهب التلايفوت لغرض وهو
رعاية الحائضين من التأذى
بالروائح حال اجتماع وهو غير
مختص بمن تلزمه ووافقه اللبث
والاوزاعي قالوا ومن اغتسل
ثم اشتغل عن الرواح الى ان بعد
ما بينهما عرفا فانه بعد الغسل
لتنزيل البعد منزلة الترتل وكذا
إذا نام اختيارا بخلاف من غلبه
النوم أو كل كلا كثيرا بخلاف
القليل انتهى ومقتضى النظر
انه اذا عرف ان الحكمة في الامر
بالغسل يوم الجمعة التنظيم
رعاية الحائضين فمن خشي ان

وهو مندفع لانه لم يتكلم فيه الا بسبب روايته عن الضعفاء ونسبهه والا قول غير قاض
اعتبار ما نحن فيه اذ لم يروه عن ضعيف بل رواه عن الاعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس
بقدر معتد به مالم يجاوز الحد المعتبر ولم ينقل عنه ذلك على انه قد قال البخاري انه
صدوق وقال أبو حاتم لأبأس به وقد استدلل بحديث الباب القائلون يجوز الجمع مطلقا
شرط ان لا يتعد ذلك خاتمة أو عادة قال في الفتح وعن قال به ابن سيرين وربيعة وابن المنذر
والقفال الكبير وحكا الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث وقد رواه في البحر عن
الامامية والمتوكل على الله أحمد بن سليمان والمهدي أحمد بن الحسين ورواه ابن مظفر في
البيان عن علي عليه السلام وزيد بن علي والهادي وأحمد بن علي الناصر وأحمد بن علي
النصور بالله ولا أدري ما صحة ذلك فان الذي وجدناه في كتيب بعض هؤلاء الأئمة
وكتب غيرهم به يضي بخلاف ذلك وذهب الجمهور الى ان الجمع لغرض لا يجوز وحكى في
البحر عن البعض انه اجماع ومنع ذلك مسند أبانه قد خالف في ذلك من تقدم واعترض
عليه صاحب المنار بانه اعتد بخلاف ما حدث بعد اجماع الصدور الاول وأجاب الجمهور
عن حديث الباب باجوبة منها ان الجمع المذكور كان للمرض وقواه الذروي قال
الحافظ وفيه نظر لانه لو كان جمعا صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين لعارض المرض لم يصلي
معه الا من له نحو ذلك العذر واطاها صلى الله عليه وسلم جمع باصحابه وقد صرح
بذلك ابن عباس في روايته ومنها انه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم فثلاثان
ان وقت العصر قد دخل فصلاها قال النووي وهو باطل لانه وان كان فيه أدنى احتمال
في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء قال الحافظ وكان نقبه الاحتمال
منه على انه ليس للمغرب الوقت واحد والختمار عنه خلافه وهو ان وقتها يتبدل الى
العشاء وعلى هذا فالاحتمال قائم ومنها ان الجمع المذكور صوري بأن يكون آخر
الظهر الى آخر وقتها وجهل العصر في أول وقتها قال النووي وهذا احتمال ضعيف
أو باطل لانه يخالف لظاهر محاذاة لا تحتتمل قال الحافظ وهذا الذي ضعفه قد استحسنه
القرطبي ورجحه امام الحرمين وجرم به من القدماء ابن الما جشون والطحاوي وقواه
ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به قال الحافظ
أيضا ويقول ما ذكر من الجمع الصوري ان طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت
الجمع فاما ان يحمل على مطلقها فيستلزم اخراج الصلاة عن وقتها الحدود بغير عذر واما
ان يحمل على صفة مخصوصة لاستلزام الاخبار ويجمع بها بين مفرق الاحاديث فالجمع
الصوري أولى والله أعلم اهـ ومما يدل على تعيين حمل حديث الباب على الجمع الصوري
ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بافظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر
والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا آخر الظهر وبجل العصر وآخر المغرب وبجل
العشاء فهذه ابي عباس راوي حديث الباب قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور

يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحب له ان يؤخر الغسل لوقت دهايه وأمل هذا هو الذي لحظه هو
مالم يفسر شرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الامن مما ينافي بالتنظيف والجمهور قالوا يجوز من بعد الغفر ويشهد له حديث ابن

عباس ومعه هوم الحديث أن الغسل لا يشترع لمن لا يحضرها كالمسافر والعبد وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي
عوانة وابن خزيمة وحيار في صحاحهم ولفظه من أقي الجمعة من الرجال ٩٣ والتسعة فافتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل

وهو الأصح عند الشافعية وبه
قال الجمهور وخلافه لاكثر الخنضة
وذكر الجهمي الغالب والافالحكم
شامل لهما والجامع ومن هو مقيم
به واستدل به على أن الأمر
لا يحمل على الوجوب الإبريقية
وهذا بخلاف صبغة أهل قانها
على الوجوب حتى تظهر قرينة
الندب واستنبط من حديث
الباب أيضا أن يوم الجمعة غسلا
محمدا حتى لو وجدت صورة
الغسل فيه لم يجر عن غسل يوم
الجمعة الأبالنية وقد أخذ بذلك
أبو قتادة فقال لا به وقد رآه يغتسل
يوم الجمعة أن كان غسلا عن
جناية فاءد غسلا آخر للجمعة
أخرج به الطحاوي وابن المنذر
وغيرهما ووقع عندهم لم في
حديث الباب أيضا الغسل يوم
الجمعة وظاهره أن الغسل حيث
وجد فيه كفي لكون اليوم جعل
ظرفا للغسل ويحتمل أن يكون
اللام للعهد فتستحق الروايات
(واجب) أي كالواجب في تأكيد
الندبة أو واجب في الاختيار
وكرم الاخلاق والنظافة أو في
الكيفية لا في الحكم كذا قال
القسطاني ولا ملحق إلى هذا
التأويل المتكلف وقد استدل
به على فرضية غسل يوم الجمعة
وهو الحق المطابق لظاهر الحديث
وقد حكاه ابن المنذر عن أبي

هو الجمع الصوري ومما يؤيد ذلك ما رواه الشيخان عن ع-رو بن دينار أنه قال يا أبا
الشماء أظنه أخر الظهور ويجعل العصر وأخر المغرب ويجعل العشاء قال وأنا أظنه وأبو
الشماء هو راوي الحديث عن ابن عباس كما تقدم ومن المؤيدات للعمل على الجمع
الصوري ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاري وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود
قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة لفيمية قائما الاصلتين جمع
بين المغرب والعشاء بالمزداقة وصلى الفجر يومئذ قبل مبيتهم أجمعين في ابن مسعود
مطلق الجمع وعصره في جمع المزدلفة مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما تقدم
وهو يدل على أن الجمع الواقع بالمدينة صورى ولو كان جمعا حقيقة لما تعارض روايتاه
والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب ومن المؤيدات للعمل على الجمع الصوري
أيضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يؤخر الظهور ويجعل العصر فيجمع بينهما ما يؤخر المغرب ويجعل العشاء فيجمع بينهما
وهذا هو الجمع الصوري وابن عمر هو من روى جمعه صلى الله عليه وسلم بالمدينة كما أخرج
ذلك عبد الرزاق عنه وهذه الروايات معينة لما هو المراد من لفظ جمع لما تقر في الأصول
من أن لفظ جمع بين الظهور والعصر لا يتم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية
وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع
التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها إذا فعل المنيب
لا يكون عاما في أقسامه كما سرح بذلك أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع
المذكورين لا بدليل وقد قام الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري
فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم به بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع الصوري في إسان
الشارع وأهل عصره وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله للمستمحاضة
وان قويت على أن تؤخر الظهور وتجيلى العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين ومثله
في المغرب والعشاء بما سلف عن ابن عباس وابن عمر وقد روى عن الخطابي أنه لا يصح
جعل الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل
صلاة في وقتها لأن أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركه الخاصة فضلا عن العامة
ويجاب عنه بأن الشارع قد عرف أمته أوائل الاوقات وأواخرها وبالغ في التعريف
والبيان حتى أنه عينها بهلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلا عن الخاصة
والخصيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الأولى في أول وقتها متحقق
بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان دينه صلى الله عليه وسلم حتى قالت
عائشة ما صلى صلاة لا آخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى ولا يشك منصف أن فعل
الصلاتين دفعة والخروج إليهما مرة أخف من خلافه وأيسر وبهذا يدفع ما قاله
الحافظ في الفتح أن قوله صلى الله عليه وسلم لا تخرج أمتي يتدح في جملة على الجمع

هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر ورواية عن أحمد وحكام ابن حزم عن عمرو جمع بين من العصابة ومن
بعدهم ثم ساق الرواية عنهم فلم يكن قال إلا قائلين فيها عن أحد منهم التصريح بذلك الأندلس وإنما اعتقد في ذلك على أشياء

محملة كقول سعد ما كنت أظن مسلما يدع غسل يوم الجمعة وحكام ابن المنذر والخطابي من مالك وقال عياض وغيره ليس ذلك
بمعروف مذهب قال ابن دقيق العيد قد نص ٩٤ مالك على وجوبه لحمله من لم يمارس مذهب علي ظاهره وأي ذلك أصحابه

اه وحديث الباب يغني عن
الاختصاص بغيره من المذاهب
وقواء الشوكاني رحمه الله في
مؤلفاته تقوية بالغة وصرح ابن
نزيمة في صحيحه بأنه على الاختيار
واحتمل لكونه مندوبا بعدة
أحاديث في عدة تراجم وكلها
تعقبها في الفتح وفي الفتح أيضا قال
الشافعي الواجب له معنيان
الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزئ
الطهارة بصلاة الجمعة إلا بالغسل
واحتمل أنه واجب في الاختيار
وكرم الاختلاف والنظافة ثم
استدل للثاني بقصة عثمان مع
عمر قال فلما لم يترك عثمان الصلاة
للفعل ولم يأمره عمر بالخروج
للفعل دل ذلك على أنه ما قد علمنا
أن الأمر بالغسل للاختيار اه
قال في الفتح وعلى هذا الأخير
حول أكثر المصنفين في هذه المسئلة
كالطبري والطحاوي وابن حبان
وابن عسكرويه و... لم يرارزاد
بعضهم فيه أن من حضر من
الجمعة وافقه وهما على ذلك فكان
اجتماعهم على أن الغسل ليس
شروطا في صحة الصلاة وهو ما يدل
قوى وقد نقل الخطابي وغيره
الاجماع على أن صلاة الجمعة
بدون الغسل مجزئة لكن حكى
الطبري عن قوم أنهم قالوا
بوجوبه ولم يقولوا أنه شرط بل
هو واجب مستقل تصح الصلاة

الصورى لان القصد اليه لا يخلو عن حرج فان قلت الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة
من الصلاتين المجموعتين في وقتها فلا يكون رخصة بل عزيمه فاي فائدة في قوله صلى الله
عليه وسلم لئلا يخرج أمي مع شعول الاحاديث المعينة للوقت للجمع الصوري وهل حل
الجمع على ما شاعته أحاديث التوقيت الامن باب الاطراح لفائدة والغاء مضمونه قلت
لا شك ان الاقوال اصادرة عنه صلى الله عليه وسلم ذاملة للجمع الصوري كما ذكرنا فلا
يصح ان يكون رفع الحرج منسوب اليه ابل هو منسوب الى الافعال ليس الاما عرفناك
من أنه صلى الله عليه وسلم ما صلى صلاة لا تنقضها مرتين فربما ظن طان ان فعل الصلاة
في أول وقتها متضمن لما زعمه صلى الله عليه وسلم لذلك طول عمره فكان في جمع جمعا صوريا
تخفيف وتسهيل على من اقتدى بمجرد الفعل وقد كان اقتداء الصحابة بالافعال أكثر منه
بالاقوال ولهذا امتنع الصحابة رضي الله عنهم من يخرج بدخول يوم الحديبية بعد أن أمرهم
صلى الله عليه وسلم بالخروج حتى دخل صلى الله عليه وسلم على أم سلمة فمعه ما فاشارت عليه
بان يخرج ويدعو الحلاق بخلق له ففعل فخرجوا أجمع وكادوا يمكثون غما من شدة ترائهم
بعضهم على بعض حال الحلق وما يدل على ارجاع المتنازع فيه لا يجوز الا اعتذر
ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الصلاتين
من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبرياء في استناده حشيش بن قيس وهو ضعيف وعما
يدل على ذلك ما قاله الترمذي في آخر سنته في كتاب العمال منه وانه ظه جميع ما في كتابي هذا
من الحديث هو ممول به وبه أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير
خوف ولا سفر وحديث انه قال صلى الله عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في
الرابعة فاقتلوه انتهى ولا يخفى ان الحديث صحيح وترك الجمهور العمل به لا يقدح في
صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف وان كان
ظاهر كلام الترمذي انه لم يأخذه أحد ولكن قد أثبت ذلك غيره والمثبت مقدم فالاولى
التعويل على ما قدمنا من ان ذلك الجمع صوري بل القول بذلك متضمن لما سلف وقد جمعنا
في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميناها تشييف السمع بابطال أدلة الجمع فن أحب الوقوف
عليها فليطالعها قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب ما قلناه فقلت وهذا
يدل بفصحا على الجمع للمطر والخوف والمرض وانما أخواف ظاهر منطوقه في الجمع لغير
عذر للاجماع ولاخبار المواقيت فنبقى نقول على مقتضاه وقد صرح الحديث في الجمع
للمستحاضة والاستحاضة نوع مرض ولما كان في المواطن فافع ان ابن عمر كان اذا جمع
الامر بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ولا يثرم في سنته عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
انه قال من السنة اذا كان يوم مطير ان يجمع بين المغرب والعشاء اه

• (باب الجمع باذان واقامتين من غير تطوع بينهما) •

بدونه كان اصله قصد التنظيف وإزالة الروائح الكريهة قال ابن دقيق العيد ذهب الاكثرون الى
استصحاب غسل الجمعة وهم محتاجون الى الاعتذار عن محال هذا الظاهر وقد أولوا صبغة الامر على الندب وصيغة الوجوب

على التاكيد وهو تأويل ضعيف انما يصح اذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر قال ورعنا اولومتاويلا مستكرها
 كن حمل لفظ الوجوب على السقوط اه وهو القدر من الحنفية ٩٥ قال راجب بمعنى ساقط وعلى معنى

عن قال القسطلاني فلا يخفى
 مانبه من التكلف اه قلت
 بل من التصريف بالاموجب
 قوى وقيل الوجوب منسوخ
 وعورض بان الفسخ لا يصار
 اليه الا بدليل ومجموع الاحاديث
 يدل على استقرار الحكم ومع
 ذلك فقد سمع كل منه صلى الله
 عليه وآله وسلم الامر بالغسل
 والخت عليه والترغيب فيه
 فكيف يدعى التسخير مع ذلك
 (على كل محتمل) أي بالغ فخرج
 الصبي وذكرا الاحتمال لكونه
 الغالب قال القسطلاني بالغ
 بمازالان الاحتمال يستلزم
 البلوغ والفرقة المانعة عن
 الحل على الحقيقة ان الاحتمال
 اذا كان معه الانزال وجب
 الغسل سواء كان يوم الجمعة
 أولا (وأن يستن) أي بالسواك
 قال القرطبي ظاهره وجوب
 الاستنانه لذكره بالمطاف وكذا
 الطيب والتقدير الغسل واجب
 والاستنانه والطيب كذلك قال
 وليسوا بواجبين اتفاقا فدل على
 أن الغسل ليس بواجب اذا لم يصح
 تشريك ما ليس بواجب مع
 الواجب بلفظ واحد اه وقد
 سبقه الى ذلك الطبري والطحاوي
 وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمنع
 عطش ما ليس بواجب على
 الواجب لاسيما ولم يقع التصريح

(عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزداقة
 جميعا كل واحدة منهما باقامة ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما رواه البخاري
 والنسائي وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوتين بعرفة باذان
 واحد واقامتين وأقوى المزداقة فصل على به المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ولم يسبح
 بينهما ثم اضطلع حتى طلع الفجر محتصرا لاجل دومه والنسائي وعن اسامة رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزداقة نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم أقبلت
 الصلاة صلى المغرب ثم اتاخ كل انسان بعيره في منزله ثم قبت العشاء فصلاها ولم يصل
 بينهما شيئا متفق عليه وفي لفظ ركب حتى جئنا المزداقة فاقام المغرب ثم اتاخ الناس
 في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء الاخرة فصل على ثم حلوا رواه أحمد ومسلم وفي لفظ أقي
 المزداقة فصلوا المغرب ثم حلوا رجالهم واعنته ثم صلى العشاء رواه أحمد وهو صحيح في
 جواز التفريق بين المجموعتين في وقت الثانية) قولنا صلى المغرب والعشاء في رواية
 للبخاري جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء في رواية لجمع بين المغرب
 والعشاء قوله باقامة لم يذكر الاذان وهو ثابت في حديث جابر المذکور وبعبارة وفي
 حديث عبد الله بن مسعود عند البخاري بلفظ فأتينا المزداقة حين الاذان بالعمرة
 أو قرية من ذلك فامر رجلا فاذن وأقام ثم صلى المغرب الحديث قوله ولم يسبح بينهما أي
 لم يتنفل بين صلاة المغرب والعشاء ولا عقب كل واحدة منهما قال في الفتح ويستنداد منه
 انه ترك النفل عقب المغرب وعقب العشاء والمالم يكن بين المغرب والعشاء مهلة
 صرح بأنه لم يتنفل بينهما بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد انه لم يتنفل عقبها
 لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاء عن ما وتنفل
 ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلوتين بالمزداقة لانهم اتفقوا على أن السنة
 الجمع بين المغرب والعشاء بالمزداقة ومن تنفل بينهما لم يصح انه جمع بينهما ويكره على نقل
 الاتفاق ما في البخاري عن ابن مسعود انه صلى المغرب بالمزداقة وصلى بعد ركعتين
 ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أمر بالاذان والاقامة ثم صلى العشاء وقد اختلف أهل العلم
 في صلاة النافلة في مطلق السفر قال النووي قد اتفق الفقهاء على استحباب النوافل
 المطلقة في السفر واختلفوا في استحباب النوافل الراتبة فتركتها ابن عمر وآخرون
 واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور ودليلهم الاحاديث العامة الواردة في نذر مطلق
 الرواتب وحديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم الضحى في يوم الفتح وركعتي الصبح
 حين ناموا حتى طلعت الشمس وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن والقياس على

بحكم المعطوف وقال ابن المنبر في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان
 لافعال أن يقول خرج بدليل فبقي ما عداها بالأصل على ان دعوى الاجماع في الطيب هي دودة ففسد روي سفيان بن عيينة في

بجامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة واستأذنه صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر (وان عيس طيبا
ان وجد) بفتح الميم متعلق بالطيب أي ٩٦ ان وجد الطيب مسه ويحتمل تعلقه بما قبله أيضا وعلى هذا فيه

النوافل المطلقة وأما ما في الصحيحين من ابن عمر أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أن يسبح في السفر وفي رواية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك فقال النووي أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر فان النافلة في البيت أفضل وله تركها في بعض الاوقات تنبيها على جواز تركها وأما ما يحتج به القائلون بتركها من أنهم لو شرعت لكان اتمام القرينة أولى فجوابه ان القرينة مضمومة فلو شرعت تامة لخصم اتمامها وأما النافلة فهي الى خيرة المكلف فالرفق به أن تكون مشروعة ويخبر ان شاء فعلها رحمه الله نوابه وان شاء تركها ولا شيء عليه وقال ابن دقيق العيد ان قول ابن عمر فكان لا يزيد في السفر على ركعتين يحتمل انه كان لا يزيد في عدد ركعات الفرض ويحتمل انه كان لا يزيد في الصلاة ويحتمل أعم من ذلك قال في الفتح ويدل على الثاني رواية مسلم بلفظ سمعت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه التذاتة قرأى ناسا قداما فتنازل ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت مسجلا لآمنت ثم ذكر الحديث قال ابن القيم في الهدى وكان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم في سفره الاقتصار على الفرض ولم يحفظ عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها الا ما كان من سنة الوتر والقبير فانه لم يكن يدعها حضرا ولا سفرا انتهى وتعقبه الحافظ بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غايية عشر سفرا فلم أراه تكثر ركعتين اذ راغت الشمس قبل الظهر قال وكأنه لم يثبت عنده وقد استغفر به الترمذي ونقل عن البخاري انه رأى حسنا وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لاعلى الراتبة قبل الظهر انتهى وقد ذكر ابن القيم هذا الحديث الذي تعقبه به الحافظ في الهدى في هذا البحث وأجاب عنه وذكر حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعين ركعة قبل الظهر وركعتين بعدها وأجاب عنه واعلم أنه لا بد من حمل قول ابن عمر فلم أراه يسبح على صلاة السنة والاقتداء صح عنه أنه كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به وفي الصحيحين عن عاصم بن ربيعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي السجدة بالليل في السفر على ظهر راحلته قال في الهدى وقد سئل الامام أحمد عن التطوع في السفر فقال أرجو أن لا يكون بالتطوع في السفر بأس قال وروى عن الحسن أنه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسافرون في تطوعون قبل المكتوبة وبعدها قال وروى هذا عن عمرو بن عبد الله بن جابر وأنس بن عباس وأبي ذر قوله باذان واحدا وقامت فيه ان السنة في الجمع بين الصلاتين الاقتصار على اذان واحدا والاقامة لكل واحدة من الصلاتين وقد أخرج البخاري عن ابن

نبي لا وجوب من الاستئذان والطيب لقوله ان وجد بخلاف الغسل فانه صريح في الوجوب لقوله واجب على كل محتمل فانه قال وفي رواية مسلم وعيس من الطيب ما يقدر عليه وفي رواية ولو من طيب المرأة وفي هذا راحة الوجوب قال عياض يحتمل قوله بما يقدر عليه ارادة لئلا كمد لفعله ما أمكنه ويحتمل ارادة الكثرة والاول أظهر ويؤيده قوله ولو من طيب المرأة لانه يكره استنعمه بالرجل وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه فباحته للرجل لاجل عدم غيره يدل على تأكيده الامر في ذلك ويؤخذ من اقتضاه على المس الاخذ بالتخفيف في ذلك قال ابن المنير فيه تنبيه على الرفق وعلى تسير الامر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى انه يجزئ مسه من غيره تناول قدر ينقصه فخر يضاع على امتثال الامر فيه انتهى قال عمرو بن سليم الانصاري التابعي الراوي لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عند البخاري أما الغسل فاشهد أنه واجب وأما الاستئذان والطيب فانه أعلم أوجب هو أم لا ولكن هذا كذا في الحديث انتهى أشار به الى أن العطف لا يقتضي التشريك من جميع الوجوه فكان القدر المشتركة تأكيدها لطلب الثلاثة وجزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث وتوقيف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه ويلحق بالاستئذان والطيب التزين باللباس

واستعمال الخمس التي عادت من الفطرة وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال يلزم الا في الجمعة جميع ذلك ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه التحديث والقول ولفظ أشهد ٩٧ وأخرجه مسلم وأبو داود في الطهارة

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة من ذكر أو أُنْثَى حر أو عبد (غسل الجنابة) أي غسلا كغسل الجنابة وعند عبد الرزاق من رواية ابن جريج عن سفيان غتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة فالتشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر قبل فيه إشارة إلى الجامع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه أن تسكن نفسه إلى الروح إلى الصلاة ولا تمتد عنه إلى شيء براء وفيه حمل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم وعليه حمل فائل ذلك حديث من غتسل واغتسل المخرج في السنن على رواية من روى غتسل بالتشديد قال النووي وذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل والصواب الأول انتهى وقد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وثبت أيضا عن جماعة من التابعين وقال القرطبي انه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وان كان الأول أرجح ولعله عن انه باطل في المذهب (ثم راجع) أي ذهب زاد في الموطأ في الساعة الأولى وصحح النووي وغيره انه من طلوع الفجر لانه أول اليوم شرعا

مسعود أنه أمر بالاذان والاقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بمزدلفة قال ابن حزم لم نجد مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو ثبت لقلت به ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عياش عن أبي اسحق في هذا الحديث قال أبو اسحق فذكره لابي جعفر محمد بن علي فقال أما نحن أهل البيت فهكذا نمنع قال ابن حزم وقد روى عن عمر من فعله وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فاذن لهم ليحبته واليجمع بهم قال الحافظ ولا يخفى تكلفه ولو تأني له ذلك في حق عمر لمكونه كان الامام الذي يقيم للناس حجتهم لم يأت له في حق ابن مسعود وقد ذهب إلى أن المشرع اذان واحد في الجمع واقامة لكل صلاة الشافعي في القديم وهو مروى عن أحمد وابن حزم وابن الماجشون وقواه الطحاوي والبيهقي ذهب إلى الهادوية وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو مروى عن أحمد انه يجمع بين الصلاتين باقمتين فقط وتمسك الأولون بحديث جابر المذکور في الباب وتمسك الآخرون بحديث اسامة المذکور في الباب أيضا لانه اقتصر فيه على ذكر الاقامة لكل واحدة من الصلاتين والحق ما قاله الأولون لان حديث جابر مشتمل على زيادة الاذان وهي زيادة غير منافية فيتميز قبواها قوله ثم أناخ كل انسان بغيره فيه جواز الفصل بين الصلاتين المجموعتين بمثل هذا وظاهر قوله ولم يحلوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلي ثم حلوا المناقاة لقوله في الرواية الاخرى ثم حلوا حالهم وأعنته ثم صلى العشاء فان أمكن الجمع اما بانه حل بعضهم قبل صلاة العشاء وبعضهم بعدها أو بغير ذلك فذلك وان لم يكن فالرواية الاولى أرجح لكونها في صحيح مسلم ويرجحها أيضا الاقتصار في الرواية المتفق عليها على مجرد الاناخذ فقط

• (أبواب الجمعة) •

• (باب التغليظ في تركها) •

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم رواه أحمد ومسلم وعن أبي هريرة وابن عمر أنهما سمعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعواد منبره لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس وعن أبي الجعد الضمري وله نسخة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ثلاث جمع تم وأناطبع الله على قلبه رواه الخمسة ولا جد وابن ماجة من حديث جابر نحوه) حديث أبي الجعد أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري لا أعرف اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في الكنى من مذهبهم وقيل اسمه أدرع وقيل جندادة وقيل عمرو وقد اختلف في هذا الحديث

١٣ نيل لسنن يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر وقد قال الشافعي رحمه الله يجزئ الغسل إذا كان بعد الفجر فاشهر بان الأولى أن يقع بعد ذلك (فكأنما قرب بيته) من الأولى ذكر أم أُنْثَى والبناء للوحدة لا للتأنيث أي تصديقها

متفر بالي الله تعالى وفي رواية ابن جريج عند عبد الرزاق فله من الاجرمثل الجزور وظاهره ان الثواب لو تجسد لكان قدور
الجزور (ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة) ٩٨ ذكر اوائتي والتاء للوحدة (ومن راح في الساعة الثالثة

فكانما قرب كبشا) ذكر
(أقرن) وصفه به لانه أكل
وأحسن صورة ولان قرنه يقع
به وفي رواية التساقى ثم كالمهدي
شاة (ومن راح في الساعة
الرابعة فكانما قرب دجاجة)
بتثنية الدال والفتح هو القصيع
(ومن راح في الساعة الخامسة
فكانما قرب بيضة) واستشكل
التعبير بالدجاجة والبيضة بقوله
في رواية الزهري كالمهدي
لان الهدي لا يكون منهما
وأجيب بانه من باب المشاكلة
أي من تسمية الشيء باسم قرينه
والى ذلك أشار ابن العربي والمراد
بالمهدي هذا التصديق كادل عليه
لفظ قرب وهو يجوز به ما
والمراد بالساعات عند الجمهور
من أول النهار وهو قول الشافعي
وابن حبيب من المالكية وليس
المراد بها الساعات الفلكية
الاربعة والعشر بن التي قسم
عليها الليل والنهار بل ترتيب
درجات السابقين على من يليهم
في الفضيلة لئلا يستوى فيه
رجلان جا آ في طرفي ساعة
ولانه لو أريد ذلك لاختلف الامر
في اليوم الثاني والسائق وقيل
بل المراد الفلكية وهي اثنتا
عشرة زمانية صيفا أو شتاء وقد
روى التساقى من فوق يوم الجمعة
اقتنا عشرة ساعة وقال الماوردي

على أبي سلة فقبل عن أبي الجعد قال الحافظ وهو الصحيح وقيل عن أبي هريرة وهو وهم
قال الدارقطني في العال ورواه الحاكم من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه
وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف رحمه الله أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة
والحاكم بلانظ من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع على قلبه قال الدارقطني انه أصح
من حديث أبي الجعد وجابر حديث آخر بلفظ ان الله افترض عليكم الجمعة في شهركم هذا
فمن تركها استخفافا بها وتهاونا فلا جاع الله له شمله الا ولا يارك الله الا ولا صلاة له أخرجه
ابن ماجه وفي اسناده عبد الله البلوي وهو واهي الحديث وأخرجه البراء من وجه آخر
وفيه على بن زيد بن جده قال الدارقطني ان الطريقةين كليهما غير ثابت وقال ابن عبد البر
هذا الحديث واهي الاسناد انتهى وفي الباب عن ابن عمر حديث آخر غير ما ذكر المصنف
عند الطبراني في الاوسط بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا عسى أحد
منكم أن يتخذ الضبنة من الغنم ثم على رأس مبلين أو ثلاثة تأتي الجمعة فلا يشهد هاتلانا
فيطبع الله على قلبه وسبأ في نحوه في الباب الذي بعده هذا من حديث أبي هريرة والضبنة
يكسر الصاد المجهمة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت يدك من مال أو عيال وعن
ابن عباس حديث آخر غير الذي ذكره المصنف عن أبي يعلى الموصلي من ترك ثلاث جمع
متواليات فقد نبذ الاسلام وراظهره هكذا ذكره موقوفوا له حكم الرفع لان مثله لا يقال
من قبل الرأي كما قال العراقي وعن حمزة عند أبي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار فان لم يجد فنصف دينار وعن
اسامة بن زبده عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك
ثلاث جمع من غير عذر كتب من المنافقين وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن
أنس عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه وعن عبد الله بن أبي أرفي عند
الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء يوم الجمعة
ولم يأتها ثم سمع النداء ولم يأتها الا لما طبع على قلبه فجعله قلب منافق قال العراقي واسناده
جيد وعن عقبة بن عامر عند أحمد في حديث طويل فيه اناس يحبون اللين ويخرجون
من الجماعات ويدعون الجماعات وفي اسناده ابن لهيعة وعن أبي قتادة عند أحمد أيضا
بنحو حديث جابر الاول وعن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أبي
هريرة وابن عمر المذكور في الباب قوله يتخلفون عن الجمعة قال في الفتح قد اختلف
في تسمية اليوم بالجمعة مع الاتفاق على انه كان يسمى في الجاهلية العروبة بفتح العين
وضم الراء وبالموحدة فقبل معنى بذلك لان كمال الخلق جمع فيه ذكره أبو حنيفة عن ابن
عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان عند
أحمد وابن خزيمة وغيرهما وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا باسناد قوي

انه من طلوع الشمس موافقة لاهل الميقات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب
واستشكل بأن الساعات ست لا خمس والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة نعم عند التساقى باسناد صحيح بعد الكهش

بطة ثم دجاجة ثم بيضة وفي أخرى دجاجة ثم صفوراء ثم بيضة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا
بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة وفي حديث واثلة عند الطبراني ٩٩ في الكبير من فروع ان الله تعالى يبعث

الملائكة يوم الجمعة على أبواب
المسجد يكتبون القوم الاول
والثاني والثالث والرابع
والخامس والسادس فاذا بلغوا
السابع كانوا بمنزلة من قرب
المصافير وقال مالك رحمه الله
تعالى وامام الحرمين والقاضي
حسين ان المخطات لطيفة بعد
الزوال لان الرواح لغة لا يكون
الامن الزوال والساعة في اللغة
الجزء من الزمان وجعلها على
الزمانية التي يقسم النهار فيها الى
اثني عشر جزءا بعد احوال النحر
عليه لاحتياجه الى حساب
ومراجعة الآلات تدل عليه ولانه
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
كان يوم الجمعة قام على كل باب
من أبواب المسجد ملائكة
يكتبون الناس الاول فالاول
فالمتهجر الى الجمعة كالمهدي بدنة
الحديث فان قالوا قد تستعمل
الهاجر في غير موضعها فيجب
الحمل عليه بجمع قلنا ليس
اخراجها عن ظاهرها بارا
من اخراج الساعة الاولى عن
ظاهرها فاذا اتساوبا على ما زعمت
فما رجع قلت هل الناهي جيل
بعد جيل لم يعرف ان احدا من
العصابة رضي الله عنهم كلن يأتي
المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع
الشمس ولا يمكن حمل حالهم على
ترك هذه الغضبية العظيمة

وأحمد من فروع باسناد ضعيف وهذا اصح الاقوال ويليه ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن
سيرين بسند صحيح اليه في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زرارة وكانوا يسمونه يوم
العروبة فقصلي بهم وذكروهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه وقيل لان كعب بن لؤي كان
يجمع قومه فيه ويذكروهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بانه سيبعث منه نبي روي ذلك
الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم القراء وغيره
وقيل ان قصبا هو الذي كان يجمعهم مذكرة فغلب في أماليه وقيل معنى ذلك لاجتماع
الناس للصلاة فيه وبهذا جزم ابن حزم فقال انه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وانه كان
يسمى يوم العروبة قال الحافظ وفيه نظرية قد قال أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان
لجاهلية وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة فانظروا انهم غيروا أسماء الايام السبعة بعد ان
كانت تسمى اول أهون جبار دبار مونس عروبة شيار قال الجوهرى وكانت العرب
تسمى يوم الاثنين أهون في أسمائهم القديمة وهذا يترتب انهم أحدوا له اسما وهي هذه
المتعارفة كالسبت والاحد الخ وقيل ان أول من سمى الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه
جزم بعض أهل اللغة والجمعة بضم الجيم على المشهور وقد نسكن وقرأ بها الاعمش وحكى
القراء قطعها وحكى الزجاج كسرهما قال التتوي ووجهوا الفتح بانهم اتج مع الناس
ويكثرون فيها كما يقال همزة ولمزة لكثير الهمز واللامز ونحو ذلك قوله لقد هممت الخ
قد استدل بذلك على أن الجمعة من فروض الاعيان وأجيب عن ذلك باجوبة قلنا
ذكرها في أبواب الجماعة وسباني بيان ما هو الحق قوله ودعهم أي تركهم قوله أوليختم
الله تعالى الختم الطبع والتغطية قال القاضي عياض اختلف المتكلمون في هذا
اختلافا كثيرا فقبل هو اعدام اللطف وأسباب الخير وقيل هو خلق الكفر في صدورهم
وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة يعني الاشعرية وقال غيرهم هو الشهادة عليهم
وقيل هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم ليعرف بها الملائكة من يمدح ومن يذم قال
العراقي والمراد بالطبع على قلبه انه يصير قلبه منافقا كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى
وقد قال تعالى في حق المنافقين فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون قوله ثلاث جمع يحتمل
أن يراد حصول الترك مطلقا سواء نوات الجماعات أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة
لطبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة وهو ظاهر الحديث ويحتمل أن يراد ثلاث جمع
متوالية كما تقدم في حديث أنس لان موالات الذنب ومتابعته مشعرة بقوله المبالة به
قوله ثم اوفانيه أن الطبع المذكور انما يكون على قلب من ترك ذلك ثم اوفانيه على
الاحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالنهاون وكذلك تحمل الاحاديث المطلقة
على المقيدة بعدم العذر كما تقدم وقد استدل باحاديث الباب على أن الجمعة من فروض
الاعيان وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أنهم افرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض
باجتماع الامة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وقد حكى

انتهى واجيب بان الرواح كما قاله الازهرى يطلق لفظة على الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو الليل وهذا هو
الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى قد دل على أنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لان المختلف بعد التهادي أمرا ولا يذكر

الساعات انما هو التفت على التذكير اليه او التغميب في فضيلة السبق وتخصيل الصف الاول وانتظارها والاشتغال بالتنفل والذكور ونحوه وهذا كله لا يحصل بالذهاب ١٠٠ بعد الزوال وحكى الصيدلاني انه من ارتداع النهار وهو وقت الهجر (فاذا

خرج الامام حضرت الملائكة) الذين وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة وما تشغل عليه من ذكر وغيره وهم غير الحفظة (يسمعون الذكر) أي الخطبة وزاد في رواية الزهري الاتية طورا محضهم ولمسلم من طريقه فاذا جلس الامام طورا الصنف وجاؤا يسمعون الذكر فكان ابتداء خروج الامام وانتهائه بجلاوسه على المنبر وهو اول سماعهم للذكر وفي حديث ابن عمر عن ابي نعيم في الحلية مرفوعا اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصنف من نور وأقلام من نور الحديث ففيه صفة الصنف وأن الملائكة المذكورين غير الحفظة والمراد بطي الصنف طي الفضائل المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وادراك الصلاة والذكر والدعاء ونحو ذلك فانه يكتبه الحافظان قطعا وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن ابي خزيمة فيقول بعض الملائكة لبعض ما حبس فلانا فيقول اللهم ان كان ضالا فاهده وان كان فقيرا فاعنه وان كان مريضا فاعافه وفي هذا الحديث من الفوائد نضل الاحتسالي يوم الجمعة والحض عليه وفضل التذكير اليها

الخطابي الخ لاف في انهم من قروض الاعيان او من قروض الكفائات وقال قال أكثر الفقهاء هي من قروض الكفائات وذكر ما يدل على أن ذلك قول الشافعي وقد حكاه المرعشي عن قوله القديم قال الدارمي وغلطوا حاكمه وقال أبو اسحق المروزي لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي وكذلك حكاه الروياني عن حكاية بعضهم وغلطه قال العراقي ثم هو وجه لبعض الاصحاب قال وأما ما ادعاه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا ان الجمعة فرض على الكفاية ففيه نظر فان مذهب الاثنية الاربعية متفقة على أنها فرض عين لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب قال ابن العربي وحكى ابن وهب عن مالك أن شهود هامة ثم قال قلنا لا تأويل أن أحدهما أن مالك يطلق السنة على الفرض الثاني انه أراد سنة على صفتها لا يشتركها فيه سائر الصلوات حسب ما شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله المسلمون وقد روى ابن وهب عن مالك عن جماعة الجمعة على كل من سمع النداء انتهى ومن جملة الأدلة الدالة على أن الجمعة من فرائض الاعيان قول الله تعالى اذ اتودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا وامنهم حديث طارق بن شهاب الا في الباب الذي بعده هذا ومنهم حديث حفصة الا في أيضا ومنهم ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الاثرون السابقة يوم القيامة يدانهم أو نوال الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض الله تعالى عليهم واختلافوا فيه فهذا ان الله تعالى له فالناس لنا تبع فيه الحديث وقد استنبط منه البخاري فرضية صلاة الجمعة وبقي عليه باب فرض الجمعة وصرح النووي والحافظ بانه يدل على القرضية قال لا فوله فرض الله تعالى عليهم فهذا ان الله تعالى قد فرض عليهم وعليها فضلوا وهدينا وقد وقع عندهم لم في رواية سفيان عن أبي الزناد يلقط كتب علينا وقد أجاب عن هذه الأدلة من لم يقل بانها فرض عين باجوبة اما عن حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف فبما تقدم في الجماعة وأما عن سائر الأحاديث المشتملة على الوعيد فبصرفها الى من ترك الجمعة تهانا لا مطلقا على المقيد ولا نزاع في أن النار لها تهانا فاستحق الوعيد المذكور وانما النزاع فيمن تركها غير متهاون وأما عن الآية فيها يقضي به آخرها أعني قوله ذلكم خير لكم من عدم فرضية العين وأما عن حديث طارق فيما قيل فيه من الارسال وسيأتي وأما عن حديث أبي هريرة الاخر فبجمع استلزام افتراض يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه علينا وأيضا ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا علينا وقد ردت هذه الاجوبة برود والحق ان الجمعة من فرائض الاعيان على سماع النداء ولو لم يكن في الباب الحديث طارق وأمالة الآتين لكانا مما تقوم به الجمعة على الخصم والاعتذار عن حديث طارق بالارسال ستعرف اندفاعه وكذلك الاعتذار بان مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان صغيرا لا يتسع هو ورحبته لكل المصلين وما كانت تقام الجمعة في عهده صلى الله عليه وآله وسلم بامرء الا في مسجده وقبائل العرب

وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعها وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب
الفضل على التذكير من غير تعبد بالفضل ولو تعارض الغسل والتذكير لمراعاة الغسل كما قال الزركشي أولى لانه مختلف في

وجوبه ولأن نفعه منه إلى غيره بخلاف التبكيروفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم وإن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع وأن التقرب بالابل أفضل من التقرب بالبقر ١٠١ وهو بالتساق في الهدى واختلف في الضحايا

والجمهور على أنها كذلك واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ثم مقب خروج الامام وخروجه عند أول الوقت للجمعة فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الاثنان من أول النهار فلعل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاعتسال وغيره ويكون مبدء الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالاعتسالة للنهار وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال

فترفع الاشكال قال القسطلاني السنة في التبكيرو انما هي لغیر الامام أما الامام فيندب له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه قاله الماوردي ونقله في المجموع وأقره والله أعلم (عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة غسله شرعياً) ويتطهر ما استطاع من طهر) بالتبكيرو للمبالغة في التنظيف أو المراد به التنظيف باخذ الماء والشارب والتطهر والعانة أو المراد بالغسل غسل الجسد وبالتطهير غسل الرأس وتنظيف

كانوا مقيمين في نواحي المدينة مسلمين ولم يؤمروا بالحضور مدفوع بان مختلف المصلين عن الحضور بعد أمر الله تعالى به وأمر رسوله والتوعد الشديد لمن لم يحضر لا يكون حجة الاعلى فرض تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمخالفين على تخلفهم واختصاص الاوامر بمن حضر جمعة صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين وكلاهما باطل أما الاول فلا يصح نسبة التقرير اليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد هدمه بأمر ائمة المخالفين عن الجمعة واخباره بالطبع على قلوبهم وبعدها ككثاب المناقذين وأما الثاني فمع كونه قصر الخطابات العامة بدون برهان ترويه أيضاً تلك التوعدات للقطع بأنه لا معنى لتوعد الحاضرين واتصرح به صلى الله عليه وآله وسلم بان ذلك الوعيد للمخالفين وضيق مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على عدم القرينة الاعلى فرض ان الطلب مقصور على مقدار ما يتسع له من الناس أو عدم امكان اقامتها في البقاع التي خارجة وفي سائر البقاع وكلاهما باطل اما الاول فظاهر وأما الثاني فكذلك أيضاً لا يمكن اقامتها في تلك البقاع عقلاً وشرعاً لا يقال عدم امره صلى الله عليه وآله وسلم باقامتها في غيره مسجده يدل على عدم الوجوب لانا نقول الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين ومن لا يمكنه اقامتها في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكنه الوفاء بما طلبه الشارع الا باقامتها في غيره وما لا يتم الواجب الا به واجب كوجوبه كما تقر في الاصول

(باب من يجب عليه ومن لا يجب)

(عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من سمع النداء رواه أبو داود والدارقطني وقال فيه انما الجمعة على من سمع النداء) الحديث قال أبو داود في السنة رواه جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه و انما أسنده قيصة انتهى وفي اسناده محمد بن سعيد الطائفي قال المندري وفيه مقال وقال في التقرير صدوق وقال أبو بكر بن أبي دارود هو ثقة قال وهذه سنة تفرد بها أهل الطائفت انتهى وقد تفرد به محمد بن سعيد عن شيخه أبي سلة وتفرد به أبو سلة عن شيخه عبد الله بن هرون وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر أخرجه الدارقطني من رواية الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً والوليد وزهير كلاهما من رجال الصحيح قال العراقي لكن زهير روى عن أهل الشام منا كبير منهم الوليد والوليد مدلس وقد رواه بالعمدة فلا يصح ورواه الدارقطني أيضاً ورواه محمد بن الفضل بن عطية عن جراح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومحمد بن الفضل ضعيف جداً والجراح هو ابن أرملة وهو مدلس مختلف في الاحتجاج به ورواه أيضاً البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً والحديث يدل على أن الجمعة لا تجب الاعلى من سمع النداء واليه ذهب الشافعي وأحمد وأصح حكي ذلك الترمذي عنهم وحكاه ابن العربي عن مالك وروى ذلك عن عبد الله بن

التياب ولا يذروا من الطهر (ويدهن من دهنه) من باب الافتعال أي يطل بالدهن ليزيل شعث رأسه ويطيبه به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة (أو يس من طيب بيته) ان لم يجد دهنه أو وجع الرأس فلا يئاني الجمع بينهما وأضاف الطبيب

الى البيت اشارة الى أن السنة اتخذها الطبيب في البيت ويجعل الاستعمال عادة في حديث أبي داود عن ابن عمر وأبي هريرة من طبيب أمرته أي أن لم يخذل نفسه طيبا ١٠٢ فليست عمل من طيبها وزاد فيه ويلبس من صلح ثيابه وفيه أن يت الرجل

عمر وراوي الحديث وحديث الباب وان كان فيه المقال المتقدم فيهم له صفة قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية قال النووي في الخلاصة ان البيهقي قال له شاهد فذكره باسناد جيد قال العراقي وفيه نظر قال ويغني عنه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعمى فقال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يرخص له فيه صلى في بيته فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فاجب وروى نحوه أبو داود باسناد حسن عن ابن أم مكتوم قال فاذا كان هذا في مطلق الجماعة فالقول به في خمسة الجمعة أولى والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي الامام في المسجد لانه الذي كان في زمن النبوة لا الواقع على المنارات فانه محدث كما ساقى وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء سواء كان في البلد الذي تقام فيه الجمعة أو في خارجه وقد ادعى في البحر الاجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها واستدل لذلك بقوله اذ لم تعتبره الآية وأنت تعلم أن الآية قد قيد الامر بالسعي فيها بالنداء لما تقرر عند أئمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء والنداء المذكور فيها يستوي فيه من في المصر الذي تقام فيه الجمعة ومن خارجه نعم ان صح الاجماع كان هو الدليل على عدم اعتبار سماع النداء لمن في موضع إقامة الجمعة عند من قال بجمعة الاجماع وقد حكى العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل انهم يوجبون الجمعة على أهل المصر وان لم يسمعوا النداء وقد اختلف أهل العلم بين كان خارجا عن البلد الذي تقام فيه الجمعة فقال عبد الله بن عمرو وأبو هريرة وأنس والحسن وعطاء ونافع وعكرمة والحكم والاوزاعي والامام يحيى أنها تجب على من يؤويه الليل الى أهله والمراد انه اذا جتمع مع الامام أمكنه العود الى أهله آخر النهار وأول الليل واستدلوا بما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من آواه الليل الى أهله قال الترمذي وهذا اسناد ضعيف انما يروى من حديث معاذ بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري وضعف يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري في الحديث انتهى وقال العراقي انه غير صحيح فلا جهة فيه وذهب الهادي والناصر ومالك الى أنها تلزم من سماع النداء بصوت الصيت من سور البلد وقال عطاء تلزم من على عشرة أميال وقال الزهري من على ستة أميال وقال ربيعة من على أربعة وروى عن مالك ثلاثة وروى عن الشافعي فرسخ وكذلك روى عن أحمد قال ابن قدامة وهذا قول أصحاب الرأي وروى في البصر عن زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه أنها لا تجب على من سكن خارج البلد وقد استدل بحديث الباب على أن الجمعة من فروض الكفايات حتى قال في ضوء النهار انه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة ورد بأنه ليس في الحديث الا انها من فرائض الايمان على سماع النداء فقط وليس فيه انها فرض كفاية

يطلق ويراد به امراته (ثم يخرج) زاد ابن خزيمة عن أيوب الى المسجد ولا جسد من حديث أبي الدرداء ثم يمشي وعليه السكينة (فلا يفرق بين اثنين) في حديث ابن عمر عند أبي داود ثم لم يخط رقاب الناس وهو كتابة عن التكبر أي عليه أن يكر فلا يخطي رقاب الناس أو المعنى لا يزا حمر جلين فيدخل بينهما لانه ربحا ضيق عليهم عما خصوصاً في شدة الحر واجتماع الانفس وفي حديث أبي الدرداء ولم يخط أحدا ولم يؤذ (ثم يصلي ما كتب له) أي فرض من صلاة الجمعة أو قدر فرضاً أو نفلاً وفي حديث أبي الدرداء ثم يركع ما قضى له وفي حديث أبي أيوب فركع ان بداه وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة (ثم ينصت) بضم أوله من أنصت وقصه من نصت أي بسكت اذا تكلم الامام أي شرع في الخطبة زاد في رواية قرع عند ابن خزيمة حتى يقضى صلاته ونحوه في حديث أبي أيوب (الاغفر له ما بينه) أي بين الجمعة الحاضرة (وبين الجمعة الاخرى) الماضية والمستقبله لانها تانيث الاخر بفتح الحاء لا بكسرهما والغفرة تكون للمستقبل كما للماضي قال تعالى لا يغفر لك الله ما تقدم

من ذنبك وما تأخر وفي رواية قاسم بن يزيد خط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ابن جحلان عن ابن خزيمة ما بينه وبين الجمعة التي قبله وزاد في رواية أبي هريرة عند ابن جحلان وزيادة ثلاثة أيام من التوبة لها

والمراد غفران الصغائر لما زاده في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه ما لم تغفر الكبائر وهو لمسلم فانها اذا اغفرت لا تمكفر
وليس المراد أن تكفر الصغائر مشروطا باجتناب الكبائر اذا اجتنب ١٠٣ الكبائر مجزؤه بكفر الصغائر كما نطق به القرآن

العزير في قوله تعالى ان يجنبوا
كبائر ما تنهون عنه أي كل ذنب
فيه وعيد شديد تكفر عنكم
سبائكم أي غم عنكم
صغائر كم ولا يلزم من ذلك ان
لا يكفر الصغائر الا باجتناب
الكبائر فاذا لم يكن صغائر تكفر
رجح له أن يكفر عنه بقدر ذلك
من الكبائر والا أعطى من
الثواب بقدر ذلك وهو جائز
في جميع ما ورد في نظائر ذلك فانه
الحافظ في الفتح وقد تبين مجموع
ما ذكر من الغسل والتطيب الى
آخره أن تكفير الذنوب من
الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود
جميعها (عن ابن عباس رضي
الله عنهما أنه قبل له) القائل
طاوس بن كيسان الحنفي
الفارسي البجلي قبل امه
ذ كوان وطاوس اقبه (ذ كروا)
قال في الفتح لم يسم طاوس من
حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو
هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن
حبان والطحاوي من طريق
عمرو بن دينار عن طاوس عن
أبي هريرة نحوه (أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال
اغتسلوا يوم الجمعة) ان كنتم
جنبيا (واغتسلوا رؤسكم)
ثأ كسد لاغتسلوا من مطلق
الغتسل على العام لينبه على أن
المطلوب الغسل التام لئلا

على من لم يسمع بل مفهومه يدل على أنها لا تجب عليه لا عينيا ولا كفاية (وعن حفصة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رواح الجمعة واجب على كل محتلم رواه
الشافعي وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة
حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض رواه
أبو داود وقال طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئا)
الحديث الاول رجال اسناده رجال الصحيح الا عبيد بن عباس وقد وثقه الجعفي
والحديث الاخر أخرجه أيضا الحاكم من حديث طارق هذا عن أبي موسى قال الحافظ
ومعه غير واحد وقال الخطابي ليس اسناده هذا الحديث بهذا وطارق بن شهاب لا يصح
له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا أنه قد رآني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
العراقي فاذا قد ثبت مصبته فالحديث صحيح وغايته أن يكون مرسل صحابي وهو جهة
عند الجمهور انما خالف فيه أبو اسحق الاسفرايني بل ادعى بعض الحنفية الاجماع على
أن مرسل الصحابي جهة اه على أنه قد اندفع الالال بالارسال بما في رواية الحاكم من
ذكر أبي موسى وقد شد من عضد هذا الحديث حديث حفصة المذكور في الباب وبؤيده
أيضا ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن عبد الله من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافرا أو مريضا وفي اسناده ابن لهيعة ومعاذ بن
جماد الانصاري وهما ضعيفان وفي الباب عن عجم الداري عند العقيلي والحاكم أي أحد
وفيه أربعة ضعفاء على الولا فانه ابن القطان وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط وعن
مولى لائل الزبير عند البيهقي وعن أبي هريرة ذكره الحافظ في التلخيص وذكره صاحب
مجمع الزوائد وقال فيه ابراهيم بن حنبل ضعفه الدارقطني وعن أم عطية بافظ منهم ينفع
اتباع الجنائز ولا الجمعة علينا أخرجه ابن خزيمة وقد استدلل بحديثي الباب على أن الجمعة
من فرائض الاعيان وقد تقدم الكلام على ذلك قوله عبد مملوك فيه أن الجمعة غير واجبة
على العبد وقال داود انها واجبة عليه لا بخلافه تحت هوم الخطاب قوله أو امرأة فيه
عدم وجوب الجمعة على النساء ما غير البخاري فلا خلاف في ذلك واما التهاجرة فقال الشافعي
يستحب لمن حضرها قوله أو صبي فيه أن الجمعة غير واجبة على الصبيان وهو مجمع عليه
قوله أو مريض فيه ان المريض لا تجب عليه الجمعة اذا كان الحضور يجلب عليه مشقة
وقد ألحقه الامام يحيى وأبو حنيفة الا حكي وان وجد قائد الماني ذلك من المشقة وقال
الشافعي انه غير معذور عن الحضور ان وجد قائدا وظاهر حديث أبي هريرة وابن أم
مكتوم المتقدمين في شرح الحديث الذي في أول هذا الباب انه في معذور مع سماعه
لانداء وان لم يجد قائد لعدم الفرق بين الجمعة وغيرهما من الصلوات وقد تقدم الكلام
على الحديثين في أول ابواب الجماعة واختلف في المسافر هل تجب عليه الجمعة اذا كان

يتوهم أن الغاضة المله دون حل الشعر مثلا يجرى في غسل الجمعة وهو وافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة
أو المراد بالنائي التطيب من الاذى واستعمال الدهن ونحوه (وان لم تكفوا جنبيا) فاعتسبوا بالجمعة فانه الغسل طلاني

والتظاهر أن هذه هي المصلحة دون الشرطية فتعبد وجوب الغسل لصلاة الجمعة وأخف منه أن الاعتسال يوم الجمعة للجماعة
يجزى عن الجمعة سواء أتموا الجمعة أم لا ١٠٤ وفي الاستدلال على ذلك نظرنم روى ابن حبان عن الزهري في هذا الحديث

نازلا أم لا فقال الفقهاء وزيد بن علي والناصر والباقر والامام يحيى انه لا تجب عليه ولو
كان نازلا وقت اقامتها واستدلوا بما تقدم في حديث جابر من استثناء المسافر وكذا
استثناء المسافر في حديث أبي هريرة الذي أشرفنا اليه وقال الهادي والقاسم وأبو
العباس والزهري والنسفي انها تجب على المسافر اذا كان نازلا وقت اقامتها لا اذا كان
سائرا ومحل الخلاف هل يطلق اسم المسافر على من كان نازلا أو يختص بالسائر وقد تقدم
الكلام على ذلك في أبواب صلاة السفر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لأهل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين
فيتخذ عليه الكلا فيرتفع ثم يجي الجمعة فلا يجي ولا يشهد بها وتجي الجمعة فلا يشهد بها
وتجي الجمعة فلا يشهد بها حتى يطبع الله تعالى على قلبه رواه ابن ماجه) الحديث هو عند
ابن ماجه كما ذكر المصنف من رواية محمد بن جحلان عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه الحاكم
أيضا وفي اسنادهم عدي بن سليمان وفيه مقال وروى نحوه الطبراني واحد من حديث
حارثة بن النعمان وروى أيضا نحوه الطبراني من حديث ابن عمر وقد تقدم قوله أن يتخذ
الصبة بصاد موهلة مضمومة وبعدها باء موحدة مشددة قال في النهاية هي من العشرين
الى الاربعين ضائعا ومعز الخاصة وقبل ما بين الستين الى السبعين ولفظ حديث ابن عمر أن
يتخذ الصبة قال العراقي بكسر الصاد المجهمة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت ياء
من مال أو عيال اه وفي القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الباء الموحدة ما لفظ
والصبة بالضم ما صلب من طعام وغيره ثم قال والسرية من الخيل والابل والغنم أو ما بين
العشرة الى الاربعين أو هي من الابل ما دون المائة وقال في فصل الصاد المجهمة من حرف
النون الصبة مثلثة وكفرحة العيال ومن لا غنما فيه ولا كفاية من الرفقاء والحديث
فيه الخلل على حضور الجمعة والتوعد على التشاغل عنها بالمال وفيه انه لا تسقط عن من
كان خارجا عن بلد اقامتها وان طلب الكلا ونحوه لا يكون عذرا في تركها (وعن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة قال فتقدم اصحابه وقال اتخلف
فأصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ألتهم قال فلبا صلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رآه فقال ما منعك ان تغدوم مع اصحابك فقال أردت أن أصلي معك الجمعة
ثم ألتهم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لو أنفقت ما في الارض جميعا ما
أدركت غدوتهم رواه أحمد والترمذي وقال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم الا خمسة
أحاديث وعندها وليس هذا الحديث فيما عده وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه
أبصر رجلا عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا ان اليوم يوم الجمعة لخربت فقال هراخرج

اعتسلا يوم الجمعة الا أن تكونوا
جنباً وهذا أوضح في الدلالة على
المطلوب قال ابن المنذر وحفظنا
الاجزاء من أكثر أهل العلم من
العبادة والتابعين انتهى قال
في الفتح والخلاف في هذه المسئلة
منتشر في المذاهب واستدل به
على أنه لا يجزئ قبل طلوع
الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع
الفجر أول اليوم شرعا انتهى
(وأصيبوا من الطيب) أي بعضه
(فقال) ابن عباس مجيبا لما روى
عن قوله ذكروا الخ (أما الغسل)
المذكور (فتم) قاله النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وأما الطيب
فلا أدري) أي فلا أعلم قاله صلى
الله عليه وآله وسلم أم لا لكن
عند ابن ماجه من رواية صالح
ابن أبي الأخضر عن الزهري عن
عبيد بن السباق عن ابن عباس
مرفوعا من جاء الى الجمعة
فليغتسل وان كان له طيب
فليس منه بخالف ذلك لكن
صالح ضعيف وقد خالفه مالك
فرواه عن الزهري عن عبيد بن
السباق مرسلا بمعناه فان كان
صالح حقا ففيه ابن عباس احتمل
أن يكون ذكره بعد ما نسيه
أو عكس ذلك قال في الفتح وكأنه
أراد أي البخاري بإيراد حديث
ابن عباس عقب حديث سلمان
الاشرة الى ان ما عدا الغسل من

الطيب والذهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكيد كالغسل وان كان الترتيب ورد في الجميع لكن الحكم يختلف فان
ابا يلو وبه عنده من يقوله أو ينأ كد بعض المندوب على بعض (عن عمر رضي الله عنه أنه وجد حلة سبأ) بكسر السين

وقع الياء أي حبر بحت وأهل العربية على إضافة حلة لتاليه كثوب خروز كرابن فقول ضبطه كذلك عن المتقنين ولا يوي ذر
والوقت حلة سيرا بالتدوين على الصفة أو البديل وعليه أكثر المحدثين ١٠٥ لكن قال - يوي به لم يأت فعلا وص - فهاو الحلة

لا تكون إلا بن ثوبين وميت
سيرا ما قيم امن الخطوط التي
تسببها السيرة وكما يقال فاقه عشرة
إذا كمل الجملة عشرة أشهر (عند
باب المصنف قال) عمر (بار - ول الله
لو اشتريت هذه) الحلة (فابستها
يوم الجمعة وللوفا إذا قدموا
عائلك) اسكان حسنا أولو للقي
لا لشرط فلا يحتاج للجزاء وفي
رواية البخاري أيضا فابستها
للميد والوفد (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انما
يأبى هذه) أي - حلة الحرير (من
لا خلاق له) أي لا حظ له ولا
نصيب له من الخير (في الآخرة)
كلمة من تدل على العموم ويشمل
الذكور والإناث لكن الحديث
مخصوص بالرجال لقيام دلائل
أخر على إباحة الحرير للنساء (ثم
جاءت ر - ول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم منها) أي من جنس
الحلة السيرة (حال فاعطى عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه منها)
أي من الحلال (حله) قال عمر
يا رسول الله كسوتنيها) أي الحلة
(وقد قلت في حلة عطار) يضم
العين وكسر الراء وهو ابن حبيب
ابن زرة لتمييز قدم في وندبني
تيم على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وله صفة (ما نلت)
من انه انما يلبسها من لا خلاق له
(قال رسول الله صلى الله عليه وآله)

فان الجمعة لا تجب من - فمر رواد الشافعي في - (نده) اما حديث ابن عباس فقال
الترمذي انه غريب لا يعرفه الا من - هذا الوجه ثم قال قال يحيى بن سعيد قال - حلة وذ كر
الكلام الذي ذكره المصنف وفي اسناده الطحاوي بن اراطه قال البيهقي ان ترد به لحاج وهو
ضعيف وقال العراقي في شرح الترمذي - حلة بل هو روم مال ابن العربي الى تصحيح
الحديث وقال ما قاله شعبة لا يؤثر في الحديث وقال هر صريح السند صحيح المعنى لان
الغزو افضل من الجماعة في الجمعة وغيرها ومائة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في الغزو
افضل من طاعته في صلاة الجماعة وتعقبه العراقي فقال - هذا الكلام ليس جاريا على
قواعد أهل الحديث ولا يلزم من كون المعنى صحيحا أن يكون السند صحيحا فان شرط صحة
الاسناد اتصاله فالمنقطع ليس من أقسام الصحيح عند عامة العلماء وهم الذين لا يمتنعون
بالمرسل فكل من لا يمتنع بالمرسل لا يمتنع بعينه المدلس بل - كي النووي في شرح المذهب
وغیره اتفاق العلماء على انه لا يمتنع بعينه المدلس مع احتمال الاتصال فكيف مع
تصريح شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث بان الحكم لم يسمع من مقدم الموثق الحديث
اكان حجة واضحة وإذا لم يثبت فالحجة قائمة بغيره من حيث تعارض الواجبات وانه يقدم
أه - ولها ولا شك ان الغزو أهم من صلاة الجمعة اذا الجمعة لها خوف عند فواتها بخلاف الغزو
خصوصا اذا قدم - ين فانه يجب تقديمه وأيضا فالجمعة لم تجب قبل الزوال وان وجب السعي
اليها قبله في حق من سمع النداء ولا يمكنه ادراكها الا بالسمعي اليها قبله ومن هذه - يمكن
أن يكون حكمه عند ذات حكم ما بعد الزوال اه وأما ان ثرا مروى عن عمر فذكره الحافظ
في التلخيص ولم يتكلم عليه وروى سعيد بن منصور ان ابا عبيدة سافر يوم الجمعة ولم ينتظر
الصلاة وأخرج أبو داود في المراسيل - بل وابن أبي شيبة عن الزهري انه اراد ان يسافر يوم
الجمعة فمضوا قبل له في ذلك فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سافر يوم الجمعة وفي
مقابل ذلك ما أخرجه اله ارقطني في الأفراد عن ابن عمر مرفوعا بلفظ من سافر يوم الجمعة
دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره وفي اسناده ابن ابي عمير وهو مختلف فيه وما أخرجه
الطحاوي في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية الحسين بن علوان عنه عن زهري عن
ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سافر يوم الجمعة دعا عليه
ملكاه ان لا يصاحب في سفره ولا تقضى له حاجة ثم قال الطحاوي الحسين بن علوان غيره
اثبت منه قال العراقي فدا لان الطحاوي الكلام في المس - ين هذا وقد كذب يحيى بن
معين ونسبه ابن - بان الى الوضع وذكره الذهبي في الميزان هذا الحديث وانه مما كذب
فيه على مالك وقد اختلف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر الى الزوال
الى - أقوال - الاول الجواز قال العراقي وهو قول أكثر العلماء فمن الصحابة عمر بن
الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة بن الجراح وابن عمر ومن التابعين الحسن وابن
سيرين والزهري ومن الأئمة أبو حنيفة ومالك في الرواية المشهورة منه والاوزاعي

١٤ نيل ت والرواية (اني لم أكنها قط) بل لا تقع بها في غير ذلك وفيه دليل على انه
يقال كسائه إذا أعطاه كسوته لئلا يأم لا ولم أعطيت كسوته لئلا يأم لا يعطى كسوته فإعطاءه بالي

درهم لكنه يشك فيهما من قوله (فيكساها) بن الخطاب رضي الله عنه (أخاه) من أمه عثمان بن حكيم قاله المذري أو هو أخو أخيه زيد بن الخطاب لأمه ١٠٦ أسماء بنت وهب قاله الدمياطي أو كان أخاه من الرضاغة (بمكة مشركا) واختلافنا

في اسلامه فان قلت الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ومقتضاه تحريم لبس الحرير عليهم فكيف كساهاهم أمهات المشرك أحب بانه يقال كساها إذا أعطاه كذا وقاسم أم لافه وانما أهداها لانه ينتفع بها ولا يلزم منه لبسها ووجه الاستدلال بالحدوث من جهة دلالة على استحباب التجمل يوم الجمعة والتجمل يكون بأحسن الثياب والسيارة صلى الله عليه وآله وسلم على غير رضى الله عنه لم يكن لأجل التجمل بل لا يكون تلك الحالة كنت حريرا قال القسطلاني وأفضل ألوان الثياب البياض طهيت البسوا من ثيابهم البياض فانهم اخبروا بكم وكفوا فيهم موتاكم رواه الترمذي وغيره وصححه ثم ما صبغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ما صبغ منه وجا بل يكره لبسه كما صرح به البندنجي وغيره ولم يلبسه صلى الله عليه وآله وسلم وأبى البرود في البيهقي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة اه أقول هذا عجيب من القسطلاني كيف حكم بكرهاته لبس ما صبغ وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه مع ثبوت لبسه لذلك فقد أخرج مسلم وأبو داود وصححه

وأحمد بن حنبل في لراية المشهورة عنه وهو القول القديم للشافعي وحكاة ابن قدامة عن أكثر أهل العلم من القول الثاني المنع منه وهو قول الشافعي في الجديد وهو إحدى الروايتين عن أحمد وعن مالك وأما جواز السفر بالجهاد دون غيره وهو إحدى الروايات عن أحمد والرابع جواز السفر الواجب دون غيره وهو اختيار أبي اسحق المروزي من الشافعية ومال اليه امام الحرمين والخامس جواز السفر الطاعة واجبا كان أو مندوبا وهو قول كثير من الشافعية وصححه الرازي وأما بعد الزوال من يوم الجمعة قال العراقي قد ادعى بعضهم الاتفاق على عدم جواز ريس كذلك فقد ذهب أبو حنيفة والأوزاعي إلى جوازه كما أثر الصلوات وخالفهم في ذلك عامة العلماء وروايتهم في الجمعة وبين غيرهما من الصلوات بوجوب الجماعة في الجمعة دون غيرها وأما جواز السفر قبل دخول وقت الجمعة وبعد دخوله لعدم المانع من ذلك وحديث أبي هريرة وكذلك حديث ابن عمر لا يصحان الاحتجاج بهما على المانع المأخوذ من ضعفهما وما روضة ما هو أضعف منهما ومخالفة ما هو الأصل فلا يقتل عنه إلا بائنا قل صحيح ولم يوجد وأما رقت صلاة الجمعة فالظاهر عدم الجواز إن قدر وجب عليه الحضور إلا ان يحذر من مخرجه من تخلفه لجمعة كالانقطاع عن الرفقة التي لا يتيسر من السفر إلا معها وما شابه ذلك من الاعتذار وقد أجاز الشارع التخلف عن الجمعة لعذر طرأ فجوازه لما كان ادخل في المشقة منه أولى

(باب اعتقاد الجمعة باربعين واقامته في القرى)

(عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وكان قائداً ييه بعد ما ذهب بعمره عن أبيه كعب رضي الله عنه ما انه كان اذا سمع الفداء يوم الجمعة ترحم لاسمه برزارة قال فقلت له اذا سمعت النداء ترحم لاسمه من زرارة قال لانه أول من جمع بني هزم النبي من مرة بني ياضة في نقيع يسأل له نقيع تخضعات فأتكم كنتم يومئذ قال أربعون رجال رواه أبو داود وابن ماجه وقال فيه كان أول من صلى بالصلاة الجمعة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه قال الحافظ واسناده حسن اه وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور قوله هزم النبي هو يفتح الهاء وسكون الزاي المطمئن من الارض والنبيت يفتح النون وكسر الباء الموحدة وسكون الياء التحتية وبعد ما تاء فوقية قال في القاموس هو أبو يحيى باليمن اسمه عمرو بن مالك اه والمراد به هاهنا موضع من حرة بني ياضة وهي قرية على ميل من بلاد ينة ويثوب ياضة بطن من الانصار قولاً في نقيع هو بالثون ثم الفاء ثم الياء التحتية بهداه عندهم اه قولاً الخضعات بالطاء المحجمة وكسر الصاد المحجمة موضع معروف قولاً أربعون رجال استدله من قال ان الجمعة لا تنعقد إلا بأربعين رجلاً والى ذلك ذهب

وأحمد من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدا بعد افق عليه مرط الشافعي من شهر أسود قال الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار الجديد شيداً على انه لا كراهة في لبس الاسود وقد أخرج أبو داود

موداه والتفرقة بين ما صبح قبل
 النسيج فلا يكره له وما صبح
 بعد النسيج فيكره له لا دليل
 عليه سوى الرأي المحض والله
 أعلم ففي هذه الأحاديث التصريح
 بنبه صلى الله عليه وآله وسلم ليس
 المصروع مطلقا ولا يلزم من نزعه
 لذلك الكراهة وروى الطبراني
 من حديث أم سارة أنها قالت ربما
 صبح رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رداءه أو أزاره بزعفران
 أو ورس ثم يخرجه - رجاء - ما وفي
 البخاري من حديث ابن عمر ما
 المذمومة فاني رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصبح بها فانا
 أحب أن أصبح بها وفي سنن أبي
 داود كان يصبح بالورس والزعفران
 - حتى عمامته فتأمل والله أن
 يزيد الإمام في حسن الهيئة
 والهمة والارتداد لاتباعه ويترك
 ما واد لأنه أرى الآن خشي
 مفردة تنزب على تركه من سلطان
 أو غيره وقد أخرج البخاري
 الحديث في الهيئة ومسلم في
 الألباس وأبو داود والنسائي في
 الصلاة (عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لولا مخافة
 (أن أشق على امتي أو على الناس)
 لكان من الراوي ولا يذروا لولا أن
 أشق على الناس بإعادة لولا أن أشق
 قال المافظ ولم تقف عليه بماذا
 لا يخفى شيء من الروايات عن مالك

ولاع غيره وقد أخرجه ادرقطي في الموهبات وطاريقا وطالعبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه هذا الاسناد بلفظ أو على
الغالب لم يعد قوله لولا ان أشق وكذا رواه كثير من رتبة أو طأى لولا المشقة موجودة (لا مرتهم) أمر ايجاب (بالسؤال) أي

بأنه مما لا خلاف في أن السؤال هو الأول وقد قيل إنه يطابق على الفعل أيضا فعلى هذا لا تقدر والسؤال المذكور على الصحيح وحكي في
الحكم ثانياً وأنكر ذلك الأزهري ١٠٨ (مع كل صلاة) فرضاً أو تفلاناً فهو عام في ذلك فبه الجملة بل هي أولى لما اختصت به

من طلب تحسين الظاهر من
الفسل والتمظيف والتطيب
خصوصاً تطيب الثم الذي هو
محل الذكر والمناجاة وإزالة ما يضر
بالملائكة وبقي آدم من تغير القم
وفي حديث علي عند البزاران
المالك لا يزال يدنوس المصلي يستمع
القرآن حتى يضع يده على فيه
الحديث ولا يجدوا ابن حبان
السؤال مطهر مرة لقم مرضاة
للرب وله وابن خزيمة فضل الصلاة
إني يستألفها على الصلاة التي
لا يستألفها سواه ومن ضعفنا قال
الشافعي في حديث الباب دليل
على أن السؤال ليس بواجب لأنه
لو كان واجباً لصرح به شقار لم
يشق أهـ وإلى القول بعدم
وجوبه صار أكثر أهل العلم بل
ادعى به منهم فيه الإجماع لكن
حكى الشيخ أبو حامد وثبته
الماوردي عن ابن راهويه أنه
قال هو واجب لكل صلاة فمن
تركه عمداً بطلت صلاته وعن دارد
أنه قال هو واجب لكل ليس
شرطاً واحتج القائل بوجوبه
بوجود الأمر به في حديث إمامة
هذه ابن ماجه صفر وعائذ وكوا
ولاحد نحوه من حديث العباس
وللموطا عليكم بالسؤال ولا
يثبت شيء منكم على تقدير العلة
فالمتن في مذهبهم حديث الباب
الأمر به مقيد بكل صلاة لا بمطلق

وآله وسلم إن يجمع أصحابه ليسرهم فاتفقوا أن اجتمع لهم منهم هذا العدد قال السبوطي
وأراد البيهقي بهذا الحديث أقوى دليل على أنه لم يجد من الأحاديث ما يدل على مسئلة
صريحاً أهـ وأعلم أن الخلاف في هذه المسئلة منتشر جداً وقد ذكر الحافظ في فتح الباري
خمس عشرة مذهباً فقال وجعلها ثمانية في ذلك خمسة عشرة قولاً أحدها تصح من
الواحد عشرة ابن حزم قلت وحكاها الدارمي عن القاسمي ومالك الجبري عن الحسن بن
صالح الثاني اثنتان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى الثالث
اثنتان مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد قلت وحكاها في شرح المذهب عن الأوزاعي وأبي
نور وحكاها في الصريح عن أبي العباس وتحمس به للهادي والأوزاعي والثوري الرابع
ثلاثة معاً عند أبي حنيفة قلت رآه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وحكاها ابن المنذر عن
الأوزاعي وأبي نوري واختاره المزني والسبوطي وحكاها عن الثوري والليث الخامس
سبعة حكى عن عكرمة السادس تسعة عند ربيعة السابع اثنا عشر عنه في رواية قلت
وحكاها عنه المتولي والماوردي في الحاوي وحكاها الماوردي أيضاً عن الزهري والأوزاعي
ومحمد بن الحسن الثامن مثله غير الإمام عند أهـ التاسع عشر عن رواية ابن
حبيب عن مالك العاشر ثلاثون في روايته أيضاً عن مالك الحادي عشر أربعون
بالإمام عند الشافعي قلت ومعه من قدمنا ذكرهم كالحكي ذلك السبوطي الثاني عشر
أربعون غير الإمام روى عن الشافعي وبه قال عمر بن عبد العزيز والثالث عشر
خمسون عند أحمد وفي رواية كليب عن عمر بن عبد العزيز الرابع عشر ثمانون حكاها
المازري الخامس عشر جمع كثير بغير قيد قلت حكاها السبوطي عن مالك قال الحافظ
وأعلم هذا الأخير أرجح من حيث الدليل وأعلم أنه لا مستند لأشترائط عاينين أو ثلاثين
أو عشرة بن أو تسعة أو سبعة كما أنه لا مستند لاعتناء من الواحد المنفرد وأما من قال أنها
تصح باثنين فإستدل بان العدد واجب بالحديث والإجماع ورأى أنه لم يثبت دليل على
أشترائط عدد مخصوص وقد صحت الجماعة في سائر المراتب باثنين ولا فرق بينهما وبين
الجماعة ولم يأت نهر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن الجماعة لا تنه قد لا يكاد
وهذا القول هو الرابع عندى وأما الذي قال بثلاثة فقرأى العدد واجبا في الجماعة
كالصلاة بشرط العدد في المأمومين المستعينين للخطيب وأما الذي قال بأربعة فاستند
حديث أم عبد الله الدوسية المتقدم وقد تقدم أنه لا ينتهض للاحتجاج به وله طريق
أخرى عند الدارقطني وفيه أمر وكون وله طريق ثالثه عند أيضاً وفيه أمر وكون قال
السبوطي قد حصل من إجماع هذه الطرق نوع قوة للحديث وفيه أن الطريق التي
لا تخفى لئول كل واحدة منها من متروك لا تصلح للاحتجاج وإن كثرت وأما الذي قال باثني
عشر فاستند حديث جابر في الانتفاض وسبأني وفيه أنه يدل على أنها بهذا المقدار
وأما أنها لا تصح إلا بهم فصاعد الإجماع ونهم فليس في الحديث ما يدل على ذلك وأما من
قال بأشترائط الخمسة بن فاستند ما أخرجه الطبراني في الكبير والدارقطني عن أبي إمامة

الأمر ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التمسك به قال الشيخ أبو إسحاق في الإلهام فيسه قال
دليل على أن الاستدعاء على جهة الذنب ليس بأمر معتق لأن السؤال عند كل صلاة مندوب وقد أخذ به الشارع أنه لا أمر به

له والرجوع في الاصول بان المذهب مأمور به وقيل على استحباب السواك لافرا تضر والنوافل لقوله كل صلاة أو المراد المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ١٠٩ وهذا اختيار أبي شامة وقد كفي الفتح ذلك

مؤيدان وانه يدل به أيضا على ان الامر يقتضي التكرار لان الحديث يدل على كون المنة هي المنة عن الامر بالسواك والمنة مشقة في وجوبه وانما المشقة في وجوب التكرار وفي هذا نظر لان التكرار هنا لم يؤخذ من مجرد الامر وانما اخذ من تقييده بكل صلاة وقال المصنف فيه ان المنة بدوب يرتفع اذا خشى منه المخرج وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عليه من المنة على امته وفيه جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم لم في عالم ينزل عليه فيه نص قال ابن قتيب العيد وفيه بحث قال الحافظ وهو كما قال ثم ذكره (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كثرت عليكم في استكمال (السواك) أي بالغت في تكرير طلبة منكم أو في إيراد الترغيب فيه وقال ابن التين معناه لأنه بدأ كثرت عليكم وحقيق أن أنزل وحقيق أن يطيعوا ووجه الاستدلال بهذا الحديث من جهة أن الاكتفاء في السواك والحث عليه يؤول الفعل عند كل الصلوات والجمعة أولاها لانه يوم قد حرم قسعه فيه تنظيف القدم تطييبا للذة الذي هو أقوى من الفسل

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة على التمسين رجلا وليس على مادون التمسين جمعة قال السيوطي لكنه ضعيف ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل لان ظاهره ان هذا العدد شرط لا وجوب لا شرط للصحة فلا يلزم من عدم وجوبه على مادون التمسين عدم صحتها منهم وانما شرطه اجمع كغيره من دون تقييد به بدخول من يستند ان الجمعة شعار وهو لا يحد لالاكثرية فقط أعدا المؤمنين وفيه أن كونها شعارا لا يلزم ان يقتضي وجوبها بانها العدة الذي يحصل به ذلك على أن الطالب اياه من العباد كما باوسنة مطلق عن اعتبار اشعاره الدليل على اعتبار وكنته صلى الله عليه وآله وسلم لم الى مصعب ابن عمير أن يقرأ اليوم الذي يجهر فيه اليه وديار بوز فجمع النساء والابناء فاذا مال النار من شطره عند الزوال من يوم الجمعة تقرأ بوالى الله تعالى بركعتين كما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس غاية ما فيه ان ذلك باب أصل المندوبة وليس فيه أنه معتبر في الوجوب فلا يصلح التمسين عليه على اعتبار عدد يحصل به الشعار والزم قصر مندوبة الجمعة على بلد تشارك المسلمين في سكونه اليهود وانما باطل على انه يعارض حديث ابن عباس المذكور ما تقدم عن ابن عباس في بيان السبب في افتراض الجمعة وليس فيه الا انه كان اجتهادهم لذكر الله تعالى وشكره وهو حاصل من القليل والكثير بل من الواحد لولا ما قدمنا من ان الجمعة يعتبر فيها الاجتماع وهو لا يحصل بواحد أو اثنان فبان عدم أحدهما الى الاخر يحصل الاجتماع وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهم ما ذال الاثنان فافوتهم اجماعة كما تقدم في أبواب الجماعة وقد انه قد ثبت ما رواه الصلوات بهم بالاجتماع والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يحاق غيرها الابدال ولا دليل على اعتبار عدد فيه ازاد على المعتبر في غيرها وقد قال عبد الحق انه لا يثبت في عدد الجمعة حديث وهذا يدل على السيوطي لم يثبت في شيء من الاحاديث تعيين عدد مخصوص (وعن ابن عباس رضي الله

تعالى عنه) ما قال أول جمعة جئت بها جئت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوانى من البصريين رواه البخارى وأبو داود وقال بجوانى قرية من قرى البصريين قوله أول جمعة جئت زاد أبو داود في الاسلام قوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في رواية بكه في الفتح وهو خطأ بلا مزية قوله بجوانى بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تم من ثمانية خفية قوله من قرى البصريين فيه جواز إقامة الجمعة في القرى لان الظاهر ان عبد القيس لم يجمعوا الا بمس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالامور الشرعية في زمن نزل الوحي ولانا لو كان ذلك لا يجوز التز فيه اقرآن كما استدلل بذلك جابر وأبو سعيد في جواز الازل بانهم لم يقرأوا القرآن ينزل فيمنوعه وحكى الجوهري والزنجشيري وابن الاثير ان جوانى اسم حصن البصريين قال الحافظ وهو هذا لا ينافي كونها قرية وحكى ابن التسين عن أبي الحسن النعماني انه مدنية وما ثبت في

على ما لا يخفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يقرأ في العجبر يوم الجمعة الم تنزيل في الركعة الاولى (وهل أتى على الانسان) في الركعة الثانية بكاءه ما يسهل فيها كما في المعجم الصغير للطبراني من حديثه على انه

صلى الله عليه وآله وسلم سجدة في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في استناده ضعف وزاد الاصطلي حين من الدهر والمراد انه
يقرأ في كل ركعة بسورة وكذا ينفذ مسـ ١١٠ من طريق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه باللفظ بالتمثيل في الركعة

الاولى وفي الثانية هل أتى على
الانسان والحكمة في قراءتهم
الاشارة الى ما فيها من ذكر خاق
آدم وأحوال يوم القيامة لان
ذلك كان ويكون في يوم الجمعة
ذكره ابن حبة وفردة تقريراً
حسناً والتعبير برب كان يذهب
بمواطبة صلى الله عليه وآله وسلم
على القراءتهم ما فيها من عرض
بأنه ليس في الحديث ما يقتضى
فعل ذلك دائماً اقتضاء قويا وأكثر
العلماء على ان كان لا يقتضى
المداومة والجواب انه ورد في
حديث ابن مسعود التصريح
بمداومته صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك أخرجه الطبراني باللفظ
يديم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون
هــ هذه الزيادة ورجالها ثقات لكن
صوب أبو حاتم إرساله وبالجملة
قال زيادة نص في ذلك فـ دل على
السنية وبأخذ الكوفيون
والشافعي وأحمد وأصحق وقال
به أكثر أهل العلم من الصحابة
والتابعين وكره مالك رحمه الله في
المداومة للإمام أن يقرأ بسورة
فيما سجد من خوف الخطيئة على
المصلين ومن ثم فرق بعضهم بين
الجمعة والسرية لان الجمعية
يؤمن معها الخطيئة وأجيب بأنه
صح من حديث ابن عمر عن أبي
داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قرأ بسورة فيها سجدة في صلاة

نفس الحديث من كونهم اقرباً أصح مع احتمال أن يكون في أول الامر قرينة ثم صارت
مدينة وذهب أبو حنيفة وأصحابه وبه قال زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأسند
ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام وحديثه وغيره ما ان الجمعة لا تقام الا في المدن
دون القرى واحتجوا بما روى عن علي عليه السلام من رفعه عن مرفوع الاجمة ولا تنسريق
الا في مصر جامع وقد ضعفه أحمد ورفعه صحيح ابن حزم ووقفه ولا جتهاد فيه مصرح فلا
يفتضى للاحتجاج به وقد روى ابن أبي شيبة عن عمر انه كتب الى أهل البحرين ان جئوا
حيث ما كنتم وهذا يشمل المدن والقرى وصححه ابن خزيمة وروى البيهقي عن الميث بن
سعد ان أهل مصر وسواحلها كانوا يجتمعون على عهد عمرو وعثمان بأمرهما وفيها رجال
من الصحابة وأخرج عبد الرزاق عن ابن عمر باسناد صحيح انه كان يرى أهل المياه بين مكة
والمدينة يجتمعون فلا يعتب عليهم فاما الاختلاف في الصحابة وجب الرجوع الى المرفوع
ويؤيد عدم اشتراط المصريح حديث ام عبد الله الدوسية المتفق ام وذهب الهادي الى
اشتراط المسجد قال لانهم لم تقم اذ فيه وقال أبو حنيفة والشافعي والمؤيد بالله وسائر العلماء
انه غير شرطه لولا اذ لم يفعله دليلاً قال في البقرة وهو قوي ان ردت صلواته صلى الله
عليه وآله وسلم في بطن الوادي اهـ وقد روى صلواته صلى الله عليه وآله وسلم في بطن
الوادي ابن سعد وأهل السير ولولم عدم صحة ذلك لم يدل فعلها في المسجد على اشتراطه

• (باب التنظيم والتجمل للجمعة وقصدها بكنية والتكبير والدخول من الامام) •

(عن ابن مسعود) لامرضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر
في يوم الجمعة ما على أحدكم نواش ترى نوبين ليوم الجمعة سوى نوبين مهنته رواه ابن ماجه
وأبو داود وعن أبي سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم

الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وان كان له طيب مس منه رواه أحمد
الحديث الاول له طرف عنه أي داود ومنها عن موسى بن سعد عن ابن حبان عن ابن
سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله
ابن سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البخاري ويوسف صحبة وذكر غيره ان
له رواية ومنها عن محمد بن يحيى بن حبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلاة
وأخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سلام وأخرجه في الموطأ بإسناد صحيح ابن
عبد البر في التهذيب من طريق يحيى بن سعيد الاموي عن يحيى بن سعد الانصاري عن
عمرة عن عائشة قال في الفتح وفي استناده نظر والحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو داود وهو
عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي باللفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان
يسـ تن وان يمس طيباً ان وجد قال البخاري قال عمرو بن سليم الانصاري راوى الحديث
عن أبي سعيد اما الغسل فانه واجب واما الاستئنان والطيب فانه أعلم وأوجب
ام لا ولكن هكذا في الحديث والحديث الاول يدل على استحباب لبس الثياب الحسنة

الظاهر في حديثهم في طاعت التفرقة مناسية براد هذا الحديث في الجمعة كما قال الزين بن المير من جهة ان ذلك من يوم
بجده ما يتعلق بفصل يوم الجمعة لا اختصاصاً بصحة انا او اخطبة على قراءة هاتين السورتين ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومديني

وفيه رواية التابى عن التابى والتمذيت والعنفة واخرجه مسلم والشافى وابن ماجه فى الصلاة (عن ابن عمر رضى الله
عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول كلكم راع) ١١١ أى حافظ ملتزم صلاح ما قام عليه وهو

ما تحت نظره فكل من كان تحت
نظره شئ فهو ملوب بالعدل
فيه والقيام به الحسنة فى دينه
ودنياه ومثاقاته فان وفى بما
عليه من الرعاية حمل له المظ
الافرو والخزايا كبروا لاطالبه
كل واحد من رعيته فى الآخرة
بحقه (وكلكم) فى الآخرة
(مسؤل عن رعيته الامام راع)
فيمن ولى عليهم يقيم فيهم الحدود
والاحكام على سنن الشرع وهذا
موضع الترجمة لانه لما كان عليه
ان يراعى عقوقهم ومن جانتها
اقامة الجمعة فيجب عليه اقامتها
وان كانت فى قرية فهو راع عليهم
(مسؤل عن رعيته والرجل
راع فى أهله) يوفىهم حقهم من
النفقة والكسوة والعشرة
(وهو مسؤل عن رعيته والمرأة
راعية فى بيت زوجها) بحسن
تدبيرها فى المعيشة والنصح له
والامانة فى ماله وحفظ عياله
واضيافه ونفسه (ومسؤل عن
رعيته الخادم راع فى مال سيده)
يحفظه ويقوم بما به - بحق من
خدمته (ومسؤل عن رعيته
قال) ابن عمر أو سالم أو يونس
(وحديث ان قد قال) أى النبى
صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل
راع فى مال أهله) يحفظه ويدبر
مصلحته (ومسؤل عن رعيته
وكلكم راع) أى مؤتمن حافظ

يوم الجمعة وتخصيصه بلبوس غير ملبوس سائر الايام وحديث أبى سعيد فيه مشروعية
الغسل فى يوم الجمعة واللبس من صالح الثياب والتطيب وقد تقدم الكلام على الغسل
فى أبوابه وألبس صالح الثياب والتطيب فلا خلاف فى استحباب ذلك وقد ادعى
بعضهم الاجماع على عدم وجوب الطيب وجعل ذلك دليلا على عدم وجوب الغسل
وأجيب عن ذلك بأنه قد روى عن أبى هريرة باسناد صحيح كما قال الحافظ فى الفتح انه كان
يوجب الطيب يوم الجمعة به قال به بعض أهل الظاهر وبانه لا يمنع عطف ما لبس بواجب
على الواجب كما قال ابن الجوزى وقد تقدم بسط الكلام على ذلك فى أبواب الغسل
(وعن سلمان الناصب رضى الله عنه قال قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يعتدل رجل
يوم الجمعة ويتعطر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو عيس من طيب بيته ثم
يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلى ما كتب له ثم ينصت للإمام اذا تكلم الاغتره
ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخارى) قوله ويتعطر بما استطاع من طهر
فى رواية الكشيى من طهر والمراد الما الفة فى التنظيف ويؤخذ من عطفه على يعتدل
ان اغتاضه الماء تكفى فى حصول الغسل قال فى الفتح المراد بالغسل غسل الجسد وباتطهر
غسل الرأس قوله ويدهن المراد به ازالة شعث الشعر به وفيه اشارة الى التزينة يوم الجمعة
قوله أو عيس من طيب بيته أى ان لم يجد دهنه قال الحافظ ويحتمل أن يكون أو عيس فى الواد
واضافته الى البيت تؤخذ بان السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة
فيمدخره فى البيت وهذا معنى على أن المراد حقيقة بقتله لكن فى حديث عبد الله بن عمر عند
أبى داود أو عيس من طيب امرأته والمعنى على هذا ان من لا يتخذ لنفسه طيبا فليستعمل
من طيب امرأته وعند مسلم من حديث أبى سعيد بافظ ولو من طيب المرأة وفيه ان المراد
بالبيت فى الحديث امرأة الرجل قوله ثم يروح الى المسجد فى رواية لابي خنيس ثم يخرج وفى
رواية لاسد ثم يمشى وعاب به الكشيى زاد ابن خزيمة فى المذهب قوله ولا يفرق بين اثنين
وفى حديث ابن عمر وأبى هريرة وأبى سعيد ثم لم يخطر قاب الناس وفى حديث أبى الدرداء
ولم يخط أحد ولم يؤذ به وفيه كراهة التفريق ويخطى القاب وأذية الما بين قال الشافى
اكره الخطى الا ان لا يجد السبل الى المصل الا بذلك انتهى قال فى الفتح وهذا يدخل
فيه الامام ومن يريد وصل الصف المقطع ان أبى السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى
وضعه الذى قام منه لضرورة واستثنى المتولى من النافذة من يكون معظما الحديث
وعلمه اذا ألف مكانا يجلس فيه وهو تخصيص بدور محصر ويمكن أن يبدل لئلا
يحديث ابى ينى منكم أولو الاسلام والنهى اذا كان المقصود من الخطى هو الوصول
الى الصف الذى يلى الامام فى حق من كان كذلك وكان مالك يقول لا يكره الخطى الا اذا
كان الامام على المنبر ولا دليل على ذلك وسيأتى بقية الكلام على الخطى فى باب الرجل

ملتزم صلاح ما قام عليه (ومسؤل عن رعيته) وفى هذا الحديث من الديك انه مسلم أولا ثم خدمه ثانيا وقسم الخوصوصية
الى أقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسب ثم عمم فالشارع قوله وركلكم راع تا كيد اوردا

لله عز وجل الصلوة يوم الجمعة أو لا وأخر قبل وفي الحديث أن الجمعة تقام بغير إذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم وهذا مذهب الشافعية ١١٢ أن إذن السلطان عندهم ليس بشرط أهميتها اعتبارا بآثارها وأحوالها وبه قال

المالكية وأما في رواية عنه وقال الخنفي فهو رواية عن أحمد أيضا أنه شرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الجمعة وله إمام جائر أو عادل لاجع الله له شمله رواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما فشرط فيه أن يكون له إمام ويقوم مقامه نائبه وهو الأمير والقاضي وسنن ذلك فلا دلالة فيه للشافعية لأن زرينا كان نائب الإمام كذا في القسطلاني وقد أوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى ما هو الصواب في هذا الباب فراجعوه وكذا حقهنا الكلام على هذا في كتابنا الروضة الندية في شرح الدرر البهية فارجع إليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني ومروزي وأبلي وفيه التعديت والاختبار والنعمة والقول والسمع والكتابة وشيخ البخاري من أفراد وأخرجه أيضا في الوصايا والنكاح ومسلم في المغازي وكذا الترمذي (حديث أبي هريرة رضي الله عنه فحسن الآخرون السابقة تقدم قرينا وزاد هنا في آخره ثم قال حق على كل مسلم) محتمل حضور الجمعة (أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما) زاد النسائي هو يوم الجمعة (يفعل فيه) أي في اليوم (راسه) يفعل (جسده) ذكر الرأس وإن كان الجسد يشمله للاهتمام به لأنهم

أ- في جملة قوله ثم يلى ما كتب في حديث أبي الدرداء ثم يركع ما قضى له وفيه استحباب الصلاة قبل استماع الخطبة وسيأتي قوله ثم يمتثل للإمام إذا تكلم فيه أن من تكلم حال تكلم الإمام لم يحصل له من الإبر ما في الحديث وسيأتي الكلام على ذلك قوله غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى في رواية ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفي رواية ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى والمراد بالآخرى التي مضت بينه وبين التي هي الآن في روايته عند ابن خزيمة وألفظه غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا بين حبان غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعد هارزاد ابن ماجه عن أبي هريرة ما لم يغش البكائر ونحو ذلك لم يظهر الحديث أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتنظيف والتطيب أو الدهن وترك التفرقة والخطي والاذية والتفعل والانصات وكذلك ليس أحسن التذات كما وقع في بعض الروايات والمنسوبة بالسكينة كما وقع في أخرى وترك البكائر كما في رواية أيضا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على جواز الكلام قبل تكلم الإمام انتهى (وعن أبي أيوب رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة - حتى يأتي المسجد يركع أن بدله ولم يؤذ أحدا ثم أتت إذا خرج إمامه حتى يصلي كانت كفارة لما بينهم وبين الجمعة الأخرى رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب وأشار إليه الترمذي وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها في أبواب الغسل منها عن أبي بكر عند الطبراني بإسناد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كفر عنه ذنوبه وخطايا ما إذا أخذ في المسير كتب له بكل خطوة عشرة حسنات فإذا انصرف من الصلاة أجزبه - كل مائة سنة وفي إسناده الضعيف ابن حنبل وقد ضعفه ابن معين والذهبي وأبو داود ورواه ابن حبان في الثقات وللهديث طريق أخرى عند الطبراني أيضا وعن أبي ذر عند ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة فاحسن غسله وتطهر فاحسن طهوره ولبس من أحسن ثيابه ومس ما كتب الله تعالى له من طيب أهله ثم أتى الجمعة ولم يباغ ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وعن ابن عمر عند الطبراني في الأوسط أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم مس من أطيب طيبه ولبس من أحسن ثيابه ثم راح ولم يفرق بين اثنين - حتى يقو من مقامه ثم أتت حتى يفرغ الإمام من خطبته غفر له ما بين الجمعةين وزيادة ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند البخاري والطبراني في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم يباحث يسمع خطبة الإمام فإذا خرج استمع وأتت - حتى

كانوا يجملون فيه الدهن والخطمي ونحوهما وكانوا ينفون ولا ثم يغتسلون وفيه دليل على وجوب يغسلها يغسل يوم الجمعة كما تقدم ورواه هذا الحديث ما بين بصري وحماني وفيه رواية لابن عن الأب وفيه الحديث والنعمة والقول

(رضي الله عنها قالت كان الناس مهنة) بفحات جمع ما هن كسبته وكاتب أي خدمة (أنفسهم) وفي نسخة عزاه للمعنى
كالخافط ابن حجر الحكاية ابن القيم مهنة ١١٤ بكسر الميم وسكون الهاء مصدر أي ذوى مهنة أنفسهم (وكانوا إذا راحوا)

أي ذهبوا بعد الزوال (إلى) صلاة الجمعة راحوا في هينهم من العرق المتغير الحاصل بسبب جهداً أنفسهم في المهنة (فقبل أهم لو اغتسلتم) لكان مستحباً لتزول تلك الرائحة الكريهة التي يتأذى بها الناس والملائكة وتفسد الرواح هنا بالذهب بعد الزوال هو على الأصل مع تخصيص القرينة له وفي قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى القرينة قاطعة في إرادة مطلق الذهاب كما مر عن الأزهري فلا تعارض ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومردني وفيه التحديث والاختار والسؤال والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تجل الشمس أي تزول عن كبد السماء وأشعر الله ببركان بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بهذا الزوال وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه كأن بكراً بالجمعة أي تبادر به لاتهم قبل القبلة وتقبل به بالجمعة وقد غمك بظاهرها الخالبة في صحة وقوعها بذكر النهار وأجيب بأن المراد به المبادرة من الزوال كما قرره البرماوي كغيره قال ابن المبر

الحافظ قد حكاها ابن قدامة عن الإمام أحمد وقد ثبت أيضاً عن جماعة من التابعين وقال القرطبي أنه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطولنا وإن كان الأول أرجح وله على أنه طل في المذهب قوله ثم راح زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الأولى قوله فكانت ما قرب بدنة أي تصدق بهامة قرباً إلى الله تعالى وقبل ليس المراد بالحديث الإيمان تفاوت المبادرين إلى الجمعة وإن نسبة الثاني من الأول نسبة البقرة إلى البدنة في القيمة مثلاً وبديل عليه أن في مرسل طاوس عند عبد الرزاق كنضل صاحب الجزور على صاحب البقرة وهذا هو الظاهر وقد قبل غير ذلك قولاً ومن راح في الساعة الثانية قد اختلف في الساعة المذكورة في الحديث ما المراد بها فقبل انتهى ما يتبادر إلى الذهن من العرف فيها قال في الفتح وبه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الثاني والصائغ لأن النهار ينتهي في العصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة ساعة وهذا لا شك لا لقال وأجاب عنه القادي من أصحاب الشافعي بأن المراد بالساعات لا يختلف عدده بالطول والقصر فالمراد بعشرة ساعة ليسكن يزيد كل منها ويقتصر الليل كذلك وهذه تسمى الساعات كقافية عند أهل الميقات وتلك التعديلية وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة قال الحافظ وهذا وإن لم يرد في حديث التبركي فيسنن أنس به في المراد بالساعات وقبل المراد بالساعات بيان مراتب التبكي من أول النهار إلى الزوال وانها تنقسم إلى خمس وتجاويز الغزالي فقسها برأيه فقال الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية إلى ارتفاعها والثالثة إلى انبساطها والرابعة إلى أن ترمض الأقدام والظلمة إلى الزوال واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة ولي ولا يمكن تخصيص هذا العدد بالذكورة في لأن المراتب متفاوتة جداً وقيل المراد بالساعات خمس لحظات لطيفة أو أمارات الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر وهو ذلك من المالكية واستدلوا على ذلك بأن الساعة تعلم على جزئ من لزماً غير محدد ودقوا الرواح لا يكون الأمر بعد الزول وقد أنكر الأزهري عن من زعم أن الرواح لا يكون إلا من بعد الزوال ونقل ابن العرب قول راح في جميع الأوقات بمعنى ذهب قال روى أمة أهل الحجاز ونقل أبو عبيد في العربيين هو ورواه رد على لزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه حيث قال أن استعمال الرواح بمعنى لعمري سمع ولا ثبت ما يدل عليه وقد روى الحديث بلفظ عدم مكان راح وبلفظ المتجمل إلى الجمعة قال الحافظ ومجموع الررايات يدل على أن المراد بالرواح الذهاب وما ذكرته لما لكية أقرب إلى الصواب لأن الساعة في لسان الشارع وأهل اللغة الجزء من أجزاء الزمان كما في كتب اللغة ويؤيد ذلك أنه لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه ذهب إلى الجمعة قبل طلوع الشمس أو عند انبساطها ولو كانت الساعة هي المعروفة عند أهل اللغة لما ترك الصحابة الذين هم خير

في الحاشية تفسير البخاري حديث أنس الثاني بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما القرون وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يتبادرون إلى الجمعة قبل القائلة قال

الحافظ الراني محدث على اشوكاني في السبل اعلم أن الحديث الصحيح قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت لزوا كحديث سلمة بن ابي وهب الصحيح وغيرهما قال ١١٥ كذا يجمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ارزات الشمس وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال كافي حديث جابر عنده لم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى جماله ثم فيعوضون ما حين نزول الشمس وبعضها محتمل لا يقع الصلاة قبل الزوال وحاله كافي حديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما قال ما كان في الغد ولا تغدئ الا بعد الجمعة وكافي حديث أنس عند البخاري وغيره قال كان صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ترجع الى الغائلة فنقبل ومجموع هذه الاحاديث يدل على أن وقت الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب لتأويل بعضها وقد وقع من جماعة من الصحابة التجمع قبل الزوال كما أوضحناه في شرح المستفي وذلك يدل على تقرير الامر لديهم وثبوته انتهى وزاد في الدراري وهو الحق واليه ذهب الامام أحمد ابن حنبل وذهب الجمهور الى أن وقتها أول وقت الظهر انتهى رضي (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا شدد البرد بكر الصلاة أي صلاحها في أول وقتها أي الاصل (واذا شدد الحر أبرد بالصلاة) قال الراوي (يعني الجمعة) قياسا على

الفرق وأمرع الناس الى وجبات الاجور لذهاب الى الجمعة في اساءة الاولى من اول النهار او الثانية او الثالثة فالواجب حمل كلام الشارع على ان قومه الا ان ثبت له اصطلاح بخلافهم ولا يجوز رجحه على المتعارف في لسان المتشرعة الحادث بعد عصره انه يذكر على هذا حديث جابر المصريح بأن يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فانه تصريح منه باعتبار الساعات الفلكية ويحكي التفصي عنه بان مجرد رجحان ذلك على اسائه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم أن يكون اصطلاحه تجري عليه خطا بانه ومما يشكك على اعتبار الساعات الفلكية وحمل كلام الشارع على الاستلزام صحة صلاة الجمعة قبل الزوال ووجه ذلك أن تقسيم الساعات الى خمس ثم تعقيها بمخرج الامام وخروجه عند أول وقت الجمعة يقتضي انه يخرج في أول الساعة السادسة وهو قبل الزوال وقد اجاب صاحب الفتح عن هذا الاشكال قال ان ليس في شيء من طرق الحديث ذكر الا ان من أول النهار فعل الساعة الاولى منه جعلت للذهب بالاعتقال وغيره ويكون مبدأ الجهي من اول الثانية فهي أولى بالنسبة الى الجهي ثمانية بالنسبة الى النهار قبل وعلى هذا آخر السادسة أول الزوال فيرفع الاشكال والى هذا أشار الصمداني فقال ان أول التكبيرة يكون من ارتفاع النهار وهو أول الضحى وهو أول الهاجرة قبل ويؤيده الحديث على التهجير الى الجمعة ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان أحدهما ان أول التكبيرة طلوع الشمس والثاني طلوع الفجر قال ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة ثابتا كما وقع في رواية ابن جحلان عن أبي عبد الله النخعي من طريق الميث عنه بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور وتأباه صفوان بن عيسى عن ابن جحرون أخرجه محمد بن عبد السلام وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بالفظ فكهمدى البدنة الى البقرة الى الشاة الى الغدير الى العصفور الحديث ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور وقع أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى بن معمر عند النخعي في زيادة البقرة بين الكباش والدجاجة امكن خالفه عبد الرزاق وهو أن ثبت عنه في معمر وعلى هذا الخروج الامام يكون عند انتهاء السادسة قوله دجاجة بالغت ويجوز الكسر وحكي بعضه من جواز الضم والحديث يدل على مشروعية الاغتسال يوم الجمعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فضيلة التكبيرة اليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على أن أفضل الهدى الايل ثم البقرة ثم الغنم وقد ثبت به من أجاز الجمعة في الساعة السادسة ومن قال انه اذا نذر هديا طائفا بجرأه اهداه أي مال كان انتهى (وعن سمرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احصروا الدكر وادفوا من الامام فان الرجل لا يزال يتبعه حتى يؤخر في الجنة وان دخلها ربه أحمد وأبو داود) الحديث قال المذري في اسناده انقطاع وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والدفن من الامام لما تقدم في الاحاديث من الحض على ذلك

اظهر لا بالمر لان أكثر الاحاديث يدل على التدرج في الهدى وعلى المبكر في الجمعة مطلقا من غير تفصيل والذي في الحديث البخاري مشروعية الابراء بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لان قوله يعني في الجمعة محتمل أن يكون قول التابى مما فهمه

وان يكون من نقله فربح عنده الحاقها بالظاهر لانها ما ظهر وزيادة او بقل عن الظاهر قاله ابن المنير واذا ائتمروا ان ابراد يشرع في الجمعة اخذ منه انها لا تشرع قبل ١١٦ الزوال لانه لو شرع لما كان اشهد ادا لم يسم التاخر هائل كان يستغنى عنه

والترغيب اليه وفيه ان التاخر عن الامام يوم الجمعة من أسباب التاخر عن دخول الجمعة جملتها الله تعالى من المتقدمين في دخولها

باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه

عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج

منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم والترمذي وصححه وعن أبي امامة الجعفي

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيد يوم الجمعة وأعظمها

عند الله تعالى وأعظم عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم اضحى وفيه خمس خلال خلق

الله عز وجل فيه آدم عليه السلام وأهبط الله تعالى فيه آدم الى الارض وفيه نوى الله

تعالى آدم وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئا الا آفاه الله تعالى في ايامه ما لم يسأل حراما وفيه

تقوم الساعة ما من ملأ من قربة وسقاء ولا أرض ولا رباح ولا جبال ولا بحر الا هن

يشققن من يوم الجمعة رواه أحمد وابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي

يسأل الله عز وجل خيرا الا أعطاه الله تعالى اياه وقال بيده قلنا يا رب هذا رواه

الجمعة الا ان الترمذي وأبو داود لم يذكر القيام ولا يلقها الحديث الاول أخرجه أيضا

النسائي وأبو داود والحديث الثاني قال العراقي اسناده حسن والحديث الثالث زاد فيه

الترمذي وأبو داود ان أبا هريرة قال لقيت عبد الله بن سلام فحدثته هذا الحديث فقال

أنا أعلم تلك الساعة فقلت أخبرني به فقال عبد الله هي آخر ساعة من يوم الجمعة كذا عند

أبي داود وعند الترمذي هي بعد العصر الى أن تغرب الشمس قوله خير يوم طلعت فيه

الشمس فيه ان أفضل الايام يوم الجمعة وبه جزم ابن العربي ويشكل على ذلك ما رواه ابن

حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن قريط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل

الايام عند الله تعالى يوم النحر وسبأ في آخر أبواب الضحايا وبأني الجمع بينه وبين ما أخرج

أيضا ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم

أفضل عند الله تعالى من يوم عرفة هنالك ان شاء الله تعالى وقد جمع العراقي فقال المراد

بتفضيل الجمعة بالنسبة الى ايام الجمعة وتفضيل يوم عرفة أو يوم النحر بالنسبة الى ايام

السنة وصرح بان حديث فضيلة يوم الجمعة أصح قال صاحب الماهم صيغة خير وشهر

بسته لان لاهم فاضلة ولغيرها فاذا كانت للمفاضلة فاصلها الأخير واشهر على وزن أفعل

وأما اذالم يكونا لاهم فاضلة فهما من جملة الالهة كما قال تعالى ان ترك خير او قال ويجعل

بتجملها قبل الزوال واستدل

به ابن بطال على أن وقت الجمعة

وقت الظهور لان انساوى

بينهما في جوابه خلافا لما أجاز

الجمعة قبل الزوال وقد تقدم أنفا

ما هو الحق في ذلك وفيه أن إزالة

التشويش عن المصلي بكل

طريق محافظة على التشويع

لان ذلك هو السبب في مراعاة

الابراد في الحردون البرد ورواة

هذا الحديث كله م بصريون

وفيه التحدث والسماع والقول

عن أبي عيسى) بفتح العين

وكون الباء بعد الرحمن بن

سبر النصارى (رضي الله عنه

انه قال) لعباية بن رفاعه لما

أدركه في الطريق (وهو ذاهب

الى الجمعة سمعت النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم يقول من

أخبرت قداما) أي أصابهم ما غبار

(في سبيل الله) اسم جنس مضاف

بفيد العموم فيشمل الجمعة

(حرمه الله) كله (على النار) قال

ابن النخعي في الحاشية وجه دخول

هذا الحديث في الجمعة قوله

أدركني أبو عيسى لانه لو كان

بعد ولما احتل الوقت المأذنة

لتعذر ما مع العدو ولان أبا عيسى

جعل حكم السبي الى الجمعة حكم

الجهاد وائس العدو من مطالب

الجهاد فكذا الجمعة انتهى ورواة الحديث ما بين

مدني ودمشق وليس لابي عيسى في البخاري الا هذا الحديث الواحد ويزيد من افراده وفيه رواية تابعي عن الله تابعي من صحابي والتحدث والسماع والقول بأخرجه البخاري في الجهاد وكذا الترمذي والنسائي عن ابن عمر رضي الله

عنهم ما قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أن يقيم الرجل أخاه من موعده) بفتح الميم موضع قعوده (ويجاء فيه) والمعنى
أن كل واحد منهم عند موعده وظاهر النبي الصريح فلا يصرف عنه إلا ١١٧ بدليل فلا يصح وزان يقيم أحدا من مكانه ويجلس

فيه لأن من سبق إلى مباح فهو
أحق به ولا حد حديث أن الذي
يتخطى رقاب الناس أو يفرق
بين اثنين بعد خروج الإمام
كالجار قصبه في النار وهو يظم
القاف أي إمعانه والتفارقة
صادقة بأن يزجر رجلا من
مكانه ما ويجلس بينهما ثم لو قام
الجالس باختياره وأجلس غيره
فلا كراهة في جلوس غيره ولو
بعث من بعده في مكان لم يقوم
عنه إذا جاءه جازا بضم من غير
كراهة ولو فرش له نحو سجادة
فلا يبره تهيئته أو الصلاة مكانها
لأن السبق بالأجسام لا بما يفرش
ولا يجوز له الجلوس عليه بغير
رضاء ثم لا يرفعها بيده أو غيرها
لأنه لا تدخل في ضمانه ولم يلم عن
جابر لا يقيم أحدا من موعده
الجمعة ثم يخالف إلى موعده فيقعده
فيه **والصحيح** يقول نفسه صوا
ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد
الاستئذان خارج عن حكم
الكراهة قال في الفتح ولا مفهوم
لقوله لا يقيم الرجل أخاه بل ذكر
لزيادة التفسير عن ذلك لقبحه أن
فعله من جهة الكبر كان قبيحا
وان فعله من جهة الأثرة كان
أقبح انتهى (قيل) أي قال ابن
جرير قلت لنافع (الجمعة قال
الجمعة وغيرها) يعني هما
متساويان في النهي عن التخطي

لله فيه خير كثيرا قال وهي في حديث الباب لا تخالطوه عناء في هذا الحديث أن يوم
الجمعة أفضل من كل يوم طلعت شمسه وظاهر قوله طلعت عليه الشمس أن يوم الجمعة
لا يكون أفضل أيام الجمعة ويمكن أن لا يعتبر هذا القيد ويكون يوم الجمعة أفضل أيام الجمعة
كما أنه أفضل أيام الدنيا لما ورد من أن أهل الجنة يزورون ربهم فيه ويحباب بتالانعلم أنه
يسمى في الجمعة والذي ورد أنهم يزورون ربهم بعدهم في جمعة كما في حديث أبي
هريرة عن الترمذي وابن ماجه قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أهل
الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بنزل أحملهم فيؤذن لهم في مقعد ما روي يوم الجمعة من أيام
الدنيا فيزورون الحديث قوله فيه خلق آدم فيه دليل على أن آدم لم يخلق في الجنة بل
خلق خارجها ثم أدخل إليها قوله وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها الخ قد اختلفت
الاحاديث في تعيين هذه الساعة بحسب ذلك أقوال الصحابة والتابعين والائمة بعدهم
قال الحافظ في الفتح قد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه
لساعة هل هي باقية أو قد رفعت وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من
كل سنة وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب
الوقت أو نهيم فيه وعلى الأيهام ما ابتدأه وما انتهأه وعلى كل ذلك هل تستقر أو تنقل
وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وذكر رحمه الله تعالى من الأقوال فيها
ما لم يذكره غيره وها أناشير إلى بطلان مختصرا القول الأول أنها قد رفعت حكماء ابن
المنذر عن قوم وزيفه وروى عنه الرزاق عن أبي هريرة أنه كذب من قال بذلك وقال
صاحب الهدى أن قوله أن أراد أنها صارت مبهمه بعد أن كانت معلومة احتفل وان
أراد حقيقة الرفع فهو مردود الثاني أنها موجودة في جمعة واحدة من السنة
روى عن كعب بن مالك الثالث أنها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر
وقد روى الحاكم وابن خزيمة عن أبي سعيد أنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عنها فقال قد علمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر وقد مال إلى هذا جمع من العلماء منهم
الرافعي وصاحب المغني الرابع أنها تنقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة وجزم به
ابن عساكر ورجحه الغزالي والمحب الطبري الخامس إذا أذن المؤذنون لصلاة الغداة
روى ذلك عن عائشة السادس من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس روى ذلك ابن
عساكر عن أبي هريرة السابع مثله وزاد ومن العصر إلى المغرب رواه سعيد بن
منصور عن أبي هريرة وفي أسناده لبث بن أبي سليم الثامن مثله وزاد وما بين أن ينزل
الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه عن أبي هريرة التاسع أنها أول
ساعة بعد طلوع الشمس حكماء الجليلي في شرح التنبيه وتبعه المحب الطبري في شرحه
العاشر عند طلوع الشمس حكماء الغزالي في الأحياء وعزاه ابن المنبر إلى أبي ذر
الحادي عشر أنها آخر الساعة الثالثة من النهار **صاحب المغني** وهو في

في مواضع الصلوات ورواه هذا الحديث ما بين بحار وسراي ومكي ومدني وفيه التصديت والاختار والسمع والقول
وشيوخ البخاري رحمه الله من أفراد وأخرجه مسلم في الاستئذان (عن السائب بن يزيد) البكيني (رضي الله عنه) قال كان

(النداء) الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز (يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) خلافة (أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما ١١٨ (فلما كان عثمان) رضي الله عنه خليفة (وأكثر الناس) أي المسلمون

بمدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) بعد مضي مدة من خلافته (النداء الثالث) عند دخول الوقت (على الزوراء) مما نالنا باعتبار كونه مزيدا على الأذانين بين يدي الإمام والأقامة لصلاة وزاد ابن خزيمة في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب قاصر عثمان بالأذان الأول ولا حفاة بينهما ما لانه أول باعتبار الوجود ثالث باعتبار مشروعية عثمان له باعتباره موافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم الإنكار فصار راجعا سكوتيا وأطلق الأذان على الإقامة أغلبا بجامع الأعلام فيه وما ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم بين كل أذانين صلاة لمن شاء وزاد أبو ذر في روايته قال أبو عبد الله يعني البخاري الزوراء موضع بالسوق بالمدينة قيل أنه مرتفع كالمارة وقيل بحركيه عند باب المسجد قال في الفتح والذي يظهر أن الناس أخذوا بقول عثمان في جميع البلاد اذ ذلك لكونه خليفة مطاع الامر لكن ذكر القاهناني أن أول من أحدث الأذان الأول بكثرة الجاهل وبالبصرة زياد وبلغني أن أهل المغرب لا يأتون إلا أن لا تاذن للجمعة عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة من

مسند أحمد عن أبي هريرة موقوفا بلفظ وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله تعالى بها استجيب له وفي أسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف • الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكماء المحب الطبري والمنذري • الثالث عشر مثله لكن زاد إلى أن يصير الظل ذراعا حكماء عياض والقرطبي والنووي • الرابع عشر بعد زوال الشمس بشعر إلى ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر عن أبي ذر • الخامس عشر إذا زالت الشمس حكماء ابن المنذر عن أبي العالية وروى نحوه عن علي وعبد الله بن نوفل وروى ابن مسعود عن قتادة أنه قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس • السادس عشر إذا أذن المؤذن الصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة • السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل لرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي • الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكماء أبو الطيب الطبري • التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس حكماء أبو العباس أحمد بن علي الأزماري بسكون الزاوي وقبل ياء النسبة رامة له ونقله ابن الملقن • العشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن ورواه المروزي عن الشعبي • الحادي والعشرون عند خروج الإمام رواه حميد بن زنجويه عن الحسن • الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواه ابن جرير عن الشعبي وروى عن أبي موسى وابن عمر • الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يعمل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي • الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى أن تضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس • الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة رواه مسلم وأبو داود عن أبي موسى وسياق وهذا يمكن أن يندمج مع الذي قبله • السادس والعشرون عند التاذن وعند تكبير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه عن عوف بن مالك الأنجهي الصابي • السابع والعشرون مثله لكن قال إذا أذن وإذا نفي المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي امامة الصابي • الثامن والعشرون من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغها رواه ابن عبد البر عن ابن عمر مرفوعا بأسناد ضعيف • التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكماء الغزالي • الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكماء الطبري عن بعض شراح المصابيح • الحادي والثلاثون عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي بردة • الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه حكماء ابن المنذر عن الحسن وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه بإسناد ضعيف • الثالث والثلاثون من إقامة الصلاة إلى تمام الصلاة أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف وفيه قالوا آية ساعة يا رسول الله قال حين تقام الصلاة إلى الانصراف وسياق واليه ذهب ابن سيرين رواه عنه ابن جرير وسعيد بن

طريق ابن عمر قال الأذان الأول يوم الجمعة فيجتمعون أن يكون • دل ذلك على سبيل الإنكار ويحتمل أن يراد أنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منها ما يكون حسنا ومنها ما يكون

بـ خلاف ذلك وتبين بما مضى ان عثمان أحدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياسا على بقية الصلوات فالحق الجمعة
بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى ١١٩ من الأصل لا يبطله وأما ما أحدث الناس قبل

وقت الجمعة من الدعاء اليه بالاذكر
والصلاة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فهو في بعض البلاد
واتباع السلف الصالح أولى
انتهى قلت بما أشار اليه الحافظ
من كون بعض البدع حسنة فيه
نظر واستدل البخاري به - هذا
الحديث على الجلس على المنبر
قبل الخطبة خلافا لبعض
الحنفية واختلاف من أثبت هل
هو للأذان أو راحة الخطيب
فعلى الأول لا يسن في العبد
إذا أذان هناك واستدل به أيضا
على التأذين قبل الخطبة وعلى
ترك تأذين اثنين معا وعلى أن
الخطبة يوم الجمعة سابقة على
الصلاة ووجهه ان الأذان
لا يكون الا قبل الصلاة وإذا كان
يقع حين يجلس الإمام على المنبر
دل على سبق الخطبة على الصلاة
ورواة هذا الحديث أربعة وفيه
التصديت والاختبار والعنفنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الجمعة وأبو داود في الصلاة
وكذا الترمذي وابن ماجه
(وعنه) أي عن السائب بن
يزيد (رضي الله عنه) في رواية قال
لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) مؤذن غير واحد يؤذن
يوم الجمعة والآله بلال وابن أم
مكتوم وسعد القرظ ومثله
للناسق وأبو داود من رواية

منصور الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها
الجمعة رواة ابن عباس عن ابن سيرين قال الحافظ وهذا يغاير الذي قبله من جهة اطلاق
ذلك وتفيد هذا الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس ويدل على
ذلك حديث ابن عباس عن ابن جبرير وحديث أبي سعيد عنده بلفظ فالتسوية بعد
العصر وذكر ابن عبد البر ان قوله فالتسوية الى آخره مذكور ورواه الترمذي عن أنس
مرفوعا بلفظ بعد العصر الى غروب الشمس واسناده ضعيف السادس والثلاثون
في صلاة العصر رواة عبد الرزاق عن يحيى بن اسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مرسله السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار حكاه الغزالي
في الاحياء الثامن والثلاثون بعد العصر مطلقا رواة أحمد وابن عباس عن أبي هريرة
وأبي سعيد مرفوعا بلفظ وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله قال ورواه
عن الحكم عن ابن عباس ورواه أبو بكر المروزي عن أبي هريرة ورواه عبد الرزاق عن
طاوس التاسع والثلاثون من وسط النهار الى قرب آخر النهار روى ذلك عن أبي سلمة
ابن علقمة العارفين من حين تصفر الشمس الى ان تغيب رواة عبد الرزاق عن
طاوس العارفين والاربعون آخر ساعة بعد العصر ويدل على ذلك حديث جابر الآتي
ورواة مالك وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان عن عبد الله بن سلام من قوله وروى
ابن جبرير عن أبي هريرة مرفوعا مثله الثاني والاربعون من حين يغرب قرص الشمس
أو من حين يدلى قرص الشمس للغروب الى أن يتكامل غروبها رواة الطبراني
والدارقطني والبيهقي من طريق يزيد بن علي عن مرجانة مولاة فاطمة رضي الله عنها قالت
حدثتني فاطمة عن أبيها صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أية ساعة هي قال اذا دلى نصف
الشمس للغروب وكانت فاطمة رضي الله عنها اذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال
له يزيد ينظرها الشمس فاذا أخبرها ان انذات للغروب أقبلت الى الدعاء الى أن تغيب قال
الحافظ وفي اسناده اختلاف على زيد بن علي وفي مصنفه من لا يعرف حاله وأخرجه
أيضا اسحق بن راهويه ولم يذكر مرجانة الثالث والاربعون ان وقت قراءة الامام
الافتحة في الجمعة الى أن يقول آمين قاله الجزري في كتابه المسمى الحصن الحصين في الادعية
ورجحه وفيه أنه يزوت على الداعي الانصات لقراءة الامام كما قال الحافظ قال وهذه
لاقوال ليست كلها متغايرة من كل وجه بل كثير منها يمكن أن يندمج فيه قال المذهب
المطهرى أصح الاطبا في تعيين الساعة حديث أبي موسى - يأتي وقد مر - سلم
بمثل ذلك وقال بذلك البيهقي وابن العربي وجماعة والقرطبي والنووي وذهب آخرون
الى ترجيح حديث عبد الله بن سلام حكى ذلك الترمذي عن أحمد انه قال أكثر الاحاديث
على ذلك وقال ابن عبد البر انه أثبت شيئا في هذا الباب ويؤيده ما سياتي عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن من ان فاسما من الصحابة اجتمعوا على ذلك ورجحه أحمد واسحق وجماعة

صالح بن كيسان وهو ظاهر في ارادة نفي تأذين اثنين معا والمراد الذي كان يودن هو الذي كان يقيم وقد نص الشافعي على
كرهية التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام) يعني (على المنبر) قبل الخطبة (من معارفة بن أبي سفيان)

منه من حرب بن أمية (رضي الله عنه) انه جلس على المنبر يوم الجمعة فلما أذن المؤذن قال الله أكبر الله أكبر قال معاوية
الله أكبر الله أكبر قال المؤذن (أشهد ١٢٠ أن لا اله الا الله فقل معاوية وأنا) أي أشهده أو أقول مثله (فلما قال) أي

المؤذن (أشهد أن محمدا رسول الله فقل معاوية وأنا) أي أشهد أو أقول مثله (فلما أن قضى) المؤذن (التأذين) أي فرغ منه (قال) معاوية (يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني من مقالتي) أي التي أجبته بها المؤذن وفيه ان قول المجيب وأنا كذلك أو نحوه يكفي في اجابة المؤذن وفي هذا الحديث تعلم العلم وتعلمه من الامام وهو على المنبر وان الخطيب يجب المؤذن وهو على المنبر وفيه اباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة وان التكبير في أول الاذان غير مربع وفيه نظر وفيه الجلوس قبل الخطبة ورواه ما بين مروزي ومدي وفيه التصديت والاشبار والعنونة والقول وشيخ البخاري من افراد ورواية الرجل من جهة الصحابي عن الصحابي وأخرجه النسائي في الصلاة وفي اليوم والليلة (حديث سهل بن سعد في أمر المنبر تقدم) في باب الجمعة (وذكر صلاة عليه ورجوعه القهقري وزاد في هذه الرواية فلما فرغ) من الصلاة (اقبل على الناس) بوجه الشريف (نقال) مينا لاصحابه رضي الله عنهم - كمة ذلك (أيها الناس

من المتأخرين والحاصل أن حديث أبي هريرة المتقدم ظاهره يحالف الاحاديث الواردة في كونها بعد العصر لان الصلاة بعد العصر منهي عنها وقد ذكر فيه لا يوافقه ما عبيد مسلم قائم يصلي وقد أجاب عنه عبيد الله بن سلام بان منتظر الصلاة في صلاة وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سيأتي ولكنه يشكل على ذلك قوله قائم وقد أجاب عنه القاضي عياض بأنه ليس المراد القيام الحقيقي وإنما المراد به الاهتمام بالامر كقولهم فلان قام في الامر الفلاني ومنه قوله تعالى الامامت عليه قائما وليس بين حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى الا في تعارض ولا اختلاف وإنما الاختلاف بين حديث أبي موسى وبين الاحاديث الواردة في كونها بعد العصر أو آخر ساعة من اليوم وسيأتي فاما الجمع فانه يمكن بان يشار الى القول بانها تنتقل فيحمل حديث أبي موسى على انه أخير فيه عن جمعة خاصة وتحمل الاحاديث الاخرى على جمعة اخرى فان قيل بتنفذها فذلك وان قيل بانها في وقت واحد لا تنفذ في يوم ارجح نفي الترجيح ولا شأن بالاحاديث الواردة في كونها بعد العصر أريج لكثرة ما رواه ابا السماع وانه لم يختلف في رفعها والاعتقاد بكونه قول أكثر الصحابة ففيها أربعة مرجحات وفي حديث أبي موسى مرجع واحد وهو كونه في أحد العيدين دون بقية الاحاديث ولكن عارض كونه في أحد العيدين أمران وسيأتي ذكرهما في شرحه رسالة صاحب الهدى مسلكا آخر واختار أن ساعة الاجابة منحصر في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر وهذا كقول ابن عبد البر انه يفتي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق الى تجويز ذلك الامام أحمد قال ابن المنير اذا علم ان فائدة الاجهايم له - هذه الساعة ولليلة القدر بعث الدواعي على الاكثار من الصلاة والدعاء ولو وقع البيان اها لا تسلك الناس على ذلك وتركوا ما عداها فالجواب بعد ذلك عن يتكل في طلب تحديدها وقال في موضع آخر يحسن جمع الاقوال فتكون ساعة الاجابة واحدة من الابعينها فيصادفها من اجتهاد في الدعاء في جميعها (وعن أبي موسى رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في

ساعة الجمعة ما بين من يجلس الامام يعني على المنبر الى ان يقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يسأل الله تعالى العبد فيها شيئا الا آتاه اياه قالوا يا رسول الله أية ساعة هي قال حين تقام الصلاة الى الانصراف منها رواه ابن ماجه والترمذي الحديث الاول مع كونه في صحيح مسلم فلما دل بالانقطاع والاضطراب أما الانقطاع فلان مخزومة ابن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج وهو لم يسمع من أبيه فله أحد عن جاد بن خالد عن مخزومة نفسه وقال سعيد بن أبي مرزوق سمعت خالي موسى بن سلمة قال أتيت مخزومة

انما صنعت هذا التأني في ولته لمواصلة في عرف منه ان الحكمة في صلواته في اعلى المنبر ليرام من قد يخفى عليه ابن رؤيته اذا صلى على الارض ويستفاد منه ان من فعل شيئا يخالف العادة أن يبين حكمته لا يصحبه وفيه مشير وعية الخطبة على

المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره وفيه جواز تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالاعمال وجواز العمل الميسر في الصلاة وكذلك الكثير وإن لم يتفرق كما هو الحق وجواز ارتفاع الامام على المأمومين وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه ابلغ في مشاهدة الخطيب والسمع منه واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل ١٢١ حديثا ما شكريا واما تبركا ورواة هذا

الحديث واحد منهم بلخي هوشنج البخاري والاثان بعده مديان وفيه الحديث والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان جذع) بكسر الجيم واحد جذوع النخل (يقوم اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اذ اخطب الناس (فلما وضع له المنبر) أي لاجل الخطبة وهو موضع الترجمة (منه الجذع) المذكور صوتا (مثل أصوات المشار) بكسر العين المهملة جمع عشرة اضم المهملة وفتح الشين الناقصة الحاء المهملة التي مضت لها عشرة أشهر او التي معها أولادها (حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المنبر (فوضع يده) الشريفه (عليه) فمكن وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند النسائي في الكبرى اضطربت تلك السارية كمنين الناقصة الخ لوج أي التي انتزع منها ولدها والحسين هو صوت المتالم المشتاق عند الفراق وقوله در السيد غلام علي آزاد البطراي في مختصره في قصيدة نبوية مدح به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال مشيرا الى هذه المبهمة العظيمة

ابن بكير فانه أن يحدثن عن أبيه فقال ما سمعت من أبي شيئا انما هذه كتب وجدناها عندنا عن أبيه ما أدركت أبي الا وأنا غلام وفي انظالم أجمع من أبي وهذه كتبه وقال علي بن المديني سمعت من يقول مخزومة سمع من أبيه قال ولم أجدا أحدا بالمدينة يخبر عن مخزومة انه كان يقول في شيء سمعت أبي قال علي ومخزومة ثقة وقال ابن معين يخبر عن مخزومة مخزومة ضعيف الحديث ليس حديثه بشي قال في الفتح ولا يقال مسلم يكتفي في المعنعن بإمكان الاقامة المعاصرة وهو كذلك هنا لا نقول بوجود التصريح من مخزومة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع انتهى وأما الاضطراب فقال العراقي إن أكثر الرواة جعلوه من قول أبي بردة موطوعا وأنه لم يرفعه غير مخزومة عن أبيه وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال لم يسنده غير مخزومة عن أبيه عن أبي بردة قال ورواه حماد عن أبي بردة من قوله ومنهم من بلغه أيام موسى ولم يرفعه قال والصواب انه من قول أبي بردة وتابعه واصل الاحدب ومحمد بن عمار عن أبي بردة من قوله وقال النعمان بن عبد الله عن الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه انتهى كلام الدارقطني وأجاب الثوري في شرح مسلم عن ذلك بقوله وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة ولا كثر المحدثين انه اذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع وأرسال واتصال حكمه وبالوقف والأرسال وهي قاعدة ضعيفة متنوعة قال والمصحيح طريقة الاصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحقق المحدثين انه يحكم بالرفع والاتصال لانهم ازيدة ثقة انتهى والحديث الثاني المذكور في الباب حسنه الترمذي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وقد اتفق أئمة الجرح والتعديل على ضعفه والترمذي قد شرط في حدائقه أن لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب وكثير هنا قال فيه الشافعي وأبو داود انه ركن من أركان الكذب وقد حسن له الترمذي مع هذا عدة أحاديث وصحح له حديث الصلح جائز بين المسلمين قال الذهبي في الميزان فانه لا ينفك عن العلماء على تصحيح الترمذي قال العراقي لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي وانما جهل الترمذي من لا يعرفه كابن حزم والافه وامام معتد عليه ولا يمتنع أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في بعض الرجال وكأنه رأى مارآه البخاري فانه روى عنه انه قال في حديث كثير عن أبيه عن جده في تكبير العيدين انه حديث حسن واهله انما حكم عليه بالحسن باعتبار الواحد فانه بمعنى حديث أبي موسى المذكور في الباب فارتفع بوجه حديث شاهدة الى درجة الحسن وقد رواه البيهقي ورواه أيضا ابن أبي شيبة من طريقه فيرة عن واصل الاحدب عن أبي بردة من قوله واسناده قوي والحديثان يدلان على ان جماعة الاجابة هي وقت صلاة الجمعة من عند صعود الامام المنبر أو من عند الإقامة الى الانصراف من وقت صلاة الجمعة ان

١٦ نيل ت أحسن شوقا الى الداعي حين جذع الى الخطيب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما) قال ابن المنذر الذي عليه جل أهل العلم من علماء الامصار ذلك ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله ان اقيام في الخطبة سنة وليس بواجب وعن مالك في رواية انه واجب فان تركها أساء وصحت الخطبة وعند الباقي ان

القيام في الخطبة يشترط للقادر كالمصلاة واستدل الاول بحديث أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله وبحديث سهل مري غلامك يعمل لي أعواداً أجلس عليها وأجيب عن الاول انه كان في غير خطبة الجمعة وعن الثاني احوال ان تكون الاشارة ١٢٣ الى الجلوس أول ما يصعد و بين الخطبتين واستدل الجمهور بحديث جابر

ابن سمرة و بحديث كعب بن جعفة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب فاعدا فأنكر عليه وتلا الآية وتركوا قائماً وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كاليوم قط اماماً يؤم المساجد يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية ومعاظته صلى الله عليه وآله وسلم لم على القيام وبشرعية الجلوس بين الخطبتين ولو كان القعود منبراً في الخطبتين ما احتج الى الفصل بالجلوس ولان الذي نقل عنه القعود كان معذوراً فعند ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية انما خطب قاعداً لما كثرتهم بطنته وجمعه وامام من اخرج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من انكر ذلك مع القاعد بخوابه أنه محمول على أن من منع ذلك خشي الفتنة أو ان الذي قعد بعد ما يتم اد كما قالوا في اتمام عثمان الصلاة في السفر وقد انكر ذلك ابن مسعود ثم انه صلى خلفه وتم معه واعتذر بأن الخلاف شر (ثم) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يقعد) بعد الخطبة

الاحاديث المصرية بانهم ابعد العصر أربع وسبعمائة (وعن عبد الله بن سلام روى الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس انما يتحدث في كتاب الله تعالى في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله عز وجل فيها شيئاً الا قضى له حاجته قال عبد الله فاشار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بهض ساعة فقلت صدقت أو بهض ساعة قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت ان لم يست ساعة صلاة قال بل اريد ما يؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة وهو في صلاة رواه ابن ماجه . وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يسأل الله عز وجل فيها خير الا أعطاه اياه وهي بعد العصر رواه أحمد . وعن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الجمعة اثنا عشرة ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مؤمن يسأل الله تعالى شيئاً الا آتاه اياه وانفسوها آخر ساعة بعد العصر رواه النسائي وأبو داود . وعن أبي سارة بن عبد الرحمن رضي الله عنه ان ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعوا وتذكروا الساعة التي في يوم الجمعة فتفرقوا وليختلفوا انهم آخر ساعة من يوم الجمعة رواه سعيد في سننه وقال أحمد بن حنبل أكثر الاحاديث في الساعة التي يرجى فيها الاجابة الدعاء بعد صلاة العصر ويرجى بعد روال الشمس) الحديث الاول رفعه ابن ماجه كما ذكر المصنف وهو من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس الحديث ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام من قوله والحديث الثاني رواه أيضاً البزار عنه ما يابسه ما قال العراقي صحيح وقال في مجمع الزوائد ورجاله ما رجال الصحيح والحديث الثالث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وحسن الحافظ في الفتح اسناده والاثر لذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن من جماعة من الصحابة قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وفي الباب عن أنس عن الترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القعد والساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر الى غيبة الشمس وفي اسناده محمد بن أبي حمزة وهو ضعيف وقد تابعه ابن لهيعة كما رواه المبراني في الاوسط وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تقدم اول الباب وعن أبي ذر عن ابن عبد البر في التمهيد وابر المنذر وعن سلمان أشار اليه الترمذي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان الساعة التي تقدم الخلاف

الاولى (ثم يقوم) للخطبة الثانية (كما تملأون الآن) من القيام وكذا القعود ورواه هذا الحديث ما بين في بصري ومدي وفيه الحديث والعنونة والقول وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة (عن عمرو بن تغلب) غيره مسروق العبدي التميمي البصري (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم أني يسأل أوسبي فاعطاني رجلاً

ورثك رجالا فبلغه ان الذين تركوا) ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (محبوا) على الترك (لحم ذائقه) ثم الى ما باغاه ذلك (ثم اثنى عليه) بما هو أهله (ثم قال اما بعد) أي بعد حمد الله والثناء عليه وهذا موضع الترجمة وهو قول البخاري باب من قال في الخطبة بعد الثناء اما بعد أي فقد أصاب السنة قال سيبويه ١٢٣ أما بعد منا وهو ما يكن من شيء وقد

في تعيينها هي آخر ساعة من يوم الجمعة وقد تقدم في ذلك وبيان الجمع بين بعض الأحاديث والترجيح بين بعض آخر والقول بانها آخر ساعة من اليوم وأرجح القول واليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والائمة ولا يعارض ذلك الأحاديث الواردة بانها بعد العصر بدون تعيين آخر ساعة لانها تحمل على الأحاديث المقيمة بانها آخر ساعة وحمل المطلق على المقيمة متعينين كما تقر في الأصول وأما الأحاديث المصروفة بانها وقت الصلاة فقد عرفت انها مرفوعة وفي الكلام في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم بإفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ما قال قد علمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر قال العراقي رجاله رجال الصحيح ويحجب عنه بان نسبه اليه صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يقدح في الأحاديث الصحيحة الواردة بتعيينها لاحتمال أنه سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم تعيين وقتها فلا يكون انه ماؤه فاختللتعيين المتقدم (وعن بلال بن رباح قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خالق آدم وفيه قبض وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة علي قالوا يا رسول الله وكيف تعرض عليك صلاتنا وقد رمت يعني وقد بليت فقال ان الله عز وجل حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء رواه النسابة الا الترمذي وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقيموا الصلاة على يوم الجمعة فانه مشهود تشهد الملائكة وان أحدان صلى على الأعرضت على صلاته حتى يتمرغ منها رايها من مائه وعن خالد بن معدان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أكرموا الصلاة على في كل يوم جمعة فان صلاة أمي تعرض علي في كل يوم جمعة رواه سعيد في سننه وعن صفوان بن سليم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وأبلة الجمعة فأكثروا الصلاة على رواته الشافعي في سننه وهذا الذي قبله من رسلان) الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه وذكره ابن أبي حاتم في المعالي وحكى عن أبيه أنه حديث منكر لان في اسناده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو منكر الحديث وذكر البخاري في تاريخه انه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وقال ابن العربي ان الحديث لم يثبت والحديث الثاني قول العراقي في شرح الترمذي رجاله ثقات الا أن فيه انقطاعا لان في اسناده زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي عن أبي الدرداء

الرجاج اذا كان الرجل في حديث فارد أن يأتي بغيره قال اما بعد وهو مبيني على الضم لانه من الماروف المنطوعة عن الاضافة واختلاف في أول من قالها فقبل داود الحديث أبي موسى عند الطبراني مرفوعا وفي اسناده ضعف وقيل يعرب بن قحطان وقيل كعب بن لؤي وقيل هبيل بن وائل وقيل قس بن ساعدة وقيل يعقوب عليه السلام أو غيرهم قال في الفتح والاول أشبه ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة الى الاولية المختصة بالبقية بالنسبة الى العرب خاصة أو يجمع بينهما بالنسبة الى القبائل انتهى (فوالله اني لاعطى الرجل وأدع الرجل) الاخر فلا أعطيه (ولذي أدع أحب الي من الذي أعطي ولكن أعطى انوا ما لما أرى) من نظر القلب لا من نظر العين (في قلوبهم من الجزع) بالتحريك ضد العبر (والهلع) بالتحريك أيضا الخش الخزع (وأكل اقواما الى ما جعل الله في قلوبهم من الغف) الغشى (والغبر) الجبلي الداعي الى الصبر والتعفف عن المسئلة والنزعة (فيهم عمرو ابن تغلب) قال عمرو (فوالله ما احب ان لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هذه الباء تسمى بباء المبالغة أي ما احب ان لي يدل كلفه صلى الله عليه وآله وسلم (جرالتم) بضم الحاء وسكون الميم وكيف والاشارة خبر وابقى ورواة الحديث كلهم بصريون وفيه التهذيب والعنفية والسماع والقول وهو من افراد البخاري وأخرجه أيضا في الخس وفي التوحيد (عن أبي حنيفة الساعدي

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام عشية بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد كذا ما نه البخاري هنا مختصرا وفي الايمان والذود ومطولا وفيه قصة ابن النضير لما استعمله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة فقال هذا الى وهذا لكم ١٢٤ فقام صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقال أما بعد الخ وأخرجه

مسلم في البخاري وأبو داود في الخراج وأورد البخاري في هذا الباب ستة أحاديث في هذا الموضع أما بعد وهو ظاهر المناسبة لما ترجم له (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والمذنبون) أي موعوده (آخر مجلس جلسه متعظا) مرثيا (مهلكة) أزارا كبيرا (على من كسبه قد عصب رأسه) أي ربطه (بعصابة) أي عمامة (دمعة) سوداء أو كاون الدم كالزيت من غير أن يخالطه دسم أو متغير اللون من الطيب والغالية (فحمد الله تعالى) (وأثنى عليه ثم قال أيها الناس) تقرّبوا (إلى فتاوا) أي اجتمعوا (إليه ثم قال أما بعد) وفي الباب مما لم يذكره البخاري هنا عن عائشة في قصة الإفك وعن أبي سفيان في الكتاب الى هرقل متفق عليهما وعن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب اجرت عيناه وعلامونه الحديث وفيه يقول أما بعد فان خير الحديث كتاب الله أخرجه مسلم وفي رواية له عنه كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة بحمد الله

قال البخاري زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل والحديث الثالث والرابع مرسلان كما قال المصنف لان خالد بن معدان ومغيرة بن سليم لم يذكرهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب عن شداد بن أوس عن ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فهو حديث أوس بن أوس هكذا وقع عند ابن ماجه في الصلاة ووقع عنده في الجنائز أوس بن أوس وهو الصحيح وعن أبي مسعود الانصاري عند البيهقي في كتاب حياة الانبياء في قبورهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أكثروا على من الصلاة في يوم الجمعة فإنه ليس يمل على احد يوم الجمعة الا عرضت على صلواته قال البيهقي قال أبو عبد الله يعني الحاكم أبو رافع هذا في المذكور في الصلاة هو اسمعيل ابن نافع قال المرقي رثقه البخاري وضعفه النسائي ورواه البيهقي أيضا في شعب الايمان وابن أبي عامر من هذا الوجه وأخرج البيهقي في السنن أيضا حديثا آخر يانظروا كثروا الصلاة يوم الجمعة وإله الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله تعالى عليه عشر اقول وقد أرست بهم مزمعة متوحدة وراهم كسورة وميم ساكنة بعد هاء الفاء الخطاب المفتوحة والاحاديث فيها مروعية الا كثر من لصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة وانما تعرض عليه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه في قبره وقد أخرج ابن ماجه بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يلدن الدرداء ان الله عز وجل حرم على الارض ان تأكل أجساد الانبياء وفي رواية للطبراني ليس من عبد صلى على الابلغة في صلواته قلنا وبعد وفاته قال وبعد وفاتي ان الله عز وجل حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء وقد ذهب جماعة من المحققين الى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته وأنه يسر بطاعات أمته وان الانبياء لا يبلون مع أن نطاق الادراك كالعالم والسماع ثابت لساكن الموت وقد صح عن ابن عباس مرفوعا ما من أحد يمر على قبر أخيه المؤمن وفي رواية بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه ولا ينأى الدنيا اذا مر الرجل بقبر يعرفه فيسلم عليه رد عليه السلام وعرفه واذا مر بقبر لا يعرفه رد عليه السلام وصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى البقيع لزيارة الموتى ويسلم عليهم وورد النص في كتاب الله في حق الشهداء أنهم أحياء يرزقون وان الحياة فيهم متعلقة بالجسد فكيف بالانبياء والمرسلين وقد ثبت في الحديث أن الانبياء أحياء في قبورهم ورواه المنذري وصححه البيهقي وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مررت يومئذ ليلة أسري بي عند الكتيب الاحمر وهو قائم يمل في قبره

(باب الرجل احرم بجاسه وآداب الجلاس والنهي عن الخطي الا ساجنة)

(عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقيم أحدكم يوم الجمعة

ويثنى عليه ثم يقول على ائذ ذلك وقد علا صوته فذكر الحديث وفيه يقول أما بعد فان خير الحديث وهذا ألبق بمراد البخاري للتنبيه في نفسه على الجماعة لكنه ليس على شرطه وبسته ناد من هذه الاحاديث ان أما بعد لا يختص بالخطب بل يقال أيضا في صدور الرسائل والمصنفات والافتقار اراءهم الى ارادة الفصل بجزء الكلام بل ورد

في القرآن الكريم في ذلك لفظ هذا وقد كثر استعمال المصنفين لها باقظ وبعد ومنهم من منزههم نأ كلامه فيقول في أول الكتاب أما بعد حمد الله فان الامر كذا ولا يجزى في ذلك وقد تتبع طرق الاحاديث التي وقع فيها اما بعد الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الاربعين المتباعدة فانخرجه عن اثنين وثلاثين مصابيا ١٢٥ منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن

محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة

كان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم اذا خطب خطبة قال أما

بعد ورجاله ثقات وظاهره

المراغبة على ذلك (فان هذا

الحق من الانصار) الذين نصره

صلى الله عليه وآله وسلم من

أهل المدينة (يقولون) يفتح

أوله وكسر ثانيه (ويكسر

اخره) هو من اخباره صلى

الله عليه وآله وسلم بالمغيبات فان

الانصار قالوا وكسر الناس كما قال

(فان ولي شيان من أمة محمد صلى

الله عليه وآله وسلم فاستطاع

أن يضر فيه) أي في الذي وليه

(أحدا وينفع فيه أحدا فليقبل

من محسنهم) الحسنة (ويتجاوز)

بالجزم أي يعرف (عن مسيئتهم)

أي السيئة أي في غير الحدود

ومسيئتهم بالهمز وقد تبدل ياء

مشددة وشيخ البخاري من افراده

وهو كوفي وبقي الرواة مدنيون

وفيه التمهيد والعنفنة

والقول وأخرجه أيضا في

علامات النبوة وفضائل الانصار

(عن جابر بن عبد الله رضي

الله عنهم) قال جابر (جل) هو

سابق بضم السين وفتح اللام

القطافي يفتحات (والنبي صلى الله

عليه وآله وسلم يخطب الناس يوم

الجمعة) وزاد مسلم عن النبي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله

قال لا قال قم فاركع) زاد المسقل والاصيلي وكسعين وعند مسلم ونحوه في ما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب

فليركع ركعتين وليتخير فيهما واستدل به الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب يخطب على التسبيرة يندب

ثم يخالفه الى مقدمه ولكن ليقل انه هو ارواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه ولكن

تفهموا وتوسعوا متفق عليه ولا جدوه ثم كان ابن عمر اذا قام له رجل من مجلسه لم

يجلس فيه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا

قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فها هو أحق به رواه أحمد ومسلم وعن وهب بن ذئبة

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل أحق بمجلسه وان خرج

لحاجة ثم عاد فهو أحق بمجلسه رواه أحمد والترمذي وصححه) قوله لا يقيم بصيغة الخبر

والمراد النهي وفي لفظ لم لا يقين أحدكم الرجل من مجلسه بصيغة النبي المؤكد قوله

يوم الجمعة فيه التقييد بيوم الجمعة وفي لفظ من طريق أبي الزبير عن جابر لا يقين أحدكم

أخاه يوم الجمعة ثم يخالف الى مقدمه فيتمد فيه وقد بوب لذلك البخاري فقال باب لا يقيم

الرجل أخاه يوم الجمعة ويتعد في مكانه وذكر يوم الجمعة في حديث جابر من باب التخصيص

على بعض افراد العام لامن باب التقييد للاحاديث المطلقة ولامن باب التخصيص

للامومات فن سبق الى موضع مباح سواء كان مسجدا أو غيره في يوم الجمعة أو غير الصلاة

أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره اقامته منه والتعود فيه الا أنه

يستثنى من ذلك الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حق كأن يقعد رجل في موضع ثم يقوم

منه لقضاء حاجة من الحاجات ثم يعود اليه فانه أحق به ممن قعد فيه بعد قيامه لحديث أبي

هريرة وحديث وهب بن ذئبة المذكورين في الباب وظاهرهما عدم الفرق بين

المسجد وغيره ويجوز له اقامته من قعد فيه وقد ذهب الى ذلك الشافعية والهادوية ومثل

ذلك الاما كن التي يقعد الناس فيها التجارة أو نحوها فان المعتاد للعود في مكان يكون

أحق به من غيره الا اذا طالت مفارقتها بحيث ينقطع معناه لو ذكره النووي في شرح

مسلم وقال في الغيب يكون أحق به الى العشي وقال الغزالي يكون أحق به مالم يهرّب

وقال أصحاب الشافعي ان ذلك على وجه التدب لا على وجه الوجوب واليه ذهب مالك

قال أصحاب الشافعي ولا فرق في المسجد بين من قام وتركه سجدة فيه ونحوها وبين من

لم يترك قالوا وانما يكون أحق به في تلك الصلاة وحده دون غيرها وظاهر الحديثين عدم

الفرق وظاهر حديث جابر وحديث ابن عمر انه يجوز للرجل أن يقعد في مكان غيره اذا

أقعد برضاه وأهل امتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضاه كان تورطه منه

لانه ربما احتج به انه انسان فقام له بدون طيبة من نفسه ولكن الظاهر ان من فعل ذلك

قدأحق نفسه ونحوه بعدم طيبة نفسه بذلك خلاف الظاهر ويكره الاشارة بمجلس

الجمعة) وزاد مسلم عن النبي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله

قال لا قال قم فاركع) زاد المسقل والاصيلي وكسعين وعند مسلم ونحوه في ما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب

فليركع ركعتين وليتخير فيهما واستدل به الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب يخطب على التسبيرة يندب

فليركع ركعتين وليتخير فيهما واستدل به الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب يخطب على التسبيرة يندب

صلاة الجمعة المسبقة لاني أنزلت المطبة ويخففها وجوب السجعة المطبة قال الزركشي والمراد بالتخفيف فيها ذكر الاقتصاد على الواجبات لا الإسراع قال ويدل له ما ذكره ومن أنه إذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات انتهى ومنع منهم ما المالكية والخنفية لحديث ابن ماجه انه ١٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بد من دخول المسجد يتخطى رقاب الناس

اجلس فقد آذيت واجابوا عن قصة سلبك بانهم اوافوه عن الاموم انها تقتضي بسلبك ويؤيد ذلك حديث أبي سعيد في السنن انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له صل ركعتين وحض على الصدقة الحديث فامرهم ان يصلى ليرام بهض الناس وهو قائم فينصرف عليه ولا يحد أن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بزة فامرته ان يصلى ركعتين وان اخرجوا ان يتفطر له رجل فيصدق عليه وبأن صحة المجدد تنوت بالجلوس والجواب ان الاصل عدم الخصوصية والتعليل بقصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية فان المانع منها لا يجوزون التطوع اهله التصديق قال ابن المنير في الحاشية لو اغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الاوقات المكروهة ولا فائيل به وقد ورد ما يدل لعدم الاختصاص في قصد التصديق وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم امره بالصلاة في الجمعة الثانية بعد أن حصل في الاولى فبين قد دخل في الثانية فتصدق بأحدهما فنهى صلى الله

الفضيلة كالقيام من الصف الاول الى الثاني لان الاشارة لوطر اثنى الآداب لا يليق أن يكون في العبادات والفضائل بل المعهود أنه في حفظ النفس وأموال الدنيا في أثر بخله في أمر من أمور الاستراحة ومن الزاهدين في الثواب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نعت أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول الى غيره رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود عن هناد عن هبيرة ابن سليمان وفي إسناده محمد بن اسحق وهو مدلس وقد عمن وقد أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه معناه وأما ابن العربي فقال ان ضعف الحديث لذات وفي الباب عن سمرة عند البزار والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نعت أحدكم يوم الجمعة فليتحول الى مكان صاحبه ويتحول صاحبه الى مكانه وهو من رواية اسحق بن عمار عن الحسن بن سمرة قال البزار اسع على لا يتابع على حديثه انتهى وفي سمع الحسن بن سمرة خلاف قد قدم ذكره والحديث طريق اخرى عند البزار وفيه الخالد بن يوسف السعدي وهو ضعيف وفيها أيضا أبو يوسف بن خالد وهو هالك وبشيء السند مجهول وكما قال ابن انطون قال الدهبي في الميزان وبكل حال هذا السناد مظلم قوله إذا نعت أحدكم يوم الجمعة لم يرد بذلك جميع اليوم بل المراد به إذا كان في المسجد فينظر صلاة الجمعة كما في رواية أحمد في مسند بلانظ إذا نعت أحدكم في المسجد يوم الجمعة وسواء فيه حال الخطبة وقبيلها السكن حال الخطبة أكثر قوله يوم الجمعة فيحتمل أنه يخرج مخرج الأغلب اطول مكث الناس في المسجد للتبكير الى الجمعة ولسماع الخطبة وان المراد انظار الصلاة في المسجد في الجمعة وغيرها كما في رواية أبي هريرة لحديث الباب بلانظ إذا نعت أحدكم وهو في المسجد فليتحول عن مجلسه ذلك الى غيره فيكون ذكر يوم الجمعة من التنبصص على بعض افراد العام ويحتمل ان المراد يوم الجمعة فقط للاعتناء بسماع الخطبة فيه والحكمة في الامر بالتحول الى الحركة تذهب للناس ويحتمل ان الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه وان كان السامع لا يخرج عليه فقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما تقدم وأيضاً من جالس ينتظر الصلاة فهو في صلاة والناس في الصلاة من الشيطان فربما كان الامر بالتحول لذهاب ما هو منسوب الى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منقعة (وعن معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحبوة يوم الجمعة والامام يخطب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن) وعن يعلى بن شداد بن أوس رضي الله عنه قال

عليه وآله وسلم عن ذلك بل عند أحمد وابن حبان انه كرر امره بالصلاة ثلاث جمع وبأن التحية لا تنوت شهدت بالجلوس في حق الجاهل او الناس وحال هذا الرجل الداخل محمولا في الاولى على احدهما وفي الاخرى على التبيين وبأن قوله لا يتخطى اجلس وترك الامر به التحية لئلا يجوز قائمها ليست واجبة ان يكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاق

الوقت عن التحية أو كان قد صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرّب من ممّاع الخطبة فوقع منه الخطي فانكر عليه
والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب انه ضعيف فيه ايوب بن نهيك وهو منكر الحديث قاله ابو زرعة وابو حاتم
والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثلها وامّا قصة ذلك فقد ذكرنا ترمذي ١٢٧ انها اصح شيء روي في هذا الباب واقرى

قال في الفتح واجاب الماتعون
ايضا باجوبة غير مائة قدم
اجتمع لنا منها ازيادة على عشرة
أوردناها ملخصة مع الجواب
في المسئلة فادانتم شي ثم ساق ذلك
لان طول بذكرها هنا وفي
هذا الحديث جواز صلاة
التحية في الاوقات المكروهة
لانها اذا لم تقط في الخطبة مع
الامر بالانصات لها فغيرها أولى
وفيه ان التحية لا تفوت بالعود
لكن قيل قد بعضهم بالجاهل
وانما هي كما تقدم وان الخطيب
أن يأمر في الخطبة وينهى ويمن
الاحكام المحتاج اليها ولا يقطع
ذلك التوالى المشروط فيها
بل لقائل أن يقول كل ذلك يرد
من الخطبة واستدل به على ان
المسجد شرط الجمعة للاتفاق
على انه لا تشرع التحية لغير
المسجد وفيه نظر واستدل به
على جواز رد السلام وتسميت
العاظم في حال الخطبة لان
امرهما اخف وزمنهما اقصر
ولاسيما رد السلام فانه واجب
وقد يخص عموم حديث الباب
بما دخل في آخر الخطبة قال
الشافعي رحمه الله ارى للامام ان
يأمر الاتقي بالركعتين ويؤيد في
كلامه ما يمكنه الاتيان بما قبل

ثم دلت مع معاوية فقيت المقدم بجمع بنا فاذا جلس من في المسجد أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقرأتم ثم يخطب والامام يخطب ورواه ابو داود حديث معاذ بن
أنس هو من رواية ابنه سهل بن معاذ وقد ضعفه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد وفي
اسناده أيضا أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون مولى بني ليث ضعفه ابن معين وقال أبو
حاتم الرازي لا يخرج به وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعنه ابن ماجه قال نسي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة يعني والامام يخطب وفي اسناده بقبية بن
الوليد وهو مدلس وقد رواه بالضعف عن شيخه عبد الله بن واقد قال اعراني امه
من شيوخه الجهولين وعن جابر عند ابن عدي في الكامل ان النبي صلى الله عليه وآله
رسلم نسي عن الحبوة يوم الجمعة والامام يخطب وفي اسناده عبد الله بن ميمون القداح وهو
داهب الحديث كما قال البخاري والاثرا الذي رواه علي بن شداد عن الصحابة سكنت عنه
أبو داود والمذري وفي اسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وفيه ابن واقد وثقه ابن
حبان قال أبو داود وكان ابن عمر يمتني والامام يخطب وأنس بن مالك وشريح ومعهصة
ابن صوحان وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي ومكحول واسماعيل بن محمد بن سعد
وغيرهم بن سلامة قال لا بأس به قال أبو داود لم يبلغني أحد اكرهها الا عبادة بن نسي
قوله عن الحبوة هي أن يقيم الجالس ركبته ويقوم رجله الى بطنه يشوب بجمعه ما به مع
ظهوره ويشد عليه ما يكون اليتماء على الارض وقد يكون الاحتباء باليدين عوض
الثوب يقال احتبى يحتبى احتباء والاسم الحبوة بالضم والكسرة ما راجع جو وجو
بالضم والهمزة قال الخطابي وانما نسي عن الاحتباء في ذلك الوقت لانه يجلب النوم
ويمرض طهارته لانه مظنة لانكشاف عورته من كان عليه ثوب واحد وقد اختلف العلماء
في كراهية الاحتباء يوم الجمعة فقال بالكراهة قوم من أهل العلم كما قال ترمذي منهم
عبادة بن نسي المتقدم قال العراقي وورد عن مكحول وعطاء بن الحسن أنهم كانوا
يكرهون أن يحتبوا والامام يخطب يوم الجمعة رواه ابن أبي شيبة في المصنف قال ولكنه
قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهة ونقل عنهم عدمها واستدلوا بحديث
الباب وما ذكرناه في معناه وهي تقوى بعضها بعضا وذهب أكثر أهل العلم كما قال
العراقي الى عدم الكراهة منهم من تقدم ذكره في رواية أبي داود ورواه ابن أبي شيبة عن
سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وعطاء بن سيرين والحسن وعمر بن دينار وأبي الزبير
وعكرمة بن خالد الخزومي ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره قال ربه يقول أحدوا صحتي
وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وان كان الترمذي قد حسن حديث معاذ

اقامة الصلاة وان لم يفعل كرهت ذلك وسيكى لنورى عن المحققين ان المختار ان لم يفعل ان يقف حتى تقام الصلاة لئلا يكون
جائلا بغير تحية او متفلا حال اقامة الصلاة واستثنى المحامي المسجد الحرام لان تحيته الطواف وفيه نظر اطول زمن الطواف
بالنسبة الى الركعتين والذي يظهر من قولهم ان تحية المسجد الحرام الطواف انما هو في حق القادم اليه كون اول شيء يفعله

الطواف وأما المقيم فحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء لعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالهلافة غالباً وهو المقصود ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف والله أعلم
(عن أنس رضي الله عنه قال أصابت الناس سنة) ١٢٨ بفتح السين أي شدة وجهه من الجدوبة (على عهد النبي)

أي زمنه (صلى الله عليه) وآله (وسلم) فينبأ النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بخطاب في يوم الجمعة فقام أعرابي من سكان البادية لا يعرف اسمه (فقال يا رسول الله هل لك المل أي الجوارات لفقدها ترعاه (وجاع العيال) لعدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر (فادع الله لنا) أن يسقينا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه وما نرى في السماء قزعة) بالقاف والزاي المفتوحات قطعة من صهاب أو رقيقة الذي إذا صرحت السحب الكثيرة كان كأنه ظل قال أنس (فوالذي نفسي بيده ما وضعتها) أي يده (حق نار السحاب) أي هاج وانتشر (أمثال الجبال) من كثرتها (ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر) يصدر أي ينزل ويقطر (على طينته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم (فما رنا) أي - صلى لنا المطر - (يومنا) أي في يومنا (ذلك ومن الغد) ومن يعني في أول تتبعه (وبعد الغد) لا بوي ذرو الوقت والاصيلي وابن عساكر ومن بعد الغد (والذي يليه حتى الجمعة) الأخرى وقام ذلك الأعرابي أو قال قام (غيره) قال يارب الله

ابن أنس وسكت عنه أبو داود فان فيه من تقدم ذكره (وعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال جاء رجل يقطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اجلس فقد آذيت رواء أبو داود والنسائي واحد وزادوا آتيت وعن أرقم بن أبي الأرقم الخزرجي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي يقطى رقاب الناس يوم الجمعة وينشق بين الاثنين بهد خروج الامام كالجوارق به في النار رواء أحمد وعن عقبة بن الحرث رضي الله عنه قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العسرة ثم قام وسرعاقطه رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه ففرغ الناس من سرعتهم فخرج عليهم فرأى أنهم قد هجموا من سرعتهم فقال ذكرت شيئا من تبركان عند دفاة كرهت أن يجيبني فامرت بقسمته رواء البحاري والنسائي حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبو داود والمذري وصححه ابن خزيمة وغيره وهو من رواية أبي الزاهرية وقد أخرج له - لم - وحديث أرقم أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي إسناده هشام بن زياد ضعفه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم وقد اضطرب فيه فرواه مرة عن عثمان بن الأرقم عن أبيه ومرة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الأزرق كما سيأتي وفي الباب عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا إلى جهنم وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه وقد تقدم الكلام على سهل في شرح الحديث الذي قبل هذه الأحاديث وفيه أيضا رشدين بن سعد وفيه مقال وعن جابر عند ابن ماجه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجعل يخطى رقاب الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت وآتيت وفي إسناده أحمد بن حنبل بن مسلم المكي وهو ضعيف وقد رواه بأطول من هذا ابن أبي شيبة في المصنف وعن عثمان بن الأزرق عند الطبراني في الكبير فهو حديث أرقم المذكور في الباب وفي إسناده هشام بن زياد وقد تقدم أنه ضعيف وعن أبي الدرداء عند الطبراني في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطى رقاب الناس يوم الجمعة قال الطبراني تفرد به أرطاة انتهى وفي إسناده أيضا عبد الله بن زريق قال الأزدي لم يصح حديثه وعن أنس عند الطبراني في الصغير والأوسط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل قد رأيتك تقطى رقاب الناس وتؤذيهم من آذى مسلما فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل وفي إسناده موسى بن خلف الجبلي والقاسم بن مطيب الجبلي

أى زمنه (صلى الله عليه) وآله (وسلم) فينبأ النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بخطاب في يوم الجمعة فقام أعرابي من سكان البادية لا يعرف اسمه (فقال يا رسول الله هل لك المل أي الجوارات لفقدها ترعاه (وجاع العيال) لعدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر (فادع الله لنا) أن يسقينا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه وما نرى في السماء قزعة) بالقاف والزاي المفتوحات قطعة من صهاب أو رقيقة الذي إذا صرحت السحب الكثيرة كان كأنه ظل قال أنس (فوالذي نفسي بيده ما وضعتها) أي يده (حق نار السحاب) أي هاج وانتشر (أمثال الجبال) من كثرتها (ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر) يصدر أي ينزل ويقطر (على طينته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم (فما رنا) أي - صلى لنا المطر - (يومنا) أي في يومنا (ذلك ومن الغد) ومن يعني في أول تتبعه (وبعد الغد) لا بوي ذرو الوقت والاصيلي وابن عساكر ومن بعد الغد (والذي يليه حتى الجمعة) الأخرى وقام ذلك الأعرابي أو قال قام (غيره) قال يارب الله

يهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا فرقع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه فقال اللهم حوالينا) بفتح ضعهما
اللام أي أنزل أو أمطر حوالينا (ولا تنزلنا) أراد به الأيفية (فما يشير) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة (إلى ناحية من السحاب) (التي قربت) أي انكشفت أو تدويرت كما تدوير القوس (وصارت المدينة مثل الجربة) بفتح الجيم

وسكون الواد وفتح الباء الفرجة المستديرة في السحاب أي خرجنا والغيم والسحاب محيطان بكاف المدينة (و-ال الوادي قناة) غير منصرف للتأنيث والعامة اذ هو اسم لواد معين من أودية المدينة أي جرى فيه المطر (شهر اولم يحيى أحد من ناحية الاحداث بالحدود) بفتح الجيم أي بالمطر الغزير واستدل بهذا الحديث البخاري على رفع اليدين في الخطبة وفيه إشارة إلى ان حديث عمار بن ربيعة الذي أخرجه مسلم في انكار ذلك ليس على إطلاقه ولكن قد مال إلى الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث وكأله أراد ان المراد بالرفع هنا المدلا كالرفع الذي في الصلاة قال ١٢٩ في الفتح ان في رفعه ما في دعاء الاستسقاء

صفة زائدة على رفعه ما في غيره
وعلى ذلك يحمل حديث أنس لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء وأنه أراد الصورة الخاصة بالاستسقاء اه
ورواه هذا الحديث ما بين مدني ودمشق وفيه الحديث والنعنة والقول وسيخه من أقراده وأخرجه أيضا في الاستسقاء والاستئذان ومسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك الذي يخاطبه اذالك أرجوك (يوم الجمعة) أنصت والامام يحط بجملة حالية مشعرة بأن ابتداء الانصات من الشروع في الخطبة خلافا لمن قال بخروج الامام (فقد اغوت) أي تركت الادب جمعاً بين الأدلة أو صارت جهتك ظهر الحديث عبيد الله بن عمرو مرفوعاً ومن تخطى رقاب الناس كانت له ظهرا رواه أبو داود وابن خزيمة ولا جد من حديث علي مرفوعاً ومن قال صه فقد تكلم ومن

ضعفهما ابن حبان واختلف قول ابن معين في موسى فقال مرة ضعيف ومرة ليس به بأس وفي الباب أحاديث غيره هذه قد تقدم بعضهم في باب التنظيم قوله تخطى رقاب الناس قد فرق النووي بين التخطي والتفريق بين الاثنين وجعل ابن قدامة في المعنى التخطي هو التفريق قال العراقي والظاهر الاول لان التفريق يحصل بالجلوس بينهما وان لم يخط قوله وآيت به مرة بمدودة أي أبطلت وتأخرت قوله فصبه في النار يضم القاف وسكون الصاد المهملة واحداً الاقصاب وهي المعى كما في التاموس وغيره قوله فزع الناس أي خافوا وكانت تلك عادتهم اذا رأوا منه ما لا يهددون خشية ان ينزل فيهم شيء يسوءهم قوله من تبركس السقاء المشاة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يعرف ولم يضرب قوله فكبرت ان يحبسني أي يشغاني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى كذا قال الحافظ وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان المعنى ان تأخير الصدقة يحبس صاحبها يوم القيامة قوله فأمرت بقتله في رواية فقتله وأحاديث الباب تدل على كراهة التخطي يوم الجمعة وظاهر التقييد يوم الجمعة ان الكراهة مختصة به ويحتمل أنه يكون التقييد خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بالناس بخلاف سائر الساعات فلا يختص ذلك بالجمعة بل يكون حكم سائر الساعات حكمها ويؤيد ذلك التعديل بالاذنية وظاهر هذا التعديل ان ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها ويؤيده أيضا ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تخطى حاق قوم بغير اذنهم فهو حاص ولكم في اسناده جعفر بن الزبير وقد كذب شعبة وتركه الناس وقد اختلف أهل العلم في حكم التخطي يوم الجمعة فقال الترمذي حاكماً من أهل العلم انهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة وشددوا في ذلك وحكى أبو حامد في تعليقه عن الشافعي التصريح بالتحريم وقيل النووي في زوائد الروضة ان المختارة ترجع للأحاديث الصحيحة واقترع أصحاب أحمد على الكراهة فقط وروى العراقي من كتب الاسرار انه قال لان أدع الجمعة أحب الى من أن تخطى الرقاب وقال ابن المنيب لان أصلي الجمعة بالحيرة أحب الى من التخطي وروى عن أبي هريرة نحوه ولا يصح عنه لانه من رواية صالح مولى التومة عنه قال العرقى وقد استثنى من التحريم أو الكراهة الامام أو من كان بين يديه فرجة لا يصل اليها الا بالتخطي وهكذا أطلق

١٧ نيل تكلم ولا جمعة له والنقي للكمال والا فالاجماع على سقوط فرض الوقت

عنه وزاد أحد من رواية الامرج عن أبي هريرة في آخر حديث الباب بعد قوله فقد اغوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور ورنم لغير السامع عند الشافعية أن يشتغل بالتلاوة والذكر وكلام الجوع يقتضي ان الاشتغال به مأدني وهو ظاهر خلافا لمن منع ولو عرض مهم كتهائم خير ونهي عن منكر وتحذير انسان عقر بأو اعني لم يمنع من الكلام بل قد يجب عليه لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة ان أغنت نعم منع المسالكية نهى الاغنى

بالكلام أو رميه بالحصاة أو الإشارة اليه بما يهيمهم انتهى حسنا للمادة وقد استثنى من الانصات ما إذا انتهى الخطيب الى كل ما لم يشرع في الخطبة كالدعاء لاطمان مثل بل جزم صاحب التهذيب أن الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي محله إذا جازف والا فالدعاء لولاية الامور مطلوب ومحل الترك اذا لم يخف الضرر ولا فيباح للخطيب اذا خشي على نفسه فانه الحافظ في الفتح قلت لم يرد الدعاء للسلطان في شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالاقتصار في الخطبة على ما وردت به السنة أولى ومراد البخاري من ايراد هذا الحديث الانصات ١٣٠ يوم الجمعة والامام يخطب وأطال الكلام الحافظ في معنى قوله لغوت لا تطول

بذكره هنا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة أجمعها هنا كناية القدر والاسم الاعظام والرجل الصالح حتى تتوفر الدواعي على مراقبة ذلك اليوم وقد روي ان لربكم في أيام دهركم نعمات الا تهمضوها و يوم الجمعة من تلك الايام فينبغي أن يكون العبد في جميع نهاره متعـرضاً لها باحضار القلب وملازمة الذكر والدعاء والنزوع عن وساوس الدنيا فعساه يحظى بشيء من تلك النعمات وهل هذه الساعة باقية أو رفعت وإذا قلنا بانها باقية وهو الصحيح فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها قال بالاول كعب الاحبار لا يجريرة ورده عليه فراجع لما راجع التوراة اليه والجهود على وجودها في كل جمعة ووقع تعيينها في أحاديث كثيرة أرجحها حديث مخزومة ابن بكير عن أبيه عن أبي بردة ابراهيم موسى عن أبيه مرفوعا

النووي في الروضة وقد دلل في شرح المهذب فقال اذا لم يجز طريقا الى المبرأ والمحراب الا بالتخطي لم يكروه لانه ضرورة وروي نحو ذلك عن الشافعي وحديث حبة بن الحرث المذنب ورفي الباب يدل على جواز التخطي للحاجة في غير الجمعة فمن خصص الكراهة بصلاة الجمعة فلا معارضة بينه وبين أحاديث الباب عنده ومن عم الكراهة لوجود الله المذكورة سابقا في الجمعة وغيرها فهو محتاج الى الامتناع عنه وقد خص الكراهة بعضهم بغير من يترك الناس برورده ويسرهم ذلك ولا ينادون لزواله الكراهة التي هي التأذي

(باب التنفل قبل الجمعة ما يخرج الامام وان انقطع عنه بحروجه الانحية المسجد) عن نبيشة الهذلي روى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اعتزل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذي أحدا وان لم يجد الامام خرج صلى مبداه وان وجد الامام قد خرج جلس فاقع وأنت حتى يقضي الامام جمعة وكلامه ان لم يغفر له في جمعة تلك ذنوبه كلها أن تكون كعادة للجمعة التي تليها رواه أحمد الحديث في اسناده عطاء النظر اساني وفيه مقال وقد وثقه الجمهور وروا كنه قيل انه لم يسمع من نبيشة وفيه مشروعية الغسل في يوم الجمعة وترك الاذية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا مشروعية الاستماع والانصات وسبق في البحث عنهما وفيه مشروعية الصلاة قبل خروج الامام والكف عنها بهـ دخروجه وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا فانكر جماعة ان لها سنة قبلها وبالغوا في ذلك قالوا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن للجمعة الا بين يديه ولم يكن يصليها وكذلك العصابة لانه اذا خرج الامام انقطعت الصلاة وقد حكى ابن العربي عن الحنفية والشافعية انه لا يصلي قبل الجمعة وعن مالك انه يصلي قبلها واعترض عليه العراقي بأن الحنفية انما يمنعون الصلاة قبل الجمعة في وقت الاستواء لابعده وبأن الشافعية تجوز الصلاة قبل الجمعة بعد الاستواء ويقولون ان وقت سنة الجمعة التي قبلها يدخل بعد الزوال وبأن البيهقي قد نقل عن الشافعي انه قال من شأن الناس التهجير الى الجمعة والصلاة الى خروج الامام قال البيهقي في المعرفة هذا الذي أشار اليه الشافعي موجود في الأحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انما ما بين أن يجلس الامام على المبرأ ان تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود وقول عبد الله بن سلام المروي عند مالك وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة أنه قال لعبد الله بن سلام أخبرني ولا تضن علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت كيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس مجلسا يفتقر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي الحديث واختلاف أي الحديث بين أربع

فرج مسلم فيما ذكره البيهقي حديث أبي موسى وبه قال جماعة منهم ابن العربي والقرطبي وقال هرون في موضع الخلاف
 فلا يلتفت الى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب ووجه بعضهم ~~بكونه~~ مرفوعا صريحا وبأنه في أحد الصحيحين
 وتعقب بأن المخرج عما فيه ما أوفى أحدهما ما انفكنا حديث لم يكن مما اتفق عليه الحفاظ وهذا قد اتفقوا عليه بالانقطاع
 والاضطرار ووجه آخرون كاحمد واسحق قول ابن سلام واختاره الطرمذيني وابن الزمخشري وحكاها عن نص الشافعي ميلا
 الى أن هذه درجة من الله تعالى للقائمين بحق هذا اليوم فأول إرسالها ١٢١ عند الفراغ من تمام العمل وقال ابن عبد البر
 أنه أثبت شيئا في هذا الباب وقيل
 في تعيينها فيه بذلك مما يبلغ نحو
 الأربعين تصدى لذكرها الحفاظ
 في الفتح وعدها واحد أو اثنان
 حتى يبلغ الى القول الثاني
 والأربعين أضربت عنها خوف
 الإطالة لاسيما وأثبت كلها متغايرة
 بل كثير منها يمكن اتحادها مع غيره
 وماء هذا القولين المذكورين
 موافق له ما أولاهما أو
 ضعف الاسناد أو وقف
 استند قائله الى اجتهاد دون
 توقف قال في الفتح ولا شك ان
 أرجح الأقوال المذكورة حديث
 أبي موسى وحديث ابن سلام
 قال المحب الطبري أصح الأحاديث
 فيها حديث أبي موسى وأشهر
 الأقوال فيها قول عبد الله بن
 سلام اه وحقيقة الساعة
 المذكورة جزء من الزمان
 مخصوص ويطلق على جزء من
 اثني عشر من مجموع النهار أو على
 جزء ما غير ذلك من الزمان فلا
 يتحقق أو على الوقت الحاضر
 ووقع في حديث جابر المروي عند
 أبي داود وغيره مرفوعا بسناد
 حسن ما يدل للاقول ونظيره يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة فيه ساعة الخ قال في الفتح ذلك صاحب الهادي مسلكا آخر فاختار ان
 ساعة الاجابة منصرف في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
 دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر وهو كقول ابن عبد البر الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين
 وسبق الى نحو ذلك الإمام أحمد وهو أولى من طريق الجمع قال الزين بن المنير في الحاشية اذا علم ان فائدة الابهام لهذه الساعة
 ولابله الله در بحث الدواعي على الاكثار من الصلاة والمعايول بين الناس على ذلك وتر كبر ما عداها فالجواب به

رغب في التبكير الى الجمعة والصلاة الى خروج الامام فمن الاحاديث الدالة على ذلك
 حديث الباب وحديث أبي هريرة الآتي ومما أحديث ابن عباس عند ابن ماجه
 والطبراني قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يركع قبل الجمعة أربع الا يفصل بينهما
 وقد ضعف النووي في الخلاصة رجال اسناده وقال ان ميسر بن عبيد أحد رجال اسناده
 وضاع صاحب أبي طيل ومنها حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عند الستة بافظ بين كل اذانين صلاة ومنها حديث عبد الله بن الزبير عند ابن حبان في
 صحيحه والدارقطني والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صلاة
 مفروضة الا وبين يديها ركعتان وهذا الذي قبله تدخل فيها الجمعة وغيرها ومنها
 لاحاديث الواردة في مشروعية الصلاة بعد الزوال وقد تقدمت والجمعة كغيرها ومنها
 حديث استئنا يوم الجمعة من كراهة الصلاة سال الزوال وقد تقدم قال العراقي لم ينقل عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يصلي قبل الجمعة لانه كان يخرج اليها فيؤذن بين يديه
 ثم يخطب وقد استدلل المصنف رحمه الله تعالى بحديث الباب على ترك التسمية بعد خروج
 الامام فقال وفيه حجة بتلك التسمية كغيرها اه وسياق الكلام على هذا (وعن ابن عمر
 رضى الله عنهما انه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين ويحدث ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواه أبو داود وعنه عن أبي هريرة رضى الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم أتى الجمعة فصل ما قدر
 له ثم أتت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم يصلي معه غفرا لما بينه وبين الجمعة الاخرى
 وفضل ثلاثة أيام رواه مسلم) حديث ابن عمر قال العراقي اسناده صحيح وأخرجه الذهبي
 بدون قوله يطيل الصلاة قبل الجمعة قال المذري وأخرجه مسلم والترمذي والذاهبي وابن
 ماجه من وجه آخر بمعناه اه والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة قبل الجمعة ولم
 يتسلك المانع من ذلك الاجتهاد الهسي عن الصلاة وقت الزوال وهو مع كون عمومها
 مخصوصا بيوم الجمعة كما تقدم ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الإطلاق
 وغاية ما فيه المنع في وقت الزوال وهو غير محل النزاع والحاصل ان الصلاة قبل الجمعة
 مرغوب فيها هو ما وصفا لا دليل على مدعى الكراهة على الإطلاق قوله فصل ما قدر

ذلك من حيث صدق طلب تحديقها (لا يوافيها) أي لا يصادفها (عبد مسلم) فعدّها أو اتفق له وقوع الدعاء فيها (وهو قائم بصلي) جعله فعلية حالية والجملة الأولى خرجت بخروج الغالب لأن الغالب في المصلي أن يكون قائما فلا يعمل بغيره وهو أن لم يكن قائما لا يكون له هذا الحكم والمراد بالصلاة انتظارها أو الدعاء والقيام الملائمة والمواظبة للاحقة بوقت القيام لأن منتظر الصلاة في حكم الصلاة فجاء بينهما وبين قوله أنهم آمن العصر إلى الغروب (يأمر الله تعالى) فيها (شيئا) مما يليق إن يدعو به المسلم ويسأل فيه ربه تعالى والمسلم من رواية محمد بن ١٣٢ زياد عن أبي هريرة كالمصنف في الطلاق من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة

يسأل الله خير أول ابن ماجه من حديث أبي أمامة مالم يسأل من أحوالهم من حديث سعد بن عباد مالم يسأل انما أو قطعية رحم وقطعية الرحمة من جملة الاثم فهو من عطف النماص على العام للاهتمام به (الأعطاء إياه وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفه حال كونه (يقالها) من التقابل خلاف التكثير وللبخاري من رواية سامة بن علقمة المذكورة وروضع أغلقه على بطن الوسطى أو انحصرت لثايزها وبرأبو موسى الكجى ان الذى وضع هو بشر بن الفضل راويه عن سامة وكأنه فسر الإشارة بذلك وام سامة لطيفة تنقل ما بين وسط النهار الى قرب آخره وبهذا يحصل الجمع بينهما وبين قوله يزهدا أي يقللها والمسلم وهي ساعة خفيفة واستشكل حصول الاجابة لكل داع بشرطه مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصلي فيتمه بعض على بعض وساعة الاجابة

له فيه ان الصلاة قبل الجمعة لاحتها قوله ثم أنصت في رواية ثم اتصت بزيادة ما فوقية قال القاضي عياض وهو وهم قال النووي ليس هو وهو ما بل هي لغة صحيحة قوله حتى يخرج الامام قال النووي هو في الاصول بدون ذكر الامام وعاد الضمير اليه لانه لم يرد ان لم يكن مذكورا قوله وفضل ثلاثة أيام هو بنصب فضل على الظرف كما قال النووي قال قال العلماء معنى المغفرة له ما بين الجمعةين وثلاثة أيام ان الحسنه بعشر أمثالها او صار يوم الجمعة الذي فعل فيه هذه الافعال الجميلة في معنى الحسنه التي تجعل بعشر أمثالها قال بعض العلماء والمراد بما بين الجمعةين من صلاة الجمعة وخطبتها الى مثل ذلك الوقت حتى يكون الجمعة أيام بالزيادة ولا نقصان ويضم اليها ثلاثة فتصير عشرة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله لم يخطب على المنبر فأمره ان يصلي ركعتين رواه الخمسة الا أبا داود وصححه الترمذي واقتضاه ان رجلا جاء يوم الجمعة في هيئة بدنة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب فأمره ان يصلي ركعتين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب فأتى وهذا يصرح بضعف ما روى انه أمسك عن خطبته حتى فرغ من الركعتين وعن جابر رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال صليت قال لا قال فصل ركعتين رواه الجماعة وفي رواية اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي رواية اذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين متفق عليه) وفي الباب من مهمل بن سعد عن ابن أبي عمير في المال وأشار اليه الترمذي بنحو حديث أبي سعيد ومن أبي قتادة عن سعد الأئمة الستة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وقد تقدم ومن أنس عند الدارقطني قال جاء رجل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته قال الدارقطني أسنده عبيد بن محمد العبدى عن معمر عن أبيه عن قتادة عن أنس ورواه فيه والصاب من معمر عن أبيه كذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معمر ثم رواه

متعلقة بالوقت فكيف يتفق مع الاختلاف واجب باحتمال أن تكون ساعة الاجابة متعلقة بطريق يفعل كل مصل كما قيل تطير في ساعة الكراهة وامل هذا فائدة جعل الوقت المتمد مظنة لها وان كانت هي خفيفة قاله في فتح الباري ويحتمل أن يكون مبر من الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك والله أعلم وفي هذا الحديث فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة وفي مسلم انه خير يوم طلعت فيه الشمس وفيه فضل الدعاء واستجاب الالكثار منه (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال بلغنا من نبي) أي الجمعة (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المراد بالصلاة

هنا انتظارها جامع بينهما وبين رواية عبد الله بن ادريس عن حصين عنده مسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب فهو من باب تسمية الشيء باسم ما قاربوه وهذا اتيقن بالصحة فحسبنا الا ان كان في الصلاة لكس يحقل انه وقع قبل التمسى نعم في المراسيل لا يداود عن مقاتل بن حيان ان الصلاة حسنت كانت قبل الخطبة فان ثبت ذلك الاشكل لكنه مع شذوذه معضل وجوابه فيما قوله (انما قبلت غير) بكسر العين ابل (تجمل طعنا) من الشام لاحية السكبي او لعبد الرحمن بن عوف روى الاول الطبراني والثاني ابن مردويه وجمع بينهما باحتمال ان تكون ١٢٣ لعبد الرحمن ودحية فغير وكافا مشتركين

(فالتفتوا اليها) أي انصرفوا الى العير وفي رواية ابن فضال في البيوع فانه من الناس أي فتفرقوا وهو موافق للفظ الآية ودان على ان المراد بالالتفات الانصراف وفيه رد على من جعل الالتفات على ظاهره فقال لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقيل هو وانما يفهم من التفتاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة وقد ترجح فيه امر أنه كان في الخطبة فلو كان كما قيل اما وقع هذا الانكار الشديد فان الالفاظ فيها لا ينافي الاستماع وفي قوله فالتفتوا التفتات لان السياق يقتضي أن يقول فالتفتوا وكان الالفة في عدول جابر عن ذلك انه لم يكن هو من التفت (حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا عشر رجلا) وفي رواية علي بن عاصم عن حصين حتى لم يبق معه الا اربعون رجلا روى الدارقطني ولو سلم من ضعف حفظ علي بن

طريق أحمد مرسل وسيد بن محمد هذا يروى عنه أبو حاتم رانما ~~كم عليه الدارقطني~~ بالوهم لخالفته من هو أحفظ منه أحمد بن حنبل وغيره وهذا الحديث هو الذي أشار إليه المصنف وفي الباب أيضا عن سالم بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم والامام بخطب فليصل ركعتين خفيفتين ورواه أيضا ابن عدي في الكامل قوله ان رجلا وكذلك قوله دخل رجل هو سليمان بن عمار بن هارون وقيل ابن عمرو لظفاني وقع مسمى في هذه القصة عنده مسلم وأبي داود والدارقطني وقيل هو النعمان ابن قوقل كذا وقع عند الطبراني من رواية منصور بن أبي الاسود عن الأعشى قال أبو حاتم الرازي وهم فيه منصور ووقع عند الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب فقال لصاحبه ركعتين الخ ريث وفي استخاره ابن لهيعة قال الخ فقط المشهور عن أبي ذر انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد كذا عند ابن حبان وغيره وعنده الدارقطني جابر رجل من قيس المسجد فذكر نحوه قصة سالم قال الحافظ لا يخالف ~~سكونه~~ سالم كان غطفان من قيس قوله صليت قال الحافظ كذا لا أكثر بحذف همزة الاستفهام وثبتت في رواية الاصمعي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية تسمية المسجد حال الخطبة والى ذلك ذهب الحسن وابن عيينة والشافعي وأحمد وإسحق ومكحول وأبو نوري وابن المنذر وحكام النوري عن فقهاء المحدثين وحكي ابن العربي ان محمد بن الحسن حكام عن مالك وذهب الثوري وأهل الكوفة الى انه يجلس ولا يصلح حال الخطبة حكى ذلك الترمذي وحكام القاضي عياض عن مالك والليث وأبي حنيفة وبرجور السلف من الصحابة والتابعين وحكام العراف عن محمد بن سيرين وشريح القاضي والنفعي وقتادة والزهرى ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن عمرو وابن عباس وابن المسيب ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير ورواه النووي عن عثمان والى ذلك ذهب الهادي وأبو جابر عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم انك بان ذلك واقعة عين لا عموم لها فيجتمعا احتصاصا بسلك قالوا وبذل على ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد ان الرجل كان في هيئة بذة فقال له صليت قال لا قال صل الركعتين وحض الناس على الصلاة فأمروا ان يصلوا ليراه الناس وهو قائم فيصدقون ما به وبؤيده ان في هذا الحديث عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عاصم ونفرده فانه خالفه أصحاب حميد بن كاهم ~~كان~~ من أقوى الأدلة للاحادية ورد المالكية على الشافعية والحنابلة حيث اشترطوا لصحة الجمعة أربعين رجلا بقوله في حديث الباب حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا عشر رجلا وأجيب بانه ليس فيه انه ابتداء باثني عشر بل يحقل عودهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع سماعهم أو كان الخطبة وقد اختلف فيما اذا انقضوا وأما تسميتهم فعند مسلم ان جابر قال انافهم وله أيضا فيهم أبو بكر وعمر وفي تفسير اسمعيل الشامي ان سالما ولي أبي حذيفة منهم وعن ابن عباس ان منهم الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأما من الانصار وحكي المسند الى

بسنده منقطع ان الاثنى عشر هم البشارة بالبشرى وبالل و ابن مسعود (فترت هذه الآية) ظاهر ذلك انهم انزلت بسبب قدوم
 العبر المذكورة (واذا راوا تجارة أو اهلها) هو المبل الذي يضرب اقدم التجارة فربما قدومها و اعلامها (انفضوا اليها وتركوا
 قائما) لم يقل انهم لان الله لم يكن مقصود ذاته وانما كان تبارك التجارة أو حذف لالة أحد هاهنا على الآخر أو أعيد الضمير الى
 مصدر الفعل الملقه قدم وهو الرؤية أي انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة أو الله و والترديد لالة على ان منهم من انقض
 لمجرد سماع الطبل ورويته وقد استشكل ١٢٤ الاصيل حديث الباب مع وصفه تعالى بانهم لانهم هم تجارة ولا يبع من

ذكر الله وأجاب باحتمال أن
 يكون هذا الحديث قبل نزول
 الآية قال في القح وهذا الذي
 يتعين المصير اليه مع انه ليس
 في آية النور التصريح بنزولها
 في الصحابة وعلى تقدير ذلك فلم
 يكن تقديمهم منى عن ذلك فلما
 نزلت آية الجمعة وفيها ما اذم
 ذلك اجتنبوه فوصفوا بما في آية
 النور اه و ذكر الحديث ان
 أيامه وود الله في ذكر في آخر
 هذا الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم لم قال لو تبايعتم حتى لم
 يبق منكم أحد الا بكم
 الوادي نارا قال وهذا المأجده
 في الكتابين ولا في مستخرجي
 الاسماعيل والبرقاني قال روى
 فائدة من أبي مسعود واهلنا
 يحدوها بالاسناد في باب بعد اه
 قال الحافظ ابن حجر رحمه الله
 ولم أر هذه الزيادة في الاطراف
 لابي مسعود ولا هي في شيء من
 طرق حديث جابر المذكور
 وانما وقعت في مرسل الحسن
 وقتادة وكذا في حديث ابن
 عباس عند ابن مردويه وفي

قال ان هذا الرجل دخل في هيئة بذة رأنا رجوا أن يغتن له رجل فينصف عليه ويؤيده
 أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسليمان في آخر الحديث لا تعودن امثل هذا الخرجه ابن
 حبان ورد هذا الجواب بان الاصل عدم الخصوصية والتعليل بكونه صلى الله عليه وآله
 وسلم قصد الصدقة عليه لا يمنع القول بجواز التخصيص فان المانعين لا يجوزون الصلاة في
 هذا الوقت لعلة التصديق ولو ساغ هذا لساغ مثله في سائر الاوقات المكرهة ولا فائده
 كذا قال ابن المنير ومما يرد هذا التأويل ما في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 جاء أحدكم يوم الجمعة الخ فان هذا نص لا يتطرق اليه التأويل قال النووي لا أظن عالما
 يلغى هذا اللفظ صحيحا فيخالفه اه قال الحافظ والحامل للمانعين على التأويل المذكور
 انهم زعموا ان ظاهره معارض لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغت متفق عليه قالوا فاذا
 امتنع الامر بالمعروف وهو امر المأخوذ بالانصات فتمنع التفاضل بالتخصيص مع طول زمنها
 أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للذي دخل يقضي رقاب الناس وهو
 يخطب قد آذيت وقد تقدم قالوا فامر بالجلوس ولم يأمر بالتخصيص وبما أخرجه الطبراني
 من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم المسجد والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام
 حتى يفرغ الامام ويحجب من ذلك كله بإمكان الجمع وهو مقدم على المعارضة المؤدية الى
 اسقاط أحد الدلائل اما في الآية فليست الخطبة قرآنا وما فيها من القرآن الامر
 بالانصات حال قراءته عام يخص بأحد حديث الباب وأما حديث اذا قلت لصاحبك انصت
 فهو وارد في المنع من المسكاة للغير ولا مسكاة في الصلاة ولو سلم انه يتناول كل كلام حتى
 الكلام في الصلاة لكان عروما يخصا بأحد حديث الباب قال الحافظ وأيضا صلى التخصيص
 يجوز ان يطلق عليه انه منعت حديث أبي هريرة المتقدم انه قال يا رسول الله سيكونك بين
 التسمية والقراءة ما تقول فيه فاطلق على القول سر التسمية وأما أمره صلى الله
 عليه وآله وسلم لمن دخل يقضي الرقاب بالجلوس فذلك واقعة عين ولا عموم لها فيمنع على أن
 يكون أمره بالجلوس قبل مشروعيها وأمره بالجلوس بشرطه وهو فسهل التسمية وقد
 عرفه قبل ذلك أو ترك أمره بالتسمية لبيان الجواز أو لكونه دخوله وقع في آخر الخطبة وقد
 ضاق الوقت عن التسمية وأما حديث ابن عمر رفعه وضعيف لان في اسناده أيوب بن نعيم قال

حديث انس عند اسمعيل بن أبي زياد وسنده ساقط اه وفي الحديث ان الخطبة تكون عن قيام وانما أبو
 بشرط في الجمعة حكاه الفرطبي واستبعده وان البيع وقت الجمعة ينفذ ترجم عليه سعيد بن منصور ورواه كانه أخذه من كونه صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بفتح ما تبايعوا فيه من العبر المذكورة ولا ينبغي ما فيه وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد الشروع
 فيها وقول البخاري اذا قرأ الناس عن الامام في صلاة الجمعة فصلاة الامام ومن بقى معه جائزة يؤخذ منه أنه يرى ان الجميع لو
 انهم وافي الركعة الاولى لا يبق الا الامام وحده انه لا تصح له الجمعة وهو كذلك عند الجمهور وروى قبل قهنا ظهرا مطلقا قلت بشرط

أكثر ألفتها أصل الصلاة الجمعة شرطا كالإمام العادل ومسجد الجامع والمصر الكبير وأعداد الجماعة وغير ذلك وليس فيها
 إثارة من علم بل ليصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف فضلا عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن طول
 المقال في هذا المقام فلم يأت بطائل قط ولا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل برده بل يكفي فيه أن يقال هذا كلام ليس من
 الشريعة وكل ما ليس هو منها فهو ردي مردود على قائله مضروب في وجهه ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه
 بمراجعة كتب النواكح والله وأمثاله من المحققين الجامعين بين الفقه ١٣٥ والحديث ورواية هذا الحديث ما بين

بغدادى وكوفي وواسطى وفيه
 الحديث والعنونة والقول
 وأخرجه المؤلف أيضا في البيوع
 والتفسيروم - سلم في الصلاة
 والترمذي في التفسيروم وكذا
 الترمذي فيه وفي الصلاة عن
 ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يصلي قبل الظهر ركعتين
 وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب
 ركعتين في بيته وبعد العشاء
 ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة
 - حتى ينصرف من المسجد إلى
 بيته (فيصلي) فيه (ركعتين)
 لأنه لو صلاه ما في المسجد ربما
 يتوهم أنهما اللتان حذفتا وصلاة
 النفل في النافلة أفضل ولم يذكر
 شيئا في الصلاة قبلها والظاهر
 أنه قالها على الظهر وأقوى ما
 يستدل به على مشروعيتهما هو
 ما صححه ابن حبان من حديث
 ابن الزبير مرفوعا ما من صلاة
 مشروعة الا وبين يديها ركعتان
 ومثله حديث عبد الله بن مغفل
 الماضي في وقت المغرب بين كل
 أذانين صلاة وأما احتجاج

أبو زرعة وأبو حاتم من كراهية الحديث والاحتياط للصحة لا تعارض بمثله وقد أجاب
 المسامحون عن أحاديث الباب بأجوبة غير ما تقدم وهي زيادة على منة أو ردها الحافظ
 في الفقه بعضهم ما قل لا ينبغي الاشتغال بذلك وهو بعضها لا ينبغي إهماله فمن البهس الذي
 لا ينبغي إهماله قولهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم سكت عن خطبته حتى فرغ من
 صلاته قالوا يدل على ذلك حديث أنس المتقدم ويحجب عن ذلك بأن المدارق في وهو
 الذي أخرجه قال أنه مرسل أو مدخل وأيضا يعارضه اللفظ الذي أورده المصنف هو
 الترمذي على أنه لو تم لهم الاعتذار عن حديث سليلك بمثل هذا الماتم لهم الاعتذار بمثله
 عن بقية أحاديث الباب المصروفة بأمر كل أحد إذا دخل المسجد والامام يخطب ان
 يوقع الصلاة حال الخطبة ومنها أنه لما تشاغل صلى الله عليه وآله وسلم بخطبة سليلك - فقط
 فرض الاستماع اذ لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم خطبة في تلك الحال وقد ادعى ابن
 العربي ان هذا أقوى الاجوبة قال الحافظ وهو أضعفها لان الخطبة لما انقضت رجع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خطبته وتشاغل سليلك بامتنال ما أمر به من
 الصلاة فصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم حال الخطبة ومنها أنهم اتفقوا على ان الامام يقطع عنه التحية مع
 أنه لم يكن قد شرع في الخطبة فسقطها على المأموم طريق الاولى وتعقب بأنه قياس في
 مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها عمل أهل المدينة خلفا عن سابق من لدن
 الصحابة إلى عهد مالك ان التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقا قال الحافظ وقد عتب بمنع
 اتفاق أهل المدينة فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد روى ذلك عنه الترمذي وابن
 خزيمة وصحاحهم من فقهاء الصحابة من أهل المدينة ووجهه عنه أصحابه من أهل
 المدينة ولم يثبت عن أحد من الصحابة مريحا ما يخالف ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن
 عمرو عثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقا فاعقاده في ذلك على روايات منهم
 نفع الاحتقال على أنه لا حجة في فعل أهل المدينة ولا في إجماعهم على فرض ثبوته كما تقر في
 الأصول قوله في حديث الباب وليتجاوز فيهم ما فيه مشروعية التخييف لذلك الصلاة
 لا تفرغ لسماع الخطبة ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنهم اتفقوا على صلاة التحية حال
 الخطبة قوله فإما ركعتين فيه ان داخل المسجد حال الخطبة بقرينة ركعتين قال
 المصنف رحمه الله تعالى ومفهومه يمنع من تجاوز الركعتين بمجرد خروج الامام وان لم يتكلم

النووي في الخلاصة على أنهما جاء في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان عن نافع قال كان ابن عمر يطيل
 الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعد الظهر ركعتين في بيته ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يفعل ذلك فتعقب بأن
 قوله كان يفتي ذلك حادثة على قوله ويصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ويدل له رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان اذا صلى
 الجمعة انصرف فسجد سجدتين في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك رواه مسلم وأما قوله كان يطيل
 الصلاة قبل الجمعة فان كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج اذا

زالت الشمس فيشغل بالخطبة ثم الصلاة الجمعة وان كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق فافله لا صلاة رتبة فلاحجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفيل مطلق وقد ورد ان تغيب فيه في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه ثم صلى ما كتب له قاله في الفتح وينبغي أن يفصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو بنحو كلام أو تحوّل لأن معاوية أنكر على من صلى سنة الجمعة في مقامها وقال له اذا صليت الجمعة فلا تصليها بصلاة حتى تخرج أو تتكلم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرنا بذلك ان لا نواصل صلاة بصلاة حتى نخرج ١٣٦ أو تتكلم رواه لم وقال أبو يوسف نصل بعد هاسته او قال أبو حنيفة ومحمد

أربعها كالتى قبلها له انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربعين ركعة يصلي ركعتين اذا أراد الانصراف وله ما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ثم منكم الجمعة فليصل أربعها قبلها وبعد هاربعها رواه الطبراني في الاوسط وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الحافظ في الفتح وورد في سنة الجمعة التي قبلها الأحاديث ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بالفظ كان يصلي قبل الجمعة أربعها وبعد هاربعها وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الاثرم انه حديث واه ومنها عن ابن عباس مثله وزاد لا يصلي في شيء منهم أخرجه ابن ماجه بـ سند واه قال النووي في الخلاصة انه حديث باطل وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي اسناده ضعف وانه طماع وقال المالكية لا يصلي بعدها في المسجد لانه صلى الله عليه وآله وسلم

وفي رواية عن أبي هريرة وجابر قال اجلس ليك العطاء فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحط به فقال له أصليت ركعتين قبل ان تجي قال لا قال فصل ركعتين ونحو ذلك ما رواه ابن ماجه ورجال اسناده ثقات وقوله قبل ان تجي يدل على ان هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها وليس بواجبة للمسلمين حديث ابن ماجه هذا وكما قال المصنف وصححه العراقي وقد أخرجه أيضا أبو داود من حديث أبي هريرة والبخاري ومسلم من حديث جابر وقد ذهب الى مثل ما قال المصنف الاوزاعي فقال ان كان يصلي في البيت قبل ان يجي فلا يصلي اذا دخل المسجد وتوقف بان المانع من صلاة الجمعة لا يجيز التنفل حال الخطبة طامعا قال في الفتح ويحتمل أن يكون مع في قبل ان تجي أي الى الموضع الذي أت فيه وفائدة الاستئذان احتمال أن يكون صلاة في مؤخر المسجد ثم تقدم اي يقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي يخطي ويؤيده ان في رواية لم أصليت الركعتين بالالف واللام وهو لا يروى له هناك أقرب من نحية المسجد

• (باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبه - د -) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وعنه رضي الله عنه قال كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم يرجع الى القاعة فتقبل رواه أحمد والبخاري وعنه رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اشتد البرد يكر بالصلاة واذا اشتد الحر أبر بالصلاة يعني الجمعة رواه البخاري هكذا وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا زالت الشمس ثم يرجع فتدعى النية أخرجه وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال ما كنا نقبل ولا نتغدى الا بهد الجمعة رواه الجماعة وزاد أحمد ومسلم والترمذي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب الى جال النافري صبحها حين تزول الشمس يعني الموضع رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن بهد الله ابن سببان السلمي رضي الله عنه قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فسكأت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عمر فسكأت صلاته وخطبته الى ان أقول اتعصف النهار ثم

وسلم كان يصرف بعد الجمعة ولم يركع في المسجد وقال صاحب تنقيح المقنع من المناجاة ولا سنة ثم دتما

للجمعة قبلها انما لا يهدا في كلامه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهذا آخر حديث في كتاب الجمعة وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى ليوم الجمعة تنبيه وتلاين خصوصية وفيها انما يوم عيد ولا يصام من فردا وقرائة ألم تنزيل وهل أتى في صبحها والجمعة والمناقين فيها والغسل فيها والطيب والسواك وابس أحسن الثياب وتحمية المسجد والتبكيه والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب والخطبة والانصات وقرائة الكهف ونفي كراهة النافلة وقت

الاستواء ومنع السفر قباها وتضعيف أهرالذهب اليها بكل خطوة أجر سنة وثني مخرج جهنم في يومها وساعة الاجابة وتكفير
 الاثم وانهم يوم المزيدي والشاهد والمدخر اهذه الامة وخير أيام الاسبوع وتجمع فيه الارواح ان ثبت الخبر فيه قال في الفتح
 وذكر أشياء أخر فيها انظر وترك أشياء يطول تتبعها اه قات وقد ذكر الشيخ محمد الدين النيروز آبادي شيخ الحافظ صاحب
 القاموس أيضا في كتابه - قر السبعة خصالهم كثيرة ليوم الجمعة تبعها صاحب الهدى لان طول بذكرها
 * (بسم الله الرحمن الرحيم باب صلاة الخوف) * ١٢٧ أي كنية يمتهم من حيث انه يحتمل في الصلاة عنده مالا

يحتمل فيها عند غيره وقد جاءت في
 كنية يمتهم اسبوعا عن نوحا قال في
 الفتح وقد بينها شيخنا أبو الفضل
 في شرح الترمذي لكن يمكن
 تدانها او من ثم قال الحافظ ابن
 القيم رحمه الله في زاد المعاد
 أصولها ست صفات وبلغها
 بعضهم أكثر هؤلاء كثرأروا
 اختلاف الرواة في قصة جهنم
 ذلك وجهان فعلم صلى الله عليه
 وآله وسلم وانما هو من اختلاف
 الرواة قال في الفتح وهذاهو
 المعقد واليه أشار شيخنا بقوله
 يمكن أن تتداخل وحكي ابن
 القصار المالكي ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاها عشر
 مرات وقال ابن العربي صلاها
 أربعة عشر مرة وقال الخطابي
 صلاها في أيام مختلفة بأشكال
 متباينة يصري فيها ما هو الاحوط
 للصلاة وأبلغ للعراة فهي على
 اختلاف صورها متفقة المعنى
 اه (عن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما قال غزوت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لم
 قبل أي جهة (تجد) ارض

ثم دهم مع عثمان فكانت صلواته وخطبته الى ان أقول زال النهار فمأريت أحد اعاب
 ذلك ولا أنه روه رواء الدار قطن والامام أحمد في رواية ابنه عبيد الله واحتج به وقال
 وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال) أثر عبد
 لله بن سيدان السلمي فيه مقال لان البخاري قال لا يتابع على حديثه وحكي في الميزان عن
 بعض العلماء انه قال هو مجهول لاجته فيه قوله حين غمى الشمس فيه اشعار بمواظبته
 صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة اذ زالت الشمس قوله كأنه على الجمعة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم ثم ترجع الى القائلة فمقبل وفي انظر للبخاري كتابه بالجمعة
 فمقبل بعد الجمعة وفي انظره أيضا كأنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة ثم
 تكون القائلة وظاهر ذلك انهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار قال الحافظ لكن طريق
 الجمع أولى من دعوى التمارض وقد تقرر ان التبركيز يطلق على فعل الشئ في أول وقته
 أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا والمعنى انهم كانوا يدعون بالصلاة قبل الفيلولة بخلاف
 ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرفانهم كانوا يتأجلون ثم يصلون لمشروعية الابرار
 اه والمراد بالقائلة المذكورة في الحديث نوم نصف النهار قوله اذ اشتد البرد بكرة
 بالصلاة أي صلاها في أول وقتها قوله واذا اشتد الحر أبردا بالصلاة يعني الجمعة يحتمل أن
 يكون قوله يعني الجمعة من كلام التابعي أو من دونه أخذ هذه قائله مما فهمه من التسوية
 بين الجمعة والظهر عند أنس وبؤيده ما عند الامام علي عن أنس من طريق أخرى وليس
 فيه قوله يعني الجمعة قوله مجمع هو بتدبير الميم المكسورة فوله تتبع التي فيه تصريح
 بأنه قد وجد في ذلك الوقت في يسير قال الووى انما كان لثلاثة التبركيز وقصر
 حيطانهم وفي رواية للبخاري ثم تتصرف وليس للحيطان ظل انما تظلم به وفي رواية لم
 وما نجد في انما تظلم به والمراد من الظل الذي يستظل به لاننى أصل الظل كما هو الاكثر
 الاغلب من توجه النخيل الى القيود الزائدة وبديل على ذلك قوله ثم ترجع تتبع التي قبل
 وانما كان كذلك لان الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بظلالها الا بعد نوبة
 الوقت فلا دلالة في ذلك على انهم كانوا يصلون قبل الزوال قوله ما كان ثقيل ولا تغدى الا
 بعد الجمعة فيه دليل لمن قال يجوز صلاة الجمعة قبل الزوال رالى ذلك ذهب أحمد بن حنبل
 واختلاف أصحابه في الوقت الذي تصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو

١٨ قيل ت عطاء وهو كل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة الى العراق وكانت الغزوة ذات الرقاع وأول ما صليت
 صلاة الخوف فيها ليلة أربع أو خمس أو سبع وقول الغزالي في الوسيط وتبعه الرافعي ان آخر الغزوات ليس يصح وقد
 أنكره عليه ابن الصلاح في مثكل الوسيط (فوارينا العدو) بالزاي أي قاتلناهم بالموسدة (فما فتنناهم فقام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصلي لنا) أي لاجلنا أو بنا (فقامت طائفة معه) زاد في غير رواية أبي ذر رضي الله عنهما حيث لا تبلغهم سهام
 العدو (وأقيمت طائفة على العدو ويركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد في غير رواية أبي ذر رضي الله عنهما حيث لا تبلغهم سهام
 العدو (وأقيمت طائفة على العدو ويركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد في غير رواية أبي ذر رضي الله عنهما حيث لا تبلغهم سهام

انصرفوا) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم الى الثانية منتهباً وعقب رفعه من السجود (مكان الطائفة التي لم تصل) أي فقاموا في مكانهم في وجه العدو (بخاراً) أي الطائفة الاخرى التي كانت تخرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ منظر لها (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة رجب مسجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهن ثم فرجع لنفسه ركعة وسجد سجدتين) وفي المغازي ما يدل على انها كانت العصر وظاهر قوله فقام كل واحد الخ انهم اتموا في حالة واحدة ١٣٨ ويحتمل انهم اتموا على التتابع وهو الرابع من حيث المعنى والافيد - تلزم

تضييع الحراسة المطلوبة وان اراد الامام وحده ويرجعه مارواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولنظنه ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فتصوا لانفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فسلموا لانفسهم ركعة ثم سلموا وظاهر ان الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الاولى بعد ووقع في الراعي تبعا لغيره من كتب الفقه ان في حديث ابن عمر هذا ان الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الاولى فاتوا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية وأتموا قال الحافظ ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق وبهذه الكيفية أخذ الحنفية واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أنهم بالاوزاعي وهي وافقة لحديث سهل بن أبي حنيفة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على انه لا يشترط استواء الفريقين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تخرس يحصل الثقة

الخامسة أو وقت دخول وقت صلاة العبد ووجه الاستدلال به ان الغداة الواقعة بلولة محلها ما قبل الزوال وحكموا عن ابن قتيبة انه قال لا يسمى غداة ولا قاله بعد الزوال وأيضاً قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجتنب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس كما في مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أخت عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت ما حفظت في القرآن لجيد الا من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأها على المنبر كل جمعة وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تباركاً وهو قائم يذكركم يا أيها الله وكان يصلي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين كما ثبت ذلك عند مسلم من حديث علي وأبي هريرة وابن عباس ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال لما انصرف منها الا وقد صار للبعث ان ظل يستظل به وقد خرج وقت الغداة والنائلة وأصرح من هذا حديث جابر المذكور في الباب فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيريحونها عند الزوال ولا ملجئ الى التأويلات المتعسفة التي ارنكم بها الجمهور واستدلواهم بالاحاديث القاضية بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعد الزوال لا يفتي الجواز قبله وقد أغرب ابن العربي فتنقل الاجماع على انها لا تجب حتى تزول الشمس الامانة - ل عن أحمد وهو مردود فانه قد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف مثل قول أحمد وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن سارة انه قال صلى بنا عبد الله بن مسعود بالجمعة نضح وقال خشيت عليكم الحرو وأخرج من طريق سعيد بن سويد قال صلى بنا معاوية بالجمعة نضح وكذلك روى عن جابر وسعيد بن زيد كما في رواية أحمد التي ذكرها المصنف وروى مثل ذلك ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن أبي وقاص قوله وعن عبد الله بن سيدان الساسي أخرج هذا الاثر أيضاً أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة قال الحافظ ورجاله ثقات الا عبد الله بن سيدان فانه تابعي كبير الا انه غير معروف العدة قال ابن عدي يشبهه المجهول وقال البخاري لا يتابع علي حديثه وقد عارضه ما هو أقوى منه روى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة انه صلى مع أبي بكر وعمر حين تزول الشمس واستأناهم قوى

• (باب تسليم الامام اذا رقي المنبر والتأذين اذا جلس عليه واستقبال المأمومين له) •

به في ذلك والطائفة طائفتان على التلبيس والكثير حتى عني لواحد ولو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف من جاز لا - لهم ان يصليوا واحد ويحرم واحد ثم يصلي الاخر وهو اقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول باقل الجماعة مطلقا لكن قال التمامي اكره ان يكون كل طائفة اقل من ثلاثة لانه أعاد عليهم ضمهم بالجمع في قوله أسلمتم - م ذكره النووي في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجودها لا ينكأ أمور كثيرة لا تفتقر في غيرها ولو صلى كل امرئ منفردا لم يقع الاحتياج الى معظم ذلك وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ويرجع ابن عبد البر هذه

على قواهم لان فرض النزول سقط ولمسلم في آخر هذا الحديث قال ابن عمر فاذا كان خوف أكثر من ذلك فليصلوا بكاء أو قائما
 يومئذ إيمانهم زاد مالكا في الموطأ في آخره أيضا - استقبال القبلة أو غير مستقيمة قبلها والمراد أنه إذا اشتد الخوف وأتاهم القتال أو
 اشتد الخوف ولم يأمنوا أن يدركوهم لو رلوا أو انفسوا فليس لهم تأخير الصلاة عن وقتها بل يصلون ركبا أو مشاة ولهم ترك
 الاستقبال إذا كان بسبب القتال والإيمان عن الركوع والسجود عند العجز للضرورة ويكون السجود أخفض من الركوع
 ليعتبروا فلو انصرف عن القبلة لجاح الدابة ١٤٠ وطال الزمان بطالت حالته ويجوز إقدام بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة

كالمصلين حول الكعبة ويعدون
 في العمل الكثير لافي المصباح
 لعدم الحاجة اليه وحكم الخوف
 على نفس أو مائة من سبع أو
 حبة أو حرق أو غرق أو على مال
 ولو لغيره كما في المجموع فكأن الخوف
 في القتال ولا إعادة في الجميع
 قال الشوكاني في السبل الظاهر
 ثبوت مشروعية صلاة الخوف
 من كل امرئ يخاف منه وفي السفر
 والحضر ولا يبدل كونه صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يصلها إلا من
 خوف خاص وفي أسنانه على
 أنه لا تصلى من خوف من غير
 آدمي ولا تصلى في الحضر فإن
 الله - له التي شرعت لها كاتمة في
 الجميع ولا يصح التمسك بانه صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يصلها في
 المدينة مع اشتداد الحاجة
 والمدافعة لانه صلى الله عليه وآله
 وسلم اشتغل هو وأصحابه بمدافعة
 الأحزاب حتى قال عمر يا رسول
 الله ما كنت أصلي العصر حتى
 كادت الشمس تغرب وقال له النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والله ما
 صليتها قال جابر فتمنا له طمان

ان يراد بآية جده أو بآية فله صفة على رأى بعض الحفاظ من المتأخرين وأخرج نحوه
 الترمذي عن ابن مسعود بنظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استوى على
 المنبر استقبلناه بوجوهنا في أسنانه محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف قال الترمذي
 ذهب الحديث قال ولا يصح في هذا الباب شيء قال الحفاظ في بلوغ المرام وله شاهد من
 حديث البراء عند ابن خزيمة ١٥ وفي الباب عن أبي سعيد عند البخاري ومسلم والنسائي
 قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس يوما على المنبر وجلسنا حوله بوب عليه
 البخاري باب استقبال الناس الإمام إذا خطب وفي الباب أيضا عن مطيع أبي يحيى عن
 أبيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام استقبلناه بوجوهنا
 ومطيع هذا مجهول وقد تقدم من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يستقبل الناس بوجهه قوله كما في النسخة يوم الجمعة في رواية لابن خزيمة كان ابتداء
 النداء الذي ذكره الله تعالى في القرآن يوم الجمعة وله في رواية كان الأذان على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر أذان يوم الجمعة ونسرا الأذان
 بالأذان والاقامة يعني تغليبا قوله إذا جلس الإمام قال المهلب الحكمة في جعل الأذان
 في هذا المجلد ليعرف الناس جلوس الإمام على المنبر فيمنع صوت له إذا خطب قال
 الحفاظ وفيه نظر لما عند الطبراني وغيره في هذا الحديث ان بلا كان يؤذن على باب
 المسجد فالظاهر أنه كان لمطابق الأعلام لانه وصرا الانصات نعم لما زيد الأذان الأول كان
 للأعلام وكان الذي بين يدي الخطيب الانصات قوله فلما كان عثمان أي خليفة قوله وكثر
 الناس أي بالمدينة كما هو مصرح به في رواية وكان أمره بذلك بعد مضي مدّة من خلافته
 كما عند أبي نعيم في المستخرج قوله زاد النداء الثالث في رواية فامر عثمان بالنداء الأول
 وفي رواية التالين الثاني أمر به عثمان ولا منافاة لانه - تعالى ثانيا باعتبار كونه مزيدا أو
 باعتبار كونه فله مقدما على الأذان والاقامة وثانيا باعتبار الأذان الحقيقى في الاقامة
 قوله على الزوراء بنخ الزاى وسكون الواو به - هاء هاء مدودة قال البخاري هي موضع
 سوق المدينة قال الحفاظ وهو المعقد وقال ابن بطال هو حجر كبير عند باب المسجد ورد بها
 عند ابن خزيمة وابن ماجه عن الزهري أنه دار بالسوق يقال لها الزوراء وعند الطبراني
 فامر بالنداء الأول على دار يقال لها الزوراء فكان يؤذن عليها فإذا جلس على المنبر أذن

فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة ثم ما غابت الشمس ثم صلى بعدها مؤذنه
 المغرب هكذا في البخاري من حديث جابر وفي الموطأ الذي قاتم الظاهر والعصر والمغرب وأنهم صلوا بعد هدم من الليل
 وأيضاً قد أخرج النسائي وابن حبان من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل ان ينزل قوله تعالى فرجالا أو ركبا أو أمانا تراط أن
 تكون صلاة الخوف في آخر الوقت فلا دليل على ذلك بل تفعل في أول الوقت ووسطه وآخره على حسب ما يقتضيه الحال وأما
 اشتراط كونهم محققين وطالين غير مطلوبين فلم يرد ما يدل على ذلك وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من

المواطن وهو طالب للكفار وغير مطالب اه ورواه حديث الباب ما بين بغدادى وكوفى وى ومذوف وفيه التحديث
والغنة والقول وأخرجهم مسلم والنسائي والله اعلم (وعنه) اى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه) قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) لنا مرجع من الاحزاب) غزوة الخندق سنة اربع الى المدينة ووضع المسلمون السلاح وقال له جبريل عليه
السلام ما وضعت الملائكة السلاح بعد ان الله يأمرك ان تسير الى بنى قريظة فاني عائد اليهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
لاصحابه (لا يصلي أحد) منكم العصر الا في بنى قريظة (فرقة من اليهود ١٤١) فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال

بعضهم لا نصلي حتى نأتيها) علا
بظاهر قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يصلي أحد لان النزول
معصية للأمر الخاص بالانصراف
نحو واعوم الأمر بالصلاة أو
وقتها اذا لم يكن - نذر بدليل
أمره - بذلك (وقال بعضهم بل
نصلى) نظرا الى المعنى لا الى
ظاهر اللفظ (لم يرد من ذلك) مبنيا
للمفعول **لكم** اضبطه العيني
والبرماوى ومبنيا للفاعل كما
ضبطه في المصابيح قال القسطلاني
والمعنى ان المراد من قوله لا يصلي
أحدكم لازمه وهو الاستحجال في
الذهاب لبنى قريظة لا حقيقة
ترك الصلاة كانه قال لم لو اتي بنى
قريظة الا ان يدرككم وقتها قبل
ان تصلوا اليها فجاءوا بين دليلي
وجوب الصلاة وجوب الاسراع
فما لو كانا لانهم لو نزولوا الصلاة
اكان فيه مضادة للأمر بالاسراع
وصلاة لراكب مفقضية للإتيان
فطابق الحديث الترجمة لكن
عروض بانهم لم يتركوا الركوع
والسجود خلافا لقوله تعالى
اركعوا واواجدوا واجيب بأنه عام

مؤذنه الاول فاذا نزل أقام الصلاة قال في الفتح والذي يظهر ان الناس أخذوا بفعل عثمان
في جميع البلاد اذ ذلك المكونه كان خليفة مطاع الامر يمكن ذكر الفما كهاني ان أول من
أحدث الاذان الاول بمكة الخجاج وبالبصرة زياد قال الحافظ وبلغني ان أهل المغرب الادنى
الآن لا تاذن عندهم - سوى مرة وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال الاذان الاول
يوم الجمعة بدعة فيحتمل ان يكون قال ذلك على - بيل الانكار ويحتمل ان يريد انه لم يكن
في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة وتبين بما مضى ان
عثمان أحدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياما على بقية الصلوات والحق الجمعة
بهم سارأبقى خصوصيتها بالاذان بين يدي الخطيب واماماً أحدث الناس قبل الجمعة من
الدعاء اليه بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فهو في بعض البلاد دون
بعض واتباع السلف الصالح أولى **كذلك** في الفتح وقد روى عن معاذ ان عمر هو الذي
أحدث ذلك واسناده منقطع ومعاذ أيضا خرج من المدينة الى الشام في أول غزوا الشام
واسمى في الشام الى ان مات في طاعون ٤٠ واسم قوله غير مؤذن واحد فيه انه قد اشترطه
كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم جماعة من المؤذنين منهم بلال وابن أم مكتوم وسعد
القرظ وأبو عبيدة وأجيب بأنه أراد في الجمعة وفي مسجد المدينة ولم يقل ان ابن أم
مكتوم كان يؤذن يوم الجمعة بل الذي ورد عنه التاذين يوم الجمعة بلال وأبو عبيدة وجعله
صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنا بمكة وسعد جعله بقية بقوله استقبله أصحابه بوجوههم فيه
مشروعية استقباله الناس للخطيب حال الخطبة وأحدث الباب وان كانت غير بالغة
الى درجة الاعتبار فقد شددت على السلف والخلف على ذلك قال ابن المنذر وهذا
كالاجماع وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وغيرهم - - تحبون استقبال الامام اذا خطب وهو قولهم - فبيان الثوري
والشافعي وأحمد واسحق قال العراقي وغيرهم عطاء بن أبي رباح وشريح ومالك والاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز وابن جابر وابن زيد بن أبي حريم وأصحاب الرأي وروى عن ابن المسيب
والحسن بن ابيهم ما كالا يخرجون اليه وهل المراد باستقبال السامعين للخطيب ان يستقبلوه
من يواجهه أو جميع أهل المسجد حتى ان من كان في الصف الاول والثاني وان طالت
الصفوف يخرجون يدايدهم أو بوجوههم اسماع الخطبة قال العراقي والظاهر ان المراد
بذلك من يسمع الخطبة دون من بعده فلم يسمع فاستقبال القبلة أولى به من توجهه -

خص بدليل كما ان الأمر بتأخير الصلاة الى اقبل بنى قريظة خص بما اذا لم يخش الفوات واقول بانهم ما لو اركبوا كمالا بن المنير
قال في الفتح وفيه نظر لانه لم يصرح له - بتركه انزول فلعلمهم فهو - - وان المراد بامرهم ان لا يلهوا العصر الا في بنى قريظة
المبالغة في الأمر بالاسراع فبادروا الى امتثال أمره وخصوا وقت الصلاة من ذلك لما تقر عندهم من تأكيده أمره فلا
يمنع ان ينزلوا فيه - - ولا يكون في ذلك مضادة لما مروا به ودعوى انهم - - لو اركبوا كانت محتاج الى دليل ولم أره صريحاً في شيء
من طرق هذه القصة اه (فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنفوا أحدا) وفي رواية أحدا (منهم) لا التاركين

لاول الوقت علم لا يظن انهم في ولا الذين فهموا انه كتابة عن العجلة قال النووي لا احتياج به على اصابة كل مجتهد لانه لم يصرح باصابته ما بل ترك التعنيف ولا خلاف ان المجتهد لا يعنف ولو اخطأ ذابذو وسعه قال وأما اختلافهم فسيبته تعارض الادلة عندهم قاله ثلاثة أمور بها في الوقت والله وهم من لا يصلح المبادرة فاخذ بذلك من صلى على نفوس فوات الوقت والآخرين آخروها عمل بالامر بالمبادرة لبق قرينة اه قات ودل ترك التعنيف على صحة من عمل بظاهر النقط وعلى ان أهل الظاهر الذين يعملون بظواهر الكتاب العزيز والسنة ١٤٢ المظهره ولا يقولون بالقياس غير ملومين خلافاً لمن لا مهم وذمهم من المقلدة

واستشكل قوله هذا العصر مع ما في مسلم الظاهر والجواب ان ذلك كان بعد دخول وقت الظاهر فقبل لمن صلاها بالمدينة لا تصل العصر الا في بقى قرينة ولم لم يصلها لا تصل الظاهر الا فيهم وبسط الكلام في ذلك الحافظ في المغازي من فتح الباري والقسطاني أيضاً في ارواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والمعنة والقول وأخرجه مسلم كالبخاري في المغازي

لجهة الخطبة وروى عن الامام شرف الدين انه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة الواجبة دون غيرهم وأرجب الاستقبال المذكور أبو الطيب الطبري مبرح بذلك في تعليقه

• (باب اشتمال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم رواه أبو داود وأحمد في رواية الخطبة التي ليس فيها شهادة كالبد الجذم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال تشبه بدليل شهادة) الحديث أخرجه أيضاً باللفظ الاول الثنائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي واختلاف في وصله وارساله فرجح الثنائي والدارقطني الارسل واللفظ الاخر من حديث الباب حسنه الترمذي وأخرج ابن حبان والعسكري وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أقطع وفي الباب عن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير والرهاوي مرفوعاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع قوله أجذم روى بالحاء المهملة وبالجمجمة المحجمة ثم بالذال المحجمة والاول من الجذم وهو القطع والثاني المراد به الداء المعروف شبه الكلام الذي لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى بانسان مجذوم تنفير عنه وإرشاداً الى استفتاح الكلام بالحمد قوله ليس فيه شهادة أي شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وقد استدل المصنف بالحديث على مشروعية الحمد لله في الخطبة لان في الرواية الارلى داخله تحت عموم الكلام وسيأتي الخلاف في ذلك ويان ما هو الحق (وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تشهد قال الحمد لله تسعة وتسعة ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يده الله فلا مضل له ومن يضال فلا هادي له وأشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيراً بين يدي الساعة من بطع الله تعالى ورسوله فقد شرد ومن يعصم الله فانه لا يضره نفسه ولا يضر الله تعالى شيئاً وعن ابن شهاب رضي الله عنه انه سئل عن تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة فذكر نحوه وقال ومن يعصم ما قد غوى رواهما أبو داود) الحديث

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

ثبتت البسملة هنا الغير أبي ذر عن المسعودي كما قال في الفتح

• (كتاب العيدين) •

عيد الفطر وعيد الاضحى مشتق من العودات كمره كل عام وقيل لعود البرور به وده وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه وجمعه أعياد وانما جمع بالياء وان كان أصله الواو والزمه في الواحد وقيل للترقي بينه وبين أعواد الخشب (عن عائشة

رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أيام منى (وعندي جاريان) من جوارى الاول الانصار أي دون البلوغ والطبراني من حديث ام سلمة احدهما كانت لحسان بن ثابت وفي الاربعين للسلي انها كانت لعبد الله ابن سلام وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق قايح عن هشام بن عروة وحامدة صاحبها تغنيان واسناده صحيح قال الحافظ ولم أقف على تسمية الاخرى لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زيب وقد نبه عليه في كتاب النكاح ولم يذكر جماعة الذين منقوا في الصحابة وهي على شبر طهم اه زاد القسطاني ثم ذكر الذهبي في الجريد جماعة أم بلال اشترها أبو بكر واعقها (تغنيان)

أى ترفعان أصواتهم بأشاد العرب وهو قريب من المداهة وفى رواية الزهرى قد فغان أى تضربان بالدف يظم الدال ولمسلم
يغنيان بدف وللنسائي بدفين ويقال للدف أيضا الكبر بال بكسر الكاف وهو الذى لاجب لاجل فيه فغان كانت فيه فهو المزهر
(بغناء) بكسر الميم والمديوم (بعث) بضم الباء وفتح العين بالمعنى وقال مياض أبعجهما أبو عبيد وحده وقال ابن
الثير أبعجهما الخليل لكن جزم أبو موسى فى ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية بأنه تصحيف اه وهو اسم حصن وقع الحرب
عنده بين الأوس والخزرج وكان به مقتلة عظيمة وانتصر الأوس على الخزرج ١٤٣ وابقرت المقتلة مائة وعشرين سنة

حتى جاء الإسلام قالت الله بينهم
بركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كذا ذكره ابن ابي حنيفة وتبعه
البرماوى وجماعة من الشراح
ونعقب بما رواه ابن سعد باب أنه
ان المنزلة السبعة أو الثمانية الذين
أقوه صلى الله عليه وآله وسلم فى
أول من أقبه من الأنصار كان من
جمله ما قالوه لما دعاهم الى
الإسلام والنصرة إنما كانت وقعة
بعث عام الأول فوعده ذلك الموسم
القابل فقدموا فى السنة التى
تليها فبإياديه البيعة الأولى ثم
قدموا الثانية فبإياديه وهاجز
صلى الله عليه وآله وسلم فى أوائل
التى تليها فدل ذلك على ان وقعة
بعث كانت قبل الهجرة بثلاث
سنين وهو المعتقد وفى الفتح مزيد
بيان لذلك (فاضطجع) صلى الله
عليه وآله وسلم (على الفراش)
وفى رواية الزهرى انه تغشى
بشويه وفى رواية مسلم تسجى
أى القب بشويه (وحول وجهه)
للاعراض عن ذلك لان مقامه
يقضى ان يرتفع عن الاصغاء
إليه لئلا يبدل على

الأول فى اسناده عمران بن داود أبو العوام البصرى قال عفان كان نقعة رامة شديدة
البخارى وقال يحيى بن معين والنسائي ضعيف الحديث وقال مرزبانى وشي وقال يزيد
ابن زريع كان عمران سروريا وكان يرى السيف على أهل القبلة وقد صحح اسناده هذا
الحديث النووى فى شرح مسلم والحديث الثانى مرسل قوله فقد رشح بكسر الشين
المججمة وقصها بقوله ومن بعصم أقبه جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله ويؤيد
ذلك ما ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلفظ أن يكون الله تعالى ورسوله
أحب إليه مما سواه ما وثبت أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر مناديا ينادى يوم
خبر ان الله ورثه وله يوم ياتكم عن طوم الحمر الأهلية وامامانى صحيح مسلم وسنن أبى
داود والنسائي من حديث عدى بن حاتم ان خطيبا خطب عند النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشد ومن يعصم ما فقد غوى فقال له صلى الله
عليه وآله وسلم لم يذس الخطيب أنت قل ومن يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى فحمدول
على ما قال النووى من ان سبب الانسداد عليه ان الخطبة شأنها البسط والايضاح
واجتناب الاشارات والرموز قال ولها ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثتهم عنه قال وانما أنى الضمير فى مثل قوله أن يكون الله
ورسوله أحب إليه مما سواه ما لانه ليس خطبة وعظ وانما هو تعليم حكم فكل ما قل
لفظه كان أقرب الى حفظه بخلاف خطبة الوعظ فانه ليس المراد حفظها وانما يريد
الاتعاظ بها ولكن يرد عليه انه قد وقع الجمع بين الضمير بين من صلى الله عليه وآله وسلم
فى حديث الباب وهو وارد فى الخطبة لافى تعليم الأحكام وقال القاضى مياض وجماعة
من العلماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنكر على الخطيب تشريكه فى الضمير
المقتضى للتسوية وأمره باله طيب تعظيم ما لله تعالى بتقديم اسمه كما قال صلى الله عليه وآله
وسلم فى الحديث الآخر لا يقل أحدكم ماشاء الله وشاء فلان ولكن ليقول ماشاء الله ثم ماشاء
فلان ويرد على هذا ما قدمنا من جملة صلى الله عليه وآله وسلم بين ضمير الله وضميره ويمكن
أن يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنكر على ذلك الخطيب التشريك لانه فهم
منه اعتقاد التسوية فنهى على خلاف معتقده وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم
رسوله ليميز بذلك فاما اعتقده قوله فقد غوى بفتح الواو وكسرها والصواب الفتح كما
فى شرح مسلم وهو من النقي وهو الانهم مال فى الشر وقد اختلف أهل العلم فى حكم خطبة

تسوية مثله على الوجه الذى أقره اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل ولا يصل التنزه عن المعب والاله وبقية تنزه
على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تعلى لا مخالفة الاصل (ودخل أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (فانتهرني) أى اتقيرها
لهما على الغناء والزهرى فانتهرهما أى الجاريتين لفعلهما ذلك والظاهر على طريق الجمع انه شرك بينهما فى الزجر (وقال
من مارة الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بكسر الميم آخره ما تأييد معنى الغناء أو الدف لان المزمار والمزمار
مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له صغير ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء وأضافه الى الشيطان لانها تلهى القلب

عن ذكر الله تعالى وهو ذا من الشيطان وهو ذا من الصدوق رضي الله عنه انكار ما سمع مع قد اعلى ما قرر عنده من تحريم
الله والغناء مطاقا ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم اقرهن على هذا القدر اليسير **ك**ونه دخل فوجده خطيبا
فظنه نائما فتوجه له **الانهم** لا وجدوا ما يعباد الله امره والشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال
الفرطبي المزمور الصوت ونسبته الى الشيطان ذم على ما ظهر لابي بكر وضبطه عياض بضم الميم وحكى فتحها (فاقبل عليه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه

وفي رواية فليج فكشف رأسه
وقد تقدم انه كان ملتفيا (فقال)
يا ابا بكر (دعهما) أي الجاريتين
ولابن عساكر دعهما أي عائشة
وزاد في رواية هشام يا ابا بكر
ان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا
فعرفه صلى الله عليه وآله وسلم
الحال مقرونا ببيان الحكمة به
يوم عيد أي يوم سرور شرعي فلا
يشكر فيه مثل هذا كما لا ينكر
في الاعراس قال في الفتح فنبه
تعليل الامر بتركهما واوضح
خلاف ما ظنه الصديق انهما
فعلتا ذلك بغير علمه صلى الله عليه
وآله وسلم لكونه دخل فوجده
مغطى بشوبه فظنه نائما فتوجه
الانهم انكار على ابنته من هذه
الوجه وبهذا يرتفع الاشكال
على من قال كيف ساء للصديق
انكار شيء اقره النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وتسكف جوابا
لا يخفى نعتهم وفي قوله لكل
قوم أي من الطوائف وقوله
عيدا كالنيروز والمهرجان وفي
النسائي وابن حبان باسناد

الجمعة فذهبت العترة والشافعي وأبو حنيفة ومالك الى الوجوب ونسبه القاذبي عياض
الى عامة العلماء واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالاحاديث
الصحيفة بثبوتها سقرا انه كان يخطب في كل جمعة وقد عرفت غير مرة ان مجرد الفعل
لا يفتر الوجوب واستدلوا أيضا بوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي
وهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب لما قدمنا في أبواب صفة الصلاة ليس
فيه الا الامر بإتيان الصلاة على الصفة التي كان يوقعها عليهم ارا الخطبة ليست بصلاة
واستدلوا أيضا بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وفيه دلالة على ان الجملة
الواجب واجب وورد بان الواجب بالامر هو الذي فقط وتعتب بان السعي ليس مأمورا به
لذاته بل لمتعلقه وهو الذكر وبه تفتق هذا التعقب بان الذكر المأمور به اليه هو الصلاة
غاية الامر انه متردد بين ارباب الخطبة وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والنزاع في
وجوب الخطبة فلا ينتقض هذا الدليل للوجوب فالظاهر ما ذهب اليه الحسن البصري
وداود الظاهري والجبيني من ان الخطبة مندوبة فقط واما الاستدلال للوجوب
بحديث أبي هريرة المذكور في أول الباب ومجديته أيضا عند البيهقي في دلائل النبوة
مرفوعا حكاية عن الله تعالى بلانظ رجعت أمتك لا تجوزاها من خطبة حتى يشهدوا المذ
عبدى ورسولى فوهم لان غاية الاول عدم قبول الخطبة التي لا حمد فيها وغاية الثاني عدم
جواز خطبة لا شهادة فيها بانه صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ورسوله والقبول والجواز
وعدمها الاملازمة بينهما وبين الوجوب قطعا (وعر جابر برسمه رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ويجلس بين الخطبتين ويقرأ آيات ويذكر
الناس رواه الجماعة الا البخاري والترمذي) قوله يخطب قائما فيه ارا القيام حال الخطبة
مشموع وسياق الخلاف في حكمه قوله ويجلس بين الخطبتين فيه مشموع وعية الجلوس
بين الخطبتين واختلاف في وجوبه فذهب الشافعي والامام يحيى الى وجوبه وذهب
الجمهور الى انه غير واجب استدلال من أوجب ذلك بانه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله
صلوا كما رأيتموني أصلي وقد قدمنا الجواب عن مثل هذا الاستدلال وانه غير صالح لاثبات
الوجوب قوله بين الخطبتين فيه ان المشروع خطبتان وقد ذهب الى وجوبهما العترة
والشافعي وحكى العراقي في شرح الترمذي عن مالك وأبي حنيفة والاوزاعي والحق

ابن

صحیح عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة

ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد أبدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما يوم الفطر والانحر واستنبط منه **ك**راهية اقرار
في أعياد المشركين والنسب بهم وبالع شيخ أبو حنيفة الكبير النسفي من الحنفية فقال من أهدي فيه بيضة الى مشرك
تعتيم اليوم فقد كفر بالله واستنبط من تسمية أيام مني أنها أيام عيد مشروعية قضا الصلاة العيد فيها المنقاة واستدل جماعة
من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بالآلة وبغير آلة ويكنى في رد ذلك تصريح عائشة بقوله ولا يستأجفني

فنفقت عنهم من طريق المعنى ما أثبتته لهم باللفظ لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترنم الذي تسميه العرب النصب
 بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحدا ولا يسمى فاعله مغنياً عما يسمى بذلك من يشد بقطيعه وتكسر وتهمج وتشويق
 لما يسميه تعريضاً بالفواحيش أو تصریح قال القرطبي فواهاً ليستا بغنيتين أي ليستا بمن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات
 المعروفة بذلك وهذا منها تخرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به وهو الذي يحرك الساكن ويبيع الكامن وهذا النوع
 اذا كان في شعره وصف محاسن النساء والخروج عنهما من الامور المحرمة ١٤٥ لا يخفى في تحريره قال واماماً ابتدعه

الصوفية في ذلك فن قبيل مالا
 يختلف في تحريره لكن القوس
 الشهوانية غلبت على كثير من
 ينسب الى الخمر حتى لقد ظهرت
 من كثير منهم فعلات الجمان
 والصبيان حتى رقصوا بحركات
 متطابقة وتقطعات متلاحقة
 وانتهى التواضع بقوم منهم الى
 ان جعلوا من باب القرب
 ومخالع الاعمال وان ذلك يثمر
 سفي الاحوال وهذا على التحقيق
 من آثار الزندقة وقول أهل
 الخرقه والله المستعان انتهى
 وينبغي أن يعكس مرادهم ويقرأ
 سي باباء عوض النور وأما
 الآلات فالكلام على اختلاف
 العلماء فيها عند الكلام على
 حديث المعارف في كتاب
 الشريعة وقد حكى قوم الاجماع
 على تحريمها وحكى بعضهم عكسه
 ولا يلزم من اباحة الضرب بالدف
 في العرس ونحوه اباحة غيره من
 الآلات كالعود ونحوه انتهى
 كلام الحافظ في الفتح (فلما قيل)
 أبو بكر (غزتهم ما نخرجنا) وفي
 الحديث من القوم ائمة مشروعية

ابن راهويه وأبي نوري ابن المنذر أحمد بن حنبل في رواية ان الواجب خطبة واحدة قال
 واليه ذهب جمهور العلماء ولم يستدل من قال بالوجوب الا بمجرد الفعل مع قوله صلوا كما
 رأيتموني الحديث وقد عرفت ان ذلك لا ينتمض لاثبات الوجوب قوله ويقرأ آيات
 ويذكر الناس استدل به على مشروعية القراءة والوعظ في الخطبة وقد ذهب الشافعي
 الى وجوب الوعظ وقراءة آية الى ذلك ذهب الامام يحيى ولكنه قال يجب قراءة سورة
 وذهب الجمهور الى عدم الوجوب وهو الحق (وعنه أيضاً رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هي كلمات يسيرات رواه أبو داود)
 الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وهو من رواية شيبان بن عبد الرحمن النخعي عن
 سماعة ورجال اسناده ثقات وفيه ان الوعظ في الخطبة مشروع وان اقصار الخطبة أولى
 من اطالها وسيأتي الكلام على ذلك (وعن ام هشام بنت حارثة بن اسمعيل عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هي كلمات يسيرات رواه أبو داود)
 كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي الباب
 عن يعلى بن أمية عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وعن أبي هريرة عند البزار قال خطبنا النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم جمعة فذكر سورة وله حديث آخر عند ابن عدي في الكامل قال
 خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس على المنبر يقرأ آيات من سورة البقرة وعن أبي
 ابن كعب عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو
 قائم يذكّر بآيات الله تعالى وهو من رواية عطاء بن يسار عن أبي ولم يدركه وعن جابر بن عبد الله
 عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقرا في خطبته آخر الزمر
 فتحرك المنبر مرتين وفي اسناده أبو بكر البكري وفي اسناده عبد الرحمن بن عثمان بن أمية وقد
 طرح الناس حديثه وقال أبو داود وصالح وفي اسناده أيضاً عباد بن ميسرة المنقري ضعفه
 أحمد ويحيى وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل بافظ حديث جابر بن عبد الله وفي اسناده
 عباد بن ميسرة وهو ضعيف كما تقدم وله حديث آخر عند ابن عدي ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قرأ على المنبر والارض حياء قبضته الآية وفي اسناده المنكر من محمد وقد ضعفه

١٩ نيل ث التوسعة على العيال في أيام الاعياد انواع ما يحصل لهم به بسط النفس وترويح
 البدن من كاف العبادات وان الاعراض عن ذلك أولى وفيه ان اظهار السرور في الاعياد من شعار المؤمنين وفيه جواز دخول
 الرجل على ايقته وهي عند زوجها اذا كانت له بذلك عادة وتاديب الاب ايقته بحضور الزوج وان ترك الزوج لان التاديب
 وظيفة الآباء والعطف مشروع من الأزواج للنساء وفيه الرفق بالمرأة واستجلاب مودتها وفيه ان التليذ اذا رأى عند شخصه
 ما يستنكر مثله يادر الى انكاره ولا يكون في ذلك افتيات على شخصه بل هو أدب منه ورعاية لحرمة واجبال لمنصبه وفيه

فتوى التليد بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام بنفسه أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى هذه الذريعة وفي قول عائشة في آخر الحديث فلما غفل غمزته ما فخر جناد لالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها أو خشيت غضبه عليها فافترحت ما واقماها في ذلك بالاشارة فيما يظهر للعيان من الكلام بحضرة من هو أكبر من ما واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر ١٤٦ على أبي بكر سماعه بل أنكر أنكاره واستمرتا إلى أن أشارت إليهما عائشة

بالخروج ولا يخفى أن محل هذا الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفد ويوم عيد (الفطر حتى يأكل تمرات) أي لم ينسخ تحريم الفطر قبل صلواته فانه كان محرما قبلها أول الاسلام وخص الفطر لما في الحل من تقوية النظر الذي يصفوه الصوم ويرق القلب ومن ثم استحب بعض التابعين كعاصم بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يفطر على الحل مطاوعا كالعسل والشرب كالاكل فان لم يفعل ذلك قبل خروجه استحب له فعله في طريقه أو في المصلى إن أمكنه ويكره له تركه كما نقله في شرح المهذب عن أنس الأم (وفي رواية عنه) أي عن أنس (وبأكلهن وترا) اشارة إلى التوحيد كما كان يفعله في جميع أموره تبركا بذلك وزاد ابن حبان ما خرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثا وخمس أو سبعا وزاد الحليكم أو أقل من ذلك

النسائي وعن علي بن أبي طالب سلام الله عليه عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ على المنبر قبل يأتي الكافرون وقل هو الله أحد وفي اسناده هرون ابن عنترة قال ابن حبان لا يجوز أن يحججه منكر الحديث ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال الدارقطني يحججه وعن أبي الدرداء عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وعن أبي ذر عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن أبي سعيد عند أي داود قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر من فلما بلغ السجدة رزل فسجد وسجد الناس معه قال العراقي واسناده صحيح وقد استدل بحديث الباب وما ذكرناه من الاحاديث على مشروعية قراءة شيء من القرآن في الخطبة ولا خلاف في الاستحباب وانما الخلاف في الوجوب كما تقدم وقد اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال الاول في احداهم ما لا يمينها واليه ذهب الشافعي وهو ظاهر اطلاق الاحاديث والثاني في الاولى والى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي واستدلوا بما رواه ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسل قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى وينفي عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم ينزل وكان أبو بكر وعمر يفعلانه والقول الثالث ان القراءة مشروعة في جميعها والى ذلك ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي قال العراقي وهو الذي اختاره القاضي من الخنابلة والرابع في الخطبة الثانية ون الاولى حكمه العمري وبطل ما رواه النسائي عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطب قائما ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله عز وجل قال العراقي واسناده صحيح وأجيب عنه بان قوله يقرأ أمه ولو ف على قوله يخطب لا على قوله يقوم والظاهر من احاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلزم قراءة سورة أو آية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ مرة هذه السورة ومرة هذه الآية ومرة هذه

(باب هيات الخطبتين وآدابهما)

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس ثم يقوم كما يفعلون اليوم رواه الجماعة * وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان

أبو بكر وثراوه في المداومة (عن البراء بن عازب) رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال (إن أول ما يبدأ به في يومنا هذا) أي يوم عيد الاضحي وكذا عيد الفطر (أن نصلّي الصلاة التي قد منافعها فمبرأ بالمستقبل عن الماضي (ثم ترجع فتنصر) والتعقيب بتم لا يستلزم عدم تحلل أمر آخر بين الأمرين (فمن فعل ذلك) أي البدء بالصلاة ثم رجع فتنصر (فقد أصاب سقنا ومن غفر قبل الصلاة قائما هو لم يقدمه لاهله ليس من التسلق في شيء) الحديث وفيه قصة أبي بردة وهذا الحديث وقع مؤخر في الترتيب عند البخاري وقدمه المصنفين هاهنا ولا وجه لذلك وفي

باب المسجد ألف: راع قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي عسان صاحب مالك واستدل به على استصحاب الخروج إلى العصر لأجل صلاة العيد وذلك أفضل من صلاتهم في المسجد أو الخطبة صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجده وهذا مذهب الحنفية وقال المالكية والحنابلة تسن في العصر الأربعة في المسجد الحرام لسمته وقال الشافعية ونوعها في المسجد الحرام وفي مكة أفضل من العصر في المساجد والخلف وشرفها واسمها الحضور إليهم ما ولو سجدوا فيها في الأول ومع في سائر المساجد ان سمعت أو - صل مطر ١٤٨ ونحوه كئيل أولى لثرفها واسمها الحضور إليهم ما ولو سجدوا فيها في الأول ومع

المراد في الثاني فلو صلى في العصر كان تاركاً للأولى مع الكراهة في الثاني دون الأول وإن ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها بالمشقة بالزحام وخرج إلى العصر واستخاض في المسجد من يصل بأرضه فاه كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء لأن عليه استصحاب أيامه وورد الانصاري في ذلك رواه الشافعي بإسناد صحيح قال الشافعي في الام بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة وكذا من بعده الامن عذره طرو ونحوه وكذا عامة أهل البلدان الأهل مكة ثم أشار إلى أن سبب ذلك سرعة المسجد وضيق أطراف مكة قال أبو عمر بلد وكان مسجد أهله يسهوهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه فإن كان لا يسهوهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة وقتضى هذا أن الغلة تدور على الضيق والسمعة لا لذات الخروج إلى العصر لأن المأثوب حصول

العيد قوسا خطب عليه وما لوله أحد والعراقي رحمه الله ابن السكري وفي الباب عن ابن عباس وابن الزبير عن أبي الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب أيضا عن عطاء مرسلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خطب يعتمد على عنقه أعفاداً ترجع الشافعي في إسناده إيث من أبي سالم وهو ضعيف الحديث فيه منبر وعبادة الاعتماد على سيف أو عصا حال الخطبة قبل والحكمة في ذلك الاشتغال عن العبث وقيل أنه أربط بالجلوس وفيه أيضا مشروعية اشتغال الخطبة على الحمد لله والوعظ وقد تقدم الخ لا في الوعظ وأما الحمد لله فذهب الجمهور إلى أنه واجب في الخطبة وكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي في البحر عن الإمام يحيى أنه لا بد في الخطبتين من الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله أجمعاً (وعن عمار ابن ياسر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من دقه فاطيلوا الصلاة وأقصر الخطبة رواه أحمد وسلم والمئنة العلامة والمظنة وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصداً وخطبته قصداً رواه الجماعة إلا البخاري وأبو داود وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيل الصلاة ويقصر الخطبة رواه الثاني) حديث ابن أبي أوفى قال العراقي في شرح الترمذي إسناده صحيح وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن قصر الخطبة وطول الصلاة مئنة من دقه الرجل فطولوا الصلاة وأقصر الخطبة وإن من البيان أحر وأنه سيأتي بعدكم قوم يطيلون الخطبة ويقصرون الصلاة وقد رواه الطبراني في الكبير موقوفاً على عبد الله قال العراقي وهو أولى بالصواب لا تفارق سفيان وزائدة على ذلك وأنفراد قيس برفعه وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث أميراً قال أقصر الخطبة وأقل الكلام فإن من الكلام قصر وفي إسناده جميع بالفتح ويقال بالضم مصغراً ابن نوب بضم المثناة وفتح لو أو بعدها قال البصري والدارقطني أنه منكر الحديث وقال النسائي منكر الحديث قوله مئنة قال النووي يفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة

عموم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع آدم لميته كان أولى بقوله شيء بدأ به الصلاة ثم ينصرف صلى أي الله عليه وآله وسلم من الصلاة (فئة يوم مقابل الناس) أي مواجهاهم ولا بن حبان من طريق داود بن قيس فينصرف إلى الناس فاعيا في صلاة ولا بن خزيمة خطب يوم عيد على رجله وفيه إشعار بأنه لم يكن إذ ذلك في المصلى منبر ويدل على ذلك قول أبي سعيد فليرز الناس على ذلك حتى خرجت مع مروار ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروار والمالك في المدونة أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين بناء كثير بن الصلت وهذا معضل ومافي الصحيحين أصح ويحتمل أن

يكون عثمان نعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد (والناس جالس على صفوفهم فيعظهم) أي يخوفهم عواقب الأمور (ويوصيهم) أي بما تنبغي الوصية به (وبأمرهم) بالحلال وبينهاهم عن الحرام (فإن كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بعثا) أي مبعوثا أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات للغزو (قطعه أو) كان يريد أن (يأمر بشي أمر به ثم ينصرف) إلى المدينة (قال أبو سعيد) الخدرى (فلم يزل الناس على ذلك) الاستداء بالصلاة والخطبة بعدها (حتى خرجت مع مروان) بن الحكم ١٤٩ (وهو أمير المدينة) من قبل معاوية (في) عيد (أضحي

أو) في عيد (فطرا فلما أتينا المصلى) المذكورة (إذا منبر بناء كثير ابن الصلت) بن معاوية الكندي التابعي الكبير المولود في الزمن النبوي وإنما اختص كثير ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت في قبلتها (فأذا مروان يريد أن يرتقيه) أي يصعد (قبل أن يصلى) قال أبو سعيد (فجذب بشويه) أي بدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة (فجذبني فارتفع) على المنبر (فخطب قبل الصلاة فتألم له) ولا صحابه (غيرهم والله) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه لأنهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة فحمله أبو سعيد على التعمين وحله مروان على الأولوية وهذا صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر وقوعه عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا قال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه وهو يظاها في

أي علامة قال وقال الأزهرى والاكثرون الميم فيها زائدة وهي مقولة قال الهروى قال الأزهرى غلط أبو سعيد في جعل الميم أصلية وردة الخطابي وقال إنما هي فعيلة وقال القاضي عياض قال شيخنا ابن سراج هي أصلية انتهى وإنما كان أقصا الخطبة علامة من فقه الرجل لأن التعميم هو الماطع على جوامع اللفاظ فيمكن بذلك من التعميم باللفظ المختصر عن المعاني الكثيرة قوله فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة قال النووي أهمزة في أقصرهمزة وممل وظاهر الأمر بإطالة الصلاة في هذا الحديث المخالفة لقوله في حديث جابر بن سمرة كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبته قصدا وقال النووي لا مخالفة لأن المراد بالأمر بإطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمن قال العراقي أوجبت احتيج إلى التطويل لأدراك بعض من تخلف قال وعلى تقديره ذكر الجمع بين الحديثين يكون الأخذ في حقنا بقوله لأنه أدل لا بطلان لاحتمال التخصيص انتهى وقد ذكرنا غير مرة أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمارض القول الخاص بالامة مع عدم وجدان دليل يدل على التام في ذلك الفعل بخصوصه وهذا منه قوله قصدا القصد في شيء هو الاقتصاد فيه وترك التطويل وإنما كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وخطبته كذلك لتأجيل الناس وأحاديث الباب فيها مشروعية أقصا الخطبة ولا خلاف في ذلك واختلاف في أقل ما يجزئ على أقوال مبسوطة في كتب الفقه (وعن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أخرجت عيناه وعلامته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم بدماء) الحديث تمامه في صحيح مسلم ويقول أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة قوله إذا خطب أخرجت عيناه فيه أنه يستحب للخطيب أن يفهم الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويظهر غاية الغضب والفرح لأن تلك الأوصاف إنما تكون عند اشتدادها قوله يقول أي منذر الجيش قوله صبحكم فاعله ضمير يعود إلى العدو والمندر منه ومفعوله يعود إلى المندرين وكذلك قوله ومساكم أي أناكم العدو وقت الصباح أو وقت المساء (وعن حصين بن عبد الرحمن رضي الله عنه قال كنت إلى جنب عمارة بن

أنه غير أبي سعيد فيتمم أن يكون هو أبا سعيد الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ويحتمل أن تكون الرواية تعددت ويدل على ذلك المغيرة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء في رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى وفي رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه فلما حل مروان لما أنكر عليه أخرج المنبر تركه أخرجه بعد وأمر ببنائه من ابن وطين بالمصلى ولا بعد في أن يشكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ويدل على التغير أيضا أن أفكار أبي سعيد وقع بينه وبينه وانكار الإتيان وقوع على رؤس الناس (فقال) مروان يا (أبا سعيد قد ذهب ما تعلم) قال أبو سعيد (فقلت ما أعلم) أي الذي أعلمه (والله

خير لا أعلم) أي لان الذي أعلمه طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه (فقال) مروان معتمد عن ترك الأولى (ان الناس لم يكونوا يجلسون لتأجيل الصلاة فجعلتها) أي الخطبة (قبل الصلاة) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو استماع الخطبة أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها قال في الفتح وهذا يشعر بان مروان فعل ذلك باجتهاد منه ووردان عثمان فعل ذلك أيضا لكن له أخرى انتهى والحق ان الاجتهاد فيها ورد فيه نص من الشارع لا بدوغ ولا يجوز العمل به والسكوت عليه وهذا أنكر أبو سعيد ١٥٠ تقديم الخطبة على مروان ومذهب الشافعية لو خطب قبلها لم يعتد

بها رأسا وهو الحق وفي هذا الحديث من القوائد بيان المنبر قال الزين بن المنير وانما اختاروا أن يكون باللبن لامن الخشب لكونه يتوك بالاحمر في غير جدد فيؤمن عليه النقل بخلاف خشب منبر الجامع وفيه ان الخطبة على الارض عن قيام في المصلى أولى من القيام على المنبر والفرق بينه وبين المسجد ان المصلى يكون بمكان فيه فضاء يتمكن من رؤيته كل من يحضر بخلاف المسجد فانه يكون في مكان محصورة لا يراه بعضهم وفيه الخروج الى المصلى في العبد وان صلاتهم في المسجد لا تكون الا عن ضرورة وفيه انكار العلماء على الامراء اذا ضيعوا ما يخالف السنة وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به والمباحثة في الاحكام وجواز عمل العالم بخلاف الأولى اذا لم يوافقها الحاكم على الأولى لان أباسعيد حضر الخطبة ولم ينصرف فيستدل به على ان الجسادة بالصلاة ليست بشرط في صحتها ورواه هذا الحديث كلهم مدينون (عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم يوم

رؤية وبشر بن مروان يحط بنا الما عار بعديه فقال عمارة يعني قبح الله هاتين البيتين رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يخطب اذا دعا يقول هكذا فرفع السابرة وحدها رواه احمد والترمذي بمعناه ومعناه وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهر يديه قط يدعو على منبر ولا غيره ما كان يدعو الا يضع يده حذو منكبه ويشير بامبعه اشارة رواد احمد وأبو داود وقال فيه لكن رأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالابهام) الحديث الاول أخرجه أيضا مسلم والنسائي والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن اسحق القرشي ورواه له عباد بن اسحق وفيه مقال كذا قال المنذرى وفي الباب عن غطفان بن الحرث التميمي عند احمد والبخاري قال بعث الى عبد الملك بن مروان فقال يا أبا سليمان انما قد جعلنا الناس على أمرين فقال وما هما فقال رفع الايدي على المنابر يوم الجمعة والقصر بعد الصبح فقال اما انتم - ما أمثل بدعتكم عندي ولست بجمعكم الى شيء منها قال لم قال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة فقلت بسنة خير من احداث بدعة وفي اسناده ابن أبي حريم وهو ضعيف وبقي وهو مدرس قوله فذال عمارة يعني لفظ يعني ليس في مسلم ولا في ابن أبي داود ولا الترمذي قوله قبح الله هاتين البيتين زاد الترمذي القصيرتين والحديثان المذكوران في الباب يدلان على كراهة رفع الايدي على المنبر حال الدعاء وانه بدعة وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض اظفاره وانه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء قال النووي ولبس الامر كذلك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن تحصى قال وقد جمعت منها نحو ما من ثلاثين حديثا من الصحيحين انتهى وظاهر حديث الباب انهم تجاوزوا الاشارة بالاصبع في خطبة الجمعة

• (باب المنع من الكلام والامام يخطب والرخصة في تكلمه وتكليمه

لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعد اتمامها) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك

شروط في صحتها ورواه هذا الحديث كلهم مدينون (عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم يوم قال لم يكن يؤذن) بفتح الذال (يوم) عيد (القطر ولا يوم) عيد (الاضحى) في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية عن ابن عباس قال لابن الزبير لا تؤذن لها ولا تنقم أخرجه ابن أبي شيبة ومسلم عن جابر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا اقامة وعنده أيضا من جابر قال لا أذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا شيء واستدل المالكية والجمهور بهذا على أنه لا يقال قبلها بالصلاة جماعة ولا الصلاة واجب الشافعية على استحباب قوله بما روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يا امرؤ المؤذن في العبد ين فيقول الصلاة جامعة وهذا امر سل يعضده القياس على صلاة الكسوف
اثبوتها عندي ان رواية البخاري أصح فالعمل به أولى ولا يساويه ذلك المرسل وان عضده القياس قال في ارشاد الساري
فلم يتوقف الفاظ الاذان كلها أو بعضهم فلو أذن أو أقام كره له نص عليه في الام وأول من أحدث الاذان فيها معاوية رواه ابن
أبي شيبة باسناد صحيح زاد الشافعي في روايته عن الثقة عن الزهري فأخذه الطحاوي حين أقر على المدينة أو زياد بالبصرة رواه
ابن المنذر وأمره أن قاله الاودي أو هشام قاله ابن حبيب أو عبد الله بن ١٥١ الزبير رواه ابن المنذر أيضا (وعنه)

أي عن عبد الله بن عباس
(رضي الله عنه) ما قال شهدت
ابن عبد الله مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) وأبي بكر وعمر
وعنه ان رضي الله عنهم فكلهم
كانوا يصلون قبل الخطبة) وهذا
صرح فيما ترجم له وهو الخطبة
بعد صلاة العبد وشيخ البخاري
بصري والثاني والثالث مكان
والرابع إلى وفيه التصديقات
والاخبار والعنعنة والقول
وأخرجه البخاري في التفسير
ومسلم في الصلاة وكذا أخرجه
أبو داود (وعنه) أي عن ابن
عباس رضي الله عنهما (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) انه
قال ما العمل) يشمل أنواع
العبادات كالصلاة والتكبير
والذكر والصوم وغيرها (في أيام)
من أيام السنة (أفضل منها)
أي من العمل بتقدير الاعمال
كما في قوله تعالى أو الطفل الذين
كذا قرره البرماوي والزرکشي
ونهقه الدماميني فقال هذا
غلط والمعنى ما القربة في أيام
أفضل منها (في هذا العشر)

يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغو رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن علي رضي
الله تعالى عنه في حديث له قال من دنا من الامام فلغا ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل
من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله
عليه وآله وسلم رواه احمد وأبو داود وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجار يحمل أسنار
والذي يقول له أنصت ليس له جمعة رواه احمد وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال جلس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما على المنبر فخطب الناس وتلا آية والى جنبي أبي بن كعب
فقلت له يا أي متى أنزلت هذه الآية فابي أن يكلمني ثم سأله فابي أن يكلمني حتى نزل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له أبي مالك من جعلك الامام فبت فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجئته فآخبرته فقال ما قال ق أبي فاذا سمعت امامك
يتكلم فانصت حتى يفرغ رواه احمد) حديث علي في استناده رجل مجهول لان عطاء
الخراساني رواه عن مولى امرأته أم عثمان قالت سمعت عليا الحديث وعطاء الخراساني
وثقه يحيى بن معين وأثنى عليه وتكلم فيه ابن حبان وكذبه سعيد بن المسيب وحديث
ابن عباس أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف والبرزاني في مسنده والطبراني في الكبير
وفي استناده مجاهد بن سعد وقد ضعفه الجمهور وقال الحافظ في بلوغ المرام لا بأس
باستناده وحديث أبي الدرداء أخرجه أيضا الطبراني من رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر
عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء وروى أيضا من رواية عبد الله بن سعد عن حرب بن
قيس عن أبي الدرداء قال في مجمع الزوائد رجال احدثات ويشهد له ما أخرجه أبو يعلى
والطبراني عن جابر قال دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجلس الى
جنبه أبي فذكر نحو حديث أبي الدرداء قال العراقي ورجالاه ثقات ويشهد له أيضا ما رواه
الطبراني عن أبي ذر بنحو حديث أبي الدرداء المذكور في الباب وعن ابن أبي أوفى عند
ابن أبي شيبة في المصنف قال ثلاث من - لم ينهن ففقره ما بينه وبين الجمعة الاخرى من أن
حدث حديثا يعني أذى أو أن يتكلم أو أن يقول صه قال العراقي ورجالاه ثقات قال وهذا

الاو من ذي الحجة كذا في رواية أبي ذر عن الكشي في التصريح بالعشر وكذا عند احمد عن غندر عن شعبة بن إسناد
المذكور بل في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة بنلفظ عشر الحجة وعن صريح بالشر أيضا ابن ماجه وابن حبان وأبو عمرو
قال ابن أبي جرة الحديث دال على ان العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ووجهه صاحب جمعة النجوم بأن
أيام التشريق أيام غفلة والعبادة في أوقات الغفلة قاضية عن غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس قيام وبأنه وقع فيها
محنة الخليل بولده ثم من عليه بالفداء وهو معارض بالنقول كما قلنا في القح فالعمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيرها

من أيام الدنيا من غير استثناء شيء لكن يعكز عليه ترجمة البخاري بأيام التشريق وأجيب باشتراكهما في أصل الفضيلة
لوقوع أعمال الحج فيهما ومن ثم اشترك في مشروعيه التكميل وإذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها
من السنة لزم منه أن تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه في غيره لجمعه الفضيلتين
وخرج البزار وغيره عن جابر مرفوعاً أفضل أيام الدنيا أيام العشر وعند الطبراني من حديث ابن عمر ليس يوم أعظم عند الله
من يوم الجمعة ليس العشر وهو يدل على أن أيام ١٥٢ العشر أفضل من يوم الجمعة الذي هو أفضل الأيام وأيضاً أيام العشر

تشمّل على يوم عرفة وقد روى
أنها أفضل أيام الدنيا والأيام إذا
أطاعت دخلت فيها الله إلى تبعها
وقد أقسم الله تعالى بها فقال
والفجر وإيسال عشر وقد زعم
بعضهم أن ليالي عشر رمضان
أفضل من أيامه لاشتغالها على
ليلة القدر قال الحافظ ابن
رجب وهذا بعيد جداً ولو صح
حديث أبي هريرة في الترمذي
قيام كل ليلة منها بقيام ليلة
القدر لكان صريحاً في تفضيل
أيامه على ليالي عشر رمضان
فإن عشر رمضان فضل ليلة
واحدة وهو ذا جميع أيامه
متساوية والتحقيق ما قاله بعض
أعيان المتأخرين من العلماء
أن مجموع هذا العشر أفضل
من مجموع عشر رمضان وإن
كان في عشر رمضان ليلة
لا يفضل عليها غيرها انتهى
واسم تدل به على فضل صيام
عشر الحجة لا ندراج الصوم في
العمل وعورض بغير صوم
يوم العيد وأجيب بحمله على
الغالب ولا يجب أن يصيام

وإن كان موقوفاً فله لا يقال من قبل الرأي فحكمه الرفع كما قاله ابن عبد البر وغيره فيما
كان من هذا القبيل ولا بن أبي أوفى حديث آخر مرفوع عند النسائي قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثّر الذكرو يقل اللغو ويطول الصلاة ويقصر الخطبة وعن
جابر عن ابن أبي شيبه أيضاً في المصنف قال قال سعد بن رجل يوم الجمعة لاجتماع ذلك فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم يأسعك قال أنه يتكلم وأنت تخطب قال صدق
سعد يعني ابن أبي وقاص ورواه أيضاً أبو يعلى والبزار وفي أسناده مجاهد بن سعد وهو
ضعيف عند الجمهور وكان تقدم وعن عبد الله بن عمر عن أبي داود عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها يلغو فهو وحظه منها ورجل حضرها
يدعو فهو ورجل دعا الله أن شاء أعطاه وإن شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم
يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحداً فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام قال
العراقي واسناده جيد وعن ابن مسعود عن ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في
الكبير قال كفى لغوا إذا صعد الإمام المنبر أن تقول لصاحبك أذنت قال العراقي
ورجاله ثقات محتج بهم في الصحيح قال وهو وإن كان موقوفاً فله لا يقال من قبل الرأي
فحكمه الرفع فوله أنصت قال الأزهرى يقال أنصت وأنصت واتصت قال ابن خزيمة
 والمراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله تعالى وتعتب بانه يلزم منه
جواز القراءة والذكر حال الخطبة والظاهر أن المراد السكوت مطلقاً قاله في الفتح وهو
ظاهر الأحاديث فلا يجوز من الكلام إلا ما خصه دليل كصلاة التحية نعم الأمر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره بم جميع الأوقات والنهي عن الكلام حال
الخطبة بم كل كلام فيعارض العمومات ولكنه يرجع مشروعية الصلاة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره حال الخطبة ما سبأ في تفسير اللغو من اختصاصه
بالكلام الباطل الذي لا أصل له لولا ما سبأ في من الأدلة القاضية بتعميم قوله والامام
يخطب فيه دليل على اختصاص النهي بحال الخطبة ورد على من أوجب الانصات من
خروج الامام وكذلك قوله يوم الجمعة ظاهره أن الانصات في خطبة غير يوم الجمعة لا يجز
قوله فقهه دلغوت قال في الفتح قال لا يخفى اللغو والكلام الذي لا أصل له من الباطل
وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقط من القول وقيل الميل عن الصواب وقيل اللغو الانحراف

رمضان أفضل من صوم العشر لأن فعل الفرض أفضل من النقل من غير تردد وعلى هذا فكل ما فعل
من فرض في العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره وكذا النقل (قالوا) يا رسول الله (ولا الجهاد) أفضل منه وزاد أبو ذر
في سبيل الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا الجهاد) في سبيل الله ثم استثنى جهاداً واحداً وهو أفضل الجهاد فتال
(الارجل نرج) أي هل رجل والاسستثناء متصل وقيل منقطع أي لكن رجل فهو أفضل من غيره أو مساو له (بخاطر)
من الخطارة وهي ارتكاب ما فيه خطر أي يتصدفه رعد وولوا دى إلى قتل نفسه (بنفسه وماله فلم يرجع بشئ) من ماله

وان رجع هو اول يرجع هو ولا ماله بان ذهب ماله واستشهد كذا فسرره ابن بطال ونعقبه الزين بن المنير بان قوله فلم يرجع بشئ
يستلزم انه يرجع بنفسه ولا بد واجيب بان قوله فلم يرجع بشئ تنكر في سياق النفي فتم ما ذكره ولا بد عوادة عن شعبة الامن
عقر جواده واهريق دمه وعنده من رواية القاسم بن ايوب الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي هذا الحديث ان العمل المنضول
في الوقت الفاضل يلحق بالعمل الفاضل في غيره ويريد عليه لمضاعفة ثوابه واجره قال في الفتح وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد
وتفاوت درجاته وان الغاية القصوى فيه بذل النفس لله وفيه تفضيل ١٥٣ بعض الارمنة على بعض كلامه كنه

وفضل أيام عشر ذي الحجة على
غيرها من أيام السنة ويظهر
فائدة ذلك في نذر الصيام أو علق
علامن الأعمال بأفضل الأيام فلو
أفرد يوما من اثنين يوم عرفة لانه
على الصحيح أفضل من أيام العشر
المذكورة فان أراد أفضل من أيام
الاسبوع عني يوم الجمعة جها
بين أحاديث الباب وحديث أبي
هريرة مر فوعا خير يوم طاعت فيه
الشمس يوم الجمعة رواه مسلم أشار
الى ذلك كله النووي في شرحه
ورواه كوفيون الأشج البخاري
في مسندى والثاني بطامي وفيه
التحديث والنعمة وأخرجه
أبو داود والترمذي وابن ماجه
في الصيام وقال الترمذي حسن
صحيح غريب (عن أنس بن مائه
رضي الله عنه أنه سئل) والسائل
هو محمد بن أبي بكر الثقفي قال
سألت أنسا ونجس غاديان أي
سائران من منى الى عرفات (عن
التلبية كيف كنتم تصنعون مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال كان) الشأن (يلبي الملبى
لا بكرا عليه ويكبر المكبر فلا

لقله تعالى وذا صوابا لغومروا كراما وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين
على أن اللغوما لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروي في الغريب فقال معنى
لغاتكم والصواب التقييد وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الاجرو قيل
بطات فضيلة جمعك وقيل صارت جمعة ظهر اقلت أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى
انتهى كلام الفتح وفي القاموس اللغوا سقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره انتهى ويؤيد
قول من قال ان اللغوصيرورية الجمعة ظهر ما عند أبي داود وابن خزيمة من حديث ابن
عمرو بن العاص مر فوعا بلفظ من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا قوله فلا الجمعة
له قال العلماء معناه لا الجمعة له كاملة للاجتماع على اسقاط فرض الوقت عنه قوله فهو
كامل الحمار يحمل أسفارا شبه من لم يحسبك عن الكلام بالحمار الحامل للأسفار بجامع عدم
الانتفاع وظاهر قوله من تكلم يوم الجمعة المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين
مالا فائدة فيه وغيره ومثله حديث جابر الذي تقدم وكذلك حديث أبي لاطلاق الكلام
فيهما ما يؤيده انه اذا جعل قوله أنصت مع كونه أمرا بعروف لغوا فغيره من الكلام أولى
بان يسمى لغوا وقد وقع عندنا حديثه قوله فند لغوت عليك بنفسك ويؤيد ذلك أيضا
ما تقدم من تسمية السؤال عن نزول الآية لغوا وقد ذهب الى تحريم كل كلام حال
الخطبة الجمهور ولكن قيل ذلك بعضهم بالسامع للخطبة والا كثر لم يقيدوا قالوا واذا
أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالاشارة قال الحافظ وأغرب ابن عبد البر فنقل الاجماع
على وجوب الانصات للخطبة على من سمعها لا عن قلب بل من السامعين منهم الشبهة
رنعقبه بان الشافعي قولين وكذلك لا حسد وروى عنه ما أيضا التفرقة بين من سمع الخطبة
ومن لم يسمعها ولبعض الشافعية التفرقة بين من تعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات
وبين من زاد عليهم فلا يجب وقد حكى المهدي في البحر عن القاسم بن محمد بن القاسم
والمرتضى ومحمد بن الحسن أنه يجوز الكلام الخفيف حال الخطبة واستدلوا على ذلك
بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن الساعة ولمن سأله في الاستسقاء وردبان
الدليل أخص من الدعوى وغاية ما فيه أن يكون عموم الأمر بالانصات مخصصا بالسؤال
ونقل صاحب المغني الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة
كحديث الضرب من البر ونحوه وخصص بعضهم رد السلام وهو أعم من أحاديث

٢٠ نيل ت يتكر عليه) وظاهره ان أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية أو المراد
انه يدخل شيئا من ذلك خلال التلبية لانه يترك التلبية بالكيفية لان السنة ان لا يقطع التلبية الا عند رمي جرة العقبة وهذا
مذهب أبي حنيفة والشافعي وقال مالك اذا زالت الشمس وفي هذا الحديث الحديث والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الحج ومسلم في المناسك وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ
يذبح بالماء) يوم العيد للاعلام ليقرب عليه ذبح الناس ولان الاضحية من القرب العامة فظاهرها أفضل لان فيه احيا مسنها

قال مالك لا يذبح أحد حتى يذبح الامام ثم أجمعوا على ان الامام لو لم يذبح حصل الذبح للناس اذا دخل وقت الذبح فالمدار على الوقت لا الفعل وانما عطف البخاري الذبح على النحر في الترجمة وان كان حديث الباب با والمقتضية للتردد فيه فهم انه لا يمنع الجمع بين النسك وبين ما يذبح وما يذبح في ذلك اليوم أو اشارة الى أنه ورد في بعض طرق الحديث بالواروق قد أخرجه النسائي في الاضاحي والصلاة (عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد) أي اذا وقع يوم عيد انظر ويوم عيد الاضحي (خاف الطريق) ١٥٤ أي رجع في غير طريق الذهاب الى المصلي قال الترمذي أخذ بهذا بعض

أهل العلم فاستحبوا الامام وبه يقول الشافعي انتهى والذي في الامام انه يستحب للامام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال الرافعي لم يتعرض في الوجيز الا للامام انتهى وبالنعيم قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المذبح في وبقية العلم له بقى الحكم والاتقى بآثارها ان لم يعلم المعنى بقى الاقتداء وقال الاكثر يبنى الحكم ولو اتفقت الهلة للاقتداء كما في الرمل وغيره قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجمع لي منها أكثر من عشر بن وقد اخلصتها وبينت الواهي منها قال القاضي عبيد الوهاب المالكي ذكر في ذلك فوئد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى فمن ذلك انه فعل ذلك اقتداء به الدارين وقيل سكانهما من الجن والانس وقيل ليسوى بينهما في مزية الفضل بمروره أو في التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التي يمر بها لأنها كان معروفا بذلك

الباب من وجه وأخص من وجه فخصيص أحدهما بالآخر فتحكم ومنه تسميت العاطس وقد حكى الترمذي عن احمد واسحق الترخيص في رد السلام وتسميت العاطس وحكى عن الشافعي خلاف ذلك وحكى ابن العربي عن الشافعي موافقة احمد واسحق قال العراقي وهو أروى مما نقله عنه الترمذي وقد صرح الشافعي في مختصر البوطي بالحوار فقال ولو عطس رجل يوم الجمعة فشمته رجل رجوت أن يسعه لان التسميت سنة ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه لان السلام سنة ورد فرض هذا القطع وقال النووي في شرح المهذب انه الاصح قال في الفتح وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما اذا انتهى الخطيب الى كلام لم يشرع في الخطبة مثله الدعاء للسلطان مثلاً بل يزم صاحب التهذيب بان الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي محله اذا جاوز والا فالدعاء لولاة الامر مطلوب قال الحافظ رحمه الله الترك اذا لم يخف الضرر والافساح للخطيب اذا خشي على نفسه قوله الاما عيت بفتح اللام وكسر الغين المجهمة

لغة في لغوت (وعن بريدة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطبنا فجاء الحسن والحسين عليهما اقيصان أحمران يمشيان ويعثران فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المنبر فحماههما فوضعهما بيريديه ثم قال صدق الله ورسوله انما والكم وأولادكم فتنة نظرت الى هذين الصبيين يمشيان ويعثران فلم أصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهما رواه الخمسة وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يهتد بهم الى مصلاه فيصلي رواه الخمسة وعن ثعلبة بن أبي مالك رضي الله عنه قال كانوا يتعدون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فاذا سكنت المؤذن قال عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضى الخطيب كلتيهما فاذا قامت الصلاة ونزل مرة يكلموا رواه الشافعي في مسنده وسند ذكر سؤال الاعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء في خطبة الجمعة) حديث بريدة قال الترمذي حسن غريب انما نعرفه من حديث الحسين بن واقد انتهى والحسين المذکور هو أبو علي قاضي مرو احتج به مسلم في صحيحه وقال المنذري ثقة وحديث أنس

وقيل لان طريقه الى المصلي كانت على اليمين فلورجع منها رجع على جهة الشمال فرجع من غيرها قال وهذا يحتاج الى دليل وقيل لاظهار شعار الاسلام فيها وقيل لاظهار ذكر الله وقيل ليغبط المنافقين واليهود وقيل ليرهبهم بكثرة من معه ووجه ابن بطال وقيل حذر من كيد الطائفتين أو احداهما وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يكرمه قاله ابن التين وتعبق بانه لا يلزم من موافقته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبيد الله بن حنبل مرسلا انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلي من الطريق الاعظم ويرجع من الطريق

القسمي وهو هذا المروي لثلاث أفويث ابن التيز وتقبل بعده في المروية أو التبريد برور، ونزولته والانتفاع به في قضا محو انجهم في الاستفتاء أو التعلم والافتداء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليزو وأقاربه الأحياء أو الاموات وقيل ليس له روحه وقيل ينتقل بتغيير الحال إلى المعفرة والرضا وقيل كان في ذهابه بقصد فإذ يرجع لا يتوهمه شيء فيرجع في طريق أخرى مثلاً يرد من يسأله وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل وقيل لتخفيف الزحام وهذا وجه الشيخ أبو حامد وأيده الحب الطبري بإساره المبيح في حديث ابن ١٥٥ عرفت قال فيه ليسع الناس وتعقب بأنه ضعيف

وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر بركته وفضله وهذا الذي رجحه ابن التيز وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي يرجع فيها فأراد تسكين الأجر بتسكين الخطأ في الذهاب وأما في الرجوع فليسرع إلى مرله وهذا اختيار الرافعي وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضاً كما ثبت في حديث أبي بن كعب عنه الترمذي وغيره ولو عكس ما قال لكان له الجاه ويكون سلوك الطريق القرينة للمبادرة إلى فعل الطاعة وأدراك فضيلة أول الوقت وقيل لأن الملائكة تنف في الطرقات فأراد أن يشهد له فريقتان منهم وقال ابن أبي جيرة هو في معنى قول يعقوب لبنيه لا تدخلوا من باب واحد فأشار إلى أنه فعل ذلك - ذرا من إصابة العين وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحملة القرينة انتهى وهذا غريب في أفويث الأقوال وأشملها والله أعلم قال

قال الترمذي هذا حديث لا يعرف إلا من حديث جرير بن حازم وسمعت محمد بن يحيى البضاري يقول وهم جرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روى ثابت عن أنس قال أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزال يكلمه حتى نعت بعض القوم قال محمد والحديث هو هذا وجرير بن حازم وعائيم في الشيء وهو صدوق انتهى كلام الترمذي وقال أبو داود والحديث ليس بمعروف وهو مما انفرد به جرير بن حازم وقال الدارقطني انفرد به جرير بن حازم عن ثابت قال العراقي ما أعل به البضاري وأبو داود والحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في صحة حديث جرير بن حازم بل الجمع بينهما يمكن بأن يكون المراد به - إفاة صلاة الجمعة وبعد نزوله من المنبر فليس الجمع بينهما معذراً كيف وجرير بن حازم أحدهما الثقات المخرج لهم في الصحيح فلا تضر زيادته في كلام الرجل لأنه كان بعد نزوله عن المنبر قوله فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه جواز الكلام في الخطبة للأمر يحدث وقال بعض الفقهاء إذا تكلم أعاد الخطبة قال الخطابي والسنة أولى ما اتبع قوله فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه فيه أنه لا بأس بالكلام بعد - فإرخ الخطيب من الخطبة وأنه لا يجرم ولا يكره ونقله ابن قدامة في المغني عن عطاء وطاوس والزهرى وبكر المزني والنخعي ومالك والشافعي وأبو يعقوب ومحمد قال وروى ذلك عن ابن عمر انتهى وإلى ذلك ذهب الهادي وروى عن أبي حنيفة أنه يكره الكلام بعد الخطبة قال ابن العربي والأصح عنه - دى أن لا يتكلم بعد الخطبة لأن مسلماً قد روى أن الساعة التي في يوم الجمعة هي من حين يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقام الصلاة فينبغي أن يتجرد للذكر والتضرع والذي في مسلم أنهم ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة وما يرجع ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الأحاديث الواردة في الانتهاء حتى تقضى الصلاة كما عند الشافعي بإسناد جيد من حديث سلمان باللفظ فينصت حتى يقضى صلاته واحداً - نادى من حديث نبيشة بلفظ فاستمع وانصت حتى يقضى الإمام بجمعه وكلامه وقد تقدم ما يجمع بين الأحاديث بأن الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الإمام في الحاجة أو كلام الرجل للرجل في الحاجة قوله وعمر جالس على المنبر فيه جواز الكلام حال قعود الإمام على المنبر قبل شروعه في الخطبة لأن ظهور ذلك بين الصحابة من دون تكبير

في المجموع ثم من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب له ذلك وكذا من لم يشاركه في الظاهر تأسياب عليه الصلاة والسلام سواء فيه الإمام والقوم واستحب في الام أن يقف الإمام في طريق رجوعه إلى القبلة يدعو وروى فيه حديثنا انتهى فلينظر في ذلك الحديث وسنده ورواه الحديث الثاني مروزي والثالث والرابع مدينان وفيه الحديث والأخبار والمعنية والأقول (حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الحبيشة تقدم وزاد في هذه الرواية قالت فزجرهم عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم دعهم) أي اتركهم من جهة أنا أمناهم (أمنا) أي للامن أو الصبر آمنين يا (بن أوفدة) قال البضاري في تفسيره أمنا يعني

من الأمن أي ضد الخوف لأمن الأمان الذي للكفار واستشكل مطابقة الحديث للترجمة في البخاري لأنه ليس فيه الصلاة ذكر
وأجاب ابن المنير بأنه يؤخذ من قوله أيام عيد وتلك أيام منى فاضاف سنة العيد إلى اليوم على الإطلاق فيستوى فيها قامة
القد والجماعة والنساء والرجال وقال ابن رشيد لما سمي أيام منى أيام عيد كانت محل الأداة هذه الصلاة أي فيؤديها فيها إذا فاتته
مع الإمام لأنهم اشترعت ليوم العيد ومقتضاه أنها تقع أداءه وأن لو فت أدائها آخر أو هو آخر أيام منى حكماء في الفتح ولا يخفى ما فيه
من التكاف (بسم الله الرحمن الرحيم) * ١٥٦ * (أبواب الوتر) * يكسر الواو ويعنى الفرد

واختلف فيه فقال أبو حنيفة
رحمه الله بوجوبه لحديث أن الله
زادكم صلاة الا وهي الوتر والزائد
لا يكون الا من جنس المزيد عليه
فيكون فرضا لكن لم يكفر باحده
لأنه ثبت بخبر الواحد ولحديث
أبي داود بإسناد صحيح الوتر حق
على كل مسلم والمصنف له عن
الوجوب عند الشافعية قوله
تعالى والصلاة الوسطى ولو
وجب لم يكن للصلاة وسطى وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لم أعاذ
لما بهتمه الى اليمن فأعلمهم أن الله
افترض عليهم خمس صلوات في كل
يوم واحدة وليس قوله حق في
واجب في عرف الشرع وقال
ابن التيمية اختلف في الوتر في
سبعة أشياء في وجوبه وعدده
واشتراط النية فيه واختصاصه
بقراءة وفي اشتراط شفع قبله وفي
آخر وقته وصلاته في السفر على
الداية قلت وفي قضائه والقنوت
فيه وفي محل القنوت وفيما يقال
فيه وفي فصله ووصله وهل تسن
ركعتان بعدة وفي صلته عن
قوله لكن هذا الأخير ينبغي على

بدل علی انه اجماع لهم وروی احمد باسناد قال العراقی صحیح ان عثمان بن عفان کان
وهو علی المنبر والمؤذن یقیم یتخبر الناس عن أخبارهم واسعارهم قوله وسند کر
سوال الاعرابی الخ سید کره المصنف فی کتاب الاستسقاء

• (باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها) •

(عن عبد الله بن أبي رافع رضي الله عنه قال استخاف مروار أباهريرة على المدينة وخرج إلى مكة فصلى لنا أبوهريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة

إذا جاءك المنافقون فقل لا حين أنصرف منك قرأت سورتيه كان علي برأي طالب يقرأ
 به ما في الكوفة فقال أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأهم ما في الجمعة

رواه الجماعة الا البزارى والذنافى وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه وسأله
الضحاك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة

قال كان يقرأ هل أتاك حديث الغاشية رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي وعن
لنعمان بن بشر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في العيدين

والجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل اناك حديث الغاشية قال واد الجفجف العبد
والجمعة في يوم واحد بم اسم في الصلاتين رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن

ممره بن جندب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسم

ثم رتبوا علي وحل ألتك حديث العباس بن رواد العباس بن رواد
 مرة قال العرافة سئله عن أبي عتبة الخولاني عن ابن ماجه أن
 انبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسم اسم ربك الاعلى وحل ألتك حديث

الخاشية وفي استماده سعيد بن سنان ضعفه احمد وابن معين وغيرهما وآخرجه أيضا
اطبراني في الكبير واليزاري مستنده وعن ابن عباس وسياتي وقد استدلت باحاديث الباب

علي ان الله ان يقرأ الامام في صلاة الجمعة في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية
بالمناقضين وفي الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية قبل اناك حديث العاشية وفي

الاول

كونه مندوبا أولا وقد اختلفوا في ازل وقته ايضا وفي كونه افضل ملاة التطوع

أرأيت أفضله منه أو خصوص ركعتي القبر كذا في الفتح (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل) قال الحافظ لم أقف على اسمه ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر وعورض برواية مسلم عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما بينه وبين السائل وفيه ثم سأله على رأس الحول وأما بذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره وعند التساق من هذا الوجه أن السائل هو من أهل البادية وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام التور وهو كتاب نفيس في مجلد

من رواية عطية عن ابن همران اعرابيا سأل فيجتمل ان يجمع بتعدد من سأل وعند البخاري في باب الخلق في المسجد ان السؤال المذكور وقع في المسجد وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن) عدد (صلاة الليل) أو عن الفصل والوصل (فقال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثني مثني) غير منصرف للعدل والوصف والتكريم لتأكيده في معنى اثنين اثنين اثنين أربع مرات والمعنى يسلم من كل ركعتين كما فسر به ابن همران حديثه عنده مسلم واستدل بجهلهم بالحنفية على ان افضل في صلاة النهار ان تكون ١٥٧ اربعاء وعرض بأنه مفهوم لقب وليس جهة

على الراجح ولئن سلمناه لانسلم الحصر في الاربع على انه قد تبين من رواية اخرى ان حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به في السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مر فوعا صلاة الليل والنهار مثني مثني لكن أكثر أئمة الحديث أعلاوا هذه الزيادة وهي قوله والنهار بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيه أو قال يحيى بن معين من علي الأزدي حتى أقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الانصاري عن مافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعين مرة لا يفصل بينهما لو كان حديث الأزدي صحيحا لما خالفه ابن عمر يعني مع شدة اتساع رواه عنه نصر بن محمد في سؤاله لکن روی ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر صلاة الليل والنهار مثني مثني موقوف وأخرجه ابن عبد البر من طريقه فلعلى الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون

الاولى بالجمعة وفي الثانية جمل أئمة حديث الغاشية قال العراقي والافضل من هذه الكيفيات قراءة الجمعة في الاولى ثم المنافقين في الثانية كما نص عليه الشافعي فيما رواه عنه الربيع وقد ثبتت الاوجه الثلاثة التي قدمناها فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض الا أن الاحاديث التي فيها لفظ كان مشعرة بأنه فعل ذلك في أيام متعديدة كما تقر في اصول وقال مالك انه أدرك الناس يقرؤون في الاولى بالجمعة والثانية بسبع ولم يثبت ذلك في الاحاديث وقال الهادي والقاسم والناصر انه يندب أن يقرأ في الجمعة مع الفاتحة ورة الجمعة في الاولى والمنافقين في الثانية أو سبع والغاشية وقال زيد بن علي في الاولى السجدة وفي الثانية الدهر وقال أبو حنيفة وأصحابه ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن الحسن البصري انه يقرأ الامام بمائة وثلاثين مرة يكره أن يتعمد القراءة في الجمعة بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يجعل ذلك من سننها وليس منها قال ابن العربي وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبصرة وحكى ابن عبد البر في الاستدكار عن أبي اسحق المروزي مثل قول ابن عيينة وحكى عن ابن ثي هريرة مثله وخالفهم جمهور العلماء وعن خالفهم من الصحابة علي وأبو هريرة قال العراقي وهو قول مالك والشافعي واحمد بن حنبل وأبي ثور والحكم في القراءة في الجمعة سورة الجمعة والمنافقين ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الجمعة بالجمعة فيصبر حتى يركع في الثانية سورة المنافقين فيقرأ في صلاة الجمعة بالجمعة فيصبر حتى يركع في الثانية قال الطبراني لم يروه عن أبي جعفر الا من صورته فزده عنه عمرو بن أبي قيس وقد اختلف فيه على منصور فرفعه عنه عمرو بن أبي قيس وخالفه في اسناده جرير بن حازم وأعطاه مرواه عن منصور عن ابراهيم عن الحكم عن اناس من أهل المدينة (وعن ابن عباس

رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح الم تنزيل وهل أتى على الانسان وفي صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى على الانسان رواه الجماعة الا الترمذي

هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصبح أن لا يكون شاذاً وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن همران انه كان يصلي بالنهار أربعين مرة موافق لما نقله ابن معين واستدل به هذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السبيل في الخبر وجه الجمهور على أنه لبيان الافضل لما صح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بخلافه ولم يتعين أيضاً كونه لذلك بل يحتمل أن يكون للإرشاد الى الاخف اذا السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الاربع فافوقها المائتين من الراحة غالباً وقضاهما يعرض من أمرهم ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب

من جماعة من السلف ان الذي يخرج وقت صلاة الاختباري و يبقى وقت ضرورة الى نيام صلاة الصبح وحكام القرطبي عن مالك
والشافعي وأحمد وأما قال الشافعي في القديم وقال ابن قدامة لا ينبغي لاحد أن يترك الوتر حتى يصبح واختلف السلف في
مشروعية قضائه فنفاه الاكثر في مسـ لم وغيره عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قام من الليل من وجع أو غيره فلم
يقم من الليل صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة وقال محمد بن نصر انه لم يجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الاخبار انه
قضى الوتر ولا أمر بقضائه ومن زعم انه صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٩ في ليلة نومهم من الصبح في الوادي قضى

الوتر فلم يصب ومن عطاء
والاوزاعي يقضى ولو طاعت
الشمس الى الغروب وهو وجه
عند الشافعية حكاه النووي
في شرح مسـ لم وعن سعيد بن
جبير يقضى من القبلة وعن
الشافعية يقضى مطلقا ويسدل
اهم حديث أبي سعيد المتقدم
(صلى ركعة واحدة) في رواية
الشافعي وعبد الله بن وهب
وكي بن ابراهيم ثلاثتهم عن مالك
فابصل ركعة أخرجه الدارقطني
في الموطأ فكذلك ما يصح

الامر وهو كذلك أيضا من طريق
ابن عمر الثانية في البخاري في
هذا الباب ومسـ لم من طريق
عبد الله بن عمر عن أبيه وهو ما
صوه (نوترله) تلك الركعة
الواحدة (ما قد صلى) فيه ان
أقل الوتر ركعة وانما تكون
مفصلة بالتسليم مما قبلها وبه
قال الائمة الثلاثة خلافا للحنفية
حيث قالوا بوتر بثلاث كالمغرب
حديث عائشة انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يوتر بها
كذلك رواه الحاکم وصححه نعم

السجدة في يوم الجمعة هل للامام ان يقرأ بها سورة اخرى فيها سجدة فيسجد فيها أو يمنع
ذلك فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابراهيم النخعي قال كان يستحب ان يقرأ يوم الجمعة
بسورة فيها سجدة وروى أيضا عن ابن عباس وقال ابن سيرين لا أعلم به بأسا قال النووي
في الروضة من زوائده لو أراد ان يقرأ آية أو آيتين فيها سجدة لغرض السجود فقط لم
أرفه كلاما لا محابا قال وفي كراهته خلاف للسلف وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالمنع من
ذلك وبطلان المسألة وروى ابن أبي شيبة عن أبي العالية والشعبي كراهة اختصار
السجود زاد الشعبي وكانوا يكرهون اذا أتوا على السجدة ان يجاوزوها حتى يسجدوا
وكره اختصار السجود ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي اهم كانوا يكرهون ان تختصر
السجدة وعن الحسن انه كره ذلك وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب ان
اختصار السجود مما حدث الناس وهو ان يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها
ويسجد فيها وقبل اختصار السجود ان يقرأ القرآن الآيات السجود فيحذفها وكلاهما
مكروه لانه لم يرد عن السلف

• (باب انقضاء العدد في اثناء الصلاة والخطبة) •

(عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحط بثمان يوم الجمعة
بغاث عير من الشام فان قتل الناس اليها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلا فانزلت هذه
الآية التي في الجمعة واذا راوا تجارة أولها انقضوا اليها تركوا قاتلها رواه أحمد
ومسـ لم والترمذي وصححه وفي رواية أقبلت عير ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الجمعة فانقض الناس الا اثني عشر رجلا فنزلت هذه الآية واذا راوا تجارة أولها
انقضوا اليها وتركوا قاتلها رواه أحمد والبخاري) قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يحط بثمان ظاهره ان الانقضاء وقع حال الخطبة وظاهر قوله في الرواية الاخرى
ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانقضاء وقع بعد دخولهم في الصلاة
ويؤيد الرواية الاولى ما عند أبي عوانة من طريق عباد بن العوام وعند ابن حنبل من طريق
سليمان بن كثير كلاهما عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بلفظ يحط وكذا

قال الشافعية لو أوتر بثلاث موصولة فكثر تشهد في الاخيرتين أو في الاخيرة جاز للاتباع رواه مسـ لان تشهد في غيرهما فقط
أومعهما أومع أحدهما لانه خلاف المنقول بخلاف النقل المطلق لانه لا حصر لكثافته وتشهدها لكن الفصل ولو بواحدة
أفضل من الوصل لانه أكثر اخبارا وعلائم الوصل يتشهد أفضل منه بتشهدين فراقبته وبين المغرب وروى الدارقطني بإسناد
رواته ثقات حديث لا توتروا بثلاث ولا تشهدوا الوتر بصلاة المغرب واحتج بعض الحنفية لما ذهبوا اليه من تعين الوصل
والاقتصار على ثلاث بان الصحابة اجمعوا على ان الوتر بثلاث موصولة حسن جائز واختلفوا فيما عداه قال فاختارنا بما اجمعوا

عليه وتر كما اختلفوا فيه وثقه به محمد بن نصر المروزي يملوا من طريق عزال بن مالح عن أبي هريرة مرفوعا وموقوفا
بلفظ لاوتر واثلاث لتشبهوا بصلاة المغرب وقد صححه الحاكم واسناده على شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم
وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا عن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبه
التطوع بالقربة فنهى عنه إلا ما رتقدح في الإجماع الذي نقله وأما قول محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
خبراً ثابتاً يصريح بحالته أو تر بثلاث ١٦٠ موصولة فقد قال في الفتح ثبت عنه أنه أو تر بثلاث لكن لم يبين

الراوي هل هي موصولة أو مفصلة انتهى فريد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يتعد إلا في آخرهن وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه يوتر بسبع اسم ربك الأعلى وقال يا أيها الكافرون وقل هل الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن وبين في عدة طرق أن السور الثلاث لثلاث ركعات ويجب عنه باحتمال أنه لم يقبها عنده والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبيه بصلاة المغرب يجعل النهي على صلاة الثلاث يشهد به وقد نقله الساف أيضاً وروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن ابن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير ومن طريق المسور بن مخزومة أن عمر أو تر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن ومن طريق طاووس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يتعد بينهما ومن طريق نيس بن سعد عن عطاء وجماد بن زيد عن أيوب

وقع في حديث ابن عباس عند البزار وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره وعلى هذا فقولُه نصلي أي ننتظر الصلاة وكذا يحمل قوله بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما وقع في مستخرج أبي نعيم على أن المراد بقوله في الصلاة أي في الخطبة وهو من تسمية الشيء باسم ما يقارنه وبهذا الجمع بين الروايات ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح وكذلك استدلال كعب بن جحزة كما في صحيح مسلم على ذلك قوله بخات غير من الشام العير بكسر العين الأبل التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ولابن مردويه عن ابن عباس جانت غير لعبد الرحمن ابن عوف ووقع عند الطبراني عن أبي مالح أن الذي قدم به من الشام دحية بن خليفة الكلبي وكذلك في حديث ابن عباس عند البزار وجمع بين الروايتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن وكان دحية السفيروها أو كان مقارضا ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي ويجمع بابه كان رفيق دحية قوله فأنقل الناس إليها وفي الرواية الأخرى فأنقض الناس إليها وهو موافق لفظ القرآن وفي رواية للبخاري فأنقضوا إليها ولم يرد بالافتقار والافتقار الانصراف يدل على ذلك رواية فأنقض وفيه رد على من حمل الافتقار على ظاهره وقال لا يفهم منه الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأيضا لو كان الافتقار على ظاهره لما وقع الإخبار الشديد لأنه لا ينافي الاستماع للخطبة قوله الاثنا عشر رجلا قال الكرمانى ليس هذا الاستقناع منقرا فيجب رفعه بل هو من ضمير يلق العائد إلى الناس فيجوز فيه الرفع والنصب قال وثبت الرفع في بعض الروايات ووقع عند الطبراني الأربعة عشر رجلا وقال تشد به على بن عاصم وهو ضعيف الحفظ وخالفه أصحاب حميد بن كاهم ووقع عند ابن مردويه من رواية ابن عباس وسبع نسوة بعد قوله الاثنا عشر رجلا وفي تفسير اسمعيل ابن زياد الشامي وأمرأتان وقد سمي من الجماعة الذين لم ينفذوا أبو بكر وعمر عند مسلم وفي رواية له أن جابرا قال أنا فيهم وفي تفسير الشامي أن سالم مولى أبي حذيفة منهم وروى العقيلي عن ابن عباس أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأما من الانصار وروى السهيلي بسند منقطع أن الاثنى عشر هم العشرة المبشرة بالجنة وباللوا ابن مسعود قال

منه وعن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أو تر واثلاث كالمغرب وكانهم لم يبلغهم النهي المذكور ولا يخفى قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث ولكن النزاع في تعيين ذلك فان الأخبار العديدة تأباه واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتر لأن المقصود من الوتر أن تكون الصلاة كلها وتر أقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعة توتر لها قد صلى واجيب بأن سبق الشفع بشرط في الكمال لا في الصحة لحديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم عن أبي أيوب مرفوعا الوتر حق فمن شاء أو تر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة وجمع عن جماعة من الصحابة أنهم

أوترأوا واحدة من غير تقدم قبلها في كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها وفي المغازي عند البخاري حديث عبيد بن ربيعة أن سعداً أوتر بركة وفي المناقب أيضاً عن معاوية أنه أوتر بركة وأن ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله أن الفقهاء لم يأخذوا به حمل معارضة في ذلك. وكأنه أراد فقهاءهم واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لا صلاة بعد الوتر وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس والثاني في أوتر ثم أراد أن يتنفل ١٦١ في الليل هل يكتبني بوتره الأول ويتنفل

ما شاء أو يشفع وتره بركة ثم يتنفل ثم إذا فعل هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا فأما الأول فوقع عند مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً مختصاً بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل ذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعة الفجر وحده النووي على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طاق بن علي وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بشروعية التنفل بركة واحدة غير الوتر فقد تقدم ما فيه وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحرث أنه سأل ابن عمر عن ذلك

وفي رواية حماد بن زيد بن مسعود قال في الفتح ورواية العقيلي أقوى وأشبه قوله فانزلت هذه الآية ظاهراً في أنها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة والمراد بالله وعلى هذا ما ينشأ من رؤية الصادقين ومأمعهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب يوم الجمعة وكان لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون إليه الخيل والابل والسمن فقدموا فخرج إليهم الناس وتر كوه فأنما وكان لهم أهو يضربونه فنزلت ووصله أبو عوانة في صحيحه قوله انقضوا إليها قبل النكته في عود الضمير إلى التجارة دون الله وإن الله لم يكن مقصوداً وإنما كان تبعاً للتجارة وقبل حذف ضميراً أحدهما دلالة الآخر عليه وقال الزجاج أعيد الضمير إلى الله في أي انقضوا إلى الرؤية والحديث استدلل به من قال أن عدد الجمعة اثنا عشر رجلاً وقد تقدم سط الكلام في ذلك وقد استشكل الأصمعي حديث الباب فقال إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية قال الحافظ وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزوله في الصحابة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة ونهوا عنها اذم ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور

• (باب الصلاة بعد الجمعة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صلى أحدكم الجمعة فلم يصل بعدها أربع ركعات رواء الجماعة إلا البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته رواء الجماعة وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا كان بمكة فصلي الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصلي أربعاً وإذا كان بالمدينة فصلي الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلي ركعتين ولم يصل في المسجد قبل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك رواه أبو داود) حديث ابن عمر لا تخربكت منه أبو داود والمزني وقال العراقي إسناذه صحيح وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يصلي بعد

٢١ نيل ث فقال إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر والافصل على وتر الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أنا فاصلي مثني فإذا انصرفت ركعت واحدة فقبل أريت أن أوترت قبل أن أنام ثم قف من الليل فشفت حتى أصبح قال ليس بذلك بأس (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة) هي أكثر الوتر عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها فلو زاد لم يجز ولم يصح وتره بأن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل

ثنتين صحح الا الاحرام السادس فلا يصح وترا فان علم المنع وتعمده فالقياس البطلان والواقع نفلا كاحرامه بالظهور قبل الزوال غالطا ولا تنافي بين هذا وحديث ابن عباس الذي فيه ثلاثة عشر فقد قيل أكثره ثلاثة عشر لكن تأوله الا كثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء قال النووي وهذا تأويل ضعيف منابذ لاخبار قال السبكي وأنا أقطع بحل الا بتار بذلك وجهته **لكن** أحب الاقتصار على احدى عشرة فأقل لانه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح ولا شك ان الاخذ بما اتفق عليه الاكثر ١٦٢ والا حفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما ان زادوا نقص والمحقق

من عدد صلاته في تلك الليلة احدى عشرة انتهى (كانت تلك صلاته تعني عائشة بالليل في هذا السبعة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ويركع ركعتين قبل صلاة القبر) سنته (ثم يضطجع على شقه الايمن) لانه كان يحب التيمن لا يقال حكمته أن لا يستغفر في النوم لان القاب في اليسار في النوم عليه راحة له فيستغفر في فيه لانه يقول صح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان تنام عينه ولا ينام قلبه نعم يجوز أن يكون فعلا لا رشاد أمته وتعليمهم (حتى يأتيه المؤذن للصلاة) ولا بن عساكر بالصلاة (وعنهما) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كل الليل (صالح لجميع اجزائه) ولم يلم من كل الليل قد (أو تر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ي داود عن مسروق قالت لعائشة متى كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت أو تر أول الليل وأوسطه وآخره (و) لكن (انتهى وتره) حين مات (الى

الجمعة أربعاء وفي اسناده مبشر بن عبيد وهو ضعيف جدا وفي السند ضعفا غيره عن ابن مسعود عند الترمذي موقوفا عليه انه كان يصلي قبل الجمعة أربعاء وبعد أربعاء قبله اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها الخ لفظ أبي داود والترمذي وهو أحد ألقاض مسلم من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعاء قال النووي في شرح مسلم به بقوله من كان منكم مصليا على انها سنة ليست بواجبة وذكر الاربع افضلها وفعل الركعتين في أوقات ما نال ان أقام ركعتان قال ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في أكثر الاوقات أربعاء لانه أمرنا بهن وحشنا عليهن قال العراقي وما دعي من انه معلوم فيه نظر بل ليس ذلك بمعلوم ولا مظنون لان الذي صح صلاة ركعتين في بيته ولا يلزم من كونه أمر به أن يفعله وكون ابن عمر بن الخطاب كان يصلي بمكة بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاء واذا كان بالمدينة صلى بعد ركعتين في بيته ففعل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك فليس في ذلك علم ولا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل بمكة ذلك وانما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب لانه لم يصح انه صلى الجمعة بمكة وعلى تقدير وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الاوقات بل نادر وأربعا كانت الخصال في حقه بالتخفيف في بعض الاوقات فانه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش الحديث فربما ساقه نعب من ذلك فاقصر على الركعتين في بيته وكان يطيلهما كما ثبت في رواية الشافعي وأفضل الصلاة طول القنوت أي القيام فاعلمها كانت أطول من أربع خفاف أو متوسطات انتهى والحاصل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الامة أمر احتصاصهم بصلاة أربع ركعات بعد الجمعة وأطلق ذلك ولم يقيد بكونهم في البيت واقتصر ارضى صلى الله عليه وآله وسلم على ركعتين كما في حديث ابن عمر لا ينافي مشروعية الاربع لما تقرر في الاصول من عدم المعارضة بين قوله الخاص بالامة وقوله الذي لم يفتقر بدليل خاص يدل على التامس به فيه وذلك لان تخصيصه بالامة بالامر يكون مخصصا لدلالة التامس العامة قوله ركعتين في بيته استدل به على ان سنة الجمعة ركعتان ومن فعل ذلك عمران بن حصين وقد حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد قال العراقي لم يرد الشافعي وأحمد بذلك الا بيان أقل ما يستحب والا فقد استحبوا أكثر من ذلك فنص الشافعي في الام على انه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره في باب صلاة

الجمعة (أي قبيل الصبح) فقد يكون أو تر من أوله اشكوى حركاته في وسطه لاستيقاظه اذ ذاك وكان الجمعة آخر أمره ان أخره الى آخر الليل ويحتمل أن يكون فعله أوله وأوسطه ابيان الجواز وأخره الى آخر الليل تنبيه على انه الافضل لمن يثق بالاعتناء واستسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل منه ودية ذلك أفضل وورد عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم واستحبهم مالك وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يكرهني توتر قال أول الليل وقال لعمر متى توتر قال آخر الليل فقال لا يكرهني توتر قال لعمر أخذت بالقوة

واستشكل اختيار الجمهور له هل عرف في ذلك مع ان ابا بكر افضل منه واجيب بانهم فهموا من الحديث ترجيح فعله لانه وصفه بالقوة وهي افضل من الحزم لمن اعطيا وقد اتفق السلف والخلف على ان وقته من بعد صلاة العشاء الى الفجر الثاني حديث معاذ عند احمد بن حنبل فوعا زادني ربي صلاة وهي الوتر وقته من العشاء الى طلوع الفجر قال الهاملي ووقته المختار الى نصف الليل وقال القاضي ابو الطيب وغيره الى نصفه او ثلثه والا قرب فيه - ان يقال الى بعد ذلك ليجمع وقت العشاء المختار مع ان ذلك منافق لقولهم يسن جعله آخر صلاة الليل وقد علم ان ١٦٣ التهجد في النصف الثاني افضل فيكون مستحباً ووقته المختار الى ما ذكر

وحمل الباقي في ذلك على من لا يريد التهجد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والنعنة والقول واخرجه مسلم وابوداود في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا قبل الحكمة فيه ان اول صلاة الليل المغرب وهي وترو للابتداء والانتهاء اعتباراً زائداً على اعتبار الوسط فلو اوترتم بعد لم يعد حديث أبي داود والترمذي وحسنه لاوتران في ليلة وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في اثني الحديث السابق وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه ونعقب بان صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره وبان الاصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله وروى عن الصديق انه قال أما أنا فام على وتر فان استبقت صليت شفعا حتى الصباح ولان اعادته تصير الصلاة كلها شفعا

ابو حمزة العيصي ونقل ابن قدامة عن احمد انه قال ان شاملي بعد الجمعة ركعتين وان شاملي اربعاً وفي رواية عنه وان شاملي اربعاً وكان ابن مسعود والتقي وأصحاب الرأي يرون ان يصلي بعدها اربعاً الحديث أبي هريرة وعن علي عليه السلام وأبي موسى وطاء ومجاهد ووجه بن عبد الرحمن والثوري انه يصلي ستاً الحديث ابن عمر المذکور في الباب وقد اختلف في الاربع ركعات هل تكون متصلة بتسليم في آخرها أو يفصل بين كل ركعتين بتسليم فذهب الى الاول اهل الرأي واصح بن راهويه وهو ظاهر حديث أبي هريرة وذهب الى الثاني الشافعي والجمهور وكما قال العراقي راسد لوابقوله صلى الله عليه وآله وسلم - لم صلاة النهار مثني مثني أخرجه ابوداود وابن حبان في صحيحه وقد تقدم والظاهر القول الاول لان دليله خاص ودليل القول الاخر عام وبناء العام على الخاص واجب قال ابو عبد الله المازري وابن العربي ان امره صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي بعد الجمعة بربع ثلاثاً يحظر على بال جاهل انه يصلي ركعتين لتكمله الجمعة أو ثلاثاً بطرق أهل البدع الى صلاتها ظهراً اربعاً واختلف أيضاً أهل الفضل فعمل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد فذهب الى الاول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأما صلاة ابن عمر في مسجد مكة فقبل اهله كان يريد الذائفة في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره ان يفوته بمضيه الى منزله لصلاة سنة الجمعة أو انه يشق عليه الذهاب الى منزله ثم الرجوع الى المسجد للطواف أو انه كان يرى النوافل قضاءً في مسجد مكة دون بقية مكة أو كان له امر متعلق به

• (باب ما جاء في اجتماع العبد والجمعة) •

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه وسأله معاوية هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيدين اجتماعاً قال نعم صلى العبد اول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يجمع فليجمع مع رواده أحمد وأبو داود وابن ماجه • وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وانما جمعون رواده ابوداود وابن ماجه • وعن وهب بن كيسان رضي الله عنه قال

فيبطل المقصود منه وكان ابن عمر ينفذ وتره بركة ثم يصلي مثني مثني ثم يوتر واما قوله في حديث أبي داود فليست مضافاً له ليس آخذاً باستثنائه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على البعير وعند البخاري أيضاً ان ابن عمر كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر فلو كان واجباً لما جازت صلاة على الدابة وأما رواده عبد الرزاق عنه انه كان يوتر على راحلته وربما نزل فأوتر بالارض فلطلب الافضل لانه واجب لكن يشكل على ما ذكر ان الوتر كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاة الباكر واجباً باحققال خصوصية

أيضا كقصص وجوبه عليه وعورض بأنه دعوى لادليل علمه الا انه لم يثبت وجوبه عليه حتى يحتاج الى تكلف هذا الجواب انتهى أو يقال كافي الاعم انه تشريع للامة بما يليق بالسنة في حقهم فصلا على الراحة لذلك وهو في نفسه واجب عليه فاحول الركوب فيه لمصلحة التشريع قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين ان الوتر لا يصلي على الراحة وهو خلاف السنة الثابتة ورواه هذا الحديث كلهم مدينون وفيه التعديث والعنعنة والقول وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أنس رضي الله عنه أنه سئل ١٦٤ أقنت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في) صلاة (الصبح قال نعم) فقت فيها

(فقبل أو قنت قبل الركوع) زاد الاسماعيل أو بعد الركوع (قال قنت بعد الركوع يسيرا) وقد بين عاصم في روايته مقدار هذا اليسير حيث قال فيها انما قنت بعد الركوع شهرا وهي ترد على البرماوي حيث قال كالكرماني أي زمانا قليلا بعد الاعتدال التام وقد صح انه لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا رواه عبد الرزاق والدارقطني وصححه الحاكم وثبت عن أبي هريرة انه كان يقنت في الصبح في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته وحكى العراقي ان من قال به من الصحابة في الصبح أبابكر وعمر وعثمان وعليا وأباموسى الأشعري وابن عباس والبراء ومن التابعين الحسن البصري وسعيد الطويل والربيع بن خيثم وسعيد بن المسيب وطاوس وغيرهم ومن الأئمة مالك والشافعي وابن مهدي والاوزاعي فان قلت روى أيضا عن الخلفاء الأربعة وغيرهم انهم ما كانوا يقنتون أجيب بأنه اذا تعارض اثبات

جتمع عليه ان على عهد ابن الزبير فآخر الخرج حتى تعالى النهار ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى ولم يصل للناس يوم الجمعة منذ كرت ذلك لابن عباس فقال أصاب السنة رواية الناسق وأبو داود بنحوه ~~ن~~ كن من رواية عطاء ولا يداود أيضا عن عطاء قال اجتمع يوم الجمعة ويوم المطر على عهد ابن الزبير فقال عبادان اجتمعا في يوم واحد بخمسة هما جدهما فلهما ركعتين بكرة لم يرد عليهما حتى صلى العصر حديث زيد بن أرقم أخرجه أيضا النسائي والحاكم وصححه علي بن المديني وفي اسناده اياس بن أبي رمله وهو مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده ببيعة بن الوليد وقد صحح أحمد بن حنبل والدارقطني ارساله ورواه البيهقي موصولا مقيدا باهل العوالي واسناده ضعيف وفعل ابن الزبير وقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وحديث عطاء رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه قال الحافظ وهو وهم منه نبه عليه هو وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا واسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر ورواه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال الحافظ قوله ثم رخص في الجمعة الخ فيه ان صلاة الجمعة في يوم العيد يجوز تركها وظاهر الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل وبين الامام وغيره لان قوله لمن شاء يدل على ان الرخصة تم كل أحد وقد ذهب الهادي والناصر والاخوان الى ان صلاة الجمعة تكون رخصة لغير الامام وثلاثة واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة وانا سمعوه ون فيه ان مجرد هذا الاخبار لا يصلح للاستدلال به على المدعى أعني الوجوب ويدل على عدم الوجوب ان الترخيص عام لكل أحد ترك ابن الزبير الجمعة وهو الامام اذ ذلك وقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وعدم الانكسار عليه من أحد من الصحابة وأيضا لو كانت الجمعة واجبة على البعض لكانت فرض كفاية وهو خلاف معنى الرخصة وحكى في البحر عن الشافعي في أحد قوليه وأكثر الفقهاء انه لا ترخيص لان دليل وجوبه المقتضى وأحاديث الباب ترد عليه م وحكى عن الشافعي أيضا ان الترخيص يختص بمن كان خارج المصر واستدل به بقول عثمان من أراد من أهل العوالي ان يصلي معنا الجمعة فليصل ومن أحب ان ينصرف فليكن ~~هـ~~ ولورده بان قول

ونفي قدم الاثبات على النبي وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عثمان لا يقنت الا اذا دعاه لقوم أو دعا على قوم وكأنه محمول على ما بعد الركوع بناء على ان المراد بالحصر في قوله انما قنت شهرا أي متواليا كذا في القسط لاني وأقول اثبات هذا في سنن الصلاة لم يأت دليل يدل عليه فان الاحاديث الواردة في هذا مصرحة باختصاصه بالنوازل وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله اذا نزلت بالمسلمين نازلة فبعد دعاه لقوم أو على قوم ولم يثبت غير هذا الا الدعاء المروي عن الحسن بن علي مرفوعا بلفظ اللهم اهدني الخ فان ذلك دعاء عمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يجعله في الوتر فهو من جملة الادعية الواردة في الصلاة فينبغي فعله فهو حديث قدس جاعة من الحفاظ ولا مقال فيه بما
 يوجب قدحاً ولا يفعل هذا الدعاء الا في هذا الموضع لا كما يفتي طائفة بعد الركوع في الركعة الثانية من صلاة الفجر فانه لم
 يدل على ذلك دليل كذا في السبل الجرار للشوكاني وقد اخرج الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه واحمد من حديث أبي
 مالك الاشجعي قال قلت لابي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ههنا
 بالسكوفة قرية من خمس سنين أ كانوا يقتنون قال اي بنى محمد بن عمرو في رواية ١٦٥ أ كانوا يقتنون في الفجر والنسائي

واقظه صليت خلف رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقنت
 وصليت خلف علي فلم يقنت ثم
 قال يا بني بدعة قال الحفاظ في
 التخصيص اسناده حسن ومنها
 عن أنس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قنت شهراً ثم تركه
 أخرجه أحمد وأخرج ابن خزيمة
 وصححه من حديثه ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت
 الا اذا دعا قوم أو دعا على قوم
 وأخرج مثله ابن حبان من
 حديث أبي هريرة وفي صحيح مسلم
 وغيره من حديث أنس قنت شهراً
 يدعو على حي من أحبياء العرب
 ثم تركه والاحاديث التي ذكر فيها
 القنوت مصرحة بأنه كان
 للتوازن كافي للصحيين وغيرهما
 من غير فرق بين الفجر وبين سائر
 الصلوات وأما حديث أنس
 الذي أخرجه البزار والحاكم ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى
 فارق الدنيا وأخرجه أيضاً
 من حديثه أحمد والبيهقي
 وأخرجه من حديثه عبد الرزاق
 والدارقطني وفي أسناده أبو جعفر

عثمان لا يخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله لم يزد عليه ما حتى صلى العصر ظاهره
 انه لم يصل الظهر وفيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المستوعبة لم يجب على من
 سقطت عنه ان يصلي الظهر واليه ذهب عطاء حتى ذلك عنه في البحر والظاهر انه يقول
 بذلك القائلون بان الجمعة الاصل وأنت خير بان الذي افترضه الله تعالى على عباده في يوم
 الجمعة هو صلاة الجمعة فايجاب صلاة الظهر على من تركها له ذراً ولو غسر عذر محتاج الى
 دليل ولا دليل يصلح للمسلم به على ذلك فيما أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان
 ساق الرواية المتقدمة عن ابن الزبير قلت انما وجه هذا انه رأى تقدم الجمعة قبل
 الزوال فتقدمها واجتأبها عن العبد انتهى ولا يخفى ما في هذا الوجه من التعسف

• (كتاب العيدين) •

العيد مشتق من العود فكل عود يعود بالسرور وانما يجمع على أعياد بالياء للفرق بينه
 وبين أعياد الخشب وقيل غير ذلك وقيل أصله عود بكسر العين وسكون الواو فقلت
 الواو ياء لانكسار ما قبلها مثل ميعاد وميقات وميزان قال الخليل وهو يوم يجمع
 كأنهم عادوا اليه وقال ابن الأثير يسمى عيد الاود في الفرح والمرح وقيل يسمى عيداً
 لان كل انسان يعود فيه الى قدر منزلته فهذا ايضاً وهذا يضاف وهذا يرحم وهذا يرحم
 وقيل يسمى عيد الشرف من العيد وهو محل كريم مشهور في العرب تنسب اليه الابل
 العيدية

• (باب التجهل للعيد وكرهه محل السلاح فيه الاطاحة) •

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وجد عمر حلة من استرق تباع في السوق فاخذها فأتى
 به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجعل بها للعيد والوفد
 فقال انما هذه لباس من لا خلاق له متفق عليه • وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده
 رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برد حبرة في كل عيد رواه
 الشافعي • وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح
 في أنفه فقدمه فلزقت قدمه بالركاب فزلت فزعتها وذلك يعني قبله الجراح لجهل يعوده

الرازي وفيه مقال وقال الهيثمي في مجمع الزوائد رجال حديث أنس المدكور موثقون وقال الحاكم صحيح لكن لا تقوم الحجة
 به لما تقدم وأيضاً فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به وقد أوضحنا هذا في شرحنا للمنتقى كذا في شرح الحصن الحصين للشوكاني
 وقال في شرح المنتقى واعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير شك وهي الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات فاحتج المنتبئون بصحح منها حديث البراء ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر رواه أحمد وصححه الترمذي وصححه وحديث أنس كان القنوت في المغرب

والفجر رواء البخاري ويحاجب بانه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم انما النزاع في استقرار مشروعيته فان قالوا لفظ كان يدل على استقرار المشروعية قلنا قد مناهن النورى ما حكاه عن جمهور المحققين انه لا يدل على ذلك سلفا فغايته مجرد الاستقرار وهو لا يشافي الترتيب آخر كما صرح بذلك الادلة بانه تركه على أن هذين الحديثين فيه - ما أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب فها هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر وأيضا في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء **١٦١** الأخيرة وصلاة الصبح فها هو جوابكم عن مدلول كان ههنا فهو جوابا

قالوا أخرج الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم واحد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه يفرعونية ثم تركها فما الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا وأقول الحديث في العيصين ولو صح هذا لكان قاطعا للنزاع ولصكته من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالتقوى وقال علي بن المديني انه يخطأ وقال أبو زرعة يهيم كذا وقال عمرو بن علي القلاس صدوق سفيان الحنظلي وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة ولكنه يخطئ وقد وثقه غير واحد وطه بن شاهاد ولكن في أسناده عمرو بن عبيد وليس بجمعة قال الحافظ ويعكره على هذا ما رواه الطلبي من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس أن قوما يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت شهرا أو احدى على

وقال الخياط لو تعلم من أصابك فقال ابن عمر انت أصبتني قال وكيف قال حملت السلاح و يوم لم يكن يحمل فيه وأدخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم رواء البخاري وقال قال الحسن ثم و ان يحملوا السلاح يوم عيدا لان يخافوا عدوا حديث جعفر بن محمد رواء الشافعي عن شيبه ابراهيم بن محمد عن جعفر و ابراهيم بن محمد المذكوري لا يخرج بما تفرد به ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس به كذا أخرجه الطبراني قال الحافظ فظهر ان ابراهيم لم يتفرد به وان رواية ابراهيم مرسله وفي الباب عن جابر عند ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برده الا حرق في العبد بن وفي الجملة قوله من استبرق في رواية البخاري رأى حلة سيرة والا - تبرق ما غلظ من الدياج والسيراة قد تم - دم الكلام عليه في اللباس قوله ابتع هذه فتجمل في رواية البخاري ابتع هذه فتجمل بها وفي رواية ابتع هذه وتجمل قرأه للعبد والوفد في لفظ البخاري للجمعة كان العبد قال الحافظ وكلاهما صحيح وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما قوله انما هذه لباس من لا خلافة له انطلق النصيب وفيه دليل على تحريم لبس الحرير وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في اللباس ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التجمل للعبد تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لعمر على أصل التجمل للعبد وقصر الانكار على من لبس مثل تلك الحلة اسكونها كانت حريرا وقال الداودي ليس في الحديث دلالة على ذلك وأجاب ابن بطال بانه كان معهودا عندهم ان لباس المرأة حسن ثياب للجمعة وتبعه ابن التين والاستدلال بالتقرير أولى كما تقدم قوله برد حبرة كغلبة ضرب من برود العين كما في القاموس قوله أخص قدمه الاخضر باسكان الخاء المحجمة ورفع الميم بهما صادمه له باطن القدم ومارق من أسفلهما وقيل هو ما لا تصيبه الارض عند المشي من باطنها قوله بالكتاب أي وهي في راحته قوله فتزعموا ذكر الضمير وتغامع انه أعاده على السنان وهو مذكور لانه أراد الحسيدة ويحتمل انه أراد القدم قوله فبلغ الخياط أي ابن يوسف الثقفي وكان اذذاك أميراعلى الخياط وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير سنة ثلث وسبعين قوله فجاء يعوده في رواية البخاري بفعل يعوده وفي رواية الاسماعيلي فاقام قوله لو تعلم لولا لقي ويحتمل ان تكون شرطية والجواب محذوف لدلالة السياق عليه ويرجح ذلك ما أخرجه ابن سعد بلفظ لو تعلم

أحياء من المشركين وقيس وان كان ضعيضا لكانه لم يتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلفت الاحاديث عن أنس واضطربت فلا تقوم مثل هذا حجة اذا انقضت هذه الحجت ان الحق ما ذهب اليه من قال ان القنوت مختص بالتوازل وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لا يختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ لا يقنت الا أن يدعو لاحد أو يدعو على أحد وأصل في البضلى وقد حاول جماعة من

حذف الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائل وحاصل ما هرفنا له وقد ذهب إلى عدم مشروعيته في الصبح أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في جامعه وقد طول البحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنن وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فإنه إنما قنن عند الزوال للدعاء لقوم وللدعاء على آخرين ثم ترك لما قدم من دعائهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعائهم وجاءوا ثابطين وكان قنوته أمارض فلما زال ترك القنوت وقال ١٦٧ في غضون ذلك البحث أن أحاديث

أنس كلها صحيح يصدق بعضها بهما ولا تناقض وحمل قول أنس مازل يقنن حتى فارقت الدنيا على إطالة القيام بعد الركوع وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل فإنه إنما سأله عن قنوت الفجر فأجابه عما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال وهو لم يزل كان يدعو ربه ويثني عليه ويعجده في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه بل قريب فحسن لأنشك ولا ترتاب أنه لم يزل يقنن في الفجر حتى فارقت الدنيا ولم يصار القنوت في أسان النكحها أكثر الناس هو الدعاء المعروف اللهم اهديني فيمن هديت الخ وسعوا أنعم لم يزل يقنن في الفجر حتى فارقت الدنيا وكذلك الخفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة صلوا القنوت في أقطب الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى صحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نازعهم فيه جمهور

من أصحابك عاقبناه وله من وجه آخر لو أعلم الذي أصابك لضربت عنه قوله أنت أصبت في نسبة الفعل إلى الجراح لكونه سببا فيه وحكي الزبيري أنساب ابن عبد الملك لما كتب إلى الجراح أن لا يخالف ابن عمر شق عليه وأمر رجلا معه بحرية يقال أنها كانت مسعومة فلهو ذلك الرجل به فامر الحرب على قدمه فرض منها أيا ما تم مات وذلك في سنة أربع وسبعين وقد افهم هذه القصيدة في الفخ ولم يتعقبهم أو صدور من غير بعد من الجراح فإنه ما أحب الإفاعيل التي تبكي لها عيون الإسلام وأهله قوله سمعت السراح أي فتبعك أصحابك في حمله قوله في يوم لم يكن يحمل فيه هذا حمل الدليل على كراهة حمل السلاح يوم العيد وهو مبنى على أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء للمجهول لحكم الرفع وفيه خلاف معروف في الأصول نقوله قال الحسن ثم وان يحملوا السلاح قال الحافظ لم اتف عليه موصولا إلا ابن الأثير قد ذكر نحوه عن الحسن وفيه تقييد لا طلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل وقد ورد مثله من فروع مقيد أو غير مقيد فروى عبد الرزق بإسناد مرسل قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العيد إلا أن يكون بحضرة العدو وهذا كله في العيدين فأما الحرم فروى مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمل السلاح بمكة وبمكة في الجمع بينه وبين أحاديث دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة بالسلاح في باب الحرم يتقلد بالسيف من كتاب الحج

(باب الخروج إلى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء)

(عن علي بن عمار السلمي رضي الله تعالى عنه قال من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا وان يا كل شيئا قبل أن يخرج رواء الترمذي وقال حديث حسن * وعن أم عطية رضي الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نخرجهن في الفطر والأضحو العواتق والخيض وذوات الخدور فأما الخيض فيه تزلن الصلاة وفي لفظ المصلي ويشهدن الخيود دعوة المسلمين قلت يا رسول الله أحدنا لا يكون لها جلباب قال لتلبسها أختها من جلبابها رواء الجماعة وليس للنساء في أمر الجلباب ولم وأبي داود في رواية والخيمر

العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله وغاية ما روى في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واخطأ به محمل حسن انتهى كلامه شرح المتقي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل عاصم بن سليمان الأحول عن القنوت الظاهر أن أنسا ظن أن عاصم سأله عن مشروعيته (فقال) له (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عاصم (قلت) له هل كان محله (قبل الركوع أو بعده قال قبله) أي لأجل التوسعة لا لإزالة المسبوق كذا قرأ المهلب وهو مذهب المالكية وتعبه ابن المنير بأن هذا إياها نهيته عن

اطالة الامام في الركوع ليدركه الداخل ونوقض بالقضو وامام قوم محصورين (قال) أي عاصم (فان فلانا) قال في الفقه لم أقف على قسمة هذا الرجل صريحا ومثقل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة فان فيها سأل محمد بن سيرين أن سارضى الله عنه (أنجبرني) بالافراد (عندك المني) وللعموي كائنا قلت) انه (بعد الركوع نقال كذب) أي أخطأ ان كان أخبرك ان القنوت بعد الركوع دائما وأنه في جميع الصلوات وأهل الجواز يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطا وعند ابن ماجه من رواية جده عن أنس انه سئل ٦٨ عن القنوت فخط قبل الركوع وبعده قال في الفقه اسناده قوي وروى ابن

المذموم من طريق أخرى عن أنس ان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنوتوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن جده عن أنس ان أول من جعل القنوت قبل الركوع أي داود عثمان لكي يدرك الناس الركوع ومجموع ما جاء عن أنس من ذلك القنوت للعبادة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك وأما الغير الحاجة فالصحيح عنه انه قبل الركوع وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر انه من الاختلاف المباح كذا في الفقه (اتفقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهرا) ورجح الشافعي انه بعد الركوع الحديث أي هريرة قال أنس (أراه) بالضم أي أظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم (كان يبعث قوما) من أهل الصفة (يقال لهم القراء) حال كونهم (زهاء) بضم الزاي وتخفيف الهاء عدد وادى مقدار (سبعين رجلا) إلى قوم مشركين (أهل نجد من بني عامر) وكان رأسهم أبو براء عامر بن مالك المعروف بلعاب

يكن خلف الناس يكبرون بتكبيرهم وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه كان اذا غدا إلى المصلي كبر فرفع صوته بالتكبير وفي رواية كان يغدو إلى المصلي يوم الفطر اذا طلعت الشمس فكبر حتى يأتي المصلي ثم يكبر بالمصلي حتى اذا جلس الامام ترك التكبير رواهما الشافعي حديث علي أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده الحرث الاعور وقد اتفقوا على انه كذاب كما قال النووي في الخلاصة ودعوى الاتفاق غير صحيحة فقد روى عثمان ابن سعيد الدارمي عن ابن معين انه قال فيه ثقة وقال النسائي مرة ليس به بأس ومرة ليس بالقوي وروى عباس الدوري عن ابن معين انه قال لا بأس به وقال أبو بكر بن أبي داود كان ألقه الناس وأقرض الناس واحسب الناس تعلم القرائن من علي نعم كذبه الشعبي وأبو اسحق السبيعي وعلي بن المديني وقال أبو زرعة لا يحتج به وقال ابن حبان كان غالبا في التشيع واهيا في الحديث وقال الدارقطني ضعيف وضرب يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على حديثه قال في الميزان والجمهور على توهين أمره في الحديث الحديث في الابواب قال وحديثه في السنن الاربع والنسائي مع توهين الحديث احتج به وقوى أمره قال وكان من أوعية العلم وفي الباب عن ابن عمر عند ابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج إلى العبد ماشيا ويرجع ماشيا وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العسري كذبه أحمد وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي متروك وقال البخاري ليس ممن يروى عنه وعن سعد القرظ عند ابن ماجه أيضا بنحو حديث ابن عمر وفي اسناده أيضا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده وقد ضعفه ابن معين وأبو سعد بن عمار قال في الميزان لا يكاد يعرف وجده عمار بن سعد قال فيه البخاري لا يتابع على حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وعن أبي رافع عند ابن ماجه أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي العبد ماشيا وفي اسناده منديل بن علي ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع ومنديل متكلم فيه وقد ضعفه أحمد وقال ابن معين لا بأس به ومحمد قال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشي وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى العبد ماشيا ويرجع في طريق غير الطريق الذي خرج منه وفي اسناده خالد بن الياس ليس

الاسنة ليدعوهم إلى الاسلام ويقرأ عليهم القرآن فلما نزلوا بتر معونة فصددهم عامر بن الطفيل في أحيائهم رعل بالقوى وذكو ان وعصية فقاتلهم فلم ينج منهم الا كعب بن زيد الانصاري وذلك في السنة الرابعة من الهجرة (دون أولئك) المذمور عليهم المبعوث اليهم (وكان بينهم) أي بين بني عامر المبعوث اليهم (وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد) فغدروا وقتلوا القراء (فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في الصلوات الخمس (شهرا) متتابعا (يدعوهم اليهم) أي في كل صلاة اذا قال سمع الله لمن حده من الركعة الأخيرة بواه أبو داود والحاكم واستنيط منه ان الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع

الصلاة ورواه هذا الحديث الاربعة كلهم بصريون وفيه التصديق والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والجنائز والجزية والذهوات ومسلم في الصلاة (وفي رواية عنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهرا يدعو على رعل وذكوان) بكسر الراء وفتح الذال غير منصرف قبلتان من سليم قتلوا القراء فقد صرح قنونه صلى الله عليه وآله وسلم على قتالهم شهرا أو أكثر في صلاة مكتوبة فان نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو غط أو وباء أو جراد أو نحوها استحب القنوت في سائر المكتوبات ورواه هذا الحديث ما بين بصري ١٦٩ وكوفي وفيه رواية تابعي عن تابعي وفيه التصديق والمنة

والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (أيضا قال كان القنوت) أي في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة المغرب والفجر) لكونهما طرقي النهار لزيادة شرف وقتيهما رجاء اجابة الدعاء حتى نزل ليس لك من الامر شيء فترك الا في الصبح كما مر عن أنس كذا قرره البرماوي كالكرمانى كما تقدم وتعقب بان قوله الا في الصبح يحتاج الى دليل والافهونسخ فيه ما وقال الطحاوي أجمعوا على نسجه في المغرب فيكون في الصبح كذلك انتهى وقد عارضه بعضهم فقال قد أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك فيمسك بها أجمعوا عليه حتى ثبت ما اختلفوا فيه وقد قدما ما هو الحق في ذلك فليكن منك على بال ولما ثبت ان المغرب وتر النهار ثبت في وتر الليل بجامع ما بينهما

بالقوى كذا قال الزاروق قال ابن معين والبخاري ليس بشي وقال أحمد والنسائي متروك وحديث أم عطية أخرجه من ذكر المصنف وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج بناته ونسائه في العيدين وفي اسناده الطحاوي بن اوطاة وهو مختلف فيه وقدر واه الطبراني من وجه آخر وعن جابر عند أحمد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج في العيدين ويخرج أهله وفي اسناده الطحاوي المذكور وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للنساء نصيب في الخروج الا مضطرة ليس لها خادم الا في العيدين الاضحية والفطر وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك وعن ابن عمر بن العاص عند الطبراني أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بانخراج العواتق والحبيص وفي اسناده يزيد بن شداد وعتبة بن عبد الله وهما مجهولان قاله أبو حاتم الرازي وعن عائشة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند انهما قالت قد كانت الكعاب يخرج لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خدرها في الفطر والاضحية قال العراقي ورجال رجال الصحيح ولكنه من رواية أبي قلابة عن عائشة وقد قال ابن أبي حاتم انها مرسله وفيه ان أبا قلابة أدركه على ابن أبي طالب عليه السلام وقد قال أبو حاتم ان أبا قلابة لا يعرف له تدليس ولعائشة حديث آخر عند الطبراني في الاوسط قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تخرج النساء في العيدين قال نعم قبل قال عواتق قال نعم فان لم يكن لها ثوب تلبسه فلتلبس ثوب صاحبته وفي اسناده مطيع بن ميمون قال ابن عدي له حديثان غير صحيحين قال العراقي وله هذا الحديث فهو ثالث وقال فيه علي بن المديني ذلك شيخ عندنا ثقة وعن عمرة أخت عبد الله بن رواحة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وجب الخروج على كل ذات نطق زاد أبو يعلى يعني في العيدين وقال فيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو من رواية امرأة من عبد القيس عنها والاثري الذي ذكره المصنف عن ابن عمر أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي مرفوعا وموقوفاً وصحح وقفه قوله من السنة أن يخرج ما شيا فيه مشروعية الخروج الى صلاة العيد والمشى اليها وترك الركوب وقد روى الترمذي ذلك عن أكثر أهل العلم وحديث الباب وان كان ضعيفا فإذ ذكرنا من الاحاديث الواردة بعنه تقويه وهذا احسنه

٢٢ نيل من التزينة وهذا وجه ايراد البخاري لهذا الحديث في أبواب الوتر مع أنه قد ورد الامر صريحا في الوتر فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهديني هديت وعافني عافيت وتولني توليت وبارك لي فيما أعطيت وفقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت الحديث وصححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري وقد صرح انه صلى الله عليه وآله وسلم كنت قبل الركوع أيضا لکن رواة القنوت بعده أكثر واحفظ فهو أولى وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر

الروايات عنهم وأكثروا قال الكوفيون لا تقوم الا في الوتر قبل الركوع انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وشامي وفيه التصديق والاختبار والعنفنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة قال في القم وظهري ان الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع ان السجود مظنة الاجابة كما ثبت أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وثبت الامر بالدعاء فيه - ١٧٠ - المطلب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الامام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم اتفقوا على انه يجهر به بخلاف القنوت في الصبح * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاستسقاء)

اي طلب سقي الماء من الغير لانه يفسر أو الغير وشرعا طلبه من الله ذي الكرم عند حصول الجذب على وجه مخصوص والاستسقاء ثلاثة أنواع أحدها أن يكون بالدعاء مطلقا فرادى ومجموعة وثانيها أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافذة خلافا لما وقع للنفوس في شرح مسلم من تعييده بالفرائض وفي خطبة الجمعة وثالثها وهو الأفضل أن يكون بالصلاة والخطبتين وبه قال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد وعن أحمد لا خطبة وانما يدعو ويكثر الاستغفار والجهور على سنية الصلاة وهو الحق خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في شهر رمضان سنة ست من الهجرة الى المصلى بالعصراء لانه أبلغ في التواضع وأوسع للناس وحكي ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والبروز الى ظاهر المصلى لكن حكي

الترمذي وقد استدلل العراقي لاستحباب المشي في صلاة العبد بعموم حديث أبي هريرة لم ينفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتيت الصلاة فأقوها وأنتم تمشون فهذا عام في كل صلاة تشرع فيها الجماعة كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين والمكسوف والاستسقاء قال وقد ذهب أكثر العلماء الى انه يستحب أن يأتي الى صلاة العبد ماشيا من الصحابة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ومن التابعين ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ومن الائمة سفيان الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم - م - وروى عن الحسن البصري انه كان يأتي صلاة العبد راكبا ويستحب أيضا المشي في الرجوع كافي حديث ابن عمر وسعد القرظ وروى البيهقي في حديث الحرث عن علي انه قال من السنة أن تأتي العبد ماشيا ثم تركب اذا رجعت قال العراقي وهذا أمثل من حديث ابن عمر وسعد القرظ وهو الذي ذكره أصحابنا يعني الشافعية قوله وأن يأتي كل فيه استحباب لا كل قبل الخروج الى الصلاة وهذا محتمل بعبد الفطر وأما عبد الفطر فغيره لا كل حتى يأتي كل من أخصيته لما سيأتي في الباب الذي بعده هذا قوله العوائق جمع عائق وهي المراء الشابة أول ما تدرك وقيل هي التي لم تبز من واليهما ولم تزوج بعد ادراكها وقال ابن دريد هي التي قاربت البلوغ قوله وذوات الخدور جمع خدر بكسر الخاء الموحدة وهو ناحية في البيت يجعل عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر وهي المخدرة أي خدرت في الخدر قوله لا يكون لها جلباب الجلباب بكسر الجيم وبفتح الراء الموحدة وسكون اللام قبل هو الأزار والرداء وقيل المحفة وقيل المقنعة تغطي بها المرأة رأسها وظهرها وقيل هو الخمار والحديث وما في معناه من الأحاديث قاضية بمشروعية خروج النساء في العيدين الى المصلى من غير فرق بين البكر والثيب والشابة والجهوز والمائض وغيرها ما لم تكن معندة أو كان في خروجها فتنة أو كان لها عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها ان ذلك مستحب وجعلوا الامر فيه على التسبب ولم يفرقوا بين الشابة والجهوز وهذا قول أبي حامد من الخنابلة والبرجاني من الشافعية وهو ظاهر اطلاق الشافعي القول الثاني التفرقة بين الشابة والجهوز قال العراقي وهو الذي عليه جمهور الشافعية تبع النص الشافعي في المختصر والقول الثالث انه جائز غير مستحب لهن مطلقا وهو ظاهر كلام الامام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة والرابع انه مكروه وقد حكاه

الترمذي

القرطبي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يستحب الخروج وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة

(يستسقى) أي يريد الاستسقاء (وحول ردائه) عند استقباله القبلة في أثناء الاستسقاء فجعل يمينه يساره وعكسه قال في القم وقد اتفق علماء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وانما ركعتان الاماروى من أبي حنيفة - م - انه قال يبرزون للدعاء والتضرع وان خطب لهم فحسن ولم يعرف الصلاة هذا هو المشهور عنه ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والترك انتهى وليس في هذا الحديث ذكر الصلاة ورواه مدينون الاشيج البخاري وشيخه ~~كوفي~~ فيان وفيه تابعي من تابعي

والحديث والمعنة والقول واخرجه البخاري ايضا في الاستسقاء والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وفي رواية عنه) أي عن عبد الله بن زيد (قال وصلي) أي بالناس (ركعتين) كما يصلي في العيدين رواه ابن حبان وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وقيل أنه أن يكبر في أول الأولى سبعا وفي الثانية خمساً ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرة من مسجداً مدهلاً ويقرأ جهراً في الأولى وفي الثانية اقتربت الساعة أو سبع والغاشية واستدل الشيخ أبو اسحق في المذهب بما رواه الدارقطني أن مروان أرسل إلى ابن عباس ١٧١ يسأله عن سنة الاستسقاء فقال سنة الصلاة

كالصلاة في العيدين إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قابلهما بفعل عينه يساره ويساره عينه ومضى ركعتين كبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ سبع اسم ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل أتاك وكبر خمس تكبيرات لكن قال في المجموع أنه حديث ضعيف نعم حديث ابن عباس عند الترمذي ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيدين أخذ بظاهره الشافعي فقال يكبر فيهما كما يكبر في العيدين وذهب الجمهور إلى أن يكبر فيهما تسكيرة واحدة للأحرام كما تراهم يفعلون وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد لحديث الطبراني في الأوسط عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة واستقبل القبلة وحول رداءه ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تسكيرة وأجابوا عن قوله في حديث الترمذي كما يصلي في العيدين يعني في العدد والجهار بالقراءة وكون الركعتين في الخطبة ومذهب الشافعية

الترمذي عن الثوري وابن المبارك وهو قول مالك وأبي يوسف وحكام ابن قدامة عن النضوي ويحيى بن سعيد الأنصاري وروى ابن أبي شيبه عن النضوي أنه ~~ذكره~~ للشافعية أن يخرج إلى العيد القول الخامس أنه حق على النساء الخروج إلى العيد حكاه القاضي عباس عن أبي بكر وعلي وابن عمر وقد روى ابن أبي شيبه عن أبي بكر وعلي أنه ما قاله حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين انتهى والقول بكراهة الخروج على الإطلاق رد للاحاديث الصحيحة بالأراء الفاسدة ومخالف للشواهد بأباه صريح الحديث المتفق عليه وغيره قوله يكبر مع الناس وكذلك قوله يشهدن الطير ودعوة المسلمين بردهما قاله الطحاوي أن خروج النساء إلى العيد كان في صدر الإسلام لتكثير السواد ثم نسخ وأيضاً قد روى ابن عباس خروجهن بعد فتح مكة وقد أفتت به أم عطية بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة كما في البخاري قوله إذا غدا إلى المصلي كبر فيه أن صحره فدل على مشروعية التكبير حال المنى إلى المصلي وقد روى أبو بكر النجاد عن الزهري أنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر فيكبر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي وهو عند ابن أبي شيبه عن الزهري مرسلًا بلفظ فإذا قضى الصلاة قطع التكبير وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً زينا أعيادكم بالتكبير واستناده ضريب كما قال الحافظ وقد روى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع صوته بالتكبير والتحليل حال خروجه إلى العيد يوم الفطر حتى يأتي المصلي وقد أخرجه أيضاً الحافظ كما قال البيهقي وهو ضعيف وأخرجه موقراً على ابن عمر قال وهذا الموقوف صحيح قال الناصر أن التكبير الفطر واجب لقوله تعالى ولتكملاوا للعدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولا تكفروا بالله سنة وهو من خروج الإمام من بيته للصلاة إلى ابتداء الخطبة عند الأكرع وسألت الكلام على تكبير التشريق

• (باب استحباب ألا كل قبل الخروج في الفطر دون الأضحية) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا رواه أحمد والبخاري وعن بريدة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحية

والمالكية أنه يجتنب بعد الصلاة لحديث ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب (عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمستضعفين من المؤمنين وعلى مضر تقدم) قبل حديث فضل السجود الطويل (وقال في آخر هذه الرواية) هذا (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) قال في الفتح هذا حديث آخر وهو عند المصنف يعني البخاري بالاستناد المذكور وكانته سمعه هكذا فأورده كما سمعه وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقسط ينبغي أن يخص من كان

محار بادون من كان مسالماً (غفار) بكسر الغين المجهمة ومخفيف الفاء أبو قبيلة من كاتبة (غفر الله لها) فيه دعاء بما يشق من الادم ~~كان~~ يقول لاحد احد الله عاقبتك واهل اعداك الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر ومنه قوله تعالى واسات مع سليمان وفي المغازي عند البخاري عصية عصت الله ورسوله (واسلم) قبيلة من خزاعة (سالمها الله) تعالى من المسألة وهي ترك الحرب أو بمعنى سلمها وهل هو انشاء دعاء أو خبر رأيان وانما خص هاتين القبيلتين بالدعاء لان غفارا أسلموا قديماً وأسلموا ١٧٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اسألي الزنا هذا الدعاء كله كان في صلاة

الصبح (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس) أى من قريش (ادباراً) عن الاسلام وفي تفسير الدخان ان قريشاً لما أبطوا عن الاسلام (قال اللهم) ابعث أوساطهم (سبعاً) من السنين وروى بالرفع أى مطاوي منكم فيهم سبع (كسبع يوسف) التي أصابهم فيها القمط وأضيفت الى يوسف امكونه الذي أنذر بها قومه أو لكونه قام بأمر الناس فيها (فأخذتهم) أى قريشاً (سنة) أى خط وجذب (حمت) أى استأصلت وأذهبت (كل شئ) من النبات حتى خلت الارض منه (حتى أكلوا) وفي رواية حتى أكلنا والاول هو الوجه (الجلود والميتة والجيف) بكسر الجيم وفتح الياء جثة الميت اذا أراح فهو أخس من مطلق الميتة لانها مالم تنك (ويظهر أحدهم) وفي رواية أحدهم والاول هو الصواب (الى السماء) فيرى الدخان من الجوع) لان الجائع

حتى يرجع رواء ابن ماجه والترمذي وأحمد وزاد في كل من أخصيته ولمالك في الموطا عن سعيد بن المسيب ان الناس كانوا يؤمرون بالآكل قبل الغدو يوم الفطر الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي الباب عن علي بن عبد الرحمن عن ابن ماجه وقد تقدم وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير والدارقطني بلفظ من السنة أن لا يخرج حتى يطعم ويخرج صدقة الفطر وفي اسناده الخجاج بن ارطاة وهو مختلف فيه وفي لفظ من السنة أن يطعم قبل ان يخرج رواء البزار قال العراقي واسناده حسن وفي لفظ ان ابن عباس قال ان استطعتم أن لا يغدوا أحدكم يوم الفطر حتى يطعم فليفعل رواء الطبراني وعن أبي سعيد عند أحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر قبل الخروج قال العراقي واسناده جيد زاد الطبراني من وجه آخر وبأمر الناس بذلك وعن جابر بن سمرة عند البزار في مسنده قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم الفطر أكل قبل ان يخرج سبع تمرات واذا كان يوم الاضحى لم يطعم شيئاً وفي اسناده ناصح أبو عبد الله وهو لين الحديث وقد ضعفه ابن معين والفلاس والبخاري وأبو داود وابن حبان وعن سعيد بن المسيب مرسل عند مالك في الموطا باللفظ الذي ذكره المصنف وعن صفوان بن سليم مرسل عند الشافعي ان الرجل كان يطعم قبل أن يخرج الى الجبابة ويأمر به وعن السائب بن يزيد عند ابن أبي شيبة قال مضت السنة أن نأكل قبل أن تغدو يوم الفطر وعن رجل من الصحابة عند ابن أبي شيبة انه كان يؤمر بالآكل كل يوم الفطر قبل أن نأكل المصلي وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يغدي أصحابه من صدقة الفطر قوله كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات لفظ الاسماعيلي وابن حبان والحاكم ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً وأقل من ذلك أو أكثر وترا وهي أصرح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة في الآكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد فكأنه أراد سد هذه الذريعة وقال غيره لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مباداة الى امتثال امر الله سبحانه أشار الى ذلك ابن أبي

حزوة

برى بينه وبين السماء كهية الدخان من ضعف بصره (فاتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابوسفیان)

مضرب من ضرب (فقال يا محمد انك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك) ذوى رحمتك (قد هلكوا) أى من الجلب والجوع بدعائك (فادع الله لهم) لم يقع في هذا السياق انهم نعوذ بالله من سوء ما فعلوا فاستسقى لهم فسقوا (قال الله تعالى فارتقب) أى انتظر يا محمد عذابهم (يوم تأتي السماء بدخان مبين الى قوله عائدون) أى الى الكفر (يوم ينطش البطحة الكبرى) زاد الاصيل انما منتقمون (فالبطحة يوم بدر) لانهم لما التجروا اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا ادع الله

أن يكشف عنافتهم من بك فدعا وكشف ولم يؤمنوا انتقم الله منهم يوم بدر وعن الحسن البطشنة الكبرى يوم القيامة والاول
أولى قال ابن مسعود (وقدمت الدخان) وهو الجوع (والبطشنة والزام) بكسر اللام القتل (وآية) أول سورة (الروم)
وروجه ادخال هذا الحديث هنا التنبيه على انه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقمح على الكافرين
لان فيه اضعافهم وهو كفيع للمسلمين فقد ظهر من ثمره ذلك التجاؤهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعولهم برفع القمط
ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون الا جريرا فراهي وفيه الحديث ١٧٣ والعنونة والقول وأخرجه البخاري

في الاستسقاء أيضا وفي التفسير
ومسلم في التوبة والترمذي
والنسائي في التفسير (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال ربما
ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر الى
وجه النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يستسقي) زاد
ابن ماجه على المنبر (فما ينزل
حتى يجيش كل ميزاب) من جاش
يجيش اذا هاج وهو كثافة عن كثرة
المطر والميزاب ما يسيل منه الماء
من موضع عال (وهو قول أبي
طاب وأبيض) بفتح الضاد
تقديره رب أبيض أو أعف أبيض
أو أخض والرابع انه بالنصب
عطفاء على قوله سيدا في البيت
الذي قبله (يستسقي) مبنيا
لامه قول أي يستسقي الناس
(الغمام) أي السحاب أي المطر
(بوجهه) الكريم (ثم قال البيهقي)
أي يكفيم بافضاله أو يطعمهم
عند الشدة أو يجادهم ومطوهم
أو مغشهم وهو بكسر الناء
صفة لا يبيض (عصمة) أي مانع
(للارامل) يمتنعهم عما يضرهم جمع
أرملة وهي الفقيرة التي لا زوج

حزة وقال ابن قدامة لانعلم في استحباب تجهيل الا كل يوم الفطر اختلافا كذا في الفتح
قال الحافظ وقد روى ابن أبي شيبه عن ابن مسعود التخييفه وعن القضي أيضا مثله
قال والحكمة في استحباب القرية لما في الخلوص من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم
ولان الخلوص يوافق الايمان ويعصيه المنام ويرق القلب وهو أسمر من غيره ومن ثم
استحب بعض التابعين أن يقطر على الخلوص كالعسل ورواه ابن أبي شيبه عن معاوية
ابن قرة وابن سيرين وغيرهما وقد أخرج الترمذي عن سلمان اذا أفطر أحدكم فليفطر
على تمر فانه بركة فان لم يجد فليفطر على ما فانه طهور قوله ويا كاهن وتراه هذه الزيادة
أوردها البخاري ثم ما وصلها أحمد بن حنبل وغيره والحكمة في جعلهن وترا الاشارة
الى الوحدانية وكذلك كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أموره تبرك بذلك
كذا في الفتح قوله ولا يابا كل يوم الاضحية حتى يرجع في رواية للترمذي ولا يطعم يوم
الاضحية حتى يصلي ورواه أبو بكر الاثرم بلان حتى يصلي وقد خصص أحمد بن حنبل
استحباب تأخير الاكل في عيد الاضحية عن له ذبيح والحكمة في تأخير الفطر يوم الاضحية
انه يوم تشرع فيه الاضحية والا كل منها فشرع له أن يكون فطره على شئ منها قاله ابن
قدامة قال الزين بن المنبر وقع أكله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من العيدين في الوقت
المشروع لاخراج صدقة ما الخاصة بهم ما فخرج صدقة الفطر قبل الغد والى المصلي
واخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها

(باب مخالفة الطريق في العيد والتعبد في الجامع للعدو)

(عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا كان يوم عيد خالف
الطريق ورواه البخاري * وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه ورواه أحمد ومسلم والترمذي
* وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم
رجع في طريق آخر ورواه أبو داود وابن ماجه) حديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم وقد عزاه المصنف الى مسلم ولم نجد له موافقا على ذلك ولا رأينا الحديث في
صحاح مسلم وقد رجع البخاري في صحيحه حديث جابر المذكور في الباب على حديث أبي

لها والارمل الرجل الذي لا زوج له قال الشاعر هدى الارامل قد قضيت حاجتها * فمن لحاجة هذا الارمل المذكور
نم استعماله في الرجل عجزا لانه لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال قال ابن رشيد يحفل أن يكون أراد بالترجمة
الاستدلال بطريق الاولى لانهم اذا كانوا يسألون الله به فيستقيم فاحرى أن يقدموه للسؤال انتهى قال في الفتح وهو حسن
وقال القسطلاني مطابقة هذا للترجمة من قوله يستسقي ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم الا عن سؤال وهذا موضح
ببائنه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه الشريف وأصرح من ذلك رواية البيهقي في دلائله عن أنس قال جاء عرابي

الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله آتيناك وما لنا بغير يقط ولا صبي يقط فقام صلى الله عليه وآله وسلم يجر زده
حق سعد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال لو كان أبو طالب حيا لقرت عينه من يشدنا قوله فقام على فقال
يا رسول الله كأنك أردت قوله وأيضا الخ وهذا البيت من قصيدة جليظة بليغة من بحر الطويل وعدة أبيات مائة بيت
وعشرة أبيات قالها لهما لا قريش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحوه وأما من يريد الاسلام أخرج ابن عساكر عن
جلهمة بن عرقطة قال قدمت مكة وهم في غط ١٧٤ فقالت قريش يا أبا طالب أخط الوادي وأجذب العيال فهل تاستسقي

تخرج أبو طالب ومعه غلام يعني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كأنه شمس دجن تجلت عن صحابة
قمت وحوله أغيلة فاخذ أبو
طالب فالصق ظهره بالكعبة
ولاذا الغلام وماني السماء قرعة
فأقبل الصحاب من ههنا وههنا
وأغمدقوا غمدوق وانفجروا
له الوادي وأخضب النجادي
والبادي وفي ذلك يقول أبو
طالب وأيضا الخ قال في الفتح
ويحـ قل أن يكون أبو طالب
مدحـ بذلك ما رأى من مخايل
ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه
وفي حديث ابن مسعود ما يشعر
بان سؤال أبي سفيان للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء
وقع بمكة وذكر ابن التسين أن في
شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه
كان يعرف نبوة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما
أخبر به بغير أو غيره من شأنه
وفيه نظر لما روى عن ابن مسعود
أن أنشاد أبي طالب لهذا الشعر
كان بعد البعث ومعرفة أبي
طالب بنبوة رسول الله صلى الله

هريرة وقال انه أصح وحديث ابن عمر رجال اسناده عند ابن ماجه ثقات وكذلك عند
أبي داود رجاله رجال الصحيح وفيه عبد الله بن عمر العـ مـ رى وفيه مقال وقد أخرج له مسلم
وقد رواه أيضا الحـ كم وفي الباب عن أبي رافع عند ابن ماجه وقد تقدم في باب الخروج
الى العيد ماشيا وعن سعد بن أبي وقاص عند البراري مسنده وقد تقدم أيضا هذا النوع عن
بكر بن مبشر عند أبي داود قال كنت اغدوم مع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
الفطر ويوم الاضحية فنسلك بطن بطحان حتى نأى المصلى فنصلى مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثم ترجع من بطن بطحان الى بيتنا قال ابن السكـ ن واسناده صالح
وعن سعد القرظ وقد تقدم في باب الخروج الى العيد ماشيا أيضا وعن عبد الرحمن بن
سائب عند الطبراني في الكبير قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتي العيد يذهب
في طريق ويرجع في آخر وفي اسناده خالد بن الياس وهو ضعيف وعن معاذ بن عبد الرحمن
التميمي عن أبيه عن جده عند الشافعي انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرجع من
المصلى في يوم عيد فسلط على النصارى من أسفل السوق حتى اذا كان عند مسجد
الاعرج الذي هو موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فح أسلم فدعاهم انصرف قال
الشافعي فأحب أن يصنع الامام مثل هذا وان يقف في موضع فيدعو الله مستقبلا
القبلة وفي اسناد الحديث ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وثقه الشافعي وضعفه الجمهور
وأحاديث الباب تدل على استحباب الذهاب الى صلاة العيد في طريق والرجوع في طريق
أخرى للامام والمأموم وبه قال أكثر أهل العلم كما في الفتح وقد اختلف في الحكمة في
مخالفته صلى الله عليه وآله وسلم الطريق في الذهاب والرجوع يوم العيد على أقوال
كثيرة قال الحافظ اجتمع لي منها أكثر من عشرين قولاً قال القاضي عياض الوهاب
المالكى ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة اه قال في الفتح فمن
ذلك انه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سلكهما من الجن والانس وقيل ليسوى
بينهم ماني منزلة الفضل بمروره أو في التبرك به أو لتشم رائحة المسك من الطريق التي
يمر بها لانه كان معروفا بذلك وقيل لان طريقه الى المصلى كانت على العين فلورجع منها
لرجوع الى جهة الشمال فرجع من غير ها وهذا يحتاج الى دليل وقيل لاظهار شعار
الاسلام فيهما وقيل لاظهار ذكر الله تعالى وقيل ليغيب المنافقين واليهود وقيل ليرهبهم

عليه وآله وسلم جاءت في كثير من الاخبار وتعمد بها الشيعة في أنه كان مسلما ورايت لعل بن حمزة بكثرة
البصري جزأ جمع فيه شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كل مسلم وانته مات على الاسلام وان الحشوية تزعم انه مات كافرا
وانهم لذلك يستهزون لانه ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه وقد ثبت فساد ذلك في ترجمة أبي طالب
في كتاب الاصلية التيمى (عن عمرو بن الخطاب رضى الله عنه انه كان اذا خطوا) بضم القاف وكسر الحاء أى أصابهم القحط
هكذا ضبطه في الفتح (استسقى) متوسلا (بالعباس بن عبد المطلب) رضى الله عنه لرحم التي بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله وسلم فارادهم أن يصلها بمرأهاة حقه إلى من أمر بصله الأرحام ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله (فقال اللهم انا كنا توسل إليك بنينا) صلى الله عليه وآله وسلم في حال حياته (فتسقيننا وانا) بعده (توسل إليك بعم نينا) العباس (فاسقنا قال فيسقون) وقد حكى عن كعب الأحبار أن بني إسرائيل كانوا إذا خطوا استسقوا بأهل بيت نبيهم وقد ذكر الزبير بن بكار في الأنساب أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة أي بفتح الراء وتخفيف الميم وسمى به العام لما حصل من شدة الجذب فأغبرت الأرض جدا وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمان عشرة وكان ابتداء مصدر ١٧٥ الحاج منها ودام تسعة أشهر وكان من دهاه

العباس ذلك اليوم فبما ذكره في الأنساب اللهم أنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف الابتوبة وقد توجه إلى القوم إليك لمكالي من نبيك صلى الله عليه وآله وسلم لم وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالزوجة فاسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخضبت الأرض وعاش الناس وأخرج الزبير بن بكار من طريق داود عن عطاء عن زيد عن ابن عمر قال استسقى عمر ابن الخطاب عام الرمادة بالعباس ابن عبد المطلب فذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقعدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه غابر حواشي سقاهاهم الله وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه يدل عن ابن عمر فيجتمهمل أن يكون لزيد فيه شيخان وابن حبان في صحيحه قال

بكثرة من معه ورجحه ابن بطال وقيل حذرا من كيد الطائفتين أو أحداهما وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يكرره قال ابن التين وتعب أنه لا يلزم من موافقته على مخالفة الطريق الموافقة على طريق منهما عين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الآخر وهذا لو ثبت أقوى ببحث ابن التين وقيل فعل ذلك ليعلمهم بالسروور به والتبرك بمرورهم ورؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعلیم أو الاقتداء أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليروا قارب خلاصه والأموات وقيل ليصل رحمه وقيل للتفاؤل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه يتم صدق فأرجع لم يبق معه شيء فرجع من طريق آخر لا يريد من سألوه وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهو - ذكره الشيخ أبو حامد وأيده الهب الطبري بمارواه البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه يسع الناس وتعب بأنه ضعيف وبأن قوله يسع الناس يحتمل أن يقصر بمرسته وقضاه وهو الذي رجحه ابن التين وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي يرجع فيها فأرادت كثير الأجر بتكثير الخطا في الذهاب وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهو - ذا اختيار الرافعي وتعب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجرة الخطا يكتب في الرجوع أيضا كائنت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القرية للمبادرة إلى فعل الطاعة وادراك الفضيلة أول الوقت وقيل إن الملائكة تقف في الطرقات فاراد أن يشهد له فريقان منهم وقال ابن أبي عمير هو في معنى قول يعقوب لينيه لا تدخلوا من باب واحد وأشار إلى أنه فعل ذلك حذرا صاية العين وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجمع ما ذكر من الأشياء المحتملة القرية انتهى كلام الفتح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه - م أصابهم

مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد وراه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري وقال في التلخيص اسناده ضعيف انتهى وفي اسناده رجل مجهول وهو عيسى بن عبد الأعلى بن أبي فروة القروي المدني قال فيه الذهبي في الميزان لا يكاد يعرف وقال هذا

في الفتح ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصالح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر له واصله للعباس ومعرفة به حقه انتهى وفي هذا الحديث الحديث والعنونة والقول في (حديث أنس) بن مالك في الرجل الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فسأله الدعاء بالغيث تذكر كثيرا) وتقدم الكلام عليه (وفي هذه الرواية فإراينا الشمس ستمائة) أي ستة أيام وفي رواية ستمائة أي أسبوعا وعبر به لأنه أوله من باب تسعة الشيء باسم بعضه ولاتنا في بين الرايتين لأن من قال ستمائة بالوحدة أضاف إلى الستة يوما ملحقا من الجمعين كناية عن استقرار الغيم بالمطر

وهذا في الغالب والافتقار للمطر والشمس بادية وقد تعجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك رواية اسحق بلقظ فطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الاخرى وانما سموا الاسبوع سبنا لانه أعظم الايام عند اليهود (ثم دخل رجل) ظاهره انه غير الاول لان النكرة اذا تكررت دللت على التعدد وهذه القاعدة محمولة على الغالب وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا هو الرجل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي انه لم يهزم بالتغابر وفي رواية اسحق عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره بالشك ولا يبي عوانة ١٧٦ عن أنس فمأزنا غطر حتى جاء ذلك الاخراني في الجمعة الاخرى وأصله

في مسلم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا ففعل أنسا ذكره بعد أن نسبه أو نسبه بعد ان كان تذكروا ويؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد السلمي قال لما قيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك أتاه وقد بنى فزاره وفيهم خارجة بن حصن أخو عيينة بن حصن قدموا على ابل جحاف فقالوا يا رسول الله ادع لنا ربك ان يغفر لنا فذكر الحديث وفيه فقال الرجل يعني الذي سأله أن يستقي لهم هلك الاموال الحديث كذا في الاصل والظاهر ان السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفد ولذلك سمى من بينهم والله أعلم وافادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذي وقع ذلك فيه كذا في الفتح (من ذلك الباب) الذي دخل منه السائل أولا (في الجمعة المقبلة) ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم حال كونه بخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلك الاموال أي المواشي

حديث منكرو وقال ابن القطان لا أعلم عيسى هذا مذكور في شيء من كتب الرجال ولا في غير هذا الاسناد الحديث يدل على أن ترك الخروج الى الجبابة وفعل الصلاة في المسجد عند عروض عذر المطر غير مكروه وقد اختلف هل الافضل فعل صلاة العيد في المسجد أو الجبابة فذهبت العترة ومالك الى ان الخروج الى الجبابة افضل واستدلوا على ذلك بما ثبت من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الخروج الى الصحراء وذهب الشافعي والامام يحيى وغيرهما الى ان المسجد افضل قال في الفتح قال الشافعي في الامم بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة وهكذا من بعده الامن عذر مطر ونحوه وكذا عامة أهل البلاد ان أهل مكة ثم أشار الشافعي الى ان سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال فلو عمر بالمد كان مسجد أهل يسعهم في الاعياد لم أر أن يخرجوا منه فان لم يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة قال الحافظ ومقتضى هذا ان العلة تدور على الضيق والسعة لالذات الخروج الى الصحراء لان المطلوب حصول عموم الاجتماع فاذا حصل في المسجد مع أوليته كان أولى ان ينهي وفيه ان كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينتهض للاعتذار عن التماسي به صلى الله عليه وآله وسلم في الخروج الى الجبابة بعد الاعتراف بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأما الاستدلال على ان ذلك هو العلة بفعل الصلاة في مسجد مكة فيجيب عنه باحتمال أن يكون ترك الخروج الى الجبابة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجد مكة

(باب وقت صلاة العيد)

(عن عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم عيد فطروا وأضهى فانكرا بطاء الامام وقال انا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التسميع رواه أبو داود وابن ماجه وللشافعي في حديث مرسل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بخبر ان ان جعل الاضهى وآخر الفطرو ذكر الناس) الحديث الاول سمعت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده عن أبي داود وثقات والحديث الثاني رواه الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن أبي الحويرث وهو كما قال المصنف مرسل وابراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور كما تقدم وقال البيهقي لم أره أصلا

بسبب كثرة المياه لانه انقطع المرحى فهلك المواشي من عدم المرحى (وانقطعت السبل) لتعذر سبلها في من كثرة المطر (فادع الله بحسبها) بالجزم جوابا للطلب والضمير للمطار أو السهابة وفي رواية أن يسكن عنا الماء وعند أحمد أن يرفعها عنا وفي الادب فادع ربك ان يحبسها عنا ففعلك وفي رواية ثابت بن قيس زاد حيد اسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا) أي اجعل أو أمطر أو أنزل المطر حوالينا والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور (ولا تنزلنا) (عائنا) فيه بيان المراد بقوله حوالينا لانها تشمل الطرق التي حوله ثم فاراد

اخراجها بقوله ولا هليفا وفي الواو من قوله ولا هليفا بحث لطيف ذكره في القمع (الاهم على الاكام) بكسر الهمزة جمع أكمة
 بفتح التراب المجمع بكسر الهمزة على وزن جبال وقد تفتح وتعدأ أو كبر من الكدية قاله الداودي أو الهضبة الضخمة قاله
 الخطابي أو الجبل الصغير أو ما ارتفع من الارض وقال القزاز هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال الثعالبي الاكمة
 أعلى من الراية (والجبال) وزاد في رواية والآجام بالمد والجيم (والظراب) بكسر الظاء جمع ظرب ككتفت قال القزاز هو
 الجبل المنسط على الارض ليس بالعالى وقال الجوهري الرواى الصغار ١٧٧ دون الجبل أى أنزل المطر حيث لا يستضر به

قال البرمارى والزركشى وخصت
 بالذكر لانها أوفق للزراعة من
 رؤس الجبال انتهى وتعقبه في
 المصايح بأن الجبال مذكورة
 في لفظ الحديث هنا فهاهذه
 الخصوصية بالذكر والله يريد
 الحديث الذى في الترجمة الآتية
 فانه لم يذكر فيه الجبال (والاودية)
 وفي رواية مالك بطون الاودية
 والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لانتفع
 به قالوا ولم يسمع أقفلة جمع فاعل
 الاودية جمع واد وفيه نظر وزاد
 مالك في رواية رؤس الجبال
 (ومنايات الشجر) أى المرعى لاني
 الطرق المسلوكة فلم يدع صلى الله
 عليه وآله وسلم يرفعه لانه رجة
 بل دعا بكشف ما يضرهم وتصويره
 الى حيث يلقى نفعه وخصه ولا
 يستضر به ساكن ولا ابن سبيل
 وهذا من أدبه الكريم وخلقه
 العظيم فينبغي التأدب بمثل أدبه
 واستنبط من هذا أن من أتم الله
 عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها
 لعارض يعرض فيها بل يسأل الله
 تعالى رفع ذلك العارض وابقاء
 النعمة قال أنس (فانقطعت)

في حديث عمرو بن حزم وفي الباب عن جندب عند أحمد بن حسن البناء في كتاب الاضاحي
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في يوم الفطر والشمس على قيد رحمن
 والاضحى على قيد رحى أوردته الحافظ في التلخيص ولم ينكلم عليه قوله حين التسبيح قال
 ابن رسلان يشبه أن يكون شاعدا على جواز حذف اسمين مضافين والنقار وذلك حين
 وقت صلاة التسبيح كقوله تعالى فانهم امن تقوى القلوب أى فان تعظيهم امن أفعال ذوى
 تقوى القلوب وقوله فقبضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر ما فررس الرسول وقوله
 حين التسبيح يعنى ذلك الحين حين وقت صلاة العبد فدل ذلك على ان صلاة العبد سبحة
 ذلك اليوم انتهى وحديث عبد الله بن بسر يدل على مشروعية التمجيل لصلاة العبد
 وكراهة تأخيرها تأخير الأنداء على الميعاد وحديث عمرو بن حزم يدل على مشروعية تجميل
 الاضحى وتأخير الفطر واهل الحكمة في ذلك ما تقدم من استحباب الامساك في صلاة
 الاضحى حتى يفرغ من الصلاة فانه ربما كان ترك التمجيل لصلاة الاضحى مما يأتى به
 منتظر الصلاة لذلك وأيضا فانه يعود الى الاشبهة غال بالذبح لاضحيته بخلاف عبد الله بن
 فانه لا امساك ولا ذبيحة وأحسن ما ورد من الأحاديث في تعيين وقت صلاة العبد من
 حديث جندب المتقدم قال في البصر وهي من بعد انبساط الشمس الى الزوال ولا أعرف
 فيه خلافا انتهى

• (باب صلاة العبد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها) •

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر
 يصلون العبد من قبل الخطبة رواه الجماعة الأباداود) وفي الباب عن جابر عند البخارى
 ومسلم وأبي داود قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم الفطر فوصل قبل الخطبة
 وعن ابن عباس عند الجماعة الا الترمذى قال شهدت العبد مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة وفي لفظ أشهد على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أصلى قبل الخطبة وعن أنس عند البخارى ومسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفطر ثم خطب وعن البراء عند البخارى ومسلم وأبي
 داود قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاضحى بعد الصلاة وعن جندب عند

٢٣ نيل ث
 أى الامطار من المدينة وفي رواية فاقطعت أى السماء أو السحاب الماطر وفي رواية
 مالك فانجابت عن المدينة انجياب النوب أى خرجت عنها كما يخرج النوب عن لابس وفي رواية عن شريك فها هو الآن تكلم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك غزق السحاب حتى ما ترى منه شيئا أى في المدينة مذكور في القمع روايات والفاظا آخر
 لا تطول بذكرها (وخرجنا غنى في الشمس) ولم يشرسوا الى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض كبار الصحابة لانهم كانوا
 يسلمون الادب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومنه قول أنس كان يجيبني أن يجيى الرجل من البادية فيسأل واستنبط منه

أبو عبد الله الإبي أن الصبر على المشاق وعدم التسبب في كثرة ما أريج لانهم النمازة على الأقل وفي الحديث جواز مكالمته
 الإمام في الخطبة للحاجة وفيه إتيان في الخطبة وانها لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالمطر وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة وفيه
 سؤال الدعاء من أهل الخير ومر يربى منه القبول واجابتهم لذلك ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقتضية
 لخدمة التوجه فيه عنده وفيه تكرر الدعاء ثلاثا داخل دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر ولا تحويل فيه
 والاستسقاء بال والاجتزاء بالصلاة الجمعة عن صلاة ١٧٨ الاستسقاء وليس في السياق ما يدل على انه نواها مع الجمعة وفيه علم

البخاري ومسلم قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم لخصر ثم خطب ثم ذبح وعن أبي
 سعيد عند البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يوم اضحى أو فطر الى المصلى فصلى ثم انصرف فقام فوعظ الناس الحديث وعن
 عبد الله بن السائب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال شهدت مع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انما خطب من أحب أن يجلس للخطبة
 فليجاس ومن أحب أن يذهب فليذهب قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا
 خطأ والصواب مرسل وعن عبد الله بن الزبير عند أحمد انه قال حين صلى قبل الخطبة ثم
 قام يخطب أيها الناس كل سنة الله وسنة رسوله قال العراقي واسناده جيد وأحاديث
 الباب تدل على ان المشروع في صلاة العيد تقديم الصلاة على الخطبة قال القاضي عياض
 هذا هو المتفق عليه بين علماء الامصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه وهو فعل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين من بعده الاماروي أن عمر في شطر
 خلافته الآخر قام الخطبة لانه رأى من الناس من تقوته الصلاة وليس يصحح ثم قال
 وقد فعله ابن الزبير في آخر أيامه وقال ابن قدامة لانه لم فيه خلاف بين المسلمين الا عن بني
 أمية قال وعن ابن عباس وابن الزبير انهم ما فعلوه ولا يصح عنهم ما قال ولا يعتمد بخلاف بني
 أمية لانه مسبوق بالإجماع الذي كان قبلهم ومخالف لسنة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الصحيحة وقد أنكر عليهم فعلهم وعبدية ومخالف السنة وقال العراقي ان تقديم
 الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة وقال ان ماروي عن عمرو وعثمان وابن الزبير يصح
 عنهم أماروا به ذلك عن عمر فرأواها ابن أبي شيبة انه لما كان عمر وكثر الناس في زمانه
 فكان اذا ذهب ليخطب ذهب أكثر الناس فلما رأى ذلك بدأ بالخطبة وختم الصلاة قال
 وهذا الاثروان كان رجاله ثقات فهو شاذ مخالف لما ثبت في الصحيحين عن عمر من رواية
 ابنه عبد الله وابن عباس وروايته جماعة أولى قال واما رواية ذلك عن عثمان فلم أجدها
 اسنادا وقال القاضي أبو بكر بن العربي يقال ان أول من قدمها عثمان وهو كذب
 لا يلتفتون اليه انتهى وبرده ما ثبت في الصحيحين من رواية ابن عباس عن عثمان كما تقدم
 وقال الحافظ في الفتح انه روى ابن المذرك ذلك عن عثمان باسناد صحيح الى الحسن البصري
 قال أول من خطب الناس قبل الصلاة عثمان قال الحافظ ويحتمل أن يكون عثمان

من أعلام النبوة في إتيان الله
 دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء
 وانتهاء في الاستسقاء وامتناع
 الصحاب أمره بمجرد الإشارة
 وفيه ان الدعاء يدفع الضرر لا
 ينافي التوكل وان كان مقام
 الافضل التوويض لانه صلى
 الله عليه وآله وسلم كان عالما
 بما وقع لهم من الجلب وأخر
 السؤال في ذلك فتوويضه ثم
 أجابهم الى الدعاء لما سألوه في
 ذلك يانا لجواز تقرير السنة
 هذه العبادة الخاصة أشار الى
 ذلك ابن أبي جرة نزع الله به
 وفيه جواز تبسم الخطيب على
 المنبر تعجبا من أحوال الناس
 وجواز الصياح في المسجد
 بسبب الحاجة المقتضية لذلك
 وفيه البيان لتأكيد الكلام
 أو جرى ذلك على لسان أنس بغير
 قصد إيمان واستدليله على جواز
 الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة
 وهذا لا ينافي مشروعية الصلاة
 لها وقد ثبت في رافعة أخرى
 وقد استدل به البخاري في

الدعوات على رفع اليد في كل دعاء وفي الباب عدة أحاديث بعضها المنذري في جزمه مفردا وأورد التنوير منها فعل
 في صفة الصلاة من شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا وفي هذا الحديث التعديت والاخبار والسماع والقول وشيخ البخاري
 من أفراد وهو من الربايعيات وأخرجه أيضا في الاستسقاء وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله
 عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه) زاد ابن خزيمة حتى رأيت يياض أبيه والله الذي يرفع الناس أيديهم مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون (ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا) ثلاث مرات أي هي لنا غيثا رالهمزة فيه

للتعدية وقيل صوابه فلنؤمن غاث قالوا أو أمانا غنا فانه من الاغاثة وليس من طلب الغيث قال في المصابيح وعلى تقدير تسليبه لا يضر اعتبار الاغاثة من الغوث في هذا المقام ولا ثم ما ينافيه والرواية ثابتة بها ووجه فلا سبيل الى دفعها بمجرد ما قيل انتهى وأشار بقوله ولها وجه الى أنه يقال غاث وأغاث بمعنى وقال ابن ابي ربيعة الاصل غاثه الله بغوثه غوثا فاميت واستعمل اغاثه أو المعنى اعطانا غوثا وغياثا (حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم) وتقدم الكلام عليه أيضا (وفي هذه الرواية قال الخول) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الى الناس ظهره) عند ارادة ١٧٩ الدعاء بعد فراغه من الموعظة فالتفت

بجانبه الايمن لانه كان يحجب به التمام في شأنه كاه (واستقبل القبلة) حال كونه (يدعونه) حول رداءه (ظاهره) أن الاستقبال وقع سابقا لتحويل الرداء وهو ظاهر كلام الشافعي ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفا حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبل كذا في الفتح (ثم صلى لتاركتين) حال كونه (جهرا فيهما بالقراءة) واستدل ابن بطال بتم الاولى أن الخطبة قبل الصلاة لان ثم للترتيب وأجيب بأنه معارض بقوله في الحديث التالي استسقى فملى ركعتين وقلب رداءه لانه اتفق على أن قلب الرداء انما يكون في الخطبة وتعقب بأنه لدلالة فيه على تقدم الصلاة لاحتمال أن يكون الواو في قلب الحال أو للعطف ولا ترتيب فيه نعم في سنن أبي داود باب ناد صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم

فعل ذلك احياها وقال به - ان ساق الرواية المقدمة عن عمر وعزاه الى عبد الرزاق وابن أبي شيبة وصحح اسنادها انه يحمل على ان ذلك وقع منه نادرا قال العراقي وأما ما رواه ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة في المصنف وانما فعل ذلك لاصروقه بنه وبيز ابن عباس ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزا وقد تقدم عن ابن الزبير انه صلى قبل الخطبة وثبت في صحيح مسلم عن عطاء ان ابن عباس أرسل الى ابن الزبير أول ما يوبع له انه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن له اقال فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه وأرسل اليه مع ذلك انما الخطبة بعد الصلاة وان ذلك قد كان يفعل قال صلى ابن الزبير قبل الخطبة قال الترمذي ويقال ان أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم انتهى وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان وقيل أول من فعل ذلك معاوية بحكام القاضى عياض وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بلفظ حتى قدم معاوية فقد تم الخطبة ورواه عبد الرزاق عن الزهري بلفظ أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في المدينة معاوية وقيل أول من فعل ذلك زياد بالبصرة في خلافة معاوية بحكام القاضى عياض أيضا وروى ابن المنذر عن ابن سيرين ان أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال ولا يخالفه بين هذين الاثرين وأثر مروان لان كلا من مروان وزياد كان عاملا معاوية فيجعل على انه ابتدأ ذلك وتبعه عماله قال العراقي الصواب ان أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال ولم يصح فعله عن أحد من الصحابة لا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير انتهى وقد عرفت صحة بعض ذلك فالمراد بالجمع أولى وقد اختلف في صحة صلاة الميدين مع تقدم الخطبة ففي مختصر المزني عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتماد بهما وكذا قال النووي في شرح المهذب ان ظاهر نص الشافعي انه لا يفتي بها قال وهو

الصواب (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العبد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وعن ابن عباس وجابر رضى الله عنهم قال لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحية متفق عليه) وعطاء قال أخبرني جابر أن لا أذان لصلاة يوم الفطر حين يخرج الامام ولا

خطب ثم صلى وبطل ما وقع في حديث ابواب بلوقدم الخطبة جاز لكن رواية تأخير الخطبة أكثر رواة ومعتزلة بالقصاص على خطبة العيد والكسوف (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالحديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وانما كثيرة وقد أفرد بها البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث فذهب بعضهم الى أن العمل بها أولى وبطل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس هذا الاجل الجمع بان

يجعل النقي على صفة مخصوصة اما الرفع البليغ كما يدل عليه قوله (فانه يرفع) أي يديه (حق يرى بياض ابطنيه) وبؤيده أن غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليدين كما في الدعاء لهما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرفعهما الى جهة وجهه حتى حاذاه وبهذه حينئذ يرى بياض ابطنيه واما صفة اليدين في ذلك لما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه الى السماء ولا يداود من حديث أنس أيضا كان يستسقى هكذا ومد يديه وجعل طونهما ١٨٠ مما يلي الارض حتى رأيت بياض ابطنيه قال الترمذي قال العلماء

السنة في كل دعا طرفع بلاه أن يرفع يديه جاء لظاهر وكفيه الى السماء وإذا دعا يسؤال نبي وتخص به أن يجعل بطن كفيه الى السماء انتهى وقال غيره الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاؤل بتقلب الحال ظهرا لبطن كما قيل في تحويل الرداء أو هو إشارة الى صفة المسؤل وهو نزول السحاب الى الارض قاله في الفتح وفي رواية أخرى عن أنس قبل حديث الباب فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه الحديث قال القسطلاني استدله على استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء ولذا لم يرد عن مالك أنه رفع يديه الا في دعاء الاستسقاء خاصة وهل ترفع في غيره من الادعية أم لا الصحيح استحباب في سائر الادعية رواه الشيخان وغيرهما وأما حديث أنس يعني حديث الباب فقول على أنه لا يرفعهما رفعا بايعا ولذا قال في

بعد ما يخرج ولا إقامة ولا يد ولا شيء لانداء يومئذ ولا إقامة) وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العبد بغير أذان ولا إقامة وكان يخطب خطبتين قائما يفصل بينهما بجلسة وعن البراء بن عازب عند الطبراني في الاوسط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في يوم الاضحية بغير أذان ولا إقامة وعن أبي رافع عند الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى العيد ماشيا بغير أذان ولا إقامة وفي اسناده مندل وفيه مقال قد تقدم وأحاديث الباب تدل على عدم شرعية الاذان والاقامة في صلاة العيدين قال العراقي وعليه عمل العلماء كامة وقال ابن قدامة في المغني ولا يعلم في هذا خلافا من يعتد بخلافه الا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن وأقام قال وقيل ان أول من أذن في العيدين زياد انتهى وروى ابن أبي شيبه في المصنف باسناد صحيح عن ابن المسيب قال أول من أحدث الاذان في العيد مساوية وقد زعم ابن العربي أنه رواه عن معاوية من لا يوثق به قوله لا إقامة ولا نداء ولا شيء فيه انه لا يقال أمام صلاة العيد شيء من الكلام لكن روى الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في العيدين بقول الصلاة جامعة قال في الفتح وهو ما مرسل بعضه القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها انتهى وأخرج هذا الحديث البيهقي من طريق الشافعي (وعن حمزة روى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله ربك الاعلى وهل أتاك حديث العاشية رواه أحمد ولا بن ماجه من حديث ابن عباس وحديث النعمان بن بشير من له وقد سبق حديث النعمان بعينه في الجمعة وعن أبي واقد الليثي وساله عمر ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاضحية والقطر فقال كان يقرأ فيهما بقى والقرآن المجيد واقتربت الساعة رواه الجماعة الا البخاري) حديث سمرة أخرجه أيضا ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في الكبير والحديث عند أبي داود والنسائي الا أنهم ما قالوا الجمعة بدل العيد وحديث ابن عباس الذي أشار اليه المصنف لفظه حافظ حديث سمرة وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف ولا بن عباس حديث آخر عند البزار في مسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله ربك الاعلى والشهس

المستغنى حتى يرى بياض ابطنيه ثم ورد رفع يديه صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع كثيرة كرفع يديه وضعاها حتى روى حمزة بطنيه حين استعمل ابن النخبة على الصدقة كما في الصحيحين ورفعهما أيضا في قصة خالد بن الوليد فأتى اللهم اني أبرأ اليك عما صنع خالد رواه البخاري والنسائي ورفعهما على الصغار رواه مسلم وأبو داود ورفعهما ثلاثا بالبيع مستغفرا لاهل رواه البخاري في رفع اليدين ومسلم وحين تلا قوله تعالى انهم أضلن كثيرا من الناس الآية فأتى اللهم آمين آمين رواه مسلم ولما بعث جيشا فيهم على قتالهم لآلهم حتى ترين عليا رواه الترمذي ولما جمع أهل يثرب وألقى عليهم الكعباء فأتى

اللهم هؤلاء أهل بيتي ورواه الحاكم قال الروياني ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء قال ويحتمل أن يقال لا يكره بمائيل وفي مسلم وأبي داود عن أنس كان يستسقي هكذا ومتنبيه وجعل بطونهم مما يميل إلى الأرض الحديث انتهى وقد جمع السيوطي لمحوه من أربعين حديثاً في ذلك من الصحيحين وغيرهما والحاصل استحباب الرفع في كل دعاء إلا ما جاء من الأدعية مقيداً بما يقتضي عدمه كدعاء الركوع والسجود ونحوهما وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإنسافي وابن ماجه في الاستسقاء (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ١٨١ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال

اللهم اسقنا أو اجعله (صيباً) وهو المطر الذي يصوب أي ينزل ويقع وفيه مبالغات من جهة التركيب والبذاء والتكثير فدل على أنه نوع من المطر شديد هائل ولذا تمه به قوله (نافعاً) صيانة عن الاضرار والفساد ونحوه قول الشاعر

فسقى ديارك غير مفسدها

صوب الريح وديعة تهمي لكن نافعا في الحديث أوقع وأحسن وأوقع من قوله غير مفسدها (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه قال كانت الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ظهر فيه أثر الخوف مخافة أن يكون في ذلك الريح ضرر وحذر أن يصيب أمته العقوبة بذنوب العصاة منهم رافة ورحمة منه صلى الله عليه وآله وسلم ولمسلم من حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها

وضعاها وفي اسناده أيوب بن سيار قال فيه ابن معين ليس بشي وقال ابن المديني والجوزجاني ليس بثقة وقال النسائي متروك ولا بن عباس أيضاً حديث ثالث عند أحمد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيدين ركعتين لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليها شيئاً وفي اسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه وحديث النعمان الذي أشار إليه المصنف أيضاً في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة وقد تقدم حديث النعمان هذا السمرة بن جندب في الجمعة في الباب المذكور بدون ذكر العيدين وحديث أبي واقد أخرجه من ذكرهم المصنف وفي الباب عن أنس عند ابن أبي شيبة في المصنف عن مولى لأنس قد سماه قال انتهى مع أنس يوم العيد حتى انتهى إلى الزاوية فإذا مولى له يقرأ في العيد بسم اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية فقال أنس انهما للسورتان اللتان قرأتهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند الطبراني في الكبير والدارقطني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والاضحى فكبر في الركعة الأولى سبعاً وقرأ في القرآن المجيد وفي الثانية خمساً وقرأ اقتربت الساعة وانشق القمر وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأكثراً حديث الباب ندل على استحباب القراءة في العيدين بسم ربك الأعلى والغاشية وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل وذهب الشافعي إلى استحباب القراءة فيهما بقى واقتربت الحديث أبي واقد واستحب ابن مسعود القراءة فيهما بأبواب المفضل من غير تقييد بسورتين معينتين وقال أبو حنيفة والهادوية ليس فيه شيء مؤقت وروى ابن أبي شيبة ان أبا بكر قرأ في يوم عيد بالبصرة حتى رأيت الشيخ يمد من طول القيام وقد جمع النووي بين الأحاديث فقال كان في وقت يقرأ في العيدين بقى واقتربت وفي وقت بسم وهل أتاك وقد سبقه إلى مثل ذلك الشافعي ووجه الحكمة في القراءة في العيدين بالسور المذكورة أن في سورة بسم الحث على الصلاة وزكاة الفطر على ما قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في تفسيره قوله تعالى قد أفلم من تركي وذكر اسم ربه صلى الله عليه وآله وسلم فاختصت الفضيلة بها كاختصاص الجمعة بسورتها وأما الغاشية فلهذا الآية بين سبع وبينها كما بين الجمعة والمنافقين وأما سورة ق واقتربت فتمتلل النووي في شرح مسلم عن العلماء ان ذلك لما اشتغلوا عليه من الاخبار بالبعث والاعمال عن القرون الماضية واهلاك الكاذبين وتشبيه برزخ الناس

وشر ما فيها وشر ما أرسلت به قال وإذا تخيلت السماء تغير لونه ونخرج ودخل وأقبل وأدبر فإذا أمطرت سري عنه فعرفت ذلك عائشة فسأته فقال الله يا عائشة كما قال قوم عاد فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا وعصف الريح اشتداد هبوبها وريح عاصف شديدة الهبوب وتخيل السماء هباء من السحاب وتخيّل إذا ظهرت في السحاب أثر المطر وسرى عنه أي كشف عنه الخوف وأزيل والتشديد فيه المبالغة وعارض مصاب عرض لمطر وقوله في حديث الباب الريح الشديدة مخرج للنفقة وروى الشافعي ما هبت الريح إلا جثا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبتيه وقال اللهم اجعلها

وذهب بان كل واحدة منهما أهلك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه انتهى وبالجمله لما كانت الصبابة ناصرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكرها في تغزلهم ونشيدهم وتعلقوا بها تعلقا تاما عاما لا يتخلو عنه غالب كلامهم **عن** ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا) والمراد الاقليمان المعروفان أو البلاد التي عن يميننا وشمالنا أعم منهما أو الأول أظهر (قالوا) أي بعض الصحابة (وفي نجدنا) وهو خلاف الغور وهو نهامة وكل ما ارتفع من بلاد نهامة إلى أرض العراق (قال اللهم بارك لنا ١٨٣) شامنا وفي يمننا قالوا وفي نجدنا قال

هناك الزلازل والستق وبها) أي بنجد (بطلع قرن الشيطان) أي أمته وحزبه وانما ترك الدعاء لاهل المشرق لأنه علم العاقبة وان القدر سبق بوقوع الفتن فيها والزلازل ونحوها من العقوبات والادب أن لا يدعي بخلاف القدر مع كشف العاقبة بل يحرم - ينشد والله أعلم قال القسطلاني ويستحب لكل أحد أن يضرع بالدعاء عند الزلازل ونحوها كاصواعق والريح الشديدة والخسف وأن يصلي منفردا لا يكون غافلا لان عمر رضي الله عنه حدث على الصلاة في زلزلة ولا يستحب فيها الجماعة وما روى عن علي أنه صلى في زلزلة جماعة قال النووي لم يصح ولو صح قال أصحابنا محمول على الصلاة منفردا قال الحلبي وصحتها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحقل أن لا تغيب عن المعهود الا بتوقيف قال الزركشي وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدنيا فقال تكون كهشة الصلوات ولا تصلي على

المفردة سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وحديث سعد المؤذن وهو سعد القرظ أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يكبر في العيدين في الاولى سبعاقبل القراءة وفي الاخرة خمساقبل القراءة قال العراقي وفي اسناده ضعف وفي الباب عن أبي موسى الأشعري وحذيفة عند أبي داود ان سعد بن العاص سألهما كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في الاضحية والفطر فقال أبو موسى كان يكبر أربعين تكبيرة على الجنازة فقال - حذيفة صدق قال البيهقي خواف راويه في موضعين في رفعه وفي جواب أبي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فافتاهم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عبد الرحمن بن عوف عند البراء في مسنده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج له العز في العيدين حتى يصلي اليها فكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة وكان أبو بكر وعمر يقرآن ذلك وفي اسناده الحسن البجلي وهولين الحديث وقد صحح الدارقطني ارسال هذا الحديث وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين ثنتي عشرة تكبيرة في الاولى سبعاقبل وفي الاخرة خمسة وفي اسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف وعن جابر عند البيهقي قال مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعاقبل وعن ابن عمر عند البراء والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني كنت في العيدين في الركعة الاولى سبع تكبيرات وفي الاخرة خمس تكبيرات وفي اسناده فرج بن فضالة وثقه أحمد وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وعن عائشة عند أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يكبر في الفطر والاضحية في الاولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وذكر الترمذي في كتاب الاعمال ان البخاري ضعف هذا الحديث وزاد ابن وهب في هذا الحديث سوى تكبير في الركوع وزاد اسحق سوى تكبيرة الافتتاح ورواه الدارقطني أيضا وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلاة العيدين في الركعتين وفي موضع التكبير على عشرة أقوال أحدها انه يكبر في الاولى سبعاقبل القراءة وفي الثانية خمساقبل القراءة قال

هبة الخسوف قول واحد اويسن الخروج الى الصلوات وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها وتقدم ما كان صلى الله عليه وآله وسلم بقوله اذا عصفت الريح قريبا والله أعلم وسيأتي الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن قال الزين ابن المنير وجه ادخال هذا الحديث في باب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالبا مع نزول المطر وقد تقدم لنزول المطر دعاء يفضله فإراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء وهل تصلي عند وجودها حكى ابن المنذرية الاختلاف وبه قال أحمد واسحق وجماعة وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي وصح ذلك عن ابن

عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره وعن عائشة عند ابن حبان في صحيحه مرفوعاً صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات وقيل لما كانت هبوب الريح الشديدة توجب الخوف المفضي إلى الخشوع والالتابة كانت الركعة ونحوها من الآيات أولى بذلك لا سيما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من اشراط الساعة والله أعلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) مفااتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله قال الزجاج فمن ادعى علم شيء منها فقد كفر بالقرآن العظيم والمفتاح بكسر الميم وفي رواية ١٨٤ مفااتيح أي خزائن الغيب جمع مفتاح مفتاح الميم وهو الخزن أو المراد

ما يتوصل به إلى المغيبات مستعار من المفااتيح الذي هو جمع مفتاح بالكسر وهو المفتاح والمعنى أنه الموصول إلى المغيبات المحيط علمه به لا يعلمها إلا هو فبعد ما أوقاهم أو ما في تعجيلها وتأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته حكمته ونعمت به مشيئته والحاصل أن المفتاح يطلق على ما كان محسوساً مما يحل غلقاً كالقفل وعلى ما كان معنوياً وذكرياً وإن كان الغيب لا يتناهى لأن العدد لا ينفي زائداً عليه أو لأن هذه الخمس هي التي كانوا يدعون عليها (لا يعلم أحد) غيره تعالى (ما يكون في غد) شامل أعلم وقت قيام الساعة وغيره وفي رواية سالم عن أبيه في سورة الأنعام قال مفااتيح الغيب خمس إن الله عنده علم الساعة إلى آخر سورة لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام) أذكر أم أتى شيء أم سعيد الأحمين أمره الملك بذلك (ولا تعلم نفس ما فاتكسب غداً) من خير أو شرور بما تعزم على

العراقي وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والأئمة قال وهو مروي عن عمر وعلي وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب وزيد بن ثابت وعائشة وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وبه يقول مالك والأوزاعي والثاقبي وأحمد وأصحاب قال الشافعي والأوزاعي وأصحاب وأبو طالب وأبو العباس أن السبع في الأولى بعد تكبيرة الإحرام * القول الثاني أن تكبيرة الإحرام بعد دودة من السبع في الأولى وهو قول مالك وأحمد والمزني وهو قول المنتخب * القول الثالث أن التكبير في الأولى سبع وفي الثانية سبع روى ذلك عن أنس ابن مالك والمغيرة بن شعبه وابن عباس وسعيد بن المسيب والبخاري * القول الرابع في الأولى ثلاث بعد تكبيرة الإحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلاث بعد القراءة وهو مروي عن جماعة من الصحابة ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الأنصاري وهو قول الثوري وأبي حنيفة * القول الخامس يكبر في الأولى ستاً بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة وفي الثانية خمساً بعد القراءة وهو أحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ورواه صاحب البحر عن مالك * القول السادس يكبر في الأولى أربعاً بعد تكبيرة الإحرام وفي الثانية أربعاً وهو قول محمد بن سيرين وروى عن الحسن ومسروق والأسود والشعبي وأبي قلابة وحكام صاحب البحر عن ابن مسعود وحذيفة وسعيد بن العاص * القول السابع كالقول الأول إلا أنه يقرأ في الأولى بعد التكبير ويكبر في الثانية بعد القراءة حكاه في البحر عن القاسم والناسر * القول الثامن التفرقة بين عيد الفطر والأضحية فيكبر في الفطر إحدى عشرة ستاً في الأولى وخمساً في الثانية وفي الأضحية ثلاثاً في الأولى وثنتين في الثانية وهو مروي عن علي بن أبي طالب كما في مصنف ابن أبي شيبة وسكنه من رواية الحرث الأعور عنه * القول التاسع التفرقة بينهما على وجه آخر وهو أن يكبر في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية تسعاً وهو مروي عن يحيى بن يعمر * القول العاشر كالقول الأول إلا أن محل التكبير بعد القراءة واليه ذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب احتج أهل القول الأول بما في الباب من الأحاديث المصرحة بعدد التكبير وكونه قبل القراءة قال ابن عبد البر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق حسان أنه كبر في العيدين سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية من حديث عبد الله بن عمرو ابن عمار

شيء وتفضل خلفه (وما تدري نفس بأي أرض تموت) كما لا تدري في أي وقت تموت قال القسطلاني روى وجابر أن ملك الموت مر على سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه فقال الرجل من هذا فقال ملك الموت فقال كأنه يريدني فرأى الريح أن تحملني بالهند ففعل ثم أتى ملك الموت سليمان فسأله عن نظره ذلك قال كنت متعجباً منه إذا مررت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك (وما تدري أحدني يحيى المطر) زاد الاسماعيلى إلا الله أي لا أعلم أمر الله به فانه يعلم حينئذ وهو يراد على القائل أن لنزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه وعبر بالنفس في موضعين

وفي الثلاثة الأخرى باللفظ أحد دلان النفس هي الكاسية وهي التي تموت قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت فلو عبر بأحد لا يحتمل أن يفهم منه لا يعلم أحد ماذا تكسب نفسه أو بأى أرض تموت نفسه فتذوق المبالغة المقصودة بتنى علم النفس أحوالها فكيف غيرها وعدل عن لفظ القرآن وهو تدرى إلى انظر تعلم في ماذا تكسب غذا لارادة زيادة المبالغة اذنى العام مستلزم نفي الخاص من غير عكس فكأنه قال لا تعلم أصلا سواء احتملت أم لا والله تعالى أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكسوف) * ١٨٥ هو بالكاف للشمس والقمر أو بالخاء للقمر

وبالكاف للشمس خلاف يأتي قريه أو الكسوف هو التغير إلى السواد ومنه كسف وجهه إذا تميز والكسوف المتصان قاله الأصمعي والخسف أيضا الذل والجهور على أنهم ما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسفة وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره وفي أحكام الطبري في الكسوف فوائد ظهور التصرف في هذين الملقين العظيمين وأزعاج القلوب الغافله وإيقاظها وليرى الناس نموذج القيامة وكونه ما يفعل بهم ما ذلك ثم يعاد أن فيكون تنبيه على خوف المكرو ورجاء العقور والاعلام بأنه قد يؤخذ من لاذن له فكيف من لاذن

وجابر وعائشة وأبي واقد وعمر وبن عوف المزني ولم يرو عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا وهو أولى ما عمل به انتهى وقد تقدم في حديث عائشة عند الدارقطني سوى تكبيرة الافتتاح وعند أبي داود سوى تكبيرة الركوع وهو دليل أن السبع لا تعد فيها تكبيرة الافتتاح ولركوع والخمس لا تعد فيها تكبيرة الركوع واحتج أهل القول الثاني باطلاق الأحاديث المذكورة في الباب وأجابوا عن حديث عائشة بأنه ضعيف كما تقدم وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على حجة قال العراقي لهم أرادوا بتكبيرة القيام من الركعة الأولى وتكبيرة الركوع في الثانية وفيه بعد انتهى واحتج أهل القول الرابع بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وقتيا ابن عباس السابقة قالوا لأن الأربع المذكورة في الحديث جهات تكبيرة الأحرار من هذا التأويل لا يجري في الثانية وقد تقدم ما في حديث أبي موسى وصرح الخطابي بأنه ضعيف ولم يبين وجه الضعف وضعفه البيهقي في المعرفة به بعد لرحن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعف ثابت بن عيسى ابن معين وضعفه غيره واحدا بن رارية عن أبي موسى هو أبو عائشة ولا يعرف ولا يعرف اسمه ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنه ما قال البيهقي هذا الرسول مجهول ولم يحتج أهل القول الخامس بما يصلح للاحتجاج واحتج أهل القول السادس بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وقد تقدم ما فيه واحتج أهل القول السابع بما روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلى بين القراءتين في صلاة العيد ذكر هذا الحديث في الانتصار ولم أجده في شيء من كتب الحديث واحتج أهل القول الثامن على التفرقة بين عمدا منظر والاضحى بما تقدم من رواية ذلك عن علي وهو مع كونه غير مرفوع في أسناده المحدث الأعور وهو ممن لا يحتج به وأما القول التاسع فلم يأت القائل به بحجة واحتج أهل القول العاشر بما ذكره في البحر من أن ذلك ثابت في رواية لابن عمر وثابت من فعل علي عليه السلام ولا أدري ما هذه الرواية التي عن ابن عمر وقد ذكر في الانتصار الدليل على هذا القول فتنازلوا على هذا ما روى عبد الله بن عمرو ابن العاص أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كبر سبعين في الأولى وخمس في الثانية القراءة قبلهما كلاهما وهو عكس الرواية التي ذكرها المصنف عنه وذكرها غيره فينظر هل وافق صاحب الانتصار على ذلك أحد من أهل هذا الشأن فاني لم أقف على شيء من ذلك مع أن

٢٤ نيل ث القز حيث أنكره فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يجزرداه) من غير حجب ولا خيلاء حاشاه الله من ذلك زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس مستحجلا ولا لسان من العجلة ولمس لم يفرع فاختأ بدرع حتى أدرك بردائه يعني أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك واستدل به على أن جبر الثوب لا يذم إلا ممن قصد بالخيلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان سبب الفرع (حتى دخل المسجد فدخلنا) معه (فصلى بنا ركعتين) زاد الساني كما تصلون واستدل به الحنفية على أنها كصلاة المأفلة وأيده صاحب عمدة القاري منهم بحديث ابن مسعود عند ابن

تريمة في صحيحه وابن سقرة عبد الرحمن عند مسلم والنسائي ومرة بن جندب عند أصحاب السنن الأربعة وعبد الله بن عمرو بن العاص عند الطحاوي وصححه الحاكم وغيرهم وكلها مصرحة بأنهما ركعتان وحده ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما كانوا يصلون في الكسوف لأن أبابكره خاطب بذلك أهل البصرة وقد كان ابن عباس علمهم أنهم ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبه وغيرهما وبذلك أن في رواية أخرى عند البخاري أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت في حديث ١٨٦ جابر عند مسلم مثله وقال فيه أن في كل ركعة ركوعين فدل ذلك على اتحاد

النقصة وظاهر أن رواية أبي بكره مطلقة وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع والاختصاص بها أولى ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضا أن في كل ركعة ركوعين كذا في الفتح ونحوه تبعه العيني بأن حمل ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما يصلون في الكسوف بعبد وظاهر الكلام يردّه وبأن حديث أبي بكره عن الذي شاهده من صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأيسر فيه خطاب أصلا ولئن سلمنا أنه خاطب بذلك من الخارج فليس معناه كما حمل ابن حبان والبيهقي لأن المعنى كما كانت عادةكم فيما إذا صليتم ركعتين بركوعين وأربع سجودات على ما تقرّر من شأن الصلاة نعم مقتضى كلام الشافعية كما في المجموع أنه لو صلاها كسنة الظهر صحت وكان تار كالا فضل أخذ من حديث قبيصة أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بالمدينة ركعتين وحديث النعمان أنه صلى الله عليه وآله

الثابت في أصل الانتصار لفظ بعدهما مكان قبلهما ولا كما وقع التفتيب على الأصل في حاشية بلفظ قبلهما فلا مخالفة حيث ذوّج هذه الأقوال أوها في عدد التكبير وفي محل القراءة وقد وقع الخلاف هل المنسروع الموالاة بين تكبيرات صلاة العبد أو الفصل بينهما بشئ من التعميد والتسبيح ونحو ذلك فذهب مالك وأبو حنيفة والأوزاعي إلى أنه يؤلى بينهما كالتسبيح في الركوع والسجود قالوا لا لو كان بينهما تركه منسروع أنقل كما نقل التكبير وقال الشافعي أنه يقف بين كل تكبيرتين لم يعبد ويكبرواختلف أصحابه فيما يقوله بين التكبيرتين فقال الأكثرون يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وقال بعضهم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وقبل غير ذلك وقال الهادي وبعض أصحاب الشافعي أنه يفصل بينهما يقول الله أكبر كبير والحمد لله كثير أرسه ان الله بكرة وأصله لا وقال القاصروا المؤيد بالله ولا ما يحكي أنه يقول لا اله الا الله إلى آخر الدعاء الطويل الذي رواه الأمير الحسين قال في الشفا عن علي عليه السلام وروى في البحر عن مالك أنه يفصل بالسكوت وقد اختلف في حكم تكبير العبدین فقالت الهاديّة انه فرض وذهب من عداهم إلى أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركه عمدا ولا سهوا قال ابن قدامة لا أعلم فيه خلافا قالوا وان تركه لا يسجد للسهو وروى عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد للسهو والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه

(باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدهما) *

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما رواه الجماعة وزادوا إلا الترمذي وابن ماجه ثم أتى النساء وبلال معهن فأمرهن بالصدقة فجاءت المرأة تصدق بخمرها أو خباياها وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه خرج يوم عرفة فلم يصل قبلها ولا بعدها وكرأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله رواه أحمد والترمذي وصححه * والبخاري عن ابن عباس أنه كره الصلاة قبل العيد شافعا أرجع إلى منزهة صلى ركعتين رواه ابن ماجه وأحمد معناه) حديث ابن

وسلم جعل يصلي ركعتين لا ركعتين ويسأل عنها حتى انجبت رواه ما أبو داود وغيره بأسنادين صحيحين وكانهم عمر لم ينظروا إلى احتمال أنه صلاها ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم جلالا لمطلق على المقيّد لانه خلاف الظاهر وفيه نظر فإن الشافعي لما نقل ذلك قال يحمل المطلق على المقيّد وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة وقال الأحاديث على بيان الجواز ثم قال وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات ولو هو على أنه صلاها مرات وإن الجميع جائز والذي ذهب إليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنهم أشهر

وأصح أولي الأمر من ان الواقعة واحدة اه لكن روى ابن حبان في الثقات انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الخسوف القمر فعليه الواقعة متعددة وجرى عليه السبكي والاذري وسبقهما الى ذلك النووي في شرحه لم نقل فيه عن ابن المنذر وغيره انه يجوز صلاته على كل واحد من الانواع الثابتة لانها جرت في أوقات واختلاف صفاتها محمول على جواز الجميع قال وهذا أقوى اه وقد وقع لبعض الشافعية كالبنديني ان صلاتها ركعتين كالمأفلة لا تجزئ اه قات وأصح ما ورد في صلاتها ركعتان في كل ركعة ركوعان وورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات ١٨٧ وخمسة ركوعات في كل ركعة يقرأ بين كل

ركوعين وورد في كل ركعة

ركوع فقط والاول أصح اسنادا

وأصح من العلة والاضطراب

ورواته من الصحابة أكثر

وأحفظ وأجل من مرة ونعمان

وانه متضمن لزيادة صح الاخذ

بما وان كان الكل يجزئ (حتى

انجلت الشمس) بالنون أي

صفت وعاد نورها واستدل به على

اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء

ولا تكون الاطالة الامة تكرار

الركعات وعدم قطعها الى

الانجلاء وزاد ابن خزيمة فلما

كشف عنا خطبتنا وأجاب

الطعاري بأنه قال فيه فملاوا

وادعوا فدل على انه أن سلم من

الصلاة قبل الانجلاء يشاغل

بالدعاء حتى تجلي وقرره ابن دقيق

العيد بان جعل الغاية لمجموع

الأميرين ولا يلزم من ذلك أن

يكون غاية لكل منهما على

انقضاءه بخلاف أن يكون الدعاء

متمدا الى غاية الانجلاء بعد

الصلاة فتصير غاية للمجموع ولا

يلزم منه تطويل الصلاة ولا

تكريرها وأما ما وقع عند الناس

من أخرجه أيضا الحاشا كم وهو صحيح كما قال الترمذي وله طريق أخرى عند الطبراني في
لاوسط وفيها جابر الجعفي وهو متروك وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا الحاشا كم وصححه
وحسنه الحافظ في الفتح وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي الباب عن
عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس وعن علي بن عبد البر
من طريق الوليد بن سريع مولى عمرو بن حريث قال خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي
طالب في يوم عيده فساله قوم من أصحابه عن الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها فلم يرد عليهم
شيئا ثم جاء قوم فسالوه فماد عليهم شيئا فلما انتهينا الى الصلاة فصلي بالناس فكبر سبعين
وخمسائة خطب الناس ثم نزل فركب فقالوا يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصح لكون قال فما
عبثت أن أصنع سألتموني عن السنة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا
بعدها فمن شاء فعل ومن شاء ترك أثروني أمتنع فوما يصلون فأكون بمنزلة من منع عبدا
اذا صلى قال العراقي وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن النعمان الجعفي لم أقف على حاله وروى
رجال ثقات وعن ابن مسعود عند الطبراني في الكبير قال ليس من السنة الصلاة قبل
خروج الامام يوم العيد ورجاله ثقات وعن كعب بن عجرة عند الطبراني في الكبير أيضا
من طريق عبد الملك بن كعب بن عجرة قال خرجت مع كعب بن عجرة يوم العيد الى المصلى
فجلس قبل أن يأتي الامام ولم يصل حتى انصرف الامام والناس ذاهبون كأنهم عنق نخو
المسجد فقلت ألا ترى فقال هذه بدعة وترك للسنة وفي رواية له ان كثيرا مما يرى جهلاء وقلة
علم ان هاتين الركعتين سنة هذا اليوم حتى تكون الصلاة تدعوك واسناده جيد كما قال
العراقي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير أيضا أنه أخبر أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل قبل العيد ولا بعدهما وفي اسناده فائد أبي الورقاء وهو متروك قوله
لم يصل قبلها ولا بعدهما فيه وفي بنية أحاديث الباب دليل على كراهة الصلاة قبل صلاة
العيد وبعدها والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل قال ابن قدامة وهو مذهب ابن عباس وابن
عمر قال وروى ذات عن علي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسالم بن لا كوع وجابر وابن
أبي أوفى وقال به شريح وعبد الله بن مغفل ومسروق والضحاك والثمام وسالم ومعه
وابن جريج والشعبي ومالك وروى عن مالك أنه قال لا يتطوع في المصلى قبلها ولا بعدها
وله في المسجد روايتان وقال الزهري لم أسمع أحدا من علماءنا يذكر ان أحدا من سلف

من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين
ويسأل عنهما حتى انجلت فان كان محفوظا احتمل أن يكون معنى ركعتين ركوعين وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في
حديث الخفاف القمي ورواه ابن عباس بالبصرة قصص لي ركعتين في كل ركعة ركوعان أخرجه الشافعي وان يكون السؤال وقع
بالاشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح عن أبي قلابة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة
أرسل رجلا ينظر هل انجلت فتعين الاحتمال المذكور وان ثبت تعدد القصة زال الاشكال أصلا كذا في الفتح (فقال النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم ان الشمس والقمر) آيات من آيات الله (لا ينكسفان) بالكاف (لموت أحد) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابنه ابراهيم وقال الناس انما كسفت اوتة بطال لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الارض (فانها رأيتوهما) أي الشمس والقمر وفي رواية بالافراد أي الكسفة التي يدل عليها قوله ينكسفان أو الآية لان الكسفة آية من الآيات (فصلوا وادعوا) الله (حتى ينكشف ما بكم) غايته للمجموع من الصلاة والدعاء وفي هذا الحديث التحديث والعنعنة ورواه كلهم بصريون ١٨٨ الا خالدا وأخرجه البخاري أيضا في صلاة الكسوف والامام والشافعي

في الصلاة والتفسير (وفي رواية عنه) أي عن أبي بكر رضي الله عنه (قال) أي أبو بكر (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولكن يخوف الله بهما) أي بالشمس والقمر وفي رواية بها أي بالكسفة (عبادة) فالكسوف من آياته تعالى المخوفة اما كونه آية فلان الخلق عاجزون عن ذلك واما كونه مخوفا لان تـ يدل النور بالظلمة تخويف والله تعالى انما يخوف عباده لينتروا المعاصي ويرجعوا للطاعة التي هم انوزهم وأفضل الطاعات بعد الايمان الصلاة وفيه رد على أهل الهيئة حيث قالوا ان الكسوف أمر عادي لا ناخير فيه ولا تقديم لانه لو كان كما زعموا لم يكن لا مـ تخويف ولا فزع ولم يكن لا مـ بالصلاة والصدقة معي واثن سلما ذلك فالتخويف باعتبار زائد كذا في القياس لكونه غوذا قال تعالى فاذا برق البصر وخسف السموات الآية ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فزعا

هذه الامة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها قال ابن قدامة وهو اجماع كما ذكرنا عن الزهري وعن غيره انتهى ويردد عوى الاجماع ما حكاه الترمذي عن طائفة من أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنهم رأوا جواز الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها وروى ذلك العراقي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب ورافع بن خديج ومسلم بن سعد وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأبي برزة قال وبه قال من التابعين ابراهيم النخعي وسعيد بن جبلة والاسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصري وأخوه سعيد بن أبي الحسن وسعيد بن المسيب وصفوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعروة بن الزبير وعلقمة والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ومكحول وأبو بردة ثم ذكر من روى ذلك عن الصحابة المذكورين من أئمة الحديث قال وأما أقوال التابعين فرواها ابن أبي شيبة وبعضهم في المعرفة لا يبيح في انتهى ومما يدل على فساد دعوى ذلك الاجماع ما رواه ابن المنذر عن أحمد أنه قال الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها والبصريون يصلون قبلها لا بعدها والمديون لا قبلها ولا بعدها قال في الفتح والاقول قال الاوزاعي والثوري والحنفية والثاني قال الحسن البصري وجماعة وبالثالث قال الزهري وابن جريج وأحمد وأما مالك فنهى في المصلي وعنه في المسجد روايتان انتهى وحمل الشافعي أحاديث الباب على الامام قال فلا يتنقل قبلها ولا بعدهما وأما المأموم فغالف في ذلك نقل ذلك عنه البيهقي في المعرفة وهو نصح في الامم وقال النووي في شرح مسلم قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدهما قال الحافظ ان حمل كلامه على المأموم والافه ومخالف لنص الشافعي وقد أجاب الثنايون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها جواب الشافعي المتقدم ومنها ما قاله العراقي في شرح الترمذي من أنه ليس فيها نهى عن الصلاة في هذه الاوقات ولكن لما كان صلى الله عليه وآله وسلم يتأخر مجيئه الى الوقت الذي يصلي بهم فيه ويرجع عقب الخطبة روى عنه من روى من صحابه أنه كان لا يصلي قبلها ولا بعدهما ولا يلزم من ترك ذلك لاشتماله على هو مشروع في حقه من التأخر الى وقت الصلاة ان غيره لا يشرع ذلك له ولا يستحب فقد روى عنه غير واحد من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصلي الضحى وصح ذلك عنهم وكذلك لم ينقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الجمعة قبلها الا أنه كان يؤذن للجمعة بزيديه

نخشي أن تكون الساعة كما في رواية أخرى وكان اذا اشتد هبوب الريح تغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريح عاد وان كان هبوب الريح امر عادي او قد كان أرباب الخشية والمراقبة يفرعون من أقل من ذلك اذ كل مافي العالم علويه وسفليه دليل على نفوذ قدرة الله وتعالى فظهره قال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفا (وتعكر حديث الكسوف) في صحيح البخاري (كثيرا) بالفاظ لا تطول بذكر طرقة فوارا عن التكرار وهي أربعة من ثمانية هاهنا ومول ونصفها معاني المكرر منها فيه وفيما مضى اثنتان وثلاثون والمخلص منها ثمانية واثني عشر مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكر

وحدثت أنهما في العتاقة وفيه من الأثر عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر ابن الزبير وأثر عروة وهما موصولان
(ففي رواية عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابنه
من مارية القبطية (ابراهيم) بالمدينة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جه ورأى أهل السيرة ربيع الأول أو في رمضان أو
ذو الحجة في عاشر الشهر وعليه الأكثر أو في رابعه أو رابع عشره ولا يصح شيء من أعلى قول ذي الحجة لأنه قد ثبت أنه صلى الله
عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ولا ريب أنه صلى الله عليه وآله وسلم ١٨٩ كان اذ ذاك بمكة في حجة الوداع لم يكن قيل
أنه كان في سنة تسع فإن ثبت صح

ذلك وجزم النووي بانها كانت
سنة الحديبية وبأنه كان حينئذ
بالحديبية ويحاجب بأنه رجع منها
في آخر القعدة فلعلها كانت في
أواخر الشهر وفيه رد على أهل
الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع
في الأوقات المذكورة (فقال
الناس كسفت الشمس لموت
ابراهيم فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إن الشمس
والقمر لا ينكسفان لموت أحد
ولا لحياة فاذرايتم) نسيمان
ذلك (فصلوا وادعوا الله تعالى
اتفقت الروايات على أنه صلى
الله عليه وآله وسلم بأدراهم أفلا
وقت لها معنى الأروية المكسوف
في كل وقت من النهار وبه قال
الشافعي وغيره لأن المقصود
ابتاعها قبل الانجلاء وقد
اتفقوا على أنه لا تقضى بعد
الانجلاء فلما انحصرت في وقت
لا يمكن الانجلاء قبله في وقت
المقصود واستثنى الحنيفة
أوقات الكراهة وهو مشهور
مذهب أحمد وعن المالكية

وهو على المنبر قال البيهقي يوم العيد كسائر الأيام والصلاة مباحة إذا ارتفعت الشمس
حيث كان المصلي ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل رواه ابن حبان في صحيحه
والحاكم في صحيحه قال الحافظ في الفتح والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها
ولا بعد ها خلافا لمن قالها على الجمعة وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص
الآن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام انتهى وكذا قال العراقي في شرح
الترمذي وهو كلام صحيح جار على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق
النفل ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد إذا أقيمت صلاة العيد في المسجد
وقد قدمنا الإشارة إلى مثل هذا في باب تحية المسجد نعم في التحية من ماله نظمه وروى أحمد
من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا صلاة يوم العيد قبلها ولا بعد ها فان صح هذا كان
دليلا على المنع مطلقا لأنه نفي في قوة النهي وقد سككت عليه الحافظ في نظريه قوله
لجعت المرأة المراد بالمرأة جنس النساء قوله تصدق بخردمها هو الحلقة الصغيرة من الحل
وفي التماموس الخرص بالضم ويكسر حلقة الذهب والفضة أو حلقة القرط أو الحلقة
الصغيرة من الحل انتهى قوله ونخايج ابن سينا مهمل مكسورة بعد ها خا معجمة وهو خيط
تنظم فيه الخرزات وفي التماموس أن النخايج ككتاب قلادة من سلك وقرنفل ومحباب بلا
جوهر انتهى وإلهذا الحديث ألفاظ مختلفة وفيه استحباب وعظ النساء وتعليمهن
أحكام الإسلام ونذكيرهن بما يجب عليهن واستحباب حثهن على الصدقة وتخصيصهن
بذلك في مجلس منفرد

• (باب خطبة العيد وأحكامها) •

(عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر
والانضحى إلى المصلي وأول شيء يذأبه الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس
بالوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعثا أو يأمر
بشيء أمر به ثم ينصرف منفق عليه) قوله إلى المصلي هو موضع بالمدينة معروف قال في
الفتح منه وباب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أبي غسان

وقم من وقت حل النافلة إلى الزوال كالعيدين فلا تصل قبل ذلك لسكراهة النافلة حينئذ نص عليه الباجي ونحوه في المدونة
ورواة هذا الحديث ما بين بخاري وخراساني وبغدادى وإصرى وكوفي وفيه التحديث والنعمة والقول وشيخ البخاري
من أفراد وأخرجه أيضا في الإطباق ومسلم في الصلاة (وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت كسفت الشمس في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي زمنه يوم مات ابنه ابراهيم (فصل) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بالناس)
صلاة المكسوف (فقام ناطال القيام) لطول القراءة فيه وفي رواية فقرأ قراءة طويلة (ثم ركع فاطال الركوع) بالتسليم

وقد روي بمائة آية من البقرة (ثم قام) من الركوع (فاطال القيام وهو دون القيام الاول) الذي ركع منه (ثم ركع) ثانيا (فاطال الركوع) بالتسبيح أيضا (وهو دون الركوع الاول) وقد روي بمائة آية (ثم سجد فاطال السجود) كاركوع (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى) من اطالة الركوع ليكنهم قد روي في الثالث بسبعين آية وفي الرابع بخمسين تقريرا في كلها الثبوت التطويل من الشارع بلا تقدير. لكن قال القاهناني ان في بعض الروايات تقدير القيام الاول بنحو سورة البقرة والثاني بنحو سورة آل عمران والثالث ١٩٠ بنحو سورة النساء والرابع بنحو سورة المائدة واستشكل تقدير الثالث بالنساء

مع كون المختار ان يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني والنساء أطول من آل عمران ولكن الحديث الذي ذكره غير معروف انما هو من قول الفقهاء نعم قالوا يطول القيام الاول نحو من سورة البقرة الحديث ابن عباس وان الثاني دونه وان القيام الاول من الركعة الثانية فهو القيام الاول وكذا الباقي نعم في الدارقطني من حديث عائشة انه قرأ في الاولى بالاعتكاف والروم وفي الثاني يس قال في الفتح ان صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقيام فيها بل كل ما ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم فعله فيها كان مشروعا لان اصل برأيه وبهذا المعنى رد الجمهور على من قام بها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الطحاوي الى ان قول أصحابه أجرى على القيام في صلاة النوافل لكن اعترض بأن القيام مع وجود النص يضمن

الكناني صاحب مالك قوله وأقول شيء يبدأ به الصلاة فيه أن السنة تقديم الصلاة على الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا قوله ثم ينصرف فيقوم مقابل النساء في رواية ابن حبان فينصرف الى الناس قائما في مصلاه ولا بنخزيمة في رواية مختصرة خطب يوم عيده على رجله قوله فيعظهم ويوصيهم فيه استحباب الوعظ والتوصية في خطبة العيد قوله وان كان يريد أن يتطعم بعنا أي يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات وهذا الحديث يدل على أنه لم يكن في المصلي في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم منبر ويدل على ذلك ما عند البخاري وغيره في هذا الحديث ان أبا سعيد قال فلم تزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحية أو فطر فلما أتينا المصلى اذ منبر بناء كثير بن الصلت الحديث (وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه قال أخرج مروان المنبر في يوم عيده فبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقام رجل فقال يا مروان خالفت السنة أخرجت المنبر في يوم عيده ولم يكن يخرج فيه وبدأت بالخطبة قبل الصلاة فقال أبو سعيد أما هذا فقد أدى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رأى منكرا فاستطاع أن يغيره فليغيره يده فان لم يستطع فليسأله فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه) قوله أخرج مروان المنبر الخ هذا يؤيد ما مر من أن مروان أول من فعل ذلك ووقع في المدونة لمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي عثمان عنه قال أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان قال الحافظ يحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان قوله فبدأ بالخطبة قبل الصلاة وقد تقدمنا الكلام على هذا في باب صلاة العيد قبل الخطبة وقد اعترض مروان عن فعله لما قال له أبو سعيد غيرتم والله كما في البخاري بقوله ان الناس لم يكونوا يجلسون لنساء الصلاة فجعلنا قبلها قال في الفتح وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه وقال في موضع آخر ليكن قبل انهم كانوا في زمن مروان يعمدون ترك سماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا انما راعى مصلحة نفسه قوله فقام رجل في المهمات أنه عمارة بن رؤبة وقال في الفتح يحتمل أن يكون هو أبا مسعود كما في رواية عبد الرزاق وفي البخاري ومسلم أن أبا مسعود أنكر على

وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل فامتازت صلاة مروان بالحنافة بترك الركوع والسجود وصلاة العيد بزيادة التكبيرات وصلاة النكح بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقيام بخلاف من لم يعمل (ثم انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (وقد انجلت الشمس فخطب الناس) خطبتين كالجمعة (فحمد الله وأثنى عليه) زاد النسائي من حديث سمرة وثمة انه عبد الله ورسوله (ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله) أي علامتان من علاماته الدالة على

وحدانية الله وعظم قدرته (لا يخسفان موت احد) من الناس (ولا يمانه) وانما يخوف الله بكسوفهم ما عباده (فاذا رأيت ذلك) أي الكسوف في أحدهما (فادعوا الله) والعموى فاذكروا الله (وكبروا وصلوا وصدقوا) وهذا موضع الترجمة في البخاري وهو الصدقة في حالة الكسوف (ثم قال يا أمة محمد والله ما من أحد منكم من الله أن يرضى عبده أو ترضى أمته) الغيرة هي في اللغة تغير يحصل من الحمية والافتة وأصلها في الزوجين والاهلين واطلاقه على الله سبحانه بطريق المجاز فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه قال ابن فورك المعنى ما أحداً كثر زجره عن الفواحش ١٩١ من الله وقال غيره الله ما يغفر من حال

العاصى بالتقاسمه منه في الدنيا والآخرة وقال ابن دقيق العيد أهل التنزيه في مثل هذا على قولين أما ساكت وأما مؤول فتأوله ابن فورك على الزجر والتعريض وابن دقيق العيد على شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة ومجاز الملازمة بمحتمل كلام من التأويلين لأن ذلك إما من اطلاق اللازم على الملزوم أو الملزوم على اللازم وعلى كل حال فاستعمل هذا اللفظ جارية على ما ألفت من كلام العرب قال الطبري ووجه اتصال هذا المعنى بما تقدم من قوله فاذا كبروا الله الخ هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خوف أمته من الكسوفين وحرضهم على الفزع والالتجاء إلى الله تعالى بالنسكيب والدعاء والصلاة والصدقة أراد أن يرزقهم من المعاصي التي هي من أسباب حدوث البلاء وخص اليها أميل وخص العبد والامة بالذكر رعاية لحسن الادب مع الله تعالى لتنزيهه عن الزوجة

مروان أيضاً فيمكن أن يكون الانكار من أبي سعيد وقع في أول الامر ثم تعقبه الانكار من الرجل المذكور ويؤيد ذلك ما عند البخاري في حديث أبي سعيد بلفظ فاذا مروان يريد أن يرتقيه يعني المنبر قبل أن يصلي فجذبت بثوبه فجذبني فارتفع فخطب فقلت له غير ثم فقال يا أبا سعيد قد ذهب مات علم فقلت ما أعلم والله خير مما لا أعلم وفي مسلم فاذا مروان يترفع يده كأنه يجرني نحو المنبر وأما بجره نحو الصلاة فلما رأيت ذلك منه قلت أين الابتداء بالصلاة فقال لا يا أبا سعيد قد ترك ما تعلم فقلت كلا والذي نفسي بيده لا تأتون بخير مما أعلم ثلاث مرات ثم انصرف والحديث فيه مشروعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالبدان استطاع ذلك والاقبال باللسان والاقبال بالقلب وليس وراء ذلك من الايمان شيء (وعن جابر رضي الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ثم قام متوكئاً على بلال فأمر بقرينة قوية لله وحده على الطاعة ووعظ الناس وذكركم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكركهن رواه مسلم والنسائي وفي الغزالي لم يفسر غزل فأتى النساء فذكرهن) الحديث فيه تقديم صلاة العيد على الخطبة وترك الأذان والإقامة لصلاة العيد وقد تقدم بسط ذلك وفيه استحباب الوعظ والتذكير في خطبة العيد واستحباب وعظ النساء وتذكيرهن وحثهن على الصدقة إذا لم يترتب على ذلك فساد وخوف فتشبه على الواعظ أو الموعوظ أو غيرهما وفيه أيضاً تمييز مجلس النساء إذا حضرن مجامع الرجال لأن الاختلاط ربما كان سبباً للفتنة الناشئة عن النظر أو غيره قوله فلما فرغ من غزل قال القاضي عياض هذا النزول كان في أثناء الخطبة قال النووي وليس كما قال انما نزل اليهن بعد خطبة العيد وبعد انقضاء وعظ الرجال وقد ذكره مسلم صريحاً في حديث جابر كما في اللانظ الذي أورده المصنف وهو صريح أنه أتاهن بعد فراغ خطبة الرجال قال المصنف رحمه الله تعالى وقوله نزل يدل على أن خطبته كانت على شيء عال انتهى (وعن سعد المؤذن رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر بين أضعاف الخطبة بكثرة التكبير في خطبة العيد رواه ابن ماجه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رضي الله عنه قال السنة أن يخطب الامام في العيد من خطبتين يتصل بينهما ما يجلس رواه الشافعي)

والاهل عن تعلقهم بم الغيرة غالباً وصدركلامه باليمين لارادة التاكيد لا خبر وان كان لا يرتاب في صدقه ويؤخذ من قوله يا أمة محمد ان الواعظ يفتي له حال وعظه ان لا يأتي بكلام فيه تفخيم نفسه بل يبالغ في التواضع لانه أقرب الى التفليح من سمعه وفيه أيضاً معنى الاشفاق كما يخاطب الوالد ولده اذا اشتق عليه بقوله يا بني كذا قبل ولم يقل يا أمي لما في الاضافة الى المضموم من الاشعار بالتكريم والمقام مقام تحذير وتخويف فتناسب العدول الى المظهر ثم كرر التذكير فقال (يا أمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم) من عظمة الله وعظم انتقامه من اهل الجرائم وشدة عقابه وأحوال التيامة وما بعده وقيل معناه لودام عليكم كما دام

على لان علمه متواصل بخلاف غيره وقيل لو علمت من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك مما علم (اضحكتم قليلا) معنى القلة هنا
العدم كافي قواه - قليل التشكي أي عديده والتقدير اتر كنتم الضحك أولم يتبع منكم الانادر الغلبة الخوف واستيلاء الحزن
(وابكيتهم) على بما فاتكم من ذلك (كثير) ومنه قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكموا كثيرا أي غير منقطع وحكي ابن بطال
عن المهلب ان سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله ووالغناء وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل من تحته ولا دليل عليه ومن
أين له ان المخاطب بذلك الانصار ون غيرهم ١٩٢ والقصة كانت في آخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة

بأهل مكة ووفود العرب وقد بالغ
ابن المنير في الرد عليه والتشنيع
بما يستغنى عن حكايته وفي
الحديث ترجيح التحويل في
الخطبة على التوسيع في
الترخيص لما في ذكر الرخص
من ملامة النفوس لما جبت
عليه من الشهوة والطبيب
الحاذق يقابل الله بما يضادها
لا بما يزيد لها واستدل به على ان
الصلاة المكسوف هيئة تخصها
من التطويل الزائد على العادة
في القيام وغيره من زيادته كوع
في كل ركعة وقد وافق عائشة
على رواية ذلك عبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمرو متفق عليهما
ومثله عن أسماء بنت أبي بكر
وعن جابر عندهم سلم وعن علي
عند أحمد وعن أبي هريرة عند
التسائي وعن ابن عمر عند البزار
وعن أم سفيان عند الطبراني وفي
رواياتهم زيادة رواها الحناظ
الثقات فالأخذ بأولى من الغام
وبذلك قال جمهور أهل العلم من
أهل النشأة وقد وردت الزيادة في
ذلك من طرق أخرى فعند سلم

الحديث الأول هو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن حمار بن سعد القرظ المؤذن عن أبيه
عن جده وعبد الرحمن ضعيف وقد أخرج نحوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة قال السنية أن تفتح الخطبة بتسعة تكبيرات تقرأ والثنائية بتسعة تكبيرات
تقرأ وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله وعبيد الله المذكور أحدهما
التابعين وليس قول التابعي من السنية ظاهر في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد
قال باستحباب التكبير على الصفة المذكورة في الخطبة كثير من أهل العلم قال ابن القيم
وأما قول كثير من الفقهاء انه تفتح خطبة الاستسقاء بالاستسقاء وخطبة العيدين
بالتكبير فليس معهم فيه أسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية والسنية تقتضي
خلافه وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد والحمد الحديث الثاني يرجحه القياس على الجمعة
وعبيد الله بن عبد الله تابعي كما عرفت فلا يكون قوله من السنية إلا على أنها سنة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما تورق في الأصول وقد ورد في الجلوس بين خطبتي العيدين حديث
مرفوع رواه ابن ماجه عن جابر وفي أسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (وعن عطاء

عن عبد الله بن السائب رضى الله عنه ما قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
العيد فلما قضى الصلاة قال يا مخاطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب
أن يذهب فليذهب رواه النسائي وابن ماجه وأبو داود الحديث قال أبو داود وهو
مرسل وقال النسائي هذا خطأ والصواب أنه مرسل وفيه أن الجلوس لسماع خطبة
العيد غير واجب قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه بيان أن الخطبة سنة إذ لو وجبت
وجب الجلوس لها انتهى وفيه أن تحخير السماع لا يدل على عدم وجوب الخطبة بل على
عدم وجوب سماعها إلا أن يقال انه يدل من باب الإشارة لانه إذا لم يجب سماعها لا يجب
فعالها وذلك لان الخطبة خطاب ولا خطاب الخطاب فإذا لم يجب السماع على المخاطب
لم يجب الخطاب وقد اتفق الموجبون الصلاة العيدين وغيرهم على عدم وجوب خطبته
ولأعرف قائلًا يقول بوجوبها

• (باب استحباب الخطبة يوم النحر) •

عن الهرماس بن زياد رضى الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب

من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر ان في كل ركعة ثلاث ركوعات وعنده من وجه آخر عن ابن عباس الخاص
ان في كل ركعة أربع ركوعات ولا يداود من حديث أبي بن كعب والبراز من حديث علي ان في كل ركعة خمس ركوعات ولا
يخلو السنية عن هذه وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبيد البر ونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله عن الشافعي وأحمد والبخاري
انهم كانوا يرون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض
ويجمعها ان ذلك كان يوم مات إبراهيم وإذا التحقت النسخة تعين الأخذ بالراجح وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة

وان الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هذه الالوجه جائزا الى ذلك لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم وفي حديث الباب من الموائد المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكره عند الكسوف والزجر عن كثرة الضحك والحث على كثرة البكاء والتحقيق بما يصير المرء اليه من الموت والقضاء والاعتبار بآيات الله وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيرا في الارض لا تنفاه ذلك ١٩٢ عن الشمس والقمر فكيف بما دونهما وفيه

تقديم الامام في الموقف وتهديل الكسوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ويأثم ما يخشى اعتقاده على غير الصواب واهتمام الصلاة بتقل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقف لديه فيها ومن حكمة وقوع الكسوف تبين انموذج ما يقع في القيامة وصورة عقاب من لم يذنب والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ثم كشف عنه ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف اشارة الى تجميع رأى من يعبد الشمس والقمر وحمل بعضهم الامر في قوله تعالى لا تعبدوا الشمس ولا القمر واعبدوا الله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الاعراض عن عبادتهم والمسايرة رفيعا من التغير والنقص المنزه عن المعبود جل وعلا سبحانه (عن عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول

الناس على ناقته العضا يوم الاضحى يعني رواه أحمد وأبو داود * وعن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر رواه أبو داود * وعن عبد الرحمن بن معاذ التميمي رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في ففكت أعمامنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فاقولوا لهم ما سمعكم حتى بلغ الجمار ووضع اصبعيه السبائين ثم قال حصا الخدوف ثم أمر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك رواه أبو داود والنسائي في معناه) الاحاديث الثلاثة سكت عنها أبو داود والمنذري ورجال اسناد الحديث الاول ثقات وكذلك رجال اسناد الحديث الثاني وكذلك رجال اسناد الحديث الثالث وفي الباب عن رافع بن عمرو المزني عن أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد وعن ابن عباس عند البخاري وله حديث آخر عند الطبراني وعن أبي كاهل الاحمسي عند النسائي وابن ماجه وعن أبي بكر وسفيان عن ابن عمر عند البخاري وعن ابن عمرو بن العاص عند البخاري أيضا وغيره وعن جابر عند أحمد وعن أبي حرة الرقائي عن عمه عند أحمد أيضا وعن كعب بن عاهم عند الدارقطني واحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر وهي ترد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للعاج وأن المدكور في احاديث الباب انما هو من قبيل الوصايا العامة لانه خطبة من شعار الحج ووجه الرد أن الرواة سموا خطبة كما سموا التي وقعت بعرفات خطبة وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات ولا يلبس على ذلك الاماروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه خطب بعرفات والقائلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحر هم المالكية والحنفية وقالوا خطب الحج ثلاث سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم النحر ووافقه الشافعي الا أنه قال يدل ثاني النحر ثالثه وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر قال وبالناس اليها حاجة ليعملوا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والخلق والطواف واستدل بأحاديث الباب وتعبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكر فيها شي من أعمال الحج وانما ذكر وصايا عامة كما تقدم قال ولم ينقل أحد أنه علم فيها شي مما يتعلق بالحج يوم النحر فمر فمنا أن لم تقصد لاجل الحج وقال ابن

الحديث من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا فنادى بذلك قال ابن دقيق العيد هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك وقد اتفق على انه لا يؤذن لها ولا يقام والتقدير ان الصلاة ذات جماعة حاضرة وظاهر الحديث أن ذلك كان قبل اجتماع الناس وليس فيه انه بعد اجتماعهم فودي بالصلاة جامعة حتى يكون ذلك بمنزلة الإقامة التي يقيمها القرض ومن ثم لم يعول في الاستدلال على انه لا يؤذن لها وان يقال فيها الصلاة جامعة الاعلى ما أرسله الزهري قال في الام ولا أذان لكسوف

ولا بعد ولا صلاة غير مكتوبة وان أمر الامام من يفتح الصلاة جماعة أحييت ذلك فان الزهري يقول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في صلاة لعبد بن أن يقول الصلاة جماعة وفي هذا الحديث رواية تآبى عن تآبى عن صحابي والتحديث بالجمع والافراد والاختيار لافراد والافراد والاختيار أيضا في الكسوف ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها) امرأة (يهودية) قال في الفتح لم أقف على اسمها (جاءت تسألها) عطية (فقاتلها أعاذك الله) أي أبارك (من عذاب القبر) عائشة ١٩٤ رضي الله عنها (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مستقمة منه

عن قول اليهودية ذلك لكونها لم تعلم قبل (أبعذب الناس في قبورهم) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عائذا بالله) أي أعوذ حال كوني عائذا به سبحانه (من ذلك) أي من عذاب القبر وفي رواية مسرق عنها عند البخاري في الجنائز فقال اسم عذاب القبر حق فأتى في آيات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلى صلاة الأعوذ من عذاب القبر قال ابن المنير في الحاشية ومناسبة التعوذ عند الكسوف ان ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وان كان نهارا والشئ بالشئ يذكر فيضاف من هذا كما يخاف من هذا فيفصل الانعاط به في التمسك بما ينبغي من عائلة الآخرة اه قال الطحاوي كما سكت عنه التوريشتي انه صلى الله عليه وآله وسلم مع اليهودية بذلك فارتاع ثم أوحى اليه بعد ذلك بنعمة القبر وأنه لما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية وسأله عنه

لقد صارنا فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا فظن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي ان بالناس حاجة الى تعليمهم أسباب الفصل المد كورة فليس يتعين لان الامام ~~كان~~ أنه أن يعلمهم اياها بمكة يوم عرفة انتهى وأجيب أنه صلى الله عليه وآله وسلم نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم عشر ذي الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام وقد جزم العصابة المذكورة بتسميتها خطبة كما تقدم فلا تلتفت الى تأويل غيرهم وما ذكره من امكان تعليم ما ذكر يوم عرفة بعكر عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر وكان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج لكن لما كان في كل يوم أعمال يست في غيره شرع بتجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب وقدين الزهري وهو عالم أهل زمانه أن الخطبة ثاني يوم النحر فقات من خطبة يوم النحر وان ذلك من عمل الامراء في بني أمية كما أخرج ذلك ابن أبي شيبة عنه وهذا وان كان حراما لا يمكنه معضد بما سبق وبأن به ان السنة الخطبة يوم النحر لا ثانيه وأما قول الطحاوي انه لم يعلمهم شيئا من أسباب الفصل فيعده ما عند البخاري من حديث ابن عمر وابن العاص انه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطب يوم النحر وكرهه السوال عن تقديم بعض المناسك وثبت أيضا في بعض أحاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال خذوا عني مناسككم فكأنه وعظهم وأحال في تعليمهم على تآقي ذلك من أهله قوله وكرهه في أيام منى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده وأحاديث الباب صرحه بيوم النحر فيجعل المطلق على التبدل ويتعين يوم النحر قوله ثم قال بحذف الخذف فيه استعارة القول للفعل وهو كثير في السنة والمراد انه وضع إحدى السبابتين على الأخرى ليريم انه يريد حصار الخذف والخذف بالظواهر والذال المجهولين ويروي بالحاء المهملة والاول أصوب قال الجوهرى في فصل الحاء المهملة حذفته بالحاء أي ريمته بها وفي فصل الحاء المجهلة الخذف بالحاء الرمي بالاصابع وسيأتي ذكر مقدار حصار الخذف في باب استصحاب الخطبة يوم النحر من كتاب الحج لان المصنف رحمه الله سيكر هذه الاحاديث المذكورة في هذا الباب جميعها هنا لا وسنشرح هنا لك ما لم تعرض لشرحه ههنا من الفاظ هذه الاحاديث (وعن أبي بكر رضي الله عنه قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم

فسمكت

أعلن به بعدما كان يسر لي رخ ذلك في عقائد امته ويكفون امته على خيفة اه (ثم ذكرت)

عائشة (حديث الكسوف ثم قالت في آخره ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وهذا موضع الترجمة في البخاري على ما لا يخفى وهو الأعوذ من عذاب القبر في الكسوف وفي الحديث ان اليهودية كانت عارفة بعذاب القبر وله من كونه في التوراة أرشى من كتبهم وان عذاب القبر حق يجب الايمان به وقد دل القدر أن في مواضع على انه حق فخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله فان لمعيسة ضحك قال عذاب القبر وفي الترمذي عن علي قال ما زلت في شأن

من عذاب القبر حتى نزلت الهالكات حكي زرت المقابر وقال قتادة والريبع بن أنس في قوله تعالى سنعذبهم مرتين
أحدهما في الدنيا والآخرة عذاب القبر وأخرجه أيضا البخاري في الجنائز وكذا مسلم والنسائي (عن ابن عباس رضي الله
عنهما ذكر حديث الكسوف بطوله ثم قال قالوا) أي العصابة وفي حديث جابر عند أحمد بإسناد حسن فلما قضى الصلاة قال له أبي
ابن كعب شيئا صنعت في الصلاة لم تكن تصنعه الحديث فذكر نحو حديث ابن عباس إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في
الظهر أو العصر فإن كان محذوفاً فهي في قصة أخرى وأما القصة التي ١٩٥ حكاه أنس وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر

وقد تقدم ما فيه في باب وقت
الظهر إذا زالت الشمس من
كتاب الموقيت لكن فيه عرضت
على اللجنة والدار في عرض هذا
المناط حسب وأما حديث جابر
فهو وثيقه بسياق ابن عباس في
ذكر المنقود وذكر النساء كما
في النسخ (يا رسول الله رأيتك
تصاوت) كذا لا كثر بجملة
الماضي وفي روايه تنازل بصيغة
المضارع بضم الهمزة وبجذف
أحدى التامين (شياً في مقامك
ثم رأيتك كعكت) وفي روايه
تدككعت أي تأخرت أو تقهقرت
وقال أبو عبيدة كعكته
تدككع وهو يدل على أن كعك
متعد وتككع لازم وكعك
يقضي منه ولا أي رأيتك
كعكت نفسك ولمسلم رأيتك
كففت نفسك من الكف وهو
المنع (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (أني رأيت الجنة) أي رؤيا
عين كشف لهم أنفس آهالي
حديقهم أطويت المسافة بينهم
كبيت المقدس حيث وصفه
لقسريش وفي حديث أسماء

فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بعير اسمه قال أليس يوم انصرف قلنا بلى قال أي شهر هذا قدما
الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بعير اسمه وقال أليس رأيت الهبل قال
أي بلده ذاقنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بعير اسمه وقال أليس
البلدة قلنا بلى قال فإن دماكم وأموالكم حرام عليكم كرمه يومكم هذا في شهركم هذا في
بلدكم هذا إلى يوم تلاقون ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال الله -م أشهد فليبلغ الشاهد
الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض
رواه أحمد والبخاري قوله أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم في البخاري من
حديث ابن عباس -م قالوا يوم حرام وقالوا عند سؤالي عن الشهر شهر حرام وعند
سؤالي عن البلد بلد حرام وعند البخاري أيضاً من حديث ابن عمر بنحو حديث أبي بكر
الأنصاري فيه قوله فسكت في الثلاثة الموضع وقد جمع بين حديث ابن عباس وحديث
الباب ونحوه بتعدد الواقعة قال في الفتح وليس بشئ لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرع مرة
واحدة وقد قال في كل منهما أن ذلك كان يوم النحر وقيل في الجمع بينهما أن بعضهم يادر
بالجواب وبعضهم سكت وقيل في الجمع أنهم فوضوا الأمر أولاً كلامهم بقوله الله ورسوله
أعلم فلما سكت أجابه بعضهم دون بعض وقيل وقع الـ وال في الوقت الواحد مرتين
بلنظير فلما كان في حديث أبي بكر في صلاة أيسر في حديث ابن عباس لقوله فيه أتدرون
سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس نالوا عن ذلك أشار إلى هذا الكرماني
وقيل في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكر فكانه أطلق قواهم قالوا يوم
حرام باعتبار أن -م قرروا ذلك حيث قالوا بلى قال الحافظ وهذا جمع حسن والحكمة في
سؤالي صلى الله عليه وآله وسلم عن الثلاثة وسكونه بعد كل سؤال منها ما قاله القرطبي من
أن ذلك كان لاستحضار فهومهم ولبية بلوا عليه بكليتهم ويستشعروا عظمة ما يحبرهم عنه
ولذلك بعد هذا فإن دماكم الخ مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء -م ومناط التشبيه في
قوله كرمه يومكم هذا وما بعده ظهوره عند السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم
كان ثابتاً في نفوسهم -م فقرر أعندهم بخلاف الانفس والأموال والأعراض فكانوا
يستطيعونها في الجاهلية فطرا الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم

دنت من الجنة حتى لو اجتازت عليها لجنتم بقطاف من قطافها أو مثلت له في المناط كأن طباع العور في المرأة فرأى جميع
ما فيها وفي حديث أنس -م البخاري في التوحيد عرضت على الجنة والنار أنفا في عرض هذا المناط وأنا أصلي وفي روايه لقد
مثلت ولمسلم صوت ولا يقال الانطباع إنما هو في الأجسام الصلبة لأن ذلك شرط عادي فيصور أن تخرق العادة خصوصاً صلى
الله عليه وآله وسلم (فتناولت) أي في حال قيامه الشافي من الركعة الثانية كما رواه سعيد بن منصور ومن وجه آخر عن زيد بن
أسلم (منقوداً) منها أي من الجنة أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحريكه لكن لم يقدري قطعه (ولو أصبته) أي

لو عكنت من فطنه وفي حديث عقبة بن عامر عن ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل حيث قال فيه أهوى ينده ليتناول شيا (لا كلم منه) أي من العنقود وحكي ابن العربي في قانون التأويل عن بعض شيوخه أنه قال معنى قوله لا كلم منه إلى آخر الدنيا أن يحلق في نفس الآكل مثل الذي أكل دائما بحيث لا يغيب عن ذوقه ونعقبه بأنه رأى فأسنى مبقى على أن دارا لا آخره لاحقا فن لها وانما هي أمثال الحق والحق أن نمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة وإذا قطعت خلقت في الحال فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء والبرق ببر الدارين ١٩٦ في وجور الدوام وجواز (ما بقيت الدنيا) أي إلى آخرها وجه ذلك أنه

يخلق الله تعالى مكان كل حبة تنفط فحبة أخرى كما هو المروى في خواص ثمر الجنة والخطاب عام في كل جماعة يأتي منهم السماع والا كل إلى يوم القيامة لقوله ما بقيت الدنيا وسبب تركه تناول العنقود قال ابن بطال لأنه من طعام الجنة وهو لا يقف والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يفسد في وقال صاحب المظهر لأنه لو تناوله ورآه الناس لكان إيماسهم بالشهادة لا بالغيب فيحشى أن يقع رفع التوبة قال تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل وقال غيره لأن الجنة جزاء الأعمال والجنة لا يقع في الآخرة (وأريت النار) مبنيا لله فعول وكانت رؤية النار قبل رؤيته للجنة كما يدل له رواية عبد الرزاق حيث قال فيها - رضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم النار فآخر عن مصلاه حتى أن الناس لم يركب بعضهم بعضا وإذا رجع عرضت عليه الجنة

من تحريم البارد والشهر واليوم فلا يرد كون المشبه به أخف ضرر منه من المشبه لأن الخطاب انما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع قولاً ألبست البلدة كذا وقع بتأنيث البلدة وفي رواية للبخاري أليس بالبلدة الحرام وفي أخرى له أليس بالبلدة الحرام قال الخطابي يقال إن البلدة اسم خاص لمكة وهي المراد بقوله عز وجل انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة وقال الطيبي المطلق محمول على الكامل وهي الجامعة للغير المستحقة للكمال قوله فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام هكذا أساقه البخاري في الحج وذكره في كتاب العلم بزيادة وأعراضكم وكذا ذكره الزيادة في الحج من حديث ابن عباس ومن حديث ابن عمر وهو على حذف مضاف أي سفلت ما نكسكم وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان ماله أو نفسه قوله اللهم أشهدنا قال ذلك لأنه كان فرضا عليه أن يبلغ فأنهم - الله تعالى على ادعاء أوجبه عليه قوله قرب مبلغ بفتح اللام أي رب شخص بلغه كلامي فكان أحفظ له وأفهم لعنايه من الذي نقله قال المهلب فيه أنه يأتي في آخر الزمان من يكون له من القهم والعلم ما ليس لمن تقدمه إلا أن ذلك يكون في الأقل لأن رب موضوعه للتعامل قال الحافظ هي في الأصل كذلك إلا أنها استعملت في التمكنير بحيث غلب على الاستعمال الأول قال لكن يؤيدان التقليل هنا مراد أنه وقع في رواية للبخاري بالنظر عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه وقوله أوعى من سامع نعت لمبلغ والذي يتعاق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ أو أوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير بقوله فلا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضهم رقاب بعض قال النووي في شرح مسلم في معناه سبعة أقوال أحدها أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق والثاني المراد كفر بالذمة وحق الإسلام والثالث أنه يشرب من الكفر ويؤذي إليه والرابع أنه فعل كفعل الكفار والخامس المراد حقيقة الكفر ومعناه لا تكفروا بل دوموا مسلمين والسادس حكاية الخطابي وغيره أن المراد بالكفار المتكفرون بالسلاح يقال تكفر الرجل بسلاحه إذا لبسه قال لأزهري في كتاب تهذيب اللغة يقال لا بأس بالسلاح كافر والسابع معناه لا يكفر بعضهم بعضا فتستحلوا قتال بعضهم بعضا قاله الخطابي قال لنووي وأظهر الأقوال الرابع وهو اختيار القاضي عياض قال والرواية

يضرب

فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه ويؤيده حديث مسلم حيث قال فيه واقدجى بالبارود لأن حين

رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفعها وفيه ثمجي بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قمت مقام الحديث واللام في النار للعهد أي رأيت نار جهنم فلم أرا منظرها كالיום المراد باليوم الوقت الذي هو فيه (قط أقطع) أي أقبج وأشنع وأسوأ فحذف المرقى أي لم أرا منظرها مثل منظر رأيت اليوم وأدخل التشبيه على اليوم ابتداء ما رأى فيه وبعده عن المنظر المؤلف وقيل غير ذلك كما ذكره القسطلاني بالبسط (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لهن في خطبة العيد

تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار واستشكل مع حديث أبي هريرة أن أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا ومقتضاه ان النساء ثلثا أهل الجنة واجيب بحمل حديث أبي هريرة على ما بعد خروجهم من النار وأنه خرج مخرج التغليظ والتخفيف وعورض باخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالرؤية الحاصلة وفي حديث جابر وأكثروا من رأيت في النساء اللائي ان اتقن افشين وان سئلن بخان وان سالن الحفن وان أعطين لم يشكرن قال على ان المرقى في النار من من اتصف به ذات ذميمة (قالوا هم يا رسول الله قال يكفرون بالله قال) صلى ١٩٧ الله عليه وآله وسلم (يكفرون العشير) الزوج أى

احد ماله لاذنه وعدي البكر

بالله بالباء ولم يعد كفر العشير بها

لان كفر العشير لا يقتضى معنى

الاعتراف ثم فسر كفر العشير

بقوله (ويكفرون انهم)

وكبر لا حسن ان تعطيته وعدم

الاعتراف به أو بجمده وانكاره

كما يدل عليه قوله (لو أحسنت

الى احداهن الله - ركله) عمر

الرجل أو لزمان جميعه لنصد

الجماعة (ثم رأيت منكم شيئا) فلا

لا يوافق غرضها في أى شئ كان

(قالت ما رأيت منكم قط خيرا)

وليس المرد من قوله أحسنت

خطاب رجل بعينه بل كل من

يتأق منه الرؤية فهو خطاب

خاص لفظا عام معنى واستدل

بهذا الحديث البخارى على

مشروع صلاة الكسوف

جماعة قال في الفتح وان لم يحضر

الامام الراتب فيؤم بهم بعضهم

وبه قال الجمهور وعن النورى

ان لم يحضر الامام صلوا فرادى

(عن أسماء بنت أبي بكر رضى

الله عنهما قال قلت لرسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم) (أمر

بضرب برفع الباء هدا هو الصواب وهكذا رواه المقدمون والمتأخرون وبه يصح لمقدود هنا وثقل الماضي بماض ان بعض العلماء ضبطه باسكان الباء والصواب الضم وكذا قال أبو البقاء انه يجوز جزم الباء على لغة بشر شرط مضمرا أى ان ترجعوا يضرب والمراد بقوله بعدى أى بعد فراقى من موقتي هذا كذا قال الطبرى أو يكون صلى الله عليه وآله وسلم تحقق ان هذا الامر لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد مماته والحديث فيه استحباب الخطبة يوم النحر وقد تم الكلام على ذلك وفيه وجوب تبليغ العلم وتأكيد تحريم تلك الامور وتغليظها بأبلغ ما يمكن وفيه غير ذلك من الفوائد

(باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار)

(عن عمير بن أنس عن عموم له من الانصار رضى الله عنهم قالوا غم علينا هلال شوال

فاصبنا ما بنا فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

انهم رأوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يفطروا من يومهم وان يخرجوا لعيدهم من

الغد - رواه الخمسة الا الترمذى) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وصححه ابن

المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابى وابن حجر فى بلوغ المرام وعلق الشافعى القول بما

على صحيحه وقال ابن عبد البر أبو عمير مجهول قال الحافظ كذا قال وقد عرفه من صحيحه اد

وقول المصنف عن عمير انه من سقط القلم وهو أبو عمير كفى سائر كتب هذا الفن والحديث

دليل لمن قال ان صلاة العيد تصلى في اليوم الثانى ان لم يتبين العيد الا بعد خروج وقت

صلاته والى ذلك ذهب الاوزاعى والنورى وأحمد واسحق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد

وهو قول للشافعى ومن أهل البيت الهادى والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب

وقيد ذلك أبو طالب بشرط أن يكون ترك الصلاة في اليوم الاول لابس كفى الحديث ورد

بان كون الترك لابس انما هو للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه لا للركب لانهم تركوا

الصلاة في يوم العيد بعد ابدؤهم للهلال بالامس فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لهم كفى رواية أبى داود يدل على عدم الفرق بين عذر اللبس وغيره كما ذهب الى ذلك

الباقون فانهم لا يفرقون بين اللبس وغيره من الاعذار اما ذلك واما قياسا لها عليه

وظاهر الحديث ان الصلاة في اليوم الثانى اداء لا قضاء وروى الخطابى عن الشافعى انهم

نذب (بالعناق في كسوف الشمس) ليرفع الله بهم البلاء عن عباده وهل يقتصر على العناق أو هى من باب التنبية بالا على على

الادنى الظاهر الثانى قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا واذا كانت من التخويف فهى داعية الى التوبة والمسايرة الى

جميع أفعال البر كل على قدر طاقته ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء التدب بأعلى شئ يتق به النار لانه قد جاء

من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضوا منها عضوا منه من النار فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى

الله عليه وآله وسلم انقروا النار ولو بشق تمرة وبأخذ من وجوه البر ما يمكنه قاله ابن أبى جرة (عن أبى موسى رضى الله عنه

الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم (فأبى المسجد فبطل قيامه وركوعه وصعوده رأيت قط ينهله) ولا تقع قط إلا بعد الماضي
المنقضي فحرف النقي هنا مقدر كقوله تفتتو تذكروا تفتتو ولا تزال تذكره تفجعا لحذف الأوان لفظ أطول فيه معنى عدم
المساواة أي بمالم يساوق قط قياما رأيت ينهله أو قط بمعنى حسب أي على ذلك اليوم لحسب باطول قيام رأيت ينهله أو تكون
بمعنى أبدا وأطال القسطلاني في بيان معنى قط وتأويله وفي أوائل النفاث لابن حبان أن الشمس كسفت في السنة السادسة
فصل صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الكسوف وقال إن لشمس واقمر ١٩٩ إيمان من آيات الله الحديث ثم كسفت في

السنة العاشرة يوم مات ابنه
إبراهيم (وقال هـ هذه الآيات)
أي كسوف النيرين والزلزلة
وهبوب الريح الشديدة (التي
برسل الله لا تكون لموت أحد
ولا حياة) والكن يخوف الله
به (أي بالكسوف وفي رواية فيها
أي بالكسفة أو الآيات (عباده)
كما قال سبحانه وتعالى وما ترسل
بالآيات إلا تخويفا (فأذا رأيت
شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره)
بفتح الزاي وللعموي إلى ذكر الله
وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى
وهو الذي كفي الكسوف واستدل
بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى
الذكر والدعاء والاستغفار وغير
ذلك لا يختص بالكسوفين لأن
الآيات أعم من ذلك ولم يقع في
هذه الرواية ذكر الصلاة فلا حجة
فيه لمن استصحبها عند كل آية
(ودعائه واستغفاره) وفيه التنبؤ
إلى الاستغفار عند الكسوف
وغيره لأنه مما يدفع به البلاء (عن
عائشة رضي الله عنها) أنها
(قالت جهر النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم في صلاة الكسوف)

وهو لابي داود وابن ماجه (الفصل الصوم) الحديث الأول أخرجه أيضا الدارقطني وقال
وقعه عليهم هو الصواب والحديث الثاني حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمندري
ورجال اسناده ثقات قال الترمذي وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال انما معنى
هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظيم الناس وقال الخطابي في معنى الحديث أن الخطأ
مرفوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد فلو أن قوما اجتهدوا فلم يروا الهلال إلا بعد
الثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعا وعشرين فان
صومهم وفطروهم ماض لا شيء عليهم من وزر أو عيب وكذلك في الحج إذا أخطأ يوم عرفة
ليس عليهم إعادة وقال غيره فيه الإشارة إلى أن يوم النكاح لا يصام احتياطا وانما يصوم
يوم يصوم الناس وقيل فيه الرد على من يقول أن من عرفه بلوغ القمر بتقدير حساب
المنازل جازله أن يصوم به ويفطرون من لم يعلم وقيل أن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال
ولم يحكم القاضي بشهادته أنه لا يكون هذا صوما كما يكن للناس ذكر هذه الأقوال
المندري في مختصر السنن وقد ذهب إلى الأخير محمد بن الحسن الشيباني قال إنه يتعين على
المنفرد برؤية هلال الشهر حكم الناس في الصرم والحج وإن خالف ما بينه وبينه وروى
مثل ذلك عن عطاء والحسن والخلاف في ذلك للجهل ورفقا لولايتهم عليه حكم نفسه
فيما بينه وبينه وفسر الحديث بمثل ما ذكر الخطابي وقيل في معنى الحديث أنه إخبار بأن
الناس يعزبون أحزابا ويخالفون الهدى النبوي فطائفة تعمل بالحساب وعليه أمة
من الناس وطائفة يقدمون الصوم والوقوف بعرفة وجهلوا ذلك شعارا وهم الباطنية
وبقى الهدى النبوي الفرقة التي لا تزال ظاهرة على الحق فهي المرادة بلفظ الناس في
الحديث وهي السواد الأعظم ولو كانت قليلة العدد

باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق *

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أيام
العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام يعني أيام العشر قالوا يا رسول
الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم
يرجع بشئ من ذلك رواه الجماعة إلا مسنونا) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال

بأنحاء (بقراءته) حمل الشافعية والمالكية وأبو حنيفة وجهور الفقهاء هذا الإطلاق على صلاة خسوف القمر لا الشمس
لأنها نارية بخلاف الأولى فانها يلية وتعقب بأن الأصحاب يروى حديث الباب من وجه آخر عن الوليد بلفظ كسفت
الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه ثم قرأ بغيره بالقراءة لابي داود الطيالسي عن سليمان بن
سليم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي
والطحاوي بلفظ صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي وأصح

ابن راشد عند الدارقطني وهذه طرق به ضد بعضها بغير مجموعها الخزمي ذلك ولا معنى لتعليق من أعلاه بتضعيفه بيان بن حسين وغيره فلم ترد في ذلك الرواية الاوزاعي لكات كافية وقد ورد الجهر وفيها عن علي مرفوعا وموقوفا آخر جه ابن خزيمة وغيره وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية وقال الطبري بخبر بين الجهر والاسرار وقال الاثمة الثلاثة يسرى الشمس ويجهه سر في القمر واحتج الشافعي بقول ابن عباس قرأ نحو من قراءة سورة ٢٠٠ البقرة لانه لو جهر لم يحتج الى التفة يدور وعروض باحتمال أن

يكون بعد امنه وأجيب بأن الشافعي ذكر تعليقه عن ابن عباس انه صلى بجنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف ولم يسمع منه عرفا وصله البيهقي من ثلاثة طرق أصانيد هاو اهية وأجيب على تفديد رخصته بأن مثبت الجهر معه قد رزأه فالأخذ به أولى وإن ثبت التعدد فيكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي لم يسمع له صوتا انه ان ثبت لا يدل على نفي الجهر قال ابن العربي والجهر عندي أولى لانها صلاة جامعة يناديها ويخطب فاشبهت العبد والاسنة فاه وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد ابن حنبل يجهر فيه أو تمسكوا بهذه الحديث (فأذا فرغ من قرأته كبر فركع واذ رفع) رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده ربنا ولا اله الا الله (ثم يماود القراء في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات) بنصب أربع عطا على أربع السابق

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم آمن أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب اليه العمل فيهن من هذه الايام العشرة وأكثر وافيهن من التهليل والتكبير والتحميد ورواه أحمد وعنه نبيسة الهذلي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام التشريق أيام كل وشرب وذكر الله عز وجل رواه أحمد ومسلم والنسائي قال البخاري وقال ابن عباس واذا ذكروا الله في أيام مع لموات أيام العشر والايام العبدودات أيام التشريق قال وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان الى السوق في أيام العشر يسبحان ويكبران بالسبح والتكبيرهما قال وكان عمر يكبر في قبته يعني فيسبحه أهل المسجد ويكبرون ويكبر أهل الاسواق حتى يرجع من التكبير حديث ابن عمر أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله ما من أيام العمل الصالح فيها في لفظ البخاري ما العمل الصالح في أيام وفي رواية كريمة عن الكشي عن ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه قال في الفتح وهذا يقتضي نفي افضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذا الايام ان فسرت بأنها أيام التشريق وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وزعم ان البخاري فسر الايام المهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق وفسر العمل بالتكبير لكونه أو ردا لآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي حمزة الحديث يدل على ان العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيرها قال ولا يعكز على ذلك كونها أيام عيد كما في حديث عائشة ولا ما صح من قوله ان أيام كل وشرب كما في حديث الباب لان ذلك لا يمنع العمل فيها بل قد شرع فيها على العبادات وهو ذكر الله تعالى ولم يمتنع فيها الا الصوم قال وسر كون العبادات فيها أفضل من غيرها ان العبادات في أوقات الفاضلة على غيرها وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار لها ما فيها من فضل على العباد في غيرها قال الحافظ وهو توجيه حسن الا ان المنقول يعارضه السياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ يخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشي عن وهو شيخ كريمة لفظ ما العمل في أيام أفضل منها في هذه العشر وكذلك أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالإسناد المذكور ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر

ذي

(بسم الله الرحمن الرحيم أبواب سجود القرآن) الكريم والقمر فان العظيم سقعات البسالة لابي ذر وافر المسقلى باب ما جاء في سجود القرآن وسنتها أي سجدة التلاوة وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية لحديث ابن عمر عند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا هم بالسجدة كبر وسجد وسجد ثامنه وقال المالكية هل هي سنة أو فضيلة قولان مشهوران وقال الحنفية واجبة لقوله تعالى واجدوا الله وقوله واجدوا اقرب ومطلق

الامر للوجوب وعورض بان زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتجيم فلم يسجد رواه الشيطان وقول عمر
أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا ثم عليه رواه البخاري ووردت في القرآن في خمسة عشر
موضعاً الحديث عمرو بن العاص عن أبي داود والحاكم بإسناد حسن أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم خمس عشرة
سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثان واتنقت الشافعية والحنفية على السجود في أربع عشرة منها إلا أن
الشافعية قالوا في الحج سجدة ثان وليس سجدة من سجدة تلاوة والحنفية ٢٠١ عدوها لاثنية الحج فيسجد في الاعراف

عقب آخرها والرعد عقب
والأصم في النمل ويفعلون
ما يؤمرون وفي الأسراء ويناديهم
خشوعاً وفي صريم وبكا وأولى
الحج ويقبل ما يشاء وثانيتها
إعناكم تفلحون وفي الفسرقان
وزادهم نفورا وفي النمل
العرش العظيم وعند الحنفية
وما يعاون والم سجدة
لا يستكبرون وص وأتاب
وصات يسامون وعند المالكية
تعبدون وآخر النجم والانشقاق
لا يسجدون والعلق آخرها فلو
سجد قبل تمام الآية ولو بصرف
لم يصح لأن وثانيتها إنما يدخل بتمامها
والمشهور عند المالكية وهو
القول القديم للشافعية أنها
أحدى عشرة فلم يعدوا ثانية
الحج ولا ثلاثة المفصل الحديث
لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في شيء من المفصل منذ تحول
إلى المدينة وأجيب بأنه ضعيف
ونافي وغير صحيح ومنبت وفي
حديث أبي هريرة عند مسلم
سجدنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في إذا السماء انشقت

ذي الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع باللفظ
الذي ذكره المصنف وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ورواه
الترمذي من رواية أبي معاوية وقال من هذه الأيام العشر وقد ظن بعض الناس أن
قوله في حديث الباب يعني أيام العشر تفسير من بعض الرواة لكن ما ذكرنا من رواية
الطحاوي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب باللفظ
ما من عمل أزكى عند الله ولا أعظم أجراً من خير يومه في عشر الاضحية وفي حديث جابر
في صحيح أبي عوانة وابن حبان ما من أيام أفضل عند الله من عشر ذي الحجة ومن جملة
الروايات المصرحة بالعدد حديث ابن عمر المذکور في الباب فظاهر أن المراد بالأيام في
حديث الباب عشر ذي الحجة قوله ولا الجهاد في سبيل الله يدل على تقرر أفضلية الجهاد
عندهم وكانهم استفادوه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم في جواب من سأله عن عمل
يدل الجهاد فقال لا أجده كما في البخاري من حديث أبي هريرة قوله لا رجل هو على
حذف مضاف أي لا عمل رجب ل قوله ثم لم يرجع بشيء من ذلك أي فيكون أفضل من
العامل في أيام العشر أو ما ياله قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين أن لا يرجع بشيء
من ماله وأن يرجع هو وان لا يرجع هو ولا ماله بأن رزقه الله الشهادته وتعبه الزين ابن
المنير بأن قوله لم يرجع بشيء يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بد أنتمى قال الحافظ وهو تعقب
مردود فان قوله لم يرجع بشيء تنكر في سياق النفي فتم ما ذكره ووقع في رواية الطحاوي
وعنده وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات فلم يرجع من ذلك بشيء قال والحاصل
أن نفي الرجوع بالشئ لا يستلزم إثبات الرجوع بغيره بل هو على الاحتمال كما قال ابن
بطال انتهى ومبنى هذا الاختلاف على توجيه النفي المذکور إلى القيد فقط كما هو
الغالب فيكون هو المنتقى دون الرجوع الذي هو المقيد أو توجيهه إلى القيد والمقيد
فينتقيان معا ويدل على الثاني ما عند ابن أبي عوانة باللفظ الأمن عقر جواده وأهريق
دمه وفي روايته الأمن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي حديث جابر الأمن عقر وجهه التراب
والحديث فيه تنصيص أيام العشر على غيرها من السنة وتظهر فائدة ذلك فيمن تدرى بصلام
أفضل الأيام وقد تقدم الجمع بين حديث أبي هريرة عند مسلم خبر يوم طلعت فيه الشمس
يوم الجمعة وبين الأحاديث الدالة على أن غيره أفضل منه والحكمة في تخصيص عشر ذي

٢٦ نيل ث واقرب اسم ربك وكان اسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وعبارة الفتح قد أجمع العلماء على أن
يسجد في عشرة مواضع وهي متواليمة الاثنية الحج وص وأضاف مالك ص فقط والشافعية في القديم ثانية الحج فقط وفي الجديد
هي وما في المفصل وهو قول عطاء وعن أحمد ثالثة في رواية وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وأصحق وابن وهب
وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن مريج من الشافعية وعن أبي حنيفة مثله يمكن نفي ثانية الحج وهو قول داود ورواه
ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجميع الاثنية الحج والانشقاق وقيل بإسقاطها وإسقاط ص أيضاً وقيل بالجميع

من معه غير شيخ) هو امية بن خلف
سماه البخاري في تفسيره سورة
النجم أو الوليد بن المغيرة أو عتبة
ابن ربيعة كما في سير ابن ابي عمير أو
الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة
بالشك كما في تفسيره وفيه ما
نظر ذكره في الفتح أو أبو حمزة
سعيد بن العاصي أو أبو الهب أو
المطلب بن أبي وداعة والاول
أصح (أخذ كتابا من - ص) أو
تراب ورفعته الى جبهته) وفي
سورة النجم فمجد عليه (وقال
يكفني هذا) قال ابن مسعود
(فرأيتني) أي الشيخ المذكور
(بعد ذلك قتل كافرا) أي يدر
وبدأ البخاري بالنجم لانها أول
سورة أنزلت فيها سجدة كما عنده
في رواية اسرائيل والسابق من
أقرأ أو أتاه أو ما بقيت فيها سجدة
ذلك بدليل قصة أبي جهل في تنبيه
صلى الله عليه وآله وسلم عن
الصلاة ورواه هذا الحديث ما بين
بصري واسطى وكوفي وفيه
رواية الرجل عن زوج أمه
لان غندرا بن امرأة شعبة
والحديث والعنفة والقول

وأخرجه البخاري أيضا في هذا
وأوردوا ردوا للنسائي فيه أيضا (١)
المأمور به أو العزم في الأصل علة
خلاف الدليل اعذر وفي الفتح
آكد من بعض غيره من لا يقول

وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب وفي مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمغازي والتفسير معدودات
وأبو داود والنسائي فيه أيضا (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) اليهود في سورة (من ليس من عزائم اليهود) أي من
المأمورين أو العزم في الأصل عقد القلب على الشيء ثم استعمل في كل أمر مختم وفي الاصطلاح ضد الرخصة وهي ما ثبت على
خلاف الدليل أعذر وفي الفتح المراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعلها كصيغة الامر مثلاً لا بناء على أن بعض المندوبات
أكدم من بعض غيرها لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي حمزة عن الحسن بن علي بن فضال عن
أبي بصير عن أبي حمزة عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال

والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسجدها وحدها (وقد رأت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها) موافقة لآخيه داود عليه السلام وشكر القبول بقبته وللناس من حديث
ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في ص وقال سجدها داود وتوبة وتسجد لها شكرا وفي حديث أبي سعيد
الخدري عند أبي داود باسناد صحيح على شرط البخاري خطيبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليوما فقرأ ص فلما سجد بالسجود
تشرعنا أي تهيأنا له فلما رأنا قال انما هي توبة تبي ولكن قد استعددت ٢٠٣ للسجود فنزل وسجد فاستحب السجود لص لما

ذكره عند البخاري في تفسير

سورة ص من طريق مجاهد قال

سالت ابن عباس من أين سجدت

فقال أو ما تقرأ من ذرية داود

وسليمان أولئك الذين هدى الله

فهمدا هم اقده في هذا الله

استنبط مشروعية السجود

فيها من الآية وفي حديث أبي

انه أخذ عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم ولا تعارض بينهما

لاحتمال ان يكون استفاده من

الطريقين وزاد في الحديث

الانبياء من طريق مجاهد أيضا

فقال ابن عباس نبيكم من أمراء

يقصد بهم فاستنبط منه وجه

سجود النبي صلى الله عليه وآله

وسلم فيها من الآية والمعنى اذا

كان نبيكم مأمورا بالاعتقاد بهم

فانت أولى وانما أمره بالاعتقاد

بهم لانه اكمل بجميع صفاتهم

الجليلة وخصائصهم الجليلة وهي

نعمة ليس وراءها نعمة فيجب

عليه الشكر لذلك قال في الفتح

وسبب ذلك كون السجدة التي

في ص انما وردت بلفظ الركوع

فلا التوقيف ما ظهر ان فيها

عدودا لانها اذا زيد عليها شيء عند ذلك صرأ أي في حكم حصر العدد وقد وقع
الخلافا في أيام التشريق فقتضى كلام أهل اللغة والفقهاء ان أيام التشريق ما بعد يوم
النحر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان لكن ما ذكره من سبب تسميته بذلك يقتضى
دخول يوم العيد فيها وقد حكى أبو عبيد ان فيه قولين أحدهما لانهم كانوا يشرقون فيها
لحوم الاضاحي يذبحونها ويرزونها للشعب فسموا بالانها كلها أيام تشرى بصلوات يوم
النحر فصار تيمنا ليوم النحر قال وهذا أعجب القولين الى ان قال الحافظ وظنه أراد
ما حكاه غيره ان أيام التشريق سميت بذلك لان صلاة العيد فيها تسمى بصلوات يوم
الشمس وعن ابن الأعرابي قال سميت بذلك لان الهدايا والاضاحيا لا تشرى حتى تشرق
الشمس وعن يعقوب بن السكيت قال هو من قول الجاهلية ان تشرق تبيير كيمنا غير أي
ندفع للنحر قال الحافظ وأظنهم اخرجوا يوم العيد منها الشهرته بلفظ يخصه وهو العيد
والافهم في الحقيقة تيمنا به في التسمية كما تبين من كلامهم ومن ذلك حديث علي عليه
السلام لاجعة ولا تشرى الا في مهر جامع أخرجه أبو عبيد باسناد صحيح اليه وقوفا
ومعناه لاجعة ولا صلاة عيد قال وكان أبو شيعة يذهب بالتشريق في هذا الى
التكبير في دبر الصلاة يقول لا تكبير الا على أهل الامصار قال وهذا لم يجد أحدا يرفعه
ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما ومن ذلك حديث من ذبح قبل التشريق فليهدأ أي
قبل صلاة العيد رواه أبو عبيد من مراسل الشعبي ورجاله ثقات وهذا كله يدل على ان
يوم العيد من أيام التشريق قوله وكان ابن عمر وأبو هريرة الخ قال الحافظ لم أره موصولا
وقد ذكره البيهقي معناه ما ذكرنا البغوي قوله وكان عمر الخ وصاحبه بن منصور
وأبو عبيد وقوله ترجع بتقبل الجيم أي تضطرب وتتحرك وهي مبالغة في اجتماع رفع
الاصوات وقد ورد فعل تكبير التشريق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيهقي
والدارقطني انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر بعد صلاة الصبح يوم عرفة الى العصر آخر
أيام التشريق وفي اسناده عمرو بن بشر وهو متروك عنه عن جابر الجعفي وهو ضعيف عن
عبد الرحمن بن سابط قال البيهقي لا يحتج به عن جابر بن عبد الله وروى من طريق أخرى
مختلفة أخرجهما الدارقطني مدارها على عبد الرحمن المذكور واختلف فيها في شيخ
جابر الجعفي ورواه الحاكم من وجه آخر عن قمار بن خليفة عن أبي الفضل عن علي

سجدة وفي الحديث التحديت والعننة والقول وأخرجه أيضا في الحديث الانبياء وأبو داود والترمذي في الصلاة والنسائي
في التفسير (وحديثه) أي حديث ابن عباس (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالتكبير تقدم قريبا من
رواية ابن مسعود وزاد في هذه الرواية وسجد معه المسلمون والمشركون أي الحاضر منهم لما هموا ذكروا غيبتهم اللات
والعزى ومنه الثالثة الاخرى لا لما قيل مما لا يصح انه أثنى على آلهتهم وكيف يتم وذلك وقد أدخل همزة الانكار على
الاستخبار بعد الفاء في قوله في السورة أفرايم المستدعية لانكار فعل التبرك والمعنى أن تجعلون هؤلاء أي اللات والعزى ومنه

شركا فاحسبوني بآمناء هؤلاء ان كانت آلهة وماهى الاسماء سميتوها بمجرد الهوى لاعن حجة انزل الله بها قال القسطلاني
 وفي كتابي المراهب الادنية من ذلك ما يكتفى وبشئ (و) كذا يصحده صلى الله عليه وآله وسلم (الجن والانس) هو من باب
 الاجمال بعد التفصيل كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة قاله الكرماني وزاد صاحب الامع الصبيح او تفصيل بعد اجمال
 لان كلام من المصنفين والمشر كين شامل للانس والجن قال في الفتح وكان ابن عباس استند في ذلك الى اخبار النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اما مشافهة له واما بواسطة لانه لم ٢٠٤ يحضر القصة اصغره وايضا فهو من الامور التي لا يطلع عليها الانسان

الابتواقيف وتجويزانه كشر له
 عن ذلك بعد لانه لم يحضرها
 قطعا انتهى (عن زيد بن ثابت
 رضى الله عنه أنه قرأ على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والنجم
 فلم يسجد فيها) لبيان الجواز لانه
 لو كان واجبا لامره بالسجود قال
 الحافظ وهذا يرجح الاحتمالات
 وبه جزم الشافعي وقد روي البزار
 والدارقطني باسناد رجاله ثقات
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم سجد في سورة
 النجم وسجد فامعه وعند ابن
 مردويه في التفسير عن أبي سلمة
 ابن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة
 يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال
 انه رأى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يسجد فيها وأبو هريرة انما
 أسلم بالمدينة وأما قول ابن القصار
 ان الامر بالسجود في النجم
 ينصرف الى الصلاة فردود بقوله
 ورواه هذا الحديث مدنيون
 الشيخ البخاري وفيه الحديث
 والاخبار والنعنة والسؤال
 وأخرجه البخاري في سجود
 القرآن ومسلم في الصلاة وكذا أبو

وعمار قال وهو صحيح وصح من فعل عمرو على وابن عباس وابن مسعود وأخرج
 الدارقطني عن عثمان انه كان يصلي من ظهر يوم النحر الى صبح يوم الثالث من أيام
 التشريق وأخرج أيضا هو والبيهقي عن ابن عمر وزيد بن ثابت انهما كانا يفعلان ذلك
 وجاء عن ابن عمر خلاف ذلك رواه ابن أبي شيبه وأخرج الدارقطني عن جابر وابن عباس
 انهما كانا يكبران ثلاثا ثلاثا بسنتين ضعيفين وقال ابن عبد البر في الاستذكار صح عن
 عمرو على وابن مسعود انهم كانوا يكبرون ثلاثا ثلاثا كبر الله كبر الله كبر وقد
 حكى في البحر الاجماع على مشروعية تكبير التشريق الا ان النخعي قال ولا وجه له وقد
 اختلف في محله فحكى في البحر عن علي وابن عمر والعترة والثوري وأحمد بن حنبل
 وأبي يوسف ومحمد وأحد أقوال الشافعي ان محله عقيب كل صلاة من فجر عرفة الى آخر
 أيام التشريق وقول عثمان بن عفان وابن عباس وزيد بن علي ومالك والشافعي في أحد
 أقواله بل من ظهر النحر الى فجر الخامس وقال الشافعي في أحد أقواله بل من مغرب يوم
 النحر الى فجر الخامس وقال أبو حنيفة من فجر عرفة الى عصر النحر وقال داود والزهري
 وسعيد بن جبيرة من ظهر النحر الى عصر الخامس قال في الفتح وفيه اختلاف بين العلماء
 في مواضع فثم من خص التكبير على اعقاب الصلوات ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات
 دون النوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد وبالوقفة دون
 المتضعة وبالمتعيم دون المسافر وساكن المصردون القرية قال وللعلماء أيضا اختلاف في
 ابتدائه وانتهائه فقبل من صبح يوم عرفة وقبل من ظهره وقبل من عصره وقبل من صبح
 يوم النحر وقبل من ظهره وقبل في الانتهاء الى ظهر يوم النحر وقبل الى عصره وقبل الى
 ظهر ثانيه وقبل الى صبح آخر أيام التشريق وقبل الى ظهره وقبل الى عصره قال
 حكي - هذه الاقوال كلها النورى الا الثاني من الانتهاء وقد رواه البيهقي عن أصحاب
 ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث وأصح
 ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيامه في
 آخر جهما ابن المنذر وغيره وأما صفة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق
 بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله كبر الله كبر كبير او نقل عن سعيد بن
 جبيرة ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه القرطبي في كتاب العبد من طريق

داود والترمذي وقال حسن صحيح والشافعي (عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قرأ اذا السماء انشقت فسجد
 بهما فقبل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال لولم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد لم أحسد) قال
 في الفتح وعلى التناول فيمكن ان يمسك به من لا يرى السجود ويصلي في الصلاة كما مطلقا فلا يدل على بطلان المدعى ان أبا
 سلمة وأبا رافع لم ينازعا بأهريرة بعد ان أعلمهما بالسنة في هذه المسئلة ولا احتجاء عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر
 وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمقلد الراشد بن بعد (عن ابن عمر رضى الله عنهما قل كان النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد) معه (حتى ما يجدا أحدا) أى بعضنا (موضع جبهته) لكثرة الساجدين وضيق المكان وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمرو بن الخطاب رضى الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه أى ولو بغير إرادته مع أن الأمر فيه بـ برفاله في المطلب ولا بد من إمكانه مع القدرة على رعاية هيئة الساجدين بأن يكون على مرتفع والمسيحود عليه في متفضض وبه قال أحمد والكوفيون وقال مالك يمكث فإذا رزقوا سجدوا إذا قلنا يجوز أن السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه ٢٠٥ سنة وذلك الفرض (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (أبواب تقصير الصلاة) • أى

تقصير الفرض الرباعي إلى ركعتين في كل سفر طويل مباح طاعة كان كـ فالحج أو غيرها ولو لمكروها كـ فربحانة تخفيفا على المسافر لما يلحقه من تعب السفر والاصل فيه قوله تعالى وإذا

ضربت في الأرض قال يعلى بن أمية ذات لعمروا فقال الله

تعالى إن خفتهم وقد آمن الناس

فقال عجبت عما عجبت منه فسألت

رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فقال صدقة تصدق الله بها

عليكم فاقبلوا صدقة رواه مسلم

فلا قصر في الصبح والمغرب ونقل

ابن المنذر وغيره الإجماع عليه

ولا في سفر معصية خلافا لابي

حنيفة والثوري حيث أجازاه

في كل سفر وفي شرح المسند

لابن الأثير كان قصر الصلاة في

السنة الرابعة من الهجرة وفي

تفسير الثعلبي قال ابن عباس

أول صلاة قصرت صلاة العصر

قصرتها صلى الله عليه وآله وسلم

بمسكان في غزوة أحماد (عن

ابن عباس رضى الله عنهما قال

يزيد بن أبي الزناد عنهم وهو قول الشافعي وزاد والله الحمد وقيل يكبر ثلاثا ويبدأ باله
الاله وحده لا شريك له الخ وقيل يكبر ثنتين بعدهما لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر
وقه الحمد جاء ذلك عن عمرو بن مسعود وبه قال أحمد وأما حديث في هذا الزمان
زيادة في ذلك لأصلها انتهى كلام الفتح رقة استحسن البعض زيادات في تكبير
التشريق لم تر عن السلف وقد استوفى ذلك الامام المهدي في البحر والظاهر ان تكبير
التشريق لا يختص استحبابه بعقب الدلوات بل هو مستحب في كل وقت من تلك الايام
كما يدل على ذلك الآثار المذكورة

• (كتاب صلاة الخوف) •

• (باب انواع المروية في صحتها) •

(عن صالح بن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع ان

الطائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالبقعة ثم ثبت قائما فاقوا

لانفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجبت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت

من صلاته فاقوا لانفسهم فلم يمسهم رواه الجماعة الا ابن ماجه وفي رواية للجماعة عن

صالح بن خوات عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمثل هذه الصفة)

قوله عن علي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل هو سهل بن أبي حنيفة كما وقع في الرواية

الاخرى وقد أخرج البيهقي وابن مندة في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن ان يكون هو الميم قوله يوم ذات الرقاع هي غزوة

فجداني بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمعاً من غطفان فتوافقوا ولم يكن بينهم قتال

وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الخوف وصحبت ذات الرقاع لانها

نقبت أقدامهم فلقوا على أرجلهم الحرق وقيل ان ذلك الحمل الذي غزوا اليه هجرة

مختلفة الألوان كالرقاع المختلفة والحديث يدل على أن من صلات صلاة الخوف أن

يصلى الامام في الثانية بطائفة ركعة ثم ينتظر حتى يتموا لانفسهم ركعة ويذهبوا

فيقوموا وجاء العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلون معه الركعة الثانية ثم ينتظر

حتى يتموا لانفسهم ركعة ويصل بهم وقد حكى في البحر ان هذه الصفة صلاة الخوف

أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) أي في فتح مكة (تسعة عشر) أي يوم بليلة زاد في البخاري عن حاصم وحده بمكة وكذا

رواه ابن المنذر عن بكرمة وقد رواه أبو داود ومن هذا الوجه بلفظ سبعة عشر وله أيضاً من حديث عمران بن حصيل غزوة مع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلى الا ركعتين قال في المجموع في سنه من لا يفتي به

لكن رجحه الشافعي على حديث ابن عباس تسعة عشر ولا يداود أيضاً عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام

الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة وضعتها النور في الخلاصة قال ابن حجر وليس بجيد لان رواياتها ثقات ولم ينقلها ابن أبي

قد أخرجه الشافعي من رواية عمر ابن مالك من غير دأقه كذلك وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبع عشرة بخلاف من يروي الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر انتهى واقته في ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات وبها أخذنا صاحب بن راهويه ورجحها أيضا الثمالي أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وقال البيهقي أصح الروايات فيه رواية ابن عباس وهي التي ذكرها البخاري ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن راوى تسعة عشر عبد يروي الدخول والخروج وراوى ٢٠٦ - تسعة عشر لم يعد هما وراوى ثمانى عشرة عددا أحدهما وهذا الجمع يشكك

على قولهم يقصر ثمانية عشر غير يروي الدخول والخروج انتهى وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة ككونها أقل ما ورد فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث عمر ابن بن حصين لم يكن محله عندنا فيم لم يجمع الإقامة فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاتمام فإن أجمع الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه في دخول يوي الدخول والخروج فيها أولا وحينئذ حديث أنس الذي يليه (يقصر) الصلاة الرابعة لأنه كان مترددا متى تم بآله فراغ حاجته وهو أن يجلا حرب هو أذن ارتحل ويقصر بضم الهماد وضبطها المنذرى بضم الهماء وتشديد الصاد من التقدير فقص (إذا فرنا) فاقنا (تسعة عشر) يوما (قصرنا) الصلاة الرابعة بذلك عند توقع الحاجة يوما فيوما (وان زدنا) في الإقامة على تسعة عشر يوما (اتمنا) الصلاة

قال بها على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت وأبو موسى ومسلم بن أبي حنيفة والهادي والقاسم والمزيد بالله وأبو العباس قال النووي ومها أخذ مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم انتهى وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أهل العلم كما سيأتي والحق الذي لا محيص عنه أنها جائزة على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال أحمد بن حنبل لا أعلم في هذا الباب حديثا إلا صحيحا فلا وجه للاختلاف فيه ما صح دون بعض الأقسام أن الاختلاف بأحد هاتين طائفتين محض وقد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف فقال ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن وقال النووي أنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجهها كما جازة وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة ينصرف في كل ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحرمة انتهى على اختلاف صورها متفقة المعنى وسرد ابن المنذر في صنف ثمانية أوجه هو كذا ابن حبان وزادناه ما قال ابن حزم مع فيها أربعة عشر وجهها وبينما في جزم مفرد وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أهمها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها وقد بينها العراقي في شرح الترمذي وزاد وجهها آخر فصارت سبعة عشر وجهها وقال في الهدى أصولها ست صفات وبها يجمعهم أكثر هؤلاء كالمأثور والاختلاف الرواة في قصة جهلوا ذلك وجهها فصارت سبعة عشر لم يكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ وهذا هو المعتمد وقال ابن العربي أيضا صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وعشرين مرة وقال أحمد بن حنبل في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أي ما فعل المرء جاز وما إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا رجحه الشافعي ولم يعترضه حق شيئا على في ربه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر قال النووي ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت الأبا يوسف والمزني فقال لا تشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال بقولهما الحسن بن زياد والزاوي من أصحابه وإبراهيم بن عليه كافي الفقه واستدلوا بجملة قولهم قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم انما ورد لبيان الحكم لا لوجوده والتقدير

أربعة قال في الفقه ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لمنا الاتمام وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى بين عن شيان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد لفظه إذا فرنا فاقنا في موضع تسعة عشر ويؤيد صدر الحديث وهو قوله أقام للترمذي من وجه آخر عن عاصم فاذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعين انتهى وفي الدرر البهية وإذا أقام بيلد مترددا قصر إلى عشرين يوما انتهى أي يتم لأن من حطر حله بدأ إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقه المشقة فلولا أن الشارع سمى من أقام بذلك مسافرا قال أتموا أهل مكة فاقموا مسافرا كان حكم السفر ثابتا له فالواجب الاتمام في القصر على

المقدار الذي سوفه الشارع وما زاد عليه فلامن افرحكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لانه مقيم لا مسافر وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتبول عشرة من ليلة يقصر الصلاة وأخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب علينا أن نقصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك قال الشوكاني في الدراري المضيئة والله ذو الجلال والإكرام رضي الله عنهم أجمعين وما أفهمه للمقام الشرعي ثم ذكر حديث الباب وقال هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على تحقيق ولو قال له جابر أقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٢٠٧ ولم يتبول عشرة من ليلة يقصر الصلاة

أقال بوجوب ذلك قال وفي المسئلة
مذهب هذا أرجح ما انتهى
ورواة هذا الحديث ما بين مصر
وواسطى وكوفي ومدني وفيه
ثلاثة من التابعين وفيه التحدث
والعنونة والقول وأخرجه أيضا
في المغازي وأبو داود والترمذي
وابن ماجه في الصلاة (عن أنس
رضي الله عنه) قال (خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من المدينة) يوم السبت بين
الظهر والعصر لخمس ليال بقين
من ذي القعدة وعندنا سلم إلى
الحج (إلى مكة فكان) صلى الله
عليه وآله وسلم (يصل) القرائن
(ركعتين ركعتين) أي إلى المغرب
رواه البيهقي (حق) رجعنا إلى
المدينة قبله (أي لأنس والقائل
يحيى بن أبي اسحق الحضرمي) أقمت
بمكة شيا قال أقنابها) أي
وبضواحيها (عشرا) أي عشرة
أيام ولا يعارض ذلك حديث ابن
عباس المذكور لأن حديثه كان
في فتح مكة وهذا في حجة الوداع
وفي حديث آخر عن ابن عباس
قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بين لهم منه ثلاث لكونه أودع من القول كما قال ابن العربي وغيره وقال ابن المنير الشرح
إذا خرج من حج التعليم لا يكون له منه يوم كالخوف في قوله تعالى أن تقصروا من الصلاة
أن ختمتم وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وزعم أن الناس انغمضوا له فقام معه صلى الله عليه وآله وسلم أفضل
الصلاة معه قال وهذا القول عندنا ليس بشي انتهى وأيضاً الأصل تساوي الأمة
في الأحكام الشرعية فلا يقبل التخصيص بقوم دون قوم إلا بدليل واحتج عليهم الجمهور
بإجماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وعموم منطوق هذا الحديث مقدم
على ذلك المفهوم وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضر فنع من ذلك ابن المباحثون
والهادوية وأجازة الباقرين احتج الأولون بقوله تعالى إذا حضر بتم في الأرض فليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وردياً في أواب صلاة المسافرين واحتجوا
أيضاً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعلها إلا في سفر ورد بان اعتبار السفر وصف
طردى ليس بشرط ولا سبب والألزم أن لا يصلي إلا عند الخوف من العدو والكانر وأما
الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها يوم الخندق وفات عليه العصران
وقضاها بعد المغرب ولو كانت جائزة في الحضر لنعلمها فيجيب عنه بأن ذلك كان قبل
نزل صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والشافعي وقد تقدم الكلام على هذا
في باب الترتيب في قضاء النوائت (نوع آخر) (عن ابن عمر رضي الله عنه قال

صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة
والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على
العدو وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة ثم قضى هؤلاء
ركعة وهؤلاء ركعة متفق عليه) الحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن يصلي الإمام
بطائفة من الجيش ركعة والطائفة الأخرى قاعة تجاه العدو ثم تنصرف الطائفة
التي صلت معه الركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة
ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة قال في الفتح وظاهر قوله ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء

وأصحابه لصبح رابعة الحديث ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام
كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء أكانه خرج منها في اليوم الثامن فبصلى الظهر يعني ومن ثم قال الشافعي
أن المسافر إذا أقام ببلد قصر أربعة أيام وقال أحمد أحدي وعشرين ليلة واختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها
في الفتح وقال أبو حنيفة يجوز القصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً والاولى ما ذكرناه وفيه أن الإقامة في أثناء السفر
تسمى إقامة وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن معنى وعرفة ليسا من مكة أي معرفة فلا يخرج الحرم فليست

مَنْ مَكَّةَ قَطْعًا وَأَمَّا فِي فَيْهَا أَحْتَمَالُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْتَلِمْ مِنْ مَكَّةَ إِلَّا أَنْ قُلْنَا أَنَّ أَسْمَ مَكَّةَ يُشْمَلُ بِجَمِيعِ الْحَرَمِ قَالَ أَحْمَدُ
ابْنُ حَنْبَلٍ لَيْسَ بِحَدِيثٍ أَنَسَ وَجْهَهُ الْإِتِّهَادُ بِأَيَّامِ أَقَامَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ خَرَجَ
مِنْهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ قَالَ الْحَبِيبُ الطَّبْرِيُّ أَطْلُقْ عَلَى ذَلِكَ أَقَامَتَهُ بِمَكَّةَ لِأَنَّ هَذِهِ مَوَاضِعُ التَّلَاوُحِ فِي حُكْمِ التَّابِعِ لِمَكَّةَ لِأَنَّهَا
الْمَقْصُودَةُ بِالْإِصْلَاحِ لَا يَتَجَبَّرُ سِوَى ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَزَعَمَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى أَنَّ الْمَسَافِرَ يَصَلُّونَ بِرَبَّنِيَّةٍ
أَقَامَتِهِ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ مَقِيمًا وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ نَحْوُ ٢٠٨ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَرِوَايَةٌ هَذَا الْحَدِيثُ الْأَرْبَعَةَ

كَاهِمَ بِصَرِيحٍ وَفِيهِ التَّحْدِيثُ
وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ وَأَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي الْمَغَازِي وَمُسْلِمٌ
فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَخْرَجَهُ
النَّسَائِيُّ فِيهِ أَوْ فِي الْحَجِّ (عَنْ ابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّيْتُ
مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
(وَسَلَّمَ بِغَيْرِ) أَيْ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي مُسْلِمٍ
الرَّبَاعِيَّةِ (رَكْعَتَيْنِ) لِلْمَقَرِّ
(و) كَذَا مَعَ (أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَعُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (صَدْرًا
مِنْ أَمَارَتِهِ) أَيْ مِنْ أَوَّلِ خِلَافَتِهِ
وَكَانَتْ مَدَّتُهُمَا عِشْرِينَ سَنَةً أَوْ سِتِّينَ
سَنَةً (ثُمَّ أَتَاهَا) بَعْدَ ذَلِكَ وَعِنْدَ
مُسْلِمٍ ثُمَّ أَنَّ عُمَرَ صَلَّى أَرْبَعًا
وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ
صَلَّى أَرْبَعًا وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ
صَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ
لِأَنَّ الْأَتْمَامَ وَالْقَصْرَ جَانِزَانِ
وَرَأَى تَرْجِيحَ طَرَفِ الْأَتْمَامِ لِمَا
فِيهِ مِنَ الْمُشَقَّةِ أَيْ وَخِيفَةِ
السَّلَفِ فِي الْمَقِيمِ بِغَيْرِ هَلٍ يَقْصُرُ
أَوْ يَتِمُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ جَرَّاهُ
الْمَقَرُّ أَوَّلُ ذَلِكَ وَاخْتَارَ الثَّانِي
جَمَاعٌ حَقَّقُوا أَهْلَ مَكَّةَ وَعَرَفُوا

رَكْعَةً أَنْتُمْ أَتَوْنَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْتُمْ أَتَوْنَا عَلَى التَّعَابِ قَالَ وَهُوَ الرَّابِعُ مِنْ
حَبِثِ الْمَعْنَى وَالْأَقْبَسُ تَلَزُّمُ تَضْيِيعِ الْحَرَامَةِ لِلْأُيُوبَةِ وَافْرَادِ الْإِمَامِ وَحْدَهُ وَبِرَجْهِ
مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَوَلَفْظُهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَقَامَ هُوَ لَا أَيْ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ
فَصَلُّوا لَأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً ثُمَّ سَلُّوا وَنَزَعُوا وَارْجِعُوا وَأَنْتَ إِلَى مَقَامِهِمْ فَصَلُّوا لَأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً
ثُمَّ سَلُّوا قَالَ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَّةَ وَالَّتِي بَيْنَ رَكْعَتَيْهَا ثُمَّ أَتَتْ الطَّائِفَةُ الْأُولَى
بَعْدَهَا قَالَ الزَّوْرِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَخْذَ الْأَوَّلِ وَأَشْهَبُ الْمَالِكِيُّ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ
الشَّافِعِيِّ وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَبِهِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ أَخْذَ الْحَنْفِيَّةِ وَحُكْمُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ فِي الْبَحْرِ عَنِ
مُحَمَّدٍ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَاسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ طَائِفَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ اسْتِثْوَاءُ
الْفَرِيقَيْنِ فِي الْعَدَدِ لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الَّذِي تَحْرُسُ فَحَصْلُ النُّقْطَةِ فِي ذَلِكَ قَالَ
فِي الْفَتْحِ وَالطَّائِفَةُ تَطْلُقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ حَتَّى عَلَى الْوَاحِدِ فَلَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً وَوَقَعَ لَهُمْ
الْخُوفُ جَائِزًا لَحَدَّثَهُمْ أَنْ يَصَلُّوا بِوَاحِدٍ وَيَحْرُسُ وَاحِدٌ ثُمَّ يَصَلُّوا الْآخَرَ وَهُوَ أَقْلُ مَا يَتَوَصَّرُ
فِي صَلَاةِ الْخُوفِ جَمَاعَةً أَنْتَهَى وَقَدْ رَجَعَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ الْوَارِدَةُ فِي حَدِيثِ
ابْنِ عُمَرَ عَلَى غَيْرِهَا لِقَوْلِهِ لَا نَادٍ وَمَا وَاقَعَةُ الْأَصُولُ فِي أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَتِمُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ سَلَامِ
إِمَامِهِ * (نَوْعٌ آخَرُ) * (عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخُوفِ فَصَفَّ نَاصِبِينَ خَائِفِينَ وَالْعَدُوَّ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ نَاجِيَةً ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعًا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ
وَرَفَعَهُ نَاجِيَةً ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ وَقَامَ الصَّفَّ الْآخَرَ فِي شَحْرِ الْعَدُوِّ
فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ السُّجُودَ وَالصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفَّ
الْمُؤَخَّرَ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفَّ الْمُؤَخَّرَ وَتَأَخَّرَ الصَّفَّ الْمَقْدَمُ ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وَرَكَعًا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعَهُ نَاجِيَةً ثُمَّ انْحَدَرَ
بِالسُّجُودِ وَالصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكُوعِ الْأُولَى وَقَامَ الصَّفَّ الْمُؤَخَّرُ
فِي شَحْرِ الْعَدُوِّ فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ السُّجُودَ وَالصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ
انْحَدَرَ الصَّفَّ الْمُؤَخَّرَ بِالسُّجُودِ فَجَبَدُوا ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وَسَلَّمْنَا
جَمِيعًا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتَّنَائِي وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي هَذِهِ

وَمِنْ ذَلِكَ لِلْسَّنَةِ وَتَعَقُّبِهِ الطَّحَاوِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ أَهْلُ بَيْتِ قَصْرٍ وَلَا فَائِدَ ذَلِكَ وَقَالَ الصَّفَّةُ
بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ لَوْ لَجِزَ لِأَهْلِ مَكَّةَ الْقَصْرَ لَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ أَتَوْنَا أَوْ لَيْسَ بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَ مَكَّةَ لِلْقَصْرِ
فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ قَصَرُوا وَالنَّسَكُ وَاجِبٌ بِأَنَّ التِّرْمِذِيَّ رَوَى حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلُُّ
بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ وَيَتَوَلَّى أَهْلَ مَكَّةَ أَتَوْنَا قَوْمًا سَفَرًا وَكَانَتْ تَرْكُ أَعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ بَعْنِي اسْتِغْنَاءً بِمَا تَقْدِمُ بِمَكَّةَ وَاجِبٌ بِأَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ
رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ بِلَوْحِ الْفَقِيهِ كَانَتْ فِي الْفَتْحِ وَرَقْعَةٌ مَعْنَى فِي حُجَّةِ الْإِدْعَاءِ فَكَانَ لَا يَدِينُ بَيَانُ ذَلِكَ لِبَعْدِ

العهد ولا يخفى ان أصل البحث مبني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومعنى لائقة ضريفها وهو من محال الخلاف (عن) حارثة بن وهب) الخزاعي أخى عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضي الله عنه قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) آمن ما كان بمنار كعتين) يعنى صلى بنا والحال أما كثيرا كواثني في سائر الاوقات أمنان غير خوف والامن ضد الخوف واسناده الى الاوقات مجاز ومناب كسر الميم يذ كرويونث فان قصد الموضوع فذكر ويكتب بالالف وينصرف وان قصد البقعة فثبوت ولا ينصرف ويكتب بالياء والخيار ثذ كبير ومعنى من الماس في فيه ٢٠٩ أى يراق من الدماء والحديث دليل على جواز القصر في السفر من غير

خوف وان دل ظاهر قوله تعالى ان خفتم على الاختصاص لان ما في الحديث رخمة وما في الآية من زيادة بدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم صدقة تصدق الله بها عليكم قال في الفتح وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى المذموم ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم فتقبل ان شرط مفهوم المخالفة ان لا يكون خرج مخرج الغالب وقيل هو من الاشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال ذلك السبب وبقي الحكم وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف الى ركعة وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله نسخة انه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر في العصابة قهوماً من ذلك قصر الصلاة في السفر مطاقا لا قصرها

الصفة من حديث أبي عبيد الله بن عمر بن الخطاب قال صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة بعسفان ومرة بارض بفي سليم) الحديث الثاني رجال اسناده عن أبي داود والنسائي رجال الصحيح وفي الحديثين ان صلاة الطائفة تسبى مع الامام جميعا واشتراكهم في الحراسة ومتابعة في جميع أركان الصلاة الا سجدة واحدة طائفة وتنتظر الاخرى حتى تشرع الطائفة الاولى ثم تسجدوا واذا فرغوا من الركعة الاولى تقدمت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة وتأخرت المتقدمة قال النووي وبهذا الحديث قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف اذا كان العدو في جهة القبلة قال ويجوز عند الشافعي تقدم الصف الثاني وتأخر الاول كما في رواية جابر ويجوز بقاؤه على حاله كما هو ظاهر حديث ابن عباس انتهى قوله مرة بعد فأن أشار البخاري الى ان صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت بدأت الرقاع كما سيأتي ويجمع بتعدد الواقعة وضور جابر في الجميع (نوع آخر) (عن جابر رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع وأقيمت الصلاة فصل بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان متفق عليه وللشافعي والنسائي عن الحسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بآخرين ركعتين ثم سلم وعن الحسن عن أبي بكر رضي الله عنه قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصلى ببعض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا في مقامهم فصلى بهم ركعتين ثم سلم فصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان ركعتان رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال سليمان بن كرى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية الحسن عن جابر أخرجه أيضا ابن خزيمة وروايته عن أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وأما ابن القطان فبان أب بكره أسلم بعد وقوع صلاة الخوف عدة قال الحافظ وهذه ليست بعلة فانه يكون مرسل

٢٧ نيل في الخوف خاصة ورواة هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه الحديث والانباء والسمع والقول وأخرجه أيضا البخاري في الحج ومسلم في الصلاة وأبو داود في الحج وكذلك الترمذي والنسائي (عن ابن مسعود رضي الله عنه لما قبل له صلى عثمان) بن عفان رضي الله عنه (بمنار أربع ركعات استرجع) أى قال ان الله وانما راجعون لما رأى من تفويت عثمان لتفضيلة القصر لا لكون الاتمام لا يجزى (ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المكتوبة (بمنار كعتين وصليت مع أبي بكر) الحديث (رضي الله عنه بمنار كعتين وصليت مع عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه

بما ركعتين) زاد الثوري عن الاعمش ثم تفرقت بكم المارق أخرجه المصنف في الحج من طريقة (فليت خطي) أي نصبي
(من أربع ركعات ركعتان قبلتان) وفيه تعريض بعثمان أي لسته صلى ركعتين قبل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصباحا ومساءً وهو ظاهر لكرهه مخالفة لم لا يقال ان ابن مسعود كان يرى القصر واجبا كما قال الحنفية ووافقهم
القاضي اسمعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن احمد والامام استرجع ولا انكر لانا نقول قوله ليت الخ يرد ذلك لان
مالا يجزئ لا حظ له فيه لانه فاسد ولولا ٢١٠ جواز الاتمام لم يتابع هو والملا من الصحابة عثمان عليه وبؤيده ما روى ابو

داود ان ابن مسعود صلى اربعاً
فقبل له عبت على عثمان ثم
صليت اربعاً قال الخلاف شر
اذ لو كان بدعة لكان مخالفة
خير او صلاحاً وفي رواية للبيهقي
اني لا اكره الخلاف قال ابن
قدامة المشهور عن احمد انه
على الاختيار والقصر عنده
افضل وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين وصحج الشافعي على
عدم الوجوب بان المسافر اذا
دخل في صلاة المقيم صلى اربعاً
باتفاقهم ولو كان فرضه القصر لم
يأثم مسافراً بقيم وقال الطحاوي
لما كان الفرض لا بد من هو عليه
ان ياتي به ولا يتخير في الايمان
بعضه وكان التخيير مختصاً
بالتطوع دل على ان المصلي
لا يتخير في الاثنين والاربع
وتعقبه ابن بطال باننا وجدنا
واجباً بتخير بين الاثنين مجتمعه
أربعة وهو الاقامة يعني انتهى
ونقل الداودي عن ابن مسعود
انه كان يرى القصر فرضاً وفيه
نظر لما ذكرته ولو كان كذلك لما
نعم مد بترك الفرض حيث صلى
اربعة وقال ان الخلاف شر

صحا وحديث جابر وأبي بكر يبدلان على ان من صفات صلاة الخوف أن يصلي الامام
بكل طائفة ركعتين فيكون مفترضا في ركعتين ومتمم في ركعتين قال النووي وبهذا
قال الشافعي وحكوه عن الحسن البصري وادعى الطحاوي انه منسوخ ولا تقبل دعواه
اذ لا دليل لنسخه انتهى وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الامام المهدي في البحر فقال
قلنا منسوخ أو في الحضر انتهى والحامل له والطحاوي على ذلك انه لا يقولان بصفة
صلاة المفترض خلاف المتنقل وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية قال أبو
داود في السنن وكذلك المغرب يكون للامام ست ركعات وايقوم ثلاث انتهى وهو قياس
صحيح (نوع آخر) (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف عام غزوة تبوك فقام الى صلاة العصر فقامت معه طائفة
ومائة أخرى مقابل العدو وظهورهم الى القبلة فكبر فكبروا جميعاً الذين معه والذين
مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت الطائفة
التي تليه والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا الى
العدو فقابلوهم واقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا
معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فلم يسألوا جميعاً فكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعتان رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث
سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده ثقات عند أبي داود والنسائي وساقه أبو
داود أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي اسناده أحمد بن اسحق وفيه مقال مشهور
اذ لم يصرح بالتحديث وقد عمن ههنا والحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن
تدخل الطائفتان مع الامام في الصلاة جميعاً ثم يقوم احدي الطائفتين بإزاء العدو
وتصلي معه احدي الطائفتين ركعة ثم يذهبون فيقومون في وجاه العدو ثم تأتي الطائفة
الأخرى فتصلي لنفسها ركعة والامام قائم ثم يصلي بهم الركعة التي بقيت معه ثم تأتي
الطائفة القائمة في وجاه العدو فيصلون لانفسهم ركعة والامام قاعد ثم يصلي الامام

ويظهر أثر الخلاف فيما اذا قام الى الثالثة عند فصلاته عند الجمهور وصحة وعند الحنفية فاسد تمام يكن ويسلون
جلس للشهد وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الاتمام بالادلة الصحيحة في اول كتاب الصلاة فارجع اليه ان
أردنه ورواه هذا الحديث ما بين يدي وبصري وكوفي وفيه التهديش والنعنة والسماع والقول وأخرجه أيضاً في الحج ومسلم
في الصلاة وأبو داود في الحج وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (لا يصل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) خرج مخرج الغالب وليس المراد اخراج سوى المؤمنة لان الحكم بهم كل امرأة مسلمة أو

المغرب والعشاء بانذركم لو فوج الجمع له ينه ما واسـ تدل البخاري به على عدم القصر في صلاة المغرب كالحضر لانهم اوتر النهار وانما لما كانت عقب آخر النهار ونذب الى تهجيلها عقب الغروب أطلق عليها وتر النهار اقربهم امنه (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة) وهذا يتناول الدابة والراحلة والدابة اعم وفي المغازي ان ذلك كان في غزوة انمار وكانت ارضهم قبيل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم ٢١٢ (عن أنس رضي الله عنه انه صلى على حمار ووجهه عن يسار القبلة) وفي الموطا

عن يحيى بن سعيد قال رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايمانا من غير أن يضع وجهه على شيء (فقيل له تصلي لغير القبلة فقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله) أي ترك الاستقبال أو الصلاة على الدابة والاول أولى (لم أفعله) وهل يؤخذ منه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمار فيه احتمال وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس باسناد حسن أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب الى خيبر ولمسلم عن ابن عمر نحوه وهذا يرجح الاحتمال الذي أشار اليه البخاري في الترجمة بقوله صلاة التطوع على الحمار وفي الحديث ان من صلى على موضع فيه نجاسة لا يضرها بشئ منه ان صلته صحيحة لان الدابة لا تخلو عن نجاسة ولو على منفذها وفيه الرجوع الى أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كالرجوع الى أقواله

ورجال اسـ ناده رجال الصحيح وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا أبو داود وابن حبان يشهد الجميع حديث ابن عباس المذكور وفي الباب عن جابر عند النسائي وعن ابن عمر عند البزار باسناد ضعيف قال قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على أي وجهه كان وأحاديث الباب تدل على أن من صفة صلاة الخوف الاقتصار على ركعة لكل طائفة قال في الفتح والاقتصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري واسحق ومن تبعهما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من قيد بثلاثة الخوف وقال الجمهور قصر الخوف قصره بثلاثة لا قصر عدد وتأولوا هذه الأحاديث بأن المراد بهم ركعة مع الإمام وليس فيها نفي الثانية ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس ولم يقضوا ركعة وكذا قوله في حديث حذيفة ولم يقضوا ركعة وكذا قوله في حديث ابن عباس الثاني وفي الخوف ركعة وأما تأويلهم قوله لم يقضوا بأن المراد منه لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن فبعد جدا (فائدة) وقع الإجماع على أن صلاة المغرب لا يدخلها قصر ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى فقط والثانية واحدة أو العكس فذهب الى الأولى أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد أقواله والقاسمية والى الثاني الناصر والشافعي في أحد أقواله قال في الفتح لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب انتهى وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الهرير انتهى وروى أنه صلى بالطائفة الأولى ركعة وبالثانية ركعتين قال الشافعي وحفظ عن علي عليه السلام أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرير بكار وصالح ابن خوات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمت رواية صالح وروى في البحر من علي عليه السلام أنه صلى بالطائفة الأولى ركعتين قال وهو توقيف واحتج لاهل القول الثاني بقوله على وأجاب عنه بأن الرواية الأولى أرفع وحكي عن الشافعي التضييق قال وفي الأفضل وجهان أحدهما ركعتان بالأولى واستدل به بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل في صلاة المغرب ولا قول كما عرفت

(باب الصلاة في شدة الخوف بالأيما وهل يجوز تأخيرها أم لا)

(عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال

من غير عرضة للاعتراض وفيه تلقى المسافر وسؤال التلميذ شيعة عن مستند فعله والجواب بالدليل وفيه فان التلطف بالسؤال والعمل بالاشارة بقوله في أصل الحديث من ذا الجانب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أراه يسجد في السفر) أي يصلي الرواتب التي قبل الفرائض وبعدها (وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة) أي قدوة (حسنة) وسنة صالحة فاقدموا به وذلك يستفاد من قوله في الرواية الثانية فكان لا يزيد في السفر هل ركعتين قال ابن دقيق العيد هذا اللفظ يحتمل ان يريد به لا يزيد في عدد الركعات في الفرض فيكون كتابه عن نفي الانعام

أو المراد به الاخبار عن المداومة على القصر ويحتمل ان يريد لا يزيد تنظرا ويمكن ان يريد ما هو اعم من ذلك قال الحافظ ابن حجر ويدل على الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف واقتضه حديث ابن عمر في طريق مكة يه لي انا الظاهر ركنين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاوره وجلسنا معه فحانت منه التذاتة فرأى ناسا قداما فقال ما يمنع هؤلاء قلت يسعون قال لو كنت مسجلا لآمنت فذكر المرفوع كما ساقه المصنف وفيه حديث أبي بكر وعمر وعثمان كذلك وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين أي لا تنالوا ولا غيره ففيه انه فهم من القصر التخصيف فلذلك ٢١٣ كان لا يصلي الركعة ولا يتم ورواه هذا

الحديث ما بين كوفي ومصري ومدني وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه (عن عامر بن ربيعة) العنزي (رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة النافلة (بالليل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به) يومئ برأسه الى الركوع والسجود وهو أخفض وهذا لا ينافي ما مر انه لم يسجد اذ معناه لم أره يصلي النافلة على الارض في السفر لانه روى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم جوف الليل في السفر ويتعبد فيه فغير ابن عمر رآه فيقدم المنيث على الثاني ويحتمل انه تركه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التخصيف في نفل السفر قال في الفتح وما جمعنا به تبع البخاري أظهر فيما يظهر والذي جمع به تبع البخاري عند قول البخاري باب من تطوع في السفر عقب المكتوبة قال الحافظ هذا يشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول

فان كان خوفا أشد من ذلك فرجلا وركبا ورواه ابن ماجه وعنه عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عشرين وعرفنا فقال اذهب فاقبله قال فرأيتهم وقد حضرت صلاة العصر فقلت اني لاخاف ان يكون بيني وبينهم ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمسي وأما صلى أومئ اياما فمخوه فلما دنوت منه قال لي من أنت قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل فحتمت في ذلك فقال اني لاني ذلك فثبتت معه ساعة حتى اذا أمكنني علونه بسيني حتى يرد رواه أحمد وأبو داود) حديث ابن عمر وهو في البخاري في تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف أشد من ذلك صلوا ركبا لا قداما على أقدامهم أو ركبا ما مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك ورواه ابن خزيمة من حديث مالك بلا شك ورواه البيهقي عن حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بنحو ما قال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير لآية وحديث عبد الله بن أنيس سكت عنه أبو داود والمنذري وحسن اسناده الحافظ في الفتح والحديثان استدلال بهما على جواز الصلاة عند شدة الخوف بالإيماء واجكته لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث عبد الله بن أنيس الاعلى فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قرره على ذلك والافهو فعل صحابي لا حجة فيه قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه العلم يقول ان المطلوب يصلي على دابته يومئ ايماء وان كان طابا نزل فصل بالارض قال الشافعي الا أن ينقطع عن أصحابه فيضاف عودا المطلوب عليه فيجزئه ذلك وعرف به اذا ان الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في المطلوب ظاهرة تذهب السبب المقتضي لها وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وانما يخاف أن يفوته العدو وقال في الفتح وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الاوزاعي فانه قيده بشدة الخوف ولم يستثن طالبامن مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو اسحق الفزاري في كتاب السفر له عن الاوزاعي انه قال اذا خاف الطالبون ان نزلوا الارض فوث العدو وصلوا حيث وجهوا على كل حال والظاهر ان مرجع هذا الخلاف الى الخوف المذكور في الآية فن قيده

ما قبلها ولا مالا تعلق بهما من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والصحي وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعدها ان التطوع قبلها لا يظن انه منها لانه ينقطع عنها بالاقامة وانتظاره الامام غالباً ونحو ذلك بخلاف ما بعدها فانه في الغالب يتصل بها فقد يظن انه منها (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر جمع تأخير (اذا كان على ظهر سبي) أي حال كونه يسير وفيه جناس التصريف بين الظهر والظهر (ويجمع بين المغرب والعشاء) أو رد البخاري هنا لانه أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيد بما اذا جدد السير وحديث ابن عباس وهو مقيد بما اذا

كان سائر احدث انس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقا اشارة الى العمل بالمطلق لان المقيد فرد من افراد
فكانه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائرا أم لا وسواء كان سيرا أم لا وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم فقال
بالاطلاق كثيرون الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشهب وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا
الا بمعرفة ومعرفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند الثوري ان صاحبين خالفوا فيه ما ورد
عليه السروجي في شرح الهداية وهو ٢١٤ أعرف بمذهبه وأجابوا على ما ورد من الاخبار في ذلك ان الذي وقع جمع

صوري وهو انه أخر المغرب
مثلا الى آخر وقتها وعجل المشاء
في أول وقتها ونعقبه الخطائي
وغيره بان الجمع رخصة فلو كان
على ما ذكره لكان أعظم
ضيقا من الاتيان بكل صلاة
في وقتها لان أوائل الاوقات
وأواخرها مما لا يدركه أكثر
الخاصة فضلا عن العامة ومن
الدليل على ان الجمع للرخصة
قول ابن عباس أراد ان لا يخرج
أمنه أخرجه مسلم وأيضافان
الاخبار جات صريحة بالجمع
في وقت إحدى الصلاتين وذلك
هو المتبادر الى الفهم من لفظ
الجمع ومما يرد الحمل على الجمع
الصوري جمع التقديم وقيل
يختص الجمع بمن يجدد في السير
قاله الليث وهو القول المشهور
عن مالك وقيل يختص بالسائر
دون النازل وهو قول ابن حبيب
وقيل يختص بمن له عذر وحكي
عن الاوزاعي وقيل يجوز جمع
التأخير دون التقديم وهو مروى
عن مالك وأحمد واختار ابن
حزم وقال ابن بطال كل راو
يروى ما رآه وكل سنة (عن

بالخوف على النفس والمال من العدو وتفرق بين الطالب والمطلوب ومن جعله أهم من ذلك
لم يفرق بينهم - ما وجوز الصلاة المذكورة للراجل والراكب عند حصول أو خوف
(وعن ابن عمر رضي الله عنه قال نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
انصرف عن الاحزاب أن لا يصلي أحد العصر الا في بني قريظة فقبحوا فامسوا فوثق
الوقت فسلوا دون بني قريظة وقال آخرون لا يصلي الا حيث أمر فارسل الله صلى الله
عليه وآله وسلم وان فاتنا الوقت قال فاعنف واحد من القريظين رواه مسلم وفي لفظ
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الاحزاب قال لا يصلي أحد العصر الا في بني
قريظة فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى ناتيها وقال بعضهم
بل نصلي لم يرد ذلك منافذ كذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعتف واحد منهم رواه
البخاري) قوله لا يصلي أحد العصر في رواية لمسلم عن عبد الله بن محمد بن اسمعيل البخاري
في هذا الحديث الظاهر وقد بين في القمق في كتاب المغازي ما هو الصواب قوله فاعنف
واحد فانه دليل على ان كل مجتهد مصيب والحديث استدله البخاري وغيره على جواز
الصلاة بالانيماء وحال الركوب قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث ان الذين
صلوا في الطريق صلوا ركبا لكان ينافي الاستدلال وان لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون
بالقياس يعني انه كما ساغ لا والله ان يؤخر الصلاة عن وقتها اقتضى كذلك يسوغ
للطالب ترك الانعام الاركان والاتقال الى الانيماء قال ابن المنير والابن عسدي ان وجه
الاستدلال من جهة ان الاستحجال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم
أو الصلاة على الدواب كما وقع لا تخيرين لان النزول ينافي مقصود الحد في الوصول
فالاولون بنوا على ان النزول معصية يعارضه الامر الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم
لها لوجود المعارض والاخرون جمعوا بين دليل وجوب الاسراع وجوب الصلاة
في وقتها صلوا ركبا فلو فرضنا انهم نزولوا لكان ذلك مضادة للامر بالاسراع وهو لا يظن
بهم لمناقبه من المخالفة وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار اليه ابن بطال بقوله لو وجد في
بعض طرق الحديث الى آخره فلم يستحسن الجزم في النفل بالاحتمال وأما قوله لا يظن
بهم المخالفة فتعرض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقيف

هم ان بن حبيب رضي الله عنه قال كانت بي بواسير) وهي في عرف اطباء نقاط تفتح في نفس المقعدة ينزل منها قال
جادة قال في الفتح جمع بالهجرة والذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء مادام فيها ذلك
الفساد (فصالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) أي صلاة المريض كما رواه الترمذي ودل عليه قوله في أوله
وكانت بي بواسير وعند ابن ماجه وأحمد عنه قال كنت رجلا ذا اسقام كثيرة وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا حقه وماله
بل الرجل والمرأة في ذلك سواء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل) حال كونه (فأما فان لم تستطع) بأن وجهه مشقة

شديدة بالقيام أو خوف زيادة من أو هلاك أو غرق ودوران رأس الرأس كسب السفينة (فقاعدا) أي صلى حال كونك قاعدا
 فكيف شئت ثم قوموا فمقرشا أفضل لأن قوموا لا يعقبه سلام كالقعود للتشهد الأول والاقام هو أن يجلس على وركبه
 وينصب فخذه وزاد أبو عبيدة ويضع يديه على الأرض مكره للنهي عنه في الصلاة كما رواه الحارثي وقال صحيح على شرط
 البخاري (فإن لم تستطع) أي القعود لا مشقة المذكورة (فعلى) أي فصل على (جنب) وجوباً مستقبلاً القبلة بوجهك رواه
 الدارقطني من حديث علي واضطجعه على الأيمن أفضل ويكره على الأيسر ٢١٥ بلا عذر وزاد النسائي فإن لم تستطع

فستلقيا أي واخصاهما لاقبله
 ويركع ويسجد بقدر أمكانه
 فإن قدر المصلي على الركوع فقط
 كره للسهود ومن قدر على زيادة
 على أكل الركوع تعينت ثلاث
 الزيادة للسهود لأن الفرق بينهما
 واجب على المتكبر ولو هجز عن
 السجود إلا أن يسجد بمقدم رأسه
 أو صدغه وكان بذلك أقرب
 إلى الأرض وجب لأن الميسور
 لا يسقط بالمعسور فإن هجز عن
 ذلك أيضاً وما برأسه والسجود
 أخفض من الركوع فإن هجز عن
 إيمانه فيه فبيصره فإن هجز عن
 الإيماء بيصره أي أفعال الصلاة
 أبرأها على قلبه بمنه ولا إعادة
 عليه ولا تنقطع عنه الصلاة وعقله
 ثابت لوجود مناسك التكليف
 وهذا الترتيب قال به معظم
 الشافعية لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا
 منه ما استطعتم هكذا استدلل
 به الغزالي ونعقبه الرافعي بأن
 الخبر أمر بالأتين بما يستعمل
 عليه المأمور والقعود لا يشغل
 على القيام وكذا ما بعده إلى
 آخر ما ذكره وأجاب عنه ابن

قال الحافظ والاولى ما قال ابن المربوط ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه
 بطريق الاولوية لأن الذين آخروا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم
 فوتوا الوقت وصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء أو كفة ما يمكن أولى من تأخير الصلاة
 حتى يخرج وقتها

• (أبواب صلاة الكسوف) •

• (باب النداء لها وصفتها) •

(عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم نودي أن الصلاة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة
 ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلى عن الشمس قالت عائشة ما ركعت ركوعاً قط ولا
 سجدت سجوداً قط كان أطول منه • وعن عائشة رضي الله عنها قالت خسفت الشمس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعت منادياً الصلاة جامعة فقام فركع أربع
 ركعات في ركعتين وأربع سجودات • وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خسفت
 الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إلى المسجد فقام فكبروا وصف الناس وراهم فاقرأوا قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً
 طويلاً هو أدنى من القراءة الأولى ثم رفع رأسه فقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم قام
 فاقرأوا قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر فركع ركوعاً هو أدنى من الركوع
 الأول ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم سجد ثم فعل في الركعة الأخرى مثلاً ذلك
 حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجودات واجبات الشمس قبل أن ينصرف ثم قام
 فخطب الناس فأنشأ على الله بما هو أهله ثم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 عز وجل لا ينفسفن أنهاراً أحدهما للحياة فإذا رأيت قوهما فافزعوا إلى الصلاة • وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما قال خسفت الشمس فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقام قياماً طويلاً فقرأ سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً
 وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً

الصالح بأننا نقول إن الآتي بالقعودات بما استطاعه من القيام مثلاً ولكننا نقول يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة لأن
 المذكورات أنواع الجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض فإذا هجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتياً بما استطاعه من الصلاة
 ونعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة مفرعاً شرعية الصلاة بها وهو محل النزاع انتهى واستبدل بقوله في حديث
 النسائي فإن لم تستطع فستلقيا أنه لا ينتقل المريض به هجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة إلى آخر ما مر وهو قول
 الحنفية والمالكية وبعض الشافعية قال ابن المنير في الحاشية إنفق بعض شيوخنا عن ضرب في النقل كثير في الوقوع

وهو أن يهجز المريض عن الذكروية قدر على الفعل فاللهمة الله ان اتخذ من يلقيه فكان يقول أحرم بالصلاة قل الله أكبر اقرأ
 الفاتحة قل الله أكبر لا ركوع الى آخر الصلاة يلقيه ذلك تلقينا وهو يقرأ جميع ما يقول له بالنطق والايحاء رحمه الله تعالى
 (عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل حال كونه (قاعداً) فأتته
 حتى اسن) أي دخل في السن وفي رواية أخرى من هذا الوجه حتى اذا كبر وعنده مسلم عنها أيضاً ميت حتى كان أكثر
 صلاته جالساً وعنده أيضاً من حديث حنيفة ٢١٦ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في سجته قاعداً حتى

كان قبل وفاته بهام فكان يصلي
 في سجته قاعداً (فكان يقرأ
 قاعداً حتى اذا أراد أن يركع
 قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية
 أو أربعين آية) شك من الراوي
 ان عائشة قالت احداهما
 أو هما معاً بحسب وقوع ذلك
 منه مرة كذا ومرة كذا أو
 بحسب طول الآيات وقصرها
 قائماً (ثم ركع) وزاً في الطريق
 الثانية منه حاله كان يفعل
 ذلك في الركعة الثانية وفي الاولى
 منه ما قال ابن التين فمست
 عائشة ذلك بصلاة الليل تخرج
 الفريضة وبها حتى أسن
 ليعلم انه إنما فعل ذلك ابتغاء
 نفسه ليستديم الصلاة وأفادت
 انه كان يديم القيام وانه كان
 لا يجلس عابطاً ببقائه من ذلك انتهى
 ودل حديث عائشة المذکور
 في البخاري بعد هذا الحديث
 على جواز القعود في أثناء الصلاة
 الزائلة لمن افتتحها قائماً بما يباح
 له أن يفتتحها قاعداً ثم يقوم اذا
 لافرق بين الحالتين ولا سيما مع
 وقوع ذلك منه صلى الله عليه
 وآله وسلم في الركعة الثانية

طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم رفع
 فقام قياً طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول
 ثم سجد ثم انصرف وقد تجلست الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 لا يخسفان موت أحد ولا لحياة فاذا رأيتم ذلك فاذا كروا الله متفق على هذه الاحاديث
 قوله لما كسفت الشمس الكسوف لغة التغير الى سواد ومنه كسف في وجهه
 وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها قال في الفتح والمشهور في استعمال الفقهاء
 ان الكسوف للشمس والكسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري انه أفصح وقيل
 يتعين ذلك وحكي عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوتها في القمر في القرآن
 وقيل يقال بهما في كل منهما ما وبه جاءت الاحاديث قال الحافظ ولا شك ان مدلول
 الكسوف لغة غير مدلول الكسوف لان الكسوف التغير الى سواد والكسوف النقصان
 أو اللذل قال ولا يلزم من ذلك انه ما مترادفان وقيل بالكاف في الابتداء وبالنهاء في الانتهاء
 وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالنهاء لبعثه وقيل بالنهاء لذهاب كل اللون وبالكاف
 لتغيره انتهى وقد روي عن عروة انه قال لا تقولوا كسفت لشمس ولكن قولوا
 خسفت قال في الفتح وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه وأخرجه مسلم
 عن يحيى بن يحيى عنه لكن الاحاديث العديدة المذكورة في الباب وغيرها ترد ذلك قولاً
 ركعتين في سجدة المراد بالسجدة هنا الركعة بقسامها وبالركعتين الركوعان وهو موافق
 لرواي عائشة وابن عباس قوله قالت عائشة الراوي لذلك عنها هو أبو سالم ويحتمل أن
 يكون عبد الله بن عمرو فيكون من رواية صحابي عن صحابي قال في الفتح وهو من زعم انه
 معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما من رواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو
 وفيه قول عائشة هذا قوله ما ركعت الخ ذكر الركوع لمسلم والبخاري اقتصر على ذكر
 السجود وقد ثبت طول الركوع والسجود في الكسوف في أحاديث كثيرة منها
 المذكورة في الباب ومنها عن عبد الله بن عمرو من وجه آخر عند الشافعي وعن أبي هريرة
 عنه وعن أبي موسى عن عبد الشين وعن سمرة عن أبي داود والشافعي وعن جابر وعن
 أسماء وسأبتيان والي مشروعية التطويل في الركوع والسجود في صلاة الكسوف
 كما يطول القيام ذهب أحمد وإسحاق والشافعي في أحد أقواله وبه جزم أهل العلم بالحديث

خلافاً لمن أبي ذلك واستدل به على ان من افتتح صلاته مضطجاً ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت اليه حاله من
 (وعنه) أي من عائشة (رضي الله عنها) في رواية ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك) المذکور كركوعاً قائماً وغيره
 (قاعداً) (قضى صلاته) وفرغ من ركعتي الفجر (نظر فان كنت بظلمة ظلي تحدث معي وان كنت نائمة اضطجع) للراحة من تعب القيام
 (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا بآياتها في غير رواية أبي ذر (باب التهجد بالليل) أي الصلاة فيها وأصل ترك التهجد
 وهو النوم قال ابن فارس التهجد الأصلي ليلاً وفي رواية من الليل وهو أوفق لأنظر القرآن به (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال كان رسول الله صلى عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يتهجد (أي من جوف الليل كما في رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة وظاهر السياق أنه كان يقوله أول ما يقوم إلى الصلاة وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا التمجيد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاووس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر اللهم لا الحمد الخ (قال اللهم لا الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن) أي القائم بأمر الخلق ومديرهم ومدير العالم في جميع أحواله وهو ٢١٧ القائم بنفسه مطلقا لا بغيره ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور

وجود شيء ولا دوام وجوده إلا به قال التوربشتي المعنى أنت الذي تقوم بحفظها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه تؤتي كلامه قوامه وقوم على كل شيء من خلقك بأمره من تدبيرك وعبر عن دون ما تغلبه العقل على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن) وإضافة النور إلى السموات والأرض للدلالة على سعة إشراقه وفشواضته يعني أن كل شيء استنار منه ما واستضاء به قدرتك وجودك والأجرام المضيئة به أنت فطرتك والعقل والحواس خلقك وعطيتك قال في النسخ وقيل المعنى أنت المنزه عن كل عيب يقال فلان منور أي مبرأ من كل عيب ويقال هو اسم مدح يقال فلان نور البادية مزيته (ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن) ولك الحمد أنت الحق المتحقق وجوده وكل شيء ثبت وجوده وتحقق فهو حق وهذا الوصف

من أفعاله واختاره ابن سريج قوله خسفت الشمس بالخاء المعجمة وقد تقدم بيان معنى الخسوف قوله وصف الناس برفع الناس أي اصطفاوا يقال صف القوم إذا صاروا صفاء ويجوز أن نصب والفاعل ضمير يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله وانجبت الشمس قبل أن ينصرف فيه أن الانجلاء وقع قبل انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قوله ثم قام فخطب الناس فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف وقال صاحب الهداية من الخنفية ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل وتعب بأن الأحاديث وردت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ والمشهور رخصة المالكية أنه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكا روى الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد لها الخطبة بخصوصها وإنما أراد أن يزيل لهم الرعدة على من يعتقد أن الكسوف موت بعض الناس وتعب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بها وحكاية شرايطها من الجرد والثناء وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصصر على الإعلام بسبب الكسوف والأصل مشروعية الاعتصاف والخصائص لا تثبت الأدليل وقد ذهب إلى عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أبو حنيفة والشافعية قوله لا يخسفان في رواية يخسفان بدون نون كما سبأني في حديث ابن عباس قوله موت أحدا إنما قال صلى الله عليه وآله وسلم كذا لأن ابنه إبراهيم مات فقال الناس إنما كسفت الشمس موت إبراهيم ولا جسد والناس في ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث العمامة بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج فزعاً يجرق به حتى أتى المسجد فلم يزل يصلي حتى انجبت فلما انجبت قال إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا يشكسان إلا موت عظيم من العظماء وأبسر كذلك الحديث وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأخير الكواكب قال الخطابي كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف موجب حدوث تغير الأرض من موت أو ضرر فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر خلقان مفضلان لله تعالى ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما قوله ولا لحماة استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك موت إبراهيم ولم يذكر والحياة قال في النسخ والجواب أنه فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للفقد أن لا يكون سببا لايجاد نعم الشارع النبي لدفع

٢٨ نيل ث للرب جل جلاله بالحقيقة والخصوصية لا ينفي غيره وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ومن عدا من يقال فيه ذلك فهو بخلافه (ووعده الحق) الثابت المتيقن لا يدخله خلف ولا شك في وقوعه وتحققه (واقاؤه حق) أي رؤيته في الدار الآخرة حيث لا مانع أو لقائه جزاء ذلك لاهل السعادة والشقاوة وهو داخل فيما قبله فهو من عطف الخاص على العام وقيل اللقاء الموت وأبطله النووي قال في النسخ فيه جواز الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن حال الظن في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال (وقوله حق) أي مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومنه هو

لازم (والجنة حق والدار حق) أي كل منهما موجود الآن (والنبيون حق ومحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) خصه بالذكر تعظيم له وعظمته على النبيين أي أنما بالتعظيم بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجردة عن ذاته كأنه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بالغلبة في إثبات نبوته كفا في التشهد (والساعة) أي القيامة (حق) وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعمل للوقت الذي تقام فيه القيامة يريد أن الساعة خفية يحدث فيها أمر عظيم وتكرير الحمد للاهتمام بشأنه وإيساط به كل مرة معنى آخر وفي ٢١٨ تقديم الحار والحرور فائدة التخصيص وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص

الحمد بالله غير لم خصص في الحمد قال لأنك أنت الذي تقوم بحفظ الكائنات إلى غير ذلك وعرف الحق في أنت الحق ووعدك الحق وتكرير البواقي قال الطيبي عرفها للعصر لأن الله هو الحق الثابت الدائم الباقي وما سواه في معرض الزوال قال البيهقي لا كل شيء ما خلا الله باطل وكذا وعدده مختص بالانجياز دون وعد غيره وقال السهيلي التعريف للدلالة على أنه المستحق لهذا الاسم بالحقبة اذهو مقتضى هذه الاداة وكذا في وعدك الحق لأن وعدده كلامه وتركت في البواقي لأن الأمور محدثة والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته وبشاء ما يدوم منه علم بالخبر الصادق لا من جهة استحقاقه فناءه وتعقبه في المصاحح بأنه يرد عليه قوله في هذا الحديث وقولك حق مع أن قوله كلامه القديم فينظر وجهه انتهى قال الطيبي وهما مناسر دقيق ودرواه صلى الله عليه وآله وسلم لما نظر إلى المقام الإلهي

هذا التوهم قوله فإذا رأيتموهما أكثر روايات بصيغة ضمير المؤنث والمراد رأيتم كسوف كل واحد في وقته لاستحالة اجتماعهما في وقت واحد قوله فافزعوا بفتح زاي أي التجأ أو توجهوا وفيه إشارة إلى المبادرة وأنه لا وقت أصلاً الكسوف معين لأن الصلاة علفت برؤية الشمس أو القمر وهي ممكنة في كل وقت وبهذا قال الشافعي ومن تبعه واستثنت الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحمد وعن المالكية وقتهم من وقت حل النافلة إلى الزوال وفي رواية إلى صلاة العصر ورجح الأول بأن المنصود ببقاء هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على أنه لا تقضى بعده ولو انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود قال في الفتح ولم أقف على شيء من الطرق مع كثرتها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها الاثنى لكن ذلك وقع انشاقاً فلا يدل على منع ما عداه واتفقت الطرق على أنه بادر إليها انتهى قوله فحوا من سورة البقرة فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالقراءة قبله وهو دون القيام الأول فيه أن القيام الأول من الركعة الأولى أطول من القيام الثاني منها وكذا الركوع الأول الثاني منها قوله وهو دون الركوع الأول قال النووي اتفقوا على أن القيام الثاني وركوعه فيه ما أقصر من القيام الأول وركوعه فيه ما أقصر من سجدة أي سجدة من قوله ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول فيه دليل لمن قال إن القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى وقد قال ابن بطال أنه لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها قوله ثم رفع فقام قياماً طويلاً الخ فيه أنه يشترع تطويل القيامين والركوعين في الركعة الأخيرة وقد ورد تقدير القيام في الثانية بسورة آل عمران كافي سنن أبي داود وفيه أيضاً أن القيام الثاني دون الأول كافي الركعة الأولى وكذلك الركوع وقد تقدمت حكاية النووي للاتفاق على ذلك والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن الم شروع في صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وقد اختلف العلماء في صفتهما بهد الاتفاق على أنها سنة غير واجبة كما حكاها النووي في شرح مسلم والمهدي في البحر وغيرهما فذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان وفي الصفة التي وردت بها الأحاديث الصيغة المذكورة في الباب وغيرها وحكي في البحر

ومعروف في حضرة الربوبية عظم شأنه وفهم نزاته حيث ذكر النبيين وعرفها بالام الاستغراق ثم خص محمداً صلى الله عليه وآله وسلم من بينهم وعظمته عليهم أي أنما بالتعظيم كما مر الخ والمراجع إلى مقام العبودية ونظر إلى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب في مطاوي الانكسار (أهم لك أسلت) أي انقذت لأمرك ونميك وخضعت (وبك آمنت) أي صدقت بك وبما أنزلت (وعليك توكلت) أي فوضت أمري إليك (واليك أنبت) رجعت إليك مقبلاً بقلبي عليك (وبك أي بما آتيتني من البراهين والنجح) (خاصمت) من خاصني من الكفة أرباباً يبدل ونصرتك قاتلت (واليك حاكمت) كل من أبي

قبول ما أرسلتني به وجعلتكم الحكيم بيننا لمن كانت الجاهلية تتحاكم اليه من كاهن ونحوه وقدم جميع صلات هذه
الافعال عليهم السلام اياها بالتخصيص وافادة العصر (فاغفر لي ما قدمت) قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه (وما أمرت) أخفيت
(وما أعلنت) أظهرت أي ما حدثت به نفسي وما تحرك به لاني قاله نواضعوا وجلالاته تعالى أرنا لعلامة ونعقب في الفتح
الاخير بانه لو كان للعلم فقط لسكنى فيه أمرهم بأن يقولوا فالاولى انه للمجموع (أنت المقدم) لي في البعث في الآخرة
(وأنت المؤخر) لي في البعث في الدنيا وزاد ابن جريج في الدعوات أنت الهى ٢١٩. (لا الهات أو لا اله غيرك ولا حول ولا

قوة الا بالله) قال السكرمانى

هذا الحديث من جوامع

الكلام لان افظ القيم اشارة الى

أن وجود الجواهر وقوامها

منه والنور الى أن الاعراض

ايضا منه والملا الى انه حاكم

عليها بعباده او اعدا ما ينفعل

ما يشاء وكل ذلك من نعم الله على

عباده فلهذا قرر كل منها بالحد

وخصص الحمد به ثم قوله أنت

الحق اشارة الى المبدأ والقول

ونحوه الى المعاش والساعة

ونحوه الى المعاد وفيه اشارة

الى النبوة والى الجزاء ثوابا وعقابا

ووجوب الاسلام والايمان

والتوكل والافتابة والنضرع

الى الله والخضوع له انتهى

وفيه زيادة معرفة النبي صلى

الله عليه وآله وسلم بعظمة ربه

وعظيم قدرته ومواظبته على

الذكر والدعاء والثناء على ربه

والاعتراف به بحقوقه والافترار

بصدق وعده ووعد فيه

استجاب تقديم الثناء على

المسئلة عند كل ما يلزم اقتداء

به صلى الله عليه وآله وسلم (عن

ابن عمر رضى الله عنهم ما قال كان

عن العترة جميعا انهم اركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات واستدلوا به بحديث أبي بن

كعب وسليمانى وقال أبو حنيفة والنورى والنخعي انهم اركعتان كسائر التوافل في كل

ركعة ركوع واحد وحكماء النووى عن الكوفيين واستدلوا بحديث النعمان وسمرة

الاثنين وقال حذيفة في كل ركعة ثلاثة ركوعات واستدل بحديث جابر وابن عباس

وعائشة وستأى قال النووى وقد قال بكل نوع جماعة من الصحابة وحكى النووى عن

ابن عبد البر انه قال أصح ما فى الباب ركوعان وما خالف ذلك فمال أوضهيف وكذا قال

البيهقى ونقل صاحب الهدى عن الشافعى وأحمد والبخارى انه لم كانوا يمدون الزيادة

على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة لان أصح طرق الحديث يمكن رد

بعضها الى بعض ويحجمها ذلك كان يوم موت ابراهيم واذا انقضت القصة تبيين

الاخذ بالراجح ولا شك ان أحاديث الركوعين أصح قال فى الفتح وجمع بعضهم بين هذه

الاحاديث بتعدد الواقعة وان الكسوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الوجوه جائزاً

والى ذلك ذهب اصحى لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن

المذرر والخطابى وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من

الاختلاف المباح وقواه النووى فى شرحه لم يعمل ذلك قال الامام يحيى والمحققان

صحيح تعدد الواقعة أن الاحاديث المشقة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين

الاخذ بها لعدم منافاتها للمزيد وان كانت الواقعة ليست الامرة واحدة فالصواب الى

الترجيح امر لا بد منه وأحاديث الركوعين أربع (وعن أمه رضى الله عنها ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الكسوف فأقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع

ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم قام فأطال

القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد

فأطال السجود ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم انصرف رواه أحمد والبخارى وأبو داود

وابن ماجه وعن جابر رضى الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فصلى بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخرون ثم ركع فأطال ثم رفع

فأطال ثم ركع فأطال ثم سجد سجدتين ثم قام فصنع نحوه من ذلك فكانت أربع ركعات

الرجل) الام للجنس ولانه هوم له وانما ذكره للغالب (فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ما رأى رؤيا) كفعلى بالضم

من غير تنوين أى فى النوم (فصلى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتمنييت ان أرى رؤيا) زاد فى التفسير من وجه آخر

فقلت فى نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ويؤخذ منه ان الرؤيا الصالحة تدل على خير راتها (فانصمها)

أى أخبر بها (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت غلاماً شاباً وكنت أنام فى المسجد على عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فرأيت فى النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي الى النار فاذا هم مطوية) أى مبنية الجوانب (كطى البئر

واذا هم افرنان) أى جانبان (واذا فيه ما أناس قد عرفتهم بجملة أقول أعود بالله من النار قال فلتعلمنا ملك آخر فقال لي لم ترع
أى لا تخف يعنى لا خوف عليك بعد هذا (فقه صحتها على حفصة فتمسكت احفصة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال نعم الرجل عبد الله) وفي التعبير من رواية نافع عن ابن عمر أن عبد الله رجل صالح (لو كان يصلي من الليل) ولولتقى لا للشرط
ولم يذكر الجواب قال سالم (فكان بعد لا ينام من الليل الا قليلا) وفي الحديث ان قيام الليل ينجي من النار وفيه معنى الخير
والعلم وفيه كراهة النوم بالليل وفي مسلم ٢٢٠ من حديث أبي هريرة أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وهو يدل على

انه أفضل من ركعتي الفجر وقواه
النور في الروضة للكن
الحديث اختلف في وصفه
وارساله وفي رفعه ووقفه ومن
ثم لم يخرج به البخاري والمقدم
تفضيل الوتر على الرواتب
وغيرها كالضحي اذ قيل
بوجوبه ثم ركعتي الفجر الحديث
عائشة في الصحيحين لم يكن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على شيء
من التوافل أشد تعاهدا منه
على ركعتي الفجر وحديث
مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
وما فيه او هما أفضل من ركعتين
في جوف الليل وجلوا حديث
أبي هريرة السابق على ان الفضل
المطلق المقعول في الليل أفضل
من المطلق المفعول في النهار
وقدم مدح الله المتجهدين في آيات
كثيرة كقوله تعالى كانوا قلوبا
من الليل ما هم بجمعون والذين
يبينون لهم سجودا وقباما
تجاني جنوبهم عن المضاجع
ويكفي فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
من قرة أعين وهي الغاية فن
عرف فضيلة قيام الليل بسماع

وأربع سجرات رواه أحمد ومسلم وأبو داود) ومن الأحاديث المصرحة بالركوعين
حديث علي عند أحمد وحديث أبي هريرة عند النسائي وحديث ابن عمر عند البزار
وحديث أم سفيان عند الطبراني قوله ثم رفع ثم سجد لم يذكر فيه تطويل الرفع الذي
يتعقبه السجود ولا في غيره من الأحاديث المقدمة ووقع عند مسلم من حديث جابر
بلفظ ثم رفع فأطال ثم سجد قال النووي هي رواية شاذة ونوعب بما رواه النسائي وابن
خزيمة وغيرهم ما من حديث عبد الله بن عمرو وفيه ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع
فأطال حتى قيل لا يسجد ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتى
نيل لا يسجد ثم سجد وصحح الحديث الحافظ قال لم أقف في شيء من الطرق على تطويل
الجلوس بين السجدين الا في هذا وقد نقل الفزالي الاتفاق على تركه اطلاقا فان أراد
الاتفاق المذهبي فلا كلام والافهم صحيح هذه الرواية والكلام على الفاظ الحديثين
يسبق وهما من صحيح الثابتين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

• (باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربعة وخمسة) •

عن جابر رضي الله عنه قال كنت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فصل ست ركعات بأربع سجعات رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن ابن عباس
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في كسوف فقرأ ثم ركع ثم قرأ ثم
ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجد والاخرى منها رواه الترمذي وصححه وعن عائشة رضي الله
عنها ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ست ركعات وأربع سجعات رواه أحمد
والنسائي) حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال عن الشافعي انه غلط وهذه الدعوى
بردها ثبتونه في الصحيح فانه رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن عمر عن عبد الملك عن
عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن عباس رواه الترمذي عن
محمد بن بشير عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد علل الحديث بان حبيب لم يسمع من طاوس قال البيهقي
حبيب وان كان ثقة فانه كان يدرى لم يسمع من طاوس وحديث عائشة هو أيضا
في صحيح مسلم بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف واعائشة أيضا حديث آخر في صحيح مسلم

وافظه

وخلوته به

الآيات والأخبار والآثار الواردة فيه واستحكم رجاءه وشوقه الى نوابه ولذة مناجاة ربه وخلوته به
هاجته الشوق وباعث التوق وطرد عنه النوم وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا في باب
نوم الرجال في المسجد وفي باب فضل من تعار من الليل ومناقب ابن عمر ومسلم في فضائل ابن عمر (عن جندب بن عبد الله)
الجبلي (رضي الله عنه قال اشتمكي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي مرض (فلم يقم) صلاة الليل (ليلة أو ليلتين) هكذا
اختصره البخاري وقد ساقه في فضائل القرآن تاما فزاد فاته امرأة فقالت يا محمد ما أرى شيئا منك الا قد تركت فانزل الله تعالى

والضحى والليل الى قوله وما اقل ور وانه الاربعة كوفيون وفيه الحديث والعنة والسماع والقول وأخرجه في قيام الليل أيضا فضائل القرآن والتفسير ومسلم في المغازي والترمذي والنسائي في التعبير (عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طرقه وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله من الليالي كرها نأ كيدا والا فالطروق هو الايمان ليلا (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لها ما حنا وتحريضا (الا نصليان) قال ابن بطال فيه فضيلة صلاة الليل وايضا طائفة من الاهل والقرابة لذلك ووقع في رواية حكيم ٢٢١ بن حكيم ودخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على علي وفاطمة من الليل

فأيقظنا بالصلاة ثم رجع الى بيته فصلى هو يا من الليل فلم يسمع لنا حسا فرجع اليينا فأيقظنا الحديث قال الطبري لولا ما علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعم ابنته وابن عمه في وقت جده - له الله ثلاثة سكا لكنه اختار له - ما احرار تلت الفضيلة على الدعة والسكون امتثال لقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة الآية (فقلت يا رسول الله أنفسنا بيد الله) تعالى وفيه طريقتان التفويض والتأويل والاول أولى قال في الفتح اقتبس على ذلك من قوله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها الآية وفي رواية حكيم بن حكيم عند النسائي قال علي بخاست وأما عرك عيني وأنا أقول والله ما نصلي الا ما كتب الله لنا انما أنفسنا بيد الله وفيه اثبات المشيئة لله فان العبد لا يفعل شيئا الا ما أراه الله تعالى (فاذا شاء أن يبعثنا بعثنا) أي أيقظنا وأصله اثاره الشيء

وافظه ان الشمس انكسفت عي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام قياما شديدا يقوم قائما ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ركعتين في ثلاث ركعات وأربع سجودات وانصرف وقد تجلت الشمس وكان اذا ركع قال الله أكبر ثم ركع واذا رفع رأسه قال سمع الله لمن حمده فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمرا الحديث وهذه الاحاديث الصحيحة ترد ما تقدم عن ابن عبد البر والبيهقي من ان ما خالف احاديث الركوعين معال أو ضعيف وماتة ثم عن الشافعي وأحمد والبخاري من عندهم ما خالف احاديث الركوعين غلط او قد استدل باحاديث الباب على ان المشروع في صلاة الكسوف في كل ركعة ثلاثة ركوعات وقد تقدم الخلاف في ذلك قوله ست ركعات وأربع سجودات أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وسجودتان (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف قرآن ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم قرآن ثم ركع والآخرى منها وفي لفظ صلى ثمان ركعات في أربع سجودات روى ذلك أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) الحديث مع كونه في صحيح مسلم ومع صحيح الترمذي له قد قال ابن حبان في صحيحه انه ليس بصحيح قال لانه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ولم يسمعه حبيب من طاوس وحبيب معروف بالتدليس كما تقدم ولم يصرح بالسماع من طاوس وقد خالفه سليمان الاحول فوقفه وروى عن حذيفة نحوه قاله البيهقي قوله ثمان ركعات الخ أي ركع ثمان مرات كل أربع في ركعة وسجدة في كل ركعة سجدة والحديث يدل على ان من جهلة صفات صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة أربعة ركوعات (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدة ثنتين ثم قام الى الثانية فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدة ثنتين ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى انجلي كسوفها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في المسند * وقد روى بإسناد صحيح عن سليمان بن يسير عن عبد الله بن عمر وانه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها ركعتين كل ركعة ركوع وفي حديث قبيصة الهلالي عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم ذلك فصلوها كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة

من موضعه (فاصرف) صلى الله عليه وآله وسلم عنهما رضامدبرا (حين قلنا ذلك ولم يرجع الى شيا) أي لم يجئني بشي وفيه ان السكوت يكون جوابا والاعراض عن القول الذي لا يطابق المراد وان كان حقا في نفسه (ثم نعمته وهو مول) معرض مدبر حال كونه (بضرب فخذ) متعجبا من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتماد بما اعتذره به قاله الترمذي وفيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف وقال ابن التين كره احتجاجه بالآية المذكورة وأراد منه أن ينسب التقصير الى نفسه وفيه جواز الانتزاع من القرآن وترجيح قول من قال ان اللام في قوله وكان الانسان العموم لا الخصوص الكذا وفيه مقبلة على

حيث نقل ما فيه عليه أدنى فضاضة فقد تم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتفه ونقل ابن بطال عن المهلب قال فيه انه ليس للإمام أن يشدد في النوافل حيث قنع صلى الله عليه وآله وسلم بقول على رضي الله عنه أنه سئى بالله لأنه كلام صحيح في العذر عن التفضل ولو كان فرضا ما عذره قال وأما ضربه بنقله وقرائه الآية الكريمة فدل على انه ظن أنه أخرجهم ما تقدم على انبأهما كذا قال وأقوى ابن بطال وليس بواضح وماتقدم أولى كذا في الفتح (وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا) قيل قاله تسليما لعذره وأنه لا عيب عليه ورواه هذا ٢٢٢ الحديث الستة ما بين حمص ومدني واستاذين العابد بن من أصح الاسانيد

وأشرفها الواردة فيمن روى عن أبيه عن حمص وفيه التحديث والاختصار والعنفنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في اعتصام والتوحيد ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبدع العمل) أي ليعترك (وهو يحب أن يعمل به خشية) أي لأجل خشية (أن يعمل به انما في فرض عليهم) ليس مرادها انه كان يترك العمل فصلاوة وفرصة الله عليه أو ندبه بل المراد ترك أمرهم أن يعملوا معه بدليل ما في الحديث الثاني انهم لما اجتمعوا اليه في الصلاة الثالثة أو الرابعة ليصلوا معه التهجيد لم يخرج اليهم زلا ريب انه صل حزية تلك الليلة (وما سيج) أي تنقل (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حصة الضحى قط والى لاسيها أي لاصليها وفي رواية اني لاسيها من الاحتجاب وذكره هذه الرواية العمري ولم يعزها والبرماوى والدمايني

والاحاديث بذلك كله لاجل حسن النسائي والاحاديث المتقدمة بتكرار الركون أصح وأشهر) اما حديث أبي بن كعب فأخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال هذا سند لم يخرج الشيخان بمثله وهذا توهين منه للحديث بان سنده مما لا يصلح للاحتجاج به عند الشيخين لانه تقوية للحديث وتعظيم ل شأنه كما فهمه بعض المتأخرين وروى عن ابن السكيت تصحيح هذا الحديث وقال الحاكم رواه صادقون وفي اسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله ابن ماهان الرازي قال النلاس سبى الحنظ وقال ابن المديني يخلط عن المغيرة وقال ابن معين ثقة وفي الباب عن علي عليه السلام عند البزار وهو معلول كما قال في الفتح وقد احتج بهذا الحديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم واما حديث ابن بثر فاخرجه أيضا مسلم وفيه قرأ بسورتين وصلى ركعتين واما حديث النعمان بن بشير فاخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر وهو عند بعض هؤلاء باللفظ الذي ذكره المصنف عن قبيصة وأعله ابن أبي حاتم بالانقطاع واما حديث ابن عمرو فاخرجه أيضا أبو داود والترمذي ورجاله ثقات واما حديث قبيصة فاخرجه أبو داود والنسائي والحاكم باللفظ الذي ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والترمذي ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بكر عن عبد الله بن أبي حاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين مثل صلاتكم هذه وقد احتج بهذه الاحاديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان بركوع واحد كسائر الصلوات وقد تقدم ذكرهم وقد رجحت أنه هذا المذهب باسماها على القول كما في حديث قبيصة والقول أربع من الفعل وأشار المصنف الى ترجيح الاحاديث التي فيها تكرار الركوع ولا شك انها أرجح من وجوه كثيرة منها كثرة طرقها وكونها في الصحيحين وانما على الزيادة

(ب) الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف *

(عن عائشة رضي الله عنها - النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصل أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود آخر جاءه في لفظه صلى صلاة الكسوف فجهر بالقراءة فيها رواه الترمذي وصححه وفي لفظ قال خست الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى المصلي فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة وأطال

عن الموطأ وهذا من عائشة اخبار عارأت وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح النبام وأوصى بها أبوي ذر وهو ربة بل عدها العلماء من الواجبات الخاصة به وفيه ان كل شئ أحبه استلزم التعريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض (عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم ليصلي حتى ترم قدماه أو ساقيه) شك من الراوى وفي رواية تنفق قدماه وعند الترمذي حتى انتفخت قدماه والبخاري في التفسير حتى تورمت والنسائي من حديث أبي هريرة حتى ترلع قدماه بزي وعين همله ولا اختلاف بين هذه الروايات فانه اذا حصل

الاتفاخ حصل الزرع والشقوق (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم الله بل وفي تفسير الفتح فتبيل له قد غفر الله لك من ذنوبك ما تقدم وما تأخر وفي رواية أبي عوانة فتبيل له انتكاف هذا وفي حديث عائشة فقالت عائشة يا رسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لك وفي حديث أبي هريرة عند البراء فتبيل له تفعل هذا يا رسول الله وقد جاء من الله ان الله قد غفر لك (فيقول أفلا) أي أترك قيسامي وتمجدي لما غفرت لي فلا (أكون عبد اشكورا) يعني غفران الله لي سبب لان أقوم وأتمجد بشكركم له فكيف أتركه كأن المعنى الاشكره وقد أنتم على وخصني بخير الدارين فان ٢٢٣ الشكور من ابغية المبالغة يستدعي

نعمة خطيرة وتخصيص العبد بالذكر مشعر بغاية الاحكام والقرب من الله تعالى ومن ثم وصفه به في مقام الاسراء ولان العبودية تقتضي صحة النسبة وليست الا بالعبادة والعبادة عين الشكر قال ابن بطال وفيه أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وان أضر ذلك يدينه انتهى قال الحافظ امكن في معنى تقدم ذلك بما اذا لم يفيض الى الملأ لان حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كانت أكمل الاحوال فمن لا يعمل من العبادة وان أضر ذلك يدينه بل صح نه قال وجعلت قرة عيني في الصلاة كما رواه السائي فاما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خشى الملأ يفتي له ان لا يكذب نفسه حتى يمل عليه يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعمل حتى تغلوا انتهى قال القسطلاني نعم الاخذ بالشدة افضل لانه اذا كان هذا فعل المفذور له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جهل حاله

القيام وذكر الحديث رواه أحمد وعن حمزة رضى الله عنه قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف ركعتين لانه سمع له فيها صوتا رواه الخمسة وصححه الترمذي وهذا محتمل انه لم يسمعه لبعده لان في رواية مبسوطه له أتينا المسجد قد امتلأ من حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والرواية التي أخرجهما أحمد أخرجهما أيضا أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه ابن حبان وحديث حمزة صححه أيضا ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد رواه عن حمزة وقد قال ابن المديني انه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع انه لا راوى له الا الاسود بن قيس كذا قال الحافظ وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الشافي وأبي يعلى والبيهقي قال كنت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الكسوف فسمعت منه حرفا من القرآن وفي اسناده ابن لهيعة ولا طبراني نحوه من وجه آخر وقد وصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيد هارامية ولا بن عباس حديث آخر متفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما طويلا نحو من سورة البقرة وقد تقدم وهو يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر قال البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث حمزة ورجع الشافعي رواية حمزة بأنها موافقة لرواية ابن عباس المتقدمة ولرواية الزهري قد انفرد بالجهر وهو وان كان حافظا لعدد أولى بالحفظ من واحدة فالبيهقي قال الحافظ وفيه نظر لانه مثبت وروايته مقدمة وجمع بين حديث حمزة وعائشة بأن حمزة كان في آخريات الناس فلذلك لم يسمع صوته وان كان قول ابن عباس كنت الى جنبه يدفع ذلك وجمع النووي بأن رواية الجهر في القمر ورواية الاسرار في كسوف الشمس وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة الى أحمد وبما أخرجه ابن حبان من حديثها باللفظ كسفت الشمس والصواب ان يقال ان كانت صلاة الكسوف لم تقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الامرة واحدة كما نص على ذلك جماعة من الحفاظ فالصحيح لي الترجيح متعين وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين وليكونه متضمنا للزيادة وليكونه مثبتا وليكونه معتزدا بما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعا من اثبات الجهر وان صح ان صلاة الكسوف وقعت أكثر من مرة كما ذهب اليه البعض

وانقلت ظهره الا وزار ولا يامن عذاب النار انتهى ومحل ذلك ما اذا لم يفيض الى اختيار عبادة لم يرد بها الشرع أو لم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم يخرج الى حد الرهبانية والرياسة الشاقة والهيئة الكريهة وترك ما هو افضل منها من المندوبات ومهيئات الاعمال والصفات ونفائس الاحوال وابتداع الحسنات وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر وفيه ان الشكر يكون بالعمل كما يكون بالالسان كما قال تعالى اعلموا آل داود شكرا والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة وفيها كما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه قال العلماء

انما ألزم الانبياء أنفسهم شدة الخوف لعظم نعمة الله عليهم وانه ابتدأهم بما قبل استحقاقها فبذلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكره مع ان حقوق الله أعظم من أن تقوم بها العبادة ورواة هذا الحديث كوفيون وهو من الرابعات وفيه التحديث والعنفه والسماع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق والتفسير ومسلم في أوخر الكتاب والترمذي في الصلاة وكذا النسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أحب الصلاة أي أكثر ما يكون ٢٢٤ محبوبا (الى الله تعالى صلاة داود) وانما كان ذلك أحب اليه تعالى من أجل

الاخذ بالرفق بالنفس التي تخشى منها السامة التي هي سبب ترك العبادة والله تعالى يحب ان يديم احسانه ويوالي فضله قاله التكرمانى (وأحب الصيام أي أكثر ما يكون محبوبا) الى الله صيام داود عليه السلام واستعمل أحب بمعنى محبوب قليل لان الأكثر في الفعل التفضيل ان يكون بمعنى الفاعل ونسبة المحبة فيهما الى الله تعالى على معنى ارادة الخير لفاعلهما (وكان) داود عليه السلام (ينام نصف الليل ويقوم ثلثه) في الوقت الذي ينادي فيه الرب تعالى هل من سائل هل من مستغفر (وينام سدسه) ليستريح من نصب القيام في بقية الليل وانما كان ذلك أرفق لان النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب شمر السهر وذبول الجسم بخلاف السهر الى الصباح وفيه من المصلحة أيضا استقبال صلاة الصبح واذكار النهار بنشاط واقبال ولاه أقرب الى عدم الرياء لان من نام السدس الاخير أصبح ظاهرا لكونه سليم

فالمتعين الجمع بين الاحاديث بتعدد الواقعة فلامعارضه بينها الا ان الجهرأولى من الاسرار لانه زيادة وقد ذهب الى ذلك أحمد وامحق وابن خزيمة وابن المذرو وغيرهما من محدثي الشافعية وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية وحكي النووي عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء انه يسرى كسوف الشمس ويجهري خسوف القمر والى مثل ذلك ذهب الامام يحيى وقال الطبري بخبرين الجهر والاسرار والى مثل ذلك ذهب الهادي ورواه في البحر عن مالك وهو خلاف ما حكاه غيره عنه واعلم انه لم يرد تعين ما قرأ به صلى الله عليه وآله وسلم الا في حديث لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الاولى بالعنكبوت وفي الثانية بالروم واقمان وقد ثبت الفصل بالقراءة بين كل ركوعين كما تقدم من حديث عائشة المتفق عليه فيتحيز المصلي من القرآن ما شاء ولا بد من القراءة بالفاضة في كل ركعة لما تقدم من الادلة الدالة على أن لا تصح ركعة بدون فاتحة قال النووي واتفق العلماء على انه يقرأ الفاتحة في القيام الاول من كل ركعة واختلفوا في القيام الثاني فذهبنا ومذهب مالك وجهور أصحابه انهم لا تصح الصلاة الا بقراءتها فيه وقال محمد بن مسامة من المالكية لا تعين الفاتحة في القيام الثاني انتهى ويغني الاستسكان من الدعاء لورود الامر به في الاحاديث الصحيحة كافي حديث ابن عباس المتقدم وغيره

(باب الصلاة تلحسوف القمر في جماعة مكررة الركوع) *

(عن محمد بن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانما لا ينكسفان موت أحد ولا حياة فاذرا يتقوها كذلك فافزعوا الى المساجد رواه أحمد وعن الحسن البصري رضي الله عنه قال خسف القمر وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه الشافعي في مسنده) حديث محمد بن أبيه أصح في الصحيحين بدون قوله فافزعوا الى المساجد وقد أخرج هذه الزيادة أيضا الحاكم وابن حبان وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يحتج به وقول الحسن صلى بنا لا يصح قال الحسن لم يكن

القوى فهو أقرب الى أن يخفى عنه الماضي على من يراه أشار اليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوما ويفطر بالبصرة يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليلة وأما النهار فلما عذر عليه ان يجزئه بالصيام لانه لا يتبعه من جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما ويفطر يوما فيتنزل ذلك منزلة التجزئة في شخص اليوم ورواه هذا الحديث مكين الشيخ البخاري قدني وفيه رواية تايبي عن تايبي عن صحابي والحديث والاختبار وأخرجه أيضا في احاديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي وفيه وفي الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الدائم) الذي يسقر عليه عامه والمراد بالادوام العرفي لا شعول
الازمنة لأنه متعذر (قبل لها) القائل مسروق بن الأجدع (متى كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم (قالت يقوم إذا مع
الصارخ) وهو الذي لا يكتر الصياح في الليل قال ابن ناصر وأول ما أصبح نصف الليل غالباً وهو موافق لقول ابن عباس
نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل قال ابن بطال يصرخ عند ثلث الليل وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد
الجهني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا الذين فانه يوقظ للصلاة ٢٢٥ واسناده جيد وفي لفظ فانه يدعو

إلى الصلاة وليس المراد أن يقول
بصرأخه حقيقة الصلاة بل
الامادة جرت أنه يصرخ صرخات
متتابعة عند طلوع الفجر وعند
الزوال فطرة فطره الله عليها
فمذكراً للناس بصراخه الصلاة
وفي معجم الطبراني عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال فان الله
ديكاً أبيض جناحه موشيمان
بالزبرجد والياقوت والأول
جناح بالمشرق وجناح بالمغرب
رأسه تحت العرش وقوائم في
الهواء يؤذن في كل صفر فيسمع
ذلك الصيحة أهل السموات
والأرضين إلا الثقلين الجن
والإنس فعند ذلك يجيبه دونه
الأرض فإذا نادى يوم القيامة قال
الله تعالى ضم جناحك وعض
صوتك فبعلم أهل السموات
والأرض إلا الثقلين أن الساعة
قد اقتربت وعند الطبراني
والبيهقي في الشعب عن محمد بن
المنكدر عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال إن الله ديكاً
رجلاه في النجوم وعنقه تحت
العرش مطوية فإذا كان هنية

بالبصر قلما كان ابن عباس بها وقبل أن هذا من تدليسه وان المراد من قوله صلى بنا
أي صلى بأهل البصرة والحديثان يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر
أما الأول فلقوله فيه فإذا رأيتهم كذا الخ ولكنه لم يصرح بصلاة الجماعة وأما
الحديث الثاني فلقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر انما صليت
كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولكنه يحتمل أن يكون المشبه بصلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو صفة تمام الاقتصار في كل ركعة على ركوعين ونحو ذلك لأنما
منعولة في خصوص ذلك الوقت الذي فعلها فيه لما تقدم من اتحاد القصة وأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يزل الكسوف المرأة واحدة عند موت ولده إبراهيم نعم أخرج
الدارقطني من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في كسوف
الشمس والقمر أربع ركعات وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى في كسوف القمر ثماني ركعات في أربع سجرات وذكر القمر في الأول
مسند غريب كما قال الحافظ والثاني في اسناده نظر لأنه من طريق حبيب عن طاوس ولم
يسمع منه وقد أخرجه مسلم بدون ذكر القمر وأما اقتصر المصنف في التنبؤ على ذكر
القمر لأن التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد
وبعض ورأى العلماء إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تسن الجماعة فيها وقال أبو يوسف
ومحمد بن الجماعة شرط فيها ما وقال الإمام يحيى أنها شرط في الكسوف فقط وقال
العراقيون إن صلاة الكسوف والخسوف فرادى وحكى في البحر عن أبي حنيفة ومالك
أن الانفراد شرط وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك أنه يقول بأن الجماعة تسن
في الكسوف والخسوف كما تقدم وحكى في البحر عن العترة أنه يصح الأمران احتج
الأولون بالأحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب إلى أن الانفراد شرط أو أنه أولى
من التجميع دليل وأما من جوز الأمرين فقال لم يرد ما يقتضي اشتراط التجميع لأن
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح ولكنه
لا يثنى أولوية التجميع

(باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتجلى)

٢٩ نيل من الليل صاح سبوح قدوس فصاحت الديكة وهو في كامل ابن عدي في ترجمة علي بن علي اللهي
قال وهو يروي أحاديث منكرة عن جابر هكذا في القسطاني وإيد كرها في القتح فليست نظري اسناده وفي هذا الحديث الحث على
المدائمة على العمل وإن قل وفيه الاقتصار في العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحاً ورواه
ما بين مروي واسطى وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب والتابعي عن الصحابة والتحديث والاختيار والعنة والسماع
والقول وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرقاق ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والقساني (وفي رواية إذا سمع الصارخ)

يعني الدين في نصف الليل أو ثلثه الأخير لأنه انما يكثر الصباح فيه (فام فصلي) لانه وقت نزول الرحمة والسكون وهذا
 الاصوات وفي رواية الجوى ثم قام الى الصلاة (وفي رواية عنها) اي عن عائشة رضي الله عنها (قالت ما اقام) اي وجده صلى الله
 عليه وآله وسلم (السحر عندي الانما) بعد القيام الذي مبدؤه عند سماع الصارخ جعائينه وبين رواية مسروق السابقة
 وهل المراد حقيقة النوم أو اضطباعه على جنبه لقولها في الحديث الآخر فان كنت يقطي حديثي والا اضطجع أو كان نومه
 خاصا لليل الطوال وفي غير رمضان ٢٢٦ دون القصار لكن يحتاج انراجها الى دليل (نعني) عائشة (التي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) وفي هذا
 الحديث رواية التابعي عن
 التابعي والتحديث والرواية
 بطريق الذكر والعنعنة والقول
 ورواية الابن عن الاب وأخرجه
 مسلم في الصلاة وكذا أبو داود
 وابن ماجه (عن ابن مسعود
 رضي الله عنه قال صليت مع
 النبي صلى الله عليه وآله ولم
 لي له) من الليالي (فلم يزل قائما
 حتى هممت) قصدت (بأمر
 سوء) بفتح السين وإضافة أمر
 اليه (قيل) القائل أبو وائل شقيق
 ابن مسامة الأزدي (ما هممت
 قال هممت ان أقعد) من طول
 قيامه (وأذا النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) أي أثر كد وانما جاء به
 سواء ان كان القعود في المنزل
 جائزا لان فيه ترك الادب معه
 صلى الله عليه وآله وسلم وصورة
 مخالفة وقد كان ابن مسعود قويا
 محافظا على الاقتداء به صلى الله
 عليه وآله وسلم فلولا انه طول
 كثيرا لهم بالقعود وقد اختلف
 أهل الفضل في صلاة النفل
 كثرة الركوع والسجود أو طول

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالعتاقة في كسوف الشمس وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم
 ذلك فادعوا الله وكبروا واتصدقوا وصلوا وعن أبي موسى رضي الله عنه قال خسفت
 الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى وقال اذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا
 الى ذكر الله ودعائه واستغفاره وعن المغيرة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس انكسفت لوت ابراهيم فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا ينكسفان
 لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتموهما فادعوا الله تعالى وصلوا حتى ينجلي متفق عليه
 قوله العتاقة بفتح العين المهملة وفي لفظ البخاري في كتاب العتق من طريق غنام بن علي
 عن هشام كانوا مر عند الكسوف بالعتاقة وفيه مشروعية الاعتاق عند الكسوف
 قوله فادعوا الله الخ فيه المات على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة قوله فافزعوا الى
 ذكر الله الخ فيه أيضا الذب الى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف لانه مما يدفع
 الله تعالى به البلاء ومنهم من حل الذكر والدعاء على الصلاة لكونه ما من اجزائه وفيه
 نظر لانه قد جمع بين الذكر والدعاء بين الصلاة في حديث عائشة المذكور وفي الباب وفي
 حديث أبي بكر عذ البخاري وغيره واقطعه فصاروا دعوا قوله يوم مات ابراهيم يعني ابن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وقد ذكر جمهور أهل السير انه مات في السنة
 العاشرة من الهجرة قبل في ربيع الاول وقبل في رمضان وقيل في ذي الحجة والاكثر انه
 في عاشر الشهر وقبل في رابعه وقبل في رابع عشره ولا يصح شيء من هذا على قول ذي الحجة
 لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذ ذاك بمكة في الحج وقد ثبت انه شهد وفاته وكانت
 بالمدينة بلا خلاف نعم قيل انه مات سنة تسع فان ثبت صح وجزم الوري بأنها كانت
 سنة المدينة وقد استدل بوقوع الكسوف عند موت ابراهيم على بطلان قول
 أهل الهيئة لانهم كانوا يزعمون انه لا يقع في الاوقات المذكورة وقد فرض الشافعي
 وقوع العيد والكسوف معا واعترضه بعض من اعقده على قول أهل الهيئة ورد عليه

القيام فقال بكل قوم فاما القائلون بالاول فمكوا بصريح حديث قوبار عندهم لم أفضل الاعمال كثرة الركوع أصحاب
 السجود ونحوك القائلون بالثاني بحديث مسلم أيضا أفضل الصلاة طول القنوت والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والاحوال وفي الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الليل وان مخالفة الامام في
 أفعاله معدودة في العمل السبي وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الاحوال وغيره لان أصحاب ابن مسعود ما عرفوا
 مراده من قوله هممت بأمر سوء حتى استفهوه فغلبه ولم يشكر عليهم استهباهم عن ذلك ويرى مسلم من حديث حذيفة

الله صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة نقرأ البقرة وآل عمران والقسم في ركعة وكان اذا امر بآية تسبيح سبع أو سوال
سأل أو نعوذ نعوذ ثم ركع نحووا بما قام ثم قام نحووا ما ركع ثم سجد نحووا ما قام وهذا التمام في نحو ساءتين فلعله صلى الله عليه
وآله وسلم أحيا تلك الليلة كلها وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فان في أخبار عائشة انه كان يقوم قدر ثلث الليل وفيها انه
كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة فيقتضى ذلك تطويل الصلاة والله أعلم ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي
وفيه التعديت والنعنة والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ٢٢٧ والترمذي في الشمائل (عن ابن عباس

رضي الله عنه ما قال كان صلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ثلاث عشرة ركعة يعني بالليل)
يسلم من كل ركعتين كما صرح به
في رواية أخرى وأخرجه مسلم
والترمذي بلفظ كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من
الليل ثلاث عشرة ركعة (وعن
عائشة رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي من الليل ثلاث عشرة
ركعة منها) أي من ثلاث عشرة
(لوتر ركعتي الفجر) وفي رواية
مسلم من هذا الوجه كانت صلاته
عشر ركعات ويوتر بسجدة
ويركع ركعتي الفجر فثلاث
عشرة وهذا كان غالب عادته صلى
الله عليه وآله وسلم قال الضريطي
اشكلت روايات عائشة على

كثير من أهل العلم حتى نسب
بعضهم حديثها إلى الاضطراب
وهذا انما يتم لو كان الراوي عنها
واحدا أو اثنين يثبت عن وقت
واحد والصواب ان كل شيء
ذكره من ذلك محمول على أوقات
متعددة أو أحوال مختلفة

أصحاب الشافعي قوله حتى يجلي فيه ان الصلاة والدعاء بشرعان الى ان يجلي الكسوف
فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده وأما اذا حصل الانجلاء وقد فعل بعض الصلاة قبل
يتها وقبل يقتصر على ما قد فعل وقيل يتها على هيئة النوافل واذا وقع الانجلاء بعد
الفرغ من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث عائشة المتقدم بلفظ وانجات
الشمس قبل أن ينصرف ثم قام فخطب الناس انما تشرع الخطبة بعد الانجلاء وفي
الحديث انما استحب ملازمة الصلاة والذكر الى الانجلاء وقال الطحاوي ان قوله فصلوا
وادعوا يدل على ان من سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تجلي وقرره ابن
دقيق العيد قال لانه جعل الغاية لمجموع الامرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل
واحد منهم ما على انفراد فجاز أن يكون الدعاء ممتدا الى غاية الانجلاء بعد الصلاة في غير
غاية للمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها وأما ما وقع عند الثاني من
حديث النعمان بن بشير قال كنت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجات فقال في الفتح ان كان محققا فلا
أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة
في حديث الحسن المتقدم في الباب الذي قبل هذا ويحتمل أن يكون السؤال بالاشارة فلا
يلزم التكرار وقد أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي ذر انه صلى الله عليه وآله
وسلم كان كلما ركع ركعة أرسـل رجلا ينظر هل انجات فتعيب الاحتمال المذكور وان
ثبت تعدد الفضة زال الاشكال

• (كتاب الاستسقاء) •

(عن ابن عمر رضي الله عنهما في حديث له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم يمتنع
قوم الميكال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم يمنعوا
زكاة أموالهم الا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يطروا رواه ابن ماجه)
الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولا وفي اسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن
ابن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي الباب عن
بريدة عند الحاكم والبيهقي ما نقض قوم العهد الا كما فيهم القتل ولا منع قوم الزكاة

بحسب النشاط وبيان الجواز قال في الفتح وظهري ان الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشر فان التمسك بالوتر مختص
بصلاة الليل وفرائض النهار الظهري أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار فمما يجب أن تكون صلاة الليل
كصلاة النهار في العدد بجهة وتقصيلا وأما مناسبة ثلاث عشرة فبعض صلاة الصبح يكون منها نهارية الى ما بعدها (عن أنس
رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الشهر حتى تظن أن لا يصوم منه) أي من الشهر ويزاد
الاصل شيئا (و) كان يصلي الله عليه وآله وسلم (يصوم) منه (حتى تظن أن لا يفطر) شيئا (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم

(لا تشاء أن تراه من الليل مصليا لأرأيتيه) مصليا (ولا) تشاء أن تراه من الليل (ناعما لأرأيتيه) ناعما أي تأمرا أردنا منه صلى الله عليه وآله وسلم أمرا ألا يوجد نأه عليه وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل وهذا سبيل التطوع فلو استمر الوضوء في قوله قم الليل لما أخل بالقيام وفيه أيضا أن صلاته ونومه كانا مختلفان بالليل وأنه لا يرتب وقتا معينا بل بحسب ما تيسر له من قيام الليل لا يقال يعارضه قول عائشة كان إذا سمع الصارخ قام فان كلاما من عائشة وأنس أخبر عما أطلع عليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصري ٢٢٨ وفيه الحديث والعنقة والسماح والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصوم

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بهت الشيطان أي ابليس أو أحد أعوانه (على قافية) أي مؤخر عنقه وفي النهاية القافية القنأ وقيل مؤخر الرأس وقيل أوسطه (رأس أحدكم) ظاهره التعميم في المخاطبين ومن في معناه هم ويمكن أن يخص منه من صلى العشاء في جماعة ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشياطين كالأنبياء ومن يتناوله قوله أن عبادي ليس لك عليهم سلطان ولكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح وفيه بحث ذكره في الفتح (إذا هو نام) وفي رواية فأنتم قال الحافظ ابن حجر والأول أصوب وهو الذي في الموطأ وتعبه العيني بأن رواية الموطأ لا تدل على أن ذلك أصوب بل الطاهر أن رواية المسقي أصوب لأنها جملة أصح والخبر فيها هم (ثلاث عقد) جمع عقدة (بضرب) بيده (كل عقدة) منها ولا يذر

الاحبس الله تعالى عنهم القطر واختلاف فيه على عبد الله بن بريدة فقيل عنه هكذا وقيل عن ابن عباس قوله كتاب الاستسقاء قال في الفتح الاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير للنفس أو للغير وشرا طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص انتهى قال الرازي هو أنواع أدناها الدعاء المجرد وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركتين وخطبتين والأخبار وردت بجميع ذلك انتهى وسبب ذكره في هذا الكتاب قوله لم ينقص قوم المكيال والميزان الخ فيه أن نقص المكيال والميزان سبب للجذب وشدة المؤنة وجور السلاطين قوله ولم ينعواز كذا أموالهم الخ فيه أن منع الزكاة من الأسباب الموجهة لمنع قطر السماء قوله ولولا إلهائهم الخ فيه أن نزول الغيث عند وقوع المعاصي أغما هو رحمة من الله تعالى لإلهائهم وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي حديث أبي هريرة بلفظ مهلا عن الله مهلا فإنه لو لا شج باب خشع وبهائم رنع وأطفال رضع أصب عليكم العذاب صبا وفي أسناده إبراهيم بن خنيس بن عزالدين مالك وهو ضعيف وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا عباد الله ركع وصبية رضع وبهائم رنع أصب عليكم العذاب صبا وأخرجه أيضا البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة قال أبو حاتم وابن معين مجهول وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم أيضا في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من يوم إلا ينادي مناد مهلا أيها الناس مهلا فإن الله سطوات ولولا رجال خشع وصبيان رضع ودواب رنع أصب عليكم العذاب صبا ثم رضعتم به رضا وأخرج الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة رضعه قال خرج نبي من الأنبياء يستقي فاذا هو بمخلة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال ارجعوا ففقد استحيب من أجل شأن المخلة وأخرج نحوه أحمد والطحاوي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت شكك الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحوط المطر ثأمر بمنبر فوضع له في المصلي ووعدا الناس يوم ما يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بدا حاجب الشمس فتهد على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال أنكم شكوتكم جدب دياركم واستغارا المطر عن إبان

على مكان كل عقدة وللأصلي عند مكان كل عقدة كما لا يفعله قائلان (عليك ليل طويل فارقد) زمانه ولا تفعل بالقيام في الوقت متسع وهل هذه العقدة حقيقة فيكون من باب عقد السواحر النقات في العقد وذلك بأن يأخذن خيطا فيعقدن عليه منه عقدة وية كل من عليه بالمهر فيتأثر المسهور حينئذ بمنزلة قلب أو نحوه وعلى هذا فأن عقود شي عند قافية الرأس لا قافية الرأس أنفسهم أو هل العقد في شعر الرأس أو غيره لأنه ليس لكل أحد شعر ويؤيد كونه على الحقيقة ما ورد في بعض طرقه أن على رأس كل آدمي حبة لا وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا

على مكان كل عقدة وللأصلي عند مكان كل عقدة كما لا يفعله قائلان (عليك ليل طويل فارقد) زمانه ولا تفعل بالقيام في الوقت متسع وهل هذه العقدة حقيقة فيكون من باب عقد السواحر النقات في العقد وذلك بأن يأخذن خيطا فيعقدن عليه منه عقدة وية كل من عليه بالمهر فيتأثر المسهور حينئذ بمنزلة قلب أو نحوه وعلى هذا فأن عقود شي عند قافية الرأس لا قافية الرأس أنفسهم أو هل العقد في شعر الرأس أو غيره لأنه ليس لكل أحد شعر ويؤيد كونه على الحقيقة ما ورد في بعض طرقه أن على رأس كل آدمي حبة لا وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا

على فانية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد ولا جد إذا قام أحدكم عقد على رأسه يجزى روهو بفتح الجيم الحبل ولا بن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مر فوعا ما من ذكر ولا أتى الأعلى رأسه جريمة قد وحين يرفد الحديث وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازم ويرد هذا التصريح بانها تحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فاجب فاعله في حديث جابر يفسره في حديث غيره وقيل العقد مجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسهور فلما كان الساحر يمنع به عقده ذلك تصرف من يحاول عقده كأنه ذامه من الشيطان للنائم وقيل معنى يضرب يحجب الحس ٢٢٩ عن النائم حتى لا يتيقظ ومنه قوله تعالى

فضر بنا على آذانهم - م أي يحجبنا الحس أن يبلغ في آذانهم فينتبهوا فالمراد تنقيطه في النوم وإطالته فكانه قد شد عليه شدا أو عقد عليه ثلاث عقد والتقييد بالثلاث إما للتأكيده أو أن الذي يفعل به عقده ثلاثة الذكركم والوضوء والصلاة كما أشار إليه بقوله (فان استيقظ) من نومه - (قد كرا لله) بكل ما صدق عليه الذكر كسلاوة القرآن وقراءة الحديث والاشتغال بالعلم الشرعي (المحلات عقدة) واحدة من الثلاث (فان توشا انحلت عقدة) أخرى ثانية (فان صلى) الفريضة أو النافلة (انحلت عقدة) الثلاث كلها وظاهره أن العقد تفصل كلها بالصلاة خاصة وهو كذلك في حق من لم يحتاج إلى الطهارة كمن نام ممكنا ثم لا ثم اتقى فصولي من قبل أن يذكر أو يتطهر لأن الصلاة تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر (فأصبح شيطانا) أي لسروره بما وفقه الله له من الطاعة وما وعد به من الثواب وما زال عنه من عقد

زمانه عنكم وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل الله ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يأسا ضابطيه ثم حول إلى الناس ظهره وقاب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس وزل فصولي ركعتين فأنشأ الله تعالى بحجابه فرعدت وبرقت ثم أمطرت بأذن الله تعالى فلم يأت - بجده حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وأناى عبد الله ور - وله رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال أبو داود وهذا حديث غريب إسناده جيد قوله فحط المطر هو مصدر حط قوله فأمر بمنبر الخ فيه استحباب الصدوق على المنبر خطبة الاستسقاء قوله ووعد الناس الخ فيه أنه يستحب للأمام أن يجتمع الناس ويخرج بهم إلى خارج البلد قوله حين بدا حاجب الشمس في القاموس حاجب الشمس ضوءها أو ناحيتها انتهى وانما يسمى الضوء حاجبا لأنه يججب جرمها عن الإدراك وفيه استحباب الخروج للصلاة الاستسقاء عند طلوع الشمس وقد أخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس - النبي صلى الله عليه وآله وسلم منع في الاستسقاء كما منع في العيد وسبأ في زيارته أنه صلاها وقت صلاة العيد كما قال الحافظ وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها قال في الفتح والراجح أنه لا وقت لها معين وان كان أكثر أحكامها كالعيد لكم المحالفة بأنما لا تختص يوم معين ونقل ابن قدامة الإجماع على أنه لا تصلى في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان بأن خروج صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء كان في شهر رمضان منه من الهجرة قوله عن إبان زمانه بكسر الهمزة وبعد ما هو وحدة مشددة قال في القاموس إبان الشيء بالكسر - ينة أو أوله انتهى قوله وقد أمركم الله الخ يريد قول الله تعالى ادعوني أستجب لكم قوله قوة نسأو بلاغا إلى حين أي اجعل له سببا شوقنا ومدة لنا مدا طويلا قوله ثم رفع يديه الخ فيه استحباب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء وسبأ في حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء قوله ثم حول

الشيطان (طيب النفس) لما بارك الله له في نفسه من هذا التصرف الحسن كذا قيل قال في الفتح والظاهر أن في صلاة الليل سرا في طيب النفس وان لم يستحضر المصل شيئا مما ذكر وكذا عكسه وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ان فاشنة الليل هي أئيد وطا وأقوم قبلا وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يهوى إليه الشيطان بالعقد المذكور فائنا واستغنى بعضهم عن يقوم ويتوضأ ويذكر ويصلى من لا يتم ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير أن يتلوه والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الدم والتوبة والعزم على الإقلاع وبين المصبر (والا) بأن تركه المذكور والوضوء والصلاة (أصبح خبيث النفس)

بتركه ما كان اعتاده أو قصده من فعل الخير ووصف النفس بالخبث وإن كان وقع النهي عنه في قول لمصلي الله عليه وآله وسلم لا يقول أحدكم خبثت نفسي للتعكير والتخدير أو النهي أن يقول ذلك وهذا إنما أخبر عنه بأنه كذلك لا تضاد (كسلان) لبقاء أثر تنبيط الشيطان وشوم تفریط وظفر الشيطان به بتقويته الحظ الاوفر من قيام الليل فلا يكاد تخفف عليه صلاة ولا غيرهما من القربات وكسلان غير منصرف لوصف وزيادة لالف والنون ومقتضى قوله والآية هي أن لم يجمع الامور الثلاثة دخل تحت من يصحح خبثا ٢٣٠ كسلان وإن أفني بعضها ولكن يختلف ذلك بالقوة والنفقة فمن ذكر الله مثلا

كان في ذلك أخف عن لم يذكر أصلا قال ابن عبد البر وهذا الذم مختص بمن لم يتم إلى الصلاة وضعية ما من كانت له عادة فعلية عنه فقد ثبت أن الله يكتب له أجره لأنه ونومه عليه صدقة ولا يمد أن يجي مثل ما ذكر في نوم النهار كأنه حاله البراد مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة قاله في الفتح والمراد أن استدامة العقد إنما تكون على من ترك الصلاة وجعل من صلى وانحلت عقده كمن لم يعقد عليه لزوال أثره قاله المازري وظاهر الحديث أن العقد تكون عند النوم سواء صلى قبله أم لم يصل قاله في عمدة الفاري راداعلى صاحب الفتح حيث قال ويحتمل أن تكون الصلاة المنقبة في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء فكانه يرى أن الشيطان عما يفعل ذلك بمن قام قبل صلاة العشاء بخلاف من صلاها لاسما في الجماعة فانه كن قام الليل في

إلى الناس ظهره فيه استصحاب استقبال الخطيب عند تحويل الرءاء القبلة والحكمة في ذلك التناول بقوله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس إلى الحالة الأخرى وهي استقبال القبلة واستدبارهم ليتمحو عنهم الحال الذي هم فيه وهو واجد ببحال آخر وهو الخصب قوله وقلب أو حول رداءه سيأتي الكلام على تحويل الرءاء في الباب الذي عقده المصنف لذلك قوله ونزل فصل في استقبال الصلاة في الاستسقاء وسيأتي الكلام على ذلك قوله إلى الكن بكسر الكاف وتشديد النون قال في القاموس الكن وقا كل شيء رسته كالكنة والكن بكسر هاء ما والبيت الجمع أكن وأكنة انتهى قوله حتى بدت نواجذه النواجذ على ما ذكره صاحب القاموس أقصى الأضراس وهي أربعة أو هي الأنياب أو التي تلي الأنياب أو هي الأضراس كلها جمع ناجذ والتجذشة العض بها انتهى

• (باب صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج نبي الله صلى الله عليه وآله لم يوما يستسقي في فصلين بماركتين بالأذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ثم قلب رداءه فجعل على الأيسر والأيسر على اليمين رواه أحمد وابن ماجه • وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المصلي فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة وبدأ بالسلامة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا رواه أحمد • وعن أبيه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوما يخرج يستسقي قال فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى ركعتين جهرا فيهما بالقراءة رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ورواه مسلم ولم يذكر الجهر بالقراءة الحديث الأول أخرجه أيضا أبو عروانة والبيهقي وقال تفرد به النعمان بن راشد وقال في الخلافات رواه ثقات والرواية الأولى من حديث عبد الله بن زيد كرها الحافظ في التلخيص والفتح ولم يتكلم عليهم مع معارضتهم للرواية الأخرى المذكورة في الصحيحين وقد أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس وقد اختلفت الأحاديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن

زید حل عقد الشيطان وما تعقب به العيني ليس بشيء وسيله تفسير البخاري من أن المراد بالحديث الصلاة المكتوبة زيد لاسيما مع ورود من صلى العشاء في جماعة مكان كن قام نصف الليل لأن معنى القيام يحصل للمؤمن بقيام به ضمه فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعقد المذكور أن تصل بقيام الليل فصار من صلى العشاء كان كن قام الليل في حل عقد الشيطان فسقط تعقب العيني على الحافظ بنص الحديث فتأمل ترشد قال ابن عبد البر تدبر بعض التابعين فأوجبتم قيام الليل ولو قدر حلبة شاة والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه وهذا الحديث أخرجه أبو داود (عن عبد الله)

ابن مسعود (رضي الله عنه) قال ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله (وسلم رجل) قال في الفتح لم أقف على اسمه لكن أخرج سعيد ابن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد القضي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ولفظه بعد سياق الحديث بصوره وإيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة يعق نفسه (فقيل) أي قال رجل من الحاضرين (ما زال) الرجل المذكور (ناتما حتى أصبح) ما قام إلى الصلاة (اللام للجنس أو المراد المكتوبة فتسكرون للعهد ويدل عليه قول سعيد بن جابر في صحيحه هذا عبد نام عن الفريضة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (بال الشيطان في أذنه) ولا استعالة ٢٢١ أن يكون بوله حقيقة لأنه ثبت أنه ياكل ويشرب وينسكح فلا مانع من بوله قاله القرطبي وغيره أو هو كناية عن صرفه عن الصارخ بما يقره في أذنه حتى لا يتنبه لركبته ألقى في أذنه بوله فاعتل - معه - بسبب ذلك وقال النوربشتي يحتمل أن يقال إن الشيطان ملاه معه بالباطيل فحدث في أذنه وقرا عن استماع دعوة الحق وقال في شرح المشكاة خص الأذن بالذكر والعين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم فإن المسمع هي موارد الانتباه بالأصوات ونذاحي على الصلاة قال الله تعالى فضر بنا على آذانهم في الكهف أي أغماهم غماة ثقيلة لا تسمعهم فيها الأصوات وخص البول من بين الأخشاب لأنه مع خبائثه أسهل مدخلا في تجاوز نفث الحروق والعروق ونفوذها فيها فيورث الكسل في جميع الأعضاء قال في الفتح قيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذي ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر وقبل هو كناية عن ازدراء الشيطان به وقيل معناه إن الشيطان استولى

زيد عند أحمد أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود وحديث عائشة المتقدم أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة ولكنه لم يصرح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب وإنما ذكر تحويل الظاهر أشبهتم الله بهد وكذا قال القرطبي يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة بمشابهة الهد وكذا ما تقر من تقديم الصلاة أمام الحاجة قال في الفتح ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على ثني وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة ولذلك وقع الاختلاف والمزج عند النافعية والمالكية الشروع بالصلاة وعن أحمد رواية كذلك قال النووي وبه قال الجماهير وقال الميثم بعد الخطبة وكان مالك يقول به ثم رجع إلى قول الجماهير قال أصحابنا ولو قدم الخطبة على الصلاة صح تناول لكن الأفضل تقديم الصلاة كصلاة العيد وخطبتهم أوجاه في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم والتأخير واختلفت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى وجواز التقديم والتأخير بلا أولوية هو الحق وحكي المهدى في البحر من الهادي والمؤيد بالله أنه لا خطبة في الاستسقاء واستدل لذلك بقول ابن عباس الآتي ولم يخطب كخطبتكم وهو غلته من أحاديث الباب وابن عباس إنما ثني وقوع خطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشابهة الخطبة الخطابين ولم ينف وقوع مطلق الخطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ما وقع في الرواية التي ستأتي من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رقي المنبر وقد دلت الأحاديث الكثيرة على مشروعية صلاة الاستسقاء وبذلك قال جمهور العلماء من السلف والخلف ولم يخالف في ذلك إلا أبو حنيفة مستدلا بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة واحتج الجمهور بالأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الاستسقاء ركعتين وهي مشتملة على الزيادة التي لم تنفع منافية فلا معذرة عن قبولها وقد وقع الإجماع من المنبئين للصلاة على أن ركعتين كما حكي ذلك النووي في شرح مسلم والمحافظة في النسخ لا تنص على ذلك في أحاديث الباب وغيرها وقال الهادي إنه أربع بتسليمتين واستدل به بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى في الجمعة وهي بالخطبة أربع ونصب مثل هذا الكلام الذي هو عن الدلالة على مطلوب المستدل به راجل في مقابلة

عليه واستخف به حتى اتخذته كالكنيف المهد للبول إذ من عادة المستخف بالشئ أن يبول عليه وعند أحمد عن أبي هريرة أن بوله والله لقبيل وعن ابن مسعود حسب رجل من الخبيبة والشرا أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه وهو موقوف صحيح الإسناد ورواه هذا الحديث كوفيون الأشيخ البخاري فبصري وفيه التهذيب والأخبار والنعمة والقول وأخرجه البخاري في صفة إبليس ومسلم والنفائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قال في الفتح استدلال به من أثبت الجهة وقالوا هو في جهة العلو أنكر ذلك

الجمهور لان القول بذلك يفضي الى التميز تعالى الله عن ذلك انتهى قلت المستدل به على ذلك هو شيخ الاسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله ومن تبعه لكنه لا يقول بالتحيز بل يقول ان الله تعالى مستوعب على عرشه باثن من خلقه كما نطق به القرآن الكريم وهو ظاهر حديث الباب وغيره من الاحاديث الصحيحة الكثيرة وله رحمه الله كتاب النزول بسط فيه القول على معنى ذلك طردا وعكسا وردا وتعارضا وترجيحا وتحققا فراجع به ينضح لك الحق قال في الفتح وقد اختلف في معنى النزول على أقوال الغنم من جملة على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة ٢٣٢ تعالى الله عن قواهم ومنهم من أنكروا صحة الاحاديث الواردة في ذلك جملة وهم

الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة والحب انهم أقولوا ما في القرآن من ذلك وأنكروا ما في الحديث اما جهلا واما عنادا ومنهم من اجراه على ما ورد مؤمنابه على طريق الاجمال منها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جهول بالسلف ونقله البيهقي وغيره عن الاثمة الاربعة والسفيانيين والهادين والاوزاعي والليث وغيرهم ومنهم من أوله على وجه يلحق مستعمل في كلام العرب ومنهم من أفرط في التاويل حتى كاد أن يخرج الى نوع من التمريف ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريبا مستعملا في كلام العرب وبين ما يكون بعيدا وهو جورا فاقول في بعض وفوض في بعض وهو منقول عن مالك وجرم به من المتأخرين ابن دقيق العيد قال البيهقي وأسلمها الايمان بلا كيف واليكوت عن المراد الا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار اليه ومن الدلائل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين ايس واجبا في تفسيره بالتشويق

الأدلة الصحيحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها ووقع الاتفاق أيضا بين القائلين بصلاة الاستسقاء على انها سنة غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره واختلف في صحة صلاة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز انه يكبر فيها تكبيرا العبد وبه قال زيد بن علي ومكحول وهو مروي عن أبي يوسف ومحمد وقال الجمهور انه لا تكبير فيها واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك وقال داود انه مخير بين التكبير وتركه استدلالا قولون بحديث ابن عباس الآتي بالفظ في ركعتين كما يصلي في العبد وتأويله الجمهور على ان المراد صلاة العبد في العبد والجمهور بالقراءة وكونها قبل الخطبة وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها تسعة معاوية كالعبد وأنه يقرأ فيها بسج وهل أنك وفي اسناده محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متروك واحاديث الباب تدل على انه يستحب للإمام ان يدرك قبل القبلة ويحول ظهره الى الناس ويحول رداءه وسد ياتي الكلام على ذلك قوله جهريه ما بالقراءة قال النووي في شرح مسلم اجمعوا على استحبابه وكذلك نقل الاجماع على استحباب الجمهور ابن بطال (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما وسئل عن الصلاة في الصلاة فاه فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متضرعا فاصلى ركعتين كما يصلي في العبد لم يخطب خطبة بكم هذه رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وفي رواية خرج متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر ولم يخطب خطبة بكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والكبير ثم صلى ركعتين رواه أبو داود وكذلك النسائي والترمذي وصححه لكن قالوا صلى ركعتين ولم يذكر الترمذي رقى المنبر الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان قوله منه بذلا أي لا يسأل الباب البذلة تاركا لثياب الزينة تواضعا لله تعالى قوله متضرعا أي مظهر للنشوع ليكون ذلك وسيلة الى نيل ما عند الله عز وجل وزاد في رواية مترسلا أي غير مستعجل في مشيه قوله متضرعا أي مظهر للضرعة وهي التذلل عند طلب الحاجة نقوله فصل في ركعتين فيه دليل على استحباب الصلاة وانها قبل الخطبة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله كما يصلي في العبد تمسك به الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء وقد تقدم الجواب

أسلم وسياقي من يسط في ذلك في كتاب التوحيد وقال ابن العربي حكى عن المبتدعة رده هذه الاحاديث عليه وعن السلف امرارها وعن قوم تأويلها وبه أقول وأما قوله ينزل فهو راجع الى أفعاله لا الى ذاته بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه والنزول كما يكون في الاجسام يكون في المعاني فان حمله في الحديث على الحسي فذلك صفة الملك المبعوث بذلك وان حمله على المعنوي يعني انه لم يفعل ثم فعل معنى ذلك نزول عن مرتبة الى مرتبة فهي قرينة صحيحة انتهى والاصل انه تأويله بوجهين اما بان المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره واما بانه استعارة بمعنى اللطف بالداهين والاجابة لهم ونحوه

وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبط بضم أوله أي ينزل ما كانوا يقويه ماروا. الثاني من طريق الآخر عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من دعا في استجاب له الحديث رقي حديث عثمان بن أبي العباس ينادي مناد هل من داع يستجاب له الحديث قال القريظي وكذا الحديث بعضهم فيكون ممدى إلى ممدول محذوف وبهذا يرتفع الاشتغال ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعه الجوهري ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيقول لا يسأل عبادي غيري لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور قال الزركشي لكن روى ٢٢٣ ابن حبان في صحيحه ثم ذكر حديث رفاعه

وأجاب عنه في المصايح بأنه لا يلزم من أنزاله الملك أن يسأله عما صنع العباد ويجوز أن يكون الملك مأمورا بالمناداة ولا يسأل البتة عما كان بعد ما هو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وما يكون لا يخفى عليه خافية وقال البيضاوي لما ثبت بالقول طاعة تعالى منزلة عن الجسمية والتجيز امتنع عليه النزول على معنى الاتقال من موضع إلى موضع أخفض منه فالمراد نور رحمة أي ينقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة انتهى وعبارة القسطلاني نزول رحمة ومزيد لطف واجابة دعوة وقبول معذرة كما هو ديدن الملوك الكرماء والسادة الرحماء إذا نزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين لا نزول حركة وانتقال لاستحالة ذلك على الله فهو نزول معنوي انتهى وهذه التأويلات كلها ليست بشيء وبأبهاها ظاهر هذا

عليه قوله ولم يخاطب خطبتكم هذه التي متوجه إلى التمدد لا إلى التقييد كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة ويدل عليه أيضا قوله في هذا الحديث فرقي المنبر ولم يخاطب خطبتكم هذه فلا يصح التمسك به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم

(باب الاستسقاء بذوى الصلاح واكتدار الاستغفار ورفع الأيدي بالدعاء وذكر أدعية مأثورة في ذلك)

(عن أنس رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب كان إذا خطبوا استسقى بالعباس بن عبد

المطلب فقال اللهم أنا كنا نوسل إليك بنينا صلى الله عليه وآله وسلم فتسقبنا وإنا نوسل إليك بنينا فاسقنا فيسقبنا ونور رواء البخاري) قوله كان إذا خطبوا قال في الفتح خطبوا بضم القاف وكسر الهمزة أي أصابهم القحط قال وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما رعبه العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فأخرج بأسناده أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم إنه لا ينزل بلائنا إلا بذنوبنا ولم يكشف إلا بتوبة وقد توجه إلى القوم إليك لمكانى من نبيك وهذه أيد بنا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث فارخت السماء مثل الجبال حتى أخضبت الأرض وعاش الناس وأخرج أيضا من طريق داردين عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد والفاقد لأبيه بالناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه فبارحوا حتى أسقامهم الله وأخرج البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر فيقتل أن يكون لزيد فيه شيخان وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة وكان ابتداء موسمها ودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها حصل من شدة الجذب فأغربت الأرض جدا من عدم المطر قال ويستفاد من قصة العباس استجاب الاستسقاء بأهل الخير والصالح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر أتوا ضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى كلام الفتح وظاهر قوله كان إذا خطبوا استسقى بالعباس أنه فعل ذلك مرارا كثيرة كما يدل

٢٠ نيل الحديث والاحاديث الأخرى الواردة في ذلك وفيما يقاربه من الصفات العليا والحق

الحقيق بالاتباع الحري بالاعتقاد الثاني عن الابتداء أمرار النزول وغيره من الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكيف بل تقويض ذلك إلى فاته جل جلاله وعم نواله ولم يأت عن أحد من سلف الأمة وأئمتها تأويل تلك الأخبار بل آمنوا بما أوجروها على ظاهرها وسكتوا عن بيان كيفيةياتها وفوضوها إلى الله سبحانه وقالوا ليس كذلك في الرحمن والرحمن على العرش استوى وهو فوق السموات بل فوق كل شيء بائن عن خلقه بعلوه (حين يبق تلك الليل الآخر) منه بالرفع صفة

الثالث وثخصه بالليل وبالثلث الاخير منه لانه وقت التهجيد وغفلة الناس عن ربه رخص لثغرات رحمة الله وعند ذلك تكون النية خالصة والرغبة الى الله واقرة صادقة وذلك مظنة القبول والاجابة ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت واختلفت عن أبي هريرة وغيره فقال الترمذي رواه أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ويقوى ذلك ان الروايات المخالفة له اختلف فيها على رواياتهم وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك ان الروايات انحصرت في ستة أشياء هذه أمدها ثانيا اذا مضى الثلث الاول ثالثها الثلث الاول والنصف ٢٣٤ رابعها النصف خامسها النصف أو الثلث الاخير سادسها الاطلاق فاما

الروايات المطلقة فهي محمولة على اامة مدة وأما التي باو فان كانت أولئك فالجزم به مقدم على المشكوك فيه وان كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بان ذلك يقع بحسب اختلاف الاحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفات باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الاول والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني وقيل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الاوقات التي وردت بها الاخبار ويحمل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بأحد الامور في وقت فاخبر به ثم أعلم به في وقت آخر فاخبر به فتنقل الامانة ذلك عنه والله أعلم كذا في الفتح (يقول من يدعوني فاستجب له) وايست السنين للطالب بل استجب به في اجيب (من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاعف عنه) وزاد هاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري عند

عليه انظر كان فان صح انه لم يقع منه ذلك الامر واحدة كانت كان مجردة عن معناها الذي هو الدلالة على الاستقرار (وعن الشعبي رضي الله عنه قال خرج عمر يستسقي فلم يزد على الاستغفار فقام اماراً ينادي استسقيت فقال لقد طلبت الغيث بمجاديع السماء الذي يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه لا يهتدون سعيكم في شئ) قوله فلم يزد على الاستغفار فيه استحباب الاستكثار من الاستغفار لان منع القطر من اجاديع السماء والمعادى والاستغفار يحوها فيزول بزوالها المانع من القطر قوله بمجاديع بصيغ ثم دال مهملة ثم حاء مهملة أيضا جمع مجدح كمنبر قال في القاموس بمجاديع السماء أنوارها وانتهى والمراد بالانوار النجوم التي يحصل عندها المطر عادة فشبه الاستغفار بها واستدل عمر بالآيتين على ان الاستغفار الذي ظن ان الاقتصار عليه لا يكون استسقاء من أعظم الاسباب التي يحصل عندها المطر والخصب لان الله جل جلاله قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد ولكن اذا كان الاستغفار واقعا من صميم القلب وطابق عليه الظاهر والباطن وذلك مما قبل وقوعه (وعن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه متفق عليه) ولمسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأنارت بظاهركفه الى السماء) قوله الا في الاستسقاء ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض للاحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وهي كثيرة وقد أفرد هذا البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وما في فيها عدة احاديث وصنف المنذري في ذلك جزءا وقال النووي في شرح مسلم هي أكثر من ان تحصر قال وقد جعت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين أو أحدهما قال وزكرتم في آخر باب صفة الصلاة في شرح المذهب انتهى فذهب بعض أهل العلم الى ان العمل بها أولى وحمل حديث أنس على نفي ثبوته وذلك لا يستلزم نفي ثبوته غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس المذكور لاجل الجمع بان يحمل النبي على جهة مخصوصة اما على الرفع البليغ ويدل عليه قوله حتى يرى بياض ابطينه ويؤيده ان غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء انما المراد بها مديدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند

الدارقطني في آخر الحديث حتى القبر والملائكة الدعاء والسؤال والاستغفار اما بمعنى واحد قد كرها الاستسقاء

للتوكيد واما لان المطلوب لدفع المضار وأرجاب المسار وهذا ما ينوي أو ديني ففي الاستغفار اشارة الى الاول وفي السؤال اشارة الى الثاني وفي الدعاء اشارة الى الثالث وانما خص الله تعالى هذا الوقت بالتميز الالهي والتفضل على عباده باستجابة دعائهم واعطائهم سؤلهم لانه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ومفارقة اللذة والدعة صعب لاسيما أهل الرفاهية وفي زمن البرد وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل فمن آثار القيام لما جاق به والتضرع اليه مع ذلك دل على خلوص نيته

وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى قال الكرمانى يحتمل أن يقال الدعاء ما لا يطلب فيه نحو يا الله والوال الطالب وأن يقال المقصود واحد وان اختلف اللفظ انتهى وزاد سعيد عن أبي هريرة هل تأتينا فأنوب عليه وزاد أبو جعفر عنه من ذا الذي يستترقني فارزقه من ذا الذي يستكشف الضرفا كشف عنه وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه الاستقيم يستثنى فيشني ومعانيها داخله فيما تقدم وزاد سعيد بن مر جانة عنه من يقرض غير عديم ولا ظلوم وفيه تحريض على عمل الطاعة وأشارة الى جزيل الثواب عليها وفي الحديث تفضل صلاة آخر الليل على أوله وتفضل ٢٣٥ تأخير الوتر امكن ذلك في حق من طمع أن ينتبه

وان آخر الليل أفضل للدعاء والاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما الى جهة وجهه حتى حاذاه وحينئذ يرى بياض ابطنه واما على صحة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكورة في الباب ولا يبي داود من حديث أنس كان يستسقي هكذا ومد يديه وجعل يطونهما مما يلي الارض حتى رأيت بياض ابطنه والظاهر انه ينبغي البقاء على النتي المذكورة عن أنس فلا ترفع اليدين شي من الادعية الا في المواضع التي ورد فيها الرفع ويعمل فيما سواه ما يجتمع في النتي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أربع من النتي المذكورة في حديث أنس اما لانها خاصة فيبقى العام على الخاص أو لانها مثبتة وهي أولى من النتي وغاية ما في حديث أنس أنه نفي الرفع فيما يليه ومن علم حجة على من لم يعلم قوله فإشارته بظهر كفه الى السماء قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع يديه أن يرفع يديه جاعلا ظاهر وكفيه الى السماء واذا دعا بمحصل شي أو تحصي له ان يجعل بطن كفيه الى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم حاكيا لذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الإشارة بظهر الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاضل بتقارب الحال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خالد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سال جعل باطن كفيه اليه واذا استعاذ جعل ظاهرهما اليه وفي اسناده ابن ابي عمير وفيه مقال مشهور (وعن أنس رضي الله عنه قال جاء اعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله

هلكت الماشية وهاكت العيال وهلك الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه وورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا مختصر (من البخاري) قوله جاء اعرابي لفظ البخاري أي رجل اعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم الجمعة وسباني قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الاتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الأموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري هلكت الكراع بضم الكاف وهي نطاق على الخيل وغيرها قوله وهلكت العيال وهلك الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاده لم في رواية شريك هذا وجهه ولا بن خزيمة حتى رأيت بياض ابطنه وزاد البخاري في رواية

جامع ثم ينام (فاذا أذن المؤذن وثب) أي نهض (فان كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و(اغتسل والا) بان لم يكن جامع (توضا وخرج) الى المسجد للصلاة ولمسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة الى أهله قضى حاجته ثم ينام فاذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فاقاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأما علم ما تريد وان لم يكن جنباً وتوضا وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصريح بجواب ان الشرطية وفي التعبير يتم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نساءه بعد احياء الليل بالسجدة فان الجدير به صلى الله عليه وآله وسلم أداء

جامع ثم ينام (فاذا أذن المؤذن وثب) أي نهض (فان كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و(اغتسل والا) بان لم يكن جامع (توضا وخرج) الى المسجد للصلاة ولمسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة الى أهله قضى حاجته ثم ينام فاذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فاقاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأما علم ما تريد وان لم يكن جنباً وتوضا وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصريح بجواب ان الشرطية وفي التعبير يتم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نساءه بعد احياء الليل بالسجدة فان الجدير به صلى الله عليه وآله وسلم أداء

العبادة قبل قضاء الشهوة قال في شرح المشكاة ويمكن أن يقال إن ثم هنا لفرق الخبرين أو لأن عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مستمرة بنوم أول الليل وقيام آخره ثم إن اتفق أحبا فأما أن يقضى حاجته من نسيائه يقضى حاجته ثم ينام في كلتا الحالتين فإذا أتته عند النداء الأول إن كان جنباً اغتسل والاغتسل ورواة الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه حديثا أبو الوائلي في الرواية الأخرى قال في الصورة التعليق وقد وصله الاسماعيلي وفيه التصديق والسؤال والقول والعنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن ٢٣٦ عائشة (رضي الله عنها) أنها سألت عن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في

ليالي (رمضان) والسائل أبو سلمة بن عبد الرحمن (فقلت) ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (أي غير ركعتي الفجر) وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فانه ضعیف وقد عارضه حديث عائشة هذا وهو في الصحيحين مع كون ما أعلم بحاله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلا من غيرها (يصلي أربعة) أي أربع ركعات وأما ما سبق من أنه كان يصلي مثنى مثنى ثم واحدة فمحمول على وقت آخر فالمراد جائزان (فلان) عن حسن وطاهن) لأنهم في نهاية من كمال الحسن والطول مستغنيان لظهور حسنهم وطولهم عن السؤال عنه والوصف (ثم يصلي أربعة) فلان) عن حسن وطاهن ثم يصلي ثلاثاً قالت عائشة رضي الله عنها (فقلت) يا رسول الله أتسلم قبل أن توتر

ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سيأتي بطوله وانما ذكره المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عند الاستسقاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم ما يتزودهم راع ولا يحطرونهم فحل فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر حمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثاً مغياً مريعاً مريعاً مطبقاً غداً فاجاب لا غير راث ثم نزل فأبى أتبه أحد من وجه من الوجوه الا قالوا قد أحسينا رواه ابن ماجه الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الاوصد حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا الربيع حدثنا عبد الله بن ادريس حدثنا حميد بن عيسى بن أبي ثابت عن ابن عباس قد ذكره ورجاله ثقات أخرجه أيضاً أبو عروبة وسكت عنه الحافظ في التلخيص وقد رويت بعض هذه اللفاظ وبعض معانيها عن جماعة من الصحابة مرفوعة منها عن أنس وسياق وعن جابر عن أبي داود والطحاكم وعن كعب بن مرة عندهما كفي المستدرك وعن عبد الله بن جرادة عن أبيه واسناده ضعيف جداً وعن عمرو بن شعيب وسياق وعن المطالب بن حنطب وسياق أيضاً وعن ابن عمر عند الشافعي وعن عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عروبة بسند رواه وعن عامر بن خارجة بن سعد عن جده عند أبي عروبة أيضاً وعن مرة عند أبي عروبة أيضاً واسناده ضعيف وعن عمرو بن حريث عن أبيه عند أبي عروبة أيضاً وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف قوله ولا يحطرونهم فحل بالحاء المعجمة ثم الطاء المهملة بعد هاء قال في القاموس خطر الفصل بذنيه يحظر خطر أو خطر أنا وخطير اضرب به يمينا وشمالا انتهى وأراد بقوله لا يحظر لهم فحل أن مواشهم قد بلغت أقله المرعى إلى حد من الضعف لا تنوى معه على تحريك أذنانهم ما قوله غيثاً الغيث المطر ويطلق على النبات تسمية له باسم سببه قوله مغياً مريعاً الميم وكسر الميم المجهمة وسكون الياء التسمية بعد هاء ماثلة وهو المنقذ من الشدة قوله مريعاً بالهمزة هو المحمود لأنه آفة المنى للصيوان قوله مريعاً الميم وقصها وكسر الراء وسكون الياء التسمية بعد هاء ماثلة هو الذي يأتي بالربيع وهو الزيادة فما خوذ من المراجعة وهي الحسب من فتح الميم جعله اسم مفعول أصله مريع كهيبة يومئذ مخضب

فقال عائشة إن عيني تتألم ولا ينام قلبي ولا يعارض نومه صلى الله عليه وآله وسلم بالوادي لأن طلوع ويروي الخبر مطلق بالعين لا بالقلب وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر لاستغفارها عائشة عن ذلك لأنه تقرر عندها منع ذلك فأجاب به صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو في ذلك كثير وفيه دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع الستة وهذا الحديث أخرجه في آخر الصوم وفيه ما ليس صلى الله عليه وآله وسلم وسئل في الصلاة كذا أبو داود الترمذي والنسائي (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسجد فإذا جيل محمد بن السارين) الاسطواناتين

وما أحسن ما عقب به المصنف هذه الترجمة بالذي قبلها لأن الحاصل منها الترغيب في ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم انتهى (عن عبادة) بن الصامت (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال من تعار من الليل) أي تنبسط (فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد) زاد أبو نعيم في الحلية من وجهين عن علي بن المديني يحيى وعبيد (وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه ٢٣٨ وابن السني العلي العظيم (ثم قال اللهم اغفر لي أودع استحيب) وعند

الامام عيسى ثم قال رب اغفر لي غفر له أو قال فدعا استحيب له شك الواب... دو اقتصر النسائي على الشق الاول (فان توضأ وصلى قبلت) صلاته وترك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف كما في قوله تعالى تبصافي جنوبهم عن المضاجع الى قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وهذا انما يتفق لمن تعود الذكروا ستانس به وغلب عليه حتى صار الذكركه حديث نفسه في نومه ويقظته فأكرم من اتصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلاته وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بجوامع كله التي أوتيت حيث قال من تعار بالليل الى آخره قال في الفتح والذي يظهر ان المراد بالقبول هنا قدر زائد على العصة ومن ثم قال الداودي ما محصاه من قبل الله حسنة لم يعذبه لانه يعلم عواقب الامور فلا يقبل شيئا ثم يحبطه واذا آمن الاحباط آمن التعذيب ولهذا قال الحسن

(عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحز استسقى لنا أطال الدعاء وأكثرا المسألة قال ثم تحوّل الى القبلة وحول رداءه فقبله ظهره لبطن وتحوّل الناس معه رواه أحمد وفي رواية خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقى فحول رداءه وجعل عطاقه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطاقه الايسر على عاتقه الايمن ثم دعا الله عز وجل رواه أبو داود وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى وعليه خيصة له سوداء فاراد أن يأخذ أسفلهما فيجعلها أعلاه فثقلت عليه فقابها الايمن على الايسر والايسر على الايمن رواه أحمد وأبو داود) حديث عبد الله بن زيد أصله في الصحيح وله ألفاظ منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها ألفاظ أخرى وقد سبق بعضهم في باب صفة صلاة الاستسقاء ورجال أبي داود رجال الصحيح قوله ثم تحوّل الى القبلة في لفظ البخاري ثم حول الى الناس ظهره فيه استحياب استقبال القبلة حال تحويل الرداء وقد سبق بيان الحكمة في ذلك ومحل هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وإرادته الدعاء كما في الفتح قوله وحول رداءه ذكر الواقدي ان طول رداءه صلى الله عليه وآله وسلم كان ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول أزاره أربعة أذرع وشبر في ذراعين وشبر انتهى وقد اختلفت الروايات في بعضها انه صلى الله عليه وآله وسلم حول رداءه وفي بعضها انه قلبه وفسر التحويل في هذه الرواية بالقلب فدل ذلك على انه ما عصى في واحد كما قال الزين بن المنير واختلف في حكمة التحويل فجزم المهلب انه لا تفاؤل بتحويل الحال عما هي عليه وتعقبه ابن العربي بان من شرط الفأل أن لا يقصد اليه قال وانما التحويل أمارة بينه وبين ربه قبل له قول رداءه لتحويل حاله قال الحافظ وتعقب بان الذي جزم به يحتاج الى نقل والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاصل من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجع الدارقطني ارساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن وقال بعضهم انما حول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سننة في كل حال وأجيب بان التحويل من جهة الى جهة لا يقتضي الثبوت على العاتق فالجمل على المعنى الاول أولى فان الاتباع أولى من تركه لجراد احتمال الخصوص انتهى وقد اختلف في صفة

التحويل

وددت ان الله تعالى قبل لي سجدة واحدة قال القريري أجريت هذا الذي كره على لساني عند انتباهي

ثم تحت فاناني أن فقرأ وهدوا الى الطيب من القول الآية وقال ابن بطال وعد الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ان من استيقظ من نومه لهجسا لسانه بتوحيده وبالاذعان بالملك والاعتراف بنعمه بحمده عليه او بنعمه مما لا يليق به بتسليمه وانخفض له بالكبر والتكبر والتسليم له بالجزع عن المقدرة الابعونه انه اذا دعا أجا به واذا صلى قبل صلاة فنيبني لمن بلغه هذا الحديث أن يفتن العمل به ويخلص يتطهر به سبحانه وتعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال وهو يقص في قصصه)

بفتح القاف أي مواعظه (وهو) أي والحال أنه (يذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والمعنى أن أباكم) هو من قول أبي هريرة أو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقول الرفث) يعني الباطل من القول والفحش قال ابن بطال فيه أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام انتهى قال في الفتح وليس في سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو ظاهر أنه من كلام أبي هريرة (يعني بذلك عبد الله بن رواحة) الانصاري الخزرجي حيث قال يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وفينا رسول الله يتلو كتابه) أي القرآن العزيز ٢٣٩ (إذا انشق معروف من الفجر ساطع) أي أنه

يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من الفجر (أرأيت) أي بعد العشي فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع * بيت يجاني جنبه عن فراشه * كناية عن مدله بالليل (إذا استنقلت بالمشركين المضاجع) وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو السهر والتقلب على الفراش وكان ذلك أمالاً لالة أولاد كرا وأولاد القراءه وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين: بين تعجافى جنوهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا الآية وهذه الايات من الطويل وأجزاؤه ثمانية فعولن مضاعفان إلى آخره وفي البيت الأول الإشارة إلى علمه صلى الله عليه وآله وسلم وفي الثالث إلى عمله وفي الثاني إلى تكمله الفـير فهو صلى الله عليه وآله وسلم كامل مكمل قال في الفتح وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الايات قصة أخرجه الدارقطني من طريق

التحويل فقال الشافعي ومالك هو جعل الأسفل أعلى مع التحويل وروى القرطبي عن الشافعي أنه اختار في الحديث تشكيس الرداء لا تحويله والذي في الام هو الاول وذهب الجمهور إلى استحباب التحويل فقط واستدل الشافعي ومالك بهمه صلى الله عليه وآله وسلم بقلب الخيصة لأنه لم يدع ذلك الاثنا عشر كما في الرواية المذكورة في الباب قال في الفتح ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أحوط انتهى وذلك لأنه اختار الجمع بين التحويل والتشكيس كما تقدم وإذا كان مذهبه ما رواه عنه القرطبي فليس بأحوط واستدل الجمهور بقوله في رواية حديث الباب فجعل عطاءه الايمن الخ وبقوله فقلبم الايمن على الايسر الخ قال الغزالي في صفة التحويل أو يجعل الباطن ظاهرا وهو ظاهر قوله فقلبم ظهر البطن أي جعل ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وقال أبو حنيفة وبعض المالكية أنه لا يستحب شيء من ذلك وخالفهم الجمهور قوله ويحول الناس معه هكذا رواه المصنف رحمه الله تعالى ورواه غيره بلفظ وحول وفيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من استحباب تحويل الناس تحويل الامام وقار الليث وأبو يوسف يقول لامام وحده وظاهر قوله ويحول الناس أنه يستحب ذلك للنساء وقال ابن الماجنون لا يستحب في حقهن قوله وعليه خيصة قال في القاموس الخيصة كساء أسود مربع له علمان انتهى

* (باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثر جدا) *

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى المطر قال اللهم صيبا نافعا رواه أحمد والبخاري والشافعي * وعن انس قال أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال ففسر نوبه حتى أصابه من المطر فقلنا لم صنعت هذا قال لأنه حديث هدير به رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله صيبا بالنصب بفعل مقدر أي اجعله صيبا نافعا صفة للصيب اخرج الضار منه والصيب المطر قاله ابن عباس واليه ذهب الجمهور وقال بعضهم الصيب السحاب ولعله أطلق ذلك مجازا وهو من باب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الارض والحديث فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر وقد أخرج مسلم من حديث عائشة قالت كان إذا كان يوم ربيع عرف ذلك في وجهه فيقول

سنة بن وهرام عن عكرمة قال كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته فذكر القصص في رؤيتها اباء على الجارية وبجده ذلك والناس ما منه القراءة لأن الجنب لا يقرأ فقال هذه الايات فقالت آمنت بالله وكذبت بصري فاعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم كأن يدي قطعة استبرق) ديباج غليظ فارسي معرب (فكان لا يريد مكانا من الجنة الا طارت إليه) في التعبير الا طارت إليه (ورأيت كأن اثنين) وفي رواية آتين من الاثنيان (أثنيان)

أراد أن يذهب إلى النار فلقاهما ملك فقال لم ترع أي لا يكون بك خوف خليا عنه فقصصها على حفصة فقصة حفصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) وفيه فكان ابن عمر يصلي من الليل (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة أي صلاتها ودعائها وهو طاب الخيرة بوزن العنبة (في الأمور كلها) جليلها وحقيقتها كثيرها وقليلها يسأل أحدكم حتى شمس نعله (كما يعلمنا السورة من القرآن) اهتماما بشأن ذلك (يقول إذا هم أحدكم بالأمر) ٢٤٠ أي قصد أمر المحال لا يعلم وجه الصواب فيه أماما هو معروف خيره

كالعبادات وصنائع المعروف فلا نعم قد ينعم ذلك لأجل وقتها المخصوص كالحج في هذه السنة لاحتمال عدو أو قسنة ونحوهما (فليركع) فليصل ندبا في غيرة وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزاء وإرادة الكل واحترز بهما عن الواحدة فانه لا تجزى وهل إذا صلى أربعين تسليمة يجزى وذلك الحديث أبي أيوب الأنصاري في صحيح ابن حبان وغيره ثم صلى ما كتب الله لك فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفريضة) بالنعيم فليحصل من باب وقوع دعائه به فرض (ثم ليقل) ندبا بكسر لام الأمر المعاني بالشرط وهو إذا هم أحدكم بالأمر (اللهم اني أستخيرك) أي أطلب منك بيان ما هو خير لي (بعلك واستقدرك بقدرتك) أي أطلب منك أن تجعل لي قدرة عليه والباء فيه ما للتعليل أي بانيك أعلم وأقدر أو للاستعانة أو للاستعانة طاف بكافي رب بما أنه سمع على أي بحق علمك

إذا رأى المطر رجعة وأخرجه أبو داود والتسائي عنها بلفظ كان إذا رأى ناشئا من أفق السماء ترك العمل فان كشف حمد الله فان مطر قال اللهم صيبا نافعا قوله حسر أي كشف بعض ثوبه قوله لانه حديث عهد بربه قال العلماء أي يتكويّن ربه إياه قال النووي ومعناه ان المطر رجعة وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيتركهم أو في الحديث دليل انه يستحب عند أول المطر أن يكشف بدنه ليناله المطر لذلك (وعن شريك بن أبي نمر عن أنس أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم بخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة وما يئتنا وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انشربت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبتا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم بخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فأنزلت وخر جنانا غشي في الشمس قال شريك فالت أنسا هو الرجل الأول قال لا أدري متفق عليه) قوله ان رجلا في مسند أحمد ما يدل على ان هذا الميم كعب بن مرة وفي البيهقي من طريق مرسله ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب قال في الفتح وفيه نظر لانه جاء في واقعة أخرى وقال الحافظ لم أرف على تسميته كما تقدم قوله يوم الجمعة فيه دليل على انه اذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد يرب ذلك البخاري وذكر حديث الباب قوله من باب كان نحو دار القضاء فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمامة قال في الفتح وليس كذلك وانما هي دار عمر بن الخطاب وسميت دار القضاء لانها بيعت

وقدرتك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) اذ كل عطايتك فضل ليس لاحد عليك حق في نعمة في (فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت به لا يعلمها غيرك وفيه اذعان بالافتقار إلى الله في كل الأمور والتزام لذة العبودية (اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر) وهو كذا وكذا ويسميه (خير لي في ديني ومعاشي) حياتي (وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله) الشك من الراوي (فأقدره لي) بضم الدال وحكى عياض كسرهما قال القرافي في آخر كتاب أنوار البروق من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئذان المشيئة كن يقول أقدر لي الخير لان الدعاء بوضعه اللغوي

انما يتناول المستقبل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستحيل عليه استئناف المشيئة والتقدير بل وقع جميعه في الازل فيكون هذا الدعاء مقتضى مذهب من يرى أن لا قضاء وان الامر أنف كما أخرجه مسلم عن الخوارج وهو في الاجماع وحيد فيجيب عن قوله هنا فاقدري بان يتعين أن يعتد بأن المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل المجاز والداعي انما أراد هذا المجاز رانما يحرم الاطلاق عند عدم النية (ويسر لي ثم بارئ لي فيه) أدمه رضاعه (وان كنت تعلم أن هذا الامر) ٢٤١ وهو كذا وكذا ويسميه (شركي في ديني ومعايشي) أي حياتي (وعاقبة أمري أو قال) شك من الراوي (في عاجل أمري وأجله فاسرفه عني واسرفني عنه) فلا تعلق بالبطائيه وفي دعائه بعض العارفين اللهم لا تتعب بدني في طاب مالم تتدبره لي ولم يكتف بقوله واسرفه عني لانه قد يصرف الله تعالى عن المصير ذلك الامر ولا يصرف قلبه عنه بل يتيقن من لقاء تشوقا الى حصوله فلا يطيب له خاطر فاذا صرفه الله واسرفه عنه كان ذلك أكمل ولذا قال (واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به) أي اجعلني راضيا به لانه اذا قدر له الخير ولم يرتض به كاه منسكدا العيش انما بعد دم رضاه بما قد دره الله له مع كونه خيرا له (قال ويسمى حاجته) أي في أثناء دعائه عند ذكرها بالكتابة عنها في قوله ان هذا الامر كما مروى شيخ البخاري بلخي وعبد الرحمن ومحمد بن يمان وتقره ابن أبي الموالى بروايته وفيه التحديق والنعمة والقول وأخرجه أيضا في التوحيد وأبو

في قضاء دينه فكان يقال له ادا رضاء دين عمر ثم طال ذلك فتقبل له ادا رضاء ذكركم ليزيد بن بكار بسنده الى ابن عمر وقد قيل في تفسيره ما غير ذلك قوله ثم قال يا رسول الله هذا يدل على أن السائل كان مسالوبا يرد على من قال انه أبو سفيان انه حين سؤاله ذلك لم يكن قد أسلم قوله هلكت الاموال المراد بالاموال هنا المشيئة لا اصامت قوله واقطعت السبل المراد بذلك ان الابل ضعفت اقله الذوت عن السفر لكونهم لا يجدون طريقهم من الكلام ما يقيم أودها وقيل المراد نشاد ما عند الناس من الطعام أو قلة فلا يجدون ما يجلبونه ويحملهون الى الاسواق قوله فادع الله يعني كما ذكرنا في رواية للبصري بالجزم وفي رواية له يغنيها بالرفع وفي رواية له أن يغنيها بالجزم ظاهره لرفع على الاستئناف أي فهو يغنيها قال في الفتح وجاز أن يكون من الفوت أو من لم يثبت والمعروف في كلام العرب غنيانا من العوث وقال ابن القطار غاث الله عباده غيثا وغياثا سقاها المطر وأغاثهم أجاب عاهاهم ويقال غاث وأغاث يعني قال ابن دريد اصل غاثه الله يغوثه غوثا واستعمل أغاثه ومن فتح أوله فن الغيث ويحمل أن يكون معنى أغثنا أعطانا غوثا وغياثا قوله فرفع يديه فيه استحباب رفع اليد عند دعا الاستسقاء وقد تقدم الكلام عليه قوله من صاحب أي مجتمع قوله ولا قرعة بفتح القاف والزاى بعدها مهمله أي صاحب متفرق وقال ابن سيده القرع قطع من السحاب وفاق قال أبو عبيدة وأكثر ما يجيء في الخريف قوله وما يمتدأ بين سلع بفتح الهاء وسكون اللام جبهل معروف بالمدينة وقد حكى أنه بفتح اللام قبل من بيت ولاداراي يحجبنا من رؤيته وأشار بذلك الى أن السحاب كان منقودا لامسنترايت ولا غيره قوله قطعت أي ظهرت من وراء سلع قوله مثل الترس أي مستديرة ولم يرد أنها مثل في القدر وفي رواية فتشأت صاحبته مثل رجل الطائر قوله فلما توسطت السماء انقربت هذ يشعربانها استمرت مستديرة حتى انتهت الى الافق وانبطت حينئذ وكان فائدته تعميم الارض بالمطر قوله ما رأينا الشمس سبها هذا كناية عن استمرار الغيم الماطر وهو كذلك في الغالب والافق يستمر المطر والشمس بادية وقد تحجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك ما رفع في رواية أخرى للبصري بلفظ فمارنا يومنا ذلك ومن اغدوم بعد الغدو الذي يلعبه حتى الجمعة لاخرى والمراد بقوله سبها أي من السبت الى السبت قاله ابن المنير

٢٤١ نيل ت داود في الصلاة وكذا الترمذي وابن ماجه فيها والفسافي في النكاح والبعوث واليوم والليلة (عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا) أي تفقدا وتحفظا (على ركعتي الفجر وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها قالت) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهذف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح (قراءة وافتعالا) حتى اني لا أقول (إلام التاكيد) هل قرأ بام الكتاب أم لا وفي رواية بام القرآن وحتى لا يتداهوا بامر الله في انهم اشكت في قرأته بالافتاح بل ارادته كان في غيرهما من النوافل يطل وفي هذه يهذف

أفعاله وقراءتها حتى اذا نسبت الى قراءته في غيرها كانت كأنهم لم يقرأ فيها رواته ما بين بصرى وواسطى ومدني وكوفي وفيه
التحديث والمنة والقول وفي رواية عنها كان يصل بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يلى اذا سمع النداء بالصبح ركعتين
خفيفتين رواه البخاري في هذا الباب أيضا زاد مسلم بقرائهما قبل يأثم الكافرون وقن هو الله أحولابي داود قل آمن بالله
وما أنزل علينا في الركعة الاولى وفي الثانية ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال أوصاني
خليلي) صلى الله عليه وآله وسلم الذي تحلت ٢٤٢ محبته قلبى فصارت فى خلالة أى باطنه وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله

عليه وآله وسلم لو كنت متخذاً
خاتماً لا غيرى لآخذت أبا بكر
خليلاً لان الممنوع أن يتخذ هو
صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى
ذلك لا لأن غيره يتخذ هو
(بثلاث أدعهن) بضم العين
أى لا أتركهن (حق) أى الى أن
(أموت) بمحتمل أن يكون قوله
لا أدعهن الخ من جعله الوصية
أو يكون من اخبار اصحابى
بذلك عن نفسه (صوم ثمة
أيام) البيض (من كل شهر)
لقرين النفس على جنس الصيام
ليدخل فى واجبه بانسراح
ويشأب ثواب صوم الدهر بانضمام
ذلك الصوم رمضان اذا لم يمت
بعشر أمثالها قال فى الفقه الذى
يظهر ان المراد بها ابيض
(وصلاة الضحى) فى كل يوم
كما زاده أحمد بالفطر ركعتين وهما
إنها ويجزئان عن الصدقة التى
تصبح على مفاصل الانسان فى كل
يوم وهى ثلثمائة وستون مفصلاً
كما فى حديث مسلم عن أبى ذر
وقال فيه ويجزئ عن ذلك ركعتا
الضحى قال ابن دقيق العيد

والطبرى قال وفيه تجوز لان السبت لم يكن مبتدأ ولا الثانى منتهى وانما عبراً أنس بذلك
لأنه كان من الانصار وقد كانوا جاؤوا اليه وذاخذوا بكثير من اصطلاحهم وانما سموا
الاسبوع سبتاً لانه أعظم الايام عند اليهود كما ان الجمعة عند المسلمين كذلك وفى تعبيره
عن الاسبوع بالسبت مجاز مرسل والعلاقة الجزئية والكافية وقال صاحب النهاية
أراد قطعة من الزمان وكذا قال النووي ووقع فى رواية ستة أى ستة أيام ووقع فى رواية
فطرنا من جمعة الى جمعة قوله ثم دخل رجل من ذلك الباب ظاهراً انه غير الاول لان
الذكر اذا تكررت دل على التعدد وقد قال شريك فى آخر هذا الحديث سألت انسا
أهو الرجل الاول فقال لا أدري وهذا يقتضى أنه لم يجزم بالتغاير وفى رواية للبخارى
عن أنس فتأم ذلك الرجل أو غيره وفى رواية له عنه فأتى الرجل فقال يا رسول الله ومثماها
لابى عوابة وهذا يقتضى الجزم بكونه واحداً فدل على أنساند كره بعد ان نسيه ويؤيد ذلك
ما أخرجه البيهقى عنه بلنظ فقال الرجل يعنى الذى سألته يستقى قوله هلكت الاموال
وانقطعت الـ جل أى بسبب غير السبب الاول والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بيها
فهلكت الموائى من عدم المرى أو لعدم ما يمكنها من الماء ويبدل على ذلك ما عند
المتأنى بلنظ من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء
وفى رواية عنه دابن خزيمه واحتمس الركبان وفى رواية للبخارى تهدمت البيوت وفى
رواية له هدم البناء وغرق المال قوله يسكنها يجوز ضم الكاف وسكونها والضمير يعود
الى الامطار أو الى السحاب أو الى السماء قوله اللهم حوالينا ولا علينا ندم الكلام
عليه قوله على الاكام بكسر الهمزة وقفه تفتح جمع أكمة مفتوحة الحروف جميعاً قبل
هى التراب المجتمع وقيل هى الجبل الواحد وبه قال الخطيب وقال الخطابى هى الهضبة
الضخمة وقيل الجبل الصغير وقيل ما ارتفع من الارض قوله والطراب قد تم قنبر
وضبطه قنبر وبطون الاودية المراد بها ما ينحصر فيه الماء لانه تقع به قوله فانه لتأت
السماء أو السحابة المشاطرة والمعنى انها لم تكت عن المطر على المدينة وفى الحديث
فوائد منها جواز المكالمه من الخطيب حال الخطبة وتكرار الدعاء وادخال الاستسقاء
فى خطبة الجمعة والدعاء على المنبر وترك تحويل الرءاء والاستقبال والابتداء بالصلاة
الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدم وفيه علم من أعلام النبوة فى اجابة الله تعالى دعاء

ذكر الاول الذى يوجد التاكيد بتمهله وفى هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وان أقوا ركعتا وعدمه وظن به
صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها الا ينشأ استحبابها لانه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تتطافر عليه
القول والفعل لكن ما واظب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجع على ما لم يواظب عليه (ونوم على وز) ليقرن على
جنس الصلاة فى الضحى كالوتر قبل اليوم فى المواظبة اذ الليل وقت العفلة والكسل فتطلب النفس فيه الراحة وقد روى
أن اباهريرة كان يجتهد بدرس الحديث بالليل على التهجيد فأمره بالضحى بدلاً عن قيام الليل ولهذا أمره صلى الله عليه وآله وسلم

أنه لا ينال الأعلی وتر ولم يأمر بذلك أبابكر ولا عمر ولا غيره مما من الصحابة لكن قد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث أيضا لا بد من ذلك عند مسلم ولا بد في ذلك عند غيره من النسائي فقل خصهم بذلك لكونهم فقراء لا مال لهم فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة وهم ما من أشرف العبادات البدنية ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة أنه يتناول حاله الحاضر والسفر كما يدل عليه قوله لا أدعهم حتى أموت حصل التطابق من أحد الجانبين وهو الحاضر وذلك كاف في المطابقة وفي الحديث استصحاب تقديم الترتيب على النوم لكنه في حق من لم يثق بالامتثال ٢٤٣ أما من وفق به فالتأخير أفضل لحديث

مسلم من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوترأوله ومن طامع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان أوتر ثم تهجد لم يعد له حديث أبي داود وقال الترمذي حسن لا وزن في إسناده ورواه حديث الباب بصريون الأشعرية فإنه واسطي وفيه التحديث والضعفة والنول وأخرجه البخاري أيضا في الصوم ومسلم والنسائي في الصلاة (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعين ركعة في الظهر ورؤية قبل الغداة) ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر لأنه يعقل أنه كان إذا صلى في بيته صلى أربعين ركعة إذا صلى في المسجد ركعتين أو أنه كان يفعل هذا وهذا الخسكى كل من ابن عمر وعائشة ما رأى أو كان الأربعين ورأى أمته فلا بعد الزوال لحديث ثوبان عند البزار أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصحب أن يصلي بعد نصف النهار وقال فيه انه ساعة تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله الى خلقه بالرحمة

فيه وامتنال الصحاب أمره كما وقع في كثير من الروايات وغير ذلك من النوائد

* (كتاب الجنائز) *

هي جمع جنازة بكسر الجيم رفعتها قال ابن قتيبة وجماعة والكسر أفصح وحكى صاحب المطالع أنه يقال بالفتح لا ميت وبالكسر لا ميتش عليه الميت ويقال عكس ذلك انتهى والجنائز مشتقة من جنز إذا مرق قاله ابن فارس وغيره والمضارع يجنز بكسر الهمزة ونون قاله لنورى والجنائز بفتح الجيم لا غير قاله النووي والحافظ وغيرهما

* (باب عبادة المريض) *

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العطاس متفق عليه وعن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسلم اذا عادأخاه المسلم لم يزل في محرفة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي) قوله خمس في رواية مسلم حق المسلم على المسلم ست وزادوا اذا استصحك فانصحه له وفي رواية للبخاري من حديث البراء أمرا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع وذلك كالحس المذكورة في حديث الباب وزاد نصرا لمطلوم وبراء القسم والمراد بقوله حق المسلم أنه لا ينبغي تركه ويكون فعله أمرا واجبا أو مندوبا مندوبا أو كدائمه بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنيين فان الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن اعرابي وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك وقال ابن بطال المراد بالحق هنا الحرمه والصحة وقال الحافظ الطاهر أن المراد بهما وجوب الكفاية قوله رد السلام فيه دليل على مشروعية رد السلام ونقل ابن عبد البر الإجماع على ان ابتداء السلام سنة وان رده فرض وصحة الردن بقوله وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وهذه الصفة أكمل وأفضل فلو حذف الواو جاز وكان تاركا لأفضل وكذا لو اقتصر على وعليكم السلام بالواو أو بدونها أجزاء فلو اقتصر على عليكم لم يجزه بلا خلاف ولو قال وعليكم بالواو في جزائه وجهان لأصحاب الشافعي وظاهر قوله حق المسلم انه لا يرد على الكافر وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله

وأما سنة الظهر فالركعتان التي قال ابن عمر نعم قيل في وجهه عند الشافعي ان الأربع قباه ارامية عملا بحدِيثهم اقال في الفتح والاولى أن يجعل على حالين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعة وقال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قبيلهما (عن عبد الله المزني) ابن الغفل (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا قبل صلاة المغرب) أي ركعتين عند أبي داود قال ذلك ثلاثا كما يدل عليه قوله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في) المرة (الثالثة لمن شاء) صلاتهم ما (كرهية أن يتخذها الناس سنة) لازمة يواظبون عليها ولم يردني استصحابي لأنه لا يأمر بما لا يستحب وكان المراد

المخطاط رتبهم من رواتب القرائن ومن ثم لم يذكرها أكثر الشافعية في الروايات ويدل له أيضا حديث ابن عمر عن أبي داود
 بإسناد حسن قال ما رأيت أحدا يصلي ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكنه معارض بحديث
 عقبة بن عامر التميمي لهذا الحديث في البخاري أنهم كانوا يؤمنون في العهد النبوي قال أنس وكان يراهم يصلون ما فلم ينهنا
 وقد عداه بعضهم من الروايات وتعتب بأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها والذي صححه النووي أنها سنة
 للأمر به إلى حديث الباب وقال مالك ٢٤٤ بعدم السنة وعن أحمد الجواز قال في المجموع واستصحابها قبل الشروع

في الإقامة فان شرع فيها كره
 الشروع في غير المكتوبة لحديث
 مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 إلا المكتوبة اه وقال القاضي
 أنهم يبدعون لأنه يؤدي إلى تأخير
 المغرب عن أول وقتها وأجيب
 بأنه من باب السنة وبأن زمن ما يغير
 لا تأخير به الصلاة عن أول وقتها
 وحكمة استحبابها ما رجاها جابة
 الدعاء لأنه بين الأذانين لا يرد
 وكلما كان الوقت أكثر فكان
 ثواب العبادة فيه أكثر ومجموع
 الأحاديث يدل على استحباب
 تحفها كما ذكره في الفجر قال
 في الفتح لم يذكر المصنف يعني
 البخاري الصلاة قبل العصر
 وقد ورد فيها حديث لابي هريرة
 مرفوع لسطه رحم الله امرأ
 صلى قبل العصر أربعاً أخرجه
 أحمد وأبو داود وأبو يعقوب
 وصححه وابن حبان وورد من
 فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم
 أيضا حديث علي بن أبي طالب
 أخرجه الترمذي والنسائي وفيه
 أنه كان يصلي قبل العصر أربعاً
 وليس على شرط البخاري اه

صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي الصحيحين عن
 أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم
 وأخرج البخاري نحوه من حديث ابن عمر وقد قطع الأصحاب عنه لا يجوز أن يردوا
 بالسلام وفي الصحيحين عن أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على مجلس
 فيه خلط من المسكين والمشركين فسلم عليهم وفي الصحيحين أيضا أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كتب إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى قوله وعيادة
 المريض فيه دلالة على شرعية عيادة المريض وهي مشروعة بالإجماع وجرم البخاري
 بوجوبه في باب وجوب عيادة المريض قال ابن بطال يحتمل أن يكون الوجوب
 للكناية كاطعام المساكين وفك الأسير ويحتمل أن يكون الوارد فيهما محمولا على الندب
 وجرم الداودي بالآول وقال الجمهور بالنسب وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون
 بعض وعن الطبري تنأ كذا في حق من ترجى بركنه ونسب فيمن يراعى حاله وتباح فيما عدا
 ذلك وفي الكافر خلاف ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب قال الحافظ يعني
 على الأعيان وعامة في كل مرض قوله واتباع الجنائز فيه ان اتباعها مشروع وهو سنة
 بالإجماع واختلاف في وجوبه وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله واجابة الدعوة
 فيه مشروعية اجابة الدعوة وهي أهم من الوليمة وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الوليمة
 ان شاء الله تعالى قوله وتسميت العاطس التسميت بالسبب المسمى له والمجبة لغتان
 مشهورتان قال الأزهري قال الليث التسميت ذكر الله تعالى على كل شيء ومنه قولك
 للعاطس يرحمك الله وقال ثعلب الأصل فيه المسمى له فقالت مجبة وقال صاحب
 المحكم تسميت العاطس معناه الدعاء له بالهداية إلى الهدى المسمى به وفيه دليل على
 مشروعية تسميت العاطس وهو أن يقول يرحمك الله وأخرج أبو داود بإسناد
 صحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا عطس أحدكم فليقل
 الحمد لله على كل حال وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله ويصلح
 بالكم وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله فإذا قال يرحمك الله
 فليقل له يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر قال إذا عطس

ورواة حديث الباب بصريون إلا ابن بريدة فاه مروزي وفيه لتحديث بالجمع والافراد الغنمة والقول أحدكم
 وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام وأبو داود في الصلاة (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا ثبتت البسملة في نسخة السفياني
 قبل الباب وهي لابي ذر عما صحح عليه (باب فضل الصلاة) مطلقا أو المكتوبة فقط (في مسجد مكتوب) مسجد المدينة
 قال ابن رشيد لم يقل في الترجمة ويثبت المقدس وان كان مجموعا اليه في الحديث يسكونه أفرد به ذلك بترجمة قال وترجم
 بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المسجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المسجد

متعمرا بالصلاة اه وظاهر ايراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بان المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة
ويحتمل أن يريد بها ما هو أهم من ذلك فتدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور وفي حديث الباب وذهب الطحاوي الى
أن التفضيل يختص بصلاة الفريضة كذا في فتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال
لا تشد الرحال (بضم الفوقية وفتح المجهمة والرحال جمع رحل للبعير) السرج لغرس وهو أصغر من القتب تشده كتابة عن
السفر لانه لازم له والتمهيد يشدها خرج مخرج الغالب في ركوبه الله سافر ٢٤٥ فلا فرق بين ركوب الرحال وغيرها

من الخيل والبغال والحمير
والمشي في هذا المعنى ويدل
لذلك قوله في بعض طرقه انما
يسافر اخرجهم من النقي هنا
بمعنى النقي عن السفر الى غيرها
أي لا تشد الرحال الى مسجد
للمصلاة فيه قال الطبري هو ابلغ
من صريح النقي كانه
قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة
الاهذه البقاع لاختصاصها بما
اختصت به اه (الا الى ثلاثة
مساجد) الاستثناء مفرغ
والنقيد لا تشد الرحال الى
موضع ولازمة منع السفر الى
كل موضع غيرها لان المستثنى
منه في المنع بقدر باعم العام
لكن يمكن أن يكون المراد
بالعموم هنا الموضع المخصوص
وهو المسجد كما ساقى (المسجد
الحرام) أي الحرم بمكة وهو
كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب
والمسجد بالمفص على البدلية
وبالرفع على الاستئناف والمراد
بجميع الحرم ولفظ القسطلاني
والمراد بالمسجد الحرام أرض
الحرم كلها اه وقيل يختص

أحدكم فتقبل له يرجك الله يقول يرجك الله واياكم ويغفر لنا واياكم والتسميت سنة على
الكناية ولو قال بعض الحاضرين أجزأ عن الباقي ولكن الأفضل أن يقول كل واحد
لما في البخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال اذا عطس أحدكم
وحمد الله كان حقا على كل مسلم سمعه أن يقول يرجك الله تعالى وقال أهل الظاهر انه يلزم
كل واحد وبه قال ابن أبي مريم واختاره ابن العربي والتسميت انما يكون مذكروا
للعطاس اذا حمد الله كما في حديث أبي هريرة المذكور وفي الصحيحين عن أنس قال عطس
رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمعت أحدهما ولم تسمت الاخر فقال الذي
لم يسمته فلان عطس فسمته وعطست فلم يسمتني فقال هذا حمد الله وأنت لم تحمد الله
وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول اذا عطس أحدكم فكم الله فسمته فان لم يحمد الله فلا تشمتوه واذا
تكرر العطاس فهل يشرع تكرير التسميت أو لانيه خلاف وقد أخرج ابن السني بإسناد
فيه من لم يتحقق حاله عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اذا عطس أحدكم فليسمته جليسه وان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يسمت به ثلاث
وفي مسلم من سامة بن لا كوع أنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في الثانية انك
من كرم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث سلمة أنه قال له في الثالثة يرجك الله هذا
رجل من كرم وأخرج أبو داود والترمذي أيضا عن عبيد بن ربيعة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سميت العطاس ثلاثا فان زاد فان شئت سمته وان شئت فلا
ولكنه حديث ضعيف قال الترمذي اسأله عنه مجهول قال ابن العربي ومعنى قوله انك
من كرم أي انك است عن يسمت بعد هذا لان هذا الذي يلزمكم وهو من لاخفة
العطاس ولكنه يدعي له دعاء المسمي للمسلم بالعافية والسلامة ولا يكون من باب التسميت
والسنة للعطاس أن يضع ثوبه أو يده على فيه عند العطاس لما أخرجه أبو داود والترمذي
عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا عطس وضع ثوبه أو يده
على فيه وخفض أو غضم أصوته وحسنه الترمذي ويكره رفع الصوت بالعطاس
لما أخرجه ابن السني عن عبيد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتثاؤب والعطاس وأخرج أبضا عن أم سلمة قالت

بالموضع الذي يصلي فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم قال الطبري ويتأيد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الان الإشارة فيه الى
مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المسمي كذلك وقبل المراد به الكعبة بحكاية المحب الطبري وذكر انه يتأيد بحارواة النسائي
بلفظ الا الكعبة وفيه نظر لان الذي عند النسائي الا مسجد الكعبة حتى ولو سلمت لفظة مسجد لكانت من ادق
أقول ما رواه الطحاوي من طريق عطائنه قبل هذا الفصل في المسجد
(ومسجد الرسول) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطريقين

بلسناد رواه واه الصحيح من حديث أنس رفته من صلى في مسجد أبي ربيعة صلاة ثلاثون صلاة كُتبت له برائة من النار وبراءة من العذاب وبراءة من النفاق ويؤيده أيضا قوله في حديث أبي سعيد ومسيدي (ومسجد الأقصى) بيت المقدس وهو من أضائة الموصوف الى الصفة عن الكوفيين واستشهدوا له بقوله تعالى وما كنت بجانب الغربي والبصريون يؤولونه بأضائة المكان أي ومسجد المكان الأقصى وبجانب المكان الغربي ونحو ذلك وهي الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة وقيل في الزمان ٢٤٦ وفيه نظر لانه ثبت في الصحيح ان بينهما أربعين سنة وقال الزنخري سمى

الأقصى لانه لم يكن وراءه مسجد حينئذ وقيل لبعده عن الاقدار والخبث وقيل هو أقصى بالنسبة الى مسجد المدينة لانه بعيد من مكة وبيت المقدس ابعده من وايت المقدس عدة امهات تقرب من العشر بن منها ايلياء والمقدس بسكون الساف وبقصها مع التشديد والقدر وشلم بالمهجة وتشديد اللام وبالمهمله وسلام بهجة وسلم بفتح الميم ملة وكسر اللام الخفيفة وأوردى سلم بسكون الواو بكسر الراء بعدها تخنية ساكنة وكورة وبيت آيل وصيون ومصر وث وكورشيلاباوش قال في الفتح وقد تتبع أكثر هذه الاسماء الحسين بن مخلوبه اللغوي في كتاب ليس وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومن يتها على غيرها لكونها مساجد الانبياء ولان الاول قبلة الناس واليه حجهم والثاني كان قبلة الامم السالفة والثالث أسس على التقوى واختلف في شد الرحال الى غيرها كالذهب

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التثاوب الرفيع والعطسة الشديدة من الشيطان قوله لم يرل في مخرفة الجنة بالطاء المهجة على زنة مرحلة وهي البستان ويطلق على الطريق الاحاب أي الواضح ولفظ الترمذي لم يرل في خرفة الجنة والخرف بالصم المخرف والمجتنى أفاده صاحب التاموس (وعن علي رضي عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا عاد المسلم أخاه مشى في خرافة الجنة حتى يجاس فاذا جلس غمرته الرحمة فان كان غدة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي وان كان مائا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح رواه أحمد وابن ماجه ولترمذي وأبي داود ونحوه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود مريضاً الا بعد ثلاث رواه ابن ماجه وعن زيد بن أرقم قال لما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان يعينى رواه أحمد وأبو داود) حديث علي قال أبو داود انه اسند عن علي من غيرة وجه صحيح وقال الترمذي انه حسن غريب وقال أبو بكر البرزاني الحديث رواه أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ورواه شعبة عن الحكم عن عبد الله عن يافع وهذا لا يظن لا يرواه الاهلي وقد روى عن علي من غير وجه وحديث أنس في اسناده مسلم بن علي وهو مترول وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمنذري وأخرجه أيضا البخاري في الادب المفرد وصححه الحاكم وفي الباب عن أبي موسى عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عود والمريض وأطعموا البائس وفكوا العاني وهن جابر عند البخاري وأبي داود قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني ايس براكب بغل ولا يبرذون وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نوضاً فاحسن الوضوء وعاد أخاه المسلم محسباً يوعده من جهنم مسير سبعين خريفا وفي اسناده الفضل بن دهم قال يحيى بن معين ضعيف الحديث وقال أحمد لا يحتفظ وقال مرة ليس به بأس وقال ابن حبان كان ممن يخطئ فلا يفحش خطره حتى يطل الاحتجاج به ولا اقتنى أثر العدول فيسلك به سنهم فهو غير محجج به اذا انفرد وعن عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال لما أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق ضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده

الى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا والى المواضع الفضيلة لصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد من الجويني يحرم شد الرحال الى غيرها علم لا يظا هر هذا الحديث وأشار القاضي حسين الى اختياره وبه قال عياض وطائفة وبذل عليه ما رواه أصحاب السنن من انكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه الى الطور وقال لو أدركت قبل أن تخرج ما خرجت واستدل به في الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمره ووافقه أبو هريرة والصحيح عند امام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم واجابوا عن الحديث بما جروبه منها ان المراد أن الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال

الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية لاحد بافظ لا ينبغي للمطى ان تعمل وهو لفظ ظاهر في غير
التحريم ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم من مسجد من مساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاة فانه
لو ان بطلان وقال انما طاب الظن لفظ الخبر ومعناه لا يجب ان يذره الانسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي
لا يلزم الوفاة بشئ من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ومنها ان المراد بكم المساجد فقط وانه لا تشد الرحال الى مسجد من
المساجد الثلاثة فيه غير هذه الثلاثة وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح ٢٤٧ أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة

أو نزهة فلا يدخل في النهي
ويؤيده ما روى أحمد عن شهر
ابن حوشب قال سمعت أبا سعيد
وذكرت عنده الصلاة في الطور
فقال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا ينبغي للمطى
ان تشد الرحال الى مسجد يفتي
فيه الصلاة غير المسجد الحرام
والمسجد الأقصى ومسجدي
وشهر حسن الحديث وان كان
فيه بعض الضعف ومنها ان
المراد قصدها بالاعتكاف فيها
حكاك الخطابي من بعض السلف
انه قال لا يشكرك في غيرها وهو
أخص من الذي قبله ولم أر عليه
دليلا واستدل به على أن من
تذرتان أحدهما هذه المساجد
لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد
والشافعي في البويطي واختاره
أبو بصير المروزي وقال أبو
حنيفة لا يجب مطلقا وقال
الشافعي في الام يجب في المسجد
الحرام له عليق النسك به بخلاف
المسجدين الآخرين وهذا هو
النص ولا يخفى الشافعي وقال
ابن المنذر يجب الى الحرمين
وأما ما قصي فلا واستأنس بحديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني تدرن ان فتح الله عليك مكة
أن أصلي في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الحجة على الشافعي ان أعمال المطى الى مسجد المدينة والمسجد
الأقصى والصلاة فيها فريضة فوجب أن يلزم بالذکر كالمسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من تذرتان مسجد من هذه المساجد
تفصيل وخلاف بطول ذكره ~~كتب~~ الفروع واستدل به على أن من تذرتان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة
أو غيرها لم يلزمه ذلك لانها افضل لبعضها على بعض فيمكن صلته في أي مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

من قريب وعن عائشة بنت سعد عن أبيها قال اشتمكت بخاءني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم يهودني ووضع يده على جبتي ثم مسح صدري وبقي ثم قال اللهم اشف سعدا
وأتم له هجرته أخرجه البخاري وأبو داود وعن إبراهيم أشار اليه الترمذي وعن أبي هريرة
عند الترمذي وابن ماجه بافظ من عادمريضا نادى مناد من السماء طيب وطاب لك
وتوات من الجنة منزلا قول في خرافة برنة كرامة المخترق والمجتبي كذا قال في القاموس
قال في الفتح خرفة بضم الميم وسكون الراء بعدها فافهمي التمرة وقيل المراد به ما
الطريق والمعنى أن الله اندى شي في طريقه يؤديه الى الجنة والتفسير الاول أولى فقد
أخرجه البخاري في الادب من هذا الوجه وفيه قلت لا يفي قلابة ما خرفة الجنة قال جناه
وهو عند مسلم من جله المرفوع قوله الابعث ثلاث يدل على أن زيارة المريض انما تشرع
بعده مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتتبدله مطلقا لا احاديث الواردة في الزيارة
ولكنه غير صحيح ولا حسن كما عرفت فلا يصلح لذلك قوله من وجع كان يعني فيه أن وجع
العين من الامراض التي تشرع اياها الزيارة فبريد الحديث على من لم يقل باستحباب زيارة
من كان مرضه الرمد ونحوه من الامراض الخفيفة واحاديث الباب تدل على تأكيد
مشروعية زيارة المريض وقد تقدم الخلاف في حكمها ويستحب الدعاء للمريض وقد
ورد في صفته احاديث منها حديث عائشة بنت سعد المتقدم ومنها حديث ابن عباس
عنه ما في داود والنسائي والترمذي وحسنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
من عاد مريضا لم يحضره أجله فقال عند سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
أن يشفيك الا عافاه الله من ذلك المرض وفي اسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد المعروف
بالدالاني وقد وثقه أبو حاتم ونكلم فيه غير واحد ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن
لعماس عن أبي داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء الرجل يهود مريضا
فليقل اللهم اشف عبدك يسكنك الله عدوا أو يمشي لك الى جنازة

• (باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه

وتغميض الميت والقراءة عنده) •

(عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان آخر قوله لا اله الا الله
دخل الجنة رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه ايضا الحافظ في اسناده صالح

وأما ما قصي فلا واستأنس بحديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني تدرن ان فتح الله عليك مكة
أن أصلي في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الحجة على الشافعي ان أعمال المطى الى مسجد المدينة والمسجد
الأقصى والصلاة فيها فريضة فوجب أن يلزم بالذکر كالمسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من تذرتان مسجد من هذه المساجد
تفصيل وخلاف بطول ذكره ~~كتب~~ الفروع واستدل به على أن من تذرتان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة
أو غيرها لم يلزمه ذلك لانها افضل لبعضها على بعض فيمكن صلته في أي مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

عن الثبوت أنه قال لا يجب الوفاة وعن الحساب رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينفق قدره وعن المالكية رواية ان تعلقت به عبادة فتخلص به كرها يلزم والا فلا وذكروا عن محمد بن مسلمة المالكي انه يلزم في مسجد قبلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتيه كل بيت قال الكرمانى وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل من الطريقة في قتلت بشير الى ما روي به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر له الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية ٢٤٨ رحمه الله وهي منهم وروى في بلادنا والحاصل انهم ألزموا ابن تيمية بتحريم

ابن أبي غريب قال ابن القطان لا يعرف وأعل الحديث به وتعقب بأنه روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات وقد عزا هذا الحديث ابن معين الى الصحيحين فغلط فانه ليس فيه ما روي فيهم الم يقيده بالموت ولا يكره روى مسلم من حديث عثمان من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عنده الطبراني يلفظ من قال عند موته لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله قطعها النار أبدا وفي اسناده جابر بن سمير الحضرى وأخرج النسائي نحوه عن أبي هريرة وحده وأخرج مسلم من حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة وأخرج الحاكم من عمر بن قيس عن أبيه عن كريمة لا يقولها بعد حقا من قلبه فيموت على ذلك الا حرم على النار لا اله الا الله وفي الباب أيضا عن طلحة وعبد الله بن عمر عن أبي نعيم في الحلية وعن ابن مسعود عن الخطيب مثل حديث الباب وعن حذيفة عنده أيضا نحوه وعن جابر وابن عمر عن الدارقطني في العلل نحوه أيضا والحديث فيه دليل على نجات من كان آخر قوله لا اله الا الله من النار واستحقاقه لدخول الجنة وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن مجرد قوله لا اله الا الله من موجبات دخول الجنة من غير تقييد بحال الموت قبل أو لا أن توجب ذلك اذا قالها في وقت لا تنفع به معصية (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه الجماعة الا البخاري) وفي الباب عن أبي هريرة عنده مسلم مثل حديث أبي سعيد ورواه ابن حبان عنه وزاد فانه من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة يومئذ من الدهر وان أصابه ما أصابه من ذلك وعنه أيضا حديث آخر يلفظ اذا نكح مرضاكم فلا تقولوا قول لا اله الا الله ولكن لقنوه فانه لم يختم به لمناقض قط وفي اسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك وعن عائشة عن عبد الله بن مسعود حديث الباب وعن عبد الله بن جعفر عن ابن ماجه وزاد الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين وعن جابر عن الطبراني في الدعاء والعقيلي في الضعفاء وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك وعن عروة بن مسعود والثقة في عند العقيلي باسناد ضعيف وعن حذيفة عن ابن أبي الدنيا وزاد فانه لم يدم ما قبلها من الخطايا وعن ابن عباس عن الطبراني وعن ابن مسعود عنده أيضا عن عطاء بن السائب عن أبيه عن

شدد الرجل الى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنكرنا مروه ذلك وفي شرح ذلك من الطريقين طول وهي من اشنع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ومن جملة ما استدلل به على دفع ما ادعاه غيره من الاجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما نقل عن مالك انه كره أن يقول زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدبا لا أصلا في الزيارة فانها من أفضل الاعمال وأجل القرب الموصلة الى ذي الجلال وان مشروعيته محل اجماع بلا نزاع والله الهادي الى الصواب اه ما في الفتح وقال القسطلاني وقد بطل بما مر من التقدير بلا تشدد الرجال الى مسجد الصلاة فيه المعتضد بحديث أبي سعيد المروى في مسنده أحمد باسناد حسن حر فوعا لا ينبغي للمطالع أن تشدد رحاله الى مسجد تيمية فيه الصلاة غير المسجد الحرام

والاقصى ومسجدى هذا قول ابن تيمية حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي جده من اشنع المسائل المنقولة عنه وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه أنه كره اللفظ أدبا لا أصلا في الزيارة فانها من أفضل الاعمال وأجل القرب الموصلة الى ذي الجلال وان مشروعيته محل اجماع بلا نزاع اه تشدد الرجال لزيارة أرواحها كطلب علم ليس الى المكان بل ان فيه الخ وكذا طعن الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنظم على شيخ الاسلام ابن تيمية في هذه المسئلة وطائفة من المتأخرين المقادة لا تراهم من نظري في كلام ابن تيمية وما استدلل به على منع السفر لزيارة القبور قطار

انصاف وفهم كلام ابن الهادي الناصر لرحمة الله علم أن الحق في هذا الباب مع ابن تيمية ومن تبعه لا مع من رده وخذله نهضوا
لاعدلا والشيوخ ابن تيمية رحمه الله لا ينكر أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي عنده تشرع وتصح بان يحضر على
المدينة المكرمة وانما يمنع عن شد الرحل اليها ذلك الغرض بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن صحابي ولا تابعي
ولهذا تراهم قد ذكروا في منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل في شيء من فتاواه وموافاته ان زيارته صلى الله
عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مناسد التعصب كثيرة لا تحصى ٢٤٩ وله رحمه الله في هذه المسئلة سائر صالح كالك

والجواب وعياض والقاضي
حسين وطائفة كما أشار اليه
في الفتح بل هو في ذلك تابع
لبصرة الفخاري وأبي هريرة
الصحابيين فكيف يجوز
التعامل عليه دون هؤلاء مع
أنهم سوا في ذلك ولا ريب
أن الذين طعنوا فيه ونالوا منه
وردوا عليه لم يلبه وانهما
ما آتاه الله من العلم والعلم
والفضل والتقوى ولم تؤثر
عنه بدعة ولا فسق قط والكلام
عليه وله بطول جدا ولا حاجة
اليوم الي بسط القول في ذلك
فقد صنف في هذه المسئلة
كتب ورسائل جليلة ووقعت
زلازل وقلاقل كثيرة لا تحصى على
المطلع المحصل قال في الفتح قال
بعض المحققين قوله الا الى ثلاثة
مساجد المستثنى منه محذوف
فاما ان يقدر بما فيه لا تشد
الرجال الى مكان في أي أمر كان
الا الى الثلاثة أو أخص من
ذلك لاسيما الى الاول لافضائه
الى سد باب السفر للتجارة وصلته
الرحم وطاب العلم وغيرها

جده عنده أيضا قال العقيلي روى في الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من الصحابة
وروى فيه أيضا عن عمرو وعثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص قوله
اقنوا موناكم قال النووي أن من حضره الموت والمراد ذكره لا الله الا الله لتسكون
آخر كلامه كما في الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والامر بهذا التلقين
أمر ندب وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الا كنار عليه والموا لا تلا يضجره اضيق
حاله وشدة كربته فيكون ذلك بقاءه أو يتكلم بكلام لا يليق قالوا واذا قاله مرة لا يكرره عليه
الا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعاد التعريض له به ليكون آخر كلامه ويتضمن الحديث
المشهور عند المختصر لتذكيره وتأييده وانما من عيذه والقيام بحقوقه وهذا اجمع عليه
اه كلام النووي ولكن ينبغي أن يتظر ما تقر به القريظة العارفة للامر عن الوجوب (وعن
عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له هبة أن رجلا قال يا رسول الله الكفار قال هي سبع قد كر
منها واستحلل البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا رواه أبو داود) الحديث أخرجه
أيضا النسائي والحاكم ووافقه عند أبي داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وقد سأله رجل عن الكفار فقال من تسع الشر والسكر وقتل النفس وأكل
الربا وأكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف الحصنات وعقوق الوالدين واستحلل
البيت الحديث وفي الباب عن ابن عمر عند البغوي في الجمعيات بنحو حديث الباب
ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه قوله قال هي سبع بتقديم
السبع هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها والصواب تسع بتقديم التاء
الفوقية والحديث استدلال به على مشروعية توجيه المختصر الى القبلة لقوله واستحلل
البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا وفي الاستدلال به على ذلك نظرا لان المراد بقوله
أحياء عند الصلاة وأمواتا في اللحد والمختصر غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم
وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع
والاولى الاستدلال بمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء
ابن معرور أوصى أن يوجه للقبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أصاب الفطرة وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في حفة

٢٢ نيل ت فيتمين الثاني والاولى ان يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو لا تشد الرجال الى مسجد للصلاة فيه
الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرجال الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي
الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرجال اليها ذلك الفضل غير البلاد الثلاثة ومرادى بالفضل ما شهد
الشرع باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا وأما غيرها من البلاد فلا تشد اليها لذاتها بل لزيارة أو جهادا وعلم أن المحوذات
من المقدوبات أو المباهات قال وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرجال الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع

وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرحل إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان انتهى وقد بسطنا القول على هذه المسئلة في كتاب رحلة الصديق إلى البيت العتيق ومالك الختام في شرح بلوغ المرام وفي تخريج رد الأشرار فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع إليها وفي هذا الحديث التحديث والعنعنة والقول ورواية نابي عن نابي عن مهاجر وأخرج حديثه ٢٥٠ هذا مسلم وأبو داود في الحج والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي

هريرة (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة أي فرضا أو تفلأ في مسجدى هذا) قال النووي ينبغي للمصلى أن يحصر على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم دون ما زيد فيه بعده لأن التضعيف إنما ورد في مسجده وقد أكد بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة بل جميع النوى أنه يشمل جميع الحرم (خير) من جهة الثواب (من الصلاة) تصل (فيما سواه) من المساجد (إلا المسجد الحرام) أي فإن الصلاة فيه خير من الصلاة في مسجدى ويدل به حديث أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رقه صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وعند البزار وقال أسناده

التوجيه إلى القبلة فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد قوايه أنه يوجه مستقبلها ليستقبلها بكل وجهه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة والامام يحيى والشافعي في أحد قوايه أنه يوجه على جنبه الايمن وروى عن الامام يحيى أنه قال الأمران جائزان والاولى أن يوجه على جنبه الايمن لما أخرجه ابن عدى في الكامل ولم يضعفه من حديث البراء بلانظ إذا أخذ أحدكم مضجعه فليتبوس يد يمينه الحديث وأخرجه البيهقي في الدعوات بإسناد قال الحافظ حسن وأصل الحديث في الصحيحين بلانظ إذا أويت مضجعك فتوضأ وضوءك لله صلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقل اللهم انى أسأت نفسي إليك وفي آخره فإمت من ليلتك فانت على الفطرة وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند النسائي والترمذى وأحمد بإسناد حسن ان إذا نام وضع يده اليمنى تحت خده وعن ابن سعد عند الذهلبى والترمذى وابن ماجه وعن حفصة عند أبي داود وعن سلمى أم أبي رافع عند أحمد في المسند بلانظ ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها وعن حذيفة عند الترمذى وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقى بلانظ كان إذا عرس وعليه ايل توسد يمينه وأصله في مسلم ووجه الاستدلال بأحاديث توسد اليمين عند الموت على استحباب أن يكون المحتضر عند الموت ذلك أن النوم مظنة للموت وللأشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فان مت من ليلتك فانت على الفطرة بعد قوله ثم اضطجع على شقك الايمن فإنه يظهر منه أنه ينبغي أن يكون المحتضر على تلك الهيئة (وعن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم إذا حضرتم موتا فامضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والطبراني في الاوسط والبخاري وفي أسناده قزعة بن سويد قال في التقريب قزعة بفتح القاف والزاي والعين قال في الخلاصة قال أبو حاتم محله الصدق ليس بذلك القوي وفي الباب عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأنغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر أخرجه مسلم قوله فان البصر يتبع الروح قال النووي معناه اذا خرج الروح من الجسم تبعه البصر فانظر اين يذهب قال وفي الروح لغتان التذكير والتأنيث قال وفيه دليل لمذهب أصحابنا المتكلمين ومن وافقهم أن الروح اجسام

لطيفة

حسن والطبراني من حديث أبي الدرداء رفته الصلاة

في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى باله صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسة مائة صلاة فوضع بذلك ان المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وأوله المالكية ومن وافقهم بأن الصلاة في مسجده تفضل به دون الألف قال ابن عبد البر لفظ دون يشمل الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بثم مائة وتسع وتسعين صلاة وأوله بعضهم على التساوى ووجه ابن بطال أنه لا يأنه لو كان مسجد مكة فاضلا أو مفضولا لم يعلم مدة اذ ذلك

الابدال بخلاف المساواة وأجيب بأن دليله قوله في حديث أحمد وابن حبان السابق وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وكأتم لم يقف عليه وهذا التضعيف يرجع إلى الثواب كما هو ولا يتعدى إلى الاجراء بالاتفاق كما نقله النووي وغيره وعليه يحمل قول أبي بكر النقاش المفسر في تفسيره حيث ثبت الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فانها تزيد سبعة وعشرين درجة قال البدر بن صاحب الآثار ان كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى ٢٥١ بمائة ألف صلاة وكل صلاة فيه جماعة بالفي

ألف صلاة وسبع مائة ألف صلاة والصلوات الخمس فيه بمائة عشر ألف ألف وخمسمائة ألف صلاة وصلاة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين العظيمين كل مائة سنة تسعة مائة ألف ومائتين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة ومائتين ألف صلاة

ألف صلاة فتلخص من هذا ان صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلد فرادى حتى بلغ عمر نوح فهو الضعف انتهى لكن هل يجمع التضعيفان ولا محل بحث واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة وقد يرجع عن هذا القول أكثر المنصفين من المالكية لكن استثنى عباس البقرة التي دفن فيها

الطيفة مفضلة في البدن وتذهب الحياة عن الجسد في هذا ليس عرضا كما قاله آخرون ولأدما كما قاله آخرون وفيها كلام متشعب للمتكلمين اه قوله وقولوا خيرا الخ هذا في صحيح مسلم من حديث أم سلمة بلفظ لا تدعوا على أنفسكم الا بخير فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون والحديث فيه التذنب إلى قول الخير حينئذ من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتضعيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حينئذ وتأمينهم وفيه أن نعم بعض الميت عند موته مشروع قال النووي واجمع المسلمون على ذلك قالوا والحكمة فيه أن لا يجمع منظره لو ترك انماضه (وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اقرؤا يس على موتاكم رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولفظه يس قلب القرآن لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة الا غفر له وقرؤها على موتاكم) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان وصححه واعلم ابن التبان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه المذكورين في السند وقال الدارقطني هذا حديث ضعيف الاسناد مجهول المقتول لا يصح في الباب حديث قال أحمد في مسنده حديثنا أبو المغيرة حديثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يعني يس لميت خفف عنه بها وأسندته صاحب مسند الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبي الدرداء وابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يامن ميت يموت فيقرأ عنه يس الا هون الله عليه وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضل القرآن هكذا في التلخيص قال ابن حبان في صحيحه قوله اقرؤا على موتاكم يس أراد به من حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله وردده الحب الطبري في القراءة وسلم له في التلخيص اه واللفظ نص في الاموات وتناوله للحنابلة مجاز فلا يصار اليه الا القرينة

• (باب المبادرة إلى تجهيز الميت وقضائه) •

(عن الحسن بن وحوح أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودده فقال اني لا أرى طلحة الا قد حدث فيه الموت فاذنوني به وجاهلوا فاته لا يغني الحياة مسلم أن يحيى بن زهير أهداه رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وقال المنذرى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخش الا اتفاق على انها افضل بقاع الارض بل قال ابن عقيل الخليل انها افضل من العرش ونعقب بان هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لان محله ما يترتب عليه الفضل للعباد وأجاب القرافي بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون غيرها كتفضيل جلد المصنف على سائر الجلود قال النووي في شرح المذهب لم ار لأصحابنا في ذلك وقال ابن عبد البر انما يجمع بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أنكر فضلها اما من اقرب به وأنه ليس بهد مكة أفضل منها فقد أنزلها منزلتها وقال غيره سبب تفضيل البقرة التي ضمت أعضاء الشريفة انه روى ان المرء يدفن

في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما يخلق رواده ابن عبد البر في أو آخر عقيدته من طريق عطاء انظر اساني موقوفه على هذا فقد روى الزبير بن بكار ان جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة ترجع الفضل المذكور الى مكة ان صح ذلك ورواه هذا الحديث الستة مديون الاشيج البخاري فاصل من دمشق وهو من افراد وفيه التحديث والاخبار والنعنة والقول وأخرجه مسلم في المناسك والترمذي وابن ماجه في الصلاة والنسائي في الحج ١٥٢ (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يصل من الضحى) اي في الضحى

قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان البليوي وهو غريب اه وقد وثق سعيد المذکور ابن حبان ولكن في اسناده هذا الحديث هروية بن سعيد الانصاري ويقال عزرة عن أبيه وهو وأبوه مجهولان وفي الباب عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث ياء على لا يؤخرن الصلاة اذا آتت والحنافة اذا حضرت والائيم اذا وجدت كفوا أخرجه أحمد وهو في الفقه والترمذي به في اللفظ ولكنه قال لا تؤخرها مكان قوله لا يؤخرن وقال هذا حديث غريب وما أرى اسناده بمصطلح وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم واعلال الترمذي له بعد عدم الاتصال لانه من طريق عمر بن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب قيل ولم يسمع منه وقد قال أبو حاتم انه سمع منه فاصل اسناده وقد أعله الترمذي أيضا بجهالة سعيد بن عبد الله الجهني ولكنه عده ابن حبان في الثقات قوله عن الحصين بن حو ح هو انصاري وله مصحبة وروحه بفتح الواو وسكون الحاء المهملة وبه دهاوا ومفتوحة وحاصمها - له أيضا وطلحة بن البراء انصاري له مصحبة والحديث يدل على مشروعيته التجهيل بالبيت والاسراع في تجهيزه وتشهده أحاديث الاسراع بالحنافة وسناني (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال نفس المؤمن معقبة يده حتى يقضى عنه رواده أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن) الحديث رجال اسناده ثقات الا عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو مدوق يخطئ فيه الحديث للورثة على قضاء دين الميت والاخبار لهم بأن نفسه معقبة يده حتى يقضى عنه وهذا قيد بمن له مال يقضى منه دينه وأما من لا مال له ومات عازما على القضاء فقد ورد في الاحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه بل ثبت ان مجرد مصحبة المديون عند موته للقضاء موجه لتولي الله سبحانه لقضائهم وان كان له مال ولم يقض منه الورثة أخرج الطبراني عن أبي امامة مرفوعا من دان بدين في نفسه وفاؤه ومات تجاوز الله عنه وارضى غريمه عاشاه ومن دان بدين وايمس في نفسه وفاؤه ومات اقتص الله لغريمه منه يوم القيامة وأخرج أيضا من حديث ابن عمر الدين دينار فن مات وهو ينوي قضاءه فاناؤليه ومن مات ولا ينوي قضاءه فذلك الذي يؤلاد من حسنه انه ليس يومئذ دينار ولا درهم وأخرج أيضا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر يوثق بصاحب الدين يوم القيامة فيقول الله فيم أنفقت أموال الناس فيقول يا رب انك تعلم انه أنفي

او من جهة الضحى (الافى يومين يوم يقدم مكة فانه) اي ابن عمر (كان يذمها) اي مكة (ضحى) اي في ضحوة النهار (في طواف بالبيت) الحرام (ثم يصلي ركعتين) سنة الطواف (خلف المقام) اي مقام ابراهيم عليه السلام (ويوم يأتي مسجد قبا) هو على ثلاثة أميال من المدينة يذكرو يوثق وقال ياقوت على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة وسمى باسم ثر هنالك والمسجد المذكور هو مسجد بني عمرو بن عوف وهو اول مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فانه كان يأتيه كل سبت) يزوره (فاذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلي فيه) بتغاء الثوب روى النسائي حديث سهل بن حنيف مرفوعا من خرج حتى يأتي مسجد قبا فيصل في فيه كان له عدل عمرة وعند الترمذي من حديث اسيد بن حضير رفعه الصلاة في مسجد قبا كعمرة وعند ابن أبي شيبة في اخبار

على

المدينة باسناد صحيح عن سعيد بن أبي وقاص قال لان اصل في مسجد قبار كعتين احب

الى من أن آتيت المقدس مرتين لو يعلمون ما في قبر الضربوا اليه اكاد الابل وفي الحديث فضل مسجد قبا والصلاة فيه لكن لم يثبت فيه تضييف كالمساجد الثلاثة (وكان) ابن عمر (يحديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يزوره) اي مسجد قبا اي يوم السبت (واكوا ماشيا) اي بحسب ما تيسر واستدل به ابن حبيب من المالكية كانه له الصبي على ان المدنى اذا نذر الصلاة في مسجد قبا لم يدرى ذلك وحكاها عن ابن عباس (وكان) اي ابن عمر (يقول انما اصنع كما رأيت اصحابي يصنعون

ولا يمنع أحد أن صلى) أي الصلاة (في أي ساعة شاء من ليل أو نهار غير أن لا تتعدوا مطالوع الشمس ولا غروبها) فتصلوا في وقتها وفي هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك وفيه إن النهي عن شد الرحل غير المساجد الثلاثة ليس على التحريم لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي مسجد قبارا بكوت عقب بأن مجيئه صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبا إنما كان لمواصلة الانصار ورواه قتادة عن أنس عن حضور الجمعة معه وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالبيت وأيضا المراد شد الرحل ٢٥٣ اختيار السفر ولم يكن مجيئه إلى قبا من هذا

القبيل بل هو من جنس التزود ونقل الأقدام إلى مساجد المدينة وتفرج البساتين فلا يتأس هذا على ذلك والله أعلم ورواه هذا الحديث الجماعة ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه الحديث والاختيار والغنم والقرى والقرى إضافة الصلاة ومسلم في الحج وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة (أورد بلنظ البيت لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر قال القرطبي الرواية الصحيحة بيتي ويروي قري وكان بالمعنى لأنه دفن في بيت سكك والمعنى منقولة منها كالحجر الأسود ونقل بعينها إليها كالجذع الذي من إليه صلى الله عليه وآله وسلم أو توصل إليه لازم للطاعات فيها إليها فهو مجاز باعتبار المال كقوله الجنة تحت ظلال المسجوف أي الجهاد ماله الجنة فهذه البقعة المقدسة

على ما حرق وما غرق فيقول ما في - أقضى عنك اليوم فيقضى عنه - أخرج أحمد وأبو نعيم في الحلية والبرار والطبراني بلفظ يدي بمساجد الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابن آدم فيم أخذت هذا الدين وفيه سميت حقوق الناس فيقول يا رب انك تعلم اني أخذته فلم آكل ولم اشرب ولم اضيع ولكن اني على يدي ما حرق وما سرق وما وضعت فيقول الله صدق عبدي وأنا أحق من قضى عنك فيدعو الله بشي فيضه في كفة ميزانه فترج - خاتمه على سبانه فيدخل الجنة بفضل رحمته - وأخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أخذ أموال الناس يريد أداءه أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلافه الله وأخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم من - حديث ميمونة مامن - لم يذان دينياعلم الله انه يريد اداها الا أدى الله عنه في الدنيا والآخرة وأخرج الحاكم بلفظ من ثدين يدين في نفسه وفأوه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء وقد ورد أيضا ما يدل على أن من مات من المسلمين مديونا فدينه على من الولاية أمور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم وإن كان له مال كان لورثته - أخرج البخاري من - حديث أبي هريرة مامن مؤمن الا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة - أقرؤا ان شتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فإيمانهم مؤمن مات وترك مالا فليبره عصبته من - كانوا من ترك ديننا أو ضياعا فليأتني فإنا مولاؤه - وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث أنس من ترك مالا فلاهه ومن ترك ديننا فعل الله وعلى رسوله وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة من حمل من أمي ديننا فله في قضائه قبل أن يقضيه فإنا وليه وأخرج ابن سعد من حديث جابر يرفعه أحمد - بن الهدي هدي محمد وشرا الأمور محمد فإنا مولاؤه - وأخرج أحمد والنسائي من ترك مالا فلاهه ومن ترك ديننا أو ضياعا فليأتني وعلى وأنا أولى وابن ماجه في حديث آخر من ترك مالا فلاهه ومن ترك ديننا أو ضياعا فليأتني وعلى وأنا أولى بالمؤمنين وفي معنى ذلك عدة أحاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قالها بعد أن كان يجتمع من الصلاة على المديون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الأموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه وذلك مشعر بأن من مات مديونا استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى

روضة من رياض الجنة الآن وتعود إليها ويكون للعامل فيها روضة بالجنة ولم يثبت خبر عن بقعة أهلها من الجنة بخصوصها الا هذه البقعة المقدسة والاولى القول بظاهر الحديث وحمله على الحقيقة دون المجاز وقد استدلل بهذا الحديث المالكية مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها على تفضيل المدينة على مكة المكرمة قال ابن عبد البر هذا الاستدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث عبد الله بن عدي قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا على الحزرة فقال والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أنه أخرج منك ما أخرجت وهو حديث صحيح أخرجه

أصحاب السقن وصحبه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في مثل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه انتهى قلت الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضوعين الكريمين كالأشتغال ببيان الافضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم وكل ذلك من فضول العمل الذي لا يتعلق به فائدة غير الجدل والخصومة والتعسف والتكلف التي وردت النهي عنها وقد أفضى النزاع والتشاجر في هذه المسئلة واشباهها التي قد تفتن كثيرة قوية وتلقيق ادلة واهية ضعيفة ذكرها بعض منها الشوكاني ٢٥٤ رحمه الله في شرح المستفي راداعليه ثم قال وقد خرج من المدينة

بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
معاذ وأبو عبيد بن مسعود
وطائفة ثم على وطلحة والزبير
وعمار وآخرون وهم من أطيب
الخلق فدل على أن المراد بالحديث
تخصيص ناس دون ناس ووقت
دون وقت وهو انما يدل على انها
فاضلة انتهى والله يقول الحق
وهو يهدي السبيل (ومنبى)
هذا بعينه (على حوض) نهر
الكوثر المكن داخل الجنة
لاحوضه الذي خارجها يجانها
المستند من الكوثر به يمد الله
فيضه عليه أو أن له هناك منبرا
على حوضه يدعو الناس عليه
اليه وعند الشافعي ومنبرى على
ترعة من ترع الجنة ورواة هذا
الحديث مدينون الأشعج البضاري
فبصري من أفراد وفيه الحديث
بالجمع والافراد والعنونة واخرجه
البضاري أيضا في أواخر الحج وفي
الحوض والاعتصام ومسلم في الحج
• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (باب الاستعانة في الصلاة) •

(عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال كان - لم على النبي

اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ساقطة وتباس الدلالة يفتي هذه الدعوى في مثل
قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه أخرجه أحمد وابن
ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وهم لا يقولون ان ميراث من لا وارث له يختص
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على
انتفاء هذه الخصوصية المدعاة واقطعه من ترك ما لا فلورثته ومن ترك ديناف على وعلى
الولاة من بعدى من بيت المال

• (باب تسجئة الميت والرخصة في تقبيله) •

(عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي مصبى ببرد حبرة متفق عليه
وعن عائشة أن أبا بكر دخل فمصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصبى ببرده
فكشف عن وجهه وأكب عليه فقبله رواء أحمد والبخاري والنسائي • وعن عائشة
وابن عباس ان أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواء البخاري والنسائي
وابن ماجه • وعن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن مظعون
وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه)
حديث عائشة الرابع في اسناده عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف قوله
صبى بضم السين وبه لا هاجيم مشددة مكسورة أى غطى قوله حبرة بكسر الحاء المهملة
وفتح الباء الموحدة بعد هاء راء مهملة وهى ثوب فيه أعلام وهى ضرب من برود العين وفيه
استنباط تسجئة الميت قال النووي وهو يجمع عليه وحكمته صياتته من الانكشاف
وسد عورته المتغيرة عن الاعين قال أصحاب الشافعي وباف طرف الثوب المصبى به تحت
رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لا ينكشف منه قال وتكون التسجئة بعد نزاع ثيابه
التي توفى فيها التلا يتغير بدنه بسيما قوله فقبله نفسه جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا لانه لم
ينقل انه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر فكان إجماعا قوله قبل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عثمان فيه دلالة على جواز تقبيل الميت كما تقدم قوله حتى رأيت
الدموع الخ فيه جواز البكاء على الميت وسيأتي تحقيقه

• (أبواب غسل الميت) •

• (باب

صلى الله عليه) وآله (وسلم وهو في الصلاة) وزاد في رواية أبي وائل كأنسلم في الصلاة ونامر بما جئنا
وفي رواية أبي الاحوص خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة (فقد علمنا) السلام (فلما رجعنا من عند
النجاشي) بفتح النون وقيل بكسر هاء ملك الحبشة الى مكة من الهجرة الاولى او الى المدينة من الهجرة الثانية وكان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حينئذ يهجر زافر وتبدر (سلمان عليه فلم يرد علينا) أى باللفظ فقد روى ابن أبي شيبة عن مرسل ابن سيرين ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردى على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالاشارة فزاد مسلم في رواية ابن فضيل قلنا يا رسول الله

كان سلم عليك في الصلاة فتدعينا الحديث (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من الصلاة (ان في الصلاة شغلا) فظننا لانهم انا جتمع الله تعالى تستدعي الاستغراق في خدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره من رد سلام ونحوه او التنوين للتوبيخ اي كقراءة القرآن والذكر والدعاء وزاد في رواية أبي وائل ايضا ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله قد أحسن أن لا تكلموا في الصلاة وزاد في رواية كثوم الخزاعي الا بذكر الله وفي رواية أبي ذر وعزام في الفتح لا تجد عن أبي فضيل اشغلا بزيادة لام التأكيد (وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه) ٢٥٥ وليس للشيباني عن زيد غير هذا الحديث (قال

كان أحسن ما يكلم صاحبه في الصلاة) والذي في البخاري ان كالتسليم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم أحسن ما صاحب به حاجته وهذا حكمه الرفع وكذا قوله فأمروا بالسكوت لقوله فيه علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يبق بذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا وفي لفظه وسلم بعضنا على بعض في الصلاة قال في الفتح والذي يظهر انهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وانما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه (حتى) الى أن (نزلت) ظاهره أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية والآية مدنية فيقتضي ان النسخ وقع في المدينة فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع خارجا عن المدينة النجاشي وكان رجوعهم من عنده الى مكة فتعين ان المراد بقوله فلما رجعنا من عند النجاشي في الهجرة الثانية ولم يكونوا يجتمعون بمكة الا نادرا

(باب من يليه ورفقه به وستره عليه)

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليله أقرب بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده عظام من وروع وأمانة واما جدّه وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حيا رواه احمد وأبو داود وابن ماجه * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه * وعن أبي بن كعب ان آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفّنوه وحنطوه وحفروا له وألحدوا وصلوا عليه ثم دخلوا قبره فوضعوه في قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حنوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عائشة الاول أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير وحديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الانصاري وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يجزأه قوله فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك المراد بتأدية الامانة اما كتم ما يرى منه مما يكرهه الناس و يكون قوله ولم يقش عظامه يريا أو يكون المراد بتأدية الامانة أن يغسل الغسل الذي وردت به الشريعة لان العلم عنه حامله أمانة واستعماله في مواضعه من تأديتها مؤجل ليله أقرب بكم فيه أن الاحق بغسل الميت من الناس الاقرب الى الميت بشرط أن يكون عالما بما يحتاج اليه من العلم وقد قال بتقديم القريب على غيره الامام يحيى قوله فن ترون عنده عظام من وروع وأمانة فيه دليل لما ذهب اليه الهادي من اشتراط العدالة في الغسل وخالفهم الجمهور فان صح هذا الحديث فذلك والا فالظاهر عدم اختصاص هذه القرية بمن ليس فاسقا لانه مكلف بالتكاليف الشرعية وغسل الميت من جلته والالزم عدم كل تكليف شرعي منه وهو خلاف الاجماع ودعوى صحة بعضها دون بعض بغير دليل تحکم وقد حكى المهدي في البصر الاجماع على أن غسل الميت واجب على الكفاية وكذلك حكى الاجماع النور وناقش دعوى الاجماع

وقد جمع بينهما مجموعات ذكرها في الفتح (حافظوا) اي دأبوا (على الصلوات) ولا يولي ذروا الوقت (والصلاة الوسطى) أي العصر وعليه الاكثر (وقوموا لله قانتين) أي ساكتين لان لفظ الراوي يشعر به بحمله عليه أولى وأرجح لان المشاهد للوحى والتزويل يعلم سبب النزول وقال أهل التفسير خاشعين وذليلين بين يديه وحينئذ قال الكلام منافع للخشوع الا ما كان من أمر الصلاة (فأمروا بالسكوت) أي عما كان فله من ذلك وزاد مسلم ونهينا عن الكلام ولم يقع في البخاري وذكرها صاحب العمد ولم ينفه أحد من شراحها علم اوليس المراد مطلقه فان الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقة قال

ابن دقيق العيد - و يترجى ذلك بما دل عليه لفظ حتى التي لا غاية والفاء التي تشعر بتعليل ما سبق عليها ما يأتي بعدها انتهى
 واستدل بهذه الزيادة على ان الامر بالشئ ليس نهيا عن ضده اذ لو كان كذلك لم يمتنع الى قوله ونهينا عن الكلام واجيب بان
 دلالة على ضده دلالة التزام ومن ثم وقع الخلاف فاعلم ذلك لكونه اصرح وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أحد ما يستدل به
 على الفسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر وليس كقول الراوي هذا منسوخ لانه بطرقه احتمال أن يكون قاله عن
 اجتهاد وقيل ليس في هذه القضية نسخة ٢٥٦ لان اباحة الكلام في الصلاة كان بالبرائة الاصلية والحكم المنزىل لهما

ليس نسخا واجيب بان الذي
 يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع
 أو يباح اذا قرره الشارع كان
 حكما شرعيا فاذا ورد ما يخالفه
 كان نسخا وهو كذلك هنا قال
 ابن دقيق العيد وقوله ونهينا
 عن الكلام يقتضي ان كل شئ
 يسمى كلاما فهو منهي عنه فلا
 للفظ على عمومته ويحتمل أن
 تكون الالام له - والراجع الى
 قوله يكلم الرجل مناصحه
 بحاجته وقوله الامر بالسكوت
 أي عما كوا فيه - فلو أنه من ذلك
 قال في الفتح أجمعوا على ان
 الكلام في الصلاة من عالم بالتحريم
 عام لا غير مصلحتها وانما قد علم
 مبطل لهما واختلفا في المساهي
 والجاهل فلا يبطلها القليل منه
 عند الجمهور واختلفا في أشياء
 أيضا كمن جرى على لسانه بغير
 قصد أو نسيان ما لا يحل الصلاة
 لسهو دخل على امامه أو لا يناد
 مسلم لتلايضع في مهلكة أو فتح
 على امامه أو سجد لمن صر به أو رد
 السلام أو أجاب دعوة أحد
 والديه أو تقرب بقرية كاعتقت

ما حب ضوء النار مناقشة واهية حاصلها انه لا مستغفلة الأحاديث الفعل وهي لا تفيد
 الوجوب وأحاديث الامر بغسل الذي وقصته ناقته والامر بغسل ابتغى صلى الله عليه
 وآله وسلم والامر مختلف في كونه لا وجوب أو لذنب ورد كلامه بأنه ان ثبت الاجماع
 على الوجوب فلا يضر جهل المستند ويرد أيضا بان الاختلاف في كون الامر للوجوب
 لا يستلزم الاختلاف في كل ما مور به لانه ربما شهدت بعض الاوامر قرائن يستفاد
 منها وجوبه وهذا مما لا يخالف فيه القائل بان الامر ليس للوجوب لان محل الخلاف
 الامر المجرد كما تقرر في الاصول ثم قال في الفتح وقد نقل النووي الاجماع على أن غسل
 الميت فرض كفاية وهو ذهل شديد فان الخلاف مشهور ورجد اعند المالكية على أن
 القرطبي رجح في شرحه - لم انه سنة ولكن الجهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على
 من لم يقل بذلك وقال قد نوارده القول والعمل انتهى وهكذا فليكن تعقب لدعوى
 الاجماع قوله ان - كسر عظم الميت الخ فيه دليل على وجوب الرفق بالميت في غسله
 وتكفيفه وحمله وغير ذلك لان تشبيهه بكسر عظمه بكسر عظم الحي ان كان في الاثم فلا شك
 في التحريم وان كان في التام فكما يحرم تأليم الحي يحرم تأليم الميت وقد زاد ابن ماجه من
 حديث أم سلمة لفظ في الاثم فيتعين الاحتمال الاول قوله من - ستره الله يوم
 القيامة فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت فيدخل
 في عموم ستر ما يراه العاسل ونحوه من الميت وكراهة افشائه والتحدث به وأيضا قد صح
 ان الغيبة هي ذكر لا خيك بما يكره ولا فرق بين الاخ الحي والميت ولا شك أن الميت
 يكره أن يذكر بشئ من عيوبه التي تظهر حال موته فيكون على هذا ذكرها محرما وسباني
 بقيمة الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوي الاموات قوله وعن أبي بن كعب
 ان آدم الخ - سباني الكلام في تفاصيل ما اشغل عليه حديث أبي بن كعب هذا في أبوابه
 من هذا الكتاب

• (باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر) •

(عن عائشة قالت رجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جنازة بالبيع وأنا
 أجد صداعا في رأسي وأقول وأرأساه فقال بل أنا وأرأساه ماضرك لوم قبلي فغسلتك

وكفنتك

عبدى لله في جميع ذلك خلاف - ل بسطه كتب الفقه قال ابن المنير في الحاشية الفرق بين

قابل الفعل للأعمد فلا يبطل وبين قليل الكلام ان الفعل لا يخلو منه الصلاة غالب المصلحيات يخلو من الكلام الاجنبى
 غالبا فارد ورواه هذا الحديث الستة كوفيون الاشج البخاري فروزى وفيه الحديث والاخبار والعنفه والقول
 وأخرجه البخاري أيضا في التفسير وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي في ما وفي التفسير (عن مصيب) بن
 أبي فاطمة الدومى المدني (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في) شأن (الرجل) وذكره الغالب والا فالحكم

جاء في جميع المكافين حال كونه (يسوي التراب حيث) أي في المكان الذي (يسجد) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انه كنت فاعلا) أي سوي التراب (فواحدة) أي فامسح أو افعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك أو المشروع فعله واحدة وأبج له المرة ثلاثا أي في سجوده وفي حديث أبي ذر عند أصحاب السجدة من قوما إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى وقوله إذا قام أراد به الدخول في الصلاة لموافق حديث الباب فلا يكون منهيًا عن المسح قبل الدخول فيها بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل به وهو في الصلاة وحكاية ٢٥٧ النوى الاتفاق على كراهة مسح الحصى

وغيره في الصلاة معارضة بما في المعالم للخطابي عن مالك أنه لم يره بأسا وكان يفعله وأعله لم يبلغه الخبر وأفرط بعض أهل الظاهر فقال أنه حرام إذا زاد على واحدة بظاهر النهي ولم يشرق بين ما إذا توالى أو لامع أنه لم يقبل بوجوب الخشوع والذي يظهر أن كراهته المحافظة على الخشوع أو لا يكثر العمل في الصلاة لكن حديث أبي ذر والمقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حائلًا وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السهمي قال إذا سجدت فمرغص الحصى فإن كل حصة تنب أن يسجد عليها فهذا الغليل آخر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري ومشيقي وفيه العديد من الأحاديث بالافراد والجمع والعنفنة وليس لمعقوب في هذا الكتاب غير هذا الحديث وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه صلى يوما العصر كما بين مهيدي بن

وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك رواه أحمد وابن ماجه وعن عائشة أنها كانت تقول لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأنساة رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وقد ذكرنا أن الصديق أوصى أسماء زوجته أن تغسله (ففسلته) حديث عائشة الأولى أخرجه أيضا الدارقي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي أسناده محمد بن اسحق وبه أنه البيهقي قال الحافظ لم يفرده بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلت إلا ابن اسحق وأصل الحديث عند البخاري بلفظ ذلك لو كان وأناحي فاستغفر لك وأدعوك وأثرها ثمانى سكت عنه أبو داود والبيهقي ورجالها ثقات إلا ابن اسحق وقد عنعن وغسل أسماء لابي بكر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب اغسل من غل الميت من أبواب الغسل وليس فيه أن ذلك كان بوضعية من أبي بكر قوله فغسلته فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها إذا ماتت وهي تغسله قياسا وبغسل أسماء لابي بكر كما تقدم وعلى لفظه كما أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بإسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة انكار على علي وأسماء ففصل كان إجماعا وقد ذهب إلى ذلك المعتز والشافعية والأوزاعي واسحق والجمهور وقال أحمد لا تغسله لبطان النكاح ويجوز العكس عنده كالجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه والشعبي والثوري لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز العكس عنده كالجمهور قالوا لأنه لا عدة عليه بخلافها ويجوز عن المذهبين الآخر بانه إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز النظر الفرج فغايبه تحريم نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحد هما الآخر وقد قيل إن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العقد فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع المرتفع بالموت والأصل بقا حل النظر على ما كان عليه قبل الموت قوله لو استقبلت من الأمر الخ قيل فيه أيضا معتمدا لمذهب الجمهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجنين بنفسه مع وجود الزوجة ولا على أنه أولى من الرجال لأنه قول صحابي ولا جهة فيه وقد تولى غسله صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل بن العباس وأسماء بن زيد تناول الماء والعباس واقف قال ابن دحية لم يختلف في أن الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل واختلف

٢٢ نيل ث ميمون في روايته (في غزوة وجام دابته) أي فرسه أو جاره قولان (بيده فحطت

الداية تنازعه وجعل يتبعها) قد اجتمعوا أن المشي الكثير المتوالي في الصلاة المكتوبة يبطلها فيحصل حديث أبي برزة على القليل وفي رواية عمرو بن مريوق ما يؤيد ذلك فانه قال قضت الداية في قبلته فاطلني فاخذها ثم رجع اليه فقرأ في هذا الرجوع ما يشعر بان مشيه إلى قبهدها ما كان كثيرًا فهو عمل يسير ومشي قليل ليس فيه استدبار القبلة فلا يضر قاله القسطلاني وفي الفتح ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته والحديث الثاني يدل على أنه تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها

(فقيه بل في ذلك) قال: مية فجعل رجل اي مجهول من الخوارج يقول اللهم افعل بهذا الشيخ اي يدعو عليه ويسبه وفي رواية حماد انظروا الى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس وزاد عمرو بن مرزوق في آخره قال فقلت للرجل ما ارى الله الا مخزيك شئت رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الحافظ لم أقف في شيء من الطرق على نسمة هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت سكت فعل الله بك هل تدري من هو هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي فاذا شيخ يصلي ٢٥٨ قد عداني عثمان دابته فجعل في يده فتسكت الآية فتكس معها او معنا

رجل من الخوارج فجعل يسبه فلما انصرف الشيخ اي أبو برزة من صلاته (فقال اني سمعت قولكم) أي الذي قلتموه آنفا (واني غزور مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) غزوات أو سبع غزوات أو ثمان وفي رواية ٢٥٩ - روى بن مرزوق الحزم بسبع غزوات من غير شك (وشهدت بيده) أي تسببه على أمته في الصلاة وغيرها وأشار به الى الرد على من شدد عليه في ان يترك دابته تذهب ولا يتطاع صلاته ولا يجوز ان يفعله أبو برزة من رأيه دون أن يشاهده من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه حجة لثقة بها في قولهم ان كل شيء يدعي تلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة له (واني ان كنت أن اراجع) وفي رواية ارجع (مع دابتي أحب الى من ان أدعها) أي أثرها (ترجع الى ما أنتها) أي الذي ألفته واعتادته والماضي واني وان فعلت ما رأيتموه من اتباع الفرس لأجل كون رجوعها أحب

في العباس واسامة وقثم وشقران انتهى وقد استوفى صاحب التلخيص الطرق في ذلك ولم ينقل البناء أن أحدا من الصحابة أنكر ذلك فكان اجتماعهم وروى البزار من طريق يزيد بن بلال قال قال علي أوصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يغفله أحد غفري وروى ابن المنذر عن أبي بكر انه أمرهم أن يغفروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينو أيه وخرج من عندهم

(باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه اذا كان جنبا)

(عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد غنمية قول أيهم أكثر أخذ المقرأ فاذا أشير له الى أحدهما أقدمه في اللحد وأمر بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والذائي وابن ماجه والترمذي وصححه ولا جدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لا تغسلوهم فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم) قوله يجمع بين الرجلين الخ فيه جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند الحاجة الى ذلك والظاهر أنه كان يجمعهما في ثوب واحد وقيل كان يقطع الثوب بينهما نصفين وقيل المراد بالثوب القبر مجازا ويرده ما وقع في رواية عن جابر فكأن أبي وعبي في غمرة واحدة وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وأورده مختصرا باللفظ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد وأيسر فيه تصريح بالدفن قال ابن رشيد انه جرى على عادته من الإشارة الى ما ليس على شرطه أو اكتفى بالقياس يعني على جهه في ثوب واحد انتهى ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث قدمه في اللحد يدل على الجمع بين الرجلين فصاعدا في الدفن وقد أورد الحديث البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف في باب الصلاة على الشهيد فلعل البخاري أشار بما أورده مختصرا الى هذا الا الى ما ليس على شرطه ولا سيما مع اتصال باب دفن الرجلين والثلاثة في الصلاة على الشهيد بلا فاصل وقد ثبت عند عبد الرزاق باللفظ وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وورد ذكر الثلاثة أيضا في هذه القصة عند الترمذي وغيره وروى أصحاب السنن من حديث هشام بن عمار الانصاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الانصار أن يجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر وصححه الترمذي

الى من تركها (فيشق على) لان منزله كان بعيد فلوتر كهها وصلى لم يأت أهله الى المليل لبعده المسافة وفي قال

الحديث جواز هكاية الرجل مناقبه اذا احتاج الى ذلك ولم يكن في سبيل الفخر (عن عائشة رضي الله عنها ذكرت حديث الخسوف وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (في هذه الرواية بعد قوله ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضا) حين رأيتوني تأخرت (ورأيت فيها) أي في جهنم (عمر بن لحي) بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الباء مصغرا (وهو الذي سبب) أي سبب النوق التي تسمى (السوائب) جمع سائبة وهي ناقة لا تركب ولا تحبس عن كلالها المنذر صاحبها ان صلى ما أراد من ثبنا المريض أو غيره

انها سائبة وفي هذا الحديث ان المشي القليل لا يطل الصلاة وكذا العمل اليسير وان النار والجنة مخلوقتان موجودتان :
 الان وغير ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في المسألة. وفي وجه تعاق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز
 التقديم والتأخير اليسير لان الذي تنقلت دابته يحتاج في حال امساكها الى التقديم والتأخير كما وقع لابي برزة وأغرب
 السكراني فقال وجه تعلقه بها أن فيه مذمة توجب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا (عن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهم ما قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حاجة له) ٢٥٩ في غزوة بني المصطلق) فانطأقت ثم رجعت وقد

قضيتها فأتيت النبي صلى الله
 عليه وآله (وسلم فسألت عليه
 فلم يرد علي) السلام باللفظ وفي
 رواية مسلم فقال لي يده هكذا
 وفي رواية أخرى له فأشار لي
 وكان جابر لم يعرف أولا ان المراد
 بالاشارة الرد عليه فلذلك قال
 (فوقع في قلبي) من الحزن (ما الله
 أعلم) مما لا أقدر قدره ولا يدخل
 تحت العبارة (فقات في نفسي
 لعل رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم وجد) أي غضب (علي
 الى أبطأت عليه ثم سلمت عليه فلم
 يرد علي) السلام باللفظ
 (فوقع في قلبي) من الحزن (أشد
 من) الذي وقع في (لمرة الاولى
 ثم سلمت عليه فرد علي) السلام
 بعد ان فرغ من صلاته بالانظ
 (لأنه لم يمنعني ان أرد عليك)
 السلام الا اني كنت اصلي
 وكان) صلى الله عليه وآله وسلم
 يصلي تفلأ وهو راكب (علي
 واحلته) حال كونه (متوجها
 الى غير القبلة) مستقبلا صوب
 سفره ولم يفرجعت وهو يمشي
 على راحته ووجهه على غير

قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبر واحد ودوام دفن الرجل مع المرأة
 فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثله بن الأسقع انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر
 الواحد فيقدم الرجل ويجهل المرأة وراءه وكأنه كان يجهل بينهما حيزا لاسيما اذا كانا
 اجنبيين قوله ايهم اكثر اخذا للقرآن فيه استحباب تقديم من كان اكثر قرآنا ومثله
 سائر انواع الفضائل قياسا قوله ولم يغسلوا فيه دليل على ان الشهيد لا يغسل وبه قال
 الاكثر وسياق الكلام في بيان ماهية الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله في الصلاة على
 الشهيد وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري حكاه عنهما ابن المذور وابن أبي شيبة انه
 يغسل وبه قال ابن سريج من الشافعية والحق ما قاله الاقول والاعتذار عن حديث
 الباب بان الترك انما كان لكثرة القتل وضيق المال مردود بعله الترك المنصومة كافي
 رواية احمد المتقدمة وهي رواية لا طعن فيها وفي الباب احاديث منها عن انس عند
 احمد والحاكم وابي داود والترمذي وقال غريب وغلط بعض المتأخرين فقال وحده انه
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى احد ولم يغسلهم. وعن جابر حديث آخر
 غير حديث الباب عند ابي داود قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج
 في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسناده على شرط مسلم وعن
 ابن عباس عند ابي داود وابن ماجه قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل احدا ان
 ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي اسناده على بن عاصم الواسطي
 وقد تكلم فيه جماعة وعطاء بن السائب وفيه قال وفي الباب ايضا عن رجل من الصحابة
 وسياق وقد اختلف في الشهيد اذا كان جنبا او حائضا وسياق الكلام على ذلك واما
 سائر من يطابق عليه اسم الشهيد كالطعين والمبطون والنفساء ونحوهم فيغسلون اجماعا
 كافي البصر قوله ولم يصل عليهم قال في التلخيص هو بفتح اللام وعليه المعنى قال النووي
 ويجوز ان يكون بكسرها ولا يفسد لكنه لا يبيح فيه دليل على ترك الصلاة عليهم مما قلنا
 لانه لا يلزم من قوله لم يصل عليهم ان لا يأمروا غيره بالصلاة عليهم انتهى وسياق الكلام
 في الصلاة على الشهيد (وروى محمد بن اسحق في المغازي بإسناده عن عاصم بن عمر بن
 قتادة عن محمود بن ابيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صاحبكم اتغسل الملائكة
 به في حنظله فقالوا أهله ما أنه فسللت صاحبته فقالت خرج وهو جنب حين سمع

القبلة وفي الحديث كراهة ابتداء المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه وبذلك قال جابر راوى
 الحديث وكرهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكره وبه قال احمد والجمهور وقالوا يريد اذا فرغ من
 صلاته أو هو فيها بالاشارة ورواه هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التهديت والنعنة والقول وأخرجه مسلم في الصلاة
 (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي الرجل مختصرا) واللفظ أبي داود عن
 الخصير في الصلاة وفي رواية مختصرا لا تشديد ولا نسيان مختصرا قال ابن سيرين هو ان يضع الرجل يده على خاصرته وهو يصلي

ز ياد قال صلى الله عليه وسلم الى جنب بن
 عمر فوضعت يدي على خاسم في
 قلبي صلى قال هـ هذا الصلابة في
 الصلاة وكان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لم ينهي عنه
 واختف في حكمة النهي عن
 ذلك فقبل ان ابليس أهبط مختصرا
 أخرجه ابن أبي شيبة من طريق
 حيد بن هلال موقوفا وقيل لان
 اليهود تمكث من فعله فنهى عنه
 كراهة لئلا يشبه بهم ثم أخرجه
 البخاري في ذكر بني اسرائيل
 عن عائشة وزاد ابن أبي شيبة
 فيه في الصلاة وفي رواية له لا تشبهوا
 باليهود وقيل لانه راحة أهل
 النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضا
 عن مجاهد قال وضع اليد على
 الحنك واستراحة أهل النار
 وقيل لانهم اصفى الاربعة بين
 يثرب ورواه سعيد بن منصور
 من طريق قيس بن عباد باسناد
 حسن وقيل لانه فعل المتكبرين
 حكاه المذهب وقيل لانه فعل
 أهل المصائب حكاه الخطابي
 وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك
 ولانها فاذ بين الجميع

5

• (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) •

والسهو والغفلة عن الشيء وذهاب القلب الى غيره وفرق بعضهم بين السهو والنسيان قال في الفتح وليس بشيء (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له) صلى الله عليه وآله وسلم لماسرا (ازيد في الصلاة فقال وماذا) أي ماسوا لكم عن الزيادة في الصلاة (قال صليت خمسا فعبدت) صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان تكلم (بمحدثين) للسهو (بعد ما سلم) أي بعد سلام الصلاة انه ذر السهو وقبل له دم عليه بالسهم ووظاه المصنف بقية معنى

التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة في النقصان يسجد قبل الس-لام وفي الزيادة يسجد بعده وبالنسبة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور والشافعي في القديم وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبري فينبغي أن يكون من أصل الصلاة وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجا عنها وقال ابن دقيق العيد لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وإدعاء النسخ وترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفاتها كانت عليه فقيم الحكم جميع محالها لا يخصص ٢٦١ الابنص ونعت ببيان كون السجود في الزيادة

ترغيبا للشيطان فقط ممنوع بل هو جبري أيضا لما وقع من الخلل فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى وإنما هي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد السهو ترغيبا للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عندهم لم وقال الخطابي لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح وإضافة قصص في المدين وقع السجود فيها به - والسلام وهي عن نقصان قال في الفتح وأما قول النووي أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد فقد قال غيره بل طريق أحمد أقوى لأنه قال لا يستعمل كل حديث فيما يرد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام قال ولو لا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لرأيت كله قبل السلام لأنه من شأن الصلاة فيه قبل التسليم وقال أبو إسحق منسلة إلا أنه قال ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان فحرر مذهبه من قول أحمد ومالك وهو أعدل المذاهب فيما يظهر وأما

قوله وصلى عليه فيه إنبات الصلاة على الشهيد وسياق الكلام في ذلك يقول قال نعم الخ فيه أنه ان من قتل نفسه خطأ شهيد وقد أخرج مسلم والبيهقي وأبو داود عن سالم بن الأكواع قال لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتالا شديدا فارتد عليه سيفه فقتله فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وشكوا فيه رجل مات بلا حقه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات جاهدا مجاهدا وفي رواية كذبوا مات جاهدا مجاهدا فله أجره مرتين هذا النظم أي داود

• (باب صفة الغسل) •

(عن أم عطية قالت دخل عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بما وسدروا جعلن في الأخيرة ككافورا أو شيئا من كافور فاذا فرغت فاذننى فلما فرغنا آذناه وأعطانا حقه وقال أشعرنهما إياه يعني أزاره واه الجماعة وفي رواية لهم إبدان عيانهما ومواضع الوضوء منها وفي لفظ اغسلنها وثرثلاثا أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن وفيه قالت فضفرنا شعرها ثلاثه قرون فالقيناها خلفها متقى عليها ما لسن ليس لمسم فيه فالقيناها خلفها) قوله حين توفيت ابنته في رواية متفق عليها ولحن نغسل ابنته قال في الفتح ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل وابنته المذكورة هي زينب زوج أبي العاص بن الربيع كما في - لم وقال الداودي أنها أم كلثوم زوج عثمان ويدل عليه ما أخرجه ابن ماجه بإسناد على شرط الشيخين كما قال الحافظ والنظير دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم وكذا وقع لابن بشكو الالمهمات عن أم عطية والدولابي في الذرية الطاهرة قال في الفتح فيمكن ترجيح أنها أم كلثوم بحديثه من طرق متعددة ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتها جميعا فقد جزم ابن عبد البر في ترجيحها بأنها كانت غائلة الميتات انتهى قوله اغسلنها قال ابن بريدة استدلل به على وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العيد ذلك قولنا لا الخ ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فيتموقف الاستدلال به على تجويز إرادة المعنيين المختلفين باللفظ واحد لأن قوله ثلاثا غير مستعمل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد بلاظ الأمر الوجوب

داود جفرى على ظهريته فقال لا يشرع سجود السهو إلا في المواضع التي يسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقط وعند الشافعي سجود السهو كله قبل السلام وعند الحنفية كله بعد السلام وأما عند الحنفية على حديث الباب ونعت بانه لم يعلم زيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله هل يزيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام تعذر قبله لعدم علمه بالسهو وإنما تابعه الصحابة بخبرهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع النسخ وإجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي إذا شك أحدكم في صلاته فليطأ الصواب فليتم عليه ثم ليس ثم يسجد سجدة ثانيا واجيب

بأنه معارض بحديث أبي سعيد عنده لم يرافقه إذا شك أحدكم في صلاته فليدرككم صلى فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم وبه تمسك الشافعية وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين ويرجع البهيقي طريقة التخيير في سجود السهو وقبل السلام أو بعده ونقل الماوردي وغيره الإجماع على جوازهما والخلاف في الأفضل وهكذا أطلق النووي وتعليق بان إمام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الاجزاء عن المذهب واستبعد القول بإبطالوا وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم وهو مخالف لما قال ابن ٢٦٢ عند البراهنة لا خلاف عن مالك أنه لو سجد السهو وكه قبل السلام

أو بعده ان لا شيء عليه فيجمع بين الخلاف بين أصحابه والخلاف عند الحنفية قال القدوري لو سجد السهو وقبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لانه إذا قبل وقته وصرح صاحب الهداية بان الخلاف عندهم في الاولوية وقال ابرقدامة في المقنع من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطأت صلاته ان تعمده والافيتد اركه ما لم يطل الفصل ويمكن أن يقال الإجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة قال ابن خزيمة لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لا أنهم خالفوه فقالوا ان جالس المصلي في الرابعة بقدر التشهد أضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم ومجىء السلام وان لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا عادة ولا بد من أسد هما عندهم قال ويحرم على العالم ان يخالف السنة بعد علمه بها (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت سمعت

بالنسبة الى أصل الفصل والسبب بالنسبة الى الايتار انتهى فن جواز ذلك جواز الاستدلال بهذا الامر على الوجوب ومن لم يجوزه حمل الامر على الدب اهذه القوية واستدل على الوجوب بدليل آخر وقد ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني الى إيجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن وهو يرد ما ذكره في البحر من الإجماع على ان الواجب مرة فقط قوله من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب لله وثبت قال في الفتح ولم أرو شيئا من الروايات به - بقوله - بمعالمه يربا كثر من ثلث الاقرواية لابي داود وأما رواه فاما أو سهبا واما أو أصح - كثر من ذلك انتهى وهو ذهل منه عما أخرجه البخاري في باب يجعل الكافور فانه روى حديث أم عطية ههنا لا باقظ اغه لثلاثا أو خمسة أو سبعة أو أكثر من ذلك وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن الجمع بين التعبير بسبع وأكثر متفق عليه كما وقع في حديث الباب لكن قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا قال بجواز السبع وصرح بأنهم مكرهة أحمد والماوردي وابن المنذر قولان رأيت ذلك فيه دليل على التفويض الى اجتهاد الفاضل ويكون ذلك بحسب الحاجة لا التشهي كما قال في الفتح قال ابن المنذر انما نوضح الرأي اليهن بالشرط المذكور وهو الايتار قوله بما روى قال الزين بن المنير ظاهرة ان السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل لان قوله بما روى - درية ملق بقوله اغسلها قال وهو مشعر بان غسل الميت للتنظيف لا للتطهير لان الماء المضاف لا يتطهر به وتعقبه الحافظ بمنع لزوم مصير الماء مضافا بذلك لاحتمال ان لا يغسل السدر وصف الماء بان يملك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فان لفظ الخبر لا يأتى ذلك قولوا واجعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور هو شك من الرازي قال في الفتح والاول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الاثبات فيصدق به كل شيء منه وقد جزم البخاري في رواية باللفظ الاول وظاهره انه يجعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل السدر في المنيوط والمذكرة في الكافور كونه طيب الرائحة وذلك وقت يحضر فيه الملائكة وفيه أيضا تبريد وقوة وذو خاصية في تصليب بدن الميت وطرد الهوام عنه وردع ما يتحال من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه واذا عدم قام غيره مقامه مافيه هذه الخواص أو بضم ما قوله فاذن أي اعلمني قوله فاعطانا حقوه قال في النسخ بنسخ الله - حله ويجوز

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت يصليهما أي الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلاهما حين تقدم بعد الدخول (وعندى نسوة من الالصار) من بني حرام (فأرسلت اليه البخارية) قال في الفتح لا أفق على اسمها ويحتمل أن تكون بنتا زيدا لكن في رواية البخاري في المغازي فأرسلت اليه الخادم (فدلت قومي بجنبه قولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين) الركعتين اللتين بعد العصر (وأرأته تصليهما فان أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت البخارية) ما أمرت به من القيام والقول (فأشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف في

قال يا بنت أبي أمية) هو والد أم سلمة واسمه سهيل أو حذيفة بن المغيرة الخزومي (سالت عن الركعتين) اللتين صليتهما الآن
(بعد العصر) وأنه أناني أناس من عبد القيس) زاد في المغازي بالاصلاح من قومهم (فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر) وعند
الطحاوي من وجه آخر قدم على قلائص من الصدقة فنسيتهما ثم ذكرهما فذكرت أن أصلهما في المسجد والناس يرون فصليتهما
عندك وله من وجه آخر في أني مال فشغلني وله أيضا قدم على وفد من بني غنم وجاءني صدقة وقوله من بني غنم وهم وأنما هو من
عبد القيس وكانهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين ٢٦٣ (فهما هاتان) الركعتان اللتان كنت أصليهما

بعد الظاهر فشغلت عنه ما فصلت بهما
الآن وقد كان من عادته صلى
الله عليه وآله وسلم انه اذا فعل
شيئا من الطاعات لم يقطعها أبدا
وفي رواية عن عروة عنهما ترك
ركعتين بعد العصر عندي
فقط قال في الفتح ومن ثم اختلف
نظر العلماء في قيل تقضى الذوات
في أوقات الكراهة له هذا
الحديث وقيل هو خاص بالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقيل
خاص بمن وقع له نظير ما وقع له
وفي الحديث جواز استماع
المصلي الى كلام غيره وفهمه له
ولا يقدح ذلك في صلاته وان
الادب في ذلك ان يقوم المتكلم
الى جنبه لا خلفه ولا امامه الا
شوش عليه بان لا يمكنه الاشارة
اليه الا بشقة وجواز الاشارة
في الصلاة وفيه اجاب عن
له الحكم وعن دبله والترغيب
في علو الاسناد والتمحص عن
الجمع بين المتعارضين وان العدي
اذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون
كافيا في الحكم بنسخ مروي
وان الحكم اذا ثبت له لا

كسر ها وهي لغة هذيل بعد ما قاف سا كنة والم راد هنا الازار ص كما وقع
مفسرا في آخر هذه الرواية والحق في الاصل معقد الازار واطلق على الازار مجازا
وفي رواية للبخاري فنزع عن حقوقه ازاره والحق على هذا حقيقة قوله فقال اشعرنها
اياها أي التفتن فيها لانه الشعار ما يلي الجسد من الثياب والمراد اجعله شامرا لها
قال في الفتح قيل الحكمة في تأخير الازار معه الى ان يفرغ من الغسل ولم يتاولها
اياها ولا يكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بين اتئاله من جسده الى جسدها
فاصل وهو اصل في التبرك بآثار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل وقد
نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك قوله ابدأ بعمامته او مواضع الوضوء منها ليس بغير
الامرين تناف لا مكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميامن معا قال الزبي بن المنسير قوله
ابدأ بعمامتها أي في الغسلات التي لا وضوء فيها او مواضع الوضوء منها أي في الغسلات
المتصلة بالوضوء وفي هذا رد على من لم يقل باستحباب البداءة بالميامن وهم الحنفية
واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية قوله
اغسلنها وتراثلنا الخ استدل به على ان أقل الوتر ثلاث قال الحافظ ولادلالة فيه لانه
سبق مساق البيان للعراد اذ لو اطلق تناول الواحد فافوقها قوله فصفرنا شعرها ثلاثة
قرون هو بضاد وحاء خفيفة وفيه استحباب صفر شعر المرأة وجعله ثلاثة قرون وهي
ناصيتها وقرناها أي جانبا رأسها كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عن عبد الجباري تعليقا
ورصل ذلك الاسماعيل وتسمية الناصية قرنا تغليب وقال الاوزاعي والحنفية انه يرسل
شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مشرقا قال القرطبي وكان سبب الخلاف ان الذي فعلته
ام عطية هل استندت فيه الى النبي صلى الله عليه وآله ولم فيكون مرفوعا أو هو شيء
رأته ففعلته استحبابا كالأمرين محتمل امكن الاصل ان لا يفعل في الميت شيء من جنس
القرب الا باذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعا ص كما قال وقال النووي الظاهر عدم
اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره له ونعقب ذلك الحافظ بان سعيد بن منصور
روى عن ام عطية انها قالت قال لارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اغسلنها وترا
واجعلن شعرا هاضما وأخرج ابن حبان في صحيحه عن ام عطية مرفوعا باللفظ
واجعلن لها ثلاثة قرون قوله فالتقيناها خلفها فيه استحباب جعل خلف المرأة

شئ مقصود به وان اذ صل اذ اح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في افعاها وان الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره وانه
 لا به دل الى الفتوى بالرأى مع وجود النص وان العالم لا نقص عليه اذا سئل عما يدري فوكل الامر الى غيره وفيه قبول
 اخبار الاحاد والاعتماد عليه في الاحكام ولو كان شخصا او ادارجلا او امرأة لا كتمناه ام لا يا شيخنا والحمد لله
 على فطنة ام سلمة وحسن تانيها بعلاطفة سؤاها واحكامها من الدين كما في الخبرين المذكورين **والسؤال الثاني**
 في تخلفه اكرام الضيف واستراجه وفيه بيان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكره ان يتركه في بيته وانما هو
 في حرمه وان الامام علي

منهم وكرهه القرب من المصلي لغير ضرورة وتركه تقويت طلب العلم وان طرأ ما يشغل عنه وجواز الاستجابة في ذلك وان
الوكيل لا يشترط ان يكون مثل موكله في الفضل وتعليم الوكيل التصرف اذا كان ممن يجهل ذلك وفيه الاستفهام بعد
التحقق لقولها واراد تصليها والمبادرة الى معرفة الحكم المشكل فوارا من الوسوسة وان النسيان جائز على النبي لان فائدة
استفهام ام شئ عن ذلك تجوزها اما النسيان واما التسخير واما التخصيص به فظهر وقوع الثالث والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * ٢٦٤ * (باب في الجنائز) * بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح

والكسر اسم للميت في النعش
أو بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم
للعش وعليه الميت وقيل عكسه
وقيل هما الغتان فيه ما فان
لم يكن عليه الميت فهو سرير
ونعش وهي من جنزه يجنزه اذا
ستره ذكره ابن فارس وغيره وقال
الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشهد
عليه الميت مكفنا وذكره
الباب هنا بين الصلاة والزكاة
لتعاقبها ولان الذي يفعل
بالميت من غسل وتكفين وغير
ذلك المأتمود من ذلك الصلاة
عليه لما فيها من فائدة الدعاء له
بالجنات من العذاب ولا سيما من
عذاب القبر الذي سيدفن فيه
(عن أبي ذر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أنا في آت
من ربي) معناه في التوحيد
جبريل أي أتى في المنام (فاخبرني
او قال بشرني) جزم به في التوحيد
(أنه من مات من أمي) أي من
أمة الاجابة أي أمة الدعوة قال
في الفتح وهو أي المسموم متجه
(لا يشرك بالله شيئا) اورده

خلفها وقد زعم ابن دقيق العيد ان الوارد في ذلك حديث غريب قال في الفتح وهو مما
يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري وقد توابع رواها عليها وقد استوفى تلك
المتابعات وذكر الحديث واثبت غير ما تقدم (وعن عائشة قالت لما أرادوا غسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندري كيف نصنع انجز رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نجزدمونا أنا ثم غسله له وعليه ثياب قالت فلا اختلفوا
أرسل الله عليهم السنة حتى والله ما من القوم من رجل الا ذقنه في صدره ناغما قالت ثم
كاههم مكاه من ناحية البيت لا يدرون من هو فقال اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وعليه ثياب قالت فثاروا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في
قبضه يفاض عليه الماء والسدر ويدلك الرجال بالقميص رواء أحمد وأبو داود
الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي رواية لابن حبان فكان الذي أجلسه في
حجرة علي بن أبي طالب وروى الحاكم عن عبد الله بن الحرث قال غسل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم علي وعلى يده خرقة فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص
عليه وفي الباب عن بريدة عن عبد الله بن ماجه والحاكم والبيهقي قال لما أخذوا في غسل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم مناد من الداخل لا تنزعوا عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قميصه وعن ابن عباس عند أحمد عليا أسند رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الى صدره وعليه قميصه وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وعن
جعفر بن محمد عن أبيه عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي والشافعي قال غسل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا بسدر وغسل وعليه قميص وغسل من يثر يقال لها الغرس
بقبا كانت السعد بن خيثمة وكان يشرب منها وولى سفلته علي والفضل بمحضه
والعباس يصب الماء فجعل الفضل يقول ارحني قطعت وتبني اني لا جد شيئا يتربط علي
قال الحافظ وهو من جمل قوله السنة بسين مهملة مكسورة بعد هان ون وهي ما تقدم
النوم من الفتور الذي يسمى النعاس قال عدى بن الرقاع العاملي
وسنان اقصه النعاس فرنقت * في عينه سنة وليس بناثم

(ابواب)

البخاري في اللباس يلفظ ما من عبد قال لا اله الا الله

ثم مات على ذلك الحديث وانما لم يورده هنا جريا على عادته في اشارة الخلق على الجلي وذلك ان نبي الشرك يستلزم اثبات التوحيد
ويشم له استنباط ابن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله من مات يشرك بالله شيئا دخل النار قال القرطبي معنى
نبي الشرك ان لا يتخذ مع الله شريكا كافي الالهية لئلا يكون هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الايمان الشرعي (دخل
الجنة) قال أبو ذر (قلت) ولا في درفقت ايدخل الجنة (وان زنى وان سرق) وللتزمذي قال أبو ذر يا رسول الله (قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (وان زنى وان سرق) يدخل الجنة لا يقال مفهوم الشرط انه اذا لم يزنى ولم يسرق لا يدخل اذا انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المنعروط لانه على حدنهم العبد مصيب لو لم يحلف الله لم يصحبه فمن لم يزنى ولم يسرق اولى بالدخول ممن زنى وسرق واقتصر من الكفار على فروع الحق اما الله اوله عباد فاشار بالزنا الى حق الله وبالسرقة الى حق العباد قال الزين بن المنير حديث ابي ذر من احاديث الرجاى القاضى الاتكال عليه ما يضر الجاهل الى الاقدام على الموبقات وليس هو على ظاهره لان الذى استقرت عليه قواعد الشرع ان حقوق الادميين لا تسقط بمجرد الموت ٢٦٥ على الايمان نعم لا يلزم من عدم سقوطها ان

لا يسكنه الله بها عن يريده ان يدخله الجنة ومن ثم رد على الله عليه وآله وسلم على ابي ذر استباده او المراد بقوله دخل اى صار اليها اما ابتداء من اول الحال وما بعد ان يقع ما يقع من العذاب نسال الله العز والعاية فى الدنيا والاخرة انه مجيب قريب وورد فى هذا حديث من قال لا اله الا الله نعتنه يوما من الدهر اصابه قبل ذلك ما اصابه وفى الحديث ان اصحاب الكفار لا يخادون فى النار وان الكفار لا تسلب اسم الايمان وان غير الموحدين لا يدخلون الجنة وفاقا وانهم لا تحبسط الطاعات وكان ابا ذر استخضر قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزنى الزانى وهو مؤمن لان ظاهره معارض ظاهر هذا الخبر لكن الجمع بينهما على قواعد اهل السنة يحمل هذا على الايمان الكامل ويحمل حديث الباب على عدم التخليد فى النار (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كلمة وهى (من مات يشرك بالله شيئا دخل

• (ابواب الكفن وتوابعه) •

• (باب التكفين من رأس المال) •

(عن خباب بن الارت ان مصعب بن عمير قتل يوم احد ولم يترك الاغرة فكأ اذا عطينا به اراسه بدت وجلاه واذا غطينا رجاى به اراسه فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نغطي به اراسه ونجعل على رجاى شيئا من الاذخر واه الجماعة الا ابن ماجه) وعن خباب ايضا ان حمزة لم يوجد له كفن الا بردة مله اذ اجعلت على قدميه قامت عن راسه حتى مدت على راسه وجعل على قدميه الاذخر واه الحديث انا في أخرجه ايضا لما كم عن انس قوله ان مصعب بن عمير قتل فى راية للجزارى ان عبد الرحمن ابن عوف قال قتل مصعب بن عمير وكان يرامى فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة وقتل حمزة أورجل آخر فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة قال فى الفتح قوله أورجل آخر لم أقف على اسمه ولم يقع فى أكثر الروايات الا بانظ حمزة ومصعب فقط قول الاغرة هى شملة فيها خطوط يضر وسودا وبردة من صوف يابسها الاعراب كذا فى التاموس قوله فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نغطي به اراسه فبه دليل على انه اذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ولم يوجد فيه جعل مما يلى الرأس وجعل النقص مما يلى الرجاى قال النووي فان ضاق عن ذلك سترت العورة فان فضل شئ جعل فوقها وان ضاق عن العورة سترت السواك لانهم ما أهم وهما الاصل فى العورة قال وقد يستدل بهذا الحديث على ان الواجب فى الكفن ستر العورة فقط ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن فان قيل لم يكونوا متكفين من جميع البدن لقوله لم يوجد فيه غير الجوايه ان معناه لم يوجد مما يلى كذا الميت الاغرة ولو كان ستر جميع البدن واجبا لوجب على المسلمين الحاضرين تنجيسه ان لم يكن له قريب يلزمه نفقته فان كان وجبت عليه فان قيل كانوا عاجزين عن ذلك لان القضية جرت يوم احد وقد كثرت القتلى من المسلمين واشبه غلوا بهم وباتلوف من العدو عن ذلك وجوابه انه بعد من حال الحاضر من المتواين دفنه ان لا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها انتهى وقد استدل بالحد يثنى على أن الكفن يكون من رأس المال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتكفين فى النمرة ولا مال غيره

٣٤ نيل ث النار) وفى روايه عن الاعشى من مات وهو يده من دون الله ندا (وقات أنا) كلمة أخرى وهى (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة) لان انتفاء السبب يوجب انتفاء المسبب فاذا انتفى الشرك انتفى دخول النار ولذا انتفى دخول النار لم دخول الجنة اذ لا دار بين الجنة والنار وأصحاب الاعراف قد عرف استثنائهم من العموم ولم تختلف الروايات فى المعصية فى ان المرفوع الوعى سد والموقوف الوعد نعم قال النووي وجد فى بعض الاصول المعتمدة من صحيح مسلم عكس هذا وهكذا ذكره الحميدى فى الجمع بين الصحيحين وكذا رواه أبو عوانة فى كتابه المخرج على مسلم قال فى القح انه يهيم وان الامم اعطى

يؤثر انه المحفوظ عن وكيع كافي البخاري وبذلك جزم ابن شريفة في صحيفته والصواب رواية الجماعة قال في الفتح أيضا وهذا هو الذي
 ينتضيه الفخر لان جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة لي وفقه فلا يحتاج الى استنباط بخلاف جانب الوعد فانه من
 مقام البحث اذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم وكان ابن مسعود لم يوافقه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بل فقط قيل يا رسول الله
 فما الموجبة ان قال من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار اه وقال النووي والبيهقي ان
 يقول ابن مسعود نسي مرة وهي الرواية ٢٦٦ الاولى وحفظ مرة وهي الاخرى فرواهما مرة فوعين كما رواهما صاحب عند

مسلم اه قال في الفتح وهذا
 الذي قاله محقق بلا شك لكن فيه
 بعد مع اتحاد مخرج الحديث فلو
 قد مدخر جبهه الى ابن مسعود
 اه كان احتملا قريبا مع انه
 مستغرب من انفراد الرواية
 بذلك دون رفاقته وشيخهم ومن
 فوته نسبة السم الى شخص ليس
 به مصوم أولى من هذا التعسف
 اه وتعبه العيني وقال كيف
 يكون وهذا ما وقع عند مسلم
 كذا قال فابتنامل قال في المصابيح
 وكان البخاري أراد ان يفسر مع
 قوله من كان آخر كلامه بالموت
 اه الى الايمان - كما أرلظا ولا
 يتطأن بتلظظ ذلك عند الموت
 اذا كان حكم الايمان بالاستصحاب
 وذكر قول وهب أيضا تفسيرا
 اكون بمجرد النطق لا يكفي ولو
 كان عند الجماعة حتى يكور هناك
 عمل خلافا للمرجئة وكأنه يقول
 لا تمتد الا كتمان بالشهادة ان
 قارنت الجماعة ولا تعتقد الاحتياج
 اليها قطعها اذ تقدمت حكمها ورواية
 حديث الباب كاهم كوفيون
 وفيه رواية تابعي عن تابعي عن

قال ابن المنذر قال بذلك جميع أهل العلم الا رواية شاذة عن خلاص بن عمر وقال
 الكفن من الثلث وعن طاوس قال من التلث ان كان قليلا وحكي في البحر عن الزهري
 وطاوس انه من الثلث ان كان معصرا وقد أخرج الطبراني في الاوسط من حديث علي
 ان التلث من جميع المال واذا زاد ضعف وأخرجه ابن أبي حاتم في الملل من حديث
 جابر وحكي عن أبيه انه منكر وقد أخرجه جماعة عن الرزاق قوله ونجعل على رجليه
 شيئا من الاذخر فيه انه يستحب اذا لم يوجد ما ترابته بعض البدن أو لعله ان يغطي
 بالاذخر فان لم يوجد فليس من ثبات الارض وقد كان الاذخر مستعملا لذلك عند
 العرب كما يدل عليه قول العباس الا الاذخر فانه ليسوا بقبورنا

• (باب استحباب احسان الكفن من غير معالة) •

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ اولى أحدكم أخاه فليحسن
 كفنه رواه ابن ماجه والترمذي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم
 فذكر رجلا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبره لا يفرج عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ان يقبر الرحل الا حتى يصلي عليه الا ان يضطر انسان الى ذلك وقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه أحمد ومسلم وأبو
 داود) حديث أبي قتادة حسنه الترمذي ورجال اسناده ثقات وفي الباب عن أم سلمة عند
 الديلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم به ويل
 ولا تتركوه ولا تباخروا به ولا بقطعة وجهه ولا بفضة ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
 واذا حفرتم فاعفوا وادفنوه وادفنوه وادفنوه وادفنوه وادفنوه وادفنوه وادفنوه وادفنوه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم احسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون بهم في
 قبورهم قوله فليحسن كفنهم ضبط بفتح الحاء واسكانه قال النووي وكلاهما صحيح والمراد
 باحسان الكفن نظافته ونقاؤه وكذا فقهه وستره ونوسطه وكونه من جنس لباسه في الحياة
 لا أنخر من ولا أحقر قال العلماء وليس المراد باحسانه السرف فيه والمبالاة وتفاسته وانما
 المراد ما تقدم قوله غير طائل أي حقه غير كامل قوله حتى يصلي عليه هو بفتح اللام كما
 قال النووي وانما نسي عن القبر لابل حتى يصلي عليه لان الدفن نهى عن ان يحضره كثيرون

صحابي وفيه الحديث والعنينة والقول واخرجه أيضا في التفسير والايمان والذير ومسلم في الايمان والنسائي
 في التفسير (من البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا باتباع
 الجنائز) وهو فر من كفاية وظاهر قوله اتباع انه بالمشي خلفها وهو أفضل عند الحنفية والافضل عند الثمنية المشي امامها
 لحديث أبي داود وغيره باسناده صحيح عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يشرون امام الجنائز
 ولانه شفيع وحق الشفيع ان يتقدم وأما حديث امير المؤمنين الجنائز فضعيف وأما جابر عن حديث الباب بان الايمان محمول

على الاخذ في طريقها والسعي لاجلها كما يقال الجيئ يتبع السلطان أي يتوخي موافقته وان تقدم كثير منهم في المشي
والركوب وعند المالكية ثلاثة أقوال التقدم والتأخر وتقدم المائى وتأخر الراكب واما النسخة المتأخرن بلا خلاف
قلت ولراجع ان التقدمة عليها والتأخر عنها واوله الشوكاني وقال في الحجة البالغة والختار ان الكل واسع وأنه قد صح
في الكل حديث أوثر ما (وعيادة المريض) أي زيارة مسلم أو ذي قريب للعائذ أو جاره وقام به له الرحم وحق الجوار وهي
فضيلة لها ثواب الآن يكون للمريض متعهده هذه لازم وفي مسلم عن نوبان ٢٦٧ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم لم
يرز في مخرفة الجنة حتى يرجع
واراد بالخرقة البستان يعني
يستوجب الجنة ومخارفها وفي
البخاري عن أنس قال كان غلام
ليهودي يخدم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فرض قاتله النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يوده فقعد
عند رأسه فقال له اسلم فتظلم الى
ايه وهو عنده فقال له اطع أبا
القاسم فاسلم فخرج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهو يقول الحمد
لله الذي أنقذ من النار قال في
المجموع وسواء الرمد وغيره
وسواء الصديق والعدو ومن
يعرفه ومن لا يعرفه له يوم
الاخبار قال والظاهر ان الماء
والاستان ~~كما~~ الذي قال وفي
استجاب عيادة أهل البيت
المنكرة وأهل النجور والمكوس
اذ لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء
نوبة ظرفا تاما وروى بها جرحهم
ولسكن العيادة غيا فلا يواصلها
كل يوم الا أن يكون غلوا ومحل
ذلك في غير القريب والصديق
ونحوه ممن يستأنس به المريض
أو تبرأ به أو بشق عليه عدم رؤيته كل يوم اما هؤلاء فيواصلونهم اما لم ينو أو يعاوا كراهته لذلك وقول الغزالي انما يعاد
بعد ثلاث لخبر ورد فيه رديانه موضوع ويدعوله وينصرف ويستحب أن يقول في دعائه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
أن يشفيك سبع مرات رواه الترمذي وحسنه ويختلف المكث عنه بل تكره طالته لافي من اخباره ومنه من به من
نصر فانه (واجابة الداعي) الى راحة النكاح وهي لازمة اذ لم يكن ثمة ما يضر به في الدين من الملاهي ومفارش الحرير ونحوهما
(ونصر المظالم) مسلما كان أو ذميا بالقول أو بالقول (وابرا اقسام) بفتحات وكسر همزة ابرار افعال من البرخلاف الحديث

من الناس ويصلون عليه ولا يحضرون في الليل الا افراد وقيل لانهم كانوا ينعلمون ذلك
بالليل لرعاة الكفن فلا يبين في الليل ويؤيد أول الحديث وآخره قال القاضي اللغتان
مجتان قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصدهما ما قال وقد قيل
غير هذا قوله الا ان يضطر انسان الى ذلك يدل على انه لا بأس به في وقت الضرورة
وقد اختلف العلماء في الدفن بالليل ~~فكرهه~~ الحسن البصري لا ضرورة وقال
جماعة العلماء من السلف والخلف لا يكره واستدلوا بأن أبابكر الصديق وجماعة من
السلف دفنوا بالليل من غير انكار ومحدث المرأة السوداء والرجل الذي كان يقيم
المسجد فتوفي بالليل فدفنوه بالليل وسألهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه فقالوا توفي
فدفنوه في الليل فقال الا آذتموني قالوا كانت ظلمة ولم ينكر عليهم ثم أخرجه البخاري
وسمياني في باب الدفن ليلا وأجابوا عن حديث الباب بأن النبي كان ترك الصلاة
لا يجرى الدفن بالليل أو عن اساءة الكفن أو عن المجموع وتأتي بقية الكلام ان شاء الله
في باب الدفن ليلا (وعن عائشة أن أبابكر نظر الى نوب عليه كان عرض فيه به ردع
من زعفران فقال اغسلوا نوب هذا وزيدوا عليه نوبين فكفونوني فيها قلت ان هذا

خلق قال ان الحى أحق بالجلد من الميت انما هو للمهلة مختصر من البخاري) قوله به
ردع يكون المهلة بعد ما عين مهلة أي اطعم لم يعمه كله قوله وزيدوا عليه نوبين
في رواية جديدين قوله فكفونوني فيها رواية أبي ذر في حارفسر الحافظ ضمير النبي بالمزيد
والمزيد عليه وفي رواية غير أبي ذر فيها كما رفع عنده المصنف قوله خاق بفتح المجمة واللام
أي غير جديدين وفي رواية عن ابن مسعود الانجها جردا كما قال لا وظاهره ان
أبابكر كان يرى عدم المغالاة في الاكفان ويؤيده قوله انما هو للمهلة وروى أبو داود عن
حديث علي عليه السلام من فوعالاتها في الكفن فانه يلبس فيه أولا يعارضه حديث
جابر في الامر بتحصين الكفن كما تقدم فانه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصلة وحمل
المغالاة على الثمن وقيل التحسين حق للميت فاذا اوصى بتركه أتبع كما فعل الصديق
ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لم ينف فيه من التبرك لكونه صار اليه من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم او لكونه قد كان جاهد فيه أو تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن مسعود

أوتبرك به أو بشق عليه عدم رؤيته كل يوم اما هؤلاء فيواصلونهم اما لم ينو أو يعاوا كراهته لذلك وقول الغزالي انما يعاد
بعد ثلاث لخبر ورد فيه رديانه موضوع ويدعوله وينصرف ويستحب أن يقول في دعائه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
أن يشفيك سبع مرات رواه الترمذي وحسنه ويختلف المكث عنه بل تكره طالته لافي من اخباره ومنه من به من
نصر فانه (واجابة الداعي) الى راحة النكاح وهي لازمة اذ لم يكن ثمة ما يضر به في الدين من الملاهي ومفارش الحرير ونحوهما
(ونصر المظالم) مسلما كان أو ذميا بالقول أو بالقول (وابرا اقسام) بفتحات وكسر همزة ابرار افعال من البرخلاف الحديث

ويرى المقسم بضم الميم وسكون القاف وكسر السين أى تصديق من أقسم عليك وهو ان يفعل ما سأله الملقن وانقسم عليه ان يفعله يقال بروا بر القسم اذا صدقه وقيل المراد من المقسم الخالف ويكون المعنى انه لو حلف أحد على أمر مستقبل وانت تنذر على تصديق عينه كمالوا قسم ان لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وانت مستطيع فعله كى لا تخنت بنفسه وهو خاص فيما يجعل من مكارم الاخلاق فان ترتب على تركه مصلحة فلا ولا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره في قصة تبيع الرؤيا لا تقسم حين قال انقسمت عليك يا رسول الله تخبرني ٢٦٨ بالذى أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعي فان

انفرد المسلم عليه تعين عليه (وتشعبت العاطس) اذا صدق الله فيقول برحمن الله وهو سنة على الكفاية والتشعبت بالشين المجمعة والمهملة والاول اعلاه مشتق من اشوات وهي القوائم كقوله دعا الثبات على طاعة الله (ونما ناعن آية العضة) وهي حرام على العموم للسرف والخيلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرجال دون النساء كسابقه فاطلاق النسي مع كونه رباحا هو بهضم ادخله لتخصيص بدليل آخر كحديث هذا أي الذهب والحرير حرام على ذكور حتى حل لانها (و) عن (الديباج) الثياب المتخذة من الابر يسمن (و) عن (القسي) بقاف مفتوحة فسرهم هـ هـ هـ مشددة مكسورة وفسرت في كتاب الالباس بانها ثياب يوق بها من الشام أو مصر مضطعة مع احمر امثال الارج أو كان شلوط بخرير وقيل من اقز وهو ردي الحرير (و) عن (الاستبرق) بكسر الهمزة غليظ

من طريق القاسم بن محمد بن ابي بكر قال قال ابو بكر كفتوني في ثوبين الذين كنت اولى فيهما بقوله انما هو اي الكفن الممثلة قال القاضي عياض روى بضم الميم وفصحها وكسر ها وبذلك جزم الخليل وقال ابن حبيب هو باله كسر الصديد وبالفتح التمهيل وبالفهم كسر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل ان يكون المراد بقوله وانما هو اي الجديد وان يكون المراد الممثلة على هذا التمهيل اي الجديد ليس يريد البقاء قال الحافظ والاول اظهر وفي هذا الاثر استنباط الكفن في ثلاثة اكناف وجواز التسكفة في الثياب المضبوطة وايشار الحنفى بالجديد ويدل على استنباط ان يكون الكفن جديدا ما أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم بن حديث بن سعيد انه لما حضره الموت دعا بثمانية مائة درهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يبعث في ثيابه التي مات فيها ورواه ابن حبان بدون القصة وقال اراد بذلك اتماله لقوله تعالى وثيابك فطهر يريد وعملك فاصله قال والاخبار الصحيحة صريحة ان الناس يحشرون حفاة عراة وحكي الخطابي في الجمع بينهما انه يبعث في ثيابه ثم يحشر عريانا

• (باب صفة الكفن للرجل والمرأة) •

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة ثياب قبصه الذي مات فيه وحلة نجرانية خلة ثوبان رومان احد وودود وعن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمانية ثياب بيض وهو ليلة جسد في ثمانية ثياب بيض فيها قميص ولبانة ادرج فيها ادرج رومان الجعة ولهم الاحد والبخاري واقطعها لم واما الخلة فانما شبه على الدار فيها انما شبه ثوبت ليكن فيهما فقركت الخلة وكفن في ثلاثة ثياب بيض وهو ليلة • ولم قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة بيضاء كانت عهد الله بن ابي بكر ثم نزع عنه وكفن في ثلاثة ثياب بيض وهو ليلة بيضاء ليس فيها عمامة ولا قميص) حديث ابن عباس في اسناد يزيد بن ابي زياد وقد تفرغ هذا من اضعف حديثه وقال النووي انه يجمع على ضعف يزيد المذكور وقيل من سلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكفن في الخلة وانما شبه على الدار كما ذكر المصنف في لباب عن جابر بن سمرة عبد البرار وان عدى في الكامل انه كفن صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة ثياب

الديباج وسقط من هذا الحديث الحصلة اسابعه وهي ركوب الميثر وقد ذكرها في الاشراف والالباس ومضى الوطء قميص يكون على السرج من حرير أو صوف أو غيره لكن الحرير مفضل لثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخلاء من هذا العام اتم ما يحكمها أو دفعا لنههم ان اختصاصهم باللباس يخرجها عن حكم العام أو ان العرف فرق بينهما لاختلاف مسماهم افر بما توهم متوهم انها غير الحرير فان قلت قد فعل من غير الحرير مما جعل فمأرجع النسي أجيب بان النسي قد يكون للكرامة كما ان المأمورات بعضها لا وجوب وبعضها لا يندب واطلاق النسي فيها ما يتعامل المصنف في حقيقته ويخاره

وهو جازع عند الشافعي فمن يمنع ذلك يجعله اقدرا مشتركا بينهما مجازا ويستعمل في عموم الجواز فان قيل كيف يقول الشافعي ذلك مع ان شرط الجواز ان يكون معه قرينة تصرفه عن الحقيقة قيل المراد قرينة تقتضي ارادة الجواز وان يصرف عن الحقيقة أولا وقد جوزوا في الكفاية نحو كثير الرماذ ان ارادة المعنى الاصل مع ارادة لازمه فكذا الجواز ورواة الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه الحديث والسمع والقول واخرجه أيضا البخاري في المظالم واللباس والطب والمذوور والنكاح والاستئذان والاشربة ومسلم في الاطعمة والترمذي في الاستئذان واللباس ٢٦٩ والنسائي في الجنائز والايان والندور

والزينة وابن ماجه في الكفارات واللباس وهذا يدل على ان الحديث من جوامع الحكم تستنبط منه في كل باب من تلك الابواب مسائل واحكام كثيرة (عن أم العلاء) بنت الحرث ابن ثابت (امرأتين الانصار) عطف بيان أو رفع بـ (تدبر هي امرأة) رضي الله عنها وهي عن بايع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قالت انه اقتسم المهاجرون قرعة) أي اقتسم الانصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم عليهم وسكنهم في منازلهم لما دخلوا عليهم م المدينة (فطارنا) أي وقع فيهم ماؤذ كره بعض المغاربة بالصنادف فيه فصارنا وهو صحيح من حيث المعنى ان ثبتت الرواية (عثمان بن مظعون) الجمعي القرشي (فانزلناه في آياتنا) فوجع وجهه الذي توفي فيه فلما توفي وغسل وكنن في ثوبه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عليه وفيه الدخول على الميت بعد الموت اذا درج رلنا في آياته (فقلت رحمة الله عليك)

قبص وازار واقافة وفي اسناده ناصح وهو ضعيف وعن ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدي قال كفن صلى الله عليه وآله وسلم في قطيفة حمراء وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف قال الحافظ وكافته اشتبه عليه حديث جعل في قبره قطيفة حمراء فانه يروي بالاسناد المذكور بعينه وعن علي عند ابن أبي شيبة وأحمد والبراق قال كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة أثواب وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وهو يني الحفظ لا يصلح الاحتجاج به يدسه اذا خالف الثقات كما هنا وقد خالفه نرواية نفسه فانه يروي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب غرة قال الحافظ وروي الحاكم من حديث أبيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد روايه ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي يعني انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة وعن جابر عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوبين وبرد جبر في رواية للنسائي فذكر عائشة قولهم في ثوبين وبرد حمرة فقالت قد أتى بالبرد ولم يكنهم ردوه وأخرج مسلم والترمذي عنها انها قالت انهم نزعوها عنه وروي عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يثف في برد حمرة جفف فيه ثم نزع عنه قال الترمذي تكفنه في ثلاثة أثواب أصح ما ورد في كفته قوله قيسه الذي مات فيه دليل لمن قال باستصحاب القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك وزيد بن علي والمؤيد باقه وذهب الجمهور الى انه غير مستحب واستدلوا بقول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة وأجابوا عن حديث ابن عباس انه ضعيف الاسناد كما تقدم وأجاب القائلون بالاستصحاب ان قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة محتمل نفي وجودهما ومحتمل أن يكون المراد نفي المعاد ودأى الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة وهما زائدان وأن يكون معناه ليس فيها قميص جديد أو ليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكفوف الاطراف ويحاج بان الاحتمال الاول هو الظاهر وما عداه متعسف فلا يصار اليه قوله جدد هكذا وقع عند المصنف وكذلك رواه البيهقي وليس في الصحيحين لفظ جدد ووقع في رواية له ما يدل جدد من كرسف وهو القطن قوله يبص فيه دليل على استصحاب التكفين في الابيض قال النووي وهو مجمع عليه قوله مصولية بضم الميم لتيز و يروي بفتح أوله نسبة الى حصول قرينة باليمن قال النووي والفتح أشهر وهو رواية الاكثرين قال ابن الاعراب وغيره هي ثياب يبص نقيه لا تكون الا من

يا (أبا السائب) وهي كنية عثمان (فشهدا في عايك) أي لانت (لقد أكرمك الله) ومثل هذا التركيب يستعمل عرفا ويراد به حق القسم كأنها قالت اقسم بالله لقد أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك) أي من أين علمت (ان الله أكرمه) أي عثمان (فقلت يا بني أنت) مفدي أو أفديك به (يا رسول الله فمن يكرمه الله) أي اذا لم يكن هو من المكرمين مع ايمانه وطاعته الخالصة (فقال عليه السلام اما هو) أي عثمان (فقد جاءه اليقين) أي الموت (واقه اني لا رجولة الخبير) وأما غيره فمخافة أمره معلومة أو عزير يرضى له الخير عنده اليقين ام لا (واقه ما أدري واما رسول الله ما يفعله بي) ولا بكم هو

موافق لما في سورة الاحقاف قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكان ذلك قبل نزول آية النسخ ليدرك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر لان الاحقاف مكية والفتح مدنية بلا خلاف فيه ما وكان أولاً لا يدري لان الله لم يعلمه ثم دري بان الله بعد ذلك أو المراد ما أدري ما يفعل بي أي في الدنيا من تبع وخبر والافاليق بين القطبي بأنه خير البرية يوم القيامة وأكرم الخلق قاله القرطبي والبرماوي وقال البيضاوي أي في الدارين على التفصيل إذ لا علم بالغيب ولا لنا كيد النفي المشتمل على ما فعل بي وما أمام موصولة منصوبة ٢٧٠ أو استقها مكية مرفوعة ١٥ فاصل الاكرام معلوم قال البرماوي وكثير

من التفاصيل أي معلوم أيضاً فالنفي بعض التفاصيل وأما قول البرماوي والكروماني والزركشي انها منسوخة بأول سورة الفتح فتعقبه في المسامح بأنه خبر ولا يدخله النسخ فلا يقال فيه منسوخ زماناً ١٥ ولا يذم ما فعل به أي به عثمان قال في النسخ وهو غلط منه فان المخطوط في رواية البيت هذا ولذا عقبه المصنف برواية نافع ابن يزيد عن عقيل التي انفها ما يفعل به قال وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا أول من يدخل الجنة وغير ذلك من الاخيرة والصحيحة الصريحة في معناه فيجتمعل ان يحمل الاثبات في ذات على العلم الجلي والنقي على الاحاطة من حديث التفصيل (قال فوالله لا تركي أحد بعده أبداً) وفي الحديث انه لا يجزم في أحاديثه من أهل الجنة الا ان نص الشارع عليه كالعشرة المبشرة لاسباب الاخلاص أمر قلبي لا يطلع عليه وفيه نفي العلم بالغيب عن الانبياء ورواة هذا

القطن وقال ابن قتيبة ثياب يضر ولم يخصها بالقطن وفي رواية البخاري مصول بدون نسبة وهو جمع محل والسجل الذوب الا يضر النقي ولا يكون الامن قطن كما تقدم وقال الزهري بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسبة الى القرية بالضم وأما بالفتح فنسبة الى القصار لانه يحمل الثياب أي يقيمها كذا في الفتح قوله آية بتخفيف الياء على اللغة الفصيحة المذمورة وهي سيبويه والجرهري وغيرهما لغة في تشديد ها ووجه الاول ان الالف بدل من ياء النسبة فلا يجتمعان فيقال بحسب التشديد أو عناية بالتخفيف وكلاهما نسبة الى اليمن قوله فاعلمنا به على الناس بضم الشين المجعولة وكسر الباء المشددة ومعناه اشتبه عليهم واعلم انه قد اختلف في أصل الكفن بعد الاتفاق على انه لا يجب أكثر من ثوب واحد يترجمع البدن فذهب الجمهور الى ان أضلها ثلاثة أثواب يضر واستدلوا بحديث عائشة المذكور قال في النسخ وتقرير الاستدلال به ان الله عز وجل لم يكن يختار لنبه الا الافضل وعن الحنفية ان المستحب أن يكون في أحدها ثوب حبرة وثمنكوا بحديث جابر المتقدم واستداده كما قال الحافظ حسن ولكنه معارض بالمتفق عليه من حديث عائشة على ما تقدم من عائشة انهم نزعوا عنه ثوب الحبرة وبذلك يجتمع بين الروايات وقال الهادي ان الم شروع الى سبعة ثياب واستدل بحديث على المتقدم واجيب عنه بأنه لا ينتمض لمعارضته حديث عائشة الثابت في الصحيحين وغيرهما وقد قال الحاكم انهم اتوا بترت الاخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عوف وعائشة في تكفين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب يضر ليس فيه القيص ولا عمامة ولكنه لا يخفى ان اثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة عليهم او قد تقرر ان نافي الزيادة أولى بالقبول على انه لو تقرر من رواية الثلاثة لنتفي ما زاد عليها السكان المثبت أولى من الثاني نعم حديث علي فيه المقال المتقدم فان صلح الاحتجاج معه فالمراد به الى الجمع بما ذكرنا متعين وان لم يصلح فلا فائدة في الاشهاد به لاسباب وقد اقتصر على رواية الثلاثة جماعة من الصحابة ويبعد أن يخفى على جهة هم الزيادة عليهم او قد قال الامام يحيى ان سبعة غير مستحبة اجماعاً (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اليسوا من ثيابكم البياض فانهم من خير نبياءكم وكفنوا فيه امواتكم رواه النسائي وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن

الحديث ما بين مصري وابلي ومدني وفيه الحديث والاخبار والعنقة وتابعي عن تابعي عن صحابة وأخرجه القطان ابنه في الجنائز والشمادات والتفسير والهجرة والتعبير والنسائي في الروايات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال لما قتل أبي عبد الله بن عمرو يوم أحد في ثوبين من الهجرة وسكان المشركون ثلوا به جده والله وأذنيه جعلت أكنف الذوب عن وجهه) حال كوني (أبكي) عليه (و يهنوني عنه) أي عن البكاء وفي رواية يهنوني في الفتح وهو أوجه (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يهناني) (فجاءت عني) شقبة أبي عبد الله بن عمرو (فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) معز ياله أو مخبر الها بما آل اليه من الخير (تبيكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها) مجمعين عليه
متراضين على المبادرة لصعوده - ثم بروحه وثبت - يره بما أعد الله له من الكرامة أو اظلموه من الحرلة لا يتغيرا ولأنه من السبعة
الذين يظلمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل الا ظله وأوليت للشك بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للتسوية بين البكا وعدمه
أي فوالله ان الملائكة تظله سواء تبكين أم لا لكن قال في الفتح بجمل أن يكون شكاً من لراوى ١٥ والأول أولى (حق
رفعهوه) من مقتله وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوحي فلا ٢٧١ يمارضه ما في حديث أم العلاء السابق لأنه

أنكر عليه ما قطعها اذ لم تعلم هي
من أمره شيئا وقد أخرج هذا
الحديث البخاري أيضا في
الفضائل والنسائي في الجنائز
والمناقب ومطابقه للترجمة في
قوله جمعت أكتف الثوب
عن وجهه - لأن الثوب أعم من
أن يكون الذي يحويه ومن
الكنة (عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهي النجاشي) أي
أخبر أصحابه بموت أخته وقد
نكحوا أهلها أو بمشابهة أهلها
ويستحقون أخذ عزائه ومن ثم
أدخله في الترجمة وقال الرجل
ينهي إلى أهل الميت بنفسه أي
لا يستنب فيه أحد ولو كان
رفيعا وفائدة ذلك دفع توهم ان
هذا من أهل الميت وأدخل
المسألة عليهم - والإشارة إلى انه
مباح بل صرح النووي في
المجموع باستصحابه لحديث
الباب ولنعيمه جمع من أبي
طالب وزيد بن حارثة وعبد الله
ابن رواحة ولما يترتب عليه من
المبادرة لشهود جنازته وتهيئة

القطان وأخبره أيضا الترمذي وصححه وابن ماجه والنسائي والحاكم من حديث حمزة
واختلف في وصله وإرساله وقد تقدم في الباب وفي الباب عن عران بن الحصين عنده
الطبراني وعن أنس عند أبي حاتم في العلل والبخاري في مسنده وعن ابن عمر عند ابن عدي في
الكامل وعن أبي الدرداء عند ابن ماجه يرفعه أحسن ما زرتهم الله به في قبوركم ومما جردكم
البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وقد تقدم الكلام على ذلك في
أبواب اللباس وعلى مشروعية تكفين الموتى في الثياب البيض وهو إجماع كما تقدم
في شرح الحديث الذي قبله وقد تقدم أيضا عن الخنفية أنهم يمتنعون أن يكون
في الأكتاف ثوب خبز واستدلوا بما لا خلاف ومن أدلتهم حديث جابر عند أبي داود بإسناد
حسن كما قال الحافظ بلفظ اذ اتوا في أحدكم فوجدوا شيئا لم يكن في ثوب خبز والامر باللبس
والتكفين في الثياب البيض محمول على النسيب لما قدمنا في أبواب اللباس (وعن أبي
بنت قاتبة الثقفية قالت كنت فيمن غلب أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند وفاتها وكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقا ثم الارع ثم الخمار
ثم الملحفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عند الباب معك فنهاينا ونأولنا ثوبا رواه أحمد وأبو داود قال البخاري قال الحسن
الخرقة الخامة يشد بها الفخذان والوركان تحت الارع) الحديث في أسناده ابن اسحق
وايكنه صرح بالتصديت وفي أسناده أيضا نوح بن حكيم قال ابن القطان مجهول ووثقه بن
حبان وقال ابن اسحق كان قارئا للقرآن وفي أسناده أيضا ما زاد اردرجل من بنى عروة بن
مسعود فان كان داود بن عاصم بن عروة بن مسعود فهو وثقة وقد جزم بذلك ابن حبان وان
كان غيره فيمنظريه قوله ابلى بنت قاتبة بالقاف بعد الألف نون ثم فاقوله الحقا بكسر
المهملة وتخفيف القاف مفعول قبل هو لغة في الحق وهو الازار والحديث يدل على ان
المشروع في كفن المرأة أن يكون ازارا ودرعا وخمارا ملحفة ودرجا ولم يقع تسمية أم
عطية في هذا الحديث فيمن حضر وقد وقع عند ابن ماجه ان أم عطية قالت دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نغسل ابنته أم كلثوم الحديث ورواه مسلم فقال
زينب ورواه أئقن وأثبت وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف في باب صفة الغسل

أمر الصلاة عليه والدعاء والاستغفار له وتنفيذ وصاياه وغير ذلك ثم يكره نهي الجاهلية لأنه مني الترمذي وحسنه
وصححه وهو النسيب من الموتى الشخص وذو كرامته ومما أخره وكأوا برسولون من يعلن بموت الميت على أبواب البور
والاسواق قال ابن المراتب مراده ان الذي هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وان كان فيه ادخال الكريب والمصائب
على أهل لكن في تلك المفسدة مصالح جمة قال المتولي وغيره ويكره مرتبة الميت وهي عدم محاسنه لأنه من المراتب ١٥ والوجه
حل نفسه بذلك على غير صفة الذب والاقبال ثم اتحداهما وقد أطلقها الجوهرى على عدم محاسنه مع البكا وعلى نظم الشعر

فيه فيكره كل منهم المعلوم المسمى عن ذلك والوجه جعل النسي عن ذلك على ما يظهر فيمنه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له
أو على الأكثر منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عد ذلك فما زال كثير من العصابة وغيرهم من العلماء ببقائه وقد قالت
فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ما ذاعلى من شدة تربة أحمد * أن لا يشتم مدى الزمان خوالها
صبت على مصائب لو انما * صبت على الأيام عدن ليلها قال ابن عون كانوا إذا توفي الرجل ركب بدجل دابة
ثم صاح في الناس اني فلانا وقال ابن سيرين ٢٧٢ لا علم بأسا ان يؤذن الرجل صديقه رحمه قال في القمع وحاصله ان بعض

الاعلام بذلك لا يكره فان زاد
على ذلك فلا وقد كان بعض
السلف يشدد في ذلك حتى كان
حديثه اذا مات له الميت يقول
لا تؤذوا به أحدا اني أخاف أن
يكون نعيانني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ياذن
هاتين بنين عن النبي أخرجه
الترمذي وابن ماجه باسناد
حسن قال ابن العربي يؤخذ
من مجموع الأحاديث ثلاث
حالات الأولى اعلام الأهل
والأصحاب وأهل الصلاح فهذا
سنة والثانية دعوة الجفلي
للمفاخرة فهذا يكره الثالثة
الاعلام بنوع آخر كأنه يسأله
وتخوذ ذلك فهذا يحرم (في اليوم
الذي مات فيه) في رجب في
السنة التاسعة (خرج) بهم (الى
المصلى) وذكر السهيلي من
حديث سالم بن الأكوع صلى
عليه بالقبية (فصف بهم) صلى
الله عليه وآله وسلم صف هنا لازم
والبيان معنى مع أى صف معهم
أو متعددا والبيان زائدة للتوكيد
أى صفهم لان الظاهر ان الامام

قوله قال البزارى قال الحسن الخ وصله ابن أبي شيبة قال في الفتح وهذا يدل على أن أول
الكلام ان المرأة تكفن في خمسة أثواب وروى النوارى من طريق ابراهيم بن حبيب
ابن الشهيد عن هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية انها قالت وكفناها في خمسة
أثواب وخبرناها كما تخبر الحلى قال الحافظ وهذه الزيادة صحيحة الاسناد وقول الحسن ان
الخربة الخامسة يشدهم القمضان والوركان قال به زفر وقالت طائفة تشده على صدرها
ايضم أكتافهم ولا يكره القميص للمرأة على الرابع عند الشافعية والحنابلة

(باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها)

(عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء أن تنزع
عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوهم بدمائهم وثيابهم ثم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
وعن عبد الله بن زعبل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يوم أحد ذروهم في
ثيابهم وجعل يدفن في القبر الرط ويقول قد مروا كثرهم قرأ نرواه أحمد) الحديث
الأول في اسناده عطام بن السائب وهو مما حدث به بعد الاختلاط وحديث عبد الله بن
زعلية أخرجه أيضا أبو داود باسناد رجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث قد تقدم ذكرها في
باب ترك غسل الشهيد والحديثان المذكوران في الباب وما في معناه ما فهم من مشروعية
دفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب ونزع الحديد والجلود عنه وكل ما هو آلة الحرب وقد
روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي انه قال ينزع من الشهيد القرو والخف
والقانسوة والعمامة والمنطقة والسراويل الا أن يكون أصاب السراويل دم وفي
اسناده أبو خالد الواسطي والكلام فيه معروف وقد روى ذلك أحمد بن عيسى في اماليه من
طريق الحسين بن علوان عن أبي خالد المذكور عن زيد بن علي والحسين بن علوان منكم
فيه أيضا وان الظاهر ان الأمر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب وقوله وجعل
يدفن في القبر الخ قد تقدم الكلام على هذا في باب ترك غسل الشهيد

(باب تطيب بدن الميت وكفنه الا المحرم)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جرت الميت فاجروه ثلاثا رواه
أحمد وعن ابن عباس قال ينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة

متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم الا على المسمى الاخر وليس في هذا الحديث ذكر كم صفهم صفوا لکنه يفهم من الرواية ان
الاخرى فكنت في الصف الثاني أو الثالث (وكبر أربعاً) منها تكبيرة الاحرام وفيه جواز الصلاة على الغائب عن البلد ولو
كان دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلاً لها قال ابن القطان لکنها لا تسقط القرص قال الزركشي ووجهه
ان فيه ازراء وتم اونا بالميت لکن الاقرب السقوط لمصلى القرص قال الاذري ويغني انما لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو
يظن انه قد غسل الا أن يقال تقدم الغسل بشرط عند الامكان فقط ولا تجوز على الغائب في البلاد وان كثرت لتيسر الحضور

وقول من يمنع الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف له عنه فليس غائباً وسلم عنه فهو غائب عن العصابة وهذا الحديث أخرجه
 أيضاً في الجنة تركذا أبو داود والنسائي والترمذي مختصراً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أخذ الراية زيد) هو ابن حارثة وقصته هذه في غزوة موتة وهو وضع في أرض البلقاء من أطراف الشام
 وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليه أسيرة في جمادى الأولى سنة ثمان وأمة عمل عام فبدا وقال ان أصيب زيد فمعه
 ابن أبي طالب علي الناس فان أصيب جعفر فمعه عبد الله بن رواحة فخرجوا وهم ٢٧٣ ثلاثة آلاف فتلاقوا مع الكفار

فاقتتلوا (فأصيب) زيد أي قتل
 (ثم أخذها) أي الراية (جعله) ف
 فأصيب ثم أخذها عبد الله بن
 رواحة (الأنصاري أحد النقباء
 ليلة العقبة) فأصيب وان عفي
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم أمذر قان) أي لم يملأ
 بالدموع واللام للتأكيد (ثم
 أخذها خالد بن الوليد من غير
 امره) بكسر الهمزة وسكون
 الميم وفتح الراء أي تأمير من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
 رأى المصلحة في ذلك لكثر
 العدو وشدة بأسهم وخوف
 هلاك المسلمين ورضى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بما فعل فصار
 ذلك أمراً في الضرورات إذا
 عظم الأمر واشتد الخوف
 سقطت الشروط (فتفتح له) بضم
 الفاء الثانية وقد أخرجه البخاري
 أيضاً في الجهاد وعلامات
 النبوة وفضل خالد والمغازي
 والنسائي في الجنة تركذا (وعنه)
 أي عن أنس (رضي الله عنه قال
 قال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ما من الناس من مسلم)

اذ وقع عن راحته فوقصته فذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اغسلوه بماء
 وسدر وكفونوه في ثوبه ولا تخطوه ولا تحمروا رأسه فان الله تعالى يبعثه يوم القيامة
 ما يباروا الجماعة والنسائي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اغسلوه المحرم في ثوبه الذين أحرم فيهم ما واغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبه ولا تمسوه
 بطيب ولا تحمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة محرماً حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي
 والبخاري قبل ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضاً عن جابر مرفوعاً باللفظ
 إذا اجرت الميت فاوتروا قوله إذا اجرت الميت أي بخرقته وفيه استحباب تخيير الميت
 ثلاثاً بقوله بينا رجل قال في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور وهم
 بعض المتأخرين فزعم ان اسمه واقد بن عبد الله وعزاه الى ابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب
 المغازي وسبب الوهم ان ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمرو ذكر اولاده ومنهم عبد الله بن عمرو
 ذكر اولاده عبد الله فذكرهم واقد بن عبد الله بن عمرو فقال وقع عن يمينه وهو محرم فهاك
 فظن هذا المتأخر ان واقد بن عبد الله صحبة وانما صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وايمر كما ظن فار واقد المدكور لا صحبة له فان امه صفية بنت ابي
 عبيد وانما تزوجها ابوه في خلافة عمر وفي العصابة ايضاً واقد بن عبد الله آخر ولكنه ما
 في خلافة عمر كما ذكر ابن سعد قوله فوقصته بفتح الواو بعد ها فان ثم صادمه له وفي رواية
 للبخاري فاقصته وفي اخرى له اقصته وفي اخرى له ايضاً اقصته والوفص الكسر كما في
 القاموس والقصع الهشم وقيل هو خاص بكسر المعظم قال الخطوط ولوسلم فلا مانع ان
 يستعار لكسر الرقة والقص القتل في الحال ومنه قصاص اغتم وهو موتها كذا في
 الفتح قوله اغسلوه بماء وسدر فيه دليل على وجوب الغسل بالماء والسدر وقد تقدم
 الكلام على ذلك قوله وكفونوه في ثوبه فيه انه يكفن المحرم في ثيابه التي مات فيها وقيل
 اغما قصه على تكفينه في ثوبه لكونه مات فيها وهو متلبس بذلك العبادة الفاضلة
 ويحتمل انه لم يجد غيره ما قوله ولا تخطوه هو من الخطوط بالمهمله وهو الطيب الذي
 يوضع للميت قوله ولا تحمروا رأسه أي لا تغضوه وفيه دليل على بقاء حكم الاسراء
 وكذلك قوله ولا تخطوه واصرح بن ذلك التعليل بقوله فان الله يوم القيامة يبعثه

٢٥ نيل ث قبيده به ليخرج الكافر منه ومحمود بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له ولد أو أكثر في الكفر
 ثم لم فيه نظروا يدل على عدم ذلك حديث أبي ذؤيب لا تنجي قال قلت يا رسول الله مات لي ولدان في الاسلام قال من مات له ولدان
 في الاسلام أدخله الله الجنة أخرجه أحمد والبخاري في المهجم الكبير وعن عمرو بن عبسة مرفوعاً من مات له ثلاثة أولاد في الاسلام
 فماتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم أخرجه أحمد أيضاً وأخرج أيضاً عن رجاء الأسدي قال جاءت امرأة
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمات ادع الله لي في ابني بالبركة فآية قد توفي لي ثلاثة فقال أمتك ذاسات قالت نعم فذكر

الحديث قال القسطلاني قد يدل للدول حديث أسلت على ما أسلفت من خبر لكن جاءت أحاديث فيها تنقيح ذلك بكونه في الإسلام فالرجوع إليها أولى ثم ذكر الأحاديث المذكورة ثم قال وهل يدخل أولاد الأولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات اصدق الاسم عليهم أولادهم لأن إطلاق الأولاد عليهم ليس حقيقة وقد وردت في الأولاد بكونهم من صلبه وهو مخرج أولاد الأولاد فان صح فهو قاطع للنزاع ففي حديث عثمان بن أبي العاص في مسند أبي يعلى والمهجم الكبير للطبراني مرفوعا بإسناد فيه عبد الرحمن بن اسحق ٢٧٤ أبو شعبة القرشي وهو ضعيف لقد استحسن بجينة حصة من النار رجل سلف

بزيديه ثلاثة من صلبه في الإسلام (يتوفى له) بضم أوله مبنيا للمفعول وعند ابن ماجه ما من مسلم يتوفى أهله (ثلاثة) كذا لا كثر يذكروا الهاء وهو الموجود في غير البخاري ووقع في رواية الاصل يلى وكريمة ثلاث يهذف الهاء وهو جائز ليكون الماء يبر محذوفا قاله الحافظ في الفتح وقد اختلف في منهوم العدد هل هو حجة أم لا فعلى قول من لا يجعله حجة لا يمنع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة بل ولو جماعته حجة فليس نصا قاطعا بل دلالة ضعيفة يقدم عليها غيرها عنده عارضا ثم ابل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد فخرج الطبراني في الاوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعا من دفن ثلاثة فصر عليهم واحسب وجبت له الجنة فقالت أم أيمن أو اثنين فقال واثنين فقالت فواحد فكف ثم قال وواحدا وعند الترمذي وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعا من قدم ثلاثة

ملبيا وقوله في الرواية الاخرى فانه يبعث يوم القيامة محرما وخالف في ذلك المالكية والحنفية وقالوا ان قصة هذا الرجل واقعة عين لا عموم لها فتخص به واجيب بان الحديث ظاهر في ان العلة هي كونه في النكاح وهي عامة في كل محرم والاصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يثبت لغيره حتى يثبت التخصيص وما أحسن ما عندنا من هذا الذي عن مالك فقال انه لم يبلغه الحديث قوله ولا تمسوه بضم أوله وكسر الميم من أمس قال ابن المنذروني الحديث اباحة غسل المهرم الحلي بالسدر خلافا لكرهه وان الوتر في الكفن ليس بشرط وان الكفن من رأس المال لا صرة صلى الله عليه وآله وسلم بتكفينه في ثوبه ولم يستعمله هل عليه دين مسنة غرق أم لا وفيه استحباب تكفين المهرم في ثياب احرامه وان احرامه باق وأنه لا يكفر في الهنط كما قدمه وأنه يجوز التكبير في الثياب الملبوسة وان الاحرام يتعلق بالرأس

• (أبواب الصلاة على الميت) •

• (باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه) •

• (الصلاة على الانبياء) •

(عن ابن عباس قال دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارسالا يصطلون عليه حتى اذا فرغوا ادخلوا للنساء حتى اذا فرغوا ادخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي قال اما لفظ واسناده ضعيف لانه من حديث حسين بن عبد الله بن ضميرة وفي الباب عن أبي عبيد عند أحمد انه ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف نصلي عليك قال ادخلوا ارسالا كذا في التلخيص وعن جابر وابن عباس أيضا عند الطبراني وفي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كذاب وقد قال البرازانه موضوع وعن ابن مسعود عند الحاكم بسند رواه وعن أبيه بن شريط عند البيهقي وذكره مالك بلاغا وفي الحديث ان الصلاة كانت عليه صلى الله عليه وآله وسلم فرادى لرجال ثم النساء ثم الصبيان قال ابن عبد البر وصلاة الناس عليه أفرادا مجمع عليه عند أهل السير وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه وتعقبه ابن دحية بان ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه

من الولد لم يبلغوا الجنة كانوا له مناصا حصة من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال أبي بن

الصلاة كعب قدمت واحدا قال وواحد الكن قال في الفتح ليس في ذلك ما يصلح للاحتجاج بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف اسنادها ولم نسا له عن الواحد منهم روى الموازي يعني البخاري كما سيأتي في الرافق من حديث أبي هريرة مرفوعا يقول الله تعالى ما أبدى المؤمن عندي جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة وهذا يدخل فيه الواحد وما فوقه وهذا اصح ما ورد في ذلك (لم يبلغوا الجنة) بكسر الهمزة من التكليف الذي يكسب فيه الاثم وخص الاثم بالذ كراه الذي

بمحمد بن بالبلوغ لان الشئ قد يشاب قال أبو العباس القرطبي وانما خضعهم بهذا الحد لان الصغير به أشد والشدة عليه
 أعظم اه ومقتضاه ان من بلغ الحنث لا يحصل له ما ذكر من الثواب وان كان في فقد الولد ثواب في الجملة وبذلك صرح
 كثير من العلماء وفرقوا بين البالغ وغيره اسكن قال الزين بن المنير والعراقي في شرح تقريب الاسانيد اذا قلنا ان مفهوم الصفة
 ليس بمحبة فتعلق الحكم بالذين لم يبلغوا الحلم لا يقتضي ان البالغين ليسوا كذلك بل يدخلون في ذلك بطريق القسوى لانه اذا
 ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبيه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ ٢٧٥ - اه السمي ولا ريب ان الترفع على

فقد الكبير أشد والمصيبة به
 أعظم لاسيما اذا كان نجيبا
 يقوم عن أبيه بأموره ويساعده
 في معيشته وهذا ما لم يمشاهد
 والمعنى الذي ينبغي أن يعال به
 ذلك قوله (الا أدخله الجنة)
 في حديث عتبة بن عبد السامى
 عند ابن ماجه باسناد حسن نحو
 حديث الباب لكن فيه الا
 تلووه من أبواب الجنة الثمانية
 من أيها شاء دخل وهذا زاد على
 معاق دخول الجنة ويشهد له
 ما رواه النسائي باسناد صحيح من
 حديث معاوية بن قرة عن أبيه
 مرثد عن عائشة حديث ما يترك
 أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة
 الا وجده عندك يسبح فيفتح لك
 (بفضل رحمة اياهم) قال
 الكرماني وتبعه البرماوى
 الظاهر ان الضمير يرجع للمسلم
 الذي توفي اولاده لا الى الاولاد
 وانما جمع باعتبار انه ذكره في
 بيان النسي في قبور العموم اه
 وعلمه بعضهم بأنه لما كان يرجمهم
 في الدنيا جوزى بالرحمة في
 الآخرة وقد تعقب الحافظ ابن

الصلاة المعهودة وأردعوا فقط وهل صلا فرادى أو جماعة واختلفوا فيمن أمهم سم فقل
 أبو بكر روى باسناد قال الحافظ لا يصح وفيه حرام وهو ضيف جدا قال ابن دحية هو
 باطل يمين اضعف روايته وانقطاعه قال والصحيح ان المسلمين صلاوا عليه ان اراد الا يؤمهم
 أحد وبه جزم الشافعي قال وذلك اعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابي هو وامى
 وثنا فيهم في ان لا يتولى الامامة عليه في الصلاة وحده قال ابن دحية كان المصلون عليه
 ثلاثين ألفا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث وتبعه من قدم النساء على
 الصبيان في الصلاة على جنائزهم وحال دفنهم في القبر لواحد اه

• (ترك الصلاة على الشهيد) •

(عن أنس ان شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم رواه أحمد وأبو داود
 والترمذي وقد اسلفنا هذا المعنى من رواية جابر وقد رويت الصلاة عليهم باسناد لا تثبت)
 أما حديث أنس فانخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذي انه حديث غريب لا يعرفه من
 حديث أنس الا من هذا الوجه وأخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال هر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره واه
 البخارى والترمذي والدارقطني بانه غلط فيه اسامة بن زيد فرواه عن الزهري عن أنس
 ورجحوا رواية الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر وأما حديث
 جابر فقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد وأما الاحاديث الواردة في الصلاة على شهداء
 أحد اتى أشار اليها المصنف وقال انه باسناد لا تثبت فستعرف الكلام عليهم وفي الصلاة
 على الشهداء احاديث منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال فقد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم حزة حين جاء الناس من القتال فقل رجل رايته عند تلك الشجيرات
 فلما رآه ورأى ما مثل به شق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جثا
 بحمزة فوصل عليه الحديث وفي اسناده أبو حمزة الحنفي وهو متروك وعن ثداد بن الهاد
 عند النسائي بلفظ ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى
 به واتبعه وفي الحديث انه استشهد فوصل عليه صلى الله عليه وآله وسلم لحفظ من دعائه
 صلى الله عليه وآله وسلم له اللهم ارحم هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك
 وحمل البيهقي هذا على انه لم يمت في المعركة وعن أنس عند أبي داود في المراسيل والحاكم

بجر رحمة الله وتبعه العيني الكرماني بان ما قاله غير ظاهر وان الظاهر رجوعه للاولاد بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة
 عند الطبراني الا أدخله الله جنة هو واياهم الجنة وحديث أبي ثعلبة الاشجعي أدخله الله الجنة بفضل رحمة اياهما فانه بعد
 قوله من مات له ولد ان قوض بذلك ان الضمير في قوله اياهم الاولاد لا الآباء أي بفضل رحمة الله لا ولد وعنده ابن ماجه من هذا
 الوجه بفضل رحمة الله اياهم وللنسائي من حديث أبي ذر الاغفر الله ما بفضل رحمة وفي مجمع الطبراني من حديث حبيبة
 بنت سهل وأم مبشر ومن لم يكتب عليه اثم فرجته أعظم وشفاعته أبلغ وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شراحيل المقرئ

ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال من توفي له اولاد في سبيل الله دخل به فضل حببتهم الجنة وهذا انما هو في البالغين الذين يقتلون في سبيل الله والعلم عنه دأقه تعالى ورواه حديث الباب الاربعة بصريون وفيه التصديت والغنة والقول وأخرجه النسائي وابن ماجه في الجنائز وكذا النسائي (عن أم عطية الانصارية) نسبية بنت كعب وكانت تغسل الميتات (رضي الله عنهما) قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حين توفيت ابنته زينب زوج أبي العاص بن الربيع والدة امامة كافي مسلم أو أم كلثوم كافي أبي داود ٢٧٦ قال الحافظ عبد العظيم المنذري والصحيح الاول لان أم كلثوم توفيت

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب يدرى تعقب بأن التي توفيت وهو صلى الله عليه وآله وسلم يدر رقية لا أم كلثوم وفي الفتح كلام طويل في ذلك (فقال اعلمنا) وجوب امرأة واحدة عامة لبدنها (ثلاثا) ندبا فالامر للوجوب بالنسبة الى أصل الغسل وللرد بالنسبة الى الايتار كما قرر ابن دقيق العيد وقال المازري قيل الغسل سنة وقيل واجب وسبب الخلاف قوله الا ترى رأيت هل يرجع الى الغسل أو الى الزيادة في العدد وفي هذا الأصل خلاف في الأصول وهو ان الاستثناء أو الشرط المعقب به لاهل يرجع الى الجميع أو الى ما أخرجه الدليل أو الى الاخير لكن قال الابن ان القول بالنسبة لابن أبي زيد والاكثر والقول بالوجوب أي على الكفاية للبعداديين اه (أو نحو) وفي رواية هشام بن حسان عن حفصة اغسلها وتراتلاثا أو نحو (أو أكثر من ذلك) وفي رواية أبوب عن حفصة ثلاثا أو

وقد تقدم انظره وعن عتبة بن عاصم في البخاري وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين صلواته على ميت كما وردع للاحياء والاموات وفي رواية لابن حبان ثم دخل بيته ولم يخرج حتى قبضه الله وعن ابن عباس عند ابن اسحق قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحمزة فسبحى ببرده ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات ثم أتى بالقتلى فموضعون الى حمزة فبصلى عليهم وعليه معهم حتى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة وفي نسخة رجل منهم لان ابن اسحق قال حدثني من لا أتهم عن مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال السهمي ان كان الذي أبهمه ابن اسحق هو الحسن بن عماره فهو ضعيف والافه ومجهول لاجته فيه قال الحافظ الحامل للسهمي على ذلك ما ورنع في قدمه مسلم عن شعبة ان الحسن بن عماره حدثه عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد فسألت الحكم فقال لم يصل عليهم اهلكن حديث ابن عباس روى من طرق أخرى منها ما أخرجه الحاكم وابن ماجه والطبراني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس منله وأنهم منسه ويزيد فيه ضعف يسير وفي الباب أيضا عن أبي مالك الغفاري عند أبي داود في المراسيل من طريقه وهو تابعي اسمه غزوان واقطعه انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد عشرة عشرة في كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة قال الحافظ ورجاله ثقات وقد أعله الشافعي بأنه متدافع لان الشهداء كانوا سبعين فاذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى سبعين صلوات فكيف يكون سبعين قال وان أراد التكبير فيكون ثمانية وعشرين تكبيرة وأجيب بأن المراد صلى على سبعين نفسا وحمزة معهم هم كاهم فكانه صلى عليه سبعين صلاة وعن ابن مسعود عند أحمد بلانظر رنع الانصاري وترك حمزة فصلى عليه ثم سجد برجل من الانصار ووضعوه الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصاري وترك حمزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة وفي الباب أيضا حديث أبي سلام عن رجل من الصحابة عند أبي داود وقد قدم في باب ترك غسل الشهيد هذا اجله ما وقفنا عليه في هذا الباب من الاحاديث المتعارضة وقد اختلف اهل العلم في ذلك قال الترمذي قال بعضهم يصل على الشهيد وهو قول الكوفيين واهق وقال بعضهم لا يصل عليه وهو قول المدنيين والشافعي وأحمد اه وبالأول قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والمزني والحسن

خمساً أو سبعاً قال في الفتح ولم أرفق في من الروايات بعد قوله سبعاً التعمير بما كثر من ذلك الا في رواية لابي داود البصري وأما ما رواه ما أو سبعاً أو ما كثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع وبه قال أحمد وكره الزيادة على السبع وقال الماوردي الزيادة على السبع سرف اه وقال أبو حنيفة لا يزداد على الثلاث (ان رأيت ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب لمؤثثة أي ان أدا كن اجتم امكن الى ذلك بحسب الحاجة الى الانتقاء لا التشبه فان حصل الانتقاء لثلاث لا يشرع ما وثقها والازيدوتر احقر يحصل الانتقاء وهذا بخلاف طهارة الحى فانه لا يزيد على الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهذا

المقصود النظافة وتول الحافظ ابن حجر كالطبي فيما حكاه عن المظهرى في شرح المصابيح واوهنا الترتيب لالتخير تعقبه العيني بانه لم ينقل عن أحد ان أوجب الترتيب والبراءة في قوله (بما وسدر) متعلق بقوله اغسلها ويقوم نحو السدر كالخطمى مقامه بل هو أبلغ في التنظيم نعم السدر أولى لأنه نص عليه ولأنه أمسك للبدن وظاهره تكرير الغسلات به الى أن يحصل الانتفاء فإذا حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدر ويسن ثانية وثالثة كغسل الحى (واجعان في) الغسل (الآخره) كافورا أو شيئا من كافور (أى في غير الحرم للتطيب وتقوية للبدن والشك من الراوى ٢٧٧ أى القليل قبل والاول محمول على الثانى لانه

ذكره في سياق الاثبات فيصدق بكل شئ منه وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجهل الكافور في المنيوط أى بعد انتهاء الغسل والتجفيف (فاذا فرقتن) من غسائها (فاذا فرقتن) أى غسائها (فما فرغت) بصيغة الماضى لجماعة المتكلمين ولا يصلى فرغت بصيغة الماضى للجمع المؤنث (أذناه) أى أعلامه (فاعطانا حقه) بفتح الحاء المهملة وقد تكسروها لفتح هذيل بعد ما قاف أى ازاره والحق في الاصل معقد الاظهر فهى به ما يشهد على الحق وتوسعا (فقال أشعرتم اياه) أى اجعلتم شعرا فوقه الذى يلى جسداه والضمير الاول للعاسلات والثانى للميت والثالث للعقور (تغنى) أم عطية (ازاره) وانما فعل ذلك لئلا لها بركة ثوبه وأخره ولم ينالهن اياه أولا لكون قريب العهد من جسده المكرم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده الى جسدها

البصرى وابن المسيب واليه ذهب العترة واستدلوا بالحديث الذى ذكرناها وأجاب عنها القائلون بانه لا يصلى على الشهد بقاوا ما حديث جابر وفيه متروك كما تقدم وأما حديث شداد بن الهاد فهو مرسل لان شداد تابعى وقد أجيب عنه بما تقدم عن البيهقي وبان المراد بالصلوات الدعاء وأما حديث أنس فقد تقدم ان البخارى والترمذى والدارقطنى قالوا بانه غلط فيه أصامة وقد قال البيهقي عن الدارقطنى ان قوله فيه ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ليست بمندوحة على انه يقال الحديث حجة عليهم لانه لو كانت واجبة لما خص بها واحدا من سبعين وأما حديث عقبة فله بدأ بتقرير الاستدلال به ثم ذكر جوابه وتقرير ما قاله الطحاوى ان معنى صلواته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم لا يخلو من ثلاثة معان اما أن يكون نائضا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم أو يكون من سنتهم ان لا يصلى عليهم الا بعد هذه المدة أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة وأياها كان فقد ثبت بصلواته عليهم الصلاة على الشهداء ثم الكلام بين المختلفين في عدم انما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم وإذا ثبت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى ١٥ وأجيب بان صلواته عليهم تحتمل اورا آخر منها أن تكون من خصائصه ومنها أن تكون بمعنى الدعاء أى واقعة عين لا عموم لها فكيف ينفى الاحتجاج به بالدفع حكم قد ثبت وأيضاً لم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثانى الذى ذكره الطحاوى كذا قال الحافظ وأنت خير بان دعوى الاختصاص خلاف الاصل ودعوى ان الصلاة بمعنى الدعاء يردها قوله في الحديث صلواته على الميت وأيضاً قد تقررت احوال الحقائق الشرعية مقدمة على اللغوية فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لمكان المتعين المصير الى جعل الصلاة على حقيقة الشرعية وهى ذات الازكار والاركان ودعوى انها واقعة عين لا عموم لها يردها ان الاصل فيما ثبت لواحد أو لجماعة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثبوتها لغيره على انه يمكن معارضة هذه الدعوى بمثلها فيقال ترك الصلاة على الشهداء في يوم أحد واقعة عين لا عموم لها فلا يصلح للاستدلال بها على مطلق الترتيب بعد ثبوت مطلق الصلاة على الميت زرع الصلاة منه على خصوص الشهداء في غيرها كما في حديث شداد بن الهاد وأبى سلام وأما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة على قتلى أحد قبل دفنهم فأجاب عن ذلك الشافعى بان الاخبار جرت كأنها عيان من وجوب متواتر

فأصل لا سيما مع قرب هذه بقره الكريم قال فى الفتح وهو أصل فى القبر لبا تار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة فى قوب الرجل ١٥ ورواه هذا الحديث ما بين مدنى وبصرى وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابة والتحديث والعنينة والغول وأخرجه - لم فى الجنائز وكذا أبو داود والترمذى والنسائى (وفى رواية أخرى أنه قال ابدان بما منها) جمع مجنة لا على الله عليه وآله وسلم لم كان يجب التيامن فى شأنه كاه (و) ابدان أيضا (بموضع الوضوء منها) واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت خلافا للحنفية بل قالوا لا يستحب وضوءه أصلا وإذا أقامنا استحبابه فهل يكون وضوءاً

حقيقة بحيث يعاد غسل تلك الاعضاء في الغسل أو جزأ من الغسل بذات به هذه الاعضاء تنشر بها الثاني أظهر من سياق الحديث والبداية بالميامن وبوضوح الوضوء مما زادته حصة في روايته عن أم عطية على أخيه محمد وكذلك المشط والضمير (وكان فيه) أيضا أن أم عطية (قالت ومشطناها) أي سرحناها (ثلاثة قرون) أي ثلاثة ضفائر به إذا دخلت بالمشط وفي رواية فصفرتنا صفتها وقرنها ثلاثة قرون وألقيناها خافها وهذا مذهب الشافعية وأحمد وقال الحنفية يجعل صغيرتان على صدرها (عن عائشة رضي الله عنها ٢٧٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كفن في ثلاثة أثواب بيانية) بتعريف

الياء نسبة إلى ليمن (بعض مصولية) بفتح السين وتشديد المثناة نسبة إلى السحول وهو الفصار لانه يسحها أي يفسلها أو إلى السحول قرية باليمن وقيل بالضم اسم لقرية أيضا (من كرم) أي قطن وصحح الترمذي والحاكم من حديث ابن عباس هرفوعا البسوا ثياب البيض فانها أطيب وأظهر وكفوا فيها موتاكم وفي مسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفننه قال النووي المراد بإحسان الكفن بياضه ونظافته قال البغوي سرتوب القطن أولى وقال الترمذي وثبتت فيه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيضاء ما ورد في كفننه الشريف (ليس فيه) أي في الثلاثة الأثواب (يقصر ولا عمامة) أي ليس موجودا أصلا بل هي الثلاثة فقط قال النووي وهو ما نسره به الشافعي والجمهور وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث وهو أن كل الكفن للذكور ويحتمل أن تكون

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد قال وما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على حزة - بغير تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث أن يستحي على نفسه اهـ وأجيب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تقع لسبب من صلاة وبأنهم مضطربون وبأن الأصل عدم الصلاة ولا يخفى عليك أنهم أرويت من طرق يشهد بعضها ببعض وضيق تلك الحالة لا يمنع من إيقاع الصلاة فانهم الوضائف عن الصلاة لكان ضيقها عن الدفن أولى ودعوى الاضطراب غير قاضحة لأن جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع ودعوى أن الأصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع وأما بعد - دور وده فالأصل الصلاة على مطلق الميت والتخصيص ممنوع وأيضا أحاديث الصلاة قد شدد من بعضها كونها مثبتة والاثبات مقدم على النفي وهذا مرجح معتبر والقدرح في اعتباره في المقام بعد غلبة الصحابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمثله وهو بعد غلبة الصحابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان ثابتا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الأموات فكيف يرجح نأفله وهو أقل عددا من تلك الأثبات الذي هو مظنة القول عنه لكونه واقعا على مقتضى عادته صلى الله عليه وآله وسلم لم من الصلاة على مطلق الميت ومن مرجحات الأثبات الخاصة بهذا المقام أنه لم يروا النبي الأئمة وأنس عند تلك الواقعة من مغار الصبيان وجابر قد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حزة وكذلك أنس كما تقدم فقد وافق غيره في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة ربه بكل البعد أن يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة حزة لمزية القرابة ويدع بقية الشهداء مع هذا فلو لمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم حال الواقعة وتر كما جميع هذه المرجحات لكانت صلواتهم بعد ذلك مقيدة لهم لولب لانهم كالأسنة در النمازات مع اشتغالها على فائدة أخرى وهي أن الصلاة على الشهيد لا ينبغي أن تنزل بها وإن طالب المدة وترأخت إلى غاية بعيدة وأما حديث أبي سلام فلم أقف لمانعين من الصلاة على جواب عليه وهو من أدلة المثبتين لانه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهما شهيدان وصلى عليه نعم لو كان النبي عامغا غير مقيد بوقعة أحد ولم يرد في الأثبات غيره - إذا الحديث لكان مختصا بمن قتل على مثل صفته واعلم أنه قد اختلف في الشهيد الذي وقع

الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون ذلك حجة وهو سيمالك ومثله قوله تعالى الخلاف رفع السموات بغير عمد ترينها يحتمل بالأعمد أصلا أو بعدد غير مرتبة أهم ومذهب الشافعي جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب وقال الحنابلة أنه مكروه ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومدني وفيه التصديق والخبار والعنفنة والتولي وأخرجه أيضا باب الكفن بغير قميص وفي باب الكفن بالعمامة وم - لم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بينما رجل) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله (واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم بعرفة) للحج عنه - هذا المصنفات وليس المراد خصوص الوقوف المقابل للقمود لانه كان راكبا فاقته فنيه اطلاق الوقوف على الركب (اذ وقع عن راحلته) فاقته التي صلت للرجل (فوقصته أو قال فارقصته) شك من الراوى والمعروف عند أهل اللغة بدون الهمزة فالشأنى شاذ أى كسرت عنقه والضمير المرفوع في وقصته للراحلة والمنصوب للرجل (قال ابى صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين) غير الذى عليه فيستدل به على ابدال ثياب المهره قال في الفتح وليس بشئ لانه - يأتى في الحج بالنظر في ثوبيه وللشأنى من طريق بونس ٢٧٩ بن نافع عن عمرو بن دينار في ثوبيه الذين

أحرم فيه - ما وانما لم يرد ما لنا ذكرمة له كما في التمهيد حيث قال زملوههم بدمائهم قال النووي في المجموع لانه لم يكن له مال غيرهما (ولا تخمطوه) بتشديد النون أى لا يجملوا في شئ من غسلاته أو في كفنه حنوطا (ولا تخمروا) أى لا تغطوا (رأسه) بل ابقوا الرأس الحرام من منع شعر رأسه ان كان رجلا ووجهه وكفيه ان كان امرأة ومن منع الخيط وأخذ ظفروه وشعره (فانه يبعث يوم القيامة مليها) أى بصفة الملبين بذلك الذى مات فيه من حج أو عمرة أوهما قائلا ليس الله - لم يبعث قال ابن دقيق العيد فيه دليل على ان الحرم اذا مات يبقى في حقه حكم الاحرام وهو مذهب الشافعى رحمه الله وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة وقالوا يبعث به ما يفضل بالحلال الحديث اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث وليس هذا من اعبادة الاحرام انقطعت عنه قال ابن دقيق

الخلاف في غسله والصلاة عليه هل هو مختص بمن قتل في المعركة أو أعم من ذلك فعنه الشافعى ان المراد بالشهد قبل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حياته مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسلمين كاهل البنى وخرج بجميع ذلك من يسمى شهيدا بسبب غير السبب المذكور ولا خلاف ان من جمع هذه القبول شهيد وروى عن أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ان من جرح في المعركة ان مات قبل الارتثان شهيدا والارتثان ان يحمل ويأكل أو يشرب أو يوصى أو يلقى في المعركة يوم ما وليه تحية أو ذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الارتثان وأما من قتل مدافعاً عن نفس أو مال أو في المعركة ظمنا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية انه شهيد وقال الامام يحيى والشافعى انه وان قتل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يغفلون وذهبت الحنفية والشافعى في قول له ان قيل البغاة شهيد قالوا اذ لم يغفل على أصحابه وهو توقيف (فائدة) لم يرد في شئ من الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على شهيد ابدى ولا انه لم يصل عليهم وكذلك في شهداء سائر المشاهد النبوية الا ما ذكرنا في هذا البحث فليعلم ذلك

• (الصلاة على السقط والطفل) •

(عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الراكب خاف الجنازة والماشى امامها فريأمنها عن يمينها أو عن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه والماشي يمشى خلفها وامامها وعن يمينها ويسارها فريأمنها وفي رواية لراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها والطفل يصل عليه رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه الحاكم وقال على شرط البخارى بالنظر السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وأخرجه بهذا اللفظ الترمذى وصححه ويمكن رواه الطبرانى موقوفا على المغيرة ورجح لدارقطنى في العال الموقوف وفي الباب عن عبيد بن عمير وفي اسناده عمرو بن خالد وهو متروك وعن ابن عباس عنده أيضا من رواية شريك عن أبى اسحق عن عطاء عنه وقواه ابن طاهر في الذخيرة وقد ذكره البخارى من قول الزهرى

العيد وهو مقتضى القياس لا نقطع لعبادة بن نزول محل التكليم وهو الحياة لكن اتبع الشافعى الحديث وهو مقدم على القياس وغاية ما عذر به من الحديث ما قيل ان ابى صلى الله عليه وآله وسلم علم هذا الحكم في هذا الاحرام بعلة لا يعلم وجوده في غيره وهو انه يبعث يوم القيامة مليها وهذا الامر لا يعلم وجوده في غيره هذا المحرم غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحكم انما يعم في غير محل النص بعموم علمته أو غيرها ولا يرى ان هذه العلة انما ثبتت لاجل الاحرام فتعم كل محرم اى وقال بعض المبالكية حديث المحرم - ذا خاص به - وحديثه فلا يتعمد حكمه الى غيره الا بدليل والجواب ما قاله ابن

دقيق العبد وقد مر (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عبد الله بن أبي) مضغرا ابن سلول رأس المنافقين (لما توفي) في
 ذى القعدة سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تبوك وكانت مدة مرضه عشرين ليلة ابتداء من
 ليال بقيت من ثوال (جاء ابنه) عبد الله وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم (الي النبي صلى الله عليه وآله) (وهلم فقال
 يا رسول الله اعطني قبضك اكنفه فيه) الجزم جواب الامر والضمير لعبد الله بن أبي (وصل عليه واستغفر له) وكأنه كان يحمل
 أمر أبيه على ظاهر الاسلام فلا ك ٢٨٠ التمس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر عنده ويصلي عليه لاسيما

وقد ورد ما يدل على انه قبل به من ابيه كما عند عبد الرزاق والطبري وكأنة أراد بذلك رفع العار عن ولده وعشيرته بعد موته فظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاب وقد وقعت اجابته الى سؤاله على سبب ما ظهر من حاله ان كشف الله الغطاء عن ذلك وهذا من أحسن الاجوبة فيما يتعلق بهذه القصة (فاعطاء النبي صلى الله عليه وآله) (وهلم فيه) اكراما للولد أو مكافأة لابيئه لانه لما أسرا العباس بدر ولم يجدوا له قصا يصلح له وكان رجلا طويلا فالجسه فيه فكافاه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كي لا تكون لما ذاق عليه ولم يكافئه عابا اولانه ما مثل شيئا قط فقال لا وان ذلك كان قبل نزول الآية واما قول المهاب رجاء أن يكون معتقدا لبعض ما كان يظهر من الاسلام فينتهه الله بذلك فتمتجه ابن المنبر فقال هذه حق وظاهرة وذلك ان الاسلام لا يتبع

نعلم ما وصله ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة عن ابن ماجه يرفعه بالنظر صلوا على أطقاكم فانهم من أفراطكم واسناده ضعيف قوله الراكب اياه زفاي عني وسياتي الكلام على المشي مع الجنازة قوله والسقط يصلي عليه فيه دليل على مشروعية الصلاة على السقط واليه ذهبت العترة والفقهاء والكل انما اشرع الصلاة عليه اذا كان قد استهل والاستهل الصبح أو العطاس أو حركة يعلم بها حياة الطفل وقد أخرج البزار عن ابن عمر مرفوعا استهل الصبي العطاس قال الخافض واسناده ضعيف ويدل على اعتبار الاستهل حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بالنظر اذا استهل السقط صلى عليه وورث وفي اسناده اعميل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عنه وهو ضعيف قال الترمذي رواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر ورواه النسائي أيضا وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق ابي بصير عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر وصححه الحاكم على شرط الشيخين قال الخافض وهو لان أبا الزبير ليس من شرط البخاري وقد عنع فيه وعلة هذا الخبر ان كان محفوظا عن سفيان قال ورده الحاكم أيضا من طريق المفيرة بن مسلم عن أبي الزبير مرفوعا وقال لا أعلم أحد رفعه عن أبي الزبير غير المفيرة وقد وقفه ابن جريح وغيره وروى أيضا من طريق يتيمة عن الاوزاعي عن أبي الزبير مرفوعا قال الشافعي انما يغسل لاربعة أشهر اذ يكتب في الاربعين الرابعة رزقه وأجله وانه ذلك للحي وقد رجع المصنف رحمه الله تعالى هذا استدلاله فقال قلت وانه يصلي عليه اذا انفخت فيه الروح وهو ان يستكمل أربعة أشهر فاما ان سقط له ونم افلا لانه ليس بعيت اذ لم ينفخ فيه روح وأصل ذلك حديث ابن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق ان خلق آدم كرم بجمع في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقته مثل لث ثم يكون مهفة مثل ذلك ثم يبعث الله اليه ما سكا بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وفي أواسيد ثم ينفخ فيه الروح متفق عليه ومحل الخلاف فيمن سقط به بأربعة أشهر ولم يستهل وظاهر حديث الاستهل انه لا يصلي عليه وهو الحق لان الاستهل يدل على وجود الحياة قبل خروج السقط كما يدل على وجودها بعده فاعتبار الاستهل من الشارع دليل على ابر الحياة بعد الخروج من البطن معتبرة في مشروعية الصلاة على الطفل وانه

والعقيدة شيئا واحدا لان بعض معلوماتها شرط في البعض والاخلاق ببعضها الاخلال ببعضها ثم اوقد أنكر لا الله تعالى على من آمن ببعض وكفر باليهض كما أنكر على من كفر بالكل انتهم (فقل) صلى الله عليه وآله وسلم (آذني) بالمد وكسر الذال المجهمة أي اعاني (أصلي عليه) بعدم الجزم على الاستئناف وبه جواب اللام (فأذنه) اعلمه (فلما اراد ان يصلي عليه جذبته) (رضي الله عنه) بثوبه (فقال ليس الله ثم اذني) أي عن الصلاة (على المنافقين) ونهم ذات عمر من قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين لانهم لم يتقدموا عن الصلاة على المنافقين بدليل أنه قال

في آخر هذا الحديث فنزلت ولا تصل على ائمتهم مات ابداء في تفسير سورة برات من وجه آخر من تفسيره ان الله بن عمر قال صلى عليه وقد علم ان تستغفروا لهم (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (انما بين خيرتين) أي انما خير بين الامرين الاستغفار وعدمه (فقال الله تعالى استغفروا لهم ولا تستغفروا لهم) قال البيضاوي يريد التساوي بين الامرين في عدم الافادة لهم كائن صلى عليه بقوله (ان تستغفروا لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيدن على السبعين ففهم من السبعين العدد المخصوص لانه الاصل (فصلى عليه) أي على عبد الله بن ابي (فنزلت) ٢٨١ آية (ولا تصل على ائمتهم مات ابداء) لان الصلاة دعاء للميت واستغفاره

وهو ممنوع في حق الكافر وانما لم ينه عن التكبير في قبضه ونهي عن الصلاة عليه لان الضمة بالقميص كان محلا بالكفر ولانه كان مكافاة لا لباضه العباس قبضه كما مر وزاد أبو ذر في روايته ولا تقم على قبره أن لا تقف عليه للدفن أو الزيارة واستشكل تخييره بين الاستغفار له - مع قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية فان هذه الآية نزلت بعد موت أبي طالب حين قال والله لا استغفرن لك ما لم أنه عنك وهو متقدم على الآية التي فهم منها التخصيص وأجيب بان المنع عنه في هذه الآية استغفار من رجوع الاجابة - في لا يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في أبي طالب بخلاف استغفاره للمنافقين فانه استغفار لسان قصده به تطيب قلوبهم انتهى وفي الحديث أنه يحرم الصلاة على الكافر الذي وغیره نعم يجب

لا يكتفى بمجرد العلم بحياته في البطن فقط

• (ترك الامام الصلاة على الغال وقاتل نفسه) •

(عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا من المسلمين توفي بخير وانه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه اقدم لذلك فلما رأى الذي بهم قال ان صاحبكم غ في سبيل الله فقتلتمناه فوجدنا فيه خرز من خرز اليم ودماء داوى درهمين رواء الخمسة الا اترمذي وعن جابر بن سمرة ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواء الجماعة الا البخاري) الحديث الاول سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده رجال الصحيح قوله فقال صلوا على صاحبكم فيه جواز الصلاة على العصاة وأما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة عليه فاعله للزجر عن الغلول كما امتنع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه قوله فقتلنا متاعه الخ فيه مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا خبره بذلك وانكشف الامر كما قال قوله ما يساوى درهمين فيه دليل على تحريم الغلول وان كان شيا حقيقا وقد ورد في الوعيد عليه أحاديث كثيرة ليس هذا محل بسطها لقوله بمشاقص جمع مشقة من كعب نصل عريض أو سم فيه ذلك والصل الطويل أو سم فيه ذلك يرمى به الوحش كذا في القاموس قوله فلم يصل عليه فيه دليل لمن قال انه لا يصل على الناسق وهم العترة وعمر ابن عبد العزيز والأوزاعي فقالوا لا يصل على الناسق نصربحنا وأبو داود وافقه أبو حنيفة وأصحابه في الباغي والمহারب ووافقه - الشافعي في قوله في قاطع الطريق وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهور العلماء الى انه يصل على الفاسق وأجابوا عن حديث جابر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يغسل عليه بثقة زجر الناس وصلت عليه الصحابة ويؤيد ذلك ما عند الناس في القتل اما أنا فلا أصلي عليه رأيت أيضا مجرأ الترك لو فرض انه لم يصل عليه هو ولا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة ويدل على الصلاة على الفاسق حديث صلوا على من قال لا اله الا الله وقد تقدم الكلام عليه في باب ما جاء في امارة الفاسق من أبواب الجماعة

• (الصلاة على من قتل في حد) •

٣٦ نيل ث دفن الذي وتكفينه وفاء بمنه كما يجب اطعامه وكبونه حيا في معناه المعاهد والمؤمن بخلاف المحرقي والمرقد والزندق فلا يجب تكفينهم ولا دفنهم بل يجوز افراء الكلا عليهم اذ لا حرمة لهم وقد ثبت أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم ياله ا قتلى بدر في قلبه بريقهم ولا يجب غسل الكافر لانه ليس من أهل التطهير ولكنه يجوز وتره الكافر أحق به وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس والتفسير ومسلم في التوبة وانترمذي في التفسير وكذا الشافعي فيه وفي الجنائز وابن ماجه فيه (عن جابر رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله (وسلم عبد الله بن أبي بهمة تاذن) أي دلي في حفرته وكان أهله خشوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة في حضرة فيبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته فأمرهم بالخراجه (فأخرجهم) منها (فنهث فيه) أي في جملته (من ريقه وألبسه قميصه) الخوازا الوعدة في تمكينه في قميصه كما في حديث ابن عمر أن استشكل هذا مع قول ابنه أعطى قميصا كنهه فيه فأعطاه قميصه وأجيب بأن معنى قوله فأعطاه أي أنعم له بذلك فأطلق على أمة اسم العطية مجازا للحق وقوة ما قبل ٢٨٢ أعطاه أحده قميصه أولا ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده

وفي الأكل كليل للعلماء ما يؤيد ذلك واستنبط منه الاستنباط جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بهم وإن كان السائل غنيا (عن خباب) بتثديد الباء ابن الأثر (رضي الله عنه قال) هاجر نافع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه نافعس وجهه الله) أي ذاته لا الدنيا والمراد بالمعية الاشتراك في حكم الهجرة إذ لم يكن معه صلى الله عليه وآله وسلم إلا أبو بكر وعامر ابن فهيرة (فوقع أجرا على الله) وفي رواية وجب أي وجوبا شرعيا أي بما وجب بوجهه الصديق لا عقليا إذ لا يجب على الله شيء (فنا من مات لم يأكل من أجره) من الغنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتح (شيئا) بل قصر نفسه عن شهواتها لينالها موفرة في الآخرة (منهم مصعب بن عمير) بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الداد بن قصي يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصي (ومنا من أئمت) أي أركت ونضجت

عن جابر أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فاعترف بالزنا فاعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات وسأل أبدا جنتون قال لا قال أحضت قال نعم فامر به فرحمه صلى الله عليه وآله وسلم فلما أذاقته الحجة رفة فراقه فخرج حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم خير أو صلى عليه رواء البخاري في صحيحه ورواه أحمد وأبو داود والشافعي والترمذي وصححه وقالوا لا يصل عليه ورواية الأئمة أولى وقد صح عنه عليه السلام أنه صلى على الغامدية وقال الإمام أحمد ما يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ترك الصلاة على أحد إلا على الغال وقائل نفسه) حديث جابر أخرجه البخاري بالانظ الذي ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة عنه وقال لم يقل بونس وابن جرير عن الزهري وصلى عليه وعمل بعضهم هذه الزيادة أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أصح من محمود بن غيلان قال وتابع محمد بن يحيى نوح بن حبيب وقال غيره كذا روى عن عبد الرزاق والحسن بن علي ومحمد بن المتوكل ولم يذكر الزيادة وقال ما أرى مسلم ترك حديث محمود بن غيلان إلا لخالفته هؤلاء وقد خالف محمود أيضا أصح بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وجديد بن زنجويه وأحمد بن منصور الرمادي وأصح بن إبراهيم الديري هؤلاء ثمانية من أصحاب عبد الرزاق خالفوا محمودا وهم هؤلاء الحفاظ أصح بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن زنجويه وقد أخرجه في صحيحه عن أصح بن عبد الرزاق ولم يذكره كذا نقله غيره قال نحو رواية عقيل وحديث عقيل الذي أشار إليه ليس فيه ذكر الصلاة وقال البيهقي ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق إلا أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم وهو خطأ لأجمع أصحاب عبد الرزاق على خلافه ثم أجمع أصحاب الزهري على خلافه انتهى وعلى هذا تكون زيادة قوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه شاذة ولكنه قد تقرر في الأصول أن زيادة الثقة إذا وقعت غير منافية كانت مقبولة وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة المذكورين لأصل الحديث وأما باعتبار ما وقع عند أحمد والشافعي من أنه لم يصل عليه فرواية الثلاثة أرجح من جهات الأولى كونها في الصحيح الثانية كونها مثبتة الثالثة كونها متقدمة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والذائي وابن ماجه من

(له ثمة فهو جديهم) أي يجنبوا وعبر بالمصارع ليفيد استقرار الحال الماضية والآتية استحضار له حديث في من هذا السامع (قدس) أي مصعب (يوم أحد) قتله عبد الله بن قينة والجليلة منافية (فلم نجد له ما نكنه) زاد أبو ذربه (الابرة) إذا غطينا به رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا بهما (رجليه خرج رأسه) لقصرها (فأمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (رسلنا أن نغطي رأسه) بطرف البردة (وان فجل على رجليه من الأذخر) ثبت جازي طبيب الرانحة وفي الحديث من الفوائد أن الواجب من الكفن ما يستبرأ به من الجوع واحتمال أنه لم يكن له غير الثمة مدفوع بأنه بعد عن خرج القتال وبأنه لو سلم

ذلك لوجب ثبوتها من بيت المال ثم من المسلمين انتهى وقد يثقال امرهم بقتله بالاذن وهو سائر ويجاب بان التكاليف فيه لا يكتفى الا عند تعذر التكفين بالثوب لما فيه من الاضرار بالبيت على انه ورد في أن تطرف الحديث انه قتل يوم أحد ولم يخلط الاثمة وبالجملة. لا فقد وقع الاتفاق على أن الواجب في السكن ثوب واحد يترجى جميع البدن وان ذلك مقدم على ما يخرج من التركة من دين وغيره فان أبلات الضرورة الى أن يكفن في ثوب لا يترجى جميع بدنه فللضرورة حكمها كما وقع في الصحابين وغيرهما ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك الاثمة اذا غابوا به اراه ٢٨٣ بدنه وبلا. واذا غطاوا به ارجاءه بداراه

فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسلوا بها رأسه ويجعلوا على رجليه شيئا من الاذن واذا كان للبيت تركه كان على المتولي التكفينه أن يحسن مكفنه كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال اذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفته أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي قتادة وقال الترمذي اسناده حسن وأيضاً رجال اسناده ثقات وهو أيضاً في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته وفي الحديث بيان فضيلة مصعب ابن عمير وأنه من لم ينقص له من ثوب الاخرة نى (عن سهل) ابن مسعود الساعدي (رضي الله عنه) قال جاءني امرأة) قال في الفتح لم أقف على اسمها (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببردة منسوجة فيها حاشيتها) قال الداودي يه في انها لم تقطع من ثوب فيه ~~ون~~ بلا حاشية وقال غيره انها جديدة

حدث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت انهما قد زنتا وهي حبيلى فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولها ما قتال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسن اليها فاذا وضعت فحيتيها فملا وضعت جانيهما فامر بهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكت عليهما ثيابهما ثم أمر بهما فخرجت ثم أمرهم فملا عليهما الحديث وبعاً أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة ان امرأة من غامد أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرتهم وحديث عمران وقال فامر بهما فملا عليهما الحديث وبعاً أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجه امرأة وفيه فلما طمئت أخرجهما فملا عليهما وفي اسناده مجهول ومن المرجحات أيضاً الاجماع على الصلاة على المرجوم قال النووي قال القاضى مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحمد ومروجوم وقاتل نفسه وولد الزنا اهـ ويتعقب بان الزهري يقول لا يصلى على المرجوم وقتادة يقول لا يصلى على ولد الزنا وأما قاتل نفسه فقد تقدم الخلاف فيه ومن جملة المرجحات ما ~~كاه المصنف~~ عن أحمد أنه قال ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الا الغال وقاتل نفسه وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة الاسلمى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه فنى اسناده مجاهيل وبقية الكلام على حديث ماعز والغامدية بانى ان شاء الله في الحدود وهذا المقدار هو الذى تدعو اليه الحاجة فى المقام

(الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر)

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على أميمة النجاشي فكبر عليه اربعاً وفى لفظ قال توفى اليوم رجل صالح من الحبش فملاوا مصلاه عليه وصفاً ما خذنه فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ونحن صفوف متفق عليه ما وعى أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي فى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم الى المصلى فصلى بهم وكبر عليه أربع تكبيرات رواه الجماعة وفى لفظ نعى النجاشي لا مصابه ثم قال استغفروا له ثم خرج بأصحابه الى المصلى ثم قام فملا بهم كما يصلى على الجنازة رواه أحمد وعنه عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ارأى اناكم لنجاشي

لم يقطع بها ولم تلبس بعد وقال القزاز حاشيتها الثوب فاحتماه المتان فى طرفهما الهذب قال سهل (أندرون ما البردة قالوا الشعلة قال) سهل (نعم) هى وفى نفسه يراها بما تجوز لان البردة كساء والشعلة ما يشتمل به فهى أهم لكن لما كان أكثر اشتمالهم بها اطلقوا عليها اسمها (قالت) أى المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نسجتها) أى البردة (ببدي) حقيقة أو مجازاً (بجنت لا كسوكها) فاحذوها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (واله وسلم) حال كونه (محتاجاً اليها) وعرف ذلك بقريضة حال أو تقدم قول صحيح (تخرج اليها وانما ازاره) وعند ابن ماجه نخرج اليها فيها وعند الطبراني فأتى بهم انهم خرج (لحسها) أى نسجها الى

الحسن والبصري في القبايق بحسب أبي الجهم من غير ثبوت (فلان) هو عبد الرحمن بن عوف كافي الطبراني في كتابه المذهب الطبري في الاسكان له لكن قال صاحب الفتح انه لم يره في المعجم الكبير لافي من مذهب سهل ولا عبد الرحمن أو هو سعد بن أبي وقاص أو هو اعرابي كافي الطبراني من طريق زعمه بن صالح عن أبي حازم لكن زعمه فيه ضعف أو يقال تعددت النسخة على ما فيه من بعد والله أعلم (هناك اكنه ما أحسنها) بالنصب على التعجب (قال القوم ما أحسن) نفي للاحسان (بسم الله الذي صلى الله عليه وآله وسلم محتاجا اليها ثم سألت) ايها ٢٨٤ (ومات انه لا يرد) سائل بل يعطيه ما يطلبه وفي رواية لا يستل شيئا فيمنعه

(قال اني والله ما آتته) صلى الله عليه وآله وسلم (لا لبها) أي لا جعل أن البها (فما آتته) ايها (لأنه يكون كفى) وفي طريق هشام بن سعد قال سهل فقلت لرسول لم سألته وقد رأيت حاجته اليها فقال رأيت ما رأيتم ولكني أردت أن أخبأها - قى كفن فيها أخرجه الطبراني وفي رواية أبي غسان فقال رجوت بركتها حين أبى الله الذي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه التبرك بالآثار الصالحين قال ابن بطال وفيه جواز اعداد الشيء قبل وقت الحاجة اليه قال وقد حفر جماعة من الصحابة وورعهم قبل الموت وتعمقه ابن المنبر بان ذلك لم يقع من أحد من الصحابة قال فلو كان مستحبا لكثرتهم قال سهل فكانت كفته) وقال الشافعية لا يندب أن يمد لنفسه كفنا لا بحاسب على اقتضائه أي على اكتسابه لان ذلك ليس مختصا بالكفن بل سائر أموره كذلك ولان تكفينه من ماله واجب وهو بحاسب عليه بكل حال الا

قدمت فتدوم ووافوا عليه قال فقمة نافعة فمنا عليه كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلى على الميت رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) قوله على أحصمة قال في الفتح وقع في جميع الروايات التي اتصلت بها من طريق البصري أحصمة بمهملتين بوزن أفعله مفتوح العين ووقع في مصنف ابن أبي شيبة صحمة بفتح الصاد وكون الحاء وحكى الامام علي ان في رواية عبد الصمد أحصمة بخاء معجمة وثابت الالف قال وهو غلط وحكى الكرماني ان في بعض النسخ صحبة بالوحدة بدل الميم انتهى وهو اسم النجاشي قال ابن قتيبة وغيره وممناء بالعربية عطية والنجاشي بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الالف شين معجمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصفاني لقب لمن ملك الحبشة وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه قال المطرزي وابن خالويه وآخرون ان كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ومن ملك الحبشة النجاشي ومن ملك الروم قيسر ومن ملك الفرس كسرى ومن ملك الترك خاقان ومن ملك القبط فرعون ومن ملك مصر العزيز ومن ملك اليمن تبع ومن ملك حيرة القيل بفتح القاف أقل درجة من الملك قوله فكبر عليه أربع مائة دليل على أن المشرع في تكبير الجنازة أربع وسبعمائة الكلام في ذلك قوله وخرجهم الى المصلى فمكث به من قال بكراة صلاة الجنازة في المصلى وسبعمائة البحث في ذلك وقد استدلل به هذه القصة القائلون بشرعية الصلاة على الغائب عن البلاد قال في الفتح وبذلك قال الشافعي وأحمد وجهه ورأى السلف حتى قال ابن حزم لم يأت عن أحد من الصحابة منعه قال الشافعي الصلاة على الميت دعاء له فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر وذهبت الحنفية والمالكية وحكا في البصر عن التمرة أنها لا تشرع الصلاة على الغائب مطلقا قال الحافظ وعن بعض أهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه أو ما قرب منه لا اذا طالت المدّة حكا ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة قال الهب الطبري لم أر ذلك لغيره واعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن هذه القصة بأعذار منها انه كان بارض لم يصل عليه بم بأحد ومن ثم قال الخطابي لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بارض ليس فيها من يصل عليه واستحسنه الروائي وترجم بذلك أبو داود في السنن فقال باب الصلاة على المسلم عليه أهل الشرك في بلاد آخر قال الحافظ وهذا محتمل الا اني لم ألق في شيء من الاخبار انه لم يصل عليه في بلاد أحد

أن يكون من جهة حل وأثر ذي صلاح فخر أحد دعا كما هنا لكن لا يجب تكفينه فيه في قضاء انتهى كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل لا وارث أبدا له لانه ينتقل لا وارث ولا يجب عليه ذلك ولو أعده قبرا يدفن فيه فينبغي أن لا يكره لانه لا اعتبار بغيره قال في الفتح ورأى الحديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسعفه جوده وقبوله الهدية واستبسط منه المذهب جواز تركه مكانا فانه يبره على هديته وليس ذلك بظاهر منه فان المكافاة كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة فلا يلزم من السكوت هنا أنه لا يكون فيها بل ليس في سياق الحديث المبرم

بكون ذلك كان هدية فيحصل أن تكون عرضة عليه يشتر بها منها قال وفيه جواز الاعتناء على الفرائض ولو فُجرت لقولهم
 فآخذها محتاجا اليها فيه نظر لا احتمال أن يكون سبق أهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم وقال فيه الترخيب في المصنوع بالنسبة
 الى صانعه اذا كان ماهرا ويحتمل أن تكون أرادت بنسبتها اليها ازالة ما يختص من التدليس وفيه جواز استحسان ما يراه
 الانسان على غيره من الالباس ونحوها اما ليعرفه قدرها واما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك وفيه مشروعية
 الانكار عند مخالفة الادب ظاهر وان لم يبلغ المنكر درجة التحريم انتهى ٢٨٥ ورواة هذا الحديث الاربعة مديونون

الاعبد الله بن مسلمة سكن
 البصرة وفيه الحديث والعنونة
 والقول وآخرجه ابن ماجه في
 الالباس (عن أم عطية) انها
 نسيبة (رضي الله عنها) قالت
 نهينا) وفي رواية ابن شاهين باسناد
 صحيح انها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (عن اتباع
 الجنائز) نهى تنزيه لا تحريم بدليل
 قولها (ولم يهزم علينا) مبنيا
 للمفعول أي نهينا غير متهم ولم
 يؤكدها في المنع كما أكد علينا
 في غيره من المنهيات فكانها قالت
 كرهنا تباع الجنائز من غير تحريم
 وهذا قول الجمهور وروى خص فيه
 مالك وهو قول أهل المدينة وكرهه
 للشابة وقال أبو حنيفة لا ينبغي
 واستدل الجواز بما رواه ابن
 أبي شيبة عن ابن عمر رضي الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كان في جنازة فرأى
 امرأة فصاح بها فقال دعها
 يا عمر الحديث وأخرجه ابن ماجه
 من هذا الوجه ومن طريق أخرى
 برجال ثقات وأما ما رواه ابن
 ماجه أيضا وغيره مما يدل على

انتهى وعن اختاره هذا التفصيل شيخ الاسلام ابن تيمية حفيد المصنف والمحقق المقبلي
 واستدل له بما أخرجه الطيالسي وأحمد وابن ماجه وابن قانع والطبراني والضياء
 المقدسي وعن أبي الطوفيل عن حذيفة بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 ان أياكم مات بغير أرضكم فقوموا فلهوا عليه ومن الأعداء قولهم انه كشف له صلى
 الله عليه وآله وسلم حق رأه فيكون حكمه حكم الحاضر بين يدي الامام الذي لا يراه
 المؤمنون ولا خلاف في جواز الصلاة على من كان كذلك قال ابن دقيق العيد هذا يحتاج
 الى نقل ولا يثبت بالاحتمال وتعمقه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من
 جهة المانع قال الحافظ وكان مستندا القائل بذلك ما ذكره الواحدى في أسباب النزول
 بغير اسناد عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سرير النجاشي حتى
 رآه صلى الله عليه وآله وسلم ولابن حبان من حديث عمران بن حصين فقاموا وصفا وخلفه وهم
 لا يظنون الا أن جنازته يزيد ولابي عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى فاصلنا خلفه
 ونحن لا نرى الا أن الجنازة قد اماننا ومن الاعاء اذ اراد ذلك خاص بالنجاشي لانه لم يثبت
 انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وتعمق بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على معاوية بن معاوية اليماني وهو مات بالمدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذ ذلك بقوله ذلك في الاستيعاب وروى أيضا عن أبي أمامة الباهلي مثل هذه القصة
 في حق معاوية بن مقرن وأخرج مثلها أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني
 ثم قال بعد ذلك أسانيد هذه الاحاديث ليست بالقوية ولو أنما في الاحكام لم يكن شيء منها
 حجة وقال الحافظ في الفتح متعة باليمن قال انه لم يصل على غير النجاشي قال وكأنه لم يثبت
 عنده قصة معاوية بن معاوية اليماني وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ان خبره قوى بالنظر
 الى مجموع طرقه انتهى وقال الذهبي لا نعلم في الصحابة معاوية بن معاوية وكذلك في الحكم
 فيه البخاري وقال ابن القيم لا يصح حديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم على معاوية بن
 معاوية لان في اسناده العلامة بن يزيد قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النووي
 مجيبا على من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي انه لو فتح باب هذا المخصوص لانسد كثير من
 ظواهر الشرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي الى نقله وقال ابن العربي
 قال المالكية ليس ذلك الا لعمد قلنا وما عمل به محمد بن عبد الله بن أبي عمير لان الاصل عدم

التحريم فضعف ولو صح حمل على ما يتضح حراما قال المهلب فيه اي في حديث الباب دلالة على ان انتهى من الشارع على
 درجات وروى الطبري عن أم عطية قالت لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث
 النائم فقال اني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليكن يعني لا يابعن على أن لا تسرقن وفي آخره وأمرنا أن نخرج
 في العمد العواتق ونمنا أن نخرج في جنازة قال في الفتح وهذا يدل على أن رواية أم عطية الاولى من مرسل الصحابة
 (عن أم حبيبة) رواية المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضي عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم يقول لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون من خطاب التهميم لأن المؤمن هو الذي يتقنع بغطاب الشارع وينقاد له فهذا الوصف لنا كيد التحريم لما يقتضيه سياقه ومفهوماً أن خلافه منافي للإيمان أن (تحدد) بضم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أي ثلاث ليال كما جاء مصرحاً به في رواية والوصف بالإيمان فيه إشعار بالتعليل فإن من آمن بالله ولقائه لا يجترئ على مثله من العظام قال ابن بطال الأحاديث المتنازع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب ٢٨٦ وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع وأباح الشارع للمرأة أن تحدد

على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب عليها من لوعة الحزن ويهجم من أليم الوجد من غير وجوب لاتفاقهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال (إلا على زوج) فإنها تحدد عليه وجوباً بالاجماع على إرادته (أربعة أشهر وعشراً) من الأيام لميلها سواء في ذلك الصغيرة والكبيرة والمدخول بهما وذات الأقراء وغيرهما وكذا الذميمة وتقييد المرأة في الحديث بالإيمان بالله واليوم الآخر جري على الغالب فإن الذميمة كذلك ومثلها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة وهذا مذهب الشافعية والجمهور وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأبو ثوري بعض المالكية لا يجب على الزوجة الكتابة بل يختص بالمسئلة لقوله تؤمن إلى آخره وقد خالف أبو حنيفة فأعده في إنكاره المفاهيم وكذا التقييد بأربعة أشهر وعشراً خرج على غالب المعتمدات والأفاطامل بالوضع وعليها الأحاديث سواء قصرت المدة أو طالت وهذا الحديث هو العمدة في وجوب الأحاديث على الزوج الميت ولا خلاف

الخموص قالوا طويت له الأرض واحضرت الجنائز بين يديه فلما ان ربا عليه لقادر وإن نبينا لأهل ذلك ولكن لا تقولوا إلا ما روينا ولا تحتروا أحدينا من عند أنفسكم ولا تحددوا إلا بالتأنيبات ودعوا الضعاف فإنه سيدبيل أطلاق إلى ما ليس له تلاف وقال الكرماني قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ولئن سلمنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحاصل أنه لم يأت المانعون من الصلاة على الغائب بشئ يعتد به سوى الاعتذار بأن ذلك مختم من كان في أرض لا يصل عليه فيها وهو أيضاً جود على قصة النجاشي يدفعه الأثر والنظر (وعن ابن عباس قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبر رطب فعلى عليه وصفاً خلفه وكبر أربعاً) وعن أبي هريرة أن امرأة سوداء كانت تقوم المسجد أو شاباً فدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأن عنها أوعنه فقالت إمامات قال أفلا آذنتوني قال فكانت صغروا أمرها وأمره فقال دلوني على قبره فدلوه فصلى عليها ثم قال إن هذه القبر ومملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاحي عليهم متفق عليهم ما رواه البخاري أن هذه القبور مملوءة ظلمة إلى آخر الخبر (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهره وعنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث رواه الدارقطني (وعن سعيد بن المسيب أن ثمة بعد ما أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فلما قدم صلى عليه وأقروا قد مضى ثلاث شهر روى الترمذي) حديث ابن عباس الآخر أخرجه الدارقطني الرواية الأولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس وآخرجه أيضاً البيهقي وأخرج الثانية من طريق سفيان عن الشيباني به ووقع في الأوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن اسمعيل بن زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بلبنتين وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي قال الحافظ واسناده مرسل صحيح وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وفي أسناده سويد بن سعيد وفي الباب عن أبي هريرة عن الشيباني بنحو حديث الباب وعن أنس عند البرار بن محرز وعن أبي أمامة بن سهل عند مالك في الموطأ لم يرو أيضاً وعن زيد بن ثابت عند أحمد

قصرت المدة أو طالت وهذا الحديث هو العمدة في وجوب الأحاديث على الزوج الميت ولا خلاف فيه في الجملة وإن اختلفت في بعض فروعه والاجماع على الوجوب يكتفي به ورواه الثلاثة الأول مكين والرابع مدني وفيه التحديث والاختبار والنعنة والقول (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمرأة تبكي عند قبر) قال في الفتح لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر وفي رواية لمسلم ما يشبهه بأنه وكذا حاولت تبكي على صاحبها ومرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولقطة في أصيب بولدها في كتاب الأحكام من طريق آخر عن شعبة وعن

ثابت ان انسا قال لامرأة من اهل تعرفين فلانة قالت نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بها فذكر الحديث (فقال) لها يا امة الله هكذا في مستخرج ابن نهيم (انني الله) تعالى قال القرطبي انه كان في بكاءم اذ رزأ من نوح او غيره واهذا امرها بالتقوى قالت يؤيده ان في مرسل يحيى بن ابي كثير المذكور فسمع منها ما يكره فوقف عليها وقال الطبري قوله انني الله توطئة لقوله (واصبري) كانه قيل لها خافي غضب الله ان لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب (قالت اليك عني) هي من اسماء الافعال اي نخ وابد (فانك لم تصب بمصيتي) ومن وجه آخر عن شعبة بن علف ٢٨٧ فانك خلوت من مصيتي كذا عند البخاري

في الاحكام ولا يبي بعلي من حديث ابي هريرة انها قالت يا عبد الله اني انا الخزني الشكلى رلو كنت مصابا عذرتني خاطبتك بذلك (و) الخصال انها (لم تعرفه) اذ لو عرفته لم تخاطب به بذلك الخطاب (فقبل لها) وفي رواية عند البخاري في الاحكام فريمها رجل فقال لها انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما عرفته وفي رواية ابي يعلى من حديث ابي هريرة قال فهل تعرفينه قالت لا ولا طبراني في الاوسط من طريق عطية عن انس ان الذي سألها هو الفضل بن العباس (انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وزاد مسلم في روايته فاخذها مثل الموت اي من شدة الكرب الذي اصابها لما عرفت انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخلا منه ومهابة وانما انتبه عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه من تواضعه لم يكن يستتبع الناس وراه اذا مشى كعادة الملوك والكبراء مع ما كانت

والناس في نحوه أيضا عن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي اسناده ابن ابي عمير وعن عتبة بن عامر عند البخاري وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط وعن ابن عمر عنده أيضا عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي وعن أبي قتادة عند البيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر ابراهيم وفي رواية بعد شهر قال حبيب الكرماني وفي الباب أيضا عن عامر بن ربيعة وعبد الله بن ربيعة بن الحبيب قوله الى قبر رطب أي لم ييسر نزاهة اقرب وقت الدفن فيه قوله وكبر ابراهيم ان المشروع في تكبير صلاة الجنازة أربع وسباني قوله ان امرأة سوداء سمهاها اليه في أم يحسن وذكر ابن منبته في الصحابة خرفاء اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد فيمكن أن يكون اسمها خرفاء وكذا في أم يحسن قوله أو شابا هكذا وقع التثنية في الفاظ الحديث وفي حديث أبي هريرة الجزم بأن صاحبه القصة امرأة وجزم بذلك ابن خزيمة في روايته حديث أبي هريرة قوله كانت تقم ضم القاف أي تجمع القمامة وهي الكتاة قوله ثم قال ان هذه القبور معلومة ظلة الخ احتج بهم هذه الرواية من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبور هو الغني ومالك وأبو حنيفة ولها دوية قالوا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم وان الله ينورها باصلا في عليهم يدل على أن ذلك من خصائصه وتعقب ذلك ابن حبان فقال في تركه انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره، وانه ليس من خصائصه وتعقب هذا التعقب بأن الذي يقع بالتعبية لا ينتمض دليل الاصلالة ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انهم ادر جسة في هذا الاسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب جاد بن زيد قال الحافظ وقد اوضحت ذلك بدلالة في كتابه ان المدرج قال البيهقي يغلب على الظن ان هذه الزيادة من مراسيل كما قال أحد انتهى وقد عرفت غير مرة أن الاختصاص لا يثبت الابدال ويجوز كون الله ينور القبور بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على أهلها لا ينفي مشروعية الصلاة على الغير لغيره لاسيما به وقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالادلة واجماع الامة باق وجعل الدفن مسقطا لهذا الفرض محتاج الى دليل وقد قال بمشروعية الصلاة على القبر الجمهور كما قال ابن المنذوبة قال الناصر من أهل البيت وقد استدلل بحديث الباب على رد قول من

فيه من شاغل الوجد والبكا (قالت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فلم تجده عنده بوابين) قال في الفتح في رواية في الاحكام بوابين الا فراد قال الطبري فائدة هذه الجملة انه لما قيل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشفرت خوفا وهيبته في نفسها فتصورت انه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول اليه فوجدت الامر بخلاف ما تصورته (فقالت) معتبرة مما سبق منها حيث قالت اليك عني (لم أعرفك) فاعذرتني من تلك الردة وخشوتني (فقال) اي صلى الله عليه وآله وسلم (انما الصبر) اليكامل (هذه الصفة الاولى) الواردة على القلب في رواية الاحكام عن عبد الله بن مسعود في قوله صلى الله عليه وآله وسلم قال الطبري

هذا على ما يوجب الحكم كونه قال إمامنا في الاعتقاد أن لا غضب الله وانظر إلى تفويتك من نفسك
الجزيل من الثواب بالجزع وعدم الصبر أول حياة المصيبة فافتقر لها صلى الله عليه وآله وسلم تلك الجفوة لصدورها منها
في حال مصيبتها وعدم معرفتها وبينها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال فهو الذي يقرب إليه الثواب بخلاف
مما بعد ذلك فإنه على طول أيام يسلكها يقع الكثير من أهل المصائب بخلاف أول وقوع المصيبة فإنه يصدد القلب بغتة وقد قيل
إن المرء لا يوجب على المصيبة لأنها ليست من صنع الله وإنما يوجب على من نيتته وجعل صبره قال ابن بطال أراد

أن لا يجتمع عليه مصيبة الهلاك
وقد لا يبر وفي مرسل يحيى
ابن أبي كثير فقال أذهب
إني فأنما الصبر عند الصدمة
الأولى وزاد عبد الرزاق فيه من
مرسل الحسن والعبرة لا يملكها
ابن آدم في رواية أبي هريرة
فقلت أنا صبر أنا صبر ومطابقة
الحديث للترجمة تؤخذ من
حديث أبيه صلى الله عليه وآله وسلم
لم ينه المرء أن المذكورة عن زيارة قبر
ميتها وإنما أمرها بالصبر والتقوى
لما رأى من جزعها فدل على
الجواز واستدل به على زيادة
القبور وسواء كان لزاما رجلا
أو أمرا أو سواه كان المذمور مسلما
أو كافرا لعدم الاستئصال في ذلك
قال النووي وبالجملة وأز قطع
الجمهور وقال صاحب الحاشية
أي المأورى لا يجوز زيارة قبر
الكافر وهو غلط انتهى ووجه
المأورى قوله تعالى ولا تقم على
قبره وفي الاستدلال بذلك نظر
لا يخفى وبالجملة في كتب زيارة
قبور المسلمين للرجال الحديث
مسلم كنت نهيتمكم عن زيارة

فصل في ما يوجب على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لامن كان قد صلى عليه لان
القصة وردت فيمن قد صلى عليه والمفصل هو بهض المانع من الذين تقدم ذكرهم
واختلفوا في أمده ذلك فقيده بعضهم إلى شهر وقيل ما لم يبطل الجسد وقيل يجوز أبدا وقيل
إلى اليوم الثالث وقيل إلى أن يتربس ومن جملة ما اعتذروا به المانعون من الصلاة على القبر
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتم ما فعل ذلك حيث صلى من أبيه بأولى بالصلاة مع
مكان صلاة الأولى وهذا عمل لا ترد به هذه السنة لاسيما مع ما تقدم من صلواته صلى الله
عليه وآله وسلم على البراء بن معرور مع أنه مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب في مكة
قبلى الهجرة وكان ذلك بعد موته بشهر وعلى أم سعيد وكان أيضا عند موتها غائبا وعلى
غيرهما

• (باب فضل الصلاة على الميت وما يرجى له بكثرة الجمع •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى
عليها فله قبر طوم من شهدها حتى تدفن فله قبر طان قيل وما القبر طان قال مثل الجبل
لعظيم منتهى عليه ولا جدومسلم حتى توضع في اللحد يدل وفيه دليل فضيلة اللحد
على النق) وفي الباب عن عائشة عند البخاري وعن ثوبان عند مسلم وعن عبد الله بن
مغفل عند النسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن ابن مسعود عند أبي عوانة قال الحافظ
وأسانيد هذه صحاح وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند البيهقي في
الشعب وأبي عروانة وعن أنس عند الطبراني في الأوسط وعن واثله بن الأسقع عند ابن
عدي وعن حفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال قال الحافظ وفي كل من أسانيد
هؤلاء الخمسة ضعف قولهم من شهد في رواية للبخاري من شيع وفي أخرى له من تبع وفي
رواية لمسلم من خرج مع جنازة من يمتا ثم تبعها حتى تدفن فيمضي أن تكون هذه الرواية
مقبولة بقية الروايات فالتشيع والشهادة والاتباع يعتبر في كونهما محملا للأجر
المذكور في الحديث أن يكون ابتداء الحضور من بيت الميت وبدل على ذلك ما وقع في
رواية لابي هريرة عند البخاري فقط من أهلها وما عند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري
بأنه فشي معهما من أهلها رمة قضاء أن القبر طان يختص بمن حضر من أول الأمر إلى

القبور ونزورها فانها تذكر الآخرة وسئل مالك عن زيارة القبور فقال قد كان نهي عنه ثم أذن انقضاء

فيه فلو فعل ذلك إنسان ولم يقل إلا خيرا لم أر بذلك بأسا وعن طاوس كانوا يسمعون أن لا تفرقوا عن الميت سبعة أيام
لأنهم يفتنون ويحاسبون في قبورهم سبعة أيام وتذكرهم للنساء بالزعمين وأما حديث أبي هريرة المروي عند الترمذي وقال
حسن صحيح لعن الله ذوارات القبور فمحمول على ما إذا كانت زيارتهم للتعبيد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهم
وقال القبر طان في بعضهم حديث الترمذي في المنع على من تكثر الزيارة لأن زيارات الله بالغة انتهى ولو قيل بالحرمة

في حقهم في هذا الزمان لاسيما نساء مصر لما بعد لما في خروجهم من الفساد ولا يكره ان زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب وينبغي كما قال ابن الرقعة والقسمولى ان تكون قبور سائر الانبياء والاواباء كذلك قاله الفسطلافى وقال في الفتح وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه ان القاضى لا ينبغي له ان يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس وان من امر يعرف ينبغي له ان يقبل ولولم يعرف الامر وفيه ان ٢٨٩ الجزع من المنهيات لاهلهما بالثقة وى

مقرونا بالصبر وفيه الترغيب في احتمال الاذى عند بذل النصيحة ونشر الموعدة وان المواجهة بالخطاب اذا لم تصادف المنوى لأثرها انتهى وفي الحديث التعديت والعنة والقول وأخرجه أيضا في الجنائز والاحكام ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والترمذى والنسائي (عن اسامة بن زيد رضى الله عنهم ما قال أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه) هي زينب كما عند ابن أبي شيبه وابن بشار وكذا (ان ابنا لى قبض) أى فى حال القبض ومعالجة الروح فاطلق الفقيص مجازا باعتبارانه فى حالة كماله النزاع قبل الابن هو على بن أبى العاص بن الربيع كذا كتب الديلماطى بخطه فى الحاشية وفيه نظرا لانه لم يقع مسمى فى شئ من طرق هذا الحديث وذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم ان عليا عاش حتى فاهز الحلم وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أودنه على راحلته يوم الفتح

انقضاء الصلاة وبذلك جزم الطبرى قال الحافظ الذى يظهر لي ان القبراط يحصل لمن صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسبيله اليها لكن يكون قبراط من صلى فقط دون قبراط من شيع وصلى واستدل بمسألة مسلم بلفظ من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قبراط وبمسألة أحمد عن أبي هريرة ومن صلى ولم يتبع فله قبراط فدل على أن الصلاة تحصل القبراط وان لم يقع اتباع قال ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة انتهى وهكذا الخلاف في قبراط الدفن هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أو لابد منه قوله حتى يصلى عليها قال فى الفتح اللام لا كثر مفتوحة وفي بعض الروايات بكسر هاء ورواية الفتح محمولة عليها فان حصول القبراط متوقف على وجود الصلاة من الذى يحصل له انتهى قال ابن المنبر ان القبراط لا يحصل الا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن اتبع من لا وشيع ثم انصرف بغير صلاة وذلك لان الاتباع انما هو وسيلة لا حكمة مقصودين اما الصلاة واما الدفن فاذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المترتب على المقصود وان كان يتبرجى أن يحصل لذلك فضل ما يحتسب وقد روى سعيد بن منصور عن مجاهد أنه قال اتباع الجنائز أفضل النوافل وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع قوله فله قبراط بكسر القاف قال فى الفتح قال الجوهري القبراط نصف دانق قال والدانق سدس الدرهم فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عسقل وذكر القبراط تقريرا لانهما كان الانسان يعرف القبراط ربه هل العمل فى مقابله فضرر به المثل بما يعلم ثم لما كان مقدرا القبراط المتعارف فخير انبه على عظم القبراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال مثل أحمد كذا فى بعض الروايات وفي أخرى أصغر مما مثل أحد وفي حديث الباب مثل الجليلين العظيمين قوله ومن شهدا حتى تدفن ظاهره أن حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الواجهه عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع فى اللحد وقيل عند انتهاء الدفن قبل اهالة التراب وقد وردت الاخبار بكل ذلك فعند مسلم حتى يفرغ منها وعند غيره فى أخرى حتى يوضع فى اللحد وعند غيره أيضا حتى يوضع فى القبر وعند أحمد حتى يقضى قضاؤها وعند الترمذى حتى يقضى دفنها وعند أبي عوانة حتى يسوى عليها أى التراب وقيل يحصل القبراط بكل من ذلك ولكن يتفاوت الظاهر أنهم اتجهل الروايات المطلقة

٣٧ نيل ث فلا يقال فيه صبي عرفا وان جاز من حيث اللغة أو هو عبد الله بن عثمان من رقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه البلاذرى فى الانساب انه لما توفي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى جرة وقال انما يرحم الله من عباده الرعاء أو هو محمد بن لماروى البزار فى مسنده عن أبي هريرة قال نقل ابن افاطمة رضى الله عنها فبعثت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب قال فى الفتح وفيه من اجعة سعد بن عباد فى البكاء فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن على وقد اتفق أهل العلم بالاخبار انه مات صغيرا فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى أن يسميه الابن

ان ثبت ان القصة كانت صحيحة ولم يثبت ان المرسله زينب اتمت اوهى امامة بنت زينب لابي العاص لما عند احمد عن ابي معاوية بسند البخاري وصوبه الحافظ ابن حجر وأجاب عما استشكل من قوله قبض مع كون امامة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها علي بن أبي طالب وقتل عنها بان الظاهر ان الله أكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسل لأمير ربه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينيه من الرحمة والشفقة بان عافى ابنة ابنته فخلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة وقال العيني الصواب قول من قال ابني أي بالتذكير ٢٩٠ لا يبق بالتأنيث كما نص عليه في حديث الباب وجمع البرماوى بين

ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة أو بنتين أرسلت زينب في علي أو امامة أو رقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي (فائتضا فارس) صلى الله عليه وآله وسلم (يقرب) عليها (السلام) ويقول ان الله ما أخذ وله ما أعطى (أي الذي أراد ان يأخذه هو الذي كان أعطاه فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا استعبدت منه أو المراد بالاعطاء الحياة لمن بقي بعد الموت أو نوابهم على المهيمية أو ما هو أعم من ذلك وقدم الأخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لان المقام يقتضيه والفظ مافي الموضعين مصدرية أي ان الله الأخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف للدلالة على العموم فيدخل فيه أخذ الولد واعطائه وغيرهما (وكل عنده) أي وكل من الأخذ والاعطاء أو من النفس أو ما هو أعم من ذلك عند الله أي في عالمه فهو من

عن الفراغ من الدفن وتسوية التراب بالمقيدة ثم ما قوله مثل الجليلين في رواية مثل أحد وفي رواية للنسائي كل واحد منهما أعظم من أحد وعند مسلم أم غرهم مثل أحد وعند ابن عدي أثقل من أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وان المراد به زنة الثواب المترتب على ذلك قوله حتى توضع في اللحد استدل به المصنف على أن اللحد أفضل من الشق وسبق الكلام على ذلك (وعن مالك بن هبيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن يموت فيصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف الا غفر له ~~فكان~~ كان مالك بن هبيرة ينصري اذا قل أهل الجنة ان يجعلهم ثلاثة صفوف رواه النسائي * وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه * وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعة رجال لا يشركون بالله شيئا الا شفعهم الله فيه رواه أحمد ومسلم وابوداود وعنه أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة آيات من بيانه الا دين الا قال الله تعالى قد قبلت علمهم فيه وغفرت له ما لا يعلمون رواه أحمد) حديث مالك بن هبيرة في اسناده محمد بن ابي حنيفة عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف اذا عنن وقد حسن الحديث الترمذي وقال رواه غير واحد عن محمد بن اسحق وروى ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحق هذا الحديث وأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلا ورواية هؤلاء أصح عندنا قال وفي الباب عن عائشة وأم حبيبة وأبي هريرة ثم ذكر حديث عائشة بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف من طريق ابن ابي عمر عن عبد الوهاب الثقفي عن ايوب وعن احمد بن منيع وعلى بن حجر عن اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال حسن صحيح وقد وثقه بعضهم ولم يرفعه قال النووي من رفته ثقة وزيادة الثقة مقبولة وحديث ابن عباس أخرجه ايضا ابن ماجه وحديث أنس أخرجه ايضا ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مر فوعا ولا احمد من حديث ابي هريرة بنحوه وقال ثلاثة بدل أربعة وفي اسناده رجل

مجازا الملازمة (باجل) والاجل يطابق على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر (مسمى) أي معلوم مقدرا وموجلا لم (فلتمبر ولتتسب) أي تنوي به برها طيب الثواب من ربه بالحسب اها ذلك من علمها الصالح (فأرسلت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونها (تقسم عليه لياقنهما) وفي رواية انهما راجعته مرتين (فقام) وانما قام في ثالث مرة وكانها املت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجهل انهما قامة المكاة عنده أو الهمها الله تعالى ان حضور نبيه عند ما يدفع عنها ما هي فيه من الالم ببركة دعائه وحضوره فحقق الله ظنهما والظاهر انه امتنع أو لا مبالغة في اظهار التسليم لربه أو ايبين الجوار في ان من

دعى لمثل ذلك لم يجب عليه الاجابة بخلاف الواجبة مثلاً (ومعه) وفي رواية فقام وقام معه رجال (سعد بن عباد ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال) آخرون ذكر منهم في غير هذه الرواية عبادة بن الصامت وأسامة راوى الحديث فثبوا الى أن دخلوا بيتها (فرفع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي) أو الصبية وفي رواية حماد دفع بالمال وبين شعبة في روايته انه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم (ونفسه تنقعقع) بتأين أي تضطرب وتحرك أي كلما صار الى حالة لم يلبث ان ينتقل الى أخرى اقربيه من الموت (قال حسبه انه قال كأنه اشن) بفتح الميم ٢٩١ وتشديد النون قرية خلقة يابسة وجزم

به في رواية حماد ولفظه ونفسه تنقعقع كأنه في شئ والقعة حكاية صوت الشئ اليابس اذا حرك فعلى الرواية الثانية شبه المبدأ بالمد اليابس الخلق ومركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصة ونحوها وأما الرواية الاولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في الإشارة الى شدة الضعف وذلك أظهر في انقشبيه (ففاضت عيناه) صلى الله عليه وآله وسلم بالبكاء وهذا موضع الترجمة لأن البكاء العارى عن النوح لا يؤخذ به الباكى ولا الممتنع (فقال سعد) هو ابن عبادة (بارسول الله ما هذا) وفي رواية عبد الواحد قال سعد تبكى وزاد أبو نعيم في مسـ تخرجه وتنبى عن البكاء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أي الدمعة التي تراها من حزن القلب بغير عمد ولا استدعاء لامواخذة عليها وانما المنهى عنه الخزع وعدم الصبر (رجعة جعلها الله) تعالى (في قلوب عباده

لم يسم وله شاهد من مرسل يـ بل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجى قوله يبلغون ان يكونوا ثلاثة صفوف فيه دليل على ان من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له وأقل ما يسمى صفارجلان ولا حدا كثره قوله يبلغون مائة فيه استحباب تكثير جماعة الجنة ويطلب بلوغهم الى هـ ذا العـ الذي يكون من موجبات الفوز وقد قيد ذلك بأمرين الاول ان يكونوا شافعين فيه أي مخلصين له الدعاء سائلين له المغفرة الثاني ان يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئاً كما في حديث ابن عباس قال القاضى قيل هذه الاحاديث خرجت اجوبة لسائلين سألوا عن ذلك فاجاب كل واحد عن سؤاله قال النووي ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به ثم بقبول شفاعته أربعين فأخبر به ثم ثلاثة صفوف وان قل عددهم فأخبر به قال ويحتمل أيضاً ان يقال هذا مفهوم عدد ولا يحتاج به جماهير الاصوليين فلا يلزم من الاخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك وكذا في الأربعين مع ثلاثة صفوف وحينئذ كل الاحاديث معـ مولى بها وتحصل الشفاعاة باقل الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين قوله أربعة آيات ليس عند ابن حبان والحاكم لفظ آيات وفيه ان شهادة أربعة من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له ويؤيد ذلك ما أخرجه البخارى وغيره عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمان مسلم شهده أربعة بخير أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد قال الزين بن المنير انما يسأله عمر عن الواحد استبعادا منه ان يكتبني في مثل هـ ذا المقام العظيم بأقل من النصاب قال الداودى المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة لانهم قد يفتنون على من يكون مثلهم ولا من يمينه وبين الميت عداوة لان شهادة العدو لا تقبل وقد أخرج الشيخان وغيرهما من حديث أنس قال مر بجنادة فأتوا عليها خيرا فقال وجبت ثم مر بآخرى فأتوا عليها شرا فقال وجبت فقال عمر ما وجبت قال هذا أثبتتم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا أثبتتم عليه شرا فوجبت له النار أنتم شهداء الله في الارض هذا لفظ البخارى وفي مسلم وجبت وجبت وثلاثا في الموضوعين قال النووي قال بعضهم معنى الحديث ان الثناء بالخير لمن أثنى عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقة لواقع فهو من أهل الجنة فان كان غير مطابق فلا وكذا

وانما يرحم الله من عباده الرجاى جمع رحيم من صيغ المبالغة ومقتضاء ان رحمة تعالى تختص بعن انصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع راحم فيه دخل فيه كل من فيه أدنى رحمة وقد ذكر الخوي في حكمة أسناد فعل الرحمة في حديث الباب الى الله واستناده في الحديث الثاني الى الرحمن بما حاصله ان لفظ الجلالة دال على العظمة وقد عرف بالاستقراء انه حيث ورد يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكرها ناسب ذكر من كثرت رحمتيه وعظمت ليكون الكلام جارية على نسق التعظيم بخلاف الحديث

الاسترخاف انظر الرحمن دال على العفو فتناسب ان يذكر معه كل ذي رحمة وان قلت وفي حديث الباب من القوائد جواز استحضار ذوى الفضل المحتضر لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك وجواز المشي الى التعزية والعيادة بغير اذن بخلاف الوليمة وجواز اطلاق اللفظ الموهوم لما يقع بانه وقع بالغة في ذلك لينبعث خاطر المسؤول في الجبي والاجابة الى ذلك وفيه استحباب ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضامة وما للعزن بالصبر واخبار من يستدعي بالامر الذي يستدعي ٢٩٢ من أجله وتقديم السلام على الكلام وعبادة المريض ولو كان مفضولا

أوصيا صغيرا وفيه ان أهل الفضل لا ينبغي ان يقطع اليأس من فضلهم ولوردوا أول مرة واستفهام التابع من امامه مما يشكك عليه مما يعارض ظاهره وحسن الانب في السؤال لتقديم قوله يا رسول الله على الاستفهام وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العين وجواز البكاء من غير نوح ونحوه ورواة الحديث الثلاثة الاول مروزيون وعاصم وأبو عثمان بصريان وفيه التصديت والاخبار والاقول وأخرجه البخاري أيضا في الطب والنذور والتوحيد وسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه وجهم الله (عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال شهدنا بآية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي جنازتها وكانت سنة تسع وهي أم كلثوم زوج عثمان بن عفان رضي الله عنه كما رواه الواقدي وابن سعد

عكسه قال والصحيح انه على عمومته وان مات قالهم الله تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فان الأعمال داخلية تحت المشيئة وهذا الإلهام يستدل به على تعيين ما يجب من الظاهر فائدة الثناء انتهى قال الحافظ وهذا في جانب الخير واضح وأما في جانب الشر فظاهر الأحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب ثمره على خيره وقد وقع في رواية من حديث أنس المتقدم ان الله عز وجل ملائكة تنطق على السنة بن آدم بما في المرء من الخير والشر

(باب ما جاء في كراهة النعي)

(عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والنعي فان النعي عمل الجاهلية رواه الترمذي كذلك ورواه موقوف فاوذكر انه أصح وعن حذيفة انه قال اذا مت فلا تؤذوا بي أحدا اى أخاف ان يكون نعيانا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النعي رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابراهيم انه قال لا بأس اذا مات الرجل ان يؤذن صديقه وأصحابه انما كان يكره ان يطاف في المجالس فيقال أني فلان فاعل أهل الجاهلية رواه سعيد في سننه وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الراية زيد فاصيب ثم أخذها جعفر فاصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاصيب وان عيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتذرفان ثم أخذها خالد بن الوليد من غير امرأة فتخلفه رواه أحمد والبخاري حديث ابن مسعود في اسناده أبو حمزة يمون الا عور وليس بالقوى عند أهل الحديث وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي وقفه كما قال المصنف وقال انه حديث غريب وحديث حذيفة قال الحافظ في الفتح اسناده حسن وكلام ابراهيم الذي رواه سعيد بن منصور وهو من طريق ابن عيسى عن ابن عون قال قلت لابراهيم هل كانوا يكرهون النعي قال نعم ثم ذكره وروى أيضا سعيد بن منصور بهذا الاسناد الى ابن سيرين انه قال لا علم بأسا ان يؤذن الرجل صديقه وجميعه قوله ايا لم والنعي النعي هو الاخبار بموت الميت كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة قال في القاموس نعاها له نعيانا ونعيانا أخبره بعونه وفي النهاية نعي الميت نعيانا اذا ذاع موته واخبر به انتهى فدل على النعي لغة هو هذا واليه

في الطبقات والدولابي والطبري والطحاوي لارقية لانها توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يدر فلم يشهد بتوجه جنازتها (قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على) جانب (القبر قال فرأيت عنقه تدمعان) بفتح الميم وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى (قال) أنس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل منكم رجل لم يقارف الليلة) يقارف ثم فاذن ابن المبارك عن فليح أرام يعني الذنب ذكره المصنف يعني البخاري تعليقا في باب من يدخل قبر المرأة ووصله الاسماعيلي وقبل لم يجتمع ثلث المصنفين وجزم ابن حزم وقال معاذ الله ان يتجسس أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه يذنب تلك

الليلة انتهى ويقويه ان في رواية ثابت بن أنس عند البخاري في التاريخ الاوسط لا يدخل القبر أحد قارف الليلة فتصلي عثمان ويحتمل ان يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن انها تموت تلك الليلة وليس في الحديث ما يقتضي انه واقع بعد موته ابل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى (فقال أبو طهمة) زيد بن سهل الانصاري (انا) لم أقارف الليلة قبل والسر في ايتار أبي طهمة على عثمان ان عثمان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة فتلفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته حيث لم يعجبه انه اشتغل عنها ٢٩٣ تلك الليلة بذلك اسكن يحتمل ما مر آنفا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لابي طهمة (فانزل) قال (فتنزل في قبرها) وفي الحديث جواز البكاء كما ترجم له البخاري وادخال الرجل المرأة قبرها لكون الرجل أقوى على ذلك من النساء وايتار البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت ولو كان امرأة على الاب والزوج وقيل انما آثره بذلك لانها كانت مسنعة وفيه نظر فان ظاهر السياق انه صلى الله عليه وآله وسلم اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع وعلل بعضهم ذلك بأنه حينئذ لا يأمن ان يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب ان السر في ايتار أبي طهمة على عثمان ان عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلفظ في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن واستدل به على

بتوجيه النهي لوجوب حمل كلام الشارع على مقتضى اللغة العربية عند عدم وجود اصطلاح له بخالفه وقال في القمع انما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه وكانوا يرسلون من يعلن بمخبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق وقال ابن المرباط ان النهي الذي هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وان كان فيه ادخال الكربة والمصاب على أهله لكن في تلك المفسدة مصالح لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة اشهد وجنازة وتهيئة أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الاحكام انتهى ويستدل بجواز مجرد الاعلام بمحذبة أنس المذكور في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقتل الثلاثة الامراء المقتولين بموته وقصتهم مشهورين وهم زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة ومحدث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى للناس التباشي في اليوم الذي مات فيه كما تقدم وقد يوب عليه البخاري باب الرجل ينهي الى أهل الميت بنفسه ومحدث أبي هريرة وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عند ان أخبر بموت السوداء أو الشاب الذي كان يقيم المسجد الا آذنتوني وقد تقدم وفي حديث ابن عباس ما منعكم ان تعلموني وقد يوب عليه البخاري باب الاذن بالجنازة ومحدث الحسني بن وحوح وقد تقدم في باب المبادرة الى تجهيز الميت فهذه الاحاديث تدل على ان مجرد الاعلام بالموت لا يكون نهياً محرمًا وان كان باعتبار اللغة مما يصدق عليه اسم النهي كما تقدم ويؤيد ذلك ما رواه سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي وابن سيرين كما سلف وقال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل والاصحاب وأهل المصالح فهذه اسنة الثانية الدعوة للمعاونة بالكتابة فهذا مكروه الثالثة اعلام بنوع آخر كالنساء ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى فالخلاص ان الاعلام للفصل والتكفين والصلاة والجل والدفن مخصوص من عموم النهي لان اعلام من لا تم هذه الامور الاله مما وقع الاجماع على فعله في زمن النبوة وما بعده وما جاز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهي

(باب عدد تكبير صلاة الجنازة)

(قد ثبت الاربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربعمائة وانه كبر خمسمائة على جنازة فسأله فقال كان

جواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة في المغني عن الشافعي انه يكره لحديث جابر بن عبد الله في الموطأ فان فيه فاذا وجب فلا تسكين با كسبة يعني اذامات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتهم بالبكاء ويمكن ان يفرق بين الرجال والنساء في ذلك ان النساء قد يفرضن البكاء الى ما يحذر من النوح لقله صبرهن واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقا وفيه نظر وفيه فضيلة لعثمان لا يثارة الصدق وان كان فيه عليه فضاضة وفي الحديث التحديق والعنفقة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الجنائز (عن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت يعذب

بعض بكاء أهله عليه) فبده بعض البكاء لحمل على ما فيه نياحة جماعين الاحاديث (فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها بعد موت
 همر) قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة (فقال رحم الله عمر) قال الطيبي هذا من الآداب الحسنة على منوال
 قوله تعالى عفا الله عنك اذنت اهم فاستغربت من عمر ذلك القول فجعلت قولها هذا تمهيدا ودفعها لما يوحش من نسبتها الى
 الخطا (والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه) يحقل جزاءه بذلك لكونها
 سمعت صريحا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٩٤ اختصاص العذاب بالكافرا وفهمت ذلك من القرائن (لكن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقال (وسلم
 قال ان الله ليزيد الكافر عذابا
 يبكا أهله عليه وقالت) في
 تأييد ما ذهب اليه من رد الخبر
 (حسبكم القرآن) أي كانيكم
 أيها المؤمنون قوله تعالى من
 الكتاب العزيز (ولا تزر وازرة
 وزرا أخرى) أي لا تؤاخذ نفس
 بذنب غيرها قال ابن عباس عند
 ذلك والله هو اضعف وأبكى تقريرا
 لنفي ما ذهب اليه همر من ان
 الميت يعذب ببكاء أهله وذلك
 ان بكاء الانسان وضمه وحرته
 وسروره من الله يظهرها فيه
 فتمثل له في ذلك فعند ذلك
 سكت ابن عمر قال ابن أبي مليكة
 والله ما قال ابن عمر شيئا بعد ذلك
 قال الطيبي وغيره ظهرت لابن
 عمر الحجة فسكت مذعنا لکن
 قال الزين بن المنير سكونه لا يدل
 على الاذعان فلهذا كره المجادلة
 وقال الفرطبي ليس سكونه لشك
 طرأ له بعد ما صرح برفع الحديث
 ولكن احقل عنده ان يكون
 الحديث قابلا للتأويل ولم يتعين
 له حمل يحمله عليه اذ ذلك أو كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها رواه الجماعة الا البخاري) حديث أبي هريرة
 وابن عباس وجابر تقدم في الصلاة على الغائب ومخرى روى الاربع كما قال البيهقي عقبه بن
 عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وروى ابن عبد البر في الاستذكار
 من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يكبر على الجنائز أربعين مرة وسبعين مرة حتى جاء موت النجاشي فخرج فكبر أربعين مرة
 ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى وكذلك قال القاضي
 عياض وأخرج الطبراني في الاوسط عن جابر بن جابر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر
 والصغير والكبير والذئبي والاميرار بعاف في اسناده عمرو بن هشام البصري في تفرد به عن
 ابن لهيعة والى مشروعية الاربع التكبيرات في الجنائز ذهب الجمهور وقال الترمذي
 العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم يرون
 التكبير على الجنائز أربع تكبيرات وهو قول سفیان الثوري ومالك بن أنس وابن
 المبارك والشافعي وأحمد وإسحق انتهى وقال ابن المنذر ذهب أكثر أهل العلم الى أن
 التكبير أربع انتهى وقد اختلف السلف في ذلك فروى عن زيد بن أرقم انه كان يكبر
 خمسا كما في حديث الباب وروى ابن المنذر عن ابن مسعود انه صلى على جنازة رجل من
 بني أسد فكبر خمسا وروى أيضا عن ابن مسعود عن علي انه كان يكبر على أهل بدر ستا
 وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر الناس أربعين وروى ذلك أيضا ابن أبي شيبه والطحاوي
 والدارقطني عن عبد خير عنه وروى ابن المنذر أيضا باسناد صحيح عن ابن عباس انه كبر
 على جنازة ثلاثا قال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى
 تسع قال ابن عبد البر وانما اجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى
 بالامصار على أربع على ما جاء في الاحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت
 اليه وقال لا تعلم أحد من فقهاء الامصار بخمس الا ابن أبي ليلى وقال علي بن الجعد
 حدثنا شعبه عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يقول ان عمر قال كل ذلك قد كان
 أربعين وخمسا فاجتمعنا على أربعين رواه البيهقي ورواه ابن عبد البر من وجه آخر عن شعبه
 وروى البيهقي أيضا عن أبي واقل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم أربعين وخمسا وستا وسبعين فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الجلس لا يقبل المماراة ولم يتعين الحاجة الى ذلك حينئذ وان ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس
 بالآية قبول روايته لانها يمكن ان يتسكن بها في ان الله ان يعذب بلا اذن ويكون بكاء الحى علامة لذلك أشار الى ذلك الكرماني
 وقال الخطابي الرواية اذا ثبتت لم يكن في دفعها سبيل بالظن وقد رواه عمرو وابنه وليس فيها حكمة عائشة ما يرفع روايته عما
 بل وان يكون الخبران صحيحين معا ولا منافاة بينهما فالحال انما يلزمه العقوبة بما تقدم من وصيته اليهم به وقت حياته
 وكان ذلك منهم ورواه من هذا هم وهو موجود في اشعارهم كقول طرفة بن العبد

اذا امت فانه ينبغي بما أنا أهله * وشق على الجيب يا ابنة معبد وعلى ذلك جل الجهور وقوله ان الميت لم يعذب بيكاه أهله عليه
وبه قال المزني وابراهيم الحاربي وآخرون من الشافعية وغيرهم فاذا لم يوص به الميت لم يعذب قال الرافعي ولك ان تقول ذنب
الميت الامر بذلك فلا يختلف عذابه بامتناهم وعدمه وأجيب بان الذنب على السبب بعظم بوجود المسبب وشاهد حديث
من سن سنة وقيل التعذيب توبيخ الملائكة بما ينذبه أهله كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت
يعذب بيكاه الخ اذا قالت النائحة واعضداه وانصراده واسياها جبد الميت ٢٩٥ وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها

أنت كاسيا وقال الشيخ أبو حامد الأصم انه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب (عن عائشة رضي الله عنها قالت مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية يكي عليها أهلهما فقال انهم سيكون عليها وانها تعذب في قبرها) بكفرها في حال بكاء أهلهما لا بسبب البكاء (عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان كذبا على ليس ككذب على أحد) غيري قال في الفتح معناه ان الكذب على الغير قد اف واستعمل خطابه وليس الكذب عليه بالغا مبلغ ذلك في السهولة واذا كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الانتم وبهذا التقدير يندفع اعتراض من أوردنا الذي يدخل عليه الكاف أعلى وكذلك لا يلزم من اثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه ان يكون الكذب على غيره مباحا بل يستدل على تحريم

فاخبر كل رجل من من يسمي أي الخ من هم عمر على أربع تكبيرات وروى أيضا من طريق ابراهيم النخعي انه قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي مسعود فاجتمعوا على ان التكبير على الجنائز أربع وروى أيضا بسنده الى الشعبي قال صلى ابن عمر على زيد بن عمرو وأمه أم كلثوم بنت علي فـ تكبير أربعاً وخلفه ابن عباس والحسين بن علي وابن الحنفية قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها استدلال به من قال ان تكبير الجنائز خمس وقد حكاه في البحر عن العشرة جميعا وأبي ذر وزيد بن أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى وحكاه في المبسوط عن أبي يوسف وفي دعوى انجماع العشرة نظرا لان صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول بالأربع واستدلوا أيضا بحديث حذيفة الآتي وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا والخمس زيادة يهتم قبولها لعدم منافاتها وأورد عليهم انه كان يلزمكم الاخذ بأكثر من خمس لانها زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل وقد تقدم ورجح الجهور ما ذهبوا اليه من مشروعية الأربع بوجوه أربعة الاول انه اثبت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عددا من روى من ستم الخمس الثاني انه في الصحيحين الثالث انه أجمع على العمل بها الصحابة كما تقدم الرابع انه أخر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وسلم على الجنائز أربع وفي اسناده الفرات بن سلمان وقال الحاكم بعد ذكر الحديث ليس من شرط الكتاب ورواه أيضا البيهقي باسناد فيه النضر بن عباد الرحمن وهو ضعيف وقد تقدم به كما قال البيهقي قال الحافظ وروى هذا اللفظ من وجوه آخر كماها ضعيفة وقال الاثرم رواه محمد بن معاوية النيسابوري عن أبي المليلج عن ميمون ابن مهران عن ابن عباس وقد سألت أحمد عنه فقال محله هذا روى أحمد في موضوعه منها هذا واستعظمه وقال كان أبو المليلج أتى لله وأصح حديثا من ان يروى مثل هذا وقال حرب عن أحمد هذا الحديث انما رواه محمد بن زياد الطحان وكان يضع الحديث وقال ابن القيم قال أحمد هذا كذب ليس له أصل اه ورواه ابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ من طريق ابن شاهين عن ابن عمر وفي اسناده زافر بن الحرث عن أبي

الكذب على غيره بدليل آخر والفرق بينهما ان الكذب عليه توهده فاعله يعمل الذار عليه مسكنا بخلاف الكذب على غيره والله أعلم فانه (من كذب على متعمدا فليتبوا) فليتخذ (مقعدة) مسكنه (من النار) فهو أشد في الانتم من الكذب على غيره لكونه مقتضايا شرعا ما بقا الى يوم القيامة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من نبح عليه يعذب بمناجحه عليه) أي بالنياحة قال العيني ما في هذه الرواية للمدة أي يعذب مدة النوح عليه ولا يقال ما ظرفية وفي تقديم المغيرة قبل محديثه بترميم النوح ان الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره اشارة الى ان الوعيد على ذلك يمنع ان

يخبر عنه بحال يقل ورواه الأربعة كوفيون وفيه التصديت والضعفة والقول والسمع وأخرج مسلم في الجنائز وكذا
 الترمذي (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس منا) أي ليس من أهل
 سنةنا وطريقنا ولا من المهتمدين بهدينا وليس المراد إخراجهم من الدين لأن المعاصي لا يكفر بها عند أهل السنة نعم يكفر
 بامتناع حلولها ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبني في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عنده ما أنته
 لست منك ولست مني أي ما أنت على ٢٩٦ طريقتي وعن سفيان أنه كره التلويح في تأويله وقال ينبغي أن يحسب عنه

لكون أوقع في النفوس وأبلغ
 في الزجر وقال ابن المنبر التأويل
 الأول يستلزم أن يكون الخبر
 انما ورد عن أمر وجودي
 وهذا أيضا يابى كلام الشارع
 عن الحمل عليه والأولى أن يقال
 المراد أن الواقع في ذلك يكون
 قد تعرض لأن يجبر ويعرض
 عنه فلا يحتاط بجماعة لسنة
 تأديها على استصحابه حالة
 الجاهلية التي قبها الإسلام
 فهذا أولى من الحمل على
 ما يستفاد منه قد رزأه على الفعل
 الموجود وقيل المعنى في ليس
 يعني يكمل أي أنه خرج
 من فروع الدين وإن
 كان معه أصله حكاية ابن العربي
 قال الحافظ ويظهر لي أن هذا
 التقى يفهمه التبصر الوارد في
 حديث أبي موسى قال برئ منه
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصل
 البراءة الانفصال من الشيء فكانه
 نوعه بأن لا يدخله في شفاعته
 مثلا وقال المهاب قوله أنابري
 أي من فاعل ما ذكره وقت ذلك

العلاء عن ميمون بن مهران عن قال ابن الجوزي وخالفه غيره ولا يثبت فيه شيء ورواه
 الحرث بن أبي أسامة عن جعفر بن حمزة عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن
 ابن عمر بن وهب عن أبيه عن الأثر من هذه المبرجحات والناسي منها ما به انما يخرج جميعا
 عند التعارض ولا تعارض بين الأربع والخمس لأن الخمس مشقة على زيادة غير معارضة
 وعن الرابع بأنه لم يثبت ولو ثبت لكان غير رافع للتزاع لأن اقتضاه على الرابع لا يثبت
 مشروعية الخمس بعد ثبوتها عنه وغاية ما فيه جواز الأمرين نعم المرجح الثالث أي
 إجماع الصحابة على الرابع هو الذي يؤول عليه في مثل هذا المأامار صحيح والا كان الأخذ
 بالزيادة الخارجة من مخرج صحيح هو الرابع وفي المسئلة أقوال أخر منها ما روى عن أحمد
 ابن حنبل أنه لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن بكر بن عبد الله المزني
 أنه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن ابن عمر هو ذاته قال التكبير
 تسع وسبع وخمس وأربع وكبر ما كبر الإمام روى ذلك جميعه ابن المنذر ومنها ما روى
 عن أنس أن تكبيرا الجنائز ثلاث كما روى عنه ابن المنذر أنه قبل له أن فلا تكبيرا ثانيا قال
 وهل التكبير الا ثلاث وروى عنه ابن أبي شيبه أنه كبر ثلاثا لم يزد عليها وروى عنه عبد
 الرزاق أنه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف فاسبأ فقالوا له يا أبا حمزة انك كبرت ثلاثا قال
 فصفا فافصه وافكبر الرابعة وروى عنه البخاري تعليقه فافصه ذلك وجمع بين الروايات عنه
 الحافظ بأنه إما كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها وإما بان من أطلق عنه الثلاث
 لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة (وعن حذيفة أنه صلى على جنازة فكبّر خمسا ثم انفت

فتة ما نسيت ولا وسمت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة
 فكبر خمسا رواه أحمد وعن علي أنه كبر على مهمل بن حنيفة ستا وقال أنه ثم بدر رواه
 البخاري وعن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا وستا وسبعا رواه
 (سعيد في سننه) حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي إسناده يحيى
 ابن عبد الله البخاري وهو مشكك عليه والأثر المذكور روي عن علي بن هوف البخاري بإفظ أنه
 كبر على مهمل بن حنيفة زاد البرقاني في - تخريج - تاو كذا ذكره البخاري في تاريخه
 وسعيد بن منصور ورواه ابن أبي خيثمة بن وجه آخر عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن

الفعل ولم يرد فيه عن الإسلام قات بينهما واسطة تعرف مما تقدم أول الكلام وهو ما يدل على
 تحريم ما يأتي من شق الجيب وغيره. وكان السبب في ذلك ما تقدمه ذلك من عدم الرضا بالفضاء فإن وقع التصريح بالاستحلال
 مع العلم بالتحريم أو التخطئ مثلا بواقع فلا مانع من حمل النبي على الإخراج من الدين (من الحكم الحدود) بجمع خذ قال في
 العمدة وانما يجمع وإن كان إيش الإنسان الأخذان فقط باعتبار إرادة الجمع فيكون من مقابلة الجمع بالجمع وأما على حد
 قوله نعم إلى وأطراف النهار وقول العرب شابت مفارقة وليس إلا مفارقة واحد قال في الفتح خص الأخذ بذلك لكونه الغالب

والا فضرِب بقية الوجه داخل في ذلك (وشق الجيوب) جمع جيب من تجاه أي قطعه قال تعالى وعود الذين جاؤا المضمر بالواد وهو ما يقع من الثوب ليدخل فيه الرأس للبه والمراد اكمال قصه الى آخره وهي من علامات التسخط (ودعا به عوى) أهل (الجاهلية) أي من النباحة ونحوها وكذا الندبة والجاهلية هي زمان الفترة قبل الاسلام بان قال في بكائه ما يقولون مما لا يجوز شرعا كواجبلاء وأعضاءه وكذا الدعاء بالويل والثبور وخص الجيب بالذكور في الترجمة دون أنخويه تنبيه على ان النبي الذي صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله لا يشترط فيه ٢٩٧ وقوة ما عاين يؤيده رواية مسلم باللفظ

أوشق الجيوب أو دعا الخ ولان شق الجيب أشد ما فيها مع ما فيه من خسارة المال في غير وجهه ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية تابعي عن تابعي من صحابي والتجديد والغنة والافول وأخرجه أيضا في مناقب قريش والحنائز ومسلم في الايمان والترمذي في الحنائز وكذا النسائي وابن ماجه (عن سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يودني عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة (من وجه) اسم لكل مرض (اشتدني) أي قوى على (فقلت اني قد بلغني من الوجع) الغاية (وأنا ذومال ولا يرثني) من لولد (الا ابنت) بامه المجرورة لا بالهاء قبل هي عائشة وقيل انهم أم الحكم الكبرى قيل ما كانت له عصة وقيل معناه لا يرثني من أصحاب القروض رواه او قيل من الذم وهو ما قاله قبل أن يولده المذكور (أفاد صدق بثلثي مالي قال لا) تقدم في التلخيص (فقلت)

مفضل فقال حسا وروى البيهقي عنه انه كبر على أبي قتادة سبها وقال انه غلط لان ابا قتادة عاش بعد ذلك قال الحافظ وهذه له غير قادمة لانه قد قيل ان ابا قتادة مات في خلافة علي وهذا هو الرابع وقول الحكم بن عتيبة أو رده الحافظ في التخصيص ولم يشكلم عليه وقد تقدم الخلاف في عدد التكبير وما هو الرابع وفيه دل على دليل على استحباب تخصيص من له فضيلة باكثر التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وآله ولم يسلطه على حجة ما يدل على ذلك

• (باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها) •

(عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعوا الله من السنة رواه البخاري وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وقال فيه فقرأ بفاتحة الكتاب وورد وجهه فلما فرغ قال سنة وحق • وعن أبي امامة بن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى سرا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء الجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء ممن ثم يركع لم سرا في نفسه رواه الشافعي في مسنده • وعن فضالة بن أبي امامة قال قرأ الذي صلى على أبي بكر وعمر بفاتحة الكتاب رواه البخاري في تاريخه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث أبي امامة بن سهل في اسناده مطرف ولكنه قد رواه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبد الله بن أبي زياد الرصافي عن الزهري بمعناه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائي وعبد الرزاق قال في الفتح واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبير ولا قوله ثم يسلم سرا في نفسه ولكنه أخرجه انما كتم نحوها وفي الباب عن ابن عباس حديث آخر عند الترمذي وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفي اسناده ابراهيم بن عثمان أبو شيبه الواسطي وهو ضعيف جدا وقال الترمذي لا يصح هذا عن ابن عباس والصحيح عنه قوله من السنة وعن أم شريك عن ابن ماجه قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفي

٢٨ نيل ت أتصدق (بالمشطر) أي بالنصف (فقال لا) تتصدق بالمشطر (ثم قال الثلث) أي يكفيك الثلث أو المشروع الثالث أو الثالث كاف والنصب على الاغراء أو بقوله مضمرا أي أعط الثلث (والثالث كبير) بالباء (أو) قال (كثير) بالناء (انك أن تذر) أي تترك (ورثتك أغنياء) عن من أن تذرهم عالة فقرا (يتكففون الناس) يطلبون الصدقة من أكف الناس أو يسألونهم بها كفهم ثم عطف على قوله أن تذرهم عالة لأنه مني عن الوصية باكثر من الثلث فقال (وانك أن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله) أي ذاته الشريفة (الأجرت) مبيها لما يقول (بها) أي بتلك النفقة (حتى ما تجعل)

صونه أي رفعه وخرق ثوبه وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل ذلك وموضع الترجمة قوله والجماعة وخصمها بالذکر دون غيرها لكونها أشع في حق النساء وبرئ بكسر الراءير بالفتح قال القاضي برئ من فعلهن أو عما يستوجب من العقوبة أو من هذه المأثم من يسانه وأصل البراءة الانفصال وليس المراد التبرئ من الدين والخروج منه قال النووي ويحتمل أن يراد به ظاهره وهو البراءة من فاعله هذه الأمور وعند ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الخماشه وجهها والشاقة جيبها ٣٠٠ والداعية بالويل والثبور (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما جاء النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قتل) زيد (بن حارثة) قتل (جعفر) ابن أبي طالب (و) قتل عبد الله (ابن رواحة) في غزوة موتة (جلس) أي في المسجد كافي رواية أبي داود (يعرف فيه الحزن) قال الطيبي أي جلس من ينادي عدل إلى قوله يعرف أيدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كظم الحزن كظم ما وكان ذلك القدر الذي ظهر فيه من جيلة البشرية وهذا موضع الترجمة وهو يدل على الانحاشة لأن إظهاره يدل على ما نعم إذا كان معه شيء من اللسان أو اليد حرم قالت عائشة (وإنما أنظر من صائر الباب) كلابن وتامر كذا في الرواية قال المازري والصواب صير الباب وهو المحفوظ كافي الجمل والعصاح والقاسوس وقال ابن الجوزي صائر وصير بمعنى واحد وفي كلام الخطابي نحوه وفسرته عائشة أو من بعدها بقوله (شق الباب) بالفتح أي الموضع الذي يتطرحه وفي تجويز الكرمانى كسر الشين

الحافظ بسند صحيح وعائقه البخارى وروى له في جزم مع البدين أنه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنازة ورواه الطبراني في الأوسط في ترجمة موسى بن عيسى مرثيا وقال لم يرد عنه نافع إلا عبد الله بن محرز فقد ربه عباد بن صهيب قال في التلخيص وهما ضعيفون ورواه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد عن نافع عن مرثيا قال في العمل فقد ربه عنه عمر بن شبة عن يزيد بن هرون ورواه الجماعة عن يزيد بن موفوف وهو الصواب وروى الشافعى عن سمع سلمة بن وردان يذكرك عن أنس أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة وروى أيضا الشافعى عن عروة وابن المسيب من ذلك قال وعلى ذلك أدركنا أهل العلم لم يلدنا واحتج القائلون بأنه لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الافتتاح بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود قال الحافظ ولا يصح فيه شيء وقد صح عن ابن عباس أنه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنازة رواه سعيد بن منصور اه واحتجوا أيضا بما أخرجه الترمذى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى وقال غريب وفي أسناده يزيد بن سنان الرهاوى وهو ضعيف عند أهل الحديث والحاصل أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها فينبغى أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الاحرام لأنه لم يشرع في غيرها إلا عند الانتقال من ركن إلى ركن كافي سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنازة

(باب الدعاء للميت وما ورد فيه)

(عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه) وعن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وارحنا وبنا وصغيرنا وكبيرنا وذريتنا إننا لله من أحييناه منا فإحيهنا على الإسلام ومن توفيتنا منا فتوفه على الإيمان رواه أحمد والترمذى ورواه أبو داود وابن ماجه وزاد اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقى وفي أسناده ابن

نظر لأنه يصير معناه الناحية وليست بمرادة هنا كناية عليه ابن التبر (فاتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (رجل) قال الحافظ الحق لم أقف على اسمه وكأنه أقيم عند المواقف في حقه من غرض عائشة منه (فقال إن شاء الله جعفر) امرأته أسماء بنت عيسى الخنعمية ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربهم ومن في صنها من ليس بجعفر امرأته غير أسماء كما ذكره العلماء بالاختبار (وذكر بكاهن) أي يكيه عليه برفع الصوت والنباح أو ينحن ولو كان مجرد بكاء لم ينه عنه لأنه راحة وفي لفظ قد أكثرن بكاهن (فاصره إن ينهان) عن فعلهن (فذهب) فنهان فلم يطمعنه لكونه لم يستند اليه للرسول صلى الله عليه وآله وسلم

(ثم أضاف) أي أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثانية) فقال انهن (لم يطعنن) حكاية قول الرجل أي نهيتهن فلم يطعنن (نقَالَ) صلى الله عليه وآله وسلم (انض) فانهن فذهب فنهان فلم يطعنن لجهن ذلك على انه من قبل نفس الرجل (فانه) أي الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثالثة) قال والله غلبتنا يا رسول الله فزعت (عائشة) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) للرجل لما لم يفتن (فاحت) أمر من حثايحشو بضم الشاء وبكسر هاء أيضا من حثي يحشئ (في أفواههن التراب) ليسد محل النوح فلا يتمكن منه أو المراد به المبالغة في الزجر فالت عائشة ٣٠١ (فقلت ٢) للرجل (أرغم الله نفسك) أي ألقه بالرغام وهو التراب اهانة وذلا ودعت عائشة من جنس ما أمر ان يفعله بالنسوة لجهن من قرآن الحال انه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بكثرة تردده اليه في ذلك (لم تفعل ما أمرك) به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من ذنوبه وان كان نهان لانه لم يترتب على فعله الامتناع فكانه لم يفعله أولم يفعل الحشو بالتراب (ولم تترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي المشقة والتعب قال النووي ومعناه انك فاصر عائشة أمرت به ولم تخبره صلى الله عليه وآله وسلم بانك فاضير حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء قال الحافظ وفي الحديث جواز الجلوس للعزاة بسكنية وقار وجواز نظر النساء المحجبات الى الرجال الاجانب وزاد في باب أحكام المساجد فقال وأجاب من منع بان عائشة كانت اذ ذاك صغيرة وفيه نظر لان ذلك كان بعد نزول الحجاب وادعى بعضهم التمسح بحديث أفعميا وان أتموا وهو

اصح وقد عمن ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحاً بالسمع والحديث الثمالي أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وقال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بكرمة بن عمار وفي اسناد حديث الباب يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أبو حاتم الحناظ لا يذكر أبو هريرة انه يقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ولا يومس له بكراي هريرة الا غير متقن والصحيح انه مرسل وقال الترمذي روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل اه وقد رواه يحيى بن أبي كثير من حديث أبي ابراهيم الاشملي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي هريرة أخرجه من هذا الوجه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وقال أصح الروايات في هذا يحيى بن أبي كثير عن أبي ابراهيم الاشملي عن أبيه وسأله عن اسم أبي ابراهيم فلم يعرفه وقال أبو حاتم أبو ابراهيم مجهول اه ولكن جهالة الصحابي غير قاذحة وقد أخرجه الترمذي والحاكم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة ولكن في اسناد هذه الطريق عكرمة بن عمار كان قد قدم وأخرجه أيضا الترمذي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قنادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد توهم بعض الناس ان أبا ابراهيم الاشملي هو عبد الله بن أبي قنادة قال الحناظ وهو غلط لان أبا ابراهيم من بني عبيد الاشملي وأبو قنادة من بني سلمة وفي الباب عن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته على الجنائز يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جثثا شفعا فاعفها وعن عوف بن مالك ورواه سليمان قوله فأخلصوا له الدعاء فيه دليل على انه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الادعية الواردة وأنه ينبغي للمصلي على الميت أن يخص الدعاء سواء كان محسنا أو مسيئا فان ملابس المعاصي أحوج الناس الى دعاء اخوانه المسلمين وأقربهم الى شفاعتهم ولذلك قدموه بين أيديهم وجأوا به اليهم لا كما قال بعضهم أن المصلي يلعن الفاسق ويقتصر في التمسك على قوله اللهم ان كان محسنا فزده احسانا وان كان مسيئا فانت أولى بالعرف عنه فان الاول من اخلاص السب لامن اخلاص الدعاء والثاني من باب

حديث مختلف في معناه اه وقد ادب من نهى عما لا ينبغي له فله اذ لم يذمه وجواز ايمين اما كيد الخبر وهذا الحديث أخرجه ايضا في الجنائز والمغازي ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي (عن أنس رضي الله عنه قال مات ابن لابي طلحة) زيد بن سهل الانصاري وأبوه أبو عمر صاحب التفسير كما قاله ابن حبان في روايته وغيره وكان غلاما صبيحا وكان أبو طلحة يحبه حبا شديدا فلما مرض حزن عليه حزنا شديدا حتى تضعضع (وأبو طلحة خارج فلما رأت أمه ان أم سليم وهي أم أنس بن مالك) انه قد مات (شيا) أعدت طعاما وأصلحته أو هبات شيئا من حالها رزقت لزوجها تعريضا للجماع أو هبات أمر الصبي بان غسلته ٣ من ههنا الى آخر الرواية زاده الامام الشارح حفظه الله تعالى على ما في الزيدى انما ما لا فائدة اه

وكفته وحفظته وسجنت عليه ثوبا كافي بهض طارق الحديث، وأولى (ونقته) أي جفاته (في جانب البيت فلما جاء أبو طلحة قال) لها (كيف الغلام قالت قد هدأت) أي سكنت (نفسه) بسكون الفاء واحدة النفس تعني أن نفسه كانت فاققة منزجة لعارض المرض فسكنت بالموت وظل أبو طلحة أن مراده اسكنت بالنوم لوجود العافية ولا يذره هذا نفسه باستقاط الناء أي يمكن لأن المريض يكون نفسه عاليا فاذا زال مرضه سكن وكذا إذا مات وفي رواية معه عن ثابت بن أسد (وأرجو أن يكون قد استراح) تعني أم سليم من تكدر ٣٠٢ الدنيا رقبهم ولم تجزم بكونه استراح أدبا ولم تسكن عالمة أن الطفل لا عذاب عليه فقوضت الأمر إلى الله تعالى مع وجود درجاتها بأنه استراح من تكدر الدنيا قال أنس (وطن أبو طلحة أم صادقة) بالنسبة إلى مائه من كلامها والافهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت مما هو في نفس الأمر ولذا ورد أن في المعارض لنفسه من الكذب والمعارض ما أحفل معنيين وهذا من أحسن ما فاما أخبرتك بكلام لم تكذب فيه لكنها وزنت به عن المعنى الذي كان يحزنهم ألا ترى أن نفسه قد هدأت كما قالت بالموت وانقطاع النفس وأوهمه أنه استراح من فاقته وإنما هو من هم الدنيا وفيه مشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها وشرط جوازها أن لا تبطل حق مسلم (قال) أنس (قبات) معها أي جامعها (فلما أصبح اغتسل) وفي رواية أنس ابن سيرين فقربت إليه فقضى ثم أصاب منها وفي رواية حماد بن ثابت ثم تطيبت وزاد جعفر عن ثابت فتعرضت له حتى وقع بها وفي رواية سليمان عن ثابت ثم

التقويض باعتبار المسمى لأن باب الشناعة والسؤال وهو تحصيل للعامل والميت غنى عن ذلك قوله فأحبه على الإسلام هذا اللفظ هو الثابت عند الأكثر من أبي داود فأحبه على الإيمان ونوفه على الإسلام واعلم أنه وقع في كتب الفقه ذكر دعوية غير المأثورة عنه صلى الله عليه وآله وسلم والتسك بالثابت عنه أولى واختلاف الأحاديث في ذلك محمول على أنه كان يذم وليت بدعا ولا يخربا نحو والذي أحربه صلى الله عليه وآله وسلم إخلاص الدعاء (فائدة) إذا كان المصلي عليه طهلا استحب أن يقول المصلي اللهم اجعله لسانا قوفا وأجرا روي ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة وروي مثله سفيان في جامعه عن الحسن (وعن عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله وأعده جنة ونج وبرودة نفسه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقه فتنة القبر وعذاب النار قال عوف فقلت أن لو كنت أما الميت لداع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الميت رواه مسلم والنسائي وعن واثله بن الأسقع قال صلى نار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من المسابر فسمعتة يقول اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارلك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللهم فاقه له وارحمه أنت الفتور الرحيم رواه أبو داود الحديث الأول أخرجه أيضا الترمذي مختصرا والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذري وفي إسناده مروان بن جناح وفيه مقال قوله سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قوله فسمعتة وفي رواية أنه لم من حديث عوف لحفظت من دعائه جميع ذلك يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالدعاء وهو خلاف ما صرح به جماعة من أصحابنا بالإسراء بالدعاء وقد قيل إن جهره صلى الله عليه وآله وسلم بالدعاء قصد تعليمهم ولم يخرج أحمد عن جابر قال ما أباح لنا في دعاء الجنائز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبو بكر ولا عمر وفسر أباح به في قدر قال الحافظ والذي وقف عليه أباح به في جهره والظاهر أن الجهر والإسراء بالدعاء جائزان

تصنع له أحسن ما كانت تمنع قبل ذلك فوقع بها وليس ما صنعت من التلطع وانما فعلته إعانة لزوجها على الرضا قوله والتسليم ولو ألهته بالأمر في أول الحال لتسكده عليه وقته ولم يبلغ الغرض الذي أرادته منه ولما علمت عند موت العاقل قضت حقه من البكاء البسيط (فلما أراد) أبو طلحة (أن يخرج أخته أنه قد مات) قال في الفتح زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت كما عند مسلم فقالت يا أبا طلحة أرايت لو أن قوما أعادوا أهل بيت عادية فطلبوا عاريهم ألهم أن يجنونه هم قال لا قالت فاستحب ابنك قال فغضب وقال ترى حتى تطلبني ثم أخبرني بابني وفي رواية عيسى بن عطاء قال يا أبا طلحة أرايت قوما أعادوا أمنا عاريا ثم بداهم فيه

فأخذوه فكانهم وجدوا في أنفسهم زاد حاد في رواية عن ثابت قالوا ان يزدوها فقال ابو طلحة ليس لهم ذلك ان العار بة مؤداة الى اهلها ثم اتفقتا فقلت ان الله اعارنا فلما مات اخذه منازاد حاد فاسترجع (فملى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منهم ما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعل الله ان يبارك لكافي الجنة كما) لعل هذا يعني عسى وفي رواية ليلتم ما وفي رواية انس اللهم بارك لهما وفيه تنبيه على ان المراد بقوله ان يبارك وان كان لفظه لفظ الخبر الدعاء وزاد في رواية انس بن سيرين فولدت غلاما وفي رواية عبد الله بن عبد الله ٣٠٣ فجات بعبد الله بن ابي طلحة فقال سفيان

(فقال رجل من الانصار) هو عباية بن رفاع بن رافع بن خديج كما عند البيهقي وسعيد بن منصور (فرأيت اهل تسعة اولاد كلهم قد قرأ القرآن) وفي رواية لهما اى من ولد ولدهما عباية بن عبد الله الذي حملت به تلك الليلة من ابي طلحة كما في رواية عباية عند سعيد بن منصور ومسدد والبيهقي باللفظ فولدت له غلاما قال عباية فلقد رأيت لذلك الغلام سبعة بنين قال في الفتح في رواية سفيان تجوز في قوله لهما اى على رواية ثبوته لان ظاهره انه من ولدهما بغير واسطة وانما المراد من اولاد ولدهما المدعوله بالبركة وهو عبد الله بن ابي طلحة وتعليقه العيني بعد ان ذكر عبارته باللفظ لهما فقال لان لم تجوز في رواية سفيان لانه ما صرح في قوله قال رجل فرأيت تسعة اولاد الخ ولم يقل رأيت منهما او لهما تسعة اه فانظروا تعجب من هذا التعجب وفي رواية سفيان تسعة بالتاء وفي رواية عباية سبعة بنين بتقديم السين على الموحدة كلهم قد ختم

قوله واغسله بما وثلج الخ هذه اللفاظ قد تقدم شرحها في الصلاة واعلم انه لم يرد تعيين موضع هذه الادعية فان شاء المصلي جاء بما يختاره ثم ادفعه اما بعد فراغه من التكبير او بعد التكبيرة الاولى او الثانية او الثالثة او يشرقه بين كل تكبيرتين او يدعو بين كل تكبيرتين بواحد من هذه الادعية ان يكون مؤدبا لجميع ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى الا في فليس فيه انه لم يدع الا بعد التكبيرة الرابعة انما فيه انه دعا بعد ما وذلك لا يدل على ان الدعاء مختص بذلك الموضع قوله ان فلان بن فلان فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه وهذا ان كان معروفا والاجمل مكان ذلك اللهم ان عبدك هذا أو نحو هو لظاهره انه يدعو بهذه اللفاظ الواردة في هذه الاحاديث سواء كان الميت ذكرا أو أنثى ولا يحول الضمائر المذكورة الى صيغة التأنيث اذا كان الميت أنثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والأنثى (وعن عبد الله

ابن أبي أوفى انه ماتت ابنة له فكبر عليها أربعين ثم قام بعد الرابعة فذكر ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجنائز هكذا رواه أحمد وابن ماجه عنه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى وفي رواية كبر أربعين حتى طنثت انه يكبر خمسين لم عن عبيد بن عمير وعن ثماله فلما انصرف فلما له ما هذا فقال انى لا أزيد على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع وهكذا كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الخ كما في حديث صحيح وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبيرة الآخرة قبل التسليم وفيه خلاف والراجح الاستحباب لهذا الحديث وقال الشافعي في كتاب البويطى انه يقول بعدها اللهم لا تخر من اجرة ولا تقبض ما بعدة وقال أبو علي بن أبي هريرة كان المتمدنون يقولون في الرابعة اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال الهادي والقاسم انه يقول بعد الرابعة سبحان من سبحت له السموات والارضون سبحان ربنا الاعلى سبحانه وتعالى اللهم هذا عبدك وابن عبدك وقد صار إليك وقد أنعمت علينا بسبعين سنة فاعف عني ذنوبي وتجاوز عن سيئاتي وألحني بنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه قبره وافسح له أمرا وارقه عقولك ورحمتك يا أكرم الأكرمين اللهم ارزقنا حسن الاستعداد للمثل يومه ولا نتسبأ بعده واجعل خيرا عماله واخواتها وخيرا ايمان يوم نلقاك ثم يكبر الخامسة ثم يسلم

القرآن وقيل لعل في احدهما نصيبا وان المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبالتسعة من قرأه كله وذكر ابن المديني من اسماء اولاد عبد الله بن ابي طلحة وكذا ابن سعد وغيره من اهل العلم بالانساب من قرأ القرآن وحمل العلم الحق واسمعيلى ويعقوب وعمر وعمر وعبد الله وزيد والقاسم وزاد في الفتح عمارة وابراهيم وقال اربع من البنات وهذا الحديث أخرجه مسلم قال في الفتح وفي نسخة ام سلمة هذه من الفوائد ايضا جوارا لاخذ بالشدة ونزل الرخصة مع القدرة عليها والتسليية عن المصائب وتز بين المرأة لزوجهما وتعرض للطلاب الجامع من واجتهادها في عمل مصالحه ومشيروعية المعاريض

الموهمة اذا دعت الضرورة اليها وكان الحامل لام سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لامر الله ورجاء اخلاقه عليها ما فات منها فليعلم الله صدق نيتها بل ما اصابها واصح لها ذريتها وفيه اجابة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان حال ام سليم من الجلد وجودة الرأي وقوة العزم وفي المغازي انها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين الى غير ذلك مما افردت به عن معظم النسوة وان من تلتها الله عوضه الله خير امنه وكان لها من قوة القلب وثبات الجنان الفياضة الفصوى فكانت تشهد الحرب وتداوى الجرحى وفي كتاب الادب ٣٠٤ بيان ما كان يسمى به غير الكنية التي اشتهر بها (وعنه) اي عن انس

(رضي الله عنه قال دخلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سيف) قال عينا هو البراء بن اوس الانصاري وام سيف زوجته هي ام بردة واسمها خولة بنت المنذر (القين) وهو الحداد ويطلق على كل صانع يقال فان النبي اذا صلح (وكن ظمرا) اي زوج المرضعة (ابراهيم) ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابنه وأصل الذر من طارت الناقة اذا عطفت على غير ولدها واطلق ذلك على زوجها لانه شاركها في تربيته بخالبا (فأذرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابراهيم فقبله وثمه) فيسه مشروعية تقبيل الولد وثمه وليس فيه دليل على فعل ذلك بالميت لان هذه انما وقعت قبل موت ابراهيم عليه السلام نعم روى ابوداود وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم قال عثمان بن مظعون بعد موته وصحه الترمذي وروى البخاري ان ابا بكر رضي الله عنه قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

• (باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجفت انواع) •

(عن سمرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نقاسها فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها واداه الجماعة * وعن أبي غالب الحنظلي قال شهدت انس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت أتى بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفيما العلاء بن زياد العلوي فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجل لحيث قت ومن المرأة حيث قت قال نعم رواه أحمد بن حنبل والترمذي وابوداود وفي لفظه وقال العلاء بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنازة كما لانك يكبر عليها أربعين مرة ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم) الحديث الثاني - منه الترمذي وسكت عنه ابوداود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات قوله وسطها يسكون السنين وفيه دليل على ان الله على المرأة الميتة يستقبل وسطها ولا منافاة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث انس وعجيزة المرأة لان العجيزة يقال لها اوسط وأما الرجل فلم يروى أب يقف الامام حذاء رأسه لحديث انس المذكور ولم يصب من استدلل بحديث سمرة على انه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها لرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد الاعتبار ولا سيما مع تصريح من سأل أنما افرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه بقوله نعم والى ما يقتضيه هذا الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب الشافعي وهو الحق وقال أبو حنيفة حذاء صدرهما وفي رواية حذاء وسطهما وقال مالك حذاء الرأس منهما وقال الهادي حذاء رأس الرجل وندي المرأة واستدل بفعل على عليه السلام قال أبو طالب وهو رأي أهل البيت لا يختلفون فيه وحكي في البحر عن القائم انه يستقبل صدر المرأة وبينه وبين السرة من الرجل قال في البحر بعد حكاية الخلاف مؤيد المذهب اليه الهادي لنا اجماع العشرة أولى من استصحابهم انتهى وقد عرفت ان الادلة دلت على مذهب الشافعي وانما عداه لا مستند له من المرفوع الاجمرد الخاطي الاستدلال أو التحويل على محض الرأي أو ترجيح ما نفعه العصاة على

مونه فلا صدقاته وأقاربهم تقبيله (ثم دخلنا عليه) أي على أبي سيف (بعد ذلك وابراهيم يهودي نفسه) يخرجها ويدفعها ما يكيدفع الانسان ماله يهوديه (لجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تذر فان) أي يجري دمه بها (فقال له) أي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت) أي الناس لا يسمعون عند المصائب ويتعجبون وأنت (يا رسول الله) تفعل كفعلمهم مع حذرك على الصبر ونميك عن الجزع فاجابه صلى الله عليه وآله وسلم (فقال يا ابن عوف انما) أي الحالة التي شاهدتها مني (رحمة) ودية وثيقة على الولد تنبعث عن التماس فيما هو عليه وايت بجزع وقلة صبر تأوهت

(ثم أتبعها بأخرى) أي أتبع الدعاء الأولى بدعوة أخرى أو أتبع الكلمة الأولى الجملة وهو قوله ثم أرحمة بكلمة أخرى منصلة (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) إن العيز تدمع والقلب يحزن (لرقته من غير سخط لقضاء الله وفيه جواز الأخبار عن الحزن وإن كان كتمه أولى وجواز البكاء على الميت قبل موته نعم يجوز بعده لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بكى على قبر بنت له روى البخاري وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله روى مسلم ولكنه قبل الموت أولى بالجواز لأنه بعد الموت يكون أسفا على ما فات وبعد الموت خلاف الأولى كذا نقله في المجموع عن الجمهور ولكنه نقل ٢٠٥ في الأذكار عن الشافعي والاصحاب أنه مكروه

الحديث فاذا رجبت فلا تبكين بكاءة قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت روى الشافعي وغيره بأسانيد صحيحة قال السبكي وينبغي أن يقال إن كان البكاء لرقعة على الميت وما يخشى عليه من ذاب الله وأهوال يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الأولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فكره أو يحرم وهذا كراهة في البكاء بصوت أما مجرد دمع العين العاري عن القول والقول الممنوعين فلا يمنع منه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (ولا تقول بالما يرضى ربنا) وفي رواية لا تقول ما يسخط الرب أضاف الفعل إلى الجارحة تنبيهها على أن مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد ولا يكلف الانكفاف عنه وكأن الجارحة امتنعت فصارت هي اناءه لا هو ولهذا قال (وانا بفرأنا يا إبراهيم لهزنون) فعبير بصيغة المفعول لا بصيغة الفاعل أي ليس الحزن من فعلنا ولا كره واقع بنا من غيرنا ولا يكلف الإنسان بفعل غيره

ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا جازى الله بطل نهره قل نعم لا يفتن من مجرد الفعل دليل الوجوب ولكن النزاع فيها هو الأولى والأحسن ولا أولى ولا أحسن من الكيفية التي فعلها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم قوله العلامة بن زياد العلوي الذي في غيره هذا الكتاب بجامع الأصول والكشاف وغيرهما العدوى وهو المواب (وعن عمار مولى الحرث بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم ووضعت المرأة وراءه فصلى عليهم ما وفي القوم أبو عبد الله الخدرى وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة وسائرهم عن دلائل السنة روى العساق وأبو داود وعن عبد الرحمن بن أم كلثوم بنت علي وأبنا يزيد بن عمر آخرت جارتاهما وصلى عليهما أمير المدينة فجعل المرأة يريدى الرجل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوفوا ثم كتبت وسمعت الحسن والحسين وعن الشعبي أن أم كلثوم بنت علي وأبنا يزيد بن عمر توفيا جميعا فأخرجت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فوفى بين رؤسهما وأرجلهما حين صلى عليهما ما روى حماد بن عيسى في سننه) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال أسناده ثقات وأخرجه أيضا البيهقي وقال وفي القوم الحسرة والحسين بن عمر وأبو هريرة ونحوهم ثمانية نفوس من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية للبيهقي أن الإمام في هذه القصة ابن عمر وفي أخرى له والدارقطني والنسائي في المذهب من رواية نافع عن ابن عمر أنه صلى على سبع جناز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي الإمام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفوا واحدا ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر وابن عباس له زيد والإمام يومئذ سعيد بن العاص وفي الغساس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة فوضع الغلام مما يلي الإمام فثقت ما هذا قالوا السنة وكذلك روى ابن الجارود في المصنف قال الحافظ وأسنادهم صحيح قوله أمير المدينة هو سعيد بن العاص كما وقع مبينا في سائر الروايات ويجمع بينه وبين ما وقع فيه أن الإمام كان ابن عمر بأن ابن عمر أمهم بأذنه قال الحافظ ويحمل قوله أن الإمام يومئذ سعيد بن العاص يعني الأمير لأنه كان إماما في الصلاة ويرده قوله في حديث الباب فصلى عليهم ما أمير المدينة قال الحافظ أو يحمل على أن نسبة ذلك إلى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنازة الحديث يدل على أن السنة

٢٩ نيل والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يعلم بخلاف الدمع فهو العين كالنظر لا ترى العين إذا كانت مفتوحة نظرت شامسا حيا أو أبى فالفعل لها ولا كذلك نطق اللسان فإنه لا صاحب اللسان قاله ابن المنذر وزاد في حديث عبد الرحمن في آخره لولا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل مائتة وإن آخرنا سيطلق أولنا نحننا عليك مننا هو أشد من هذا وهو في حديث أسماء بنت يزيد وموسى بن مكيول رزاد في آخره وفيه لرضاعه في الجنة وفي آخر حديث محمود بن لبيد قال إن له مرضعا في الجنة يمات وهو ابن ثمانية عشر شهرا روى عنه لم قال عمر لما توفي إبراهيم قال يسويل الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان ابراهيم بن ابي واهمات في الذي وار له فامر بن يكملان رضاعه في الجنة وجرم الواقدي بانه مات يوم الثلاثاء عشر ايام
 خلون من شهر ربيع الاول سنة عشر وقال ابن حزم مات قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة اشهر واثنتون واثني عشر سنة
 في ذي الحجة سنة ثمان قال ابن بطال وغيره هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجائز وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب
 من غير مخطئ لامر الله وهو ابي بن شريح وقع في هذا المعنى وفيه مشروعية الرضاع وعبادة الصغير والحضور عند الله تضرع ورجة
 العيال وجواز الاعتراض على من خالف ٣٠٦ فله ظاهر قوله ليظهر الفرق وفيه وقوع الخطاب للصغير واردة غيره بذلك

وكل من مـ ما مأخوذ من مخاطبة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولده مع انه في تلك الحالة لم يكن
 ممن يشهد الخطاب لوجهين
 أحدهما ما صفره والثاني نزاعه
 وانما أراد بالخطاب غيره من
 الحاضرين إشارة الى أن ذلك لم
 يدخل في نميه السابق وفيه
 التصديت والنعنة والقول
 (عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهم ما قال اشكى سعد بن عبادة
 شكوى له) أي مرض (فتاه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 به ودمع عبد الرحمن بن عوف
 وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
 مسعود رضي الله عنهم فلما دخل
 عليه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ومن معه زادهم فاستأخر
 قومه من حوله حتى دعا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأصحابه الذين معه (فوجدوه في
 غاشية أهله) أي الذين بغشونه
 للخدمة والزيارة لكن قال في الفتح
 وسقط لفظ أهله من أكثر
 الروايات وعليه شرح الخطابي
 فيجوز أن يكون المراد بها

إذا اجتمعت جنات أن يصلي عليه الصلاة واحدة وقد تقدم في كيفية صلاته صلى الله عليه
 وآله وسلم لم على قتلى أحد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على كل واحد منهم صلاة
 وحرة مع كل واحد وانه كان يصلي على كل عشرة صلاة وأخرج ابن شاهين أن عبد الله بن
 معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة فصل على الرجل ثم صلى على المرأة وفيه انقطاع
 وفي الحديث أيضا ان النبي اذا صلى عليه مع امرأة كان النبي يحايي الامام والمرأة بما
 يلي القبلة وكذلك اذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كما تقدم عن ابن عمر وقد ذهب
 الى ذلك الهادي والقاسم والمؤيد بالله وابوطالب والشافعية والحنفية وقال القاسم بن
 محمد بن أبي بكر والحسن البصري وسالم بن عبد الله بل الأولى العكس ليلى القبلة الأفضل
 وفيه أيضا دليل على ان الأولى بالتقدم للصلاة على الجنائز ذوالولاية ونائبه ويؤيده قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يؤزم الرجل في سلطانه وقد تقدم في الصلاة وقد وقع الخلاف
 اذا اجتمع الامام والولي ايم ما أولى فعند أكثر العترة وأبي حنيفة وأصحابه أن الامام
 وواليه أولى وعند الشافعي والمؤيد بالله والناصر في رواية عنه أن الولي أولى

• (باب الصلاة على الجنائز في المسجد) •

(عن عائشة انها قالت لما أتى سعد بن أبي وقاص ادخلوا به المسجد حتى أصلى عليه
 فأنكروا ذلك عليهم اذ قالت لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي يافع في
 المسجد سميل وأخيه رواء مسلم وفي رواية ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 سميل بن البيضاء الا في جوف المسجد رواء الجماعة الا البخاري وعن عروة قال صلى
 على أبي بكر في المسجد وعن ابن عمر قال صلى على عمر في المسجد واهما سميل وروى
 الثاني مالك) وأخرج الصلاة على أبي بكر وعمر أيضا في المسجد ابن أبي شيبة بلفظ ان عمر
 صلى على أبي بكر في المسجد وان سميل صلى على عمر في المسجد قوله علي بن يضاء قال
 الثوري قال العلاء بن ربيعة ثلاثة أخوة سميل وسميل وصفه وان واهم البيضاء اسمها
 دعدو البيضاء وصفه وابوهم وهب بن ربيعة القرشي القهري والحديث يدل على جواز
 ادخال الميت الى المسجد والصلاة عليه فيه وبه قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة والجمهور قال
 ابن عبد البر ورواه المديون في رواية عن مالك وبه قال ابن حبيب المالكي وكرهه ابن

الغشبية من الكرب ويقويه رواية مسلم بلفظ في غشبيته وقال الثوري شتي في شرح المصنف المراد ما يتغشاها من كرب
 الوجع الذي فيه لا الموت لانه برئ من هذا المرض وعاش بعده زمانا (فقال قد قضى) أي قد خرج من الدنيا بان مات (قالوا لا
 يارسول الله فبكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم الحاضرون (بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكوا) وفي
 هذا اشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه
 ولم يتهم بن عبد الله بن عوف في هذا القصة بل على انه تقرر عنده العلم بان مجرد البكاء يدمع العين من غير زيادة لي ذلك لا يضر (فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (الاسمعون) فيه إشارة الى أنه فهم من بعضهم الانكار فبينهم الفرق بين الحالتين (ان الله) بكسر
 الهمزة استئنافاً لان قوله تسمعون لا يقتضى معه ولا لانه جعل كاللازم فلا يقتضى معه ولا لانه جعل كاللازم فلا يقتضى معه ولا لانه جعل كاللازم فلا يقتضى معه
 البرماوى والحافظ ابن حجر كالكرمانى وقد تقدم فيه العيب فقال ما المانع ان يكون رار بالفتح وهو الملائم لمعنى الكلام اه قال
 القسطلانى لى لى الذى فى روايتنا بالكسر (لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولا يكى بهذب بهذا) ان قال سوا (واشار الى
 لسانه أو يرحم) بهذا ان قال خيرا (وان الميت يعذب بيكاه أهله عليه) ٣٠٧ بخلاف الحى فلا يعذب بيكاه الحى عليه وإنما

يعذب الميت بيكاه الحى اذا تضمن
 ما لا يجوز وكان الميت سبباً فيه كما
 مر وكان عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه يضرب فيه أى فى البكاء
 بالصفة المنهى عنها بعد الموت
 بالعصا ويرمى بالطحارة ويحشى
 بالتراب تأسيباً بامر صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يذلل فى نساءه ففر
 وفيه استحباب عبادة المريض
 وعبادة الفاضل المنضول
 والامام أئمة مع أصحابه وفيه
 النهى عن المنكر وبيان الوعيد
 عليه وفى الحديث النهى عن
 الاختيار والعنف والقول
 واخرجه لم (عن أم عطية)
 نسيبة (قالت اخذنا من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عند
 البيعة) أى لما يباهن على
 الاسلام (أن لا تتوح) على ميت
 وهذا موضع الترجمة لان النوح
 لو لم يكن من مباحاته لما أخذنا من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عاين فى
 البيعة تركه (فما وقت منا امرأه)
 بذلك النوح أى ممن بايع معها فى
 الوقت الذى بايعت فيه من
 نسوة المسلمات (غير خمس

ابى ذؤيب وابو حنيفة ومالك فى المنه ورعنه والهادوية وكل من قال بنجاسة الميت
 واجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على ان الصلاة على ابي يضاؤه ما كان خارج
 المسجد والمصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق ورد بان عائشة استدلت بذلك لما أنكرها
 عاينها امرها بادخال الجنائز لمسجد واجابوا ايضا بان امرأته على ترك ذلك لان الذين
 أنكروا على عائشة كانوا من الصحابة ردوا عائشة لما أنكرت ذلك الانكار سألوا لها
 فدل على انها حفظت ما نهى الله وان الامر استقر على الجواز وبطل ذلك الصلاة على ابي
 بكر وعمر فى المسجد تقدم وايضا انه لا يكره الصلاة على الميت فى المسجد
 هى زعمهم انه نجس وهى باطلة لانه لم يرد من المؤمنين لا نجس حياً ولا ميتاً وأنه من
 ما استدلوا به على الكراهة ما أخرجه ابو داود عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من صلى على جنازة فى المسجد فلا تنى له وأخرجه ابن ماجه ولفظه فليس
 له شئ وفى اسناده صالح مولى التومة وقد تركاه فيه غير واحد من الأئمة قال لذوى
 واجابوا عنه يعنى الجهور باجوبة احدى هاتين الضعيفتين لا يصح الاحتجاج به قال احمد بن
 حنبل هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التومة وهو ضعيف والثانى ان الذى فى
 القسح المشهورة الحقيقة المشهورة من سنن ابي داود من صلى على جنازة فى المسجد فلا تنى
 عليه فلا حجة لهم حية نذكر المسائل انه لو ثبت الحديث وثبت انه فلا تنى له لوجب تأويله بان
 له يعنى عليه ليجمع بين الروايتين قال وقد جاء بمعنى عليه كقوله تعالى وان اسأتم فلها
 الرابع انه محمول على نقص الاثر فى حق من صلى فى المسجد ورجع ولم يشيعه الى المقبرة
 لما فاته من تشييعه الى المقبرة وحضوره فنهى

(أبواب حل الجنائز والسير بها)

(عن ابن مسعود قال من اتبع جنازة فليحمل بحوائب السرى يركبها فانه من السنة ثم ان
 ما عليه طوع وان شافه لم يدع رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه ابن ماجه ابو داود الطيالسى
 والبيهقى من رواية ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه قال الدارقطى فى العمل
 اختلاف فى اسناده على منصور بن المعتمر وفى الباب عن ابيه الدرداء عن ابن ابي شيبة فى
 مصنفه وعن ثوبان عن ابن الجوزى فى المال واسناده ضعيف وعن انس عندهما ايضاً فيها
 واسناده ضعيف واخرجه الطبرانى فى الاوسط مره فو عابلقظ من حل جوارب السرى

نسوة) وليس المراد أنه لم يترك لنيابة من النساء المسلمات غير خمس (أم سليم) أى احدها من أم سليم واسمها مسلمة على
 اختلاف فيه وهى ابنة مطان ووالدها أس رضى الله عنه (وأم العلاء) الانصارية وابنة ابي سبرة وهى (امرأة معاذ)
 أى ابن جبل (وامرأتين أو ابنة ابي سبرة وامرأة معاذ) ذلك من الراوى هل ابنة ابي سبرة هى امرأة معاذ أو غيرها قال فى القسح
 والذى يظهر لى ان الرواية بواو والطف أصح لان امرأة معاذ هى أم عمرو بنت خالد بن عمرو السلمي ذكرها ابن سعد وعلى هذا
 فائدة ابي سبرة غيرها (وامرأة أخرى) ورواية هذا الحديث كما هم بصريون وأخرج مسلم والترمذى (عن أم سبرة ربيعة)

صاحب الهجرة بن (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأى احدكم جنازة فان لم يكن ماشيا معها فليقبه حتى يخلفها او يخلفه) ثم من البخاري أو من قتيبة بن سعيد بن حدثه به وقد رواه النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث فقال حتى تخلفه من غير شك (أو توضع) أي الجنازة على الأرض من أعناق الرجال وفيه أنه ينبغي لمن رأى الجنازة ان يلقاها من أجلها ويضطرب ولا يظهر منه عدم الاحتفال (من قبل ان يخلفه) وقد اختلف في القيام للجنازة فذهب الشافعي الى انه غير واجب فقال كما قال البيهقي ٣٠٨ في سننه هذا اما ان يكون منسوخا او يكون قاما له واهم ما كان فقد ثبت انه

الاربع كفر الله عنه أربعين كيرة وعن بعض الصحابة عند انه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بن العمودين ورواه ايضا ابن سعد عن الواقدي عن ابن ابي حبيبة عن شيوخ من بني عبد الاشهل وروى حمل الجنازة عن جماعة من الصحابة والتابعين فأخرج الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده قال رأيت سعد ابن ابي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف فأنا بين العمودين المقدمين واضعاً للمسرير على كاهله ورواه الشافعي ايضا بأسانيد من فعل عثمان رابي هريرة وابن الزبير وابن عمر أخرجهما كاهما البيهقي وروى ذلك البيهقي ايضا من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب وغيره وفي البخاري ان ابن عمر حمل ابن السعيد بن زيد وروى ابن سعد ذلك عن عثمان وابي هريرة ومروان وروى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق عن طريق علي الازدى قال رأيت ابا عمر في جنازة يحمل - وانب السري الاربع وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة انه قال من حمل الجنازة يجوز انهم الاربع فقد قضى الذي عليه وأخرج الترمذي عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول من تبع الجنازة وحملها ثلاث مرار فقد قضى ما عليه من حقها قال الترمذي هذا حديث غريب ورواه بعضهم بهذا الاسناد ولم يرفعه والحديث يدل على مشروعية الحمل للميت وأن السنة ان يكون يجتمع جوارب السرير

• (باب الامر اعينهم من غير مل) •

(عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أسرعوا بالجنازة فان كانت سالحة فربقونها الى الخيول وان كانت غير ذلك فشرذعوه عن رقابكم رواه الجماعة • وعن ابي موسى قال مرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فحضر فحضر الرزق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم عليكم ان تصدروا أحد • وعن ابي بكره قال اقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واننا كنا نرمل بالجنازة رملا رواه أحمد والشافعي • وعن محمود بن لبيد عن رافع قال أسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تقطعت انا لانا يوم مات سعد بن معاذ أخرجه البخاري في تاريخه) حديث ابي موسى أخرجه ايضا ابن ماجه والبيهقي وقاسم بن اصبغ وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ وأخرج

واما من مرت به فليس عليه من القيام الا بقدر ما تم عليه أو توضع عنده كأن يكون بالمصلى مثلا وفي الباب احاديث البيهقي كثيرة قال في الفتح قد اختلف العلماء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبائه كما نقله ابن المنذر وهو قول الاوزاعي وأحمد وأحمد بن محمد بن الحسن وروى البيهقي عن ابي هريرة وابن عمر ان القائم من حمل الحامل يعني في الجنازة قال الشافعي والتخفي بكراهة النعود قبل ان توضع وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له برواية سعد بن ابي هريرة وأبي سعيد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع أخرجه النسائي واذا الترجمة في البخاري من تبع جنازة فلا يقعد حتى

تركه بعد رفعه والجمعة في الآخر من امره ان كان الاول واجبا فلا تخر من امره فامض وان كان مستحبيا فلا تخره والمسحب وان كان مستحبيا فلا بأس بالقيام والنعود والنعود أحب الى الله وذهب الى التسخخ عمرو بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وابو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد وهو الصواب (عن ابي هريرة رضي الله عنه انه أخذ بيد مروان وهو في جنازة فجلسا قبل ان توضع) الجنازة في الأرض (بخلافه أبو سعيد) سعد بن مالك الخلدري (رضي الله عنه فاخذ بيد مروان فقال قم فوالله لقد علم هذا) أي أبو هريرة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم انا عن ذلك) أي ابا بلوس قبل وضع الجنازة (فقال أبو هريرة) رضي الله عنه (صدق) أي أبو سعيد وفي رواية عن ابي سعيد مرة فوعا عند البخاري في هذا الباب اذا رأيتم الجنازة فقوموا فان تبعها فلا يقعد حتى توضع أي على الأرض

توضع عن مناكب الرجال فان قدما امر بالقيام ﴿عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه﴾ ما قال مربي جنازة) بشخ الميم وضبطه الحافظ ابن حجر بضم الميم صنيلا لالهول ولاكتنه في مرت بفتحها (فقام لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقتنا) اي لاجل قيامه (فقلنا يا رسول الله انما جنازةهم ودي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيتم الجنازة) اي سواء كانت مسلم او ذمي (فقوموا) زاد البيهقي من طريق أبي قلابة الرقائبي عن معاذ بن فضالة شيخ البخاري فيه فقال ان الموت نزع وكذا المسلم من وجه آخر عن هشام وعنه ما بن ماجه من حديث أبي هريرة ان للموت ٣٠٩ فزعما قال في المجموع وهو المختار فقه دعوت

الاحاديث بالا مبر بالقيام ولم يثبت في القعود شي الاحاديث على وليس مبر يحسب في النسخ لاحتمال ان القعود فيه لبيان الجواز وكذا في شرح مسلم وفي رواية البيهقي ان عليا رأى ناسا قياما ينتظرون الجنازة ان توضع فاشار اليهم بمبادرة معه أو شرط أن اجلسوا فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جالس بعد ما كان يقوم قال الاذرعى وفيما اختاره النووي من استحباب القيام نظر لان الذي فهمه على رضي الله عنه التزم مطلقا وهو الظاهر ولهذا امر بالقعود من رآه قائما واجتمع بالحديث ٥١ ﴿عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وضعت الجنازة) اي الميت على النعش (واحتملها الرجال على أعناقهم) هذا موضع الترجمة في البخاري ولفظها باب حمل الرجال الجنازة دون النساء لكنه استثنى كل لكونه اجبارا فكيف يكون حجة في منع النساء

البيهقي عن أبي موسى من قوله اذا انطلقت بجنازة فاسرعوا في المشي قال وهذا يدل على ان المراد كراهة شدة الاسراع وحديث أبي بكر أخرجه أيضا أبو داود والحاكم وفي الباب عن ابن مسعود عنده الترمذي وأبي داود قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خاف الجنازة فقال ما دون الخبيب فان كان خيرا جهتموه وان كان شرا فلا يبعد الا أهل النار وقرضه هذا الحديث البخاري والترمذي وابن عدي والنسائي والبيهقي وغيرهم لان في اسناده ابا ماجدة قال الدارقطني مجهول وقال يحيى الرازي وابن عدي من ذكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابر بالجيم والبيهة الموحدة قال البيهقي وغيره انه ضعيف قوله أسرء وقال ابن قدامة هذا الامر للاستحباب بلا خلاف بين العلماء وشذوذ ابن حزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك حمل بعض الساف وهو قول الحنفية قاله صاحب الهداية ويعشون بهم اسرع عين دون الخبيب وفي المبسوط ليس فيه شيء وقت غيران العجالة أحب الى أبي حنيفة وعن الجمهور والمراد بالاسراع ما فوق سرعة المشي المعتاد قال في الفتح والحاصل انه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا يفتى الى شدة يخاف معها حدوث فساد الميت أو مشقة على الحامل أو المتابع لا يتنافى المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم قال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التباهي والاختيال ٥١ وحديث أبي بكر وحديث محمود بن لبيد يدلان على ان المراد بالسرعة المأمور بها في حديث أبي هريرة هي السرعة الشديدة المقاربة للارمل وحديث ابن مسعود يدل على أن المراد بالسرعة ما دون الخبيب والخبيب على ما في القاموس هو ضرب من العدو أو كالرمل أو السرعة فيكون المراد بالخبيب في الحديث ما هو كالرمل بقرينة الاحاديث المتقدمة لا مجرد السرعة وحديث أبي موسى يدل على أن المشي المشروع بالجنازة هو القصد والقصد ضد الافراط كما في القاموس فلا منافاة بينه وبين الاسراع ما لم يبلغ الى حد الافراط ويدل على ذلك ما رواه البيهقي من قول أبي موسى كناية عن قوله بالجنازة أي يحملها الى قبرها وقيل المعنى الاسراع بتجهيزها فهو اهم من الاول قال القرطبي والاول أظهر وقال النووي الثاني باطل مردود بقوله في الحديث تضعونه عن رقابكم وقد قوى الحافظ الثاني بما أخرجه الطبراني باسناد حسن عن ابن عمر قال

واجيب بان كلام الشارع هما مكن يحمل على التشريع لا مجرد الاخبار عن الواقع وفي حديث أنس عند أبي يعلى قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فرأى نسوة فقال اتعلمنه قلن لا قال اتدفنه قلن لا قال فاربعين ما زورات غير ما جورات فلعل البخاري أشار اليه بالترجمة ولم يخرج لكونه على غير شرطه وحينئذ قلنا لعل خاص بالرجال وان كان الميت امرأة اضف النساء بالبوا وقد يشكف منهن شيء لو كان فيكره لهن الحمل لذلك فان لم يوجد غيرهن نعين ملين (فان كانت) أي الجنازة (صالحه قالت) قولاً حقيقياً (قد موني) لثواب العمل الصالح الذي علمته (وان كانت غير صالحه قالت يا ويلها) أي

يا حزنني احضر هذا وانك وكان القدامى ان يقولوا بلى لكنه اضيف الى الغائب جلا على المعنى كأنه لما ابصر نفسه غير
صالحة نفر عنهم اوجدها كأنهم اغيرة أو كرهه أن يضيف الويل الى نفسه فانه في شرح المشكاة (ابن تذهبون بها) فالتة لانهم اعلم انها
لم تقدم خيرا وانها تقدم على ما يسوءها فتكره القدوم عليه (يسمع صوتها) المنكر بذلك الويل (كل شيء) فيه دلالة على أن ذلك
بما ان القائل لا يلبس الحلال (الا الانسان ولو سمعه صمق) أي مات قال ابن بطال وانما يتكلم روح الجنان لان الجسد لا يتكلم
بعد خروج الروح منه الا أن يرد الله اليه ٢١٠ وهذا بنا منه على أن الكلام بشرط الحياة وليس كذلك اذا كان الكلام

الحروف والاصوات فيجوز أن
يخلق في الميت ويكون الكلام
المنسي قائما بالروح وانما تسمع
الاصوات وهو المراد بالحديث
وروي ابن منبه هذا الحديث
في كتاب الاحوال باللفظ لو سمعه
الانسان لصمق من الحزن
والمدى واستبدل به على ان
كلام الميت يسمعه كل حيوان
ناطق وغير ناطق لكن قال ابن
بطال هو عام أريد به الخصوص
وانما المعنى يسمعه من له عقل
كالملائكة والجن لان التكلم
روح وانما يسمع الروح من هو
منه له وتغيب جماع الملائكة اذ
لا ضرورة الى التخصيص بل
لا يستثنى الا الانسان كما هو
ظاهر الخبر وانما اختص الانسان
بذلك ابقاء عليه وبانه لا مانع من
انطاق الله الجسد بغير روح وهذا
الحديث أخرجه الثوري أيضا
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال اسرعوا بالجنائز)
اسرعوا خفيقا بين المشي المعتاد
والخفيف لان ما فوق ذلك يؤدي

سعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبوه ولا تسرعوا به
الى قبره وبما أخرجه أيضا أبو داود من حديث الحميد بن بزوح مرفوعا لا ينبغي الخيفة
مسلم أن تبقى بين ظهراني أهل الحديث تقدم قوله فان كانت صالحة أي الجملة المحمودة
قوله تضعونه استدله على أن حل الجنائز يختص بالرجال لانه في ضمير الذكور ولا
يخفى ما فيه قال الحافظ والحديث فيه استصحاب المبادرة الى دفن الميت ليكن بعد أن
يتحقق أنه مات امام مثل المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغي ان لا يسرع في تجهيزه
حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم نبيه على ذلك ابن بري ويؤخذ من الحديث ترك تعجبه
أهل البطالة وغير الصالحين اهـ

• (باب المشي أمام الجنائز وما جاء في الركوب معها) •

(قد سبق في ذلك حديث المغيرة وعن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا
بكر وعمر يمشون أمام الجنائز رواه الجماعة واحتج به أحمد) حديث المغيرة تقدم في الصلاة
على السقط وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه والبيهقي من
حديث ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال أجدناهما وعن الزهري من
وحديث سالم قال ابن عمر وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون
المرسل أصح قاله ابن المبارك قال وروى معمر ورويس ومالك عن الزهري ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يمشي أمام الجنائز قال الزهري وأخبرني سالم أن اباة كان يمشي أمام
الجنائز قال الترمذي ورواه ابن جرير عن الزهري مثل ابن عيينة ثم روى عن ابن المبارك
انه قال أرى ابن جرير يحج أخذه عن ابن عيينة وقال الناس في وصلة خطأ والصواب مرسل
وقال أحمد حديثنا هاج قرأت على ابن جرير حديثنا ياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره
حدثني سالم عن ابن عمر انه كان يمشي بين يدي الجنائز وقد كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأبو بكر وعمر يمشون أمامها وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من فعل ابن عمر وأبي
بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السنة قال الحافظ في التلخيص فهو ذا أصح من
حديث ابن عيينة وصحح الدارقطني بعد ذكر الاختلاف أنه فعل ابن عمر ورجح البيهقي
الموصول لان ابن عيينة ثقة حافظ وقد اتى بزيادة على من أرسل والزيادة مقبولة وقد قال
لما قاله ابن المديني انه قد خالفه الناس في هذا الحديث ان الزهري حدثه به مرارا

الى انقطاع الصفة فاء المشقة الحامل فيكره وهذا ان لم يضره الاسراع فان ضره فالتأني أفضل فان خيف عليه تغير
أو انقباض أو انتفاخ زبد في الاسراع نقل ابن قدامة ان الامر فيه الاستصحاب بالاخلاق بين العلماء وشذابن حزم فقال بوجوبه
والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك جملة بعض السلف وهو قول أبي حنيفة وقال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ
بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التباهي والاختيال (فان تك) أي الجنائز (صالحة خير) أي فهو خير (تقدمون) (ان تك)
زاد المعنى كالحافظ ابن حجر اليه الى الخبر باعتبار الثواب والاكرام الحاصل له في قبره فيسرعه به ليلقاه قريبا (وان تك)

الجنائز (سوى ذلك) أي غير صالحة (فسر) أي فهو شر (تضعونه عن رقابكم) فلا مصلحة لكم في مصاحبتها لأنهم أبغضوا من الرحمة واستدل به على أن جعل الجنائز يختص بالرجال لا لبيان فيه بضمير المذكر ولا يفتي ما فيه وفيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت يمكن بعد أن يتحقق أنه مات أمام مثل المطعون والمذلول والمسجون فينبغي أن لا يسرع تجهيزه - ثم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم فيه على ذلك ابن بري وبوخاري من الحديث ترك مصحبة أهل البطالة وغير الصالحين (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قيل له إن أباه ريرة يقول من تبع جنازة) وصلى عليها (فله قيراط) زاد مسلم ٣١١ من الأجر أي المتعلق بالميت من تجهيزه

وغسله ودفنه والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله وجب جميع ما يتعلق به فله صلى عليه قيراط من ذلك ولم يشهد له الدفن قيراط وليس المراد جنس الأجر لأنه يدخل فيه ثواب الإيمان والأعمال كالصلاة والحج وغيره وليس في صلاة الجنائز ما يبلغ ذلك وحينئذ فلم يبق إلا أن يرجع إلى المعهود وهو الأجر العائد على الميت قاله أبو الوفاء بن عقيل وذكر القيراط تقريره الله - ثم لما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلة، وعدمه من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم أنه قال في الفتح وليس الذي قال يعين ويؤيده حديث أبي هريرة عن أني جنازة في أهلها فله قيراط فان تبعها فله قيراط فان صلى عليها فله قيراط فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط روى البزار بسند ضعيف فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائز قيراط وان اختلفت مقادير القيراط ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل ومهولته وأما مقدار القيراط

سالم عن أبيه قال الحافظ وهذا لا ينق الوهم لأنه ضبط الله - معناه من سالم عن أبيه وهو كذلك الآن فيه إدراجا وقد جزم بصحة الحديث ابن المنذرو ابن حزم وفي الباب عن أنس عند الترمذي مثله وقال سألت عنه البخاري فقال هذا خطأ خطأ فيه محمد بن بكر وقد اختلف أهل العلم هل الأفضل لتبج الجنائز أن يمشي خلفها أو أمامها قال الزهري ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وجعاعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر وأبو هريرة أن المشي أمام الجنائز أفضل واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقال أبو حنيفة وأصحابه وحكاها الترمذي عن سفيان الثوري وأصحق وحكاها في البحر عن العترة أن المشي خلفها أفضل واستدلوا بمائة قدم من حديث ابن مسعود عند الترمذي وأبي داود قال - أئنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنائز فقال ما دون الخشب فمروا بهم خلف الجنائز ولم يشكروا واستدلوا أيضا بأروى عن طاوس أنه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات إلا خلف الجنائز وهذا مع كونه مرسلًا أم أف عليه في شيء من كتب الحديث وروى في البحر عن علي عليه السلام أنه قال المشي خلف الجنائز أفضل وحكي في البحر عن الثوري أنه قال الراكب يمشي خلفها والمشي أمامها أو يدل لما قاله حديث المغيرة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب خلف الجنائز والمشي أمامها فريأمنها عن يمينها أو عن يارها أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم وهذا مذهب قوي لولا ما سبق من الأدلة الدالة على كراهة الركوب لتبج الجنائز وقال أنس بن مالك أنه يمشي بزيدها وخلفها وعن عيينة عن شماله روى البخاري عنه تعامية وأروى عبد الوهيب بن عطاء في كتاب الجنائز ورواه أيضا ابن أبي شيبة وعبد الرزاق (وعن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس روى الترمذي وفي رواية أخرى بفرس معروف فركبه - بن أنس رقا من جنازة ابن الدحداح ونحن غشي حوله روى أحمد ومسلم والقساق - وعن ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فمرأى فاسار كنانة فقال الاتس - فهمون أن ملائكة الله على أقدامهم - وأنتم على ظهور الدواب روى ابن ماجه - والترمذي - وعن ثوبان أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع

فقال الجوهري القيراط بكسر القاف نصف دائق والدائق سدس درهم قال في الفتح فعلى هذا يكون القيراط جزءا من اثنين عشر جزءا من الدرهم وقال أبو الوفاء بن عقيل نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار وقال ابن الأثير صاحب النهاية القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشر الدينار في أكثر البلاد وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث منها ما يحمل على القيراط المتعارف ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة فن الأول حديث كعب ابن مالك يرفوعا أنكم ستفقدون بلادكم كرقم القيراط وحديث أبي هريرة يرفوعا كقبت أرحى الغنم لأهل مكة بالقيراط

ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أتوا التوراة أعطوا قيراطا قيراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كتابا نقص من عمله كل يوم قيراطا وقد جاء تعيين مقدار القيراط في الحديث الثاني بأنه مثل أحد وفي رواية عند أحمد والظاهر في الأوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرار يطنأه في لابل مثل أحد قال النووي وغيره لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تظيم الحسنات وتحقيق مقابلهما وقال أبو بكر بن العربي القاضي المالكي الذريرة من ألف وأربعة وعشرين جزأ من حبة ٤١٢ والحبة ثلث القيراط والذرة يخرج من النارة فكيف بالقيراط قال وهذا قدر

قيراط الحسنات فاما قيراط السيئات فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكتاب جزأ من اجزاء عمل المقتضى له في ذلك اليوم وذهب الأصحاب إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزأ من اجزاء معلومة عند الله تعالى وقد قربها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبله القيراط بأحد قال الطيبي قوله مثل أحد تفسير لله مقصود من الكلام لا لفظ القيراط والمراد منه أنه يرجع بتصويب كبير من الاجر وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد وقال ابن المنير أراد تعظيم الثواب فلهذا للعبان باهظم الجبال خلقا واهكتها إلى النفوس المؤمنة حبا لأنه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه اه ولانه ايضا قريب من الخطابين يشترط احدهم في معرفته وخص القيراط بالذكر لانه كان أقل مما تقع به الاجارة في ذلك الوقت أو جرى ذلك مجرى العادة من

جنازة وأبي أن يركبها فاما انصرف إلى بداية مركب فقيل له فقال ان الملائكة كانت غشى لم أكن لأركب وهم يعيشون فلما ذهبوا ركب رواه أبو داود) حديث جابر بن عمر قال الترمذي حسن صحيح وفي انظر له وهو على فرس له يسمى ونحن حوله وهو وقص به وحديث ثوبان الاول قال الترمذي قد روى عنه مرفوعا ولم يتكلم عليه بحسن ولا ضعف وفي اسناده أبو بكر بن أبي صيرم وهو ضعيف وحديث ثوبان الثاني سكت عنه أبو داود والذري ورجال اسناده رجال الصحيح قوله ابن الدحداح بدالين مهملتين وحاطين مهملتين ويقال ابو الدحداح ويقال ابو الدحداح قال ابن عبد البر لا يعرف اسمه قوله ورجع على فرس فيه انه لا بأس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت قوله معروف بن رزيم الميم وفتح الراء قال اهل اللغة اعروروا القيراط بفتح القيراط وروى قال النووي ولم يأت افعروا على معدي الا قوله هم اعروروا القيراط وأما لو ايت الشيء اه قوله ونحن غشى حوله فيه جواز مشي الجماعة مع كبيرهم الركاب وانه لا كراهة فيه في حقه ولا في حقه اذ لم يكن فيه منفعة وانما يذكر ذلك اذا حصل فيه انتهاك للتابعين أو خيف اهاب أو نحو ذلك من المقاصد قوله الاستصوابون فيه كراهة الركوب لمن كان متبعا للجنازة وبعارضه حديث المغيرة الملقم من اذنه لراكب أن يمشي خلف الجنازة ويمكن الجمع بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الركاب خلفها لا يدل على عدم الكراهة وانما يدل على الجوار فيكون الركوب جائزا مع الكراهة اذ بان انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من ركب وترك للركوب انما كان لاجل مشي الملائكة ومشيهم مع الجنازة التي مشي معها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم مشيهم مع كل جنازة لا مكان أن يكون ذلك منهم تبركا به صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الركوب على هذا جائزا غير مكروه والله تعالى أعلم

• (باب ما يكره مع الجنازة من نياحة أو ناز) •

(عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقبع جنازة معها وان رواه احمد وان ما جبه • وعن أبي بردة قال اوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بغير قالوا أو سمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه ابن ماجه) الحديث الاول اسناده عند ابن ماجه هكذا حدثنا احمد بن يوسف حدثنا عبيد الله اخبرنا

تقليل العمل ويجوز أن يكون على حقيقة انه بان يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسمًا قدر أحد ويزن وفي اسرائيل حديث وثالثه عند ابن عدي كتيب القيراط ان أخاه ما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التقليل بأحد وان المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل واستدل بقوله من تبع على أن المشي خلف الجنازة أفضل من المشي امامها لان ذلك هو حقيقة الاتباع حسا قال ابن دقيق العيد الذي رجحوا امامها وجعلوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أي المصاحبة وهو أعم من أن يكون امامها أو خلفها أو غير ذلك وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدل على

استهـباب التقدّم راجحاً انتهى (فقال) ابن عمر رضي الله عنهما (أكثر أبو هريرة علمنا لم يثمه ابن عمر بأنه روى ما لم يسمع بل
 جوز عليه السهو والاشتباه لكثرة رواياته أو قال ذلك لأنه لم يرفعه فكان ابن عمر أنه قاله برأيه اجتمعا إذا فرسل ابن عمر إلى عائشة
 يسألها عن ذلك (فصدقت بعني عائشة بأبو هريرة وقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (و) لم يقوله فقال ابن عمر لقد
 أخطأنا في قرار ربط كنيعة) أي في عدم المواظبة على حضور الدفن كما وقع مينا في حديث مسلم ولانظروا كان ابن عمر يصلي على
 الجنازة ثم ينصرف فلما بلغه حديث أبي هريرة قال فذكره وهذا الحديث ٢١٣ أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود

اسم ائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عمر وأبو يحيى هذا القلتات وفيه مقال وبقيته
 رجاله ثقات والحديث الثاني في أبيه - نأده أبو هريرة يرمو على معاوية قال في التقريب شامى
 مجهول وقال في الخلاصة مجهول قوله معناه راته هي بالراء الملهمة توبع - ما ألف نون
 مشددة أي مصونة قال في القاموس رن رن رننا ما ح اه وفيه دليل على تحريم اتباع
 الجنازة التي معها النائمة وعلى تحريم النوح وسبب أن الكلام عليه قوله مجهر الجهر
 كمنبر الذي يوضع فيه الجهر وفيه دليل على أنه لا يجوز اتباع الجنازة بالجهر وما يشابهها
 لأن ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وزجر عنه

(باب من اتبع الجنازة فلا يجلس حتى توضع)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأيتم الجنازة تقوموا لها
 فن اتبعوها فلا تجلس حتى توضع روى الجماعة إلا ابن ماجه لكن أحمد لا يروى داود منه إذا
 اتبعتم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع وقال روى هذا الحديث الثوري عن سهيل
 عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه حتى توضع في الأرض ورواه أبو معاوية عن سهيل - حتى
 توضع في اللحد وسفيان أحفظ من أبي معاوية وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه
 ذكر القيام في الجنازة حتى توضع فقال علي عليه السلام قام رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ثم قد روى النسائي والترمذي وصححه ولمسلم معناه) وأفظم مسلم من حديث علي
 عليه السلام قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق في الجنازة ثم قد - د قوله إذا رأيتم
 الجنازة تقوموا لها أي مشروعية القيام للجنازة إذا أمرت أن كان قاعداً وسبب أن
 الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا قوله فن اتبعوها فلا يجلس فيه انتهى عن ج - لموس
 الماشي مع الجنازة قبل أن توضع على الأرض فقال الأوزاعي وأبو جهم وأحمد ومحمد بن
 الحسن أنه مستحب حكى ذلك عن - م الثوري والشافعي والفتح ونقله ابن المنذر عن أكثر
 الصحابة والتابعين قالوا والنسخ إنما هو في قيام من مرت به لافه قيام من شيعه أو حكى
 في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع قال وقال به بعض السلف يجب
 القيام واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنه - ما قال أماراً يارسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط تجلس حتى توضع انتهى ولا يخفى أن مجرد الفعل

أيضا وفي الباب عن أبي هريرة
 بالفظ قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من شهد الجنازة
 حتى يصلي فله قبر طوم من شهدها
 حتى تدفن كان له قبر طان قبل له
 وما القبر طان قال مثل الجليلين
 العظيمين أخرجه البزار
 وأخص من ذلك غميلة أقرط
 بأحمد كما في مسلم وهذا قيل
 واستمارة قال الفسطاني فلو
 تعددت الجنازة واتحدت الصلاة
 عليها دفعة واحدة هل تعدد
 القرار ربط بتعدد أولاته تعدد
 نظر الاتحاد المسئلة قال
 الأذرى الطاهر رالتعددية
 أجاب قاضي سورة البارزى
 ومقتضى التقييد بقوله في رواية
 أحمد وغيره أنه في من أهلها
 أن القبر يطبخخص عن حضر من
 أول الأمر إلى انقضاء الصلاة
 لكن ظاهر حديث البزار
 السابق - موله أيضا من صلى
 فقط ليكن يكون قبر طاه دون
 قبر طاه من شيعه مثلا وصلى
 ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي
 هريرة حيث قال أحفرها مثل

٤٠ نيل ت أحد فقيه دلائل على أن قرار ربط تتفاوت وفي مسلم أيضا من صلى على جنازة ولم يتبعها
 فله قبر طاهر حصول القبر طاه وإن لم يقع اتباع ليكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لا سيما وحديث البزار
 ضعيف ومن شهدها حتى تدفن أي يفرغ من دفنها بأن يسهل عليه التراب وعلى ذلك تحمل رواية مسلم حتى توضع في اللحد كان
 له من الأجر المذكور قبر طان وهل ذلك بقبر طاه الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قرار ربط فيه احتمال لكن سبق في كتاب الأيمان
 التعبير بالاول وحينئذ فيكون رواية الباب معناها كان له قبر طان أي بالاول وبشيء دللنا في ما رواه الطبراني في معجمه من تبع

بجنازة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قرايط وهل يحصل قيراط الدين وان لم يقع اتباعه بحث لكن مقتضى قوله في كتاب
 الايمان وكان معها حتى يصل الى عالم او يفرغ من دفنها ان القيراطين انما يحصلان بمجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق
 وحضور الدفن فان صلى مثلا وذهب الى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له الا قيراط واحد صرح به النووي في المجموع وغيره
 لكن له اجر في الجنة قال في فتح الباري ومأقوله النووي ليس في الحديث ما يقتضيه الا بطريق المفهوم فان ورد منطوق
 يحصل القيراط بشهود الدفن وحده كان ٤١٤ مقدما ويجمع حيث ثبتت تفاوت القيراط والذين اؤا ذلك جعلوه من باب

المطلق والمقتضى لكن مقتضى
 جميع الاحاديث ان من اقتصر
 على التشييع ولم يصل ولم يشهد
 الدفن فلا قيراط له على طريقة
 ابن عقيل السابقة وفي حديث
 الباب دلالة على تبيين هريرة
 في الحفظ وان انكار العلماء
 بعضهم على بعض قديم وفيه
 استغراب العالم ما لم يصل الى عالم
 وعدم مبالاة الحافظ بانه كافر من لم
 يحفظ وفيه ما كان الصحابة
 عليه من التثبت في الحديث
 النبوي والتحريز فيه والتعقيب
 عليه وفيه دلالة على فضيلة ابن
 عمر بن حمره على العالم وتألفه
 على ما فات من العمل الصالح وقد
 وقع اصحاب الفتح حديث الباب
 من رواية عشرة من الصحابة غير
 أبي هريرة وعائشة منها ما هو
 ضعيف ومنها ما هو قوي فتراجعه
 (عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال في مرضه الذي مات فيه
 لعن الله اليهود والنصارى) أي
 أبعدهم عن رحمة الله واخذوا قبور
 أنبيائهم مساجد قال الكرماني

لا ينتهض دليل لا لوجوب فالاولى الاستدلال بالحديث الباب فان فيه النهي عن القعود
 قبل وضعها وهو حقيقة التحريم وترك الحرام واجب ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند
 أحمد من نوحا من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه فان مشى معها فلا
 بقعة حتى توضع ويرى الحافظ عن الشعبي والنخعي أن القعود كرهه قبل ان توضع وما
 يدل على الاستصحاب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل
 يعني في الاجر قوله حتى توضع في الارض فذكر المصنف كلام أبي داود في ترجيح هذه
 الرواية على الرواية الاخرى اعني قوله حتى توضع في اللحد وكذلك اشار البخاري
 الى ترجيحها بقوله باب من شهد جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال وأخرج
 أبو نعيم عن سهل قال رأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال وهذا
 يدل على أن الرواية الاولى أرجح لان أبا صالح راوى الحديث وهو اعرف بالمراد منه
 وقد ذكرنا بالرواية الثانية صاحب المحيط من الحنفية فقال الافضل أن لا يقعد حتى
 يمالأها التراب انتهى واذ قد علمنا ما في مع الجنازة قبل أن توضع فهو ليس بسقط القيام
 او يقوم الظاهر الثاني لان أصل مشروعية القيام تعظيم أمر الموت وهو لا يفوت بذلك
 وقد روى البخاري في صحيحه ان أبا هريرة ومروان كانا مع جنازة فقاما قبل ان توضع
 فجاء أبو سعيد فأخذهما مروان فأقامه وذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
 ذلك فقال أبو هريرة صدق ورواه الحاكم بنحو ذلك وزاد ان مروان لما قال له أبو سعيد
 قم قام ثم قال له لم أقتنى فذكر الحديث فقال لا يهريرة فاسمك أن تخبرني فقال كنت
 اماما فجلست فجلست وقد استدلت المهلب بقعود أبي هريرة ومروان على ان القيام ليس
 بواجب وانه ليس عليه العمل قال الحافظ ان أراد انه ليس بواجب عندهما فظاهر وان
 أراد في نفس الامر فلا دلالة فيه على ذلك قوله وعن علي عليه السلام الخ ذكر المصنف
 هذا الحديث للاستدلال به على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنازة حتى توضع
 لقوله فيه حتى توضع فانه يدل على ان المراد به قيام التابع للجنازة لا قيام من مررت به لانه
 لا يشرع حتى توضع بل حتى تخلقه كما ياتي وليك - ياتي في باب القيام للجنازة من
 حديث عامر بن ربيعة عند الجماعة بالفظ حتى تخلقه لكم أو توضع فذكر الوضع في حديث
 علي عليه السلام لا يـكون نصا على ان المراد قيام التابع وقد استدلت به الترمذي على

مقدار الحديث يمنع اتخاذ القبر مسجدا ومدلول الترجمة منع اتخاذ المسجد على القبر ومفهوما نسخ
 متغير ويحجب بانهم ائمة لا زمان وان تغاير المفهوم انتهى واستدل بهذا الحديث وما روي في معناه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
 الله تعالى على منع السفر للزيارة الى القبور وقال بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الانبياء والصلوات وغيرهم
 أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي على القبور اما محرمة واما مكروهة
 وكان جملة العلماء الذين يعتمدون السفر لقبور الانبياء والصالحين من جملة البدع المنكرة وهذا في أصح الأقوالين غير

مشروع ولم يثبت السفر للزيارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحصل لاجتماع على جوارحه بحمد الله تعالى الى الآن بل نسي عنه أهل العلم قديما وحديثا وبعض الاسفار لها بل غالبها لا يتخلو عن أحوال الشرك وأعمال الكفر وقد ورد حديث لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وهو في الصحيح وحديث لا تتخذوا قبوري عبدا وهو عند عبد الرزاق وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وقال اللهم لا تجعل قبوري وشايعة وقال لا تجعلوا قبوري عبدا الى غير ذلك من الاحاديث والسفر لمراد الزيارة فيه نزاع ومن سافر لمجرد ٢١٥ قبر لم يزرك زيارة شرعية بل بدعية ولم

يتأخره وان استحب السفر الى مسجد واستحب الصلاة والسلام فيه عليه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفح ذلك مما شرعه الله تعالى في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ولم يمتنع لاعتناء الاربعة راجعوا في ان السفر الى غير الثلاثة ليس يستحب لاقبور الانبياء والصالحين ولا لغير ذلك فان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تشد الرحال حديث متفق على صحته انتهى ونهت الجويني الى حرمة ذلك واختاره عياض ومالك امام دار الهجرة وقال بصرة الغفاري وبهرير وطائفة من أهل العلم قديما وحديثا وجميع الاحاديث التي استدلت بها السبكي في شفاء الاسقام وابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنتظم كلها ضعيفة منكورة واهية لا أصل لها قال الحافظ ابن حجر أكرمتمون هذه الاحاديث موضوعة انتهى فظهر بهذا ان ما ذهب اليه شيخ الاسلام ابن تيمية هو الصواب وله في ذلك سابق صالح لم يتفرد

نسخ قيام من رأى الجنائز فقال بعد اخراجه له وهذا ما فتح الاول اذا رأيتم الجنائز فتقوموا انتهى ولو سلم ان المراد بقيام المذكور في حديث علي هو قيام التسابع للجنائز فلا يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم فاعراضا عن عدم ما يشعر بالتأسي به في هذا الفعل بخصوصه لما تقرر في الاصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يعارض القول الخاص بالامة ولا يفسخه

• (باب ما جاء في اقيام الجنائز اذا مرت) •

(عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم الجنائز فتقوموا لها حتى تخافكم أو توضع رءس الجماعة ولا جد وكا ابن عمر اذا رأى جنازة قام حتى تجاوزة وله أيضا عنه انه ربما تقدم الجنائز فقدم حتى اذا رآها قد أشرفت قام حتى توضع • وعن جابر قال مر بنا جنازة فقام لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه فقالت يا رسول الله انما جنازة يهودي فقال اذا رأيتم الجنائز فتقوموا لها • وعن سهل بن حنيف وقيس بن سعد انهما كانا فاعدين باقامة سيرة فمروا على جنازة فقاما فقبل لهما ما انهما من أهل الارض أي من أهل الامة فقالا لا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرت به جنازة فقام فقبل لهما انما جنازة يهودي فقال أليست نفسا متفق عليهما • وللبخاري عن ابن أبي ليلى قال كان أبو موسى وقيس يقومون للجنائز قوله حتى تخافكم بضم أوله وفتح المجرمة وتشديد اللام المكسورة أي تترككم رواه ما قبله صريحا في رواية الكشي يعني مرت بفتح الميم قوله فقال اذا رأيتم الجنائز فتقوموا لها زاد البيهقي ان الموت فزع وكذا مسلم من وجه آخر قال القرطبي معناه ان الموت فزع قال البيضاوي وهو مصدر جرى مجرى لوصف الحبالغة أو فيه تقدير أي الموت فزع ويؤيد ذلك ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ ان للموت فزع عار عن ابن عباس مثله عند البخاري قوله أليست نفسا • هذا لا يعارض التعليل المتقدم حيث قال ان للموت فزع وكذا ما أخرج الحاكم عن أنس مرفوعا انما قال الله لا تسكة ونحوه لاجل من حديث أبي موسى ولا جد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا انما تقرأمون اعظاما الذي يقبض النفوس ولفظ ابن حبان اعظاما لله تعالى الذي يقبض الارواح فان ذلك لا يناقض التعليل السابق

هو بهذا القول وليس النزاع في نفس زيارة القبور فانها مشروعة سنة بل في السفر اليها وشده الرحال لها وهو مستلثه غير هذه المسئلة قال في الفتح وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ما من أحد يسلم على الاراد الله على روحه حتى أرد عليه السلام وبهذا الحديث صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره أعم من ذلك انتهى وبسط القول على ذلك في كتابنا رحلة الصديق الى البيت العتيق (قالت) عائشة رضي الله عنها (ولو لا ذلك) أي خشية اتخاذ قبره مسجدا (لابرزوا قبره) صلى الله عليه وآله وسلم بافظ الجمع لكن لم يبرزوه

أى لم يكشفوه بل بنوا عليه حائلا لوجود خشية الانحاذ فامتنع البراز لان لولا امتناع لوجود (غير انى أخشى أن يخذ
مسجدا) وهذا فاته عائشة قبل ان يوسع المسجد ولذا لما وسع جهات الحجرة الشريفة رزقنا الله العود اليه امثلة الشكل
محددة حتى لا يتأذى لاحد أن يصل الى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة كذا فى الارشاد والفتح لكن اتخذ جهال الناس
في هذا الزمان بل من يسهون أنفسهم العلماء قبرا الشريف عيدا بالاجتماع في كل عام عليه والاحتفال به ركعا وسجدا وسمعا اذ اذقه
منه وهذا من اعلام التوبة حيث منع ٢١٦ من أن يقصدوا قبره المكرم عيدا او وثنا وقد وقع ما منع منه وظاهر ما خشيت

عائشة عنه مع عدم بروزه ولو
كان بارزا لفضل به الناس ما فعلوه
بقبور المشايخ من السجدة على
ترابه والطواف به وهم مع ذلك
لا يتركون شيئا مانعا عنه صلى
الله عليه وآله وسلم في الله أين
يذهب بهم هؤلاء عقولهم لكاسدة
وعقوبتهم الفاسدة ويطرحهم
في مهاوى الهاكمة ان حيث
يشعرون أولابتهم وروى واقصد
صدق الله تعالى وما يؤمن
أكثرهم بالله الا وهم مشركون
ومن أسعد بحضور مسجد
المدينة لا يخفى عليه هذا الحال
ولا يترتاب في الاثر والبالد مع
الواقعة من هؤلاء الجهال ومن لم
يجعل الله له نورا فخاله من نور وفي
هذا الحديث التحذير والعظة
وفيه ان شيخ البخارى بصرى
يكن الكوفة وشيخان وهلال
كوفيان وهرة مدني واخرجه
في الجنازة أيضا والمغازي ومسلم
في الصلاة قال في التمتع المنع من
ذلك اى بنا المساجد على القبر
انما هو حال خشية ان يصنع بالقبر
كأصنام أولئك الذين لعنوا واما

لان القيام لا يفرغ من الموت فيه تعظيم لامر الله تعالى وتعظيم للقائمين بأمره في ذلك
وهم الملائكة فاما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال انما قام رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تأذيا يرجع اليه ويزاد الطبراني فاذا رجع بخورها والطبراني
والبيهقي من وجه آخر عنه ~~كراهية~~ أن يعلموا على رأسه فان ذلك لا يعارض الاخبار
الاولى الصريحة أما أولافلان أسانيد هذه لا تقاوم تلك في الصحة وأما ثانيا فلان التعديل
بذلك راجع الى ما فهمه الراوى والتعليل المسمى صريح من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم وكان الراوى لم يسمع التصريح بالتعليل منه صلى الله عليه وآله وسلم فعلم
باجتهاده ومقتضى التعليل بقوله أيسر نفسا ان ذلك يستحب لكل جنازة واختلاف
العلماء في هذه المسئلة فذهب أحمد واهل حقه وابن حبيب وابن الماجشون ان القيام
للمنازة لم ينسخ والقعود منه صلى الله عليه وآله وسلم كافي حديث على الاقوال اهل بيته
الجوازيين جالس فهو في سنة ومن قام فله اجر وكذا قال ابن حزم ان قعوده صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم بعد أمره بالقيام يدل على ان الامر للندب ولا يجوز أن يكون نسيها قال
الذوى والاختار انه مستحب وبه قال المتولى وصاحب المهذب من الشافعية ومن
ذهب الى استحباب القيام ابن عمر وابن مسعود ورفيس بن سعد وسهل بن حنيف كما يدل
على ذلك الروايات المذكورة في الباب وقال مالك وابو حنيفة والشافعية ان القيام
منسوخ بحديث على الاقوال الشافعية اما ان يكون القيام مفسوخا أو يكون لهلة
وأيم - ما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله والطبعة في الاخر من أمره والقعود احب الى
انتمى وسياق الباب ما هو الحق وظاهر أحاديث الباب انه يشرع القيام بالمنازة المسلم
والكافر كما تقدم (وعن علي بن بن طالب عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس رواء أحمد وابوداود
وابن ماجه بنحوه وعن ابن سيرين ان جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن
ولم يقم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس أما قام يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال قام وقعد رواء أحمد والنسائي الحديث الاول رجال اسناداه ثقات عن عبد أبي داود
وابن ماجه وقد أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ والبيهقي باقظ ثم قعد بعد ذلك وأمرهم

اذا آمن ذلك فلا امتناع وقد يقول بالمتنع مطالعا من يرى سدا للريفة وهو هنا متجه قوى انتهى (عن) بالقيود
سيرة بن جندب رضى الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اى خلفه وان كان قد جاء به في قدام كافي قوله
تعالى وكان وراءهم ملك اى امامهم وهو ظرف مكان ملازم للاضافة ونصبه على الظرفية (على امرأة) هي ام كعب الانصارية
كافي مسلم وفي بعض طرق الحديث انهم ماتت حاملا والمقعودان النفسا وان كانت معه دودة من جملته الشهاد فان الصلاة
عليها مشروعة بخلاف شهيدة المعركة (ماتت في نفاها) في هذا التعليل كافي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأة دخلت النار

في هرة (فقد علموا وسطها) بفتح السين أي محاذيا لوسطها وفي رواية بسكون السين فن سكن جعله طرفا ومن فح جعله ارضا والمراد على الوجهين مجيئهما وكون هذه المرأة في نفاستها وصف غريم معتبرا اتفاقا وانما هو حكاية امر واقع واما كونها امرأة فيحتمل ان يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها الترها وذلك مطلوب في حقها واما الرجل فعند رأسه لئلا يكون ناظرا الى فرجه بخلاف المرأة فانها في القبة كاهن الغالب ووقوفه عند وسطها ليسترها عن أعين الناس وفي حديث أبي داود والترمذي وابن ماجه عن انس انه صلى على رجل فقام عند رأسه وعلى ٢١٧ امرأة وعليه من اخضره فقام عند هيرتها

فقال له العلاء بن زياد يا باحةزة أهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنائز قال نعم وبذلك قال احمد وأبو يوسف والمشهور عند الحنفية ان يقوم من الرجل والمرأة حذاء الصدر وقال مالك يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبيها والحديث يرد عليهم (عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب) وهي من اركان العموم حديث لا صلاقل لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبه قال الشافعي واجد وقال مالك والكوفيون ليس فيها قراءة قال البدر الدمايني من المالكية وانا قول في المذهب باستحباب الفاتحة فيها واختاره بعض الشيوخ وقال الحسن البصري يقرأ على الطفل الميت بفاتحة الكتاب قال في الفقه هي من المسائل المختلف فيها ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن ابن علي وابن الزبير والمبورين بخبره مشروعيها وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي

بالقعود وقد اخرج حديث علي بن مسلم باللفظ الذي تقدم في الباب الاول والحديث الثاني رجال اسناده ثقات وقد اشار اليه الترمذي أيضا وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبخاريان يرويان قال لما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنازة هكذا يفعل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم اجلسوا وخالفوهم وفي اسناده بشر بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البخاري تفرد به بشر وهو ابن قال الترمذي حديث عبادة غريب وقال أبو بكر الهمداني لو صح لكان صحيحا في النسخ غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا يقاربه هذا الاسناد وقد عكس به هذه الأحاديث من قال ان القيام للجنازة منسوخ وقد تقدم ذكرهم قال لقاضي عياض ذهب جمع من السلف الى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي بن هدا ونعقبه النووي بأن النسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن واعلم ان حديث علي باللفظ الذي سبق في الباب الاول لا يدل على النسخ لما عرفنا من أن فعله لا ينسخ القول انما هو بالامة وأما حديثه باللفظ الذي ذكره هنا فان صح صلح النسخ فاقوله فيه وأمرنا بالجلوس ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا أبو داود بل اقتصروا على قوله ثم قعدوا ما حديث ابن عباس فكذلك أيضا لا يدل على النسخ لما عرفت وأما حديث عبادة بن الصامت فهو صحيح في النسخ لولا ضعف اسناده فلا ينبغي ان يستند في نسخ تلك السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة الى مثله بل المتكتم الاخذ بها واعتقاد مشروعيها حتى يصح ناسخ صحيح ولا يكون الا بأمر بالجلوس أو نهي عن القيام أو اخبار من الشارع بأن تلك السنة منسوخة ~~بكذا~~ أو اقتصار جمهور المخرجين لحديث علي عليه السلام وحفاظهم على مجرد القعود بدون ذكر زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الاطاعتين اليها والتمسك به في النسخ لما هو من الصحة في النهاية لا سيما بعد ان شذ من عضدها على جماعة من الصحابة فيما بعد كل البعد ان يخفى على مثاهم الناسخ ووقع ذلك منهم بعد عصر النبوة ~~ويكن~~ أن يقال ان الأمر بالجلوس لا يعارض بفعل بعض الصحابة بعد أيام النبوة لان من علم جهة علي من لم يعلم وحديث عبادة وان كان ضعيفا فهو لا يقصر عن كونه شاهدا للحديث الأمر بالجلوس

• (أبواب الدفن وأحكام القبور) •

امامة سهل بن حنيف قال السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ الا في الاولى واسناده صحيح (قال لتعلموا انها) أي قراءة الفاتحة في الجنائز (سنة) أي طريقة لا شارع فلا ينافي كونها واجبة وفي رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشير شيخ البخاري بلفظ فاخذت بيده فسأله من ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وقد علم أن قول الصحابي من السنة ~~بكذا~~ حديث مرفوع عند الاكثر وليس في الحديث بيان محل القراءة وقد وقع التصريح به في حديث جابر عند البيهقي في سننه عن الشافعي بلفظ وقرأ بأم القرآن

(وسلم قال العبد) المؤمن الخالص المتبع الموحد (إذا وضع في قبره وتولى) أي أدبر (وذهب أصحابه) أي فيسه تكرر اللفظ والمعنى لأن التولى هو الاعراض ولا يلزم منه الذهاب (حتى أنه) أي الميت (ليسمع قرع نعالهم) وهذا موضع الترجمة لأن الخلق والقرع بمعنى واحد وإنما ترجم بلفظ الخلق إشارة إلى ورود بلفظه عند أحمد وأبي داود من حديث البراء في حديث طويل فيه وأنه يسمع خفق نعالهم زاد ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة إذا ولوا مدبرين واستدل به علي جواز المشي بين القبور بالنعال ولادلالة فيه قال ابن الجوزي ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل ٣١٩ المقابر ذلك لا يقتضي إباحة ولا تحريمها

انتهى وانما استدل به على
الاباحة اخذ من كونه صلى
الله عليه وآله وسلم قالا واقرا ناولا
كان مكرها للبينة لكن يعكز
عليه احتمال أن يكون المراد
بسماعه اباها بعد أن يجاوز القبرة
وبدل على الكرامة حديث بشير
ابن الحصاصية أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأى رجلا يمشي
بين القبور عليه نعلان سبتيان
فقال يا صاحب السبتيين ألق
نعليك اخرجك أبو داود والشافعي
وصححه الحاكم وأغرب ابن الحزم
فقال يحرم المشي بين القبور
بالنعال السبتيّة دون غيرها وهو
جودشديد واما قول الخطابي
يشبه أن يكون النهي عنهم الما
فيه من الخيلاء فانه متعقب بأن
ابن عمر كان يلبس النعال السبتيّة
ويقول ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان يلبسها وخر حديث
صحيح وقال الطحاوي يحرم نهى
الرجل المذكور على أنه كان
في نعله قد رفقد كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يمشي في نعله
ما لم يرفقهما الذي (اناهما مكان)

ببر قوله قدموا أكثرهم قرآن فيه دليل على أنه بقدم في العدم كان أكثرهم أخذ
 لا قرآن ويحق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم الفارق (وعن عامر بن سعد قال قال سعد
 الحداد والحدادوا وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وعن انس قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا نستخير ربنا ونبعث اليهما فإيهما سبق تركاه
 فأرسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له رواه أحمد وابن ماجه * ولا ابن ماجه هـ هذا
 المعنى من حديث ابن عباس وفيه ان أبا عبيد بن الجراح كان يضرح وان أبا طلحة كان
 يلحد * وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق لعيرنا
 رواه الخمسة قال الترمذي قريب لا نعرفه الا من هذا الوجه حديث أس قال الحافظ
 اسناده حسن وحديث ابن عباس الاول قال الحافظ أيضا في اسناده ضعف وحديثه
 الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعيد بن جبيرة عنه قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وصحبه ابن السكيت وحسنه الترمذي كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة
 من جامعه وفي اسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وفي الباب عن جرير بن عبد الله
 عنه أحمد واليزار وابن ماجه بخبر حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عمرو
 ضعيف وزاد أحمد بعده قوله أخيرا أهل الكتاب وعن ابن عمر عنه أحمد وفيه عبد الله
 العمري بلفظ أنهم لم يلحدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لحداد وانخرجه ابن أبي شيبة
 عنه بلفظ أُلحدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يبكروا وعمر وعنه جابر عن ابن شاهين
 بخبر حديث سعد بن أبي وقاص وعن بريدة عنه - د ابن عدي في الكامل وعن عائشة عنه
 ابن ماجه بخبر حديث أنس واسناده ضعيف وله طريق أخرى عنه ابن أبي حاتم في العال
 وقال انه باخطأ والصواب المحفوظ مرسل وكذا رجع الدارقطني المرسل قوله الحدادوا
 قال النووي في شرح مسلم هو بوصل الهمزة وفتح الحاء ويجوز بفتح الهمزة وكسر الحاء
 يقال لحد يلحد كذهب يذهب وألحد يلحد اذا حفر القبر والحد بفتح اللام وضمها معروف
 وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى قال الثراء الرباعي أجود وقال غيره
 الاثلاثي أكثر ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأرسلوا

يقض اللام وهما المنكر والنكير وسمايا بذلك لانهم صالاي شبه خلقهم اخلق الا دعيين ولا الملائكة ولا غيرهم بل لهم ما خلق منفردا
بديع لا أنس فيه ما لا ناظر اليه ما أسود ان ازرق ان جعله ما الله تعالى تكملة للمؤمن يشبهه ويصبره وهنك كالتسعة المذاق في البرزخ
من قبل ان يبعث حتى يحل عليه العذاب الاليم أعادنا الله الرحيم من ذلك بوجه الكريم ونبيه الرؤف الرحيم (فأقعداه) أي
اجلساه غير نزع (فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يبق ولا مائة قول في هذا النبي أو غيره من
الفاظ التمهيد لقصص الامم ان للمسؤول اذ يعا تلحق تعظيمه من ذلك ولكن يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (فيقول اشهد

انه غيب الله ورسوله فيقال) اي فيقول له الملكان المذكوران ارفعيهما (انظر الى مقعدك من النار ابد لك الله به مقعدا من الجنة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ارفعيهما جميعا) اي المقعدين الذين احدثهم من الجنة والنار اعدنا الله منها (واما الكافر او المنافق) شك من الراوي لكن الكافر لا يقول المقالة المذكورة فتعين المنافق (فيقول لا ادري كنت اقول ضاية قول الناس فيقال) اي فيقول المنكر والنكير او غيرهما (لا دريت) بفتح الراء (ولا تليت) اي لا كنت داريا ولا تاليا وقال في الفائق اي لا علمت بنفسك بالاستدلال ٣٢٠ ورايت العلم بالتقليد فيما يقولون ولا تلوت القرآن اي لم تدر ولم

تتل اي لم تنتفع بدراية ذلك ولا تلاوتك وفي رواية لا يذروا ائتليت بهم زمرة متوحدة وسكون الزاء قال ابن النجار وهو الصواب دعاه عليه بان لا تتلى اباه اي لا يكون لها اولاد تتلوه اي تتبعها وتعتقبه ابن الجراح بانه يبعد في دعاء المالكين قال واي مالي الميت واجاب عماض بحتم ان ابن النجار رأى ان هذا اصل الدعاء لا تعمل في غيره كما تعمل غيره من ادعية العرب وقال الخطابي وابن السكيت الصواب ائتليت بوزن افتحات من قولك ماألوت ما استطعته ولا ألوكذبا في الاستطاعة قال صاحب الامع الصبيح لكن بقاء القامع ماقرره أي الخطابي ألوجعني استطيع مشكل وقال ابن بري من روى ثابت فأمسله ائتليت به مرة بعد مرة الوصل فحذفت تخفيفا فذهبت مرة الوصل وسهل ذلك لزاوجة ورئت (ثم يضرب) الميت (بمطرقة) بكسر الميم (من حديد) والضارب المنكر أو النكير أو غيرهما وفي

الى الشقاق واللاحدوسمي اللحد لانه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه والاحاد في أصل اللغة المائل والحدول ومنه قيل للمائل عن الدين لحد قوله وانصبوا على الابزامة بافيه استحباب نصب الابن لانه الذي صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتفاق الصحابة قال النووي وقد نقلوا ان عددا مناه صلى الله عليه وآله وسلم نزع قوله كان يصرح أي يشق في وسط القبر قال الجوهري اصرح الشق والاحاديث المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الاصرح والى ذلك ذهب الاكثر كما قال النووي وكي في شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى ووجه ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قرر من كان يصرح ولم ينعى ولا يندح في صحة حديث ابن عباس الثاني وما في مناه تحجير الصحابة عنده صلى الله عليه وآله وسلم هل يحدون له أو يصرحون بأن ينال لو كان عندهم علم بذلك لم يتحجروا لانه يمكن أن يكون من مع صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لم يحضر عنده

• (باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والشي في القبر) •

(عن أبي اسحق قال أوسى الحرث أن يصلى عليه عبد الله بن يزيد صلى الله عليه وسلم ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة رواه أبو داود وسعيد في سننه وزاد ثم قال انتم طوا الثوب فافعلوا يصنع هذا بالنساء وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى ملا رسول الله وفي لفظ وعلى سنة رسول الله رواه الخمسة الا النسائي وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشي عليه من قبل رأسه فلا يرواه ابن ماجه) الحديث الاول سكنت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال الاسناد رجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سل من قبل رأسه سلا وعن ابن عمر عند أبي بكر الصناد منه وعن أبي رافع عند ابن ماجه قال سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا ورض على قبره الماء وأما الزيادة التي زادها سعيد فـ ما أتى الكلام فيها والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر عند النسائي والحاكم وغيرهما وفيه الاثر وقد اختف في رقبته ووقفه ورجع

حديث البراء بن عازب عند أبي داود وياتيه الملكان يجلسانه الحديث وفيه ثم يقبض له أهلكم الدار قطن اسم يده مرزبة من الحديد لو ضرب بها جبل اصارت اربابا قال في ضرب به اضربية الحديث وفي حديث أنس بن مالك عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل تخلا ابني الصبار فسمع صوتا فزع الحديث وفيه فيقول لها ما كنت تعبد فيقول لا ادري فيقول لا دريت ولا تليت فيضربه بمطرقة من الحديد بين أذنيه فيصيح فالحديث الاول صريح أن الضارب غير منكر ونكير والثاني انه الملك السائل له وهو اما المنكر أو النكير (ضريبة بين أذنيه) أي أذني الميت (فيصيح صيحة يسمعها من ياله) أي يلى

الميت (الاثقلين) الجن والانس مما بذلوا نفوسهم في الارض والحكمة في عدم سماعهم الا بئلا فلو سماعهم لكان لايمان منهم ما ضررهم ولا هرضوا عن التدبير والمنايع ونحوهما مما يتوقف عليه بقاؤهما ويدخل في قوله من يليه الملائكة فقط لان من المعامل وقيل يدخل غيرهم ايضا تغليباً وهو أظهر وانما سمعت الجن سماع هذه الصيحة دون سماع كلام الميت اذا حل وقال قدموني قدموني لانه لما كان كلام الميت اذذاك في حكم الدنيا وهو اعتبار لسماعه وعظما اسمعها الله الجن لما فهم من قوة يقين بها عند سماعه ولا يصعقون بخلاف الانسان الذي يصعق ٢٢١ لوعده وصيحة الميت في القبر عقوبة وجزاء

فدخلت في حكم الآخرة ورواة هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التهمة والضعف وأخرجه مسلم والنسائي والترمذي وأبو داود رحمهم الله تعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أرسل الله الموت الى موسى عليه السلام في صورة آدمي اختبأ وراءه كائناً ما كان فأتاه بالامر بذيبح ولده فلما جاءه طنه آدمياً حقيقته تورع عليه منزله بغير إذنه ليوقع به مكروهاً فلما تصور ذلك صكه) أي لطمه على عينه التي ركبت في الصورة البشرية التي جاءه فيها دون الصورة الملكية ففقاها كما سرح به لم يذوأيته ويدل عليه قوله الآخر في هذا الموضع الله عز وجل عليه عينه ويحفل ان موسى علم أنه ملك الموت وأنه دافع عن نفسه الموت بالاطمة المذكورة وفيه بعد شديد ووهن قوى والآل أولى ويؤيده انه جاء الى قبضه ولم يشبهه وقد كان موسى علم أنه لا يقبض حتى يخبر ولهذا ما أخبره في الثانية قال الآن (فرجع) ملك الموت الى

الدارقطني والنسائي الوقت ورجع غيرهم الرفع وقدرناه ابن حبان من طريق سعيد بن قتادة مرفوعاً وروى البزار والطبراني عن ابن عمر بنحو ما جاء به عن مرفوعاً وفي سنده حماد بن عباد بن الرحمن الكلابي وهو مجهول وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الجلاج عن أبيه عند الطبراني قال قال لي الجلاج يا بني اذا انامت فالجدي فاذا وضعتني في الحدي فقل بسم الله وعلى ملة رسول الله ثم شن على التراب شنائم اقرأ عند رأبي بفتح البقرة وخاتم اقامي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك والجلاج يصيح وفتح اللام الاولى وعن أبي حازم مولى الغفاري حدثني البيهقي وهو صحابي كافي الكاشف وغيره عند الحاكم برفعه بلفظ الميت اذا وضع في قبره فليقل الذين يرضونه حين يوضع في التراب بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي امامة عند الحاكم والبيهقي باللفظ لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل هذا حديث باطل وقال الحافظ اسناده ظاهر الصحة قال ابن ماجه حدثنا العباس بن الوليد حدثنا يحيى بن صالح حدثنا سلمة بن كلثوم حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكره ورجاله ثقات وقد رواه ابن أبي داود ومن هذا الوجه وصححه قال الحافظ لكن أبو حاتم امام لم يحكم عليه بالاطلان الا بعد ان تبين له وأظن العلل فيه عنعنات الاوزاعي وعنعنات شيخه وهذا كما ان كان يحيى بن صالح هو الوحاظي شيخ البخاري وفي الباب عن عامر بن ربيعة عند البزار والدارقطني قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دفن عثمان بن مظعون صلى الله عليه وآله وسلم وكبر عليه أربعاً وحشي على قبره يديه ثلاث حشبات من التراب وهو قائم عند رأسه وزاد البزار فأمر فرش عليه الماء قال البيهقي وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبي المنذر عن أبي داود في المراسيل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حشي في قبره ثلاثاً قال أبو حاتم في العلل أبو المنذر مجهول وعن أبي امامة عند البيهقي قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث حشبات حشاها على قبره ففرت له ذنوبه وعن أبي هريرة غير حديث الباب عند أبي الشيخ مرفوعاً

٤١ نيل ت ربه فقال) رب (أرسلني الى عبد لا يريد الموت فرد الله عز وجل عليه عينه) اي علم موسى اذا رأى حية عينه أنه من عند الله (وقال) له (ارجع) الى موسى (فقل له يضع يده على متن نور) أي ظهره (فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة حسنة قال) موسى (أي رب ثم ماذا) أي ماذا يكون به هذه السنين (قال) الله تعالى (ثم يكون بعدها) (الموت قال) موسى (فالآن) يكون الموت والآن اسم زمان الحال وهو الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل واشتار موسى الموت لما خبرته الى لقاء ربه تعالى كنيته صلى الله عليه وآله وسلم لما قال الرفيق الأعلى (فسأل الله)

موسى (أن يدينه) أي يقربه (من الأرض المقدسة) أي المطهرة أي سأل الله الدنوس ليت المقدس ليدين فيه وهذا موضع
الترجمة في البخاري حيث قال من أحب الدفن في الأرض المقدسة أي طلبا للقرب من الأنبياء الذين دفنوا به ينجبوا بهم
وتعرض للرجة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام أو يقرب عليه المشى إلى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن
بعد عنه أو نحوهما من بقية ما نشأ ذلك به الرجال من الحرمين الشريفين رزقا الله الدفن بأحدهما مع الرضا عنه أنه الجواد
الكريم والرؤف الرحيم قال في الفتح ٣٢٢ وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء ينجبوا بها الجوار

قاله ابن المنير (رمية بحجر)
أي دفن الوحي رام حجرا من ذلك
الموضع الذي هو موضع قبره
لوصل إلى بيت المقدس وكان
موسى إذ ذاك في التيه ومعه
بنو إسرائيل وكان أمرهم
بالدخول إلى الأرض المقدسة
فامتنعوا فخزم الله عليهم دخولها
أبد غير يوشع ركاب وتيمهم من
القفار أربعين سنة في ستة
فراسخ وهم سقانة ألف مقاتل
وكانوا يسبرون كل يوم جاذبين
فإذا أمسوا كانوا في الموضع
الذي ارتحلوا عنه إلى أن أفنأهم
الموت ولم يدخل منهم الأرض
المقدسة أحدا من امتنع أولا
أن يدخلها إلا أولادهم مع يوشع
ولما لم يتهيأ موسى عليه السلام
دخول الأرض المقدسة لغلبة
الجبارين عليه ولا يمكن بدسه
بعد ذلك لينقل إليه طالب القرب
منها لأن ما قارب الشيء يعطى
حكمه وقيل انما طالب موسى
الدنولان النبي يدفن حيث يموت
وعورض بأن موسى قد دفن في
يوسف عليه السلام لما خرج

من حثي على مسلم احتسابا كتب له بكل ثرا حسنة قال الحافظ اسناده ضعيف قوله
وقال هذا من السنة فيه وفيما قد مناد ليل على أنه يستحب أن يدخل الميت من قبا رجل
القبر أي موضع رجل الميت منه عند وضعه فيه وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد
والهادي والناصر والمزبد بالله وقال أبو حنيفة أنه يدخل القبر من جهة القبلة مع رضا
أد هو أبسروا تباع السنة أولى من الرأي وقد استدل لابي حنيفة بما رواه البيهقي
من حديث ابن عباس وابن مسعود وروى عنه أنهم أدخلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من جهة القبلة ويحاج بان البيهقي ضعفها وقد روى عن الترمذي بحسين حديث ابن
عباس منها وانكر ذلك عليه لأن مداره على الججاج بن ارطاة قال في ضوئه التمار على أنه
لا حاجة إلى التضعيف بذلك لأن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عن يمين الداخل
إلى البيت لاصقا بالجدار والجدار الذي ألد تحته هو القبلة فهو مانع من ادخال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة انتهى قال في البدر المنير بعد أن ذكر
أنه أدخل صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وهو غير ممكن كما ذكره الشافعي في الام
وأطعن في الشناعة على من يقول ذلك ونسبه إلى الجهالة ومكابرة الحس انتهى قوله
ثم قال انشطوا الثوب بهم مزة فنون فشين من جهة فطاه مهـ له أي اختاروه ذلك كرمعناه
في القاموس وقد أخرج نحوه هذه الزيادة يوسف القاضي باسناده عن رجل عن علي
أنه أتاهم وهم يدفنون قيسا وقد بسط الثوب على قبره فجذبه وقال انما يمنع هذا بالنساء
والطبراني عن أبي اسحق أيضا أن عبد الله بن يزيد صلى على الحارث الأعور وفيه ثم لم
يدعهم يدون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة وقد رواه ابن أبي شيبة من طريق الثوري
عن أبي اسحق بلفظ شهدت جنازة الحارث فدفنوا على قبره ثوبا فجذبه عبد الله بن يزيد وقال
انما هو رجل ورواه البيهقي باسناده صحيح إلى أبي اسحق السبيعي أنه حضر جنازة الحارث
الأعور فأمر عبد الله بن يزيد أن يبسطوا عليه ثوبا قال الحافظ لعل الحديث كان فيه
فأمر أن لا يبسطوا فسقطت لأو كان فيه فأي بدل فأمر وروى البيهقي من حديث ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبر سعد بثوبه قال البيهقي لا أحفظه
الامن حديث يحيى بن عتبة بن أبي العزاز وهو ضعيف وروى عبد الرزاق عن الشعبي
عن رجل أن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فستر على القبر حتى

من مصر وأجيب بأنه اثنا عشر بوحى فتكون خصوصية له وانما يسأل نفس بيت المقدس ليعمى قبره
خوفاً من أن يعبد جهال ملته قال ابن عباس لو علمت اليه وقبر موسى وهرون لاتخذوهما الهين من دون الله وقد اختلف
في جواز نيل الميت ومذهب الشافعية يحرم نقله من بلد إلى بلد آخر ليدفن فيه وإن لم يتغير لمانيه من تأخير دفنه المأمور
بتجنيبه وتعرضه له تلك حرمة إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل إليه لفضل الدفن فيها
والمعتبر في القرب مسافة لا تغير فيها الميت قبل وصوله قاله الزركشي ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقربه مقابر أهل

الصالح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن وكان عمر موسى مائة وعشرين سنة وقال وهب خرج موسى لبعض حاجته فزبره من الملائكة يحفرون قبره لم يشيأ فقام أحسن منه فقال اهـم لمن تحفرون هذا القبر قالوا اتقرب أن يكون لك قال وددت قالوا فانزل واضطجع فيه وتوجه الى ربك ففعل ثم تنفس أسهل نفس فقبض الله روحه ثم سوت عليه الملائكة التراب وقيل ان ملك الموت أتاه بتفاحه من الجنة فشبهه فقبض روحه (قال) أبو هريرة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فلو كنت ثم) أي هنالك (لأريتكم قبره الى جانب ٣٢٣ الطريق عند الكتيب الاحمر) أي الرمل المجمع عليه) وهذا ليس صريحاً في الاعلام

يقبره الشريف ومن ثم حصل الاختلاف فيه فقبيل بالتيه وقيل لي باب البيت المقدس أو بدمشق أو بوادي بين بصرى والبلقاء أو بدين بين المدينة وبيت المقدس أو باريحاء وهي من الارض المقدسة وفي هذا الحديث الحديث والاختبار والعنينة وشيخ البخاري مروزي ومعمري بصرى وأخرجه مسلم في أحاديث الانبياء كالبخاري مرفوعاً والنسائي في الجنائز (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع بين رجلين من قتلى غزوة (أحد في ثوب واحد) أما بان يجمعهما فيه وأما بان يقطعه بينهما وقال المظهري في ثوب واحد أي في قبر واحد اذ لا يجوز تجزئتهما في ثوب واحد بحيث تنال في بشرتهما بل ينبغي أن يكون على كل واحد منهما ثيابا المطلقة بالدم وغيره **والا** كن يضرع أحدهما بجانب الآخر في قبر

دفن سعد بن معاذ فيه فسكت عن أمسك الثوب وفي اسناده هـ دايمهم وقا أوله القائلون باختصاص ذلك بالمرأة على انه انما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقبر سعد لانه كان مجروحاً وكان بجرحه قد تغير قوله قال بسم الله الخ فيه استحباب هـ هذا الذكر عند وضع الميت في قبره قبله من قبل رأسه فيه دليل على ان المذنب روع ان يحثي على الميت من جهة رأسه ويستحب أن يقول عند ذلك منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى ذكره أصحاب الشافعي وقال الهادي بالغنا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه كان اذا حثي على ميت قال اللهم ايماناً بك وتصديقاً بركابك وابقا نايعة لك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ثم قال من فعل ذلك كان له بكل ذرة حسنة

• (باب تسنيم القبر برشه بالماء وتعليمه لي عرف وكرامة البناء والكتابة عليه) •

(عن سفیان الثمار انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسماراً بالبخاري في صحيحه وعن القاسم قال دخلت على عائشة فقالت يا أمه بالله اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة بمطعماء العرصة الحمراء رواء أبو داود) الرواية الأولى أخرجهما أيضاً ابن أبي شيبة من طريق سفیان المذكور وزاد قبر أبي بكر وقبر عمر كذلك وكذلك أخرجه أبو نعيم وذكر هذه الزيادة التي ذكرها ابن أبي شيبة والرواية الثانية أخرجهما أيضاً الحسن بن هـ هذا الوجه وزاد ورأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معقداً وأبو بكر رأسه بين كنف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب عن صالح بن أبي صالح عن أبي داود في المراسيل قال رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شبراً وضو شبر وعن عثيمين بن بسطام المديني عن أبي بكر الأشجري في كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال رأيت قبره صلى الله عليه وآله وسلم في امانة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرتفعاً نحواً من أربع أصابع ورأيت قبر أبي بكر ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر أسفل منه قوله مسماً أي مرتفعاً قال في القاموس التسنيم ضد التسطيج وقال سطره كتبه بسطره قوله ولا لاطئة أي ولا لازقة بالارض وقد اختلف أهل العلم في الافضل من التسنيم والتسطيج بعد الاتفاق على

واخذ انتهى وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الانصاري هل جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فمالوا أصابعاً فخرج وجهه قال احترقوا أو سقوا أو جعلوا الرجلين والثلاثة في القبر صححه الترمذي قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبراً ما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق باسناد حسن عن واثله بن الاسقع انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فتم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائلاً من تراب ولا سيما ان كانا جنينين والله أعلم انتهى (ثم يقول) صلى الله عليه وآله وسلم (أيهم) أي أي القتل وللمسقى أي أي الرجلين

(أكثر أخذ القرآن فاذا أشير له) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أحدهما فذهب في السجدة وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة)
قال المظهرى أى أنا شفيع لهم ولولا أنهم مد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وثر كواحياتهم لله تعالى أنهمى وناقبه الطيبي بأن
هذا الذى قاله لا يساعده عليه تعدية الشهيد على لاله لواريد ما قال قبل أنا شهيد لهم فعمل عن ذلك لتضيق شهيدهم فى رقيب
وحفظ أى أنا حفظ عليهم أراقب أحوالهم وأصونهم من المكارة وشفيع لهم ومنه قوله تعالى والله على كل شئ شهيد
كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد ٣١٤ (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم فى دماهم ولم يغسلوا

ولم يصل عليهم) أى لم يفعل ذلك
بنفسه ولا بأمره وعند أحد أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كاه
أو دم يفوح منكم يوم القيامة
ولم يصل عليهم والحكمة فى ذلك
إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم
لهم باستغفارهم عن دعاء القوم
وقد اختلف فى الصلاة على
الشهيد المقتول فى المعركة
فذهب الشافعية أنهم أحرام وبه
قال مالك وأحمد وهو الحق وقال
بعض الشافعية مناه لا تجب
عليهم لكن تجوز وفيه نظر وفى
هذا الحديث الحديث والعنونة
والقول وشيخ البخارى تنبى
والله مصرى وابن شهاب
وشيهه مدينان وفيه رواية تابعى
عن تابعى عن صحابى وأخرجه
أيضا فى الجرائز وكذا الترمذى
وقال صحيح والشافعى وابن ماجه
(عن عقبه بن عامر رضى الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم خرج يوما فصلى على أهل
أحد) الذين استشهدوا فى وقعة
فى شوال سنة ثلاث (صلاة على

جواز الكل فذهب الشافعى وبعض أصحابه واليهادى والقسام والمؤيد بالله إلى أن
التسطيح أفضل واستدلوا برواية القاسم بن محمد بن أبى بكر المذكورة وما وافقها قالوا
وقول سفيان الثمار لا جهة فيه كما قال البيهقى لاحتمال أن قبره صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن فى الأول من غمابل كان فى أول الأمر مستطعا نلسا بنى جدار القبر فى أمانة عمر
ابن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صبروها مرة ففقه ربه ما يجمع بين
الروايات ويرجع التسطيح ما سبأى من أمر صلى الله عليه وآله وسلم علميا أن لا يدع قبرا
مشرقا إلا سواه وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزنى وكثير من الشافعية وأدعى
القاضى حسين اتفاق أصحاب الشافعى عليه ونقله القاضى عياض عن أكثر العلماء
أن التسليم أفضل وتيسكروا بقول سفيان الثمار والأربع أن الأفضل التسطيح لماسلف
(وعن أبى الهيثم الأسدي عن على قال أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لا تدع تمثالا لا طمسته ولا قبراً مشرقا إلا سوية رواه الجماعة إلا البخارى
وإن ماجه) قوله عن أبى الهيثم هو يفتح الهاء وتشديد الباء واسمه حيا بن حسين
قوله لا تدع تمثالا لا طمسته فيه الأمر به مبرر بضرورة ذوات الأرواح قوله ولا قبراً مشرقا
الاسوية فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعا كثيرا من غير فرق بين من كان قاضلا ومن
كان غير قاضل والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم وقد صرح
بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعى ومالك والشافعى وغيرهم بظهور وقوعه
من السلف والخلف بالإنكار كما قال الامام يحيى واليه دى فى الغيب لا يصح لأن غاية
ما فيه أنهم سكنوا عن ذلك والسكون لا يكون دليلا إذا كان فى الأمور الظنية
وتحريم رفع القبور وظنى ومن رفع القبور داخل تحت الحد من دخول أوليا القبر
والمشاهدة المعمورة على القبور وأيضا هو من اتخاذ القبور مساجد وقد لعن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما سبأى وكفى دسرى عن تشييد أبنية القبور وتخصيتها
من مفساد يبيك لها إلا لأم منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار لا سيما من عظم
ذلك نظنوا أنها قادرة على باب النفع ودفع الضرر فلهذا حصر المطالب قضاء
الخواجج والمباح المطالب وسألوا منها ما يباله العباد من ربه وشهدوا إليها الرضا

الميت) أى مثل صلاة عليه زاد البخارى فى غزوة أحد من طريق حبة بن شرح بن يزيد بعد ثمان ونحوها
سبى كالموتع للأحياء والأموات لكن فى قوله بعد ثمان سنين تجوز لأن وقعة أحد كانت فى شوال سنة ثلاث كما مر وولاه
صلى الله عليه وآله وسلم فى ربيع الأول سنة إحدى عشرة وحينئذ يكون بعد سبع سنين ودون الخمس فهو من باب جبر
الكسر والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بصلوة الميت وليس المراد صلاة الميت المعهودة كقولهم صلى وحل
عليهم والاجتماع بل لا يصل عليه عندنا وعند أبي حنيفة الخائف لا يصل على القبر به ثلاثة أيام فان قلت حديث جابر

لا يفتقر به لأنه نبي وشهادة التي مردودت مع ما عارضها في خبر الأثبات أجيب بان شهادة التي انما وردت في المصطلح بها علم الشاهد ولم تكن محصورة ولا تقتضي بالاعتقاد وهذه القضية معينة أحاط بها جابر وغيره علماء ما حديث الأثبات فتقدم الجواب عنه وأجاب الخليفة بأنه يجوز إلهالة على القبر حال يتفسخ والشهداء لا يتفسخون ولا يحصل لهم تغير فالصلاة عليهم لا تمتنع أي وفات كان وأول أبو حنيفة رحمه الله تعالى الخ. يثبت في ترك الصلاة عليهم يوم أحد على معنى اشتغاله عنهم وقلة فراغه لذلك وكل من وصفا على المسكين فمذروا بترك الصلاة عليهم يوم أحد وقال ابن حزم ٢٢٥ الظاهر رحمه الله تعالى ان صلى على

الشهيد فحسن وان لم يصل عليه فحسن واستدل بحديثي جابر وعقبة وقال ليس يجوز ان يترك أحد الأثرين للمذكورين لا آخر بل كلاهما باحق مباح وليس هذا مكان نسخ لان استعمالهما معا ممكن في أحوال مختلفة (ثم انصرف الى المنبر) ولمسلم كالجاري في المغازي ثم بعد المنبر كالودع للأحياء والأموات (فقال اني قرط لكم) وهو الذي يتقدم الواردة ليصلح لهم الحياتين والادلاء وهو ما الى أنا باقكم الى الخوض كالمهيء لاجلهم وفيه شارة الى قرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتهقه على أصحابه ولذا طال كالودع للأحياء والأموات (وأما شهيد عليكم) بأعمالكم فكانه باق معهم لم يتقدمهم بل يتبع بعدهم حتى يشهد بأعمال آخرهم فهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته وفي حديث ابن مسعود عند الزوار باسناد جيد

ونفسوا بها أو استغاثوا بالجمل انهم لم يدعوا شيئا مما كانت الجاهلية تفعله بالانضمام الا لعلها فأن الله ما اليه راجع وندع هذا المنكر الشنيع والكفر القبيح لا نجد من يغضب الله ويفتار حجة الدين الخليف لا علم الا لا متعنا ولا أميرا ولا وزيرا ولا ملكا وقد ورد البنا من الاخبار ما لا يشك معه أن كثيرا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم اذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله فاجر اذا قيل له بعد ذلك احلف بشيئك ودمت لذلك الولي القلاني تلعثم وتلكأ وأي واعترف بالحق وهذا من أيقن بالدولة الله الأعلى ان شركهم قد بلغ فوق شرك من قال انه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة فباعله الدين وباعه المولى أي رزق للاسلام أخذ من الكفر وأي بالله هذا الدين أضمر عليه من عبادة غير الله وأي حسيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأي منكر يجب انكاره ان لم يكن انكار هذا الشرك البين واجبا

لقد أجمعت لو ناديت حيا • ولكن لأحياء لمن تنادي
ولو ناديت بياضات • ولكن أنت تنفخ في رماد

(وعن جعفر بن محمد عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رث على قبر ابنه

ابراهيم ووضع عليه حياء رواء الشافعي • وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم قبر عثمان بن مظعون بمظفرة رواء ابن ماجه) الحديث الاول مرسل وأخرجه أيضا سعيد بن منصور بن مظهر من هذا الوجه من سلاسل هذا اللفظ وزاد ورفع قبره قد رثه بر وفي الباب عن جابر عند البيهقي قال رث على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماء وشا فكان الذي رث على قبره بلال بن رباح بدأ من قبل رأسه من شقة الأيمن حتى انتهى الى رجله وفي اسناده الواقدي والسكالك فيه معروف وفي الباب عن جابر بن ربيعة تقدم في الباب الاول وروى سعيد بن منصور ان الرث على القبر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والى مشروعية الرث على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسمية والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن عسوى قال أبو زرعة هذا خطأ والصواب رواية من روى عن المطلب بن عتوب وسياتي وقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أنس باسناد آخر فيه ضعف وهو ان الحاكم في المستدرك في ترجمة عثمان بن مظعون باسناد آخر

رفعه حياتي غير لكم ووفاني خبز لكم فعرضي على أعمالكم لما رأيت من خير محمدات الله عليه وآله وطرايت من شر استغفرت الله لكم (واني والله لا تنظر الى حوضي الا ان) تنظر الى حوضي الكشف (واني أعطيت مفاقيع خراش الارض أو مفاقيع الارض) تلك الراوي وفيه اشار على صانع على أمته من الملك والخزان من بعده (واني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بهدي أي ما أخاف على جميعكم الا انتم لا بل على مجموعكم لان ذلك قد وقع من بعض أعاذنا الله تعالى (ولكن أخاف عليكم أن تملكونا فيها) أي في خراش الارض المذكور في الدنيا المصير حيا في مسلم كالجاري في المغازي ولكني أخشى عليكم

الذين ان تنافسوا فيها والمنافسة في الشيء الرغبة فيه والافتقار اليه وهذا الحديث من أعلام النبوة وفيه الاخبار بالمغيبات وفيه معجزات للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك أوردته المؤلف في علامات النبوة ورواه كلهم بصريون وهو من أصح الأسانيد وفيه رواية للتابعي عن التابعي عن الصحابي والتحديث والنعمة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وذكر الموضع ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو داود في الجنائز وكذا النسائي (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال انطلق عمر بن الخطاب (مع النبي صلى الله عليه) ٢٢٦ وآله (وسلم في رهنط) قال في الصحاح رهنط الرجل قومه

بقبلته والرهنط ما دون العشرة من الرجال ولا يكون فيهم امرأة (قبل) أي جهة (ابن صياد) اسمه صافي كقاضى وقيل عبد الله وكان من اليهود وكانوا حلفاء بني النجار وكان سبب انطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه ما رواه أحمد من طريق جابر قال ولدت امرأة من اليهود غلاما مسح وجهه عنه والاخرى طالعة فانتة فاشتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون هو الدجال (حتى وجدوه) أي الرسول ومن معه من رهنط والضمير لابن صياد حال كونه (يلعب مع الصبيان عند اطم) بضم الاوّل والثاني بناء من حجر كالتصوير وقيل هو الحصن ويجمع على أطام (بني مغالة) بفتح الميم والمجعة قبيلة من الانصار (وقد فارب ابن صياد الحلم) بضم الحاء واللام أي البلوغ (فابشعر) أي ابن صياد (حتى ضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده ثم قال لابن صياد تشهد اني رسول

فيه الواقدي من حديث أبي رافع فذكر معناه وروى أبو داود من حديث المطالب بن عبد الله بن حنطب قال لما مات عثمان بن مظعون خرج بجنازته فدفن فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يأتي بحجر فلم يستطع حمله فقام اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسره عن ذراعيه قال المطلب قال الذي أخبرني كافي أنظر الى يباس ذراعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حسره عنهما ثم جعلها فوضعهما عند رأسه وقال أعلم به قبوئني وأدفن اليه من مات من أهلي قال الحافظ واسناده حسن ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطلب وهو صدوق انتهى والمطلب ليس صحابيا ولكنه بين أن مخبرا أخبره وابسمه واهم الصحابي لا يضر وفيه دليل على جواز جعل علامة على قبر الميت كنصب حجر أو نحوها قال الامام يحيى فاما نصب حجرين على المرأة واحدة على الرجل فبدعة قال في البحرات لا بأس به لقصد التمييز لنبهه على قبر ابن مظعون (وعن جابر

قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يحصر القبر وان ينع عليه وان يبنى عليه رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه نسي أن يحصر القبر وأن يكتب عليها وان يبنى عليها وأن توطأ وفي لفظ النسائي نسي أن يبنى على القبر أو يرا

عليه أو يحصر أو يكتب عليه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان والطحاكم وقال الحاكم المكتوبة وان لم يذكروها مسلم فهو على شرطه وهي صحيحة غريبة وقال أهل العلم من أئمة المسانين من المشرق الى المغرب على خلاف ذلك وفي الباب عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الفردوس عن الحاكم مرفوعا لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطعن عليه قال الحافظ واسناده باطل فانه من رواية محمد بن القاسم الطائي كان وقد رموه بالوضع قوله ان يحصر القبر في رواية مسلم عن نقص القبر والتقصيص بالقاف وصادين مهملتين هو التقصيص والقصة بفتح القاف ونشيد الصاد المهملة هي الحص وفيه تحريم تقصيص القبور وأما التطمين فقال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في تطمين القبور منهم الحسن البصري والشافعي وقد روى أبو بكر الجاد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع قبره من الارض شيئا وطين بطين أحمر من العرصة وحكى في البصر عن الهادي والقاسم انه لا بأس بالتطمين املا

الله) بحذف حرف الاستفهام فيه عرض الاسلام على الصبي الذي لم يبلغ ومنه فهم انه لو لم يصح إسلامه لم تعرض صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام على ابن صياد وهو غير بالغ فنبه بمطابقة الحديث لحزلي الترجمة كليهما (فتنظر اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن صياد فقال اشهد انك رسول الاميين) مشركي العرب كانوا لا يكتبون أو نسبة الى أم القرى وفيه اشعار بان اليهود الذين كان منهم ابن صياد كانوا معترفين بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن يدعون انها خصوصية بالعرب وفساد حججهم وانصح لانهم اذا قرأوا برسالته استحال كذبه فوجب ان يصدق به في دعواه الرسالة

الى كافة الناس (فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتشهد اني رسول الله فرفضه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ترك سؤاله أن يسلم لياسه منه وروى فرفضه بالصاذ قال المازري لم يرفضه بالسبب أي ضربه برجله لكن قال عياض لم أجدها بالصاد في جواهر اللغة وقال الخطابي فرفضه بمحذوف القاء بعد الراء أي ضغطة حتى ضم بعضه الى بعض ومنه بيان مرصوص وروى فرفضه بالقاف بدل القاء وروى فوقه والاول أوضح (وقال آمنت بالله وبرسوله) قال البرماوى كالكرماني مناسبة هذا الجواب لقول ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتشهد اني رسول الله ٢٢٧ انه لما أراد أن يظهر لقوم كذبه في دعواه

الرسالة أخرج الكلام مخرج الانصاف أي آمنت برسول الله فان كنت رسولا صادقا غير ملبس عليك الامر آمنت بك وان كنت كاذبا وخطأ عليك الامر فلا امكنك خطأ عليك الامر فاخسانم شرع يسأله عما يرى (فقال له ماد اترى) وأراد باستنطاقه اظهار كذبه المنساق لدعواه الرسالة (قال ابن صياد يأتيني صادق وكاذب) أي أرى الرؤيا بما تصدق وبما تكذب قال القرطبي كان ابن صياد على طريق الكهنة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى وفي حديث جابر عن الترمذي فقال أرى حتما وباطلا وأرى عرشا على الماء (فقال له) النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلط عليك الامر أي خلط عليك شيطانك ما يلقي اليك (ثم قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أضررت لك في صدرى (خبيا) بوزن فعيل ولا يذرخبا بفتح الخاء وسكون الواو مد واسقاط التثنية

ينظم وقال الامام يحيى وأبو حنيفة يكره قوله وان يقعد عليه فيه دليل على تحريم القعود على القبر واليه ذهب الجمهور وقال مالك في الموطأ المراد بالقعود الحدوث قال النووي وهذا تأويل ضعيف أو باطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس ومما يوضحه الرواية الواردة بلفظ لا تجلسوا على القبر وكما سيأتي قوله وأزيني عليه فيه دليل على تحريم البناء على القبر وفصل الشافعي وأصحابه فقالوا ان كان البناء في ملك الباني فمكروه وان كان في مقبرة مسجلة فحرام ولا دليل على هذا التفصيل وقد قال الشافعي رأيت الائمة بمكة يأمر ونهيه ما يني ويدل على الهدم حديث على المتقدم قوله وأن يكتب عليها فيه تحريم الكتابة على القبر وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها وقد استثبت الهادوية رسم الاسم فجوزوه لا على وجه الزخرفة قياسا على وضعه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجز على قبر عثمان كتابة قدم وهو من التخصيص بالقياس وقد قال به الجمهور لانه قياس في مثالبه النص كما قال في ضوء النور وليكن الشأن في صحة هذا القياس قوله وأن توطأ فيه دليل على تحريم وطء القبر والكلام فيه كالكلام في القعود عليه واعل مال كالا يخالف هنا قوله أو يزاد عليه بوب على هذه الزيادة البيهقي باب لا يزاد على القبرا أكثر من ترابه لا يرتفع وظاهره ان المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقبل المراد بالزيادة عليه أن يقبر ميت على قبر ميت آخر

* (باب من يستحب أن يدفن المرأة) *

(عن أنس قال شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان فقال هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة فقال أبو طلحة أما قال فانزل في قبرها فنزل في قبرها واه أحمد والبخاري * ولا جد عن أنس ارقية لماسات قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل القبر رجل قارف الليلة أهله فلم يدخل عثمان ابن عفان القبر) قوله بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن طلحة بن سليمان وبهذا الاسناد أخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم وكذا الدولابي في الذرية الطاهرة والطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسمها رقية كما ذكره المصنف عن أحمد وكذلك أخرجه

أبو شيبة وأبو حنيفة عن حماد بن حارثة عن الزرار والطبراني في الاوسط كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخباله سورة الدخان وكاه أطلق السورة وأراد بعضها فعند أحمد في حديث الباب وخباله يوم تأتي السماء بدخان مبين (فقال ابن صياد هو الدخ) وفي حديث أبي ذر عن الزرار وأحمد وأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ انتهى أي لم يستطع أن يتم الكلمة ولم يهتد من الآية الكريمة الا لهدن الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أولياتهم من الجن أو من هواجن النفس (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اخسا) لفظ بزجره ليكذب ويترد أي اسكت صاغرا طرودا

(فلن تعد وقدرك) أي لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيب من قبل الوحي الفخري ومن بالانبياء عليهم السلام ولا من قبل الألهام الذي يدركه الصالحون وانما قال ابن صياد ذلك من شئ ألقاه الشيطان اليه اما لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك بينه وبين نفسه فسمعه الشيطان أو حدث صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه بما أئمره وبطلان قول عمر رضي الله عنه وخبايا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم نأى السماء بدخان مبين (نقال هر) بن الخطاب (رضي الله عنه) في بارسل الله أضرب عنقه) يهزم أضرب جواب ٢٢٨ الطلب ويجوز الرفع (فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ان

يكنه) بوصل الضمير وفي رواية ان يكن هو بانفصال الضمير وهو الصحيح لان المختار في خبر كان الانفصال تقول كان اياه وهو الذي اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه به السبويه واختاره في ألفيته الاتصال وعلى رواية الفصل فلفظ هو فوكيد للضمير المستتر وكان نامة أو وضع هو موضع اياه أي ان يكن اياه وفي هرسل عروة عند الحرث بن أبي اسامة ان يكن هو الالجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر فأتت بصاحبه انما صاحبه عيسى بن مريم (وان لم يكنه فلا خير لك في قتله) وانما يأذن صلى الله عليه وآله وسلم في قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بخصمته لانه كان غيبا بالغ أو من جملة أهل العهد أو انه لم يصرح بدعوى النبوة وانما وهم انه يدعى الرسالة ولا يلزم من ذات دعوى النبوة قال تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين الآية وقد اختلف في أن المسيح الالجال هو ابن صياد أو غيره

البخاري في التاريخ الاو طوالحاكم في المسند قوله قال البخاري ما أدري ما هذا فان رقية ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلم لم ينم دها قال الحافظ وهم جاد في تسميته فقط ويؤيد أنهما كاثوم مارواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت نزل في حفرتها أبو طلحة واغرب الخطابي فقال هذه البنت كانت لبعض بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثبت اليه قوله لم يقارف يقارف وفاء زاد ابن المبارك عن فليح أراه يعني الذئب ذكره البخاري في باب من يدخل قبر المرأة نعلية فاروصه الاسماعيلي وكذا قال شريح بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه يهزم ابن حزم قال معاذ الله ان يتجسس أبو طلحة عنده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يذنب تلك الليلة انتهى ويقويه ان في روايه ثابت المذكور بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهل الباردة فتضى عثمان وقد استشهد أب يكون عثمان جامع في تلك الليلة التي حدث فيها موت زوجته طرعه على مراعاة الخطا طر الشريف وأجيب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن موتها تلك الليلة وليس في الخبر ما يقتضي انه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والحديث يدل على انه يجوز أن يدخل المرأة في قبرها الرجال دون النساء لكونهم أقوى على ذلك وانه يقدم الرجال الا الجانب الذين بعدهم هم بالملاذ في الموازاة على الاقارب الذين قرب بعدهم بذلك كالأب والزوج وعال بعضهم تقدم من لم يقارف بانه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكي عن ابن حبيب ان السري أشار إلى طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جوابه في تلك الليلة فتناطف صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول قبر زوجته بغير نصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر وفي الحديث أيضا جواز الجلوس على شفير القبر وجواز البكاء بعد الموت وحكي ابن قدامة عن الشافعي أنه يكره لخبر فاذا وجب فلا تبكين باكية يعني اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ويمكن الفرق بين النساء والرجال في ذلك لان بكاء النساء قد يفضي الى ما لا يحل من النوح لقله صبرهن

• (باب آداب الجلوس في المقبرة والمشي فيها) •

والثاني لكونه هو محتج بان ابن صياد أسلم وولده ودخل مكة والمدينة ومات بالمدينة وانهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ورواه هذا الحديث ثمانية من روى ورواه غيره رواية تايي عن تايي عن حماد بن أبي عبد الله والاختلاف في الخبر والجملة والقول وأخرجه البخاري أيضا في بدء الخلق وأحد يث الانبياء ومسلم في المسند (قال ابن عمر رضي الله عنه ثم انما لم يعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب) معه (في الخبر التي فيها ابن صياد وهو يحتل) أي يستغل (أن يسمع من ابن صياد شيا) من كلامه الذي يقوله في خلوة يعلم هو وأصحابه أهواكلهن

(عن

اوساخر (قبل ان يراه ابن صياد فراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مضطجع بعض في تطييفة) كساه له خيل (له فيها) أي في التطييفة (رمزة) براهمه له مفتوحة فمما كنه فزاي معجمة (أوزمرة) بزاي ثم راء على الشك في تقديم أحدهما على الآخر وبعضهم رمزة أوزمرة على الشك ومعناها كلها متقاربة فالأولى من الرمز به الإشارة والثانية من الزمار والتي باللهمة لمتين والميمين فاملا من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي وكذا التي بالمجتمين وفي القاموس انه تراطن العلو ج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانا ولا شفة لكنه صوت ٢٢٩ تديره في خيشمها و- ملوفا في فهم بعضهم

عن بعض (فرأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو) أي والحال انه (يتقي) أي يخفي نفسه (بجذوع الخيل) حتى لا تراه أم ابن صياد (نقات لابن صياد) أمه (يا صاف وهو اسم ابن صياد هذا محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (فما را ابن صياد) أي خض من مضجعه به بسرعة وفي رواية فتاب أي رجع عن الحالة التي كان فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وتركه) أمه ولم تعلم به عينا (بين) أي أظنه - را ما من حله ما نطاعه على حقيقة أمره (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان غلام يهودي) قيل اسمه عبد القدوس فهاذ كره ابن بشكوال عن حكاية صاحب العتبية (يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يعود ففقد عند رأسه فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم (أسلم) فعل أمر من الأسلام (فنظر) الغلام (إلى أبيه وهو عنده) وفي رواية أبي داود عند رأسه (فقال

(عن البراء بن عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل من الأنصار فأتينا إلى القبر ولم يلحد بعد فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة وجلسنا معه رواه أبو داود * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخاص إلى جملته خير له من أن يجلس على قبر رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي * وعن عمرو بن حزم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متسكنا على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر ولا تؤذه رواه أحمد * وعن بشير بن الخصاصية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يعيش في نعين بين القبور فقال يا صاحب السببيتين اتهم ما رواه الجماعة إلا الترمذي) حديث البراء سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال أسناده رجال الصحيح على كلام في المنهال بن عمرو وشيخه زاذان وقد أخرجه من هذه الطريق النسائي وابن ماجه وحديث عمرو بن حزم قال الحفاظ في الفتح أسناده صحيح وحديث بشير سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال أسناده ثقات إلا خالد بن غير فانه يهيم وأخرجه أيضا الحاكم وصححه قوله مستقبل القبلة فيه دليل على استحباب الاستقبال في الجلوس لمن كان منتظرا دفن الجنازة قوله لأن يجلس أحدكم الخ فيه دليل على انه لا يجوز الجلوس على القبر وقد تقدم النهي عن ذلك وذهب الجمهور إلى التحريم والمراد بالجلوس القعود وروى الطحاوي من حديث محمد بن كعب قال انما قال أبو هريرة من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة قال في الفتح لكن أسناده ضعيف وقال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ومخالفه الصحابي المروى لا تعارض المروى قوله لا تؤذ صاحب القبر هذا دليل لما ذهب إليه الجمهور ومن أن المراد بالجلوس القعود وفيه بيان على المنع من الجلوس أعني التأذي قوله السببيتين قد تقدم في باب تغيير الشيب والمراد به جلود البقر وكل جماد مدبوغ وانما قيل اه السببية أخذ من السبب وهو الخلق لأن شعرها قد خلق عنها وفي ذلك دليل على انه لا يجوز المشي بين القبور بالعلمين ولا يختص عدم الجواز بكون العلمين سببيتين لعدم الفارق بينهما وبين غيرها

٤٢ نيل ث له أبوه (اطع أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم) (الغلام والنسائي فقال اسم هذا لاله الا الله وأشهد ان محمدا رسول الله (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من عنده (وهو يقول الحمد لله الذي أنقذه) أي خلاصه ونجاني (من النار) ولله در القاتل ومريض أنت عائده قد آماه الله بالفرج وفيه دليل على ان الصبي اذا عقل الكفر ومات عليه بعذب وفيه ما ترجم له وهو عرض الاسلام على الصغير ولولا صغره ما عارضه عليه وفي الحديث جواز استخدام المشرك وعيادته اذا مرض وفيه حسن العهدة وفيه استخدام الصغير (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مولود (يولد من بني آدم) (الاولاد على الفطرة) الاسلامية ومن زائر طاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين ليكن حكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضي العموم واحتجوا بحديث أبي بن كعب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافر او يحيا كافر او يموت كافر او منهم من يولد مؤمنا ويحيا مؤمنا ويموت مؤمنا ومن يولد كافرا ويحيا كافرا ويموت كافرا ومن يولد مؤمنا ويحيا مؤمنا ويموت كافرا ٣٣٠

وقال ابن حزم يجوز وطء القبور بالرجال التي ليست سبئية لحديث ان الميت يسمع خفق نعالهم وخص المنع بالسبئية وجعله ذا جماعتين الحديثين وهو وهم لان مسمع الميت تلقى بالرجال لا يستلزم أن يكون المشي على قبر أو بين القبور فلا معارضة وقال الخطابي ان انتهى عن السبئية لما فيها من الخيلاء ورد بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلعبها كما تقدم في باب تغيير الشيب

• (باب الدفن ايلًا) •

(عن ابن عباس قال مات انسان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعود فمات بالليل فدفنوه ايلًا فلما أصبح أخبروه فقال ما منكم ان تعلموا قالوا كان الليل فمكرهنا وكانت ظلمة ان نشق عابه فدفنوه فمات ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ايلًا الاربعاء قال محمد بن اسحق والمساحي المروى رواه أحمد * وعن جابر قال رأى ناس ناراً في المقبرة فأتوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه أبو داود) حديث ابن عباس أخرجه أيضاً مسلم وقد روى نحوه عن جماعة من الصحابة قدمنا ذكرهم في باب الصلاة على الغائب وقد مناشرح هذا الحديث والاختلاف في اسم هذا الانسان المهم هنالك ودفن أبي بكر بالليل ذكره البخاري فعمله في باب الدفن بالليل ورواه في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة ولابن أبي شيبة من حديث الثمام بن محمد قال دفن أبو بكر ليلة الاثنين من حديث عبيد بن السباق ان عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الأخيرة قال الحافظ في الفتح وصح ان علياً دفن فاطمة ليلة وحديث جابر سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات الا محمد بن مسلم الطائفي فنيه مقال أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس نحوه وانظله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر ايلًا فأسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة وقال رحمتك الله ان كنت لا والله الا القرآن قال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن قوله

الخضر ما يدل على ان الحديث ليس على عمومه واجيب بان حديث سعيد بن منصور فيه ابن جده ان وهو ضعيف ويكنى في الردع ايهم حديث أبي صالح عن أبي هريرة عنده سلم ابن يسلم مولود يولد الا على الفطرة حتى يدبر عنه اسانه واصرح منه رواية جعفر بن ربهمة بالنظر كل بني آدم يولد على الفطرة (قالبوا) أي اذا تقرر ذلك فغيره كان سبب تغييره ان ابيه (يهودانه او نصرانه او مجسانه) امة بتعليمه اياه وترغيبه ماديه او كونه تبعاً له ما في الدين يكون حكمه حكمه ما في الدنيا فان سبقت له السعادة اسلم والامان كافر اذ ان مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح انه من اهل الجنة ولا لاعتبار بالايان النظري في الدنيا بل الايمان الشرعي المكتسب بالارادة والعقل فطفل اليهوديين مع وجود الايمان القطري محكوم بكفره في الدنيا تبعاً لابيويه (كالتبعية البهية) اي تامة (بجماعة) لم يذهب من بطنه شيء سميت بذلك لاجتماع اعضائها (هل

نحوون) اي تبصرون (فيما من جدعاء) اي مقطوعة الاذن أو الانف أو الاطراف اي جمعة مقولاً فيها صوت هذا القول أي كل من نظر اليها قال هذا القول لظهور سلامتها (ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه) مما أدرجه في الحديث كما بينه مسلم في رواية حديث قال ثم يقول أبو هريرة اقرؤا ان شئتم (فطرة الله) اي خلقة الله نصب على الاغراء والمصدر لما دل عليه ما بعدها قال الزمخشري اي الرمي فطرة الله أو علمكم فطرة الله أي خلقتهم قابليين للتوحيد ودين الاسلام لكونه على مقتضى العقل والنظر الصحيح حتى انهم لو تركوا وطباعهم لما اختاروا عليه ديناً آخر انتهى قال البرماوى ولا يخفى ما فيه من نزعة

اعتزاله وقال أبو حيان في البحر قوله أو عليكم فطرة الله لا يجوز أن فيه حذف كلمة الاغرام ولا يجوز حذفها لأنه قد حذف الفعل وعوض عليك منه فلو جاز حذفه لكان اجها فاذ فيه حذف العوض والمعوض منه أنتي (التي فطر الناس عليها) أي خلقهم عليها وهي قبول الحق وتوكلهم من ادراكه أو ملة الاسلام فانهم لو خلووا ما خافوا عليه أداهم اليه لان حسن هذا الدين ثابت في النفوس وانما يدل عنه لا فقه من الاثبات البشرية كالتقديرات قاله القسطلاني وقيل العهد المأخوذ من آدم وذريته يوم السبت بربكم وقد جزم البخاري في تفسير سورة الروم ٣٣١ بان السطرة الاسلام قال ابن عبد البر وهو

المعروف عند عامة لسلف وهذا

الحديث منقطع لان ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة بل لم يدركه ولم يدركه المصنف للاختصاص بل استنباطه منه ما سبق من الحكم (لا تبديل بخلق الله) استشكل هذا مع كون الابوين يهودا والجواب انه مؤول فالمراد ما ينبغي ان تبديل تلك الفطرة أو من شأها ان تبديل أو الخبر يعني انهي (ذلك) اشارة الى الدين المأمور باقامة الوجه له في قوله فاقم وجهك للدين القيم (الدين القيم) المستوي الذي لا اعوجاج فيه (عن المسيب ابن حزن) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بعد هانوت (رضي الله عنهم) هو وأبوه هاجران هاجر الى المدينة (قال لما حضرت أبا طالب الوفاة) أي علاماته اقبل النزاع والامسا كان ينقمه الايمان لو آمن ولهذا كان ما وقع بينهم وبينه من المراجعة قاله البرماوي كالكرماني وقال في الفتح ويحتمل ان يكون انتهى الى النزاع لكن رجا النبي صلى

صوت الماسح هي جمع مسحات والمسحاة آله من حديد يحرق بها الطين مشقة من السحر وهو ككشف وجه الارض والميم فيها زائدة قوله المرو جمع مرفخ الميم بعدها راء مهملة وهو المسحاة على ما في القاموس وقيل صوت المسحاة على الارض والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور وكرهه الحسن البصري واستدل بحديث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب احسان الكفن وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر ان يقبر الرجل ايلاحتى يصلي عليه وأجيب عنه ان الزجر منه صلى الله عليه وآله وسلم انما كان لترك الصلاة لا لدفن بالليل أو لاجل انهم كانوا يذنون بالليل لرعاة الكفن فالزجر انما هو لما كان الدفن بالليل مظنة اساءة الكفن كما تقدم فاذا لم يقع تقصير في الصلاة على الميت وتمكينه فلا بأس بالدفن ليلا وقد قيل في تعليل كراهة الدفن بالليل ان ملائكة النهار أرواف من ملائكة الليل ولم يصح ما يدل على ذلك

• (باب الدعاء للميت بعد دفنه) •

(عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لاختيكم وسلوا له التثبيت فانه الا ان يسئروا ما أبو داود وعنه راشد ابن سعد وضمرة بن حبيب وحكيم بن عمير قالوا اذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس عنه كانوا يصيحون ان يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم ينصرف رواه سعيد في سننه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه وابتزار وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا من هذا الوجه والاثار المروى عن راشد وضمرة وحكيم ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وراشد المذكور شهد صفين مع معاوية فنهض عنه ابن حزم وقال الدارقطني يعتز به والثلاثة كلهم من قدماء التابعين حصيون وقد روى نحوه مرفوعا من حديث أبي امامة عند الطبراني وعبد العزيز الحنبلي في الشافى انه قال اذا نامت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نصنع بموتانا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخوانكم

الله عليه وآله وسلم انه اذا أقر بالتوحيد ولوى تلك الحالة ان ذلك يفعله بخصوصه ويؤيد الخصوصية انه بعد ان امتنع شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره (وعبد الله بن ابي امية بن المغيرة) أخى أم سلمة وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم عام الفتح ويحتمل ان يكون المسيب حضر هذه القصة حال كفره ولا يلزم من تأخر اسلامه ان لا يكون شهد ذلك كما شهد بها عبد الله بن ابي امية (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلى طالب ياعم قل لا اله الا الله كلمة) نصب على البدل أو الاختصاص (اشهد لك بها عند الله

فقال أبو جهيل وعبد الله بن أبي أمية يا أبا طالب أرغب (أي أتعرض) عن ملة عبد المطلب فلم ير رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يعرضها عليه ويعودان تلك المظلة) أي أرغب عن ملة عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم) أي آخر أزمته تكليمه إياهم (هو على ملة عبد المطلب) أراد بقوله هو نفسه أو قال أنا فغيره الراوي أنفة أن يحكي كلامه استقباحا للفظ المذكور وهو من التصرفات الحسنة (وأبي أن يقول لا اله الا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) أما) حرف تنبيه أو بمعنى حقا (والله لا يستغفرن لك) ٤٢٢ أي كما استغفر إبراهيم لآبيه (عالم أنه عنك) وفي رواية عنه أي عن

الاستغفار والدال عليه قوله لا يستغفرن لك (فأنزل الله تعالى فيه) أي في أبي طالب (ما كان للأنبي الأتية) خبره عن النبي ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومدي وفيه رواية ابن عن الأب والتحديث والاختبار والعنعنة أخرجه البخاري أيضا في سورة القصة (ع-ن على رضى الله عنه) ابن أبي طالب (قال كافي جنازة في بيع الغرقد) الغرقد ما عظم من شجر الوجج كان يثبت فيه فذهب الشجر وبقى الاسم لازما للمكان وهو مدفن أهل المدينة (فأما بالنبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) فقد وقعد فاحوله) هذا موضع الترجمة مع ما بعده (ومعه مخصرة) بالكاد المعلقة قال في القاموس ما يترك عليه كالعصا والمخود وما يأخذه الملك يشربه إذا خاطب والخطيب إذا خاطب ومميت بذلك لأنها تحمل تحت المخصر غالبا للاتكاء عليه (فنكس) أي خفض رأسه وطأ طأه إلى الأرض على هيئة المهوم المفكر كما هي عادة من

في ويتم القرب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسعه ولا يجب ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يستوي قاعد ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشدنا ربك الله ~~كان~~ لا تشعرون فليقل إذا كرما خرجت عليه بن الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأنت رضى بالله ربا وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اما ما فان منكرا ونكيرا ياخذ كل واحد بيد صاحبه ويقول انطلق يا أمية بعدنا فاعند من اتق حجة فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال فسيبه إلى أمه حوا يا فلان بن حوا قال الحافظ في التلخيص واسناده صالح وقد قواه الضياء في أحكامه وفي أسناده سعيد الأزدي بيض له أبو حاتم وقال الهيثمي بعد أن ساقه في أسناده جماعة لم أعرفهم انتهى وفي أسناده أيضا عاصم بن عبد الله وهو ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد هذا الذي يصنعونه إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يصنع له الأهل النام حين مات أبو المغيرة يروي فيسه عن أبي بكر بن أبي مرجم عن أشياخهم أنهم كانوا يضعون له وكان اسم عبد بن عياش يرويه يشير إلى حديث أبي امامة انتهى وقد استشهد في التلخيص لحديث أبي امامة بالآثر الذي رواه سعيد بن منصور وذكر له شواهد أخر خارجة عن البحث لا حاجة إلى ذكرها قوله إذا فرغ من دفن الميت الخ فيه مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دفنه وسؤال التثبيت له لأنه يشتمل في تلك الحال وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وفيه أيضا دليل على أن الميت يشتمل في قبره وقد وردت به أيضا أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما ورد أيضا ما يدل على أن السؤال في القبر يختص بهذه الأمة كما في حديث زيد بن ثابت عندهم لم أن هذه الأمة تقتل في قبورها وبذلك جزم الحكم الترمذي وقال ابن القيم السؤال عام للأمة وغيرها وليس في الأحاديث ما يدل على الاختصاص قوله وعن راشد وضمة هما تابعيان قديمان وكذلك حكيم بن عمرو كل الثلاثة من حصص قوله كانوا يستحبون ظاهرا أن المستحب لذلك الصحابة الذين أدركوهم وقد ذهب إلى استحباب ذلك أصحاب السلفي

• (باب النهي عن اتخاذ المساجد والسرير في المقبرة) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قاتل الله اليهود اتخذوا قبور

يتفكرون في شيء حتى يحضر معانيه فيحتمل أن يكون ذلك تفكرا منه صلى الله عليه وآله وسلم في أمر انبيائهم الاخرة فقرة حضور الجنازة أو فيما أبدا به بذلك لأصحابه أو فكس المخصرة (لجعل ينكت) أي يضرب في الأرض بمنصرته ثم قال ما منكم من أحد) أي (ما من نفس منقوسة) مصنوعة مخلوقة (الا كتب مكانها) أي كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) وفي رواية سليمان الأوقد كتب مقعد من الجنة ومقعد من النار وكله يشير إلى حديث ابن عمر عند البخاري الدال على أن لكل أحد مقعد من الجنة أو من النار أو من الجنة فأول ما ينبوع

أوهى عفى الواو (والاكد كبت شقية أو سعيدة فقال رجل) هو على بن أبي طالب ذكره البخاري في التفسير ولكن بلفظ قلنا
أو هو سراقه بن مالك بن جهم كافي مسلم أو هو عمر بن الخطاب كافي الترمذي أو من حديث أبي بكر الصديق كما عند أحمد والبخاري
والطبراني أو هو رجل من الانصار وجمع تعدد السائلين عن ذلك ففي حديث ابن عمر قال أحياه (يا رسول الله أفلا تسكل)
نعمد (على كتابنا) أي ما كتب علينا وقد (ودع العمل) أي تركه (فإن كان من أهل السعادة فسير) أي فسيره
القضاء (إلى عمل أهل السعادة) قهرا ويكون ماله حاله ذلك بدون ٤٢٤ اختياره (وأما من كان من أهل الشقاوة

فسيصير) أي فسيره القضاء
(إلى عمل أهل الشقاوة) قهرا
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(أما أهل السعادة فيسيرون
لعمل) أهل (السعادة وأما أهل
الشقاوة فيسيرون لعمل)
أهل (الشقاوة) قال في شرح
المشكاة الجواب من الإلهاب
الحكيم منهم من من الاتكال
وترك العمل وأمرهم بالانكسار
ما يجب على العبد من العبودية
يعني أنهم عبيد ولا بد لكم من
العبودية فعليكم بما أمرتكم
وأيامكم والصرف في أمور
الربوبية لقوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون ولا
تجعلوا العباد وتزكوا سبيها
مسئلة لدخول الجنة والنار

بل هي علامات فقط انتهى (ثم
قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (فأما
من أعطى واتقى الآية) أي من
أعطى الطاعة واتقى المعصية
وصدق بالكلمة الحسنى وهي
التي دلت على حق كلمة
التوحيد فسيره أي فسيرته
للجنة التي تؤدي إلى يسر وراحة

أنبيائهم مساجد متفق عليه وعن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم زائرات القبور والمخذلين عليها المساجد والسرج روه الخمسة إلا ابن ماجه
الحديث الثاني حسنه الترمذي وفي اسناده أبو صالح باذام ويقال باذان مولى أم هانئ
بنت أبي طالب وهو صاحب البكي وقد قيل انه لم يسمع من ابن عباس وقد تكلم فيه
جماعة من الأئمة قال ابن عدي ولا أعلم أحدا من المتقدمين رخصه وقد روى عن يحيى بن
سعيد أنه كان يحسن أمره قوله قاتل الله اليهود زاد مسلم والنصارى ومعنى قاتل قتل
وقيل لعن فانه قد ورد بلفظ اللعن قوله اتخذوا جلة مستأنفة على سبيل البيان لموجب
المقاتلة كأنه قيل ما سبب مقاتلتهم فاجيب بقوله اتخذوا قوله مساجد ظاهره أنهم
كانوا يجعلونهم مساجد يصلون فيها وقيل هو أعم من الصلاة عليهم وفيها وقد أخرج مسلم
لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو علم أو روى مسلم أيضا أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال ذلك في مرضه الذي مات منه قبل موته بخمسة وراذ فيه فلا اتخذوا القبور
مساجد فاني إنما كنتم عن ذلك وفيه دليل على تحريم اتخاذ القبور مساجد وقد زعم
بعضهم ان ذلك إنما كان في ذلك الزمان لقرب العهد بهادة الاوثان ورد ابن دقيق
العبد قوله لعن الله زائرات القبور وفيه تحريم زيارة القبور للنساء وسياق الكلام
على ذلك قوله والسرج فيه دليل على تحريم اتخاذ السرج على المقابر ما يفضي اليه
ذلك من الاعتقادات النافذة كما عرفت مما تقدم

• (باب وصول نواب القرب المهداة إلى الموتي) •

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل قد روى في الجاهلية أن نصر مائة بدنة وان هشام بن
العاص فخر حصته خمسين وان عمر أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال أما
أبولك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك رواه أحمد وعنه عن أبي هريرة أن
رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أبي مات ولم يوص أفينفعه أن أتصدق عنه
قال نعم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعنه عائشة ان رجلا قال للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان امي اقلتت نفسها واراها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر ان تصدقت

كدخول الجنة وأما من يجزل بما أمر به واستغنى بشهووات الدنيا عن نعيم العقب فيسيره إلى النار والنجاة إلى العسر والشدة
كدخول النار وهذا الحديث أصل لاهل السنة في ان السعادة والشقاوة بتقدير الله القديم واستدل به على امكان معرفة
الشي من السعيد في الدنيا كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه لان العمل لطرفة على الجزاء على ظاهر هذا الخبر والحق ان العمل
علامة وامارة فيهم بظاهر الامر وأمر الباطن إلى الله تعالى وقال بعضهم ان الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال
وغيب عنا المهادير لتبليغ الحجة ونصب الاعمال علامة على ما سبق في مشيئته فنعدل عنه ضل لان القدر من أسرار لا يطلع

عليه الا هو فاذا دخلوا الجنة كشف لهم واستدل به البخاري على موعدة المحدث عند القبر ووداهما به حوله كانه يشير الى التفصيل بين احوال القوم ودفان كان لمصلحة تتعلق بالحى او الميت لم يكره ويحتمل الهى الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك ورواه هذا الحديث كوفيون الا بريرا فرازى وأصله كوفى وفيه رواية تايى عن تايى عن مهاجى وفيه الحديث والعننة والقول وأخرجه البخاري أيضا فى التفسير والقدر والادب ومسلم فى القدر وأبو داود فى السنة والترمذى فى القدر والتفسير وابن ماجه فى السنة (عن ثابت بن الضحالك) ٣٣٤ الانصارى الاشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال من حلف بغيره غير ملة (الاسلام) كاليهودية والنصرانية حال كونه (كاذبا) فى تعظيم تلك الملة السقى حافىم أو كاذبا فى الخلو ف عليه لكر عورض يكون الخلو ف عليه يستوى فيه كونه صادقا أو كاذبا اذا حلف بغيره غير ملة الاسلام فالذم انما هو من جهة كونه حلف بتلك الملة الباطلة معظمها حال كونه (متعمدا) فيه دلالة القول الجهورى ان الكذب الخبر غير المطابق للواقع سواء كان عمدا أو غيره اذ لو كان شرطه التعمد لمساقيه به هنا (فهو كما قال) اى ليحكم عليه بالذى نسبته لنفسه وظاهره الحكم عليه بالكفر اذا قال هذا القول ويحتمل ان يعلق ذلك بالحدث لما روى بريدة مرفوعا من قال أنا بى من الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال وان كان صادقا يرجع الى الاسلام سالما والتحقيق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفر وعليه يحمل قوله من حلف بغيره الله فقد كفر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان أراد ان يكون منه ما يملك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها للشأن هو المشهور وليقل بما لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد به التهديد والمبالغة فى الوعد لا الحكم بانه صار يهوديا وكانه قال فهو مستحق مثل عذاب ما قال ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلوة فقد كفر أى استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بمديدة) بالآلة قاطعة كالسيف والسكين

عنما قال نعم متفق عليه وعن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أى توفيت أيتقها ان تصدقت عنها قال نعم قال فانى مخرفا فانا أشتمه ذلك انى قد تصدقت به عنها روى البخاري والترمذى وأبو داود والنسائي وعن الحسن عن سعد بن عبادة ان أمه ماتت فقال يا رسول الله ان أى ماتت فان تصدق عنها قال نعم قلت فأتى الصدقة أفضل قال سقى الماء قال الحسن فذلك شفاية آل سعد بالمدينة روى أحمد والنسائي حديث سعد بن جبال اسماه عند النسائي ثقات ولكن الحسن لم يذكر سعدا وقد أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه قوله فخر حصته خمسين اغنا كانت حصته خمسين لان العاص بن وائل خلف ابن هشام وعمرافا راد هشام أن ينفذ رأيه ففكر حصته من المائة التى نذرها وحصته خمسون وأراد عمر ران يفعل كفعل أخيه فسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره انه موت أى على الكفر مانع من ومول نفع ذلك اليه وانه لو أنفرت بالتوحيد لاجر ذلك عنه ولحقه نوابه وفيه دليل على ان نذر الكافر بما هو قربة لا يلزم اذا مات على كفره وأما اذا أسلم وقد وقع منه نذر فى الجاهلية ففيه خلاف والظاهر انه يلزمه الوفاء بنذره لما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله انى نذرت فى الجاهلية ان اعتمر بكف لى له فى المسجد الحرام فقال له صلى الله عليه وآله وسلم أوف بنذرك وفى ذلك أحاديث يأتى ذكرها فى باب من نذروا وهو مشرك من كتاب النذور قوله نفعه ذلك فيه دليل على ان ما فعله الولد لا ييه المسلم من الصوم والصدقة يلحقه نوابه قوله افلتت بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وبعد هالام مكسورة على صيغة المجهول ماتت فجاء كذا فى القاموس وقوله نفسها بالضم على الاشهر نائب مناب الناعل قوله وأراها بضم الهزة بمعنى أظنها قوله فانى مخرفا فى رواية مخرفا والمخرف والمخرف الحديث من النخل أو العنب أو غيرهما قوله قال سقى الماء فيه دليل على ان سقى الماء أفضل الصدقة ولقظ أبى داود فى الصدقة أفضل قال الماء فخر بقرأه قال هذه لام سعد وأخرج هذا الحديث الدارقطى فى غرائب مالك وقد أخرج الموطأ من حديث سعيد بن سعد بن عبادة انه خرج سعد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى بعض مغزىه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة فقيل لها أوصى فقالت نيم أوصى والمال مال سعد فتوفيت قبل ان

يقدم

رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التعليق

فيستظر فان كان أراد ان يكون منه ما يملك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها للشأن هو المشهور وليقل بما لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد به التهديد والمبالغة فى الوعد لا الحكم بانه صار يهوديا وكانه قال فهو مستحق مثل عذاب ما قال ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلوة فقد كفر أى استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بمديدة) بالآلة قاطعة كالسيف والسكين

ولم هو ما في الايمان ومن قتل نفسه بشئ وهو اعم (عذب به) أي بالذ كور (في نار جهنم) وهذا من باب مجانسة العقوبات
 الاخر وية للجنايات الدنيوية ويؤخذ منه ان جناية الانسان على نفسه بكفائته على غيره في الاثم لان نفسه ليست ملكا
 مطلقا بل هي لله فلا يتصرف فيها الا بما أذن له فيه ولا يخرج بذلك من الاسلام ويصلي عليه عند الجهور وخلافا لابي يوسف
 حيث قال لا يصلي على قاتل نفسه وهو الصواب وقد نقل عن مالك ان قاتل النفس لا تقبل توبته ومقتضاه ان لا يصلي عليه
 وروى اهل السنن من حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل
 قتل نفسه بمشاقص فلم يصل

٢٢٥

يقدم سعد فذكر الحديث وقد قيل ان الرجل الميم في حديث عائشة وفي حديث ابن
 عباس هو سعد بن عباد وقد يدل على ذلك ان البخاري أو ربه حديث عائشة حديث ابن
 عباس بالنظر ان سعد بن عباد قال ان أمي ماتت وعليها ثوبان فنهضت من الميم - في
 حديث عائشة هو سعد وأحاديث الباب تدل على ان الصدقة من الولد تلحق بالوالدين بعد
 موته ما يدرون وصية منهم او يصل اليهما ثوابها فيخصص بهذه الاحاديث عموم قوله تعالى
 وان ليس للانسان الا ما سعى ولكن ليس في أحاديث الباب الا حقوق الصدقة من الولد
 وقد ثبت ان ولد الانسان من سعيه فلا حاجة الى دعوى التخصيص وأما من غير الولد
 فالظاهر من العمومات القرآنية انه لا يصل ثوابه الى الميت فيوقف عليهم حتى يأتي دليل
 يقتضي تخصيصهم او قد اختلف في غير صدقة من اعمال البر هل يصل الى الميت فذهبت
 المعتزلة الى انه لا يصل اليه ثمن واستدلوا بعموم الآية وقال في شرح الكثران للانسان
 ان يجعل ثواب عمله لغيره لانه كان اوصو ما أوجبا أو صدقة او قرأة قرآن او غير ذلك من
 جميع أنواع البر ويصل ذلك الى الميت ويثقله عند اهل السنة انتهى والمنشور من
 مذهب الشافعي وجماعة من أصحابه انه لا يصل الى الميت ثواب قرأة القرآن وذهب
 اسيد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي الى انه يصل كذا
 ذكره النووي في الاذكار وفي شرح المنهاج لابن النحوي لا يصل الى الميت عند ثواب
 القراءة على المشهور واختار الوصول اذا سأل الله ايصال ثواب قرأته ويغني الجزم به
 لانه دعاء فاذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعي فلا يجوز بما هو له أولى ويبنى الامر
 فيه موقوف على استحباب الدعاء وهذا المعنى لا يختص بالقراءة بل يجري في سائر الاعمال
 والظاهر ان الدعاء متفق عليه انه يقع الميت والحى القريب والبعيد بوصية وغيرها
 وعلى ذلك أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لآخيه بظهر الغيب انتهى
 وقد حكى النووي في شرح مسلم الاجماع على عموم الدعاء الى الميت وكذا حكى
 الاجماع على ان الصدقة تقع عن الميت ويصل له ثوابها ولم يثبت ذلك بالولد وحكى أيضا
 الاجماع على حقوق قضاء الدين والحق انه يخص عموم الآية بالصدقة من الولد كما في
 أحاديث الباب وبالجم من الولد كما في خبر الخلعية ومن غير الولد أيضا كما في حديث
 المحرم عن أخيه شبرمة ولم يستصله صلى الله عليه وآله وسلم هل أوصى ببرمة أم لا

قتل نفسه بمشاقص فلم يصل
 عليه وفي رواية للنسائي أما أنا
 فلا أصلي عليه وفي هذا الحديث
 الحديث والعنينة وأخرجه
 البخاري أيضا في الادب والايمان
 ومسلم في الايمان وكذا أبو
 داود والترمذي والنسائي وابن
 ماجه في الكفارات (عن
 جندب) بن عبد الله بن سفيان
 البجلي (رضي الله عنه قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان برجل) أي فبين كان قبلكم
 قال في الفتح لم أقف على اسمه
 (جراح) بكسر الجيم (قتل
 نفسه) بسبب الجراح (فقال
 الله عز وجل بدر في عبدي بنفسه)
 أي لم يصبر حتى أقبض روحه
 من غير سبب له في ذلك بل استعجل
 وأراد ان يموت قبل الاجل الذي
 لم يطاعه الله تعالى عابه فاستحق
 المعاقبة المذكورة في قوله
 (حرمت عليه الجنة) لكونه
 مستحلا لقتل نفسه فمقتوبته
 مؤبدة أو حرمت عليه في وقت
 ما كالوقت الذي يدخل فيه
 السابقون أو الوقت الذي يعذب

فيه الموحدون في النار ثم يخرجون او حرمت عليه الجنة معينة كجنة عدن مثلا او ورد على سبيل التغليظ والتخويف
 فظاهره غير مراد قال النووي أو يكون شرع من مضى ان اصحاب الكفار يكفرون بهم او هذا الحديث او ربه البخاري هنا
 مختصرا وذكره في ذكر بني اسرائيل مبسوطا (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 الذي يخنق نفسه يخنقها في النار (بضم النون فيها) (والذي يطعمها) بضم العين المهملة كذا ضبط في الأصول قاله الحافظ في
 الفتح (يطعمها في النار) لان الجزاء من جنس العمل واستدل به على ان القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداء

بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه قال في الفقه وهو استدلال ضعيف وهذا الحديث من افراد البخاري من هذا الوجه وأخرجه في الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولا ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم ولم يمس فيه ذكر الخلق وفيه من الزيادة ذكر السهم وغيره ولفظه فهو في نار جهنم خالد فيها مخلدا أبدا وقد تقدمت به المعية تارة وغيرهم ممن قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة منها توهم هذه الزيادة قال الترمذي بعد أن أخرجه رواته محمد بن يحيى عن ابن جهم عن سعيد المقبري عن

٢٢٦

أبي هريرة عن أبي هريرة يشير إلى رواية

الباب قال وهو أصح لأن الروايات قد صحت أن أهل التوحيد بعد موتهم يخرجون منها ولا يخلدون وأجاب غيره بمحمل ذلك على من استعمله فإنه يصير باستعماله كافرا أو الكافر مخلدا بل لا ريب وقيل ورد مورد الزجر والتغليظ وحقيقة غيره مرادة وقبل المعنى هذا جزؤه لكن قد تكرم الله تعالى على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم وقيل التقدير مخلد فيها إلا أن يشاء الله وقيل المراد بالنار لو دلول المسدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول يخلد مدة معينة وهذا أبعدا عنها (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال مروا بجنازة فاشنوا عليها خيرا) وفي رواية الضرب أنس عند الحاصم فقلوا كان يحب الله ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجبت ثم مروا بأخرى فاشنوا عليها خيرا) وقال في رواية

وبالاعتق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد خلا قاله الصيغة على المشهور عندهم وبالصلاة من الولد أيضا لما روى الدارقطني أن رجلا قال يا رسول الله انه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهم ما نكف لي ببرهما بعد موتهم أفقال صلى الله عليه وآله وسلم إن من البر بعد المبر أن تعلى لهم ما مع صلاحك وإن تصوم لهم ما مع صيامك وبالصيام من الولد لهذا الحديث وحديث عبد الله بن عمر والمذكور في الباب وحديث ابن عباس عند البخاري ومسلم أن امرأة قالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذرة قال أرأيت لو كان علي أمك دين فقضيته كان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي من حديث بريدة أن امرأة قالت انه كان علي أمي صوم شهر أنا صوم عنها قال صومي عنها ومن غير الولد أيضا حديث من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه من حديث عائشة وبقره ليس من الولد وغيره حديث آخر روى على موناكم يس وقد تقدم وبالدعاء من الولد حديث أو ولد صالح يدعو له ومن غيره حديث استغفروا لأخيكم وسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل وقد تقدم وحديث فضل الدعاء للأخ بظاهر الغيب وأقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولم نثبت من الدعاء للميت عند الزيارة كحديث بريدة عند مسلم وأحمد وابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول قائلهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية وبجميع ما يفعله الولد لوالديه من أعمال البر لحديث ولد الإنسان من سبعه وكما تقدمت هذه الأحاديث الآية المقدمة كذلك يخص حديث أبي هريرة عند مسلم وأهل السنن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فإنه ظاهره أنه ينقطع عنه ما عدا هذه الثلاثة كأنها ما كان وقد قيل أنه يقاس على هذه المواضع التي وردت بها الأدلة غيرها فيطبق الميت كل شيء فعله غيره وقال في شرح الكنز أن الآية منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم وقيل الإنسان يريد به الكافر وأما المؤمن فلا ما سعى أخوانه وقيل ليس له من طريق العدل وهو لمن طريق النضل وقيل اللام بمعنى على كافي قوله تعالى ولهم العنة أي وعاليم انتهى

باب

الحاكم المذكور فقالوا كان يفض الله ورسوله ويعمل بمحبة الله

ويسعى فيها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وجبت) واستعمال الثناء في الشرافة شاذة لكنه استعمل هنا لامشاكلة لقوله فاشنوا عليها خيرا وأنما مكنوا من الثناء بالشرع الحديث الصحيح في البخاري في التهي عن سب الاموات لانه في حق غير المنافقين والكفار وغير المتظاهرين في الفسق والبدعة وأما هؤلاء فلا يحرم سبهم للتحذير من طريقهم ومن الاقتداء بآثارهم والتمحاق بأخلاقهم قاله النووي وفيه مشير وعية ثناء الناس على الميت وجوازهم مطلقا بخلاف الحى فإنه

منهس عنه اذا أفضى الى الاطراء خشية عليه من الزهو أشار الى ذلك ابن المنير (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله عنه
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستفهما عن قوله (ما وجبت قال هذا أنتم عليه خير افوجبت لها الجنة وهذا أنتم عليه
 ثم افوجبت له النار) والمراد بالوجوب الثبوت أو هو في جهة أو فروع كالشيء الواجب والاصل انه لا يجب على الله شيء بل
 الثواب فضله والعقاب عدله لا يستل عما يفعله وهم يستلون وفيه رد على ٢٢٧ من رعم ان ذلك خاص بالميتين للذ كورين

انقبأطلع الله نية عليه وانما
 من خبر عن حكم أعلم الله به قاله
 في الفتح (أنتم شهداء الله في
 الارض) الخطابون بذلك
 العصاة ومن كان على صفتهم من
 الايمان وحكى ابن التين ان ذلك
 مخصوص بالعصاة لانهم كانوا
 ينطقون بالحكمة بخلاف من
 بعدهم قال والصواب ان ذلك
 مختص بالثقات والمتقين انتهى
 وفي الشهادات بلفظ المؤمنون
 شهداء الله في الارض ولا يداود
 من حديث أبي هريرة في نحو
 هذه القصة ان بهضكم على بعض
 الشهود قالتم بمرشدة أهل
 الفضل والصدق لا بالنسبة
 لانهم قد يتنون على من كان
 مشاهيرهم ولا من بينه وبين الميت
 عداوة لان شهادة العدو لا تقبل
 قاله الداودي وقال المظهرى
 ليس معناه ان ماتقولونه في حق
 شخص يكون كذلك حتى يصير
 من يستحق الجنة من أهل النار
 بقولهم ولا العكس بل معناه
 ان النى أنتم عليه خير اراوه
 منه كان ذلك علامة كونه من
 أهل الجنة وبالعكس وتعقبه
 الطيبي في شرح المشكاة بان

• (باب تعزية المصاب ونواب صبره وأمره به وما يقول لذلك) •

(عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة الا كساه الله عز وجل من حال الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه • وعن الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عزى مصابا فله مثل اجره رواه ابن ماجه والترمذى • وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم ولا مسلمان يصاب بمصيبة فيذكرها وان قدم عهدا فيحدث لذلك ما يسترجع الا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك ما أعطاه مثل اجره يوم أصيب رواه احمد وابن ماجه) حديث عمرو بن حزم رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة • حدثنا خالد بن مخلد حدثني يونس ابو عمارة مولى الانصار قال سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فاقه وهو لا • كلهم ثقات لا قبسا بأباعرارة وفيه ابن وقد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث ابن مسعود أخرجه ايضا الحاكم وقال الترمذى غريب لانعرفه الا من حديث علي بن عاصم ورواه بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الاسناد مثله موقوف ولم يرعه ويقال اكثر ما يتلى به علي بن عاصم هذا الحديث فقهوه عليه انتم • قال البيهقي تفرد به علي بن عاصم وقال ابن عدي قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وروى عن اسراةيل وقيس بن الربيع والثوري وغيرهم وروى ابن الجوزى في الموضوعات من طريق نصر بن حسان عن شعبة بن نخوع وقال الخطيب رواه عبد الله بن محمد بن منصور والحرث بن عمران الجعفي وجماعة مع علي بن عاصم وليس ثبوتها ثابتا ويحكى عن أبي دار قال عاتب يحيى بن سعيد القطان علي بن عاصم في وصل هذا الحديث وانما هو عندهم منقطع وقال ان أصحابك الذين سمعوه معدل لا يستدونه فاني أن يرجع قال الحافظ ورواية الثوري مدارها على حماد بن الزاهد وهو ضعيف جدا وكل المتابعين له على بن عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعاقب بها الا طريق اسراةيل فقط ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه ولم أقف على اسنادها بعد قال في التلخيص وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن عبد الله العزمي عن أبي الزبير عن جابر ساقه ابن الجوزى في الموضوعات وله أيضا شاهد آخر من حديث أبي برزة مرفوعا من عزى شكى كسى بردا في الجنة قال الترمذى غريب ومن شواهد حديث عمرو بن

٤٣ نيل ت قوله وجبت بعد شاة العصاة حكم عقب وحنانا مناسبا فاشهر بالعلية وكذا الوصف
 به قوله أنتم شهداء الله في الارض لان الاضافة فيه للتشريف قائم بمنزلة عالية عند الله فهو كالتركية من الرسول لامتة واطهار
 عدالتهم بعد شهادتهم لصاحب الجنة فينبغي أن يكون لها أثر ورفيع في حقه قال والى طعن هذا يومى قوله تعالى وكذلك
 جعلناكم أمة وسطا انتهى وقال التروى قال بعضهم معنى الحديث أن الشاة بالخبر لمن أثنى عليه أهل الفضل وكان ذلك

مطابقا للواقع فهو من أهل الجنة وإن كان غير مطابق فلا وكذا عكسه قال والصحيح أنه على عمومته وإن طلت قالهم الله الناس
الثناء عليه بخير كان دليلا على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة وهذا
الالهام يستدل به على تعيينهم أو بهما تظهر فائدة الثناء انتهى وهذا في جانب التبيين واضح ويؤيد مما رواه أحمد وابن حبان
والحاكم من طريق جاد بن سلمة عن ثابت عن أنس ٣٣٨ مرفوعا من مسلم يموت فينبئ الله أربعة من خيراته الذين أنعم

لا يعلمون منه إلا خيرا إلا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت
له ما فعلون ولا حدم من حديث
أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل
أربعة وفي إسناده من لم يسموه
شاهد من مراسيل بشر بن كعب
أخرجه أبو مسلم التميمي وأما
جانب الشرف فظاهر الأحاديث أنه
كذلك لا يمكن أن يقع ذلك في حق
من غلب شره على خيره وقد وقع
في رواية المشار إليها أولا في آخر
حديث أنس أن الله ملائكة
تنطق على السنة بن آدم بما
في المر من الخير والشر واستدل
بهذا الحديث على جواز ذكر لمه
بما فيه من خيرا وشر الحاجة ولا
يكون ذلك من الغيبة وهو أصل
في قبول الشهادة بالاستفاضة
وان أقل أصلها اثنان وقال ابن
العربي فيه جواز الشهادة قبل
الاستنهاد وقبولها قبل
الاستفصال وفيه استعمال
الثناء لشر للمواخاة والمشاكلة
وحقيقة أنه تعالى في الخبر الله
أعلم (عن عمر) بن الخطاب
رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أيام مسلم ثم لأربعة من

حرم الذي قبله قال السيوطي في التعقبات وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هرون
القافاء وكان ثقة - روى قال رأيت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - حديث علي بن عامر الذي يرويه عن ابن سورة
من عزي مصابا هرون قال نعم فكان محمد بن هرون كلما حدث بهذا الحديث بكى وقال
الذهبي أبلغ ما نفع به علي بن عامر هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه
والصورة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة قال به قرب بن شيبه كان من أهل الدين
والصلاح والخير والتاريخ وكان شديد التوقي أنكر عليه كثرة الغلط مع عقابه على
ذلك وقال وكيع ما زلت أرفقه بالحد يرفق ذوا الصالح من - ربه ودعوا الغلط وقال
أحمد أما أنا حدث عنه كان فيه لجاح ولم يكن متما و قال القلاس صدوق وحديث
الحسين في إسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف قوله من عزي
مصابا فيه دليل على أن تهزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذلك
من حال كرامته قوله فلا مثل أجره فيه دليل على أنه يحصل له عزي بمجرد التعزية
مثل أجر المصاب وقد يشكل ذلك باعتبار أن المشقة مختلفة ويجب عنه بجوابات
ليس هذا محل بسطها وغرة التهزية الخ على الرجوع إلى الله تعالى ليحصل الأجر
قال في البحر والمشرع مرة واحدة قوله صلى الله عليه وآله وسلم التعزية مرة انتهى
قال الهادي والناظم والشافعي وهي بعد الدفن أفضل لعظم المصائب بالمفارقة وقال
أبو حنيفة والثوري إنما هي قبله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاذوا جب فلا تبكين
يا كبة أخرجه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والبيهقي وابن حبان والحاكم والمراد
بالوجوب دخول الفبر كما وقع في رواية لأحمد ولان وقت الموت حال الصدمة الأولى
كما يأتي والتهزية قسدية فينبغي أن يكون رقت الصدمة التي بشرع المبرع عندها
قوله فاعطاه مثل أجرهما يوم أصيب فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة
يكون سبب الاستحقاق لمثل الأجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بذلك
المصيبة وإن تقدم عهدا ومضت عليه أيام طويلة والاسترجاع هو قول القائل يا الله

وانا إليه راجعون (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم الصبر عند
الصدمة الأولى رواه الجماعة • وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاءت التهزية معه واقتاد يقول ان في الله عزاء

المسلمين (بخير أدخله الله الجنة فقلنا) أي عمرو وغيره (وذكره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وثلاثة) من
فيه اعتبار ومفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة ولم يدال عما فوق الأربعة كالثلاثة مثلا وفيه ان مفهوم المدد ليس دليلا
قطعا بل هو في مقام الاحتمال (فدنا واثنان قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان ثم لم يسأله عن الواحد) استبها ما أن يكتبني
في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب واقتصر على الشق الأول اختصارا ولا حاجة السامع على القياس قاله ابن المنبر وقال

آخره في الحاشية في ايماء الى الاكتفاء في انزكية بواحد كذا قال وفيه غرض وقد استدلل به البخاري في الشهادات على أن أقل ما يكفي في الشهادة اثنان وفي حديث أنس عند أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعا ما من مسلم يموت فيشتم له أربعة من جيرانه الا الذين انهم لا يعلمون منه الا خيرا الا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون وهذا يؤيد قول النووي السابق ان من مات فالهم الله الناس الثناء عليه بخير كان دليلا ٢٢٩ على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله

تقتضي ذلك أم لا وهذا في جانب الخير واضح وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك لكن انما يتبع ذلك في حق من طلب شره على خير، ووقع في رواية النضر عند الحاكم أن الله تعالى ملائكة تنطق على السنة في آدم بما في المؤمن من الخير والشر وهل يختص الثناء الذي ينفع الميت بالرجال أو يشمل النساء أيضا إذا قلنا انهم يدخلون قيل يكتفى بامرأتين أو لادن من رجل وامرأتين محل نظر وقد يقال لا يدخلن لقصة أم العلاء الانصارية لما أثبت على عثمان ابن مظعون بة ولها فاشها في عليك لقد أكرمك الله تعالى فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك ان الله أكرمه فلم يكتف بشهادتهم لكن يجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر عليها القطع بان الله أكرمه وذلك مقبى عنها بخلاف الشهادة للميت بأفعاله الحسنة التي تلبس بها في الحياة الدنيا ورواة هذا الحديث كلهم بصريون لكن داود مروى بخول الى البصرة وهو من افراد

من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك ودركا من كل فائت فبالحق فمقتوا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب رواه الشافعي وعن أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد مصيبة مصيبة فيقول ان الله وانا اليه راجعون الا هم أجرني في مصيبي وأخاف لي خيرا منها الا أجره الله في مصيبي وأخاف له خيرا منها قالت فإنا نرى أبو سلمة قالت من خير من أبي سلمة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ثم عزم الله لي فقالت اللهم أجرني في مصيبي وأخاف لي خيرا منها قالت فتزوجت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم وابن ماجه حديث جعفر بن محمد في اسناده القاسم بن عبد الله بن عمرو وهو متروك وقد كذبه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال أحمد أيضا كان يضع الحديث ورواه الحاكم عن أنس في نسخة تدركه وصححه وفي اسناده عباد بن عبد الله وهو ضعيف جدا وزاد فقال أبو بكر وعمر هذا الخضر قوله انما الصبر عند الصدمة الاولى في رواية للبخاري عن داود الصدمة ونحوها لمسلم والمعنى اذا وقع الثبات اول شيء يجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الاجر وأصل الصدم ضرب بالشئ الصلب بمنزلة فاستمعير له مصيبة الواردة على القلب وقال الخطابي المعنى ان الصبر الذي يحمد عليه صاحبه ما كان عنده فاجادة المصيبة بخلاف ما به ذلك وقال غيره ان المراد لا يؤجر على المصيبة لانها ليست من صنعه وانما يؤجر على حسن تثبته وجعل صبره وأول الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة تبكي عند قبر فقال اني الله وامرئى فقالت ايك عني فانك لم تصب بمصيبي ولم تمر به فقبل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم تجد عنده بوابين فقالت لم أعرفك يا رسول الله فقال انما الصبر عند الصدمة الاولى قوله ان في الله عزاء من كل مصيبة الخ فيه دليل على أنه تستحب التعزية لاهل الميت بتعزية الخضر عليه السلام وأصل العزاء في اللغة الصبر الحسن والتعزية التصبر وعزاء صبره فكل ما يجلب له مصاب صبرا يقال له تعزية بأي لفظ كان ويحصل به له عزى الاجر المذكور في الأحاديث السابقة وأحسن ما يعزى به ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث اسامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإرسالت اليه احدي بناته تدعوه وتخبره أن ماله أو ابناها في الموت فقال للرسول ارجع اليها وأخبرها ان الله ما أخذ ذنوبه ما أعطى وكل شئ عنده باجل مسمى فرفها فلتصبر

البخاري وفيه رواية تاجي عن تاجي عن صحابي والتحديث والمعنة والقول وأخرجه أيضا في الشهادات والترمذي في الخنازير وكذا النسائي رحمه الله تعالى (عن البراء بن عازب رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا فقد المؤمن في قبره أنى) أى حال كونه ماتيا اليه والآن في الملك منكر رقيق (ثم شهد) ببلط الماضي وفي رواية يشتم بلفظ المضارع (أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله) وفي رواية المسلم اذا سئل في القبر يشتم أن لا اله الا الله الخ (فذلك قوله) تعالى

(ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) الذي ثبت بالجملة عندهم وهي كلمة التوحيد وثبوتها تمسكها في القلب واعتقاد حقيقتها واطمئنان القلب بها زاد في رواية في الحياة الدنيا وفي الآخرة وتثبيتهم في الدنيا انهم اذا اقتنوا في دينهم لم يزلوا عنها وان القوا في النار ولم يزلوا بالشبهات وتثبيتهم في الآخرة انهم اذا استلوا في القبر لم يتوقفوا في الجواب واذا استلوا في الحشر وعند موقف الشهادة عن معتقدتهم ودينهم لم تدهشهم ٢٤٠ أهوال القيامة وبالجملة فالمرء على قدر شبابه في الدنيا يكون ثباته

في القبر وما بعده وكلما كان أسرع اجابة كان أسرع تخلفا من الأهوال والمستول عنه في قوله اذا استلوا الثابت في رواية أبي الوليد محمد ذوف أي عن ربه ونبيه ودينه قال القسطاني قد تظاهرت الدلائل من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر وأجمع عليه أهل السنة ولا مانع في العقل أن يعبد الله الحياة في جرة من الجسد أو في جميعه على الخلاف المعروف فيثيبه ويعذبه واذالم يمنع العقل وورده الشرع وجب قبوله واعتقاده ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العلة أرا كتبه السباع والطيور وحيثان البحر كما ان الله تعالى يعبد له مشروحه وسبحانه وتعالى قادر على ذلك فلا يبعد علق روح الشخص الواحد في آن واحد بكل واحد من أجزائه المتفرقة في المشرق والمغرب فان تعلقه ليس على سبيل الحلول حتى يمنع الحلول في جرة من الحلول في غيره قال في مصابيح الجامع وقد كثرت الأحاديث في

واختص الحديث وساقى وهذا لا يختص بالصغير باعتبار السبب لان كل شخص يصلح أن يقال له وفيه ذلك ولو سلم أن أول الحديث يختص بمن مات له صغير كان الأمر بالصبر ولا حساب المذكورا آخر الحديث غير مختص به قوله اللهم أجرني قال القاضي بة قال أجرني بالقصر والمدح كما صاحب الأفعال قال الأصمعي وأكثراهل اللغة قالوا هو مقصود ولا يمدوه عن أجره الله أعطاه أجره وجزا صبره وهمه في مصيبتة قوله وأخلفني قال النووي هو بقطع الهمزة وكسر اللام قال أهل اللغة يقال ان ذهب له مال أو ولد أو قريب أو نسي يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أي رد عليك مثله فان ذهب مالا يتوقع مثله بان ذهب والد أو عم قيل له خلف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة منه عليك قوله الأجر الله قال النووي هو بقصر الهمزة ومدها والقصر أفصح وأشهر كما سبق قوله ثم عزم الله لي فقلت أي خلق في عزما

• (باب صنع الطعام لأهل الميت وكرامته منهم للناس) •

(عن عبد الله بن جعفر قال لما جئني جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم رواه الترمذي في المعجم • وعن جرير ابن عبد الله الجهلي قال كأنه إذا اجتمع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة رواه أحمد • وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الإسلام

رواه أحمد • وروى داود وقال قال عبد الرزاق كانوا يدعرون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية) حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضا الشافعي ومعه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أسماء بنت عيسى وهي والدة عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضا ابن ماجه واسناده صحيح وحديث أنس سكت عنه أبو داود والترمذي رجاله أسنده رجال الصحيح قوله اصنعوا لآل جعفر فيه مشروعية القيام بزيارة أهل الميت مما يحتاجون اليه من الطعام لاشتغالهم من أنفسهم بما همهم من المصيبة قال الترمذي وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه إلى أهل الميت بشي لشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي انتهى قوله كأنه إذا اجتمع إلى أهل الميت الخ يعني أنهم كانوا يسدون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه وأكل الطعام عندهم نوعا من النياحة لما في ذلك من التشجيل عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغل النياحة موت الميت وما فيه من مخالفة السنة لأنهم مأمورون بأن يصنعوا لأهل الميت

طعاما

عذاب القبر حتى قال غير واحد منهم امتوازة لا يصح عليه التواطى وان لم يصح منلهم لم يصح شيء من

أمر الدين انتهى وقد ادعى قوام عدم ذكر عذاب القبر في القرآن وزعموا أنه لم يرد ذكره الا من أخبار الآحاد فذكر البخاري آيات تدل على ذلك رداه عليهم نعم لم يرد في القرآن عذاب القبر يقع على الروح فقط أو على الجسد وفيه خلاف فشرع عند المتكلمين وكأني تركه لان الأدلة التي برضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم تقلد الحكم في ذلك اكتفاء بآيات وجوده

خلافاً لنفاه من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقه ما خالفهم في ذلك أكثر المعتزلة
وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثرهم الاحتجاج له وذهب بعض المعتزلة كالجبالي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين
وبعض الأحاديث ترد عليهم أيضاً في هذا الحديث الثوري والغنغنة ورواه ما بين بصري وكوفي وأخرجه البخاري أيضاً في
الجنائز وفي التفسير ومسلم في صفة النار وأبو داود في السنة والترمذي ٢٤١ في التفسير والنسائي في الجنائز وفي التفسير

وابن ماجه في الزهد (عن
ابن عمر رضي الله عنهم ما قال
اطاع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم على أهل القلب) قلب
بدروهم أبو جهل بن هشام وأميمة
ابن خلف وعتبة بن ربيعة وشيبة
ابن ربيعة وهم يعذبون (فقال)
لهم (وجدتم ما وعد ربكم حقاً
فقبل له) صلى الله عليه وآله
وسلم والقائل عمر بن الخطاب كما
في مسلم (أندعوا موتاً فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم
بأسمع منهم) لما قول (ولكن
لا يجيبون) لا يدرون على
الجواب وهذا يدل على وجود
حياة في القبر يصلح معها
العذاب لأنه لما ثبت سماع
أهل القلب كلامه صلى الله
عليه وآله وسلم وتوبيخه لهم دل
على إدراكهم الكلام بحاسة
السمع وعلى جواز إدراكهم
ألم العذاب يقيية الحواس بل
بالذات أو رد البخاري هذا
الحديث هنا مختصراً وفي
المغازي مطولاً ورواه هذا
الحديث مدينون وفيه رواية
تابعي عن تابعي عن صحابي وفيه
التحديث والاختبار والغنغنة

طعاماً خالفوا ذلك وكفروهم صنعة الطعام لغيرهم قوله لا عقر في الإسلام فيه دليل على
عدم جواز العقر في الإسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي كان أهل الجاهلية
يعقرون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون لجأزيه على فعله لأنه كان يعقره في حياته
فيطعمها الأضياف فمن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعماً
بعد مماته كما كان مطعماً في حياته قال ومنهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عقرت
راحلتها عند قبره حشر في القيامة كما ومن لم يعقره عند حشر راحلته انتهى وهذا إنما
يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الأبل فقط لا على ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم
كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

• (باب ماجاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه) •

(عن جابر قال أصيب أبي يوم أحد فجعلت أبكي فجعلوا ينهوني ورسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا ينهاني فجعلت عني فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبكين
أولاً تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعة ومثقة عليه • وعن ابن عباس
قال ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضرب
بسطه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال مهلاً يا عمر ثم قال أيا كن
ونعيق الشيطان ثم قال انه مهما كان من العيز والقلب فن الله عز وجل ومن الرحمة
وما كان من البدو إلا من فن الشيطان رواه أحد) حديث ابن عباس فيه على بن زيد
وفيه كلام وهو ثقة وقد أشار إلى الحديث المأثور في التخصيص وسكت عنه قوله فجعلت
أبكي في لفظ البخاري فجعلت أ كشف الثوب عن وجهه أبكي وفي لفظ آخر له فذهبت
أريد أن أ كشف عنه فنهاني قومي ثم ذهبت أ كشف عنه فنهاني قومي قوله ينهوني
في رواية للبخاري وينهوني قوله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني فيه دليل على
جواز البكاء الذي لا صوت معه وسياق تخنيق ذلك قوله فجعلت عني فاطمة تبكي قال في
الفتح هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو وفي لفظ للبخاري فسمع صوت صائحة فقال من
هذه فقالوا بنت عمرو وأخت عمر والشك من سفيان والصواب بنت عمرو ووقع في
الأكليل للعالم نسيمتها هذبت عمرو ففعل لها السمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها
أو كاتبا جميعاً حاضرين قوله تبكين أولاً تبكين قبل هذا شك من الراوي هل استقهم
أو نهى والظاهر أنه ليس بشك وإنما المراد به التخيير والمعنى أنه مكروه بصنيع الملائكة

وأخرجه أيضاً في المغازي ومسلم في الجنائز وكذلك النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) ترد رواية ابن عمر ما أنتم بأسمع منهم
(إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنتم ليعلمون الآن ما كنت أقول حق) ثم استدل لما نقلته بقولها (وقد قال
الله تعالى إنك لا تسمع الموتى) قالوا ولادلالة فيها على ما نقلته بل لا منافاة بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنتم الآن يسمعون
وبين الآية لأن السماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع فأنه تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلاغ صوت نبيه صلى

الله عليه وآله وسلم بذلك وقد قال المفسرون ان الآية مثل ضرب به الله الكفار أي فكما انك لا تسمع الموقف فكذلك لا تنفقه كفار مكة لانهم كالموقف في عدم الاتماع بما يسمعون وقد خالف الجمهور عائشة في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لما وافقه من رواه غيره عليه ولا مانع انه صلى الله عليه وآله وسلم قال الاقطين معا ولم تحفظ عائشة الا أحدهما وقد غلبت سماعتهم بعد احبائهم واذا جاز ان يكونوا عالمين جاز ان يكونوا ٣٤٢ سامعين اما باذان رؤسهم كما هو قول الجمهور أو باذان الروح فقط

وتراجعهم عليه لصعودهم بروحه ومن كان به هذه المثابة تطله الملائكة باجتماع الآية في أن يكي عليه بل يفرح له بما صار اليه وفيه اذن بالبكاء المجرد مع الارشاد الى أولوية ترك المن كان به هذه المثابة قوله يا كن ونعيم الشيطان هو النوح والصراخ المنهي عنه بالاحاديث الاتمية قوله انه هما كان من العين والقلب الخ فيه دليل على جواز البكاء المجرد عما لا يجوز من فعل اليد كشق الجيب والاطم ومن فعل اللسان كالصراخ ودعوى الويل والتبور ونحو ذلك (وعن ابن عمر قال اشتكى سعد بن عباد شكوى له فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودهم مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود فلما دخل عليه وجده في غشيته فقال قد قضى فقالوا لا يارسل الله فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم بكاء بكوا فقال ألا تسمعون ان الله لا يذهب بدع العين ولا يحزن القلب ولكن يذهب به ذوا وأشار الى لسانه أو يرحمهم وعن اسامة ابن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسات اليه احدي بناته تدعوه وتجبره أن صبا الهاء الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارجع اليها فأن خبرها ان الله ما أخذ له ما أعطى وكل شئ عنده باجل مسمى فمرها فلتصبر واتمتب فعاد الرسول فقال انهم أقسمت لئلا ينهانا قال فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه سعد بن عباد ومعاذ بن جبل قال فانطلقت معهم فرفع اليه الصبي ونفسه تقطع كانا في شنة فقاخض عيناه فقال سعد ما هذا يا رسول الله قال هذه راحة جعلها الله في قلوب عبادي وانما يرحم الله من عباده الرجااة متفق عليهم ما قوله اشتكى أي ضعف وشكوى بغير تنوين قوله فلما دخل عليه زاد مسامحة فاستأخر قومهم من حوله حتى دن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الذين معه قوله وجده في غشيته قال النووي يفتح الغين وكسر الشين المجهيز وشهيد الياء قال القاضي هكذا رواية الا كثرين قال وضبطه بعضهم باسكان الشين وتخفيف الياء وفي رواية البخاري في غاشية وكاه صحيح وفيه قولان أحدهما من يغشاه من أهله والثاني ما يغشاه من كرب الموت قوله فلما رأى القوم بكاء بكوا هذا فيه اشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترض بمثل ما اعترض به هناك فدل على أنه تقرر عنده العلم بان مجرد البكاء بدع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر قوله الا

وقد قال قتادة كما عند البخاري في غزوة بدر احياهم الله تعالى حتى أسمعهم نوبضا ونقمة وقال ابن التين لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لان الموقف لا يسمعون بلا شك لكن اذا اراد الله السماع ما ليس من شأنه السماع لم يتنع كقوله تعالى افاعرضنا الامانة وقوله فقال لها ولا لارض اتبيا طوعا أو كرها وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة ان السؤال في القبر يقع على البدن فقط وأن الله يخلق فيه ادراكا بحيث يسمع ويروى ولم يلدو يالم وذهب ابن حزم وابن ميسرة الى ان السؤال يقع على الروح فقط من غير عود الى الجسم وخالفهم الجمهور فقالوا تعاد الروح الى الجسد أو بعضها كما ثبت في الحديث ولو كان على الروح فقط لم يكن للقبر بذلك اختصاص وقد ثبتت الاحاديث بما ذهب اليه الجمهور كقوله انه يسمع خلق نعالهم وقوله تختلف اضلاعه عند ضمة القبر وقوله يسمع صوته اذا ضرب بالمطرقة وقوله يضرب بين اذنيه وقوته

تسمعون

عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت قام

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيبا فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء فلما ذكر ذلك ضج المسامون ضجعة عظيمة وزاد التساقط من الوجه الذي أخرجه منه البخاري حالت بيني وبين أن أسمع كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما همكت ضجتهم قلت لرجل قريب مني أي بارك الله فيك ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر كلامه قال قال قم

أوحى الي انكم تقتنون في القبور قريبا من فتنة المسيح الدجال يريد فتنة عظيمة اذ ليس فتنة أعظم من فتنة الدجال (عن أبيه)
أيوب رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) من المدينة الى خارجها (وقد وجبت الشمس) أي سقطت
يريد غربت (فسمع صوتا) اما صوت ملائكة العذاب أو صوت وقع العذاب أو صوت المذبذبين وفي الطبراني عن عوف بهذا
السند انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اسمع صوت اليهود يذبون في قبورهم ٣٤٣ (فقال يهود تذب في قبورها) يهود

مبتدأ وتذب خبره وقال في فتح
الباري يهود خبر مبتدأ محذوف
أي هذه يهود وتعقبه العيني
فقال ظن أن يهود نمكرة وليس
كذلك بل هو لم للقبيلة
وقد تدخله الالف واللام قال
الجوهري الإصل اليهوديون
فحذف ياء الإضافة مثل زنج
وزنجي ثم عرف على هذا الحد
لجمع على قياس شعير وشعيرة
ثم عرف الجمع بالالف واللام
ولولا ذلك لم يجوز دخولها عليه
لانه معرفة مؤنث مجرى مجرى
القبيلة وهو غير منصرف للعلمية
والتأنيث انتهى وهذا انه في
فتح الباري عن الجوهري أيضا
وزاد في اعراب يهودانه مبتدأ
خبره محذوف فكيف يقول
العيني انه ظن انه نمكرة بعد
قوله ذلك فليست امل واذا ثبت
ان اليهود تذب ثبت تعذيب
غيرهم من المشركين لان كفرهم
بالشريعة أشد من كفر اليهود
ومناسبة الحديث للترجمة من
حيث ان كل من سمع مثل ذلك
الصوت يعمود من مثله (عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال
كان النبي صلى الله عليه وآله

تسمعون لا يحتاج الى مفعول لانه جمل كالفعل اللازم أي لا توجدون السماع وفيه
اشارة الى انه فهم من بعضهم الاتسار فيبين لهم الفرق بين الحالتين قوله ان الله بكسبر
الهمزة لانه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للذين لا قدرة للمصاب على
دفعهما قوله ولا يكن يعذب بهذا أي ان قال سوا أو يرحم ان قال خيرا ويحتمل أن يكون
معنى قوله أو يرحم أي ان لم يتقد الوعيد قوله احدي بناته هي زينب كما وقع عند ابن أبي
شيبه قوله ان صبيها قبل هو علي بن العاص بن الربيع وهو من زينب وفيه نظر لان
الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالاخبار ذكروا ان عليا المذكور عاش حتى ناهز الحلم
وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوقفه على راحلته يوم فتح مكة وهذا لا يقال في حقه
صديا عرفا وان جاز من حيث اللغة وفي الانساب للبلاذري ان عبد الله بن عثمان بن عفان
من ربيعة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم مات وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرحماء وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة
قال نقل ابن لفاطمة نعتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فذ كر نحو حديث الباب
وفي مراجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا الابن المذكور محسن بن علي وقد اتفق
أهل العلم بالاخبار ان مات صفي في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا الولي ان
ثبت ان القصة كانت أصح ولم يثبت ان المرسله زينب لكن الصواب في حديث الباب
ان المرسله زينب كما قال الحافظ وان الولد صبية كما في مسند احمد وكذا أخرجه أبو سعيد
ابن الاعرابي في صحيحه ويدل على ذلك ما عند أبي داود بلهظ ان ابنتي أوابي وفي رواية ان
ابنتي قد حضرت قوله ان الله ما أخذ قدما ذكرا لا أخذ على الاعطاء وان كان متأخرا
في الواقع لما يقتضيه المقام والمعنى ان الذي أراد الله أن يأخذ هو الذي كان أعطاه
فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له أن يجزع اذا
استعدت منه ويحتمل أن يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحياة لمن بقي بعد الموت
أو ثوابهم على المصيبة أو ما هو أعم من ذلك وما في الموضعين مصدرية ويجوز أن تكون
موصولة والعائد محذوف قوله وكل شيء عنده باجل مسمى أي كل من الأخذ والاعطاء
أو من الانفس أو ما هو أعم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على اجل المذكورة
ويجوز في كل النصب عطف على اسم ان فينصب التا كيد عليه ومعنى الهندية العلم فهو
من مجاز الملازمة والاجل بطاق على الحد الاخير وعلى مطلق الامر قوله مسمى أي معلوم
أو مقدرا ونحو ذلك قوله ولتصيب أي توبه بها طاب الثواب من ربهها قوله ونفسه

(وسلم يدعو اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار) تعميم بعد تخصيص كما ان تأليه تخصيص بعد تعميم وهو قوله
(ومن فتنة الحميا) الابتلاء مع عدم الصبر والرضا والوقوع في الآفات والاصرار على الفساد وترك متابعة طريق الهدى
(و) من فتنة (المان) سؤاله ذكر ونكبر مع الميرة والخوف وعذاب القبر وما فيه من الاحوال والشدة انه قاله الشيخ أبو
الطيب السهروردي والحميا والمات مصدران مميان مفعول من الحياة والموت (ومن فتنة المسيح الدجال) فاعيل بمعنى مفعول

لان احذى عينيه بمسوحة اولاته يمسح الارض اى يقامها في ايام مدودة فيكون بمعنى فاعل وصدر هذا الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل العبادة والتعظيم وفي الحديث اثبات عذاب القبر والتعويذ منه وقد تقدم الكلام عليه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال ان احداكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي) اى فيهما ويحفل ان يجيأ منه جزاء ليدرك ذلك ٢٤٤ وتصح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط لكن ظاهر

الحديث الاول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل غداة وكل عشي والاول موافق للحديث الواردة في سياق المسئلة وعرض المقعدين على كل واحد ان كان من اهل الجنة فمن اهل الجنة) ظاهره اتحاد الشرط والجزاء لكنهما متغايران في التقدير ويحفل أن يكون تقديره من مقاعد اهل الجنة أى فالمعروض عليه من مقاعد اهل الجنة ولمسلم بالنظر ان كان من اهل الجنة فالجنة وان كان من اهل النار فالنار تقديره فالمعروض الجنة أو المعروض النار فاقصر فيها على حذف المبتدأ فهو أقل حذفاً أو المعنى فان كان من اهل الجنة فسيمر بما لا يدرك كنهه ويفوز بما لا يقدر قدره (وان كان من اهل النار) زاد أبو ذر في اهل النار اى مقعده من مقاعد آهائها يعرض عليه أو يعل بالعكس مما يسره اهل الجنة لان هذه المنزلة طبيعة تباشر العادة الكبرى ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى لان الشرط والجزاء اذا انحادل الجزاء على المقعده

تقعقع بفتح التاء والقافين والقعة حكاية صوت الشن اليابس اذا حرك قوله كانها في شدة بفتح الشين وتشديد النون القرية الخلقه اليابسة شبه البدن بالجاء اليابس وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصة ونحوها قوله ففاضت عيناه اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح به في رواية شعبة قوله هذه رسة اى الدمعة اثر رجة وفيه دليل على جواز ذلك وانما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء جمع رحيم وهو من صبغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة الله تعالى تختص لمن اتصف بالرحمة وتحقق به بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت عند أبي داود وغيره من حديث عبد الله بن عمرو الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع راحم فيدخل فيه من فيه أدنى رحمة ومن في قوله من عباده بيانية وهي حال من المقعول قدمت ليكون أوقع (وعن عائشة أن سعد بن معاذ اسأمت حضرة رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم وأبو بكر وعمر قالت فوالذي نفسي بيده انى لا عرف بكاء أبى بكر من بكاء عمرو وأما في جبرتي رواه احمد وعنه ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم من أحد جمع نساء من عبدة الاشمل يكن على ذلكا من فقال لكن حزة لا بواكى له لجن نساء الانصار فبكين على حزة عنده فاستبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويجهن ابتن ههنا يكين حتى الآن مروهن فليرجعن ولا يكين على هالك بعد اليوم رواه احمد وابن ماجه وعنه جابر بن عتيك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غاب فصاح به فلم يجبه فاسترجع وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعهن فاذا وجب فلا تبكين باكية قالوا وما الوجب يا رسول الله قال الموت رواه أبو داود والنسائي حديث عائشة وابن عمر أشار اليهما الحفاظ في التلخيص وسكت عنهما رجال اسناد حديث ابن عمر ثقات الاسامة بن زيد الليثي فقصه ما الوقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عتيك أخرجه أيضا احمد وابن حبان والحاكم قوله وأبو بكر وعمر الخ محل الجنة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم على البكاء وعدم انكاره عليهم ما مع أنه قد حصل منهم ما زيادة على مجرد دم العين ولهذا فرقت عائشة وهي في جبرتها بين بكاء أبى بكر وعمر وامل الواقع منهما مما لا يمكن دفعه ولا يقدر

وفي ذلك تنعيم لمن هو من اهل الجنة وتعذيب لمن هو من اهل النار بما يناسب ما عدله وانتظار ذلك الى اليوم الموعود وفي الحديث اثبات عذاب القبر وان الروح لا تغنى بقضاء الجسد لان المعروض لا يقع الاعلى سوى وقال ابن عبد البر استدله على أن الارواح على أقبية القبور قال والمعنى عندى انما قد تكون على أقبية قبورها لانهم لا تفارق الاقبية بل هي كما قال مالك انه بلغه ان الارواح تسبح حيث شامت (فيقال) له (هذه مقعدك حتى يبعثك الله الى القيامة) واسلم حتى

يعتدك الله اليوم القيامة بزيادة أفضة اليه لكن حكى ابن عبد البر ان اكثر من آمن بحب ما لا يرووه كالبخاري وابن القاسم كرواية مسلم لم يروى التماسي رواية ابن القاسم كلفظ البخاري واختلف في الضمير هل يعود على المقعد أي هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث الى مثله من الجنة او النار ولم يلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ثم نال هذا مقعدك الذي تبعث اليه يوم القيامة أو الضمير يرجع الى الله تعالى أي الى لقائه سبحانه ٣٤٥ اولى المحترى هذا الآن مقعدك الى

يوم المحشر فيرى عند ذلك كرامة او هو انافى عنده هذا المقعد كقوله تعالى وان عليك لعنة مني الى يوم الدين أي فاذا جاء ذلك اليوم عذبت بما تنسى الامن معه قال في الفتح والاول اظهر وهذا الحديث أخرجه مسلم في صفة النار والتسائي في الجنائز (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال لما توفي ابراهيم) ابن رسول الله (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان له مرضعا في الجنة) أي من يتم رضاعه وعند الامام علي مرضعاً ترضعه في الجنة وفي حديث الفريابي ان خديجة رضي الله عنها دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد موت القاسم وهي تبكي فقالت يا رسول الله درت لبنية القاسم فلو كان عاش حتى يستكمل الرضاعة لهون علي فقال ان له مرضعاً في الجنة فقال يستكمل رضاعته فقالت لو أعلم ذلك لهون علي فقال ان شئت أمعنتك صوته في الجنة فقالت بل صدق الله ورسوله قال السهيلي وهذا من فقهها رضي الله عنها

علي كفه ولم يبلغ الى الحد المنهي عنه قوله ولكن حرة لا يواكي له هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم انكاره للبكاء الواقع من نساء عبد الأشهل على ما كان تدل على جواز مجرد البكاء وقوله ولا يكره على هالك بعد اليوم ظاهر المنع من مطلق البكاء وكذلك قوله في حديث جابر بن عتيك فاذا وجب فلا تبيكين باكية وذلك يعارض ما في الاحاديث المذكورة في الباب من الاذن بمطلق البكاء بعد الموت ويعارض ايضا اثر الاحاديث الواردة في الاذن بمطلق البكاء مما لم يذكره المصنف كحديث عائشة في قصة عثمان ابن مظعون عند أبي داود والترمذي وحديث أبي هريرة عند الذهبي وابن ماجه وابن حبان بلقظ مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجزالة فانه رهن عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا ابن الخطاب فان النفس مصابة والعين دامية والعهد قريب وحديث بريدة عند مسلم في زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبر أمه وسباني وحديث انس عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذرفت عيناه لما جعل ابنه ابراهيم في حجره وهو يجود بنفسه فقبل له في ذلك فقال انها رحمة ثم قال العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول الا ما يرضي ربنا وهو عند الترمذي من حديث جابر باقظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فانطلق به الى ابنه ابراهيم فوجده يجود بنفسه فاخذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه في حجره فبكي فقال له عبد الرحمن انبكي اولم تكن نمت عن البكاء فقال لا وليكن نمت عن صوتين احق من فاجر من صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان الحديث قال الترمذي من فيجمع بين الاحاديث بحمل النهي عن البكاء مطلقا ومقيدا بعد الموت على البكاء المقضي الى ما لا يجوز من النوح والصراخ وغير ذلك والاذن به على مجرد البكاء الذي هو دمع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت وقد أرشد الى هذا الجمع قوله وليكن نمت عن صوتين الخ وقوله في حديث ابن عباس المتقدم انه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة وقوله في حديث ابن عمر السابق ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب فيكون معنى قوله لا يكره على هالك بعد اليوم وقوله فاذا وجب فلا تبيكين باكية النهي عن البكاء الذي يعصبه شئ مما حرمه الشارع وقبل انه يجمع بان الاذن بالبكاء قبل الموت والنهي عنه بعده ويرد بحديث أبي هريرة المذكور في باب حديث عائشة الذي ذكره المصنف وحديث بريدة في قصة زيارته صلى الله عليه وآله وسلم لأمه وبحديث جابر وابن عباس المذكورين في أول الباب وقيل انه يجمع بحمل أحاديث النهي عن

نيل ت كرهت ان تؤمن بهذا الامر معانية فلا يكون لها اجر الايمان بالغيب نقله في المصابيح والحديث يستدل به على ان اولاد المسلمين في الجنة وبه قطع الجمهور وروى النووي لاجماع عليه بمن يعتد به من علماء الاسلام وشذت الجربة بنحو لو هم تحت المشيئة والسنة ترد عليهم وروى عبد الله ابن الامام أحمد في زيادات المسند عن علي بن نوطة ان المسلمين واولادهم في الجنة وان المشركين واولادهم في النار ثم قرأوا الذين آمنوا واتبعهم مذهبهم الآية وهذا

أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس ويستحيل أن يكون الله تعالى يغفر لأبائهم بفضل رحمته إياهم وهم غير مرحومين وأما حديث عائشة في صبي من الأنصار طوي له عصفور من عصافير الجنة الحديث فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لعلمها أنها من المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع على ذلك كما أنكر على سعد بن أبي وقاص في قوله أني لأراه مؤمنا فقال أو مسلما ٣٤٦ الوجه الثاني أنه صلى الله عليه وآله وسلم لعلمه لم يكن حينئذ مطلع على أنهم

في الجنة ثم أعلم بعد ذلك ومحل الخلاف في غير أولاد الانبياء أما أولادهم فقال المازري الأجاع متحقق على أنهم في الجنة (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين) لم يعلم الحافظ ابن حجر اسم السائل لكن يجتمل أن يكون عائشة حديث أحمد وإبني داود عنها أنها قالت قلت يا رسول الله ذراري السابقين الحديث وعنده عبد الرزاق بسند ضعيف عنها أيضا سألت خديجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين فقال هم مع آبائهم ثم سأله بعد ذلك الحديث (فقال الله اذ خلقهم) أي حين خلقهم (أعلم بما كانوا عاملين) أي أنه علم أنهم لا يعملون ما يقتضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكلفين كذا في القسطلاني وقال ابن قتيبة لو أبقاهم فلا تحكموا عليهم بشئ وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة وهذا شهر بالتوقف وقد روي أحمد هذا الحديث بطريق عمه أرعنه وفيه قال كنت أقول في أولاد المشركين

البكاء بعد الموت على الكراهة وقد عسى أن يكون الشافعي حكى عنه كراهة البكاء بعد الموت والجمع الذي ذكرناه أو لا هو الرابع قوله قالوا وما الوجوب الخ في رواية لاجسدان بعض رواة الحديث قالوا الوجوب إذا دخل قبره والتفسير المرفوع أصح وأرجح

• (باب النهي عن النباحة والتدب ونحو الوجوه ونشر الشعر ونحوه والرخصة في يسير الكلام من صفة الميت) •

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية • وعن أبي بردة قال وجع أبو موسى وجعا فغشي عليه ورأسه في حجر امرأة من أهل فصحاح امرأة من أهل فلم يسطع أن يرد عليها شيئا فلما أفاق قال أما برى ممن يرى منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برئ من المصابقة والمخالقة ولشاقة • وعن المغيرة بن شعبه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنه من نبح عليه بهذب بما نبح عليه • وعن عمران أني صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت بهذب بيكاه الحي وفي رواية يهض بكاه أهل عايه • وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت بهذب بيكاه أهل عليه • وعن عائشة قالت إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ليزيد الكافر

عذابا بيكاه أهل عليه متفق على هذه الأحاديث ولا جدومسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت بهذب في قبره بما نبح عليه قوله ليس منا أي من أهل سكتنا وطريقنا وليس المراد به إخراجهم من الدين وفائدة إيراد هذا اللفظ المبالغ في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عندما يعتبه است منك واست مني أي ما أنت على طريقتي وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة ويقول ينبغي أن نمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل المعنى ليس على ديننا الكامل أي أنه خرج من فروع الدين وإن كان معه أصله حكمة ابن العربي قال الحافظ ويظهر لي أن هذا النبي يفسر التبرؤ الذي في حديث أبي موسى وأصل البراءة الانفصال من الشيء وكأنه توعد مبدأن لا يدخله في شفاعته مثلا قوله من ضرب الخدود وشق الجيوب ذلك لكونه الغالب والأفضل ببقية الوجه مثله قوله وشق الجيوب جمع جيب بالجيم وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس والمراد بشقه اكتمال فتحه إلى آخره وهو من علامات السخط قوله ودعا بدعوة الجاهلية أي من النباحة

هم منهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقينته فحدثني عن النبي ونحوها

صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ربهم أعلم بهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين فامسكت عن قولي قال في الفتح فيبين أن ابن عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد احتج بقوله الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال أنهم في مشيئة الله وهو منقول عن الجاهلين وابن المبارك وأصح ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة

قال ابن عبد البر وهو مقتضى ما ليس عنه في هذه المسئلة شي مخصوص الا ان اصحابه صرحوا بان اطلاق المسلمين في الجنة واطفال الكفار خاصة في المشيمة قالوا الجنة فيه حديث الله اعلم بما كانوا عاملين وقيل انهم تبع لا بانهم في الجنة وفي النار حكاه ابن حزم عن الازارقة من الخوارج واحتجوا بقوله تعالى رب لا تدع على الارض من الكافرين ديارا ونعقبه بان المراد قوم نوح خاصة وانما دعاب ذلك لما اوحى الله اليه انه لن يؤمن ٣٤٧ من قومك الا من قد آمن واما حديثهم

من آياتهم او منهم فذلك ورد في حكم الحرب وزوي احمد من حديث عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم عن ولدان المسلمين قال في الجنة وعن اولاد المشركين قال في النار قلت يا رسول الله لم يدرى كوا الاعمال قال ربك اعلم بما كانوا عاملين لو شئت اسمعك تضاعفهم في النار وهو حديث ضعيف جدا لان في اسناده ابا عقيل مولى بهية وهو متروك وقيل انهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار لانهم لم يعملوا حسنات يَدْخُلُونَ بها الجنة ولا سيئات يَدْخُلُونَ بها النار وقيل هم خدم اهل الجنة وفيه حديث انس ضعيف أخرجه ابو داود الطيالسي وابو يعلى والطبري والبزار من حديث سمرة مرفوعا اولاد المشركين خدم اهل الجنة واسناده ضعيف وقيل يصعدون ترابا وروى عن ثمامة بن اشرس وقيل هم في النار حكاه عياض عن احمد وغلطه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بانه قول لبعض اصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا وقيل انهم يمتحنون في الآخرة بان ترفع لهم

ونحوها وكذا النذبة كقولهم واجبلهم وكذا الدعاء بالويل والثبور كما ساقى قوله وجع بكسر الجيم قوله في حجر امرأته من أهله الخ في رواية لمسلم أغشى على أبي موسى فاقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ولا يني نعيم في المستخرج على مسلم أغشى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة وذلك يدل على ان الصائحة أم عبد الله بنت أبي دومة واهما مصيبة قاله عمر بن شبة في تاريخ البصرة قوله أنابري قال المهلب أي عن فعل ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام والبراءة الاتصال كما تقدم قوله الصائحة بالصاد المهملة والقاف أي التي ترفع صوتها بالبكاء يقال فيه بالسين بدل الصاد ومنه قوله تعالى ساقواكم بالسنة حداد وعن ابن الاعرابي الصلح ضرب الوجه والاول أشهر قوله والخائفة هي التي تخلق شهرا عند المصيبة قوله والساقية هي التي تشق ثوبها ولفظ مسلم أنابري ممن خلق وصلح وخرق أي شهرا وصلح صوته أي رفعه وخرق ثوبه والخديتان يدلان على تحريم هذه الافعال لانها مشهورة بعدم الرضا بالقضاء قوله من نبح عليه يعذب بما نبح عليه ظاهره وظاهر حديث عمرو بن دينار انه ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه وقد ذهب الى الاخذ بظاهر هذه الاحاديث جماعة من السلف منهم عمرو بن دينار وروى عن أبي هريرة انه رد هذه الاحاديث وعارضها بقوله ولا تزروا زورا اخرى وروى عنه أبو يعلى انه قال تالله لئن اطلق رجل مجاهدا في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سبها وجهه لاقبكت عليه ايعذب بهذا التهمة يذنب هذه العقوبة والى هذا جاعة من الشافعية منهم الشيخ أبو حامد وغيره وذهب جمهور العلماء الى تأويل هذه الاحاديث لخالفها للعمومات القرآنية واثباتها للتعذيب من لاذنبله واختلفوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي الى تأويلها بمن أوصى بان يبكي عليه لانه بسببه ومنسوب اليه قالوا وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد اذا مت فابكيني بما أنا أهله * وشق على الجيب يا أم معبد

قال في القح واعترض بان التعذيب بسبب الوصية يستحق مجرود صدور الوصية والحديث دال على انه انما يقع عند الامتثال والجواب انه ليس في المسباق حصر فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال ان لا يقع اذا لم يمتثلوا مثلا انتهى ومن التأويلات ما حكاه الخطابي ان المراد ان مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك ان شدة بكائهم غالباً انما تقع عند دفنه وفي تلك الحال يسئل ويبدأ به عذاب القبر فيكون معنى الحديث على هذا ان الميت يعذب حال بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك ان يكون بكاءهم سببا لتعذيبه قال

نار في دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن أبي عذب أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل وقد صحت مسئلة الامتحان في حق الجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة وحكي في كتاب الاعتقادات انه المذهب الصحيح ونعقب بان الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء وأجيب بان ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا

يستطيعون وفي الصحيحين ان الناس يؤمرون بالسجود في ظهر المنائق طيناً فلا يستطيع ان يسجد وقيل انهم في الجنة كال
النور وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب
العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلا لا يعذب غير العاقل من باب الاولى ولحديث سمرة وحديث عائشة وحديث عائشة
في هذا الباب وقيل بالوقف وقيل بالامساك ٣٤٨ وفي الفرق بين حادثة هذه مذاهب عشرة ذكرها الحافظ في الفتح

الحافظ ولا يخفى ما فيه من التكلف واعل فائدة اخذ من قول عائشة انما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يعذب بمعصيته او بذنبه وان اهله ليسكون عليه الا ان
أخرجه مسلم ومنها ما جزم به القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره ان الراوي مع بعض
الحديث ولم يسمع بعضه وان الام في البيت امهود معين واحتجوا بما أخرجه مسلم عن
حديث عائشة انما قالت بلغني ان الله لا يعذب الرحمن اما انه لم يكذب ولكن نسي أو أخطأ
انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية فذكرت الحديث وأخرج البخاري
نحوه عنها ومنها ان ذلك يختص بالكافرين والمؤمنين واستدل لذلك بحديث عائشة
المذكور في الباب قال في الفتح وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة وفيها اشعار بانها
لم تزد الحديث بحديث آخر بل بما اشهرت من معارضة القرآن وقال القرطبي انكار
عائشة ذلك وحكمها على الراوي بالخطئة والنسيان أو على أنه سمع بعضا ولم يسمع بعضا
بعيد لان الرواية هذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفي مع إمكان
حمله على محمل صحيح ومنها أن ذلك يقع لمن أهمل النهي عن ذلك وهو قول داود وطائفة
قال ابن المرباط اذا علم المرء ما جاز في النهي عن النوح وعرف ان أهله من شأنهم ان
يقولوا ذلك ولم يعلمهم بتعريضهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل
نفسه لا بفعل غيره مجرد ومنها انه يعذب بسبب الامور التي يسكبها عليهم او يندبونه
اهاهم يمدحونه بها وهو يعذب بفساده وذلك كالشجاعة في الجمل والرياسة في الحرمة
وهذا اختيار ابن حزم وطائفة واستدل بحديث ابن عمر المتقدم بالنسبة ولكن يعذب
بهذا وأشار الى لسانه وقد رجع هذا الاسماء على وقال قد كثرت كلام العلماء في هذه
المسئلة وقال كل فيها اجتهاده على حسب ما قدره ومن أحسن ما حضرني وجه لم أرهم
ذكروه وهو انهم كانوا في الجاهلية يغزون ويسبون ويقتلون وكان أحدهم اذا مات
بكتبه ما كتبه بذلك الافعال الحرمه فعني الخبر ان الميت يعذب بذلك الذي يسكب عليه أهله
لان الميت يندب بأحسن أفعاله وكانت محاسن أفعاله هم ما ذكروه في زيادة ذنب في ذنوبه
يستحق عليها العقاب ومنها أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله ويدل على
ذلك حديث أبي موسى وحديث النعمان بن بشير الأتقيان ومنها ان معنى التعذيب
تألم الميت بما يقع من أهله من النجاسة وغيرها وهذا اختيار أبي جعفر الطبري ووجه
ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين واستدلوا بذلك بما
أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم من حديث قبيلة بفتح القاف

وبالجملة في حديث الباب اشعار
بان أولاد المشركين في الجنة
وفي سننه الحديث والاشعار
والعنفنة وفيه مروزيان
وراسطيان وكوفي وأخرجه
أيضا في القدر وكذا مسلم وأبو
داود والنسائي (عن سمرة بن
جندب رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذا صلى صلاة الصبح أقبل علينا
بوجهه الكريم) (فقال من
رأى منكم الليلة رؤيا فان
رأى أحدها فليقل ما شاء
الله فسالنا يوما فقال هل رأى
أحد منكم رؤيا قلنا لا قال
اكنى رأيت الليلة رجلين قال
الطبي وجه الاستدراك انه
كان يحب أن يمدحهم الرويا
فلما قالوا ما رأينا كانه قال انتم
ما رأيتم شيئا لكني رأيت رجلين
وفي حديث علي عند أبي حاتم
رأيت ملائكة (أتيتاني فأخذوا
بيدي فأخرجاني الى الارض
المقدسة) وعند أحمد الى أرض
نضاه أو أرض مستوية وفي
حديث علي فانطلقا بي الى السماء
(فأذا رجل جالس ورجل قائم
بيده) شئ فسر البخاري بقوله

(كلوب) بفتح الكاف وتشديد اللام (من حديث) له شعب بن أيوب اللهم ومن البيان (يدخله في شدقه) وسكون
بكسر المجهمة وسكون اللام أي يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس وهذا سياق رواية أبي ذر قال الحافظ
ابن حجر وهو سياق مستقيم وغيره ورجل قائم بيده كلوب من حديثه يدخل ذلك الكلوب في شدقه (حتى يملأ قفاه) وفي
التصغير فيشير إليه في قفاه ونحوه في قفاه وعينه الى قفاه أي يقطع شقا وفي حديث علي قال أنا ملك وأمامه آدم بيده

كلوب من حديد في شدة قه الايمن في شدة (ثم يفعل بشدة الاخر) يفتح انما المجهة (مثل ذلك) أي مثل ما فعل بشدة
 الاول (ويكثر شدة هذا يعود) وفي التعبير فإيفرغ من ذلك الجانب حتى يصبح ذلك الجانب كما كان فيعود ذلك الرجل
 (فيصنع مثله قلت) للملكين (ما هذا) أي ما حال هذا الرجل (قالا انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع
 على قفاه ورجل قائم على رأسه بهر) بكسر الفاء وكون الهاء ٣٤٩ جرم الكف (أو صخرة) على الشك وفي التعبير

وسكون الباء التحتية وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فوالذي نفس محمد
 بيده ان أحدكم لم يبكي فاستعبر اليه صويحبه فباع عباد الله لا تعذبوا موتاكم قال الحافظ
 وهو حسن الاسناد وأخرج أبو داود والترمذي اطرافا منه قال الطبري ويؤيده ما قال
 ابو هريرة ان اعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم ثم ساقه باسناد صحيح وقد وهم
 المغربي في شرح بلوغ المرام فجعل قول أبي هريرة هذا حديثا وصحف الطبري بالطبراني
 ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الا في وكذلك حديث أبي موسى لما
 فيهما من أن ذلك يبلغ الميت قال ابن المربوط حديث قبلة نص في المسئلة فلا يعدل عنه
 واعترضه ابن رشيدي فقال ليس نصا وانما هو محتمل فان قوله يستعبر اليه صويحبه ليس
 نصا في أن المراد به الميت بل محتمل أن يراد به صاحبه الحي وان الميت حينئذ يعذب بكماله
 الجماعة عليه قال في الفتح ويحتمل أن يجمع بين هذه التأويلات فينزل على اختلاف
 الاختصاص بان يقال منذ كان طريقتهم التوحش على أهل على طريقته أو بالغ
 فاصحاب ذلك عذب بصنيعه ومن كان ظاهرا فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ومن
 كان يعرف من أهله النجاسة وأهمل نهيهم عنها فان كان راضيا بذلك التحق بالاول وان
 كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى
 أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعديه تأمله بما يرام منهم من مخالفة أمره
 واقدامهم على معصيته فربهم عز وجل قال وحكي الكرماني تفصيلا آخر وحسنه وهو
 التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيحمل قوله ولا تزروا زورا أخرى على يوم
 القيامة وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى وأنت خير بان الآية عامة لان الوزر
 المذكور فيها واقع في سياق النفي والاحاديث المذكورة في الباب مشتملة على وزر خاص
 وتخصيص العمومات القرآنية بالاحاديث الاحادية هو المذهب المشهور والذي عليه
 الجمهور فلا وجه لما وقع من رد الاحاديث بهذا العموم ولا ملجأ الى تجسيم المضائق اطلب
 التأويلات المستعملة باعتبار الآية وأما ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال ذلك في الكافر وفي يهودية معينة فهو غير مناف لرواية غيره من الصحابة لان
 روايتهم مشتملة على زيادة والتنصيص على بعض افراد العام لا يوجب نفي الحكم عن
 بقية الافراد لما تقر في الاصول من عدم صحة التخصيص بموافق العام والاحاديث التي
 ذكر في اتعذيب مختص بالبرزخ أو بالتألم أو بالاستعبار كما في حديث قبلة لا تدل على
 اختصاص التعذيب المطلق في الاحاديث بنوع منها لان التخصيص على ثبوت الحكم

واذا آخر قائم عليه بصخرة من
 غير شك (في شدة به) من الشدة
 وهو كسر الشئ الاجوف
 والضمير للزهر (رأسه) وفي
 التعبير واذا هو يهوى بالصخرة
 لرأسه فيبلغ رأسه (فاذا ضربه
 تدهده الحجر) أي تدحرج وفي
 حديث علي فررت على ملك
 وامامه آدمي ويده الملك صخرة
 يضرب بها امامه الا آدمي فيقع
 رأسه جانبا وتقع الصخرة جانبا
 (فانطلق اليه) أي الى الحجر
 (ليأخذه) فيصنع به كما صنع (فلا
 يرجع الى هذا) الذي شدة رأسه
 (حتى ياتم رأسه) وفي التعبير
 حتى يصح رأسه (وعاد رأسه كما
 هو فعاد اليه فضر به قلت) اهما
 (من هذا قال انطلق) مرة واحدة
 (فانطلقنا الى ثقب) وفي رواية
 بالنون (مثل التنور) أي ما يجيز
 فيه (اعلاه ضيق واسفله واسع
 يتوقد تحته) أي تحت التنور
 (نارا) بالنصب على التمييز واسند
 يتوقد الى ضمير عائد الى الثقب
 فكانه قال يتوقد نار تحته قال
 البدر الداميني وهو صريح في
 ان تحت منصوب لامرفوع وقال
 انه رأه في نسخة بضم التاء الثانية

وصحح عليها قال وكان هذا بناء على ان تحت فاعل يتوقد ونصوص أهل العربية تأباه فقد صرحوا بان فوق ونحت من الظروف
 المسكنة الطامة التصرف انتهى وقال ابن مالك ويجوز ان يكون فاعل يتوقد موصولا بتحت فحذف وبقيت صلة هالة
 عليه لموضع اللقي والتقدير يتوقد الذي تحته او ما تحته نارا وهو مذهب الكوفيين والاختلاف واستصوبه ابن مالك
 ولا يوزن الوقت يتوقد تحته نار بالرفع على انه فاعل يتوقد (فاذا اقترب) من القرب أي الوقود والحرا الذي عليه قوله يتوقد

وفي لفظ أقترت بهم مرة قطع ففاف فثنانين فوقيتين بينهما من القبة أي التبت وارتفع نارهالان القتر الغبار وفي رواية
 فترت بفاف ومثناة فوقية مفتوحة تين وتامسا كنة بينهما من القتر وهو الانكسار والضعف واستشكل لان بعده فاذا
 خذت رجعو او معنى الفتور والجود واحد وعند الجيدى فاذا ارتقت من الارتقاء وهو الصعود قال الطيبي وهو الصحيح
 دراية ورواية كذا قال وعند أحد فاذا اوقدت ٣٥٠ (ارتفعوا) الضمير فيه يرجع الى الناس دلالة سياق الكلام عليه

(حتى كاد ان يخرجوا) اي كاد
 خروجهم لم يتحقق ولا يورى ذر
 والوقت كادوا يخرجون فاذا
 خرجت) بفتح الخاء والميم اي
 سكن لهمها ولم يطنأحرها (رجعوا
 فيها وفيها رجال ونساء عراة فقلت)
 اهـ ما (من هذا) قالوا انطلق
 فانطلقنا حتى اتينا على نهر من
 دم) وفي التعبير فانينا على نهر
 حيث انه كاد يقول أحمر مثل
 الدم (ففيه رجل قائم على وسط
 النهر) بفتح السين وسكونها وفي
 صحيح أبي عوانة وعلى شط النهر
 (رجل بين يديه بحارة فأقبل
 الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن
 يخرج) من النهر (رى الرجل)
 الذي بين يديه البحارة (بحجر في
 فيه) أي في فاه (فردته حيث كان)
 من النهر (فجعل كلاما جاحضا)
 من النهر (رى في فيه بحجر فرجع
 كما كان) فيه (فقلت ما هذا) قال
 انطلق فانطلقنا حتى اتينا الى
 روضة خضراء فيها شجرة عظيمة
 زاد في التعبير فيها من كل لون
 الريع (وفي أصلها شيخ وصبيان)
 وفي التعبير فاذا بين ظهراني
 الروضة رجل طويل لا كاد
 أرى رأسه طولا في السماء وإذا

لشيء بدون مشعر بالاختصاص بلا ينافي بونه لغيره فلا اشكال من هذه الجملة وانما
 الاشكال في التعذيب بالاذنب وهو مخالف العدل الله وحكمته على فرض عدم حصول
 سبب من الاسباب التي يحسن عندها في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالنوح
 وإهمال نهيهم عنه والرضاء به وهذا يؤل الى مسئلة التحسين والتفويض والخلاف فيها بين
 طوائف المتكلمين معروف ونقول ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت
 يهذب بيكاه أهله عليه فسمعنا وأطعنا ولا نزيد على هذا وألم ان النووي حتى اجماع
 العلماء على اختلاف مذاهيم ان المراد بالبكاء الذي يهذب الميت عليه هو البكاء بصوت
 ونياحة لا بمجرد العين (وعن أبي مالك الأشعري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركون من الفخر بالاحساب والطعن في الانساب
 والاستسقاء بالنجوم والنياحة وقال النائحة اذا لم تقب قبل موتها اقام يوم القيامة وعليها
 سر بال من قطران ودرع من حرب رواء أحمد ومسلم * وعن أبي موسى ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الميت يهذب بيكاه الحي اذا قالت النائحة وعضدها وانصرها
 واكاسها جبد الميت وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسها رواء أحمد وفي
 لفظ ما من ميت يموت فيقوم بكاه فيقول واجبله واسداه وأفقر ذلك الاوكل به
 ملكان يلهزانه وهكذا كنت رواء الترمذي * وعن النعمان بن بشير قال أنعمى على
 عبد الله بن ربيعة فجعلت أخته عمرة تكي واجبله واكداوا كذا تعدد عليه فقال حين
 أفاق ما قلت شيئا الا قبل لي أنت كذلك فلما مات لم تبتك عليه رواء البخاري) حديث أبي
 موسى رواء أيضا الخاء كم وصححه وحسنه الترمذي وحديث النعمان أخرجه البخاري في
 المغازي من صحيحه وأخرجه أيضا مسلم قوله والطعن في الانساب هو من المعاصي التي
 يتساهل فيها العصاة وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لم اثنان في الناس هما يهمل كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت وقد
 اختلف في توجيه اطلاق الكفر على من فعل هاتين الخطأتين قال النووي في أقوال
 أصحابنا ان معناه همل أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني انه يؤدى الى الكفر
 والثالث كفر النعمة والاحسان والرابع ان ذلك في المستحل انتهى قوله والاستسقاء
 بالنجوم هو قول القائل مطرنا بنوء كذا أو سوال المطر من الأنواء فان كان ذلك على
 جهة اعتقاد انها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن

حول من أكثر ولدان رأيتهم قط (وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها) وفي التعبير
 فانطلقنا فأتينا على رجل كراهة ما أنت راو جلامرأة وإذا عنده نار يحترقها ويسعى حولها (فصعداها) بالصاد
 المهملة المقصورة وكسر العين (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء (وأدخلاني دارا لم أرقط أحسن منها فيها رجال
 شيوخ وشباب) وفي لفظ وشبان (ونسأوصيان ثم أخرجاني منها) أي من الدار (فصعداها الشجرة) أيضا (فأدخلاني دارا هي

أحسن وأفضل) من الأولى (فيما شيوخ وشباب فتات) اهـ (طوفت في الليلة فآخبراني عما رأيت قالوا ثم) فخره (أما الذي رأيته يشق شدة فكهذب يكذب بالكذبة) بفتح الكاف ويجوز كسرهما قال في القاموس كذب يكذب كذبا وكذبا وكذبة (فكحمل عنه حتى تبلغ الاتفاق فيصنع به ما رأيت) من شق شدة (اليوم القيامة) لما ينشأ من تلك الكذبة من المقاسد (و) أما (الذي رأيته يشدخ رأسه فرجل علم الله القرآن فنام ٢٥١ عنه بالليل) أي أعرض عن تلاوته (ولم يعمل

فيه بالهار) ظاهره أنه يعذب على ترك تلاوة القرآن بالليل لكن يحتمل أن يكون التهذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (بما فعل به) ما رأيت من الشدخ (اليوم القيامة) لأن لأعراض عن القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يؤهم أنه رأى فيه ما يوجب الأعراض عنه فلما أعرض عن أفضل الأشياء عوقب في أشرف الأعضاء وهو الرأس (و) أما الفريق (الذي رأيته في النقب) أوفي النقب كما في رواية لابي الوقت (فهم الزنادقة) الفريق (الذي رأيته في النهر آكلوا الربوا والشيخ) الكائن (في أصل الشجرة ابراهيم) الخليل (عليه السلام) (و) أما (الصبيان) الكائنون (حول) أي ابراهيم (وأولاد الناس) وهذا موضع الترجمة فإن الناس عام يشمل المؤمنين وغيرهم وفي التفسير وأما الولدان حول فكل مولود مات على الفطرة قال فقال بعض المسلمين يا رسول الله فأولاد المشركين قال وأولاد المشركين وهذا ظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحقهم بأولاد

عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بمؤمن بالكوكب واخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن هذه الأربع لا تنكحها أمة من علامات نبوته فانما باقية فيهم على تعاقب العصور وكرور الدهور لا يتركها من الناس الا النادر القليل قولنا الميت يعذب بيكا الحى قد تقدم الكلام عليه قوله واعضداه الخ أي انه كان لها كالمعضد وكان لها ما سراً وكسباً وكان لها كالجبل تأوى اليه عند طروق الحوادث فتعصم به ومستندة استند اليه في أمورها قوله بلهزانه أي بليكنزانه وهذه الأحاديث تدل على تحريم النجاسة وهو مذهب العلماء كافة كما قال النووي الإما يروى عن بعض المالكية فانه قال النجاسة ليست بحرام واستدل بها أخرجه مسلم عن أم عطية قالت لما نزلت هذه الآية يا يعنى على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يعصينك في معروف قالت كان منه النجاسة قالت فقات يا رسول الله الآل فلان فأنهم كانوا أسعدوني في الباطنية فلا بد لي من أن أسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآل فلان وغاية ما فيه الترخيص لام عطية في آل فلان خاصة فالدليل على حل ذلك لغيرها في غير آل فلان وللشارع أن يخص من العموم ما شاء وقد استشكل القاضي عياض هذا الحديث ولا مقتضى لذلك فان للشارع أن يخص من شاء ما شاء وقد وردت النجاسة المستحقة من حديث أبي سعيد عند أحد ومن حديث ابن عمر عند الطبراني والبيهقي ومن حديث أبي هريرة عند ابن عدي قال الحافظ في التلخيص وكلها ضعيفة وأخرج مسلم عن حديث أم عطية أيضا قالت اخذ علي بنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع البيعة ان لا توح فوافقت منا امرأة الا خمس فذكرت منهن ام سليم وام العلاء وابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه امر رجلاه ان ينهيا نساء جعفر عن البكاء كما في البخاري ومسلم والمراد بالبكاء ههنا النوح كما تقدم (وعن انس قال لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يتغشاها الكرب فقالت فاطمة واكرب أبتاه فقال ليس عليك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا ابتاه اجاب رب ادعاه يلعبتاه جنة الفردوس ماواه يا ابتاه الى جبريل تتعاه فلما دفن قالت فاطمة أطابت انفسكم ان تحنوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التراب رواء البخاري (وعن انس ان ابا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارضه قوله مع آياتهم لان ذلك في حكم الدنيا) والذي يوقد النار ما للشمخازن النار والدار الأولى التي دخلت فيها (دار عامة المؤمنين واما هذه الدار فدار الشهداء) وهذا يدل على ان منازل الشهداء ارفع المنازل لكن لا يلزم ان يكونوا ارفع درجة من التحليل عليه السلام لاحتمال ان تكون اقامته هنالك بسبب كفالته الوليان ومنزلة في الجنة اعلى من منازل الشهداء بالارباب كما ان آدم عليه السلام في السماء الدنيا يكون يرى نبيه من اهل الخيرون من اهل الشير

فيضلك ويكني مع ان منزلته هو في عليين فاذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته واكتفى في دار النعيم ابد كراشيوخ
والشباب لان الغالب ان الشهيد لا يكون امرأة ولا صبيا (واتاجيريل وهذا ميكائيل فارفع رأسك فرفعت رأسي فاذا فوق
مثل السحاب) وفي التعبير مثل الراية البيضاء (قالا ذلك منزلت دعاني) اي اتر كاني (ادخل منزلي قال انه بنى لك عمر
لم تستكمه فلواستكملت) عمرك (آيت منزلت) ٣٥٢ صدر البخاري الباب بالحديث الدال على التوقف حيث قال فيه

وفاته فوضع فيه بين عينيه ووضع يديه على صدره وقل وانبياء واخلب لاه واصفيا
رواه احمد) قوله في حديث انس الاول واكر بابتاه قال في الفتح في هذا انظر وقدر واه
مبارك بن فضالة عن ثابت بلفظ واكر بام قوله اطابت أنفسكم قال في الفتح ولسان
حال انس لم تطب أنفسنا لكن قهرناها امتثالاً لامره وقد قال ابو سعيد ما نفعنا أيدينا
من دفته حتى أنكرنا فلو بنا ومنه عن أنس يريد ان تغيرت عما عهدنا من اللفة والصفاة
والرقة لفقدا ما كان يدهم به من التعليم ويؤخذ من قول فاطمة الخ جواز ذلك الميت
بما هو مستحب به ان كان مع لوم ما قال الكرماني وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب
ورفع الصوت وغيره انما هو مذموم مباحة انتهى وعلى فرض صدق اسم النوح في لسان
النار ع على مثل هذا فليس في فعل فاطمة وأبي بكر دليل على جواز ذلك لان فعل
الصحابي لا يصلح للعبية كما تقرر في الاصول ويحمل ما وقع منه على انه لم يبلغها
أحاديث النهي عن ذلك الفعل ولم ينقل ان ذلك وقع منه ما يحضر جميع الصحابة حتى
يكون كالاجماع منهم على الجواز لسكوته عن الانكار والاصل ايضا عدم ذلك

• (باب الكف عن ذكر مساوي الاموات) •

• (عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد
أفضوا الى ما قدموا ورواه احمد والبخاري والنسائي) وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا ورواه احمد والنسائي) حديث ابن
عباس أخرجه عنه بعنه الطبراني في الاوسط باسناد فيه صالح بن نهمان وهو ضعيف
وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والوسط من حديث سهل بن سعد والمخبر قوله
لا تسبوا الاموات ظاهراً انتهى عن سب الاموات على العموم وقد خص هذا
العموم بما تقدم في حديث أنس وغيره انه قال صلى الله عليه وآله وسلم عند شتمهم بالخير
والشر وجبت أنتم شهداء الله في أرضه ولم يسكر عايمهم وقيل ان اللام في الاموات عهدية
والمراد بهم المساون لان الكفار عما يقترب الى الله عز وجل بسبهم ويدل على ذلك قوله
في حديث ابن عباس المذكور لا تسبوا أمواتنا وقال القرطبي في الكلام على حديث
وجبت انه يحتمل أجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظهراً به فيكون
من باب لا غيبة لفاستق أو كان مناقشاً ويحمل النهي على ما به الدفن والجواز على
ما قبله ليتعظ به من يسعه أو يكون هذا النهي العام متأخراً فيكون ناسخاً قال الحافظ

الله أعلم بما كانوا عاملين ثم ثنى
بحديث أبي هريرة كل مولود
يولد على الفطرة الخ المرجح لكونهم
في الجنة ثم ثلث بهذا الحديث
المصرح بذلك حيث قال واما
الصبيان حوله فأولاد الناس
وهو عام يشمل أولاد المسلمين
وغيرهم كما أشرفنا اليه وبقيته
مباحث الحديث بنسبها صاحب
الفتح والقسط الان في التعبير
وفيه التحديث والنعنة وأبو
رجاء مخضرم أدرك زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعد فتح
مكة لكنه لا رؤية له وأخرجه
البخاري هنا تاماً وكذا في التعبير
وأخرج في الصلاة قبل الجمعة
في التهجيد والبيوع وبدء الخلق
والجهاد وفي أحاديث الانبياء
والنبي والادب اطرافاً منه
ومسلم قطعة منه وقد أطل
الحافظ ابن حجر الكلام على
حديث أبي هريرة في النظر في
هذا الباب ولا يخلو عن فوائد
نفسية وعوائد لطيفة • (عن
عائشة رضي الله عنها ان رجلاً
هو سعد بن عباد) قال للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان أمي
عمرة (اقتلت) أي ماتت فلتة

يعني فجأة (نفسها) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وأظن الموتى تكلمت وهذا

تصدق ففهل لها اجر ان تصدقت عنها) بكسر الهمزة على انها بشرطية قال الزركشي وهي الرواية الصحيحة ولا يصح قول من فيها
لانه انما سال عما لم يفعل ويصح قصها على مذهب الكوفيين على محي ان المفتوحة بشرطية كان للكسورة وجه ابن هشام
والمعنى حينئذ صحيح بلا شك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) لها اجر ان تصدقت عنها وأشار البخاري به هذا الى أن موت

القبالة ليس بمكر ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه اقتلته تخسما ونبه بذلك على أن معاني الأحاديث التي وردت في الاستعاذة من موت القبالة كحديث أبي داود بإسناد جالته ثقة لكن راويه رفعه مرة ووقفه مرة أخرى موت القبالة أخذة أسف وأنه لا يباس من صاحبها ولا يخرج به عن حكم الإسلام ورجاء الثواب وإن كان مستعاذا منها لما يقوت بهما من خير الوصية والاستعداد للقاء الله بالتوبة وغيرها من ٢٥٣ الأعمال إلى الحلة وفي مصنف ابن أبي شيبة

عن عائشة وابن مسعود موت القبالة راحة للمؤمن وأسف على القابض ونقل النووي عن بعض القدماء أن جماعة من الأتباء والصحاء ماتوا كذلك قال النووي وهو محبوب للمراقبين قال في الفتح وبذلك يجتمع القولان ورواه هذا الحديث مديون الأشيخ البخاري فبصري وفيه الحديث والأخبار والنعنة والقول (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليتعذر في مرضه (بالعين المهملة) والذال المهملة أي يطلب العذر فيما يحاوله من الانتقال إلى بيت عائشة الصديقة وعند القابض يتعذر بالقاف والذال المهملة أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها ليوم عليه بعض ما يجدد لأن المريض يجد عند بعض أهلها ما لا يجد عند بعض من الأنس والسكون والراحة والدعة (أين أنا اليوم) أي لمن التوبة (أين أنا غدا) أي لمن التوبة غدا أي امرأة أكون غدا عندك (استبطأ ليوم عائشة) استعنتها إلى ما إلى يومها قالت

وهذا ضعيف وقال ابن رشد ما محمله أن السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم أما في حق الكافر فيمتنع إذا نادى به الحي المسلم وأما المسلم لم يمت ندعو الضرورة إلى ذلك كان يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد تكون مصلحة للميت كمن علم أنه أخذ ما لا يشهد به زور ومات الشاهد فأن ذلك يقع الميت أن علم أن من يبيده المال يردده إلى صاحبه والثناء على الميت بالخير والشر من باب الشهادة لا من باب السب انتهى والوجه ثبوت الحديث على عمومته إلا ما خصه دليل كالثناء على الميت بالخير وجرح الجرح وجبين من الرواة أحياء وأمواتا لاجتماع العلماء على جواز ذلك وذكر مساوي الكفار والفساق للتحذير منهم والتمني بغيرهم قال ابن بطال سب الأموات يجري مجرى الغيبة فلن كان أغلب أحوال المرء الخبير وقد تكون منه الغيبة فالاعتذار له ممنوع وإن كان فاسقا فله غيبة له وكذلك الميت انتهى وفيه سب بأن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون قصدا لجرمه وردعه عن المعصية أو لقصده لتحذير الناس منه وتنفيرهم به وبعده صوته قد أفضى إلى ما قدم فلا سواء وقد حملت عائشة رواية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لغنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه والمحرى لدينه في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الأموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري البريات ولا ريب أن تعزيز عرض من قدم على ما قدم وجثا بين يدي من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أجوبة لا تقع لتسقط ولا يصاب بثلاث امتدين بذهب ونسأل الله السلامة بالحسنات ٣ ويتضاعف عنه ويمل عقابهم بالحسرات اللهم اغفر لنا ثقلات اللسان والقلم في هذه الشعاب والهضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوى الالباب قوله فانهم قد أفضوا إلى ما قدموا أي وصلوا إلى ما عملوا من خير وشر والربط بهذه العلة من مقتضيات الحل على العموم قوله فتوذكروا الأحياء أي فينسب عن سيئهم أذية الأحياء من قرأتهم ولا يدل هذا على جواز سب الأموات عند عدم تاديب الأحياء كمن لا قرابة له أو كانوا ولكن لا يبلغهم ذلك لأن سب الأموات منهي عنه لأهله المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الأحاديث بتحريمها فإن كان سب الأذية الأحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن

عائشة (فلما كان يوم قبضه الله بين صهرى ولحمرى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما تريد بين صهرى وصدرى والبحر الرثة فاطلقت على الجنب مجازا من باب تسمية المحل باسم الحال فيه والنهر الصدر (ودفن في يتي) وهذا هو المقصود من الحديث وقولها فلما كان يوم قبضه الله تعني لوروي الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتي المعهودة قبل الأذن قال البخاري وعن سفيان بن دينار القبارة رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرا أي مرتفعًا زاد أبو نعيم

تريد بين صهرى وصدرى والبحر الرثة فاطلقت على الجنب مجازا من باب تسمية المحل باسم الحال فيه والنهر الصدر (ودفن في يتي) وهذا هو المقصود من الحديث وقولها فلما كان يوم قبضه الله تعني لوروي الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتي المعهودة قبل الأذن قال البخاري وعن سفيان بن دينار القبارة رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرا أي مرتفعًا زاد أبو نعيم

في منكر جبه وقبر أبي بكر وعمر كذلك واستدل به على ان المستحب تسنيم القبور وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعية
وكثير من الشافعية وقال أكثر الشافعية ونص عليه الشافعي التسطیح افضل من التسنيم لانه صلى الله عليه وآله وسلم
سطح قبر ابراهيم وقوله لا فعل غيره وقول سفيان الثوري لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم وقبري
صاحبه لم تكن في الازمنة الماضية سنة ٢٥٤ وقد روى أبو داود بإسناد صحيح ان القاسم بن محمد بن أبي بكر قال دخلت

على عائشة فقلت لها كتنى
لى عن قبر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصاحبه فكشفت
عن ثلاثة قبور لا تميزها ولا
لا طئة مبطوحة ببطحاء العرصة
الحراء أى لا مرتفعة كثيرا ولا
لاصة بالارض كما بينه في آخر
الحديث يقال لطفى بكسر الطاء
وطاء بقصها أى لصق ولا يؤثر
في أفضلية التسطیح كونه صار
شعرا الروافض لان السنة لا تترك
بموافقة أهل البدع فيها ولا
بخالف ذلك قول على رضى الله
عنه أمرنى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان لا أدع قبراً
مشرفاً الا سويته لانه لم يردت سويته
بالارض واذا أراد تسطيحه جعلا
بين الاخبار نقله في المجموع عن
الاصحاب قال في الفتح وزاد
الحاكم كيعنى في حديث القاسم
السابق فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم مقدماً وأبا
بكر رأسه بين كتنى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه
عند جلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وهذا كان في خلافة
معاوية فكأنها كانت في الاول
مسطحة ثم لما بنى جدار القبر في

أمواتكم وكفوا عن مساوئهم وفي إسنادهم عمران بن أنس المكي وهو منكر الحديث كما
قال البخاري وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال الهـ رايى حديثه ليس
بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا مات صاحبكم فدعوه لا تقفوا فيه وقد سكت أبو داود والمنذرى عن سكلام على
هذا الحديث

• (باب استحباب زيارة القبور وللا رجال دون النساء ما يقال عند دخولها) •

(عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كنت نهيتمكم عن زيارة القبور
فقد أذن لعمري في زيارة قبورهم فزوروها فانها تذكركم الاخرة رواه الترمذى وصححه وعن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبراهم فبكى وأبكى من حوله فقال
استأذنت ربي ان استغفرها فلم يؤذن لي واستأذنته في ان ازور قبرها فاذن لي فزوروا
القبور فانها تذكركم الموت رواه الجماعة) الحديث الاول أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود
وابن حبان والحاكم والحديث الثاني عزاه المصنف الى الجماعة بدون استثناء ولم أجده
في البخاري ولا عزاه غيره اليه في نظر وقد أخرجه أيضاً الحاكم وفي الباب عن ابن مسعود
عند ابن ماجه والحاكم وفي إسنادهم أيوب بن هاني مختلف فيه وعن أبي سعيد الخدري
عند الشافعي وأحمد والحاكم وعن أبي ذر عند الحاكم وسنده ضعيف وعن علي بن أبي
طالب عليه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه وهذه الاحاديث فيها مشروعية
زيارة القبور ونسخ النهي عن الزيارة وقد حكى الحازمي والعبدي والنووي اتفاق
أهل العلم على ان زيارة القبور للرجال جائزة قال الحافظ كذا اطلقوه وفيه نظر لان
ابن أبي شيبة وغيره يروون عن ابن سيرين وابراهيم التيمي والشعبي انهم كرهوا ذلك مطلقاً
حق قال الشعبي لولا نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزرت قبر ابنتي فلعل من أطلق
أراد بالاتفاق ما استقر عليه الامر بعد هؤلاء وكان هؤلاء لم يبلغهم النسخ والله أعلم
وذهب ابن حزم الى ان زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لو ردد الامر به وهذا
يبتذل على الخلاف في الامر بعد النهي هل يقيد بالتجوز أو مجرد الاباحة فقط والكلام
في ذلك مستوفى في الاصول قوله فقد أذن لعمري فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب
الذي لم يدرك الاسلام قال القاضي عياض سبب زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبرها
انه قصد قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم في

امارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك سيروها مرة واحدة وقد روى أبو بكر

الآجري في كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق اسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن نعيم بن بسطام
المديني قال رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امارة عمر بن عبد العزيز فقرأت فيه مرة تفعا لمخوم من أربع أصابع
ورأيت قبر أبي بكر وعمر ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر رأسه فلما منه ثم الاختلاف في ذلك اجماعاً لا في أصل الجوزا

وريج المزي التسنيم من حيث المعن بان المسطح يشبه ما يصنع للجولس بخلاف المسنم ورجها ابن قدامة بأنه يشبه ايفيه أهل
الديار وهو من شعار أهل البدع فكان التسنيم أولى ويرجع التسطيج ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقرنوسى
ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويته انتهى (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال) في
حديث طويل انى لأعلم أنه أحق بهذا الأمر أى الخلافة من هؤلاء ٢٥٥ التفر الذين (توفى رسول الله صلى الله عليه)

وآله (وسلم وهو راض عن هؤلاء
النفر الستة) فن استخلفوا
أى من استخلفه هؤلاء نفر
بعدي فهو الخليفة أى المستحق
لها فاسم وواله وأطيعوا (فسمى
الستة عثمان وعلياً وطهمة
والزبير وعبد الرحمن بن عوف
وسعد بن أبي وقاص رضى الله
عنه - م) ولم يذكروا عبيدة لأن
كان قد مات ولا سعد بن زيد لأن
كان غائباً وقال فى الفتح لأنه كان
ابن عم عمر فلم يذكروا بالغة فى
التبرى من الأمر نعم فى رواية
المدائنى ان عمر عده فبين توفى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو عنهم راض الا أنه استثناء
من أهل الشورى لقرايته منه
انتهى وفى الحديث صفة قبر
عمر وأنه دفن مع صاحبيه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأبى
بكر الصديق بعد ما استأذن
عائشة رضى الله عنها فى ذلك
فلما علمت عائشة فضل عمر آثرته
على نفسها وقالت كنت أريد
لنفسى فلا وثرته اليوم على نفسى
قال ابن المنير الخطوط المستقيمة
بالسوابق ينبغى فيها إثارة أهل
الفضل كما ينبغي لأصحاب المنزل

آخر الحديث فزروا القبور فانه اذا كرم الموت قوله فلم يؤذن لي فيه دليل على عدم جواز
الاستغفار ان مات على غير ملة الاسلام (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لعن زوارات القبور رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه وعن عبد الله بن أبي
مليكة ان عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت
من قبر أنى عبد الرحمن فقلت لها أليس كان نهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
زيارة القبور قالت نعم كان نهى عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها رواه الاثرم فى سننه
الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان فى صحيحه والحديث الثانى أخرجه أيضا الحاكم
وأخرجه ابن ماجه عن عائشة مختصراً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص فى زيارة
القبور وفى الباب عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد
وأصحاب السنن والبخارى وابن حبان والحاكم وفى اسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو
ضعيف وفى الباب أيضاً حديث يدل على تحريم اتباع الجنائز للنساء فقصرم زيارة القبور
تؤخذ منها بضموى الخطاب منها عن ابن عمر وعند أبى داود والحاكم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأى فاطمة ابنته فقال ما أخرجك من بيتك فقالت أتيت أهل هذا
الميت فرحت على ميتهم فقال لها فاعلمك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتن
تذكريها ما تذكري فقال لو بلغت معهم الكدى فذكرت يدافى ذلك فسألت ربيعة
ما الكدى فقال القبور رفيعاً حسب وفى رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة
حتى يراها جديك قال الحاكم صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه قال ابن
دقيق العيد وفيما قاله الحاكم عندى نظرفان راويه ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان
فى الصحيح شيئاً فيما أعلم وعن أم عطية عند الشيخين قالت نهىنا عن اتباع الجنائز ولم
يعزم علينا وعننا أيضاً عند الطبرانى وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن
يخرجن فى جنازة وقد ذهب الى كراهة الزيارة للنساء جماعة من أهل العلم وعندهما
بأحاديث الباب واختلفوا فى الكراهة هل هى كراهة تحريم أو تنزيه وذهب الاكثر الى
الجواز اذا أمنت الفتنة واستدلوا بأدلة منها دخولهن تحت الاذن العام بالزيارة
ويجاب عنه بان الاذن العام مخصوص بهذا النهى الخاص المستفاد من اللعن أما على
مذهب الجمهور فغير فرق بين تقدم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق وأما على مذهب
البعض القائلين بان العام المتأخر فامح فلا يتم الاستدلال به الابدع معرفة تأخره ومنها

إذا كان مفضولاً ان يؤثر بفضل الامامة من هو أفضل منه اذا حضر منزله وان كان الحق لأصحاب المنزل انتهى ومطابقة
الحديث للباب واضحة والله أعلم (عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنسبوا الاموات)
يحمل ان الام فى الاموات عهدية والمراد بهم المسلمون لان الكفار لما يتقرب الى الله بسبهم ويدل عليه حديث ابن عباس
الا فى قال ابن المنير لفظ الترجمة تشعر بانقسام السب الى منهى وغير منهى ولفظ التفسير مضمونه النهى عن السب مطلقاً

والجواب ان صومته مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثنائهم بالخير والشرو ببيت وأثم شهداء الله في الارض ولم يشكر عليهم وقال القرطبي في الكلام على حديث وجبت انه يحفل اجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشرك كان مستظهرا به فيكون من باب لا غيبة لقاسق وان كان منافقا ثانيا يحتمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على ما قبله لانه مظنه من يسمعه ثالثا يكون النهي ٣٥٦ العام متأخرا فيكون ناسخا قال الحافظ وهذا ضعيف وقال ابن رشيد

ما يحصل ان السب ينقسم في حق الكافر وفي حق المسلمين أما الكافر فينع اذا نادى به الى المسلم وأما المسلم فيخت تدعو الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد يكون مصلحة للميت كمن علم انه أخذ بما لا ينهانه زور ومات الشاهد فان ذكر ذلك ينفع الميت ان علم ان ذلك المثل يرد الى صاحبه قال ولا جيل الفقه له عن هذا التفصيل ظن بعضهم ان البخاري سها عن حديث التمام بالخير والشرو وانما قصد البخاري ان يبين ان ذلك الجائر كان على معنى الشهادة وهذا الممنوع هو على معنى في السب ولما كان المتن قد يشهر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده وتناول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة والوجه عندي حمله على العموم الا ما خصه الدليل بل لقائل ان يمنع ان ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سب في اللغة وقال ابن بطال سب الاموات يجري مجرى الغيبة فان كان أغلب أحوال المفسر الخير وقد

مارواه مسلم عن عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله اذا زرت القبور قال قول السلام على أهل الديار من المؤمنين الحديث ومنها ما أخرجه البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة بكى عند قبر فقال اتق الله واصبري قالت اليك عن الحديث ولم يشكر عليهما الزيارة ومنها ما رواه الحارث بن عمار ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تزور قبر عمار حجة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده قال القرطبي الامن المذكور في الحديث انما هو للمكثرات من الزيارة لما تتضمنه الصيغة من المبالغة ولعل السبب ما يفرض الله ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ من الصباح وضو ذلك وقد يقال اذا أمن جميع ذلك فلا مانع من لاذن ان لا يندكر الموت يحتاج اليه الرجال والنساء انتهى وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتياده في الجمع بين احاديث ابواب التماس في الظاهر (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المنيرة فقال السلام عليكم ورحمة مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحفون رواه أحمد ومسلم واتفقوا في ولا أحد من حديث عائشة مثله وزاد اللهم لا تضر منا جرهم ولا تقتلناهم بهم وعن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم اذ خرجوا الى المعابر ان يقول فاتلهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) حديث عائشة أخرجه أيضا مسلم بلانظ قول السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم لاحقون وأخرج أيضا عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما كان ليلتها منه يخرج الى البقيع من آخر الليل فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا كم ما تواعدون غدا موجهون وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقه قول السلام عليكم دار قوم مؤمنين دار قوم منصوب على النداء أي يا أهل غطف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقبل منصوب على الاختصاص قال صاحب المطالع ويجوز جرعه على البدل من الضمير في عليكم قال الخطابي ان اسم الدار يقع على المقابر قال وهو صحيح فان الدار في اللغة تقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول قوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون التفسير بالمشيئة على سبيل التبرك وامثال قول الله تعالى ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وقبل المشيئة عائدة الى الكون معهم في تلك التربة وقبل غير ذلك

والاحاديث

تكون منه الفتنة فالاعتيا به ممنوع وان كان قاصدا ملنا فلا غيبة له فكذلك الميت

ويتعقب بان ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون لقصد زجره وردعه عن المعصية أو قصد تحذير الناس منه وتنفيرهم وبعده موتة فاقضى الى ما قدم فلا يروى وقد علمت عائشة رضي الله عنها راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلعبه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ورواه

ابن حبان من وجه آخر وصحبه والتجري له في اشتغال به يعيوب نفسه ما يشغل عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري البريات ولا ريب ان غريق عرض من قدم على ما قدم وجنا بين يدي من هو بما تكنه الضمائر اعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أحققة لا تقع لتيقظ ولا يصيب بعنائه امتدين بذهب نسال الله الامنة بالحسنات اللهم اغفر لنا فلتات اللسان والقلم في هذه المثالب والهضاب وجنبنا عن سلوك ٢٥٧ هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك

ذوى الابواب (فانهم قد انضوا الى ما قدموا) اي وصلوا الى ما عملوا من خير أو شر فيجازي كل بعمله والربط بين هذه العلة من مقتضيات الحمل على العموم واسئل الله على منفع سب الاموات مطلقا وقد تقدم ان عمومهم مخصوص قال في الفتح وأصح ما قيل في ذلك ان أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم التحذير منهم والتنفير عنهم وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجر وحسين من الرواة أحياء وأمواتا انتهى وهذا الحديث رواه أحمد والنسائي أيضا وفي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا رواه أحمد والنسائي وآخرجه عنه بعنه الطبراني في الاوسط بأسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قال شيخنا العلامة عز الاسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في نيل الاوطار شرح منتهى الاجتهاد قوله فتؤذوا

والاحاديث فيها دليل على استحباب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعامة قال الخطابي وغيره ان السلام على الاموات والاحياء سواء في تقديم السلام على ائمتهم بخلاف ما كانت الجاهلية عليه كقولهم

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورحمته ماشاء ان يترجا

• (باب ما جاء في الميت ينقل أو ينشأ لغرض صحيح) •

(عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه وفي رواية أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته فأمر به فأخرج فوضعه على ركبتيه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه قاله أعلم وكان كساعبا ساقيا قال سفيان فيروني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألبس عبد الله قميصه مكافأة بما صنع رواه البخاري وعن جابر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل أحد أن يردوا الى مساكنهم وكانوا انقلوا الى المدينة رواه الترمذي وصححه الترمذي وعن جابر قال دفن مع أبي رجيل فلم تطب نفسي حتى أخرجه فعملته في قبره على مدرة رواه البخاري والنسائي ولما لا في الموطأ انه سمع غير واحد يقول ان سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ماتا بالعقيق فحملوا الى المدينة ودفنا بهم واسعد في سنته عن شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا قبر واصحابهم لم يغسلوه ولم يجسدوا له كفنهم انما معاذ بن جبل فأخبروه فأمرهم أن يخرجوه فأخرجوه من قبره ثم غسلوه وكفنوه وحطوا على رأسه قوله عبد الله بن أبي بادر رواه البخاري قبل وصول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدوه قد دفنوه في حفرته فأمر بأخراجه وفيه دليل على جواز اخراج الميت من قبره اذا كان في ذلك مصلحة له من زيادة البركة عليه ونحوها قوله قاله أعلم انما البخاري والله أعلم بالواو وكان جابر التبت عليه الحكمة في صنعه صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بعد ما تبين اتفاقه قوله وكان كساعبا يعني ابن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك يوم بدر لما أتى بالاسارى وأتى باعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قميص عبد الله بن أبي فكساه النبي صلى الله عليه وآله وسلم اياه فلذلك ألبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه هكذا

الاحياء أي فيسبب عن سبهم أذية الاحياء من قرباتهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تاذي الاحياء كن لا ذرية له أو كانوا ولا ينافي ذلك لان سب الاموات منهي عنه للعدالة المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الاحاديث بتحريمها فان كان سبها لأذية الاحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن أمواتكم وكفروا عن مساوئهم وفي أسناده عمران بن أنس

ساقه البخاري في الجهاد فيمكن أن يكون هذا هو السبب في الباسه صلى الله عليه وآله وسلم قصه ويمكن أن يكون السبب ما أخرجه البخاري أيضا في الجنازة ابن عبد الله المذكور وقال يا رسول الله أليس أبي قصه كذا الذي يلي جلدنا وفي رواية أنه قال أعطني قصدا كفته فيه ويمكن أن يكون السبب هو المجموع السؤال والمكافاة ولا مانع من ذلك قوله وكانوا نقلوا إلى المدينة فيه جواز إرجاع الشهيد إلى الموضع الذي أصيب فيه بعد نقله منه وليس في هذا أنهم كانوا قد دفنوا بالمدينة ثم أخر جوامس القبور ونقلوا قوله فلم تطب نفسي فيه دليل على أنه يجوز دفن الميت لا مريته ملو بالحى لانه لا شرر على الميت في دفن ميت آخر معه وقد بين جابر ذلك بقوله فلم تطب نفسي ولكن هذا ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أذن له بذلك أو قرره عليه ولا فلا حجة في فعل الصحابي والرجل الذي دفن معه هو عمر وبن الجوح بن زيد بن حرام الانصاري وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو وروى ابن اسحق في المغازي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا بيني وبينهم ما كانا بينهما فامتنعوا بدين في الدنيا قوله حتى أخرجه في انظر للبخاري فاستخرجته بعد ستة أشهر فاذا هو كيوم وضعته غبرهنية في اذنه وظاهر هذا يخالف ما في الموطا عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة انه باعنه ان عمرو ابن الجوح وعبد الله بن عمرو يعني والد جابر الانصاريين كانا قد حفر السيل قبرهما وكانا في قبر واحد فحفر عنهما فوجد الم يتغيرا كأنهما مائتا بالامس وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة وقد جمع ابن عبد البر بينهما ما به عدد القصة قال في الفتح وفيه نظر لان الذي في حديث جابر انه دفن أباه في قبر واحد بعد ستة أشهر وفي حديث الموطا انهما وجد في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فاما أن يكون المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة أو ان السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد وقد أخرج نحو ما ذكره في الموطا ابن اسحق في المغازي وابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر باسناد صحيح ومعنى قوله هنية أي شيا بيرا وهي بنون بعد هاتين مائة مصغرا وهو تصغير هنية قوله فملا إلى المدينة فيه جواز نقل الميت من الموطن الذي مات فيه إلى موطن آخر يدفن فيه والاصل الجواز فلا يمنع من ذلك الادلل قوله فأمرهم أن يخرجوه الخ فيه أنه يجوز دفن الميت لغسله وتكفيله والصلاة عليه وهذا وان كان قول صحابي ولأهبة فيه ولكن جعل الدفن مسقطا عما علم من وجوب غسل الميت أو تكفيله أو الصلاة عليه محتاج إلى دليل ولا دليل

• (تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع اوله كتاب الزكاة) •

المكي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال الكرايسي حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات صاحبكم فدعوه لا تزهوا فيه وقد سكت أبو داود والمندري عن الكلام على هذا الحديث وهذا آخر كتاب الجنازة تم الجزء الاول من عون الباري بحمل أدلة البخاري على يدمواقه الفقيه إلى رحمة الله الباري عبد الله وابن عبده وأمه أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحنفى القنوجى البخاري عفا الله تعالى عن ذنبه البارز والمتوارى يوم الجمعة سابع شهر جمادى الآخرة من سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية في بلدة بهو بالهجرية صانها الله وأهلها عن كل رزية وبليسة وينبأه ان شاء الله تعالى الجزء الثاني اوله كتاب الزكاة والحمد لله تعالى آخر كما بدأنا به اول مرة

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب نيل الاوطار) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤	١٨	شهد	يشهد
١٢	٨	أعظم	أعظم أجرا
٢١	٢٢	الشافعي	أصحاب الشافعي
٢٧	٤	بالناس	بالناس قال
•	٨	قتلوا	أقتلوا
٣٦	١١	أكثر	أكثرهم
٣٨	١٥	فيض	فيض نفسه
٤٥	١٤	حذيفة	أبي حذيفة
٤٣	=	الاثرو	الاثم
٤٧	٢٢	كذبه	كذبه
٥٤	٧	ديارا والديار	ديارا والديار
٦١	٢٤	لمتورد	لمتورد
٦٤	١	حبان	حبان
٦٦	٩	لله	الله
•	١٠	الدين	الذين
٦٨	٦	الكلام	الكلام على هذا
٦٩	٢٨	وفيه	وفيه أن
٧٠	٢	ذكره	ذكره الحاكم
٧٤	٨	تقتضي	تقتضي أيضا
٧٥	١٦	لا يجب	بالقلب
٧٦	٢٦	علمنا	علمنا
٧٧	٢٥	ركعتان	ركعتان وصلاة الفجر ركعتان
•	٢٩	الاول	الاولى
٨٠	١٣	نصوم قال	نصوم قال قال
•	٢٧	لله	الله
٨١	٨	ركعتين	ركعتين ركعتين
٨٢	١٧	والاعنة	والاعنة
٨٣	١٩	مترد	مترد
٨٥	٢٤	تخامة بن شرحبيل	تخامة بن شرحبيل
٨٨	١	عباد بن	عباد بن

صحيحة	سطر	خطا	صواب
		ن	ن
٨٨	٨	برى	نوى
•	١١	حاصره	حاصره
٨٩	١٢	حبيب	حبيب بما
٩٢	٥	شرط	بشرط
٩٣	٢٨	كان	كان ذلك
٩٤	١٥	حنش	حنش
٩٨	٢	قال	قاله
=	٢٣	فعله	فعله
١٠٠	٢	الشافى	للشافى
١٠٤	١٤	ومعزا	ومعزا وقيل معزا
١٠٥	٣١	والاوازاى	والاوازاى
١٠٦	١٠	خروجه	دخوله
١٠٧	١٦	وربه له	ورباه
=	٢٠	لمهاجرين	المهاجرين
•	٢٦	أنهية	ن
•	٢٨	أحايته	أضحي
١١١	١٧	المراد	أحاديثه
=	٢١	لى	المراد بالبيت
١١٣	٥	نيشة	الى
١١٤	٢٢	لوما	نيشة
•	٢٦	اغدو	الزمان
١١٦	٢٧	فضاية	الغدوق
١١٧	١	لله	أفضلية
١١٩	٢٩	لى	الله
١٢١	٢٣	حزم	الى
١٢٢	٨	خير	حزم
•	١٥	الدعاء	خيرا
١٢٨	٢٣	لاخطى	الدعاء انما
١٣١	١٠	لصلاة	لاخطى
			الصلاة

صواب	خطا	سطر	صفحة
ن	ن		
داور	داوى	١	١٤٣
عدمهما	عدمها	١٧	١٤٤
ميرورة	ميرورية	٦	١٥٣
الا	لا	١٧	=
ن	ن		
أعضله	أغلطه	١٩	١٥٧
الجارث	الحران	٣	١٥٨
يجمع	الجمع	٤	١٦٠
صح عنه	صح	٨	١٦٣
أربع وكمائة	أربع	١٧	=
عدم	عدم	٢٠	=
الامام	لامام	١١	١٨٦
الاكوع	لاكوع	٢٢	١٨٧
غفرتم والله	غفرتم	٣	١٩١
بمكة أو	بمكة	=	١٩٤
قال بعد	بعد	٢١	١٩٥
عمومة	موم	٩	١٩٧
هذه	هذا	١٢	٢٠٠
يختص	تخصيص	٢	٢٠٢
كأيدل على ذلك	على ذلك	١٦	٢٣١
في آخر	في	١٧	٢٣٤
الرفع	لرفع	٨	٢٤١
الغيث	لغيت	٩	=
دعاهم	عاهم	١١	=
اقتصر	تقتصر	٢٢	٢٤٣
تسمتي	فسمتي	٨	٢٤٥
رسول الله	رسول	١٠	٢٤٩
المختصر	المختصر	١٨	=
عندهم	عنده	١٦	٢٥٧
رواية	رواية	٨	٢٦٥
العلتان	اللغتان	٢	٢٦٧
بالمهلة	المهلة	٥	٢٦٨

صوفيّة	سطر	خطا	صواب
٢٧٠	١٦	توترت	تواترت
٢٧٣	١١	يعير	يعيره
٢٨١	٥	فقتشا	فقتشنا
٢٨٢	٦	يعلم	فعلم
٢٨٣	١٢	يعلم	نعلم
٢٨٤	=	القاف	القاف وقيل القيل
٢٠٥	٧	أبوداو	أبوداود
=	١٥	المجنّي	المجنّي
٢٠٦	=	فقات	فقات والله
=	٢٢	لقرني	القرني
٢٠٧	٤	المجدد	المسجد
٢٠٨	٢٠	اقصد	القصص
=	٢١	لنكا	لنكاد
٢١٢	٦	حامين	حامين
٢١٥	٥	لخاص	الخاص
٢١٨	٧	قبر	قبر واحد
٢٢٤	١٩	لقبب	القبب
٢٢٥	١٥	علم	اعلم
٢٢٦	١٩	تقصص	تقصيص
٢٤١	٢٢	صائحة	ن
٢٤٢	٦	علي بن العاص	علي بن أبي العاص
٢٤٨	١٢	النهي	ن
			نهي أهله

• (تم بحمد الله وعونه) •

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب عون الباري) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٣٥	أى ويقصر في الثانية	(ويقصر في الثانية)
٤	-	الركعة	(الركعة)
٧	١٢	أخرجه	أخرجه البخاري
٩	٢٦	مسلم	مسلم أيضا
١٠	٢٤	وهو ظاهر في الجهر المترجم له	X
١١	١٤	المؤلف	البخاري
١٢	١	أقراده	أقراد البخاري
١٣	٢	له	له البخاري
١٤	٢٤	وما ورد	وما ورد
١٦	٢	الأرض	الأرض
١٧	٣٦	الناس	الناس أيضا
١٨	٥	المقدمة	X
٢٠	٦	الاحرام	الاحرام كما تقدم
٢٣	٣٥	وردة	ورقة
٢٥	١٥	في	(في)
٢٦	٢٥	الامام	الامام والمأموم
٢٨	٦	قال	وقال
٢٩	١٩	الترمذي	الترمذي باقتطاع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعمطت فقلت الحمد لله الحمد لله
٣٧	٢٦	الآتي	المذكور
٣٨	٧	إلى لا	لا إلى
٣٩	١	لأوامها	لأوامها على ما قيل والحق الايان بذلك وتسليم كيفياتها إلى الله تعالى
٤٠	١٨	ذلك لك	لأن ذلك
٤٢	٢٣	هنا	هنا
٤٣	٢٦	الحسبة	الحسبة
٤٩	١٥	المؤلف	البخاري
٥٠	١١	بهما	بها

صواب	خطا	سطر	صفحة
بدأ	بدئ	١٨	٥٠
عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود	عبد الله عن ابن مسعود	١	٥٢
مسعود	عن أبيه		
X	كذافي الفخ	١٨	=
ذلك في غيره	ذلك	٤	٥٦
بصفة	بصفة	٣١	٦١
هنا كذا وكذا	هنا كذا	٣٤	٦٢
عليه السلام	البياتي	٢٥	٦٣
داود وا	دوموا	٣٥	٦٥
الفقراء	الفقراء	١٦	٧٠
X	وحده	٢١	٧٢
عنه	ثمالة	٢٦	٧٦
نوما	نوما	١١	٨٠
استر	استر	٣١	٨٤
اصلاة	بصلاة	١٣	٩٤
يقتفع	يقتفع	٥	٩٨
X	انتهى	٣٥	٩٩
X	الآنية	٨	١٠٠
وفي الحديث دلالة	ووجه الاستدلال	١٠	١٠٦
	بالحديث من جهة		
	دلالة		
ايراد البخاري	ايراد	٣٥	١١٠
النكت	النكت	=	١١١
اذ	ان	٢	١١٢
أنوجه البخاري	أنوجه	٢٤	=
لو ثبت ظاهرهم	لو ثبت	١٥	١١٣
X	في باب الجماعة	٢٨	١٢٠
فعليه ان	ان	٣٦	=
وأورد	أورد	٥	١٢٤
الا	لا	١	١٢٦
يبين	يبين	١٧	١٢٧
طريقه	طريقه	٢٤	١٢٨

صواب	خطا	سماز	صفحة
كالبخارى	كالصنف	٥	١٢٢
البخارى	المؤلف	٨	١٢٥
في غيرها	في غيره	٣٤	١٥١
اقوى	اقوى	١	١٥٥
يصح	يصح	٢٨	١٦١
بشروعية	بشروعية	٢٩	=
وقد	قد	٣٠	=
ثبت القنوت	ثبت	٣١	١٦٩
X	انتهى	١	١٧٠
الرواية	الراية	٣٤	١٧١
الصبر	للسبر	١	١٧٨
X	التالى	٢٣	١٧٩
مشهور	بأن قريبا	٦	١٨٥
ذى القعدة	القعدة	١٠	١٨٩
فكذلك	فلذلك	٣٤	١٩٠
فلم أر	فلم أرا	=	١٩٦
مدة قضاء	مقضاء	٢	١٩٧
اتمن	اتمن	٤	=
بالساعة	الساعة	٧	١٩٨
فاحصدوا	واصعدوا	٣٦	٢٠٠
انتهى والحديث أخرجه	انتهى	٨	٢٠٤
البخارى أيضا في التفسير			
والترمذى في الصلاة			
الارض الآتية	الارض	١٣	٢٠٥
زاد البخارى	زاد	٣٢	=
ان العصاة	العصاة	٣١	٢٠٩
الضاي	المصنف	١	٢١٠
الاثنين	الاثنين	٢٤	=
اقوله	بقوله	٣٤	٢١٣
X	المصنف	١	٢١٤
البخارى ههنا	البخارى	٣٦	٢٢٥
يعتنا	يعتنا	٣١	٢٢١

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٢٢	٢١	الحديث الثاني	حديث آخر
٢٢٣	٢٥	ابتداع	بدائع
٢٢٨	٦	وعن	عن
٢٣٠	٢٦	أبو داود	أبو داود أيضا
٢٣٥	٢١	وأخرجه	وأخرجه البخاري
-	٢٢	بان لم يكن جامع	أي ان لم يكن جامع
٢٣٦	٢٥	أخرجه	أخرجه البخاري
٢٤١	١٢	أصرفه	فأصرفه
-	٢٢	كله	كان
-	٢٦	يطل	يطيل
٢٤٤	٢٥	لم يقل	لم يقل أي البخاري
٢٤٥	١	المنصف	البخاري
-	١٩	لازمة	لازمه
-	٢٦	بطيية	بطيية
٢٤٨	١	لا يجب	يجب
٢٥٩	٢٤	(عليك)	(عليك) أي مامعنى من ان
			أرد عليك
٢٦٠	٢٦	المنصف	البخاري
٢٦٤	٢٩	أي أمة	أوأمة
٢٦٩	٢٦	معلومة	غير معلومة
٢٧١	٢٠	أدخله	أدخله البخاري
٢٨١	٢٩	انتهى	X
٢٨٢	٢١	أوكت	أدركت
٢٨٦	١٤	الايام بلياليها	من الليالي بايامها
٢٩٧	٤	وخص	وتخص البخاري
٣٠٥	٣	بعده	بعده أيضا
-	٢٢	أضاف الفعل	وانما أضاف الادمع والحزن
٣٠٧	٢٦	وأخرجه	أخرجه
٣١١	٢٠	أ	X
٣١٦	٢٥	والمقصود ان النقص	فالتقصاء
٣١٩	٣	ترجم	ترجم البخاري لهذا الحديث
٣٢٦	٢	المؤلف	البخاري

صواب	خطا	مطو	صفحة
ألت	ألت	٥	٢٢١
البضارى	المصنف	٩	٢٢٢
يحمل	يحمل	٥	٢٢٤
يقولونه	يقولونه	٢٥	٢٢٧
X	المشار إليها أولا	١٥	٢٢٨
X	ان من غات الى قوله او الشير	٤	٢٢٩
الزهد	الزهدى	٥	٢٤١
الجوار	الجوزا	٢٦	٢٥٤
رجه	رجبها	١	٢٥٥

• (تم بحمد الله وعونه) •

